أبو خلدون
ساطع الحصري



١٩٢٧ - ١٩٤١




ساطع الحصري
مذكراتي
في العراق
DS
٧٩

هذا الكتاب

قال احـد المتتبعين للحركة العربية بعد قرون الاستعباد التركي : « ساطع الحصري عالم عامل ، سبق عصره شوطاً يجعل علمه وعمله في الطليعة القائدة للحركة العربية ، رغم مرور اكثر من نصف قرن ، على بدء ايناع ذينكم العلم والعمل » .

وليس من شرح لهذا القول ، يقوم دليلاً ساطعاً عليه ، خيراً من مؤلفات «ابي خلدون» التي تناول بها مختلف جوانب القضية العربية ، الكائنة ، والواجبة الكيان ، وخيراً من مذكراته ، التي تبين عيشه ، في كل لحظة وعمل من حياته ، لما اعتقده وآمن به .

و دار الطليعة ، اذ تقدم الجزء الثاني من «مذكرات ساطع الحصري في العراق» تشعر بإسهامها في القاء الضوء على هذا الانبعاث الذي سيقرر مصير العرب في ايام التاريخ المقبلة .

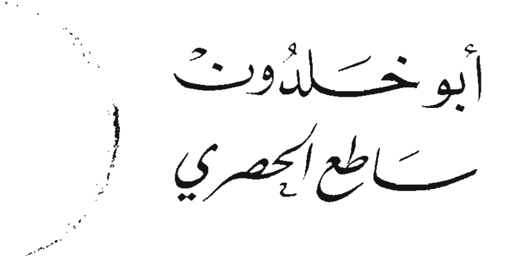
دارُ الطّليعة للطّباعة والنشر
بيروت

الث... ق. ل.
... ل. س.

مذكراتي

في العراق

الطبعة الأولى
حزيران (يونيو) ١٩٦٨





١٩٢٧ - ١٩٤١

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

فترة العمل في وظيفة

أستاذ في دار المعلمين العالية

١ آب ١٩٢٧ - ٣٠ أيلول ١٩٣١



نظرة إجمالية

ان فترة عملي في وظيفة استاذ في دار المعلمين العاليــــة – التي توليتها عقب استقالتي من مديرية المعارف العامة – قد استمرت اربع سنوات : من ١ آب ١٩٢٧ الى ٣٠ أيلول ١٩٣١ .

وفيما يلي نظرة إجمالية إلى الأعمال التي قمت بها في هذه الفترة من الزمان:

١ ـ طه الهاشمي الذي خلفني على مديرية المعارف العامة كان زارني قبل اتمام معاملات التعيين وقال لي : انا سأقبل المديرية بشرط واحد: وهو أن تبقى معي مدة شهر كامل لتطلعني على تفاصيل الأمور وتساعدني في تصريفها .

وانا وافقت على طلبه هذا .

ولذلك ، طوال شهر كامل ، صرت كل يوم اذهب الى غرفة المديرية اقعد على كرسي قريب من مكتب المدير الجديـد اوضح له الاوراق والقضايا التي تعرض عليه ، واشرح له كيفية معالجتها (واجيب على الاسئلة التي يوجهها الي) وابدي رأيي في الأمور التي يرى هو ان يستفسرها مني .

وبعد ختام مدة الشهر التي اتفقنا عليها انقطعت عن حضور وزارة المعارف ومديرية المعارف العامة .

٢ ـ وخلال الشهر المذكور بعد الانصراف من الدائرة ، والعودة الى الدار فكرت في الخطط التي سأتبعها في تدريساتي في دار المعلمين العالية :

قررت ان اتولى تدريس المواد التاليـــة : علم النفس ـ أصول التدريس ـ

ـ التطبيقات التدريسية .

وفضلاً عن ذلك اعطي الطلاب سلاسل محاضرات فيما يحتاج إليه المربون في ابحاث علم الاجتماع وفلسفة العلوم .

كما وضعت البرامج الاساسية لكل واحد من هذه المواد .

ثم وسعت هذه البرامج سنة بعد سنة .

* * *

لكن اعمالي خلال هذه المدة لم تنحصر بتدريسات دار المعلمين وحدها ، بل تجاوزت ذلك الى أمور أخرى ايضاً ، بعضها رسمية وبعضها غير رسمية :

الأعمال الرسمية :

١ ـ طه الهاشمي طلب مني ان أترأس لجنة تدقيق الكتب المدرسية، وبما ان هذا العمل علمي بحت ، لم اتردد في تلبية طلبه هذا .

٢ ـ كما طلب مني ان اشترك في اعمال لجنة اصلاح البرامج المدرسية . اني كنت قررت ترقية البرامج على ضوء التجارب من ناحيـــة ، وعلى تقدم مستوى التدريس وزيادة كفاءة المعلمين من ناحية أخرى . وكنت كتبت تعميماً الى جميع المدارس ليكتب المعلمون ما لديهم من ملاحظـــات على مواد البرنامج ، وكانت تجمعت لدى المديرية العامة كثيراً من الملاحظات . غير أن إقـدام الوزير السيد عبد المهدي ـ بعد توليه الوزارة ـ على تأليف لجان اصلاح المناهج بالشكل الذي ذكرته سابقاً ، لم يترك لي أي مجـال لإجراء اصلاح جدي ، ولذلك استحسنت اقتراح طه الهاشمي ، وعملت في هذا السبيل ايضاً بكل ارتياح .

٣ ـ طلب مني الوزراء الذين تولوا وزارة المعارف بعـد استقالتي من المديرية العامة ان اشتغل في لجان وضع المشاريع لقانون المعارف العام وانظمة المدارس المختلفة .

وعملت في بعض اللجان كرئيس وفي بعض اللجـان كعضو ، وقمت بالدور الرئيسي في وضع مشروع قانون المعارف العام سنة ١٩٢٩ وانظمـــة المدارس

والامتحانات سنة ١٩٣٠ .

فان : ثلاثة ارباع المواد المدرجة في القانون والانظمة كانت من الامور المقررة في التعليمات التي اصدرتها والمتبعة في امور المدارس بصورة فعلية .

* * *

الأعمال غير الرسمية :

١ – أسست منذ بداية سنة ١٩٢٨ مجلة التربية والتعليم ، واصدرت منها خمسة مجلدات. ولأجل هذه المجلة اشتركت في مجلات فرنسية وانكليزية واميركية – من مستويات مختلفة كما اشتركت في مجلات مصرية عديدة وحصلت على بعض المجلات العربية عن طريق المبادلة واستعنت بالعديد من الاساتذة في ترجمة المقالات من مجلات فرنسية وانكليزية ، وكنت أهدي مجموعة من المجلة إلى المتخرج الأول والثاني من كل من دار المعلمين ومن الامتحانات العامة الثانوية .

٢ – ألقيت محاضرات عامة عديدة في نادي المعلمين وفي نادي التضامن .

٣ – ألفت كتاب (اصول التدريس في مجلدين ، كما الفت دروس الاشياء في أربعة أجزاء لتدريسها في المدارس الابتدائية .

(كنت نشرت قبلاً – باللغة التركية – دروس الأشياء وكان ترجمها الى العربية معلم سوري . ولكني لم ارتح اليها لسببين أساسيين : اولاً – كان فيها اغلاط عديدة ، فضلاً عن انه كان ينقصها الشيء الكثير من وضوح العبارة ، وزد على ذلك انني وجدت أن بعض اقسامها كان يمكن ان يكتب بشكل أحسن منها، وفي الأخير لم تكن منطبقة على المنهاج تمام الانطباق، ولذلك قررت ان اكتبها من جديد .)

كما نظرت في ما ترجمه بعض الاساتذة من مؤلفاتي .

ا – آفات الكحول – ترجمها طالب مشتاق .

ب – علم الحيوان قسم – الفسلجة – ترجمها عباس خماش .

جـ – علم النبات قسم – الفسلجة – ترجمها محمود نديم .

(واما قسم تصنيف النباتات من كتابي المذكور فلم أوافق على ترجمته لأن النماذج المعروضة فيهـا للفصائل المختلفة ، كانت بعيدة عن الانطباق على الموجود والمعروف في العراق) .

٤ – وسعت علاقاتي بمكتب التربية الاممي في جنيف وصرت اجلب مؤلفاته المختلفة وارسل الى مكتبته نسخة من كل عدد من مجلة التربية والتعليم – مع ترجمة فهرست ابحاثها الى اللغة الفرنسية – وبعضها صار موضوع مخابرات مع سكرتارية المكتب المذكور .

مظاهرات الطلاب

وصدور مرسوم يسوغ معاقبة البعض منهم بالجلد

- ١ -

ان عصر يوم ٨ شباط ١٩٢٨ كان موعد وصول السير الفرد موند الى بغداد، وبما انه كان من كبار رجال الصهيونية واصحاب اعمالها ، قرر طلاب بغداد ان يقوموا بمظاهرة تنديدية كبيرة واعدوا العدة اللازمة لذلك: هيأوا لافتات طويلة كتب عليها (فلتسقط الصهيونية) و (ليسقط وعد بلفور) و (لتحيَ الأمة العربية) ... الخ .

وفي عصر اليوم المذكور ساروا مجتمعين بصفوف منظمة حاملين الاعـــلام واللافتات الى ان وصلوا الى الشارع الذي يقوم مقام مدخل العاصمة من الجهـــة الغربية – أي الكرخ – وقد انضم إليهم خلال سيرهم وفي محل اجتماعهم عدد كبير من الاهلين وسدوا الشارع .

الحكومة ارتبكت من هـــذه المظاهرة ، وأمرت الشرطة بتفريق شمل المتظاهرين إلا ان الطلاب لم يصدعوا الى اوامر الشرطة وحصل اشتباك بينهم وبين افراد الشرطة .

ولما قرب موعد وصول الفرد موند سارع مدير الشرطـــة الى الخروج من

شوارع العاصمة ليلتقي بسيارة الفرد موند وراء جسر الخر ويحول مسيرها الى جهة الكاظمية حتى يتم دخولها الى العاصمة الى دار المندوب السامي عن أحد الشوارع الجانبية من جهة الكاظمية .

فقد اعتبرت الحكومة هذا الأمر بالغ الخطورة فاسرعت في اتخاذ تدابير صارمة لمعاقبة محرضيها وعدم ترك المجال الى تكرر امثالها ، وبما ان المجلس النيابي كان قد تم حله قرر مجلس الوزراء اصدار مرسومين احدهما يختص بطلاب المدارس ويسوغ معاقبتهم بالجلد والثاني يشمل عامة الناس ويخول وزير الداخلية وضع الاشخاص المحرضين تحت مراقبة الشرطة .

* * *

ان فكرة معاقبة الطلاب بالجلد كانت نشأت لأول مرة خلال المظاهرات التي قامت بمناسبة قضية النصولي ، ولكن الفكرة عندئذ لم تستحوذ على آراء المسؤولين ، كما شرحت ذلك في الجزء الأول من مذكراتي (ص ٥٧١) فاستبعدت الفكرة واهملت تماماً غير ان هذه المرة عادت الى الظهور فاستحوذت على آراء جميع المسؤولين واخذت صبغة قانونية بموجب المرسوم الذي صدر يوم ١١ شباط وهذا نصه :

مرسوم رقم ١٣ لسنة ١٩٢٨

بالنظر للضرورة الماسة وحفظاً للنظام والأمن العام

نحن فيصل ملك العراق

بموافقة مجلس الوزراء نأمر بوضع المرسوم الآتي وفقاً للفقرة الثالثة من المادة (٢٦) من القانون الأساسي .

المادة الاولى

اذا تحقق ان احد طلاب المدارس ممن لم يكمل الثامنة عشرة من عمره ، قد

اشترك في أي اجتماع غير قانوني أو اقلق أو حاول ان يقلق السلم العام بصورة أخرى ، يسوغ عقابه بالجلد ، بعد المعاينة الطبية ، على ان لا يزيد ذلك على (٢٥) جلدة .

المادة الثانية

على وزير المعارف تنفيذ هذا المرسوم الذي يعتبر نافذاً من يوم نشره في الجريدة الرسمية . وله ان يصدر تعليمات لتسهيل تطبيقه .

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر شباط سنة ١٩٢٨ واليوم العشرين من شهر شعبان سنة ١٣٤٦ .

فيصل

عبد العزيز وزير الداخلية	حكمت سليمان وزير العدلية	عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووكيل وزير الدفاع
سلمان البراك وزير الري والمواصلات	توفيق السويدي وزير المعارف	يوسف غنيمة وزير المالية
السيد احمد الداود وزير الاوقاف		عبد المحسن شلاش وزير المواصلات والاشغال

يلاحظ ان احكام هذا المرسوم تقتصر على الطلاب الذين لم يتموا الثامنة عشرة من اعمارهم ، ولما كان بين المتظاهرين ومحرضيهم عدد غير قليل من الطلاب الذين تجاوزت اعمارهم هذه السن لم تشأ الحكومة ان تخضعهم الى احكام المرسوم العائد الى عامة الناس ، واتخذ مجلس الوزراء بحقهم القرار التالي :

١ ــ ان يطرد طرداً مؤقتاً أو مؤبداً ، الطلاب الذين لم تشملهم احكام

المرسوم لكبر سنهم ، والذين يثبت بأنهم اشتركوا في المظاهرات التي وقعت في ٨ شباط سنة ١٩٢٨ .

٢ ـ ان لا يستخدم في دوائر الحكومة في المستقبل من تقرر طرده من هؤلاء طرداً مؤبداً لسبب الحادث المذكور .

- ٢ -

واما المرسوم الاخر ـ وكان رقمه ١٤ ـ فقد خول وزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء ان يضع الأشخاص تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين ، وقد نص في مادته الثالثة والاخيرة على ما يلي :

« على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ، الذي يعتبر نافذاً من يوم نشره في الجريدة الرسمية ، على ان يطبق بحق الاشخاص الذين لهم علاقة بحادثة ٨ شباط سنة ١٩٢٨ » .

وذلك يعني ان المرسوم صار ذا مفعول رجعي وتسري احكامه على الاشخاص الذين كانت لهم علاقة بحادثة ٨ شباط ١٩٢٨ التي وقعت قبل تاريخ نشر المرسوم بثلاثة أيام .

* * *

يلاحظ ان القرارات التي اتخذتها الحكومة بسبب حادثات ٨ شباط كانت مستعجلة وصارمة .

وأما اسباب ذلك فتعود الى ظروف ذلك الزمان : فان المظاهرات المذكورة حدثت بعد نحو اسبوع فقط من المظاهرات الكبيرة التي اشتركت فيها جميع طبقات الشعب بمناسبة جنازة الشيخ محمود الضاري ، ومن جهة أخرى كانت الحكومة قد حلت مجلس النواب فكان عليها ان تجري انتخابات جديدة خلال المدة التي ينص عليها الدستور فخشيت من

وقوع مظاهرات مماثلة لها عند الانتخابات الجديدة فيختل النظام العام اختلالاً تصعب معالجته .

غير ان هذه المقررات صارت هدفاً لانتقادات شديدة من الصحافة والهيئات السياسية والحزبية ، ولا سيما فان المفعول الرجعي الذي نص علية المرسوم رقم (١٤) أثر تأثيراً سيئاً جداً بين رجال الحقوق .

وهذه الانتقادات تكررت بشدة خــــلال اجتماعات مجلس النواب الجديد عندما عرضت عليه الحكومة المرسومين عملاً بأحكام الدستور .

وفي آخر الأمر رأت الحكومة ان تلغي المرسومين .

ما قيل عني في مجلس النواب

خلال قيامي باعمال الاستاذية في دار المعلمين العالية جرى في مجلس النواب حديث وبحث عني مرتين بوسيلتين مختلفتين :

المرة الأولى سنة ١٩٢٨ بمناسبة راتبي .

المرة الثانية سنة ١٩٢٩ بمناسبة ما جاء عني في تقرير الحكومة البريطانية المرفوع إلى مجلس عصبة الأمم .

— ١ —

خلال مذاكرة ميزانية المعارف اعترض النائب جعفر أبو التمن على بعض الرواتب الكبيرة المسطورة في مشروع الميزانية لبعض المعلمين وأيد هذا الاعتراض عدة نواب ، ولكن مدير المعارف العام طه الهاشمي رد على هذه الاعتراضات بما مآله :

في كل البلاد الراقية يمنح الاساتذة الكبار رواتب كبيرة ، والراتب الذي تشيرون اليه يعود إلى الاستاذ ساطع الحصري الذي يعد من كبار الاختصاصيين في شؤون التربية والتعليم وقد قدم إلى معارف البلاد خدمات كبيرة فلا يجوز أن يستكثر عليه الراتب المذكور .

عندئذ انبرى النائب « معروف جياووك » للرد عليه منكراً خدماتي إلى المعارف وقال :

— ان الكثيرين يشاركونني في هذا الرأي ، وعلى كل حال أؤكد : ان جميع

الاكراد يؤيدونني انه اضر الاكراد ضرراً بليغاً * .

ومع ذلك عندما قدم اقتراح لتنقيص الراتب من ٩٢٥ الى ٨٠٠ روبية رفض الاقتراح المذكور بالاكثرية الساحقة .

ولكن النائب عبد الرزاق الازري لم يرتح الى هذه النتيجة ، وبعد المذاكرة مع بعض النواب افرغ الاقتراح الى شكل آخر : حسب المبلغ الذي يجب تنزيله من ميزانية الفصل عند تنقيص الراتب على المنوال المذكور وقدم اقتراحاً بتنزيل هذا المقدار من المبلـــغ من مجموع الفصل دون ان يذكرني ، وهذا الاقتراح قبل بالاكثرية .

* * *

مدير المعارف العام، طه الهاشمي عرض على وزير المعارف ما قاله وما لاحظه خلال جلسة مجلس النواب بالكتاب التالي :

الى معالي الوزير

كنت ادافع عن ميزانية وزارة المعارف عندما بحث المجلس النيابي في راتب الاستاذ ساطع بك الحصري وقد اوضحت للمجلس رأي وزارة المعارف في الامر وذكرت انه نقل من مديرية المعارف العامة بعد استقالته منها إلى استاذية دار المعلمين العالية وقد كان الراتب المخصص للتدريس في الدار المذكورة في ميزانية سنة ١٩٣٦ ـ ١٩٢٧ (٨٠٠) روبية ، غير أن مجلس الوزراء ، تقديراً لخدماته، قرر تعيينه للاستاذية المذكورة بالراتب الذي كان يتقاضاه عندما كان مديراً عاماً

---

* كان معروف جياووك من مؤيدي مشروع توفيق وهبي الذي كان يقترح اضافة نحو خمس عشر اشارة على الحروف العربية وانا لم اقتنع باصابة هذا الرأي فضلاً عن اني اعتقدت بان أمثال هذه الامور لا يجوز ان تقرر بناء على اقتراح شخص واحد وتأييد ثلاثة اشخاص مكلفين بالترجمة، بل يجب ان تعرض على سائر مستنيري الاكراد وأخذ رأيهم فيها ، واكثرية آراء هؤلاء لم تؤيد مشروع توفيق وهبي ، والحكومة عملت برأي الاكثرية المذكورة ، واعتقد ان ذالـــك كان لمصلحة الاكراد انفسهم .

(راجع التفاصيل في صفحة ٤٥٧ من الجزء الاول من هذه المذكرات)

للمعارف وبالرغم من هذا الايضاح طلب النائب معروف جياووك تخفيض راتبه إلى (٨٠٠) روبية فرفض المجلس اقتراحه ، ثم قام النائب عبد الرزاق الأزري وطلب تنزيل (٧٥٠) روبية من الفصل مقابل تخفيض (١٢٥) روبية شهرياً من رواتبه عن ستة أشهر فوافق المجلس على هذا الاقتراح .

والذي لاحظته ان الانتقاد كان موجهاً ضد شخصية ساطع بك أكثر من توجهه نحو راتبه أما طلب التخفيض في الراتب فكان من نتائج هذا الانتقاد . والذي أعتقد به ان ساطع بك الحصري يستحق الراتب الذي كان يتقاضاه ، لاسيما وانه يدرس مواضيع خطيرة جداً وهو متضلع بها تمام التضلع ، والان اسمحوا لي ان الفت نظر معاليكم إلى أن خفض راتب الموظف بعد أن استحقه عن جدارة وكفاءة مما يوهن عزم الموظفين ، لذلك أرجو من معاليكم أن تتلافوا الأمر بسعيكم المشكور .

طه الهاشمي

والملك فيصل عندما اطلع على ما قيل عني في مجلس النواب تأثر من ذلك وأمر رستم حيدر بتوجيه كتاب الى رئاسة مجلس الوزراء ، ورستم حيدر أرسل الكتاب التالي الى سكرتير مجلس الوزراء وصورة منه الى وزارة المعارف :

٨ – ايلول – ١٩٢٨ سري

سكرتير مجلس الوزراء

اطلع حضرة صاحب الجلالة على مناقشات المجلس النيابي حول ميزانية المعارف ولفت نظره بصورة خاصة الاقوال التي صرفها بعض النواب بحق ساطع بك الحصري .

ما كان صاحب الجلالة يحب ان يتعرض لهذه المسائل لولا ان رأى ان الاعتبارات الشخصية قد أثرت الى حد خرجت ببعض الضمائر عن جادة الانصاف وساقتها الى إنكار الجميل واغماط حقوق الذين خدموا بلادهم بكل حب واخلاص .

لقد مضى على ساطع بك في ادارة المعارف ست سنوات لم يكن من المتطفلين عليها بل من رجالها المعدودين قام في خلالها بأجل الخدمات ولم يدخر جهداً في تنظيم المناهج وترقية المدارس وايجاد روح علمية في البلاد هي اظهر أثر يذكر في نهضتها الحاضرة . وفي الحق اذا لم يكن لساطع غير مجلته التربية والتعليم وهي الوحيدة من نوعها لكفاه فخراً في خدمة الناشئة الجديدة وتهيئتها لمستقبل أحسن . أفهل يجوز بعدهذا ان يقوم نفر فيتحامل على هذه الشخصية لا لسبب إلا لأنها قاومت مدة من الزمن والى حد ما بعض الايدي التي ارادت ان تعبث بمقدرات البلاد العلمية ؟ ان صاحب الجلالة يعلم من فخامة رئيس مجلس الوزراء ما يعلم من نفسه بصدد هذا الأمر ويعتقد بأن فخامته يقدر ما لساطع بك من الخدمات الجليلة في سبيل المعارف .

وبعد فان صاحب الجلالة لا يدري الى أي حد يجوز للمجلس النيابي بعد ان رفض اخفاض راتب ساطع بك الى ثمانماية روبية ان يرمي ثانية الى نفس الشيء بتصويته على تنزيل ٧٥٠ روبية من الفصل. ولكن جلالته علم فيما بعد ان خفض ذلك المبلغ انما هو من مجموع الفصل ولذلك يجب ان يوجه انتباه فخامة رئيس الوزراء الى هذه النقطة المهمة كي لا يقع حيف – بلا مبرر – على رجل خدم ولا زال يخدم بلاده بصدق وامانة . وبهذه المناسبة يرى صاحب الجلالة ان تعرض اعضاء المجلس النيابي الى مفردات الميزانية بسبب عوامل شخصية مما يشل يد القوة الاجرائية ويفسح مجالاً لتدخلات قد تأتي فيما بعد بأسوأ العواقب.

نسخة الى :

وزارة المعارف .

يلاحظ ان الفقرة الاخيرة من كتاب رئيس الديوان الملكي تشير الى امكان اجراء التنزيل من سائر مواد الفصل لكي يبقى راتبي على ما هو عليه ، لكني لم أحبذ سلوك هذه الطريقة ولا سيما كنت وافقت على تنزيل راتبي عندما استقلت من المديرية العامة خلال المناقشة التي جرت بيني وبين ياسين الهاشمي في هذا

الموضوع ، وذلك كما هو مشروح في الصفحة (١٧) من الجزء الاول من هذه المذكرات .

ولذلك رجحت ان لا تجري أي معاملة جديدة حول هذه القضية وبينت رأيي هذا الى المسؤولين واعتبرت القضية منتهية .

— ٣ —

قال ياسين الهاشمي في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢ نيسان ١٩٢٩ : —

« اود ان الفت انظار المجلس المحترم إلى فقرة وردت في التقرير المقدم إلى مجلس عصبة الأمم ، تلك الفقرة التي تشير إلى ان خسارة الحكومة في المعارف كانت ظاهرة في عمليتين خلال تلك السنة . الاولى : تنحي مدير المعارف العام عن المديرية لاسباب لم تكن مجهولة لدى واضع التقرير الذي استقى هذه المعلومات من المفتش العام للمعارف واظن أن المدير شعر بتعب من اشتغاله بالمديرية مدة أربع سنوات ورغب رغبة شديدة في ان يكرس أوقاته في التدريس والعلم .

الثانية : هي مظاهرة بعض الطلاب باسم الانتصار إلى الحرية الفكرية وهذه ربما أوّلت انها كانت بدوافع سياسية خاصة والحقيقة أن هذا العمل الذي كان بوقته أزعج الحكومة ووزارة المعارف بدرجة واحدة ، ولكن لا أدري فيما إذا يتناول هذا التقرير في السنة القادمة حالة المعارف وحالة المجلس في هذه السنة ماذا سيكون ؟ »

اني ما كنت اتتبع التقارير السنوية التي كانت تقدمها الحكومة البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم عن احوال العراق ، ولكني عندما اطلعت على بيانات ياسين الهاشمي هذه ، بحثت عن التقرير المذكور وعلمت أنه وصف الأحوال المذكورة بما ترجمته :

« بالرغم من أن عدد المدارس والتلاميذ قد ازداد ، وبالرغم من أن مستوى

التعليم قد ارتفع ، إلا ان السنة موضوع البحث قد كانت سنة مخيبة للأمل.

فقد استقال ساطع بك الحصري مدير المعارف العام من منصبه في شهر آب وأصبح مدرساً في دار المعلمين . وكان قد التحق بوزارة المعارف في أواخر سنة ١٩٢١. ووزارة المعارف والبلاد بوجه عام مدينة له بدين عظيم لتفانيه فيخدمة قضية التعليم . وكان من الطبيعي أن تؤدي جهوده الدائبة الهادفـــة إلى تحقيق الكفاءة والتوصل إلى مستوى عال في المعلمين والتلاميذ ، كان من الطبيعي ان تؤدي إلى اثارة المعارضة . والحقيقة السيئةهي أن استقالته نتجت إلى حد بعيد عن اخفاقه في الحصول حتى على التأييد المعنوي من اولئكالذين كانوا يستحسنون ويستصوبون سياسته قلبياً ويقدرون قيمته حق التقدير. وليس هناك عراقي آخر يجمع حماسته وتجربته ومعرفته بالنظم التعليمية وجرأته في الحق .

قانون المعـارف العام

لقد تلقيت من وزير المعارف توفيق السويدي الكتاب التالي :

بغداد ١٨ نيسان ١٩٢٨

العدد ١٨١٨ .

الى حضرة الاستاذ ساطع بك الحصري رئيس لجنة الانظمة المدرسية

«	«	المستر سمرفيـــل عضو	«	«	«
«	«	عبد الرزاق افنـــدي	«	«	«
«	«	طالب افندي مشتاق	«	«	«
«	«	عبد الحميد الدبوني	«	«	«

لقد ارتأينا ان تضع لجنة الانظمة المدرسية التي كانت مؤلفة قبلاً تحت رياسة ساطع بك لائحة قانونية تحتوي على احكام عامة بشأن المعارف والتدريسات ودرجاتها فتنحو منحى نظام المعارف العام العثماني مع اقتباس ما يحتويه قانون التدريسات الابتدائية العثماني المؤرخ ٢٣ ايلول ١٣٢١ من الاحكام عند البحث عن التعليم الابتدائي .

فنرجو من حضرتكم المواظبة على العمل لانجاز اللائحة المذكورة في أمـد قصير جداً حتى نستطيع تقديمها الى مجلس النواب في اجتماعه الاعتيادي المقبل .

توفيق السويدي

وزير المعارف

وبناء على ذلك جمعت اعضاء اللجنة واطلعتهم على نصوص القانونين العثمانيين المذكورين في الكتاب، ثم توليت وضع مسودة للمشروع، وعرضتها على اللجنة، واللجنة وافقت عليه بعد بعض المداولات .

اني لم انح فيه منحى القانون العثماني القديم بل جعلته متمشياً مع الأمور التي كانت تأسست في العراق بتعليمات وبلاغات .

ورفعت قرار اللجنة الى وزير المعارف وهو وافق عليه ورفعه الى مجلس النواب ، والمجلس المذكور وافق عليه بعد ان اضاف فقرتين الى مادتين من مواده . وبعد مذاكرته في مجلس الاعيان صدر المعارف العام سنة ١٩٢٩ .

وكان رقم القانون المذكور ٢٨ لسنة ١٩٢٩ وهو يتألف من ثمان وثلاثين مادة وزع على ثمانية فصول.

أهم مواد هذا القانون هي التي تتعلق بالمدارس الخصوصية – أي : غير ال «حكومية » : فقد نصت المادة الثامنة والعشرون منه على ما يلي :

« ان تدريس اللغة العربية وتاريخ العراق وجغرافيته وتاريخ العرب حسب منهج وزارة المعارف اجباري في جميع المدارس الخصوصية من ابتدائية وثانوية . ويجب أن لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات في الاسبوع في الصفوف الابتدائية وثلاث ساعات في الأسبوع في الصفوف الثانوية . »

كما نصت المادة التاسعة والعشرون على ما يلي :

« ان الامتحانات العامة للدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية تشمل جميع المدارس الاميرية والخصوصية . ولا تعتبر الشهادات التي تعطى من قبل المدارس الخصوصية ما لم يشترك طلابها في الامتحانات العامة المذكورة وينجحوا فيها . »

* * *

ولا بد أن اشير الى التشويه الذي أصاب المادة السادسة من القانون خلال

مذاكرات مجلس النواب . فان المادة المذكورة نصت على ما يلي :

« التدريسات والتلقينات المفسدة للاخلاق العامة أو الموجبة للتفرقة والشقاق بين ابناء الوطن والدعايات السياسية والحزبية ممنوعة بتاتاً في المدارس .

ان نوع الأعمال والتدريسات التي تفسد الأخلاق أو توجب التفرقة والشقاق والدعايات السياسية الحزبيـــة المذكورة وتعيين العقوبات الانضباطية داخل المدارس يكون بنظامات خاصة على أن يلاحظ في ذلك الأمور التالية :

١ – تحديد الضرب بست ضربات على الاكثر وحصر ذلك في المدارس الابتدائية .

٢ – تقييد الطرد المؤبد بتحقيق كون التلميذ اصبح غير قابل للاصلاح او خطر على اخلاق الطلاب وسلوكهم » .

ان قليلاً من انعام النظر في مدلولات هذه المادة يظهر جلياً ان الفقرات الاخيرة التي تتعلق بالانضباط داخل المدارس قد حشرت في هذه المادة حشراً غريباً : لأن المادة تبين ما هو محظور على المدارس والمدرسين، فليس من المعقول ان يدخل فيها ما يتعلق بطلبة المدارس الابتدائية . فلا شك بان هذه الفقرات اضيفت الى المادة بناء على ما اقترحه بعض النواب تحت تأثير ما كان قيل حول مرسوم جلد الطلاب .

مشروع قانون

يخول مجالس معارف الالوية صلاحية لوضع بعض الرسوم

لقد تلقيت في اواخر سنة ١٩٢٨ من وزير المعارف توفيق السويدي الأمر التالي :

بغداد ٤ تشرين الاول ١٩٢٨

العدد ٥٠٢٩

أمر وزاري رقم « ٤ »

قررنا تشكيل لجنة من الذوات المحررة اسماؤهم ادناه تحت رئاسة الاستاذ ساطع بك الحصري للنظر في تقرير النائب -محمد امين زكي: السليمانية-ورفاقه المتضمن احضار لائحة قانونية تحت عنوان « قانون تعميم التدريسات الابتدائية» تبين فيها المبادىء والاسس التي تعود الى وظائف مجلس المعارف في الالوية وصلاحية الألوية لإضافة بعض الرسوم باسم « رسوم التدريسات » الى بعض المواد الصادرة منها لتصرف بتمامها على معارفها .

فالرجاء ان توالي اللجنة اجتماعاتها لدرس ما جاء في التقرير المذكور والنظر في سن اللائحة القانونية الموضوعة للبحث .

وزير المعارف

صورة منه الى :

استاذ التربية في دار المعلمين العالية — ساطع بك الحصري

مفتش المدارس العام — المستر سمرفيل

مدير معارف منطقة بغداد	عبد الرزاق افندي
مدير المدرسة الثانوية	طالب افندي مشتاق

ان تخويل مجالس الولايات حق اضافة مقدار من الكسور المائوية إلى الضرائب والرسوم المقررة لاجل تعليم المدارس الابتدائية كانت من جملة الأمور التي قررتها وطبقتها الدولة العثمانية في المدة الاخيرة ·

فكان من الطبيعي أن يفكر بعض رجال العراق تطبيق هذا المبدأ لاجل تعميم التدريسات الابتدائية في العراق أيضاً . وأنا شخصياً كنت فكرت في ذلك سنة ١٩٢٤ حتى اني كنت وضعت مشروعاً بذلك . غير اني بعد تقليب الأمور على وجوهها المختلفة رأيت أن ذلك يكون سابقاً لاوانـه نظراً لاحوال العراق العامة . لان اقدام المجالس على تقرير مثل هذه الرسوم الدائمية يتوقف على يقظة الرأي العام واهتمامه بالمدارس وتقديره وجوب بذل الأموال في هـذا السبيل ، ولذلك ما كان ينتظر أن تثمر مثل هذه التدابير الثمرات المطلوبة منها قبل ان تتأكد هذه اليقظة .

فضلاً عن ذلك أنه كان يولد بعض المحاذير أيضاً : أن الاستشارة البريطانية كانت شديدة الوطأة على الأمور المالية بوجه خاص وحصة المعارف من مجموع الميزانية العامة كانت ضئيلة جداً وكلما طلبنا زيادة في الميزانية كنا نجابه اعتراض مستشار وزارة المالية قائلاً : « إن ميزانية الدولة لا تسمح بهذه الزيادة فاذا كان الاهالي يريدون مدارس اكثر من ذلك فليفتحوها هم » .

فاذا خولنا مجالس معارف الالوية والحالة هـذه صلاحية وضع الرسوم للمدارس، لا شك أن مستشاري وزارة المالية سيتمسكون بهذه الحجة وسيمتنعون عن الموافقة على زيادة حصة وزارة المعارف من الميزانية العامة .

ولهذه الملاحظات رأيت ان مثل هذا القانون لا يجوز ان يصدر قبل ان تبلغ هذه الحصة من الميزانية العامة العشرة بالمائة على الأقل . وقد بينت رأيي هذا الى العديد من رجال السياسة وامين زكي ـ نائب السليمانية ـ كان في مقدمة هؤلاء لأن

داره كانت مجاورة لداري وحديقتـه متصلة بحديقتي ، فكنت ألتقي به من وقت الي آخر في حديقته اوفي حديقتي ، واتكلم معه في مختلف الشؤون ، وهو كان شاركني هذا الرأي في ذلك الحين .

ويصل انه ظن الآن ان الاحوال تبدلت وصارت ملائمة لإصدار مثل هـذا القانون فقدم تقريره المتعلق بهذا الموضوع .

* * *

وبناء على الأمر الوزاري جمعت اعضاء اللجنة وتذاكرت معهم الأمر بتفاصيل وافية ، ومشروع القانون الذي انتهت إليه مذاكرات اللجنـــة قدمت الى وزارة المعارف .

ولا ادري ماذا جرى بعد ذلك في وزارة المعارف وفي مجلس النواب .

* * *

غير اني عندما توليت مديرية التدريس والتربية العامة ، اشرت الى هـــذا المشروع وبينت وجوب الاخذ به ، في مذكرتين من المذكرات التي وجهتها الى وزير المعارف صادق البصام سنة ١٩٣٥ – ١٩٣٦ .

الاختبارات العقلية
التي قمت بها في بغداد، خلال اشتغالي بالتدريس
في دار المعلمين العالية

ان تدريساتي في علم النفس لم تقتصر على سرد وايضاح النظريات ، بل اقترنت بكثير من التجارب والاختبارات .

لقد أجريت عدة تجارب في « الايحاء » . وقمت باختبارات عقلية متنوعة، بمختلف « مقاييس الذكاء » و « مقاييس المعرفة » . وقارنت بين النتائج التي توصلت اليها في بغداد ، وبين النتائج التي حصلوا عليها في مختلف مدارس الغرب.

وقد طبعت كمية من الكراسات اللازمة للاختبارات التالية :

اختبار (ج . أ) — تقع الكراسة في في عشرين صفحة .

اختبار (ث . م) — تقع الكراسة في ١٥ صفحة .

اختبار كلاباريد في الحساب — تقع في أربع صفحات .

اختبار ترتيب الصور — تقع في ١٢ صفحة .

اختبار تمييز السخافات — تقع في ٨ صفحات .

وقد ألحقت نسخة من هذه الكراسات ، في الأعداد ١٨ ، و ٢٠ ، ٢١ ، من مجلة التربية والتعليم .

في الصفحة التالية صورة زينكوغرافية لغلاف كراسة اختبار (ج. أ) ، يلاحظ أنها تحمل عنوان « دار المعلمين العالمية — دائرة الأبحاث السكلجية » .

وأما عدد الطلاب الذين شملتهم هذه الاختبارات فكان كما يلي :

اختبارات (ج . أ) ، ٣٢٠ — اختبارات (ث . م) ١٠٢٣ — اختبارات

دار المعلمين العالية

دائرة الأبحاث السكلجية

اختبارات

ج . أ .

العدد الخاص

الملفة

الرقم المتسلسل

دار المعلمين العالية

دائرة الأبحاث السكلجية

(يكتب من قبل الممتحن)

الاسم واللقب

تاريخ الولادة

محل الولادة

المدرسة الحالية

الصف

الدراسة السابقة

المهنة

تاريخ الامتحان

(يكتب من قبل الدائرة)

جرى الامتحان في

من قبل

رقم الدائرة

العدد الخاص

الملفة

الرقم المتسلسل

صورة زنكوغرافية لغلاف كراسة اختبار (ج . أ) .

كلاباريد في الحساب ٩٧٢ ـ اختبار تمييز السخافات ٣٧٤ –

هذا ، عدا اختبارات ترتيب الصور، وإتمام القصص المصورة. والاختبارات التي تجري بالأسئلة الشفهية ، على طريقة باللار .

وبما أن عدد مجلة التربية والتعليم كان قليـــلاً ، والعثور على نسخها أصبح متعسراً ، أرى من المفيد أن أنقل فيما يلي نتائج ثلاثة من الاختبارات ، لدلالاتها لهامة .



نتائج الاختبارات العقلية
التي أجريت في مدارس الولايات المتحدة الأمريكية
ــ بمقياس ج ٠ أ ــ

إن جدول (رقم ١) المسطور في الصفحة التالية يلخص نتائج الاختبارات العقلية التي أجريت في مختلف المدارس على نحو ١٧٠٠٠ من الطلاب في الولايات المتحدة الأمريكية بمقياس ج . أ .

رأيت أن أدرجه هنا ليكون مداراً للمقارنة بين نتائجهم ونتائج الاختبارات التي قمنا بها في مدارس بغداد .

ولتوضيح معاني بعض الاصطلاحات الواردة في الأبحاث التالية ألفت الانظار إلى ما يلي :

إن مجموع الدرجات الكاملة في هذه الاختبارات هو ٢١٢ .

١ ــ إذا كان مجموع الدرجات التي نالها الطالب بين ١٣٥ وبين ٢١٢ تعتبر درجته (علي أعلى) .

(ويرمز إلى ذلك بحرف أ : A)

٢ ــ إذا كان مجموع درجات الطالب بين ١٠٥ ــ ١٣٤ عدّت الدرجة (أعلى) .

(ويرمز إلى ذلك بحرف ب : B)

٣ ــ إذا كان المجموع بين ٧٥ ــ ١٠٤ عدّ ذلك « أوسط أعلى » .

(ويرمز إلى ذلك بحرف ج + :+ C)

٤ ـ إذا كان المجموع بين ٤٥ ـ ٧٤ عدّ ذلك « أوسط » .

(ويرمز إلى ذلك بحرف ج : C) .

٥ ـ إذا كان المجموع بين ٢٥ ـ ٤٤ عدّ ذلك « أوسط أدنى » .

(ويرمز إلى ذلك ج – : – C) .

٦ ـ إذا كان المجموع بين ١٥ ـ ٢٤ عد ذلك « أدنى » .

(ويرمز إلى ذلك د : D) .

٧ ـ إذا كان المجموع بين ٠ ـ ١٤ عد ذلك « الادنى » .

(ويرمز إلى ذلك د ـ : — D)

		العمر الوسطي	واسط الدرجات	الانحراف الواسطي
متخرجو الجامعات		٢٢	١٥٩	٢٠
طلاب الكليات	السنة الرابعة	٢١	١٤٤	٣٠
	السنة الثالثة	٢٠	١٤١	٣٠
	السنة الثانية	١٩	١٣٧	٣١
	السنة الأولى	١٨	١٢٩	٣٣
المدرسة العالية	السنة الرابعة	١٧	١٢٠	٢٢
	السنة الثالثة	١٦	١١٧	١٩
	السنة الثانية	١٥	١١١	٢١
	السنة الأولى	١٤	٩٧	٢٢
المدرسة الابتدائية	السنة الثامنة	١٣	٨٨	١٦
	السنة السابعة	١٢	٧٠	١٧
	السنة السادسة	١١	٥٧	١٢
	السنة الخامسة	١٠	٤٣	١٦
	السنة الرابعة	٩	٣٥	١٢
	السنة الثالثة	٧	١٦	٧

توضيحـــات

الواسط : هوالحد الفاصل بين النصفين منزمرة الأشخاص المفحوصين .
الربعيل الأدنى : هوالحد الفاصل بين الربع الأول والثاني من » »
الربعيل الأعلى : هوالحد الفاصل بين الربع الثالث والرابع من » »
الانحراف الواسطي : هو الحد الفاصل بين الربعيل الأدنى والأعلى .

الجدول (رقم ١)

نتائج اختبارات
ج . أ
في مدارس بغداد

هذا المقياس العقلي كان وضع في بادىء الأمر خلال الحرب العالمية ، بغيـــة انتقاء أفراد الجيش وضباطه ، ثم طبق على مختلف المدارس .

والجدول رقم ١ المدرج في الصفحة السابقة يبين نتائج الاختبـــارات التي أجريت في مختلف مدارس الولايات المتحدة الاميركية بهذا المقياس .

فقد جربنا هذا المقياس العقلي في مدارس بغداد ... وطبقناه على نحو ٣٢٠ طالباً ، وتوصلنا إلى النتائج التالية :

دار المعلمين العالية : كان عدد المفحوصين ١٨ ، وتبين من مجموع الدرجات أن ٤ر٤٤ في المائة منهم في درجة « علي الأعلى » ، و٤ر٤٤ في المائة في درجة أعلى ، و ٢ر١١ في درجة « وسط أعلى » من حيث الذكاء .

المدرسة الثانوية : فحصنا ٤٩ طالباً من طلاب الصف الرابع ، فوجدنا بينهم ٢ر١٨ في المائة في درجة علي الأعلى ، و٢ر٥٢ في المائة أعلى ، و٤ر٢٢ في المائة متوسط أعلى ، و١ر٦ في المائة متوسط .

كما أننا فحصنا ٥٢ طالباً من طلاب الصف الثالث ، فوجدنا بينهم ٢ر١٧ في المائة في درجة علي الاعلى، و٦ر٢٦ في المائة في درجة أعلى ، و ٤ر٢٨ في درجـة متوسط أعلى ، و٧ر٧ متوسط .

دار المعلمين الابتدائية : فحصنا ٢٨ طالباً في الصف الرابع ، فوجدنا بينهم ١ر١٢ في المائة في درجة علي الاعلى ، و ١ر٤٢ في المائة في درجة أعلى ، و ٩ر٢٦ في المائة متوسط أعلى ، و٩ر٧ في المائة متوسط .

وفحصنا أيضاً ٢٤ طالباً من الصف الثالث، فوجدنا بينهم ٥ر١٢ في المائةعلي الاعلى ، و٨ر٤٥ في المائة أعلى ، و٥ر٧ متوسط أعلى ، و٢ر٤ متوسط .

دار المعلمين الأولية : فحصنا ٤٨ طالباً من الصف الثاني ، غير أننا علمنا أن ستة منهم ضعفاء في اللغة العربية، بدرجة لا يجوز معها اعتبار أجوبتهم مقياساً لدرجتهم العقلية ، فتركناهم خارجاً عن الحساب . فوجدنا أن الـ ٤٢ الباقين ، ٢ في المائة في درجة علي الاعلى ، و٧ر١٨ في درجة أعلى ، و ٢ر٥٦ في درجة متوسط ، و٢ر٤ أدنى

المدرسة المأمونية الابتدائية : فحصنا ٢١ تلميذاً من الصف السادس فوجدنا بينهم ١و٢ في المائة من زمرة (أ) ، و ٢و١٩ من زمرة (ب) ، و ٢ و ٤٨ من زمرة (ج +) و ٤و١٦ من زمرة (ج) ، و٩و١٢ من زمرة (ج -) .

كما فحصنا ٢٩ تلميذاً من الصف الخامس ووجدنا بينهم ٦و٢٧ في المائة من زمرة (ج +) و ٦و٥٨ في المائة من زمرة (ج) و ٨و١٣ من زمرة (ج -) .

إن الجدول (رقم ٢) يلخص نتائج هذه الفحوص والاختبارات ، كما أن الجدول (رقم ٣) يرينا الواسط في هذه النتائج .

* * *

طلاب الدروس الليلية - إننا فحصنا ٤٠ شخصاً منمداومي الدروس الليلية في المدرسة المأمونية . انهم كانوا من منتسبي الطبقات المختلفة ، نخص منها بالذكر المهن التالية . عطار ، بقال ، صفار ، نجار ، براد ، بزاز ، ساعاتي ، مرتب، بياع سجائر، فراش ، مباشر، موزع ، جابي ، كاتب ، كتبي ، علاوي . .

وظهر لنا من الفحص أن ٢ منهم كانا من زمرة (ب) - أي في درجة : أعلى - ، و ٤ منهم من زمرة (+ ج) أي في درجة متوسط أعلى - ، و ١٤ من زمرة (ج) - أي في درجة متوسط - ، ١٣ من زمرة (- ج) - أي في درجة

متوسط أدنى ، و ٤ منهم من زمرة « د» – أي في درجة أدنى – ، و٣منهم من زمرة « – د » – أي في درجة أدنى الادنى .

(بما أن مداومي الدروس الليلية لم يكونوا جماعـــة متجانسة لم ندخلهم في في الجداول السابقة) .

* * *

المدارس والصفوف	ا	ب	ج +	ج	ج –
	١٣٥–٢١٢	١٠٥–١٣٤	٧٥ – ١٠٤	٤٥–٧٥	٢٥–٤٤
دار المعلمين العالية	٤٤،٤	٤٤،٤	١١،٢	–	–
المدرسة الثانوية :					
الصف الرابع	١٨،٣	٥،٤	٢٢،٤	٦،١	–
« الثالث	١٧،٣	٣٦	٣٨،٤	٧،٧	–
دار المعلمين الابتدائية :					
الصف الرابع	١٣،١	٤٢،١	٣٦،٩	٧،٩	–
« الثالث	١٢،٥	٤٥،٨	٣٧،٥	٤،٢	–
دار المعلمين الأولية :					
الصف الثاني	٢	١٨،٧	٥٦،٣	١٨،٧	٦،٣
المدرسة المأمونية الابتدائية :					
الصف السادس الابتدائي	٣،١	١٩،٣	٤٨،٣	١٦،٤	١٢،٩
« الخامس «	–	–	٢٧،٦	٥٨،٦	١٣،٨

(جدول : ٢) – نتائج اختبارات ج. ا.

تلميذات مدارس البنات : وقـــد فحصنا – بعد ذلك ، وعلاوة على ما تقدم ذكره – ١٣٥ تلميذة من تلميذات مدرسة البنات المركزية ودار المعلمات.

المدارس والصفوف	الواسط	الانحراف الواسطي	الربعيل الأدنى	الربعيل الأعلى
دار المعلمين العالمية	١٢٩	٢٩	١١٧	١٤٦
المدرسة الثـانوية :				
الصف الرابع	١١٤	٢٨	١٠١	١٢٩
الصف الثالث	١٠٦	٣٢	٩٠	١٢٢
دار المعلمين الابتدائية:				
الصف الرابع	١٠٧	٣٠	٩٦	١٢٦
« الثالث	١٠٧	٢٥	٩٧	١٢٢
دار المعلمين الأوليـــة:				
الصف الثاني	٩٣	٢٩	٨٠	١٠٩
المدرسة المأمونية الابتدائية				
الصف السادس	٨٤	٢٩	٦٧	٩٦
« الخامس	٦٦	٢٣	٥١	٧٤

(جدول : ٣) – نتائج اختبارات ج . أ

ووجدنا بين طالبات دار المعلمات : ١ر٦ في المئة من درجة علي الاعلى ،و٩ر٨ في المائة من درجة أعلى، و٤١ في المئة من درجة متوسط أعلى، و٣٧و٨ متوسط، و٩ر٨ متوسط أدنى، كما أننا وجدنا بين تلميذات الصف السادس الابتدائي ٣ر٥ في المئة من درجة أعلى، و ١٠ر٥ من درجة متوسط أعلى، و ٦٥ر٢ متوسط ، و١٧ر٣ متوسط أدنى ، و ٣ر٥ أدنى .

غير أننا لم نعتبر هذه الأرقام مقياساً صحيحاً لدرجة ذكاء هؤلاء البنات . لأننا لاحظنا خلال الاختبار، ان ايعازات الوقوف والانتهاء كانت تهيج معظمهن تهييجاً محسوساً ، وتولد في نفوسهن انفعالاً عصبياً . ولا شك في أن ذلك كان يؤدي إلى حدوث ارتباك في أعمالهن الذهنية .

وقد تأكدنا من مجرى الاختبار أن مقياس ج. أ. لا يلائم قط حالة بناتنا ، وان فحص ذكاء البنات عندنا ، يجب أن يجري بمقاييس لا تحتاج إلى ايعازات متكررة ، ولا تتقيد بأزمنة متقطعة ، فلا تفسح مجالاً لمفاجئات مهيجة .

ونظن ظناً قوياً ان الاختبارات التي سنجريها بمثل هذه المقاييس ، ستعطينا مستوى أرقى من المستوى الذي ظهر من اختبارات ج. أ.

مقـــارنات

- بين نتائجنا ونتائجهم -

إذا قارنا واسط الدرجات المذكورة آنفاً، بجدول «دوفوس» رقم (١) المدرج في الصفحة رقم ٣٣، والذي يبين نتائج الاختبارات في مختلف المدارس الاميركية ، توصلنا إلى النتائج التالية :

(أ) ـ ان الواسط في دار المعلمين العالية ١٢٩ يقابل تماماً واسط السنة الأولى من الكليات الامريكية . الا أن الانحراف الواسطي في دار المعلمين العالية

٢٩ أصغر من الانحراف الاعتيادي لتلك السنة ٣٣ مما يدل على زيادة في التجانس.
(ان السنة الاولى من الكليات تقابل السنة الثالثة عشرة من الدراسة) .

(ب) ـ ان الواسط في الصف الرابع الثانوي ١١٤ يتوسط بين واسطي السنة الثالثة (١١٧) والثانية (١١١) من المدرسة العالية في أمريكا ، وبتعبير آخر يزيد على واسط السنة العاشرة من تلك الدراسة ، بدون أن يصـــل إلى درجة واسط السنة الحادية عشرة .

(من المعلوم أن الصف الرابع الثانوي عندنا يكون بمثابة السنة العاشرة من الدراسة .)

(ج) ـ ان واسط الصف الثالث الثانوي (١٠٦) يقع بين واسطي السنة الأولى (٩٧) والثانية (١١١) من المدرسة العالية . ولكنه يكون أقرب إلى الثانية من الاولى . . وبتعبير آخر إنه أكبر من واسط السنة التاسعة من الدراسة ، وقريب من واسط السنة العاشرة .

(من المعلوم أن الصف الثالث الثانوي عندنا ، يكون بمثابة السنة التاسعة من الدراسة) .

(د) ـ ان الواسط في الصفين الثالث والرابع من دار المعلمين الابتدائيـــة (١٠٧) يفوق كثيراً واسط السنة الاولى من المدرسة العالية في أمريكا (٩٧) ويتقرب إلى واسط السنة الثانية من تلك المدرسة (١١١) .

(ان هذين الصفين من دار المعلمين همـــا بمثابة السنة التاسعة والعاشرة من الدراسة) .

(هـ) ان واسط دار المعلمين الأولية «٩٣» يتوسط بين واسطي السنـــة الثامنه الابتدائية «٨٨» والاولى العالية «٩٧» .

(إن الصف الثاني من دار المعلمين الأولية عندنا بمثابة السنة الثامنـــة من سني الدراسة) .

(و) ـ إن واسط الصف السادس من مدرسة المأمونيـــة (٨٤) يتفوق على واسط السنة السابعة الابتدائية في أمريكا (٧٠) تفوقاً كبيراً ، ولا يقل عــــن

واسط السنة الثامنة (٨٨) إلا قليلاً .

(ز) ـ إن واسط الصف الخامس الابتـدائي (٦٦) يتفوق على واسط السنة السادسة الابتدائية الامريكية (٥٧) تفوقاً بارزاً ، ولا يقل عـن واسط السنة السابعة (٧٠) إلا قليلاً .

النتيجة العامة

يمكننا أن نلخص هذه المقارنات بعبارة وجيزة ، فنقول : إن الأطفـال والشبان الذين اختبرناهم بهـذا المقياس العقلي لم يظهروا في مستوى دون مستوى أترابهم الأمريكيين ، من حيث الذكاء .



نتائج اختبارات

ث . م .

في نهاية السنة الدراسية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، أردت أن أستفيد من اجتماع تلاميذ الصفوف المنتهية في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في العاصمة من الألوية المختلفة لأجل الامتحانات العامة . وأقدمت على تجربة أحد الاختبارات العقلية على التلاميذ الذين أموا بغداد من مختلف الألوية والأقضية ، بقصد نيل شهادة الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية .

واخترت لذلك الاختبار الذي يرمز اليه بحرفي (ث . م) .

إنه وضع من قبل الدكتور (ميرا) الاسباني ، في معهد التوجيه المهني في برشلونة ، وفقاً للأسس التي كان قررها (ثورنتون) الأميركي لأجل معهد كارنيجي . لهذا السبب يعرف باسم (اختبار ثورنتون ــ ميرا) .

لقد أجرينا هذا الفحص على ١٠٢٢ تلميذاً ، وكان ٨٧ منهم ممن أكملوا الصفوف الرابعة الثانوية وتقدموا للامتحان العام للدراسة الثانوية ، و ٢٥٣ ممن أكملوا الصفوف الثانية الثانوية وتقدموا للامتحان العام للدراسة المتوسطة ، و ٦٢٢ ممن أكملوا الصفوف السادسة الابتدائية وتقدموا للامتحان العام للدراسة الابتدائية ، و ٣٢ من تلميذات دار المعلمات ، و ٣٨ من تلاميذ الصف الخامس من مدرسة ابتدائية .

وقد جرى الفحص على الطريقة الآتية :

بعد الإيعاز بالابتداء ، ترك للمفحوصين نصف ساعة كاملة ، يعالجون في

خلالها المسائل ، حسب ترتيبها ، وعند ختام هذه المدة ، أعطيت لهم إيعازاً بالتوقف ، ورفع الأقلام ، ووضعت إشارات وتواقيع لتثبت المسألة التي وصلوا إليها خلال النصف ساعة .

وبعد ذلك أعطي لهم إيعاز جديد للاستمرار على المسائل الباقيـة ، وترك لهم نصف ساعة أخرى لمواصلة العمل ، وعند ختام هذه المدة الأخيرة ، جمعت الكراسات .

وقدأحصيت الاسئلة التي حلت حلاصحيحاً خلال القسم الاول من الاختبار ، كما أحصي مجموع الاسئلة التي تم حلها حلاً صحيحاً خلال مدة الاختبار بأجمعها ـ بما فيه القسم الاخير منه .

إن الجدول رقم (٤) يبين عـــدد المسائل المحلولة في نصف ساعــــة ، و(الجدول ٥) يبين عدد المسائل المحلولة في ساعة كاملة .

مقارنات

إذا أمعنا النظر في أرقام هذين الجدولين ، وجدنا فيها بعض نقاط جـديرة بالاعتبار :

(أ) ـ إن الفرق بين عدد المسائل المحلولة فينصف ساعة والمحلولة في ساعة ، صغير في الرابــع الثانوي وكبير في دار المعلمات ، مما يـــدل على أن طلاب هذا الصف الثانوي متعودون على إنجاز هذا العمل بسرعة ، بعكس طالبـــات دار المعلمات .

ب ـ ان واسط الدرجات في الثاني الثانوي يفوق واسط دار العمليات في الجدول رقم (٤) ـ الذي يثبت نتائج النصف ساعة الاولى ـ ، في حين انـه يساوي الواسط المدرج في الجدول رقم (٥) ـ الذي يثبت نتائــج الساعة

الكاملة – مما يدل على أن طالبات دار المعلمات ، يتساوين مع طلاب الثاني الثانوي حينما لا يضيق عليهن الوقت .

الجدول : ٤ – الحلول الصحيحة خلال نصف ساعة

عدد المفحوصين	صفوفهم	الصغرى	الربعيل الادنى	الوسط	الربعيل الاعلى	العظمى
٨٧	الرابع الثانوي	١٠	٣٢	٣٧	٣٢	٤٨
٢٥٣	الثاني «	٤	١٥	٢٠	٢٧	٤١
٣٢	دار المعلمات	٣	١٢	١٨	٢٢	٤٢
٦٢٢	السادس الابتدائي	١	٧	١١	١٥	٤٣
٣٨	الخامس «	٣	٩	١٣	١٩	٣١

الجدول : ٥– الحلول الصحيحة في ساعة واحدة

عدد المفحوصين	صفوفهم	الصغرى	الربعيل الادنى	الواسط	الربعيل الاعلى	العظمي
٨٧	الرابع الثانوي	١٨	٢٨	٣٣	٣٨	٤٩
٢٥٣	الثاني «	٧	٢٤	٢٩	٣٦	٥٢
٣٢	دار المعلمات	١٠	٢٢	٢٩	٣٣	٥٢
٦٢٢	السادس الابتدائي	١	١٥	٢٠	٢٧	٥٣
٣٨	الخامس «	٣	١١	١٩	٢٥	٣٣

ج ـ ان درجات الخامس الابتدائي تفوق درجـــات السادس الابتدائي في الجدول رقم (٤) . غير انه يجب ان يلاحظ ان درجات هذا الصف تعود الى مدرسة ابتدائية في العاصمة، في حين أن درجات الصفوف السادسة تعود الى عدد كبير من المدارس في العاصمة وخارج العاصمة .

كما يجب ان يلاحظ ان التفوق الذي ظهر بهذه الصورة خلال النصف ساعة الاولى ، لم يستمر في المدة الباقية ، فإن درجات الصفوف السادسة خلال الساعة الكاملة ، تفوق درجات الصف الخامس بصورة عامة .

مجلة التربيـــة والتعليم

لقد بدأت التفكير في اصدار مجلة « التربية والتعليم » ، منذ اليوم الذي قررت فيه الاستقالة من مديرية المعارف العامـــة ، والتفرغ الى التعليم في دار المعلمين العالية .

وفعلاً ، عندما تخلصت من أعباء مديرية المعارف العامة الثقيلة ، أخذت أعد العدة لإصدار المجلة ، في بداية عام ١٩٢٨ :

لقد وسعت نطاق اشتراكاتي في مجلات التربية والتعليم التي تصدر في فرنسا وفي سويسرا - في مستويات مختلفة ـ . كما اشتركت في العـــديد من مجلات التربية التي تصدر في انكلترة وفي الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن جهة أخرى ، اتصلت مع أحد أصدقائي المقيمين في القاهرة ، لطبع الصور اللازمة للمجلة على ورق صقيل هناك ، وارسالها إلى بغداد لإدخالها بين صحائف المجلة ، (وذلك لعدم امكان طبعها طبعة جيدة في بغداد ، خلال تلك السنين) .

وقد صدر من المجلة المذكورة (٣٢) عدداً خلال أربعة أعوام . صدر العدد الأول منها في بداية كانون الثاني ١٩٢٨ ، وصدر العدد الأخير في بداية كانون الأول سنة ١٩٣١ .

وقد ألـفت الأعداد المذكورة خمسة مجلدات ، بلغ مجموع صحائفها ـ مع ملحقاتها ـ نحو (٣٢٠٠) .

● المجلد الأول ـ يتألف من ستة أعداد ، صدرت خلال النصف الأول من سنة ١٩٢٨ : الأعداد ١ ـ ٦ ، الصادرة من كانون الثاني الى حزيران .

يقع في ٣١٢ صفحة ، مع ٢٥ لوحة مصورة خارج المتن ، وملحق عملي يقع في ٨٨ صفحة .

● المجلد الثاني ـ يتألف من ستة أعداد ، صدرت خلال النصف الثاني من سنة ١٩٢٨ : الأعداد ٧ ـ ١٢ ، الصادرة من تموز الى كانون الأول من السنة المذكورة .

يقع في ٣٧٢ صفحة ، مع ١٤ لوحة مصورة خارج المتن ، وملحق عملي يقع في ٥٨ صفحة .

● المجلد الثالث ـ يتألف من عشرة أعداد : من ١٣ إلى ٢٢ ، صدرت خلال السنة الثانية من المجلة ، من كانون الثاني الى كانون الأول ١٩٢٩ .

يقع في ٥٦٨ صفحة ، مع ملحق عملي يقع في ١٢٤ صفحة .

● المجلد الرابع - يتألف من خمسة أعداد : من ٢٣ الى ٢٧ ،صدرت خلال السنة الثالثة : من كانون الثاني الى كانون الأول ١٩٣٠ .

يقع في ٤٢٧ صفحة .

● المجلد الخامس ـ يتألف من خمسة أعـداد : من ٢٨ الى ٣٢ . صدرت خلال السنة الرابعة : من كانون الثاني الى كانون الاول ١٩٣١ .

يقع في ٤٣٧ صفحة .

●

في كل عدد ، عدة مقالات اساسية ، وعـدة اخبار وابحاث تحت العناوين التالية :

في عالم التربية والتعليم .

في حياة التربية والتعليم (مشاهدات وملاحظات) .

ما بين المجلات (اقتباس وانتقاد) .
وفي معظم الاعداد : ملحق عملي .

الأعداد الممتـــازة

و

الاعداد الخاصـــة

وقد صدرت بعض الاعداد الممتازة والخاصة ، في موضوع معـــين ، فيما يلي بعض التفاصيل عن الأعداد المذكورة :

- ذكرى جان جاك روسو

بمناسبة مرور مائة وخمسين عاماً على وفاتـــه ، يتألف من العددين ٧ و ٨ – صدر في شهر آب ١٩٢٨ ، يقع في ١٧٢ صفحـــة ، مع خمس لوحات مصورة خارج المتن .

القسم الأول : حياته - فلسفته في الدين والاخلاق – في السياسة والاجتماع – في التربية والتعليم .

القسم الثاني : مختارات من كتاباته : في الأدب والفن – في التربية والتعليم .

- ذكرى تولستوي

بمناسبة مرور مائة عام على تاريخ ولادته .
يتألف من العددين ٩ و ١٠ . صدر في تشرين الاول ١٩٢٨ .
يقع في ١٤٠ صفحة مع أربع لوحات مصورة خارج المتن .
حياة تولستوي – فلسفة تولستوي – آراؤه في التربية والتعليم – مختارات من كتاباته .

- الاختبارات العقلية

مقاييس الذكاء ومقاييس المعرفة
طرق اجراء هذه الاختبارات ، وكيفية تطبيق هـــذه المقاييس ،

والنتائج المستحصلة منها .

العدد ١٨ ، الصادر في حزيران سنة ١٩٢٨ – يقع في ٨٠ صفحة ، مع خمس كراسات . يبلغ مجموع صحائفها ٤٠ .

اختبارات الجيش الامريكي – اختبارات بالأسئلة الشفهية – مقاييس الدراسة في الحساب : مقياس مونرو – مقياس كلاباريد – اختبار تميز السخافات – اختبار ترتيب الصور – اختبار اتمام الصور الناقصة .

الكراسات طبعت على حدة ، ورقمت كل واحدة منها بالحروف الأبجدية . وذلك لأن طبع منها كمية كبيرة ، استعملت خلال الاختبارات التي اجريت في مدارس بغداد) .

هذا، ومما يجب الاشارة إليه : ان نشريات مجلة التربية والتعليم في الاختبارات العقلية لم تنحصر بما جاء في العدد الخاص المذكور .

فإن المجلد الاول من المجلة يتضمن الابحاث التاليـة ، حول الموضوع نفسه :

امتحان الذكاء ومقياسه (ص ٢٢١ – ٢٢٤) ـ مقياس ترمن : من السنة الثالثة الى السادسة (ص ٢٢٤ ـ ٢٣٦) ، من السن السابعة الى الحـــادية عشرة (ص ٢٧٣ – ٢٩١) ، من السن الثانية عشرة الى سن البلوغ ص (٣٥٨ - ٣٦٠) .

والمجلد الرابع يحتوي على الاختبارات التالية :

روصوليمو ، وطريقته في تعيين السحنات السكلجية (ص ٢٥ – ٣٦) – الاختبارات العقلية والسحنات السكلجية (ص ٢٠٣ ـ ٢٠٧) ـ مقياس ترمن الجماعي (ص ٢٩٠ – ٣١٢) اختبار الذكاء بواسطة الرسوم (ص ٥١٢) – اختبار الشعور الاخلاقي (٥١٩)– اختبار ث.م. (ص ٣٨٤ ـ ٤٠٢) ـ اختبار الذكاء بإتمام القصص المصورة (ص ٥٣٤) – مقياس المعرفة في الحساب: مقياس كورتيس ـ مقياس كليفلاند ـ مقياس الصين – مقياس باللار .

● مناهج الدراسة الابتدائية والثانوية

العدد ٢٨ الصادر سنة ١٩٣١ ، يقع في ٩٦ صفحة .

يبدأ بنظرة اجمالية الى انواع المدارس وانظمتها ، ثم بسرد مناهج الدراسة الابتدائية والثانوية في كل من : المانيا ، بولونيا ، بلجيكا ، فرنسا ، السويد ، اليابان ، اليونان ، بلغاريا ، تركية ، ايران ، مصر ، العراق ، انكلترة ، وامريكا . وينتهي بفصول مختارة من تقرير لجنة كارنيجي عن التعليم الثانوي في اوروبا وفي الولايات المتحـــدة الامريكية .

هذا ، وقد نشرت المجلة – قبل العدد الخاص المذكور ، مقالات في : المدارس الثانوية في انكلترة (ج ٢ ص ٣٢٠ – ٣٢٩) التربية والمعارف في الولايات المتحدة الأمريكية (ص ٣٢٧) التربية والتعليم في الأرياف الانكليزية - المعارف في الصين (ج ٣ ، ص ٦١–٧٤) ، منهج الدراسة الأولية في روسيا السوفيتية (ج ٤ ، ص ٥١ - ٨٤) .

● طرق تعليم الحساب .

يتألف من العددين ٢٩ و ٣٠ ويقع في ١٣٢ صفحة .

ويتضمن الأبحاث التالية :

أسس الحساب : نظام التعداد ، ونظام الترقيم .

الحساب عند الاقوام الابتدائية ـ التعداد والترقيم في التاريخ القديم : عند المصريين ، عند البابليين ، عند الفينيقيين ، عند اليونان ، عند الرومان ، عند الهنـــود .

الحساب عند العرب : نظام التعداد ، نظام الترقيم ، أنواع الأعمال الحسابية ، وطرائقها المختلفة .

تعليم الحساب في نظر أساطين التربية : بستا لوتسي ، فروبل ، دكرولي ،

مونتسوري ، جون ديوي (مع ٩ صحائف من الصور) .
وسائط تعليم الحساب (صور ٩ أنواع محاسب ، في ٤ صفحات) .

كيف تربط دروس الحساب بسائر الدروس : الحساب والتاريخ ـ الحساب والدروس الجغرافية ـ الحساب والصحة ـ الحساب والأشغال اليدوية ـ الحساب والرسم ـ وصايا عملية .
(وفي نهاية الكتاب : فهرس المقالات التي نشرت في الأجزاء السابقة من مجلة التربية والتعليم وفي ملحقها العملي (عددها ٢٢) .

● كارلتون واشبرن .

الأسئلة التي وجهها كارلتون واشبرن الى رجال التربية والتعليم قبل قيامه برحلته الاستطلاعية حول العالم .
اجوبتي على تلك الأسئلة .

المحاضرة التي ألقاها في بغـــداد ـ تعليقاتي عليها ـ مع مقالتي في « التعليم الاقتباسي والأساليب الاستفرادية في التدريس » .

* * *

ان معظم أبحاث المجلة ومقالاتهـــا ، مكتوبة من قبلي . بعضها موقع عليها بتوقيــع « أبو خلدون » ـ أو باختصار : أ خ ـ وبعضها منشور دون أي توقيـع .

وفي المجلة مقالات هامة مترجمة من الفرنسية والانجلـــيزية . الترجمة من الفرنسية تولاها الاستاذان : جلال زريق وعز الدين علم الدين . وامــــا الترجمة من الانجليزية ، فقد قام بها كثيرون . هذه اسماؤهم بترتيب الحروف الهجائية :

جلال زريق ، حافظ جميل ، خالد الهاشمي ، طالب مشتاق ، عبد الرزاق

لطفي ، عبد المسيح الوزير ، فاضل الجمالي ، متى عقراوي ، محمد خورشيد ، ياسين عمر .

وتولى سكرتاريتها الاستاذ حامد مصطفى .

الكتب الملحقة

قدمت المجلة الى قرائها ثمانية كتب وكتيب . أربعة منها طبع ونشر كاملاً ، ومستقلاً عن المجلة، والاربعة الأخرى طبعت ونشرت ملزمة بعد ملزمة، ملحقة بأعداد المجلة .

وفيما يلي بعض المعلومات عن الكتب والكتيبات المذكورة :

● الحولية الخلدونية ـ عن سنة ١٩٢٩

تقع في ١٤٤ صفحة ، بالقطع الصغير ، تحتوي على المعلومات التالية : انواع التقاويم ـ معلومات تقويمية متنوعة ـ أشهر مشاهير البشر (مع ١٢ صورة) ـ مشاهير التربية : منذ بداية عصر النهضة حتى نهاية القرن الاخير (مع ٣٠ صورة) ـ تاريخ الاختراعات والاكتشافات ، منذ اوائل الحضارة (مع ١٥٥ صورة) ـ تأبينات السنة : أهم التأبينات التي جرت خلال سنة ١٩٢٨ (مع ١١ صورة) ـ عيد الطيران الفضي ـ أهم الوقائع الأدبية والعلمية والفنية في العالم العربي ـ أهم وقائع السنة في العالم : الوقائع العلميــــة والعمرانية ـ الوقائع السياسية . ـ الحفريات الأثرية في العراق .

(الصور منقولة من « الماناك بستالوتسي » ـ أي : حوليات بستالوتسي التي تنشر في لوزان) .

● الحولية الخلدونية ـ عن سنة ١٩٣٠

تقع في ٢٠٠ صفحة بالقطع الصغير . وتتضمن المعلومات التاليــــة :

معلومات تقويمية عن سنة ١٩٣٠ ـ أهم الأعياد والأيام القومية — مشروع اصلاح التقويم — كلمات حكمية لكبار الكتاب والمفكرين ـ معلومات فلكية ـ مشاهير علماء الفلك ، مشاهير المخترعين، معلومات تاريخية : أهم الوقائع السياسية ، منذ مائة عام ١٨٣٠ ـ ١٩٣٠ ـ قرطبة وجامعها، بمناسبة مرور الف عام على قيام الخلافة فيها ، الوقائع المهمة في تاريخ العرب منذ اقدم الازمنة حتى القرن التاسع عشر ـ أهم وقائع السنة : العلمية والعمرانية والسياسية .

صور عن : جامع قرطبة ـ صور عن ابن سينا ، وأبي القاسم الجراح ـ صورة قبر امرىء القيس .

- ألواح وصور ، لأجل دروس الأشياء .

٤٣ لوحة بالقطع الصغير .

- طمبولات ودومينات تعليمية .

٣٠ لوحة و ١٠ صور ، في قطع المجلة — طمبولات في الحساب — طمبولة في التاريخ ـ دومينو ، في التاريخ ـ دومينو ، في عواصم الدول .

- محاضرات في الأدب العربي .

ألقاها معروف الرصافي (نشرت ملحقاً باعداد المجلة) .

- دروس في فن التربية .

تأليف : جبرائيل كمبايره — ترجمة محمد عزة دروزة . تقع في ٢٠٠ صفحة ـ (نشرت ملحقاً باعداد المجلة).

- التربية لأجل حضارة متبدلة .

تأليف كيلباتريك ـ ترجمة فاضل الجمالي .

تقع في مائة صفحة (نشرت ملحقاً باعداد المجلة) .

- نقد تقرير لجنة مونرو .

رسائل موجهة الى الاستاذ بول مونرو حول التقرير الذي قدمه الى وزارة المعارف العراقية – باسم لجنة الكشف التهذيبي .
تأليف : أبو خلدون ساطع الحصري .
تقع في ١٥٢ صفحة في قطع المجلة ، وتحتوي على ١٢ رسالة مع جواب مونرو على الرسائل الأربعة الأولى ، ورد المؤلف على ذلك .



من ابحاث مجلة التربية والتعليم

في الاقتباس والانتقاد

خلال اشتغالي باصدار مجلة التربية والتعليم في بغداد ، كنت اتتبع المجلات المصرية بكل اهتمام ، وألاحظ كل ما ينشر فيهـــا عن التربية والتعليم والتاريخ والاجتماع : واستحسن البعض منها ، واقتبسها وأنشرها دون أي تعليق . غير أني كنت أجد في البعض منها ما يستوجب النقد والتصحيح، فأعلق عليها تعليقاً مختصراً أو مفصلاً ، حسب ما يقتضيه الموضوع .

سأنقل فيما يلي ، البعض من تلك الاقتباسات والانتقادات ، لانها تظهر بكل وضوح بعض الآراء التي كان يقول بهـــا ويذيعها أعاظم الكتاب والمفكرين في مصر ، في أواخر العقد الثالث من القرن الحالي ، كما أنها تبين موقفي من تلك الآراء .

- ١ -

احياء التفكير العربي وتجديده

نشرت جريدة السياسة اليومية في مصر ـ القاهرة ، في عددها الصادر في ٢٣ أبريل ١٩٢٩ ، مقالة تحت هذا العنوان وبتوقيع (م . ع . ع) بحث فيها عن « بوادر النهضة الفكرية الجديدة » التي تشمل « جميع الشعوب العربية » ، وعن « شغف العرفان والتقدم في ميدان التعليم والثقافة » الذي أخـــذ يستولي على جميعها ، ثم قالت « ان نهضة البلاد العربية هذه ليست بعيدة عن التأثر بعوامل

النهضة الفكرية في مصر ، بل وليس من المبالغة أن نقول انها أثر مباشر من آثارها ، ونفثة ظاهرة من نفثاتها ، وذلك طبيعي، يرجع إلى الظروف التاريخية التي توثق مدى العصور روابط النهضات الفكرية بين الشعوب التي تتكلم العربية، أو بعبارة اخرى يرجع إلى الجامعة الكبرى التي تنضوي تحت لوائها جميع هذه الشعوب ، أعني جامعة اللغة . ونهضة التفكير العربي لا تعني بلداً أو شعباً عربياً بذاته . وانما تعني نهضة اللغة العربية ونهضة التفكير في جميع البلاد التي تنطق بها . وقد كانت دمشق وبغداد وقرطبة والقاهرة دوراً بعد دور موئل هذا التفكير ، وكانت كل منها يوم ازدهار نهضتها منارة للعالم العربي أو العالم الإسلامي كله . وظلت القاهرة مدى عصور طويلة مبعث النهضات الفكرية العربية، وكان ازهرها دائماً كعبة الاساتذة والطلاب من سائر الامم الاسلامية ، وكانت زعامة مصر الفكرية يومئذ ترجع في بعض الوجوه الى زعامتها السياسية، بيد انه مما يملأ مصر فخاراً وغبطة انها تعود وتستأنف مهمتها التاريخية الكبرى، اعني احياء التفكير العربي واللغة العربية ... يلوح لنا ان شعوب الشرق العربي تتبع النهضة المصرية باهتمام وشغف ، وتأخذ عنها كل ما تستطيع اقتباسه في ميادين التربية والتعليم والتفكير والكتابة، فبرامج التعليم المصرية، تمثل في برامج التعليم في البلاد العربية تمثيلاً قوياً ، والمؤلفات المدرسية المصرية هنالك عمدة الاساتذة والطلاب في كثير من المواد ، واما صحف مصر ومجلاتها ، وأما بحوث كتابها ومؤلفاتها فهي غذاء فكري ثمين لكل اديب ومفكر، واساليب كتابها ومناهجهم في التفكير والكتابة تطبع اليوم اساليبهم ومناهجهم بطابع قوي يبدو أثره ظاهراً في ثمرات اقلامهم . وهذه شواهد قاطعة على قيام الروابط الفكرية بين الشعوب العربية ، وعلى ان النهضة الفكرية العربية تسير اليوم في طورها الجديد على اصول تقاليدها وعواملها التاريخية القديمة . فاذا كانت مصر مبعث التفكير والنهضة فإنها لا تتولى بذلك قيادة نهضة وتفكير مصرية ومحلية، وانما تتولى قيادة نهضة عامة لها صداها وآثارها القوية في جميع البلاد العربية . والبلاد العربية ، شعوراً منها بهذه الظاهرة التاريخية الخالدة ، تولي اليوم وجهها

شطر مصر ، ملبية نداء التاريخ مبادرة الى القيام بنصيبها في سبيل تقوية هـذه النهضة المباركة ، فنرى شباب العرب يفدون مصر للدرس والتحصيـــل ، ونرى العراق بالأخص تتجه الى مصر لتدعو من ابنائها بعض من تحتاج من الاساتذة والمربين والاخصائيين في بعض الشؤون ، ونرى الحجاز ترغب في هذه المعونة خالص الرغبة فتدعو منها الاطباء والمعلمين، ثم نرى فكرة تنظيم النهضة الفكرية العربية تتخذ صبغة عامة في الاتصال والتعاون واضحة فيما يعقد أو يدعى الى الى عقده في مصر وغير مصر من المؤتمرات والاجتماعات التي تقصد الى تنظـــيم الجهود والوسائل التي ترمي الى احياء التفكير العربي وتجديـــده. والخلاصة ان مصر اليوم تعود تتحمل امام التاريخ تلك المسئولية التي حملتها مراراً أيام الدول الاسلامية ، وتعود فتنتدب الى اداء تلك المهمـــة السامية ، أعني قيادة النهضة العربية ووضع أسس اشراق عربي يتفق مع روح العصر وجدته وطرافته . على ان هذه الزعامة مع ما تسبغ من فخار وغبطة وشرف ، تحمل مصر مسئوليات معنوية خطيرة نرجو ان تحسن أداءها ، وعلى قادة النهضة الفكرية وائمـــة الثقافة في مصر ، وعلى المعاهد الرسميـــة الكبرى كالجامعه المصرية والازهر وكذلك على وزارة المعارف المصرية تقع أعبـــاء هذه التبعة . فلكل منهم دور يؤديه ... ولكننا نلاحظ مع الأسف ان الأساتذة والمربين والأطبـاء المصريين يترددون في تأدية واجبهم في هذا السبيل ، ويرغبون عن العمل في البلاد العربية لما يقترن بذلك من مشاق الغربة والأقليم ووسائل العيش ، بيد أنهم يؤدون واجباً قومياً ورسالة سامية وانهم يخدمون أمتهم ولغتهم وتاريخهم ، وانهم يرفعون بذلك هيبة مصر ويوثقون علائقها مع الأقطار الشقيقة . فلتتقدم مصر إذن وليتقـــدم أبناؤها إلى أداء هذه المهمة السامية ، بكل ما يجب لأدائهـــا من عزم واقدام وتضحية » .

✶

تعليقي على ذلك

لقد نقلت هذه الفقرات في العدد ١٧ من مجلة التربية والتعليم الصادر في ١٥ ايار سنة ١٩٢٩ . ثم علقت عليها بما يلي :

« لقد اغتبطنا جد الاغتباط لصدور هذه الدعوة المؤثرة ، من يراع كاتب مصري ، ولا سيما من انتشارها على صفحات جريدة السياسة المصرية » .

وبعد ذلك قلت : « اننا كنا نتألم كل الألم عندما كنا نشاهد – قبل بضع سنوات – إعراض المفكرين المصريين عن جميع مظاهر « الحركة العربية » و « الفكرة العربية » و « الجامعة العربية » ، وانصرافهم عنها الى الهيام وراء « الجامعة الاسلامية » تارة و « الجامعة الشرقية » تارة أخرى ، ومع هذا كنا نعتقد كل الاعتقاد بان تلك الحالة لم تكن إلا وقتية وعرضية ، وأنه لا بد أن يأتي يوم تدرك فيه مصر (الوظيفة الطبيعية) التي تتوجه إليها – بحكم وضعها التاريخي والجغرافي – وأن تسرع الى تلبية (نداء التاريخ والطبيعة) في خدمة « الفكرة العربية » وقيادة « الأمة العربية » . ان الوقائع أتتنا كل يوم – خلال السنوات الخمس الأخيرة – بما يؤيدنا في هذا الاعتقاد ، ويبشرنا بقرب التطور المنتظر والمأمول . وما المقالة التي بحثنا عنها الآن ، إلا مظهر جديد من مظاهر هذا التطور الطبيعي والمشكور » .

★

ومع ذلك قلت :

« لا نكتم بأننا وجدنا في ثنايا المقالة بعض تعبيرات تدل على شيء من التردد والتحفظ في هذا الباب ، واننا لم نرتح – مثلاً – الى تعبير « الشعوب التي تتكلم بالعربية » ومع هذا لا نتردد في الاغتباط بهذه الخطوة العظيمة ، مؤمنين إيماناً

قوياً بالخطوات الواسعة التي ستليها عاجلاً أو آجلاً ، ونشكر المحرر والجريدة على عملها شكراً جزيلاً .

إن الآراء المسرودة في هذا التعليق كانت تجول في ذهني منذ سنوات عديدة وكنت سردتها وشرحتها مراراً على طلابي في دار المعلمين العالية ، وعلى بعض الكتاب المصريين الذين قابلتهم في بغداد ، وفي مختلف الأوقات .

وأما ما نشرته في مجلة التربية والتعليم ، فكان أول عرض علني ومطبوع ، في أوائل سنة ١٩٢٩ .

- ٢ -

نقد آراء طه حسين وعباس محمود العقاد في العرب والفرس واليونان

لقد جرت مناقشة قلمية بين الاستاذين عباس محمود العقاد وطه حسين ، على صفحات « مجلة البلاغ الاسبوعي » حول الترجمة والاقتباس :

كتب العقاد مقالاً تحت عنوان « الترجمة وتعارف الشعوب » ، قال فيه إن الحروب ، تحمل المحاربين على « الترجمة والاقتباس » ، وذكر أمثلة على ذلك . أما طه حسين فقد رد على هذا الرأي قائلاً : « ان الترجمة من الحاجات الاجتماعية فليست من نتائج البغض أو الحب » .

وقد تطرق الطرفان خلال هذه المناقشة الى مسألة الترجمة عند العرب ، واتفق كلاهما في القول « بأن العرب نقلوا عن الفرس واليونان كل شيء ، وأما الفرس واليونان فلم ينقلوا عن العرب شيئاً » ، غير أنهما اختلفا في تعليـــل هذه الحادثة الواقعية .

فرأينا أن نطلع القراء على آراء الطرفين ، لنبدي بعد ذلك، رأينا في الأمر :

ـ طه حسين ، الجديد ١٦ سبتمبر ١٩٢٩ ـ

« ومن المحقق أيضاً ان العرب انتصروا على الفرس وعلى اليونان البيزنطيين بعد ظهور الإسلام كما انتصروا على أمم أخرى فنقل العرب عن الفرس واليونان كل شيء ولم ينقل الفرس واليونان عن العرب شيئاً . وكل ما كان هو ان الفرس أسلموا وطال عهدهم بالاسلام فتثقفوا بالثقافة الإسلامية ، فكانت لهم آداب حديثة فيها أثر قوي للآداب العربية . ومن غريب الأمر ان هذه النهضةالفارسية التي ظهر فيها تأثر الفرس بالعرب لم تكن حين كان العرب غالبين والفرس مغلوبين، وإنما كانت حين تم الفـوز للفرس على العرب وظفروا بالسلطان السياسي كله في الشرق الإسلامي فكيف يعلل الاستاذ العقاد هذه الترجمة ؟ بالحب أم بالبغض أم بالتنافس والجهاد ؟

أما أنا فألاحظ قبل كل شيء ان العلة الحقيقية الأولى لكل ترجمة ونقل إنما هي الطبيعة الإنسانية التي تجعل الإنسان حيواناً اجتماعياً كما يقول أرستطاليس في السياسة ، وحيواناً مفكراً كما يقول ارستطاليس في المنطق . فطبيعته الاجتماعية تضطره إلى ان يتصل بغيره من الأفراد والجماعات ويشاركهم فيما يفكرون ويشعرون ويتحدثون وطبيعته المفكرة تضطره إلى ان يبحث ويستقصي ويتعرف حقائق الأشياء ، فالترجمة إذاً أداة من أدوات الحياة الاجتماعيـة ، وهي أداة من أدوات الحياة العقلية ، وبمقدار حظ الشعوب من الحياة الاجتماعية والعقلية وحاجتها الى تكميل هذين الفرعين من الحياة يكون حرصها على الترجمة » .

ـ عباس محمود العقاد ، الجديد ٣٠ سبتمبر ١٩٢٩ ـ

« ... نظن نحن أن تبادل الترجمة في هـذا الجانب لم يكن منتظراً لسبب

واضح، وهو ان التبادل يستلزم وجود المعرفة والحياة الفكرية عند الفريقين، ولم يكن هناك معرفة ولا حياة فكرية عند الفرس واليونان والبيزنطيين الذين غلبهم العرب واستولوا على بلادهم . إنما كانت المعرفة لفرس ويونان آخرين هم الفرس واليونان السابقون ، وكان أبناؤهم الذين غلبهم العرب غرباء او كالغرباء عن تلك المعرفة الموروثة، يجهلونها ولا يعنون بها عناية قوية فضلاً عن العناية بأخذ ما عند غيرهم وترجمة الكتب الاجنبية من عربية وغير عربية . فيصح أن يقال ان العرب اخذوا علوم الفرس واليونان الذين عاشوا قبل ظهورهم ببضعة قرون، وأن الصلة بينهم وبين اولئك الفرس واليونان كانت منقطعة بانقطاع مابينهم من الزمان ، وكانت منقطعة بينهم وبين الفرس واليونان والمعاصرين لهم لأنهم كانوا في مذاهب النهضة متفرقين .

« فالذي نحب أن نذكره هنا ان العرب والفرس كانوا من جهة فريقاً واحداً يجمعه الدين وكانوا من جهة أخرى فريقين متنافسين تفرق بينهما العصبية والتراث القديم . فحكم العرب والفرس في الاقتباس والتنافس يختلف من هذه الناحية عن الأمم التي تستقل كل منها بثقافة وتنظر إلى الأمة الأخرى نظرها الى العـدو والغريب عنها من جميع الوجوه ، وحسبنا ان الفرس أخذوا دين العرب وان العرب اخذوا حضارة الفرس ليكون ذلك دليلاً على ان التغالب باب من أبواب التعارف والاستطلاع . ولا نحسب الاستاذ طـه يستطيع ان يعلل الاقتباس الذي اقتبسه الفرس من العرب أو اقتبسه العرب من الفرس بعلة الرغبة في المعرفة التي ذكرها أرسططاليس وحدها دون ان تقترن بها محرضات التغالب بين الفريقين، وإلا فما بال الرغبة في المعرفة لم تظهر إلا في تلك الأوقات التي اقترنت بالتنافس بين الغالبين و المغلوبين ؟

– طه حسين ، الجديد ١٤ أكتوبر ١٩٢٩ –

فليس من الحق ان اليونان البيزنطيين والفرس الذين قهرهم المسلمون لم يكن

لهم شيء ينقل عنهم ، ليس هذا من الحق في شيء .فمن الأشياء التي لا تقبل الشك ولا الجدال ان البيزنطيين الذين عاصروا العرب في القرن الأول والثاني للهجرة كانوا مثقفين تثقيفاً حسناً ، وان ثقافتهم هذه هي التي عرفها العرب فاضطرهم ذلك الى ان ينقلوا من آثار اليونان القدماء ما نقلوا . ومن الاشياء التي لا تقبل الشك ولا الجدال ان الفرس الذين عاصرهم العرب وانتصروا عليهم في القرن الأول للهجرة كان لهم حظ من الثقافة والحضارة ، أخذ العرب منه الشيء الكثير ، ولا أكاد أعرف لقدماء الفرس ثقافة اخذها العرب وانما أخذ العرب عن الفرس ما كانوا يتداولون من ثقافة وحضارة في ظل الدولة الساسانية التي قهرها المسلمون .

*

المجلة : نحن نعتقد ان أمر « اقتباس الأمم بعضها عن بعض » ، من الحادثات الاجتماعية المعضلة التي لا يمكن تعليلها بعلة واحدة أو ببضع علل معدودة ، فشأن هذه الحادثة شأن جميع الحادثات الاجتماعية المعقدة ، تتعدد وتتشابك فيها الأسباب تعدداً كبيراً وتشابكاً شديداً .

فقد توفق كل واحد من الاستاذين عباس العقاد وطه حسين في الدفاع عن بعض العوامل ، غير ان كلا منهما أخطأ — على ما نعتقد — في تعظيم اهمية ذلك العامل واستنكار سائر العوامل: لا شك في ان حب الاستطلاع يعمل عملاً خطيراً في أمر النقل والاقتباس ، غير أن هذا الحب يتوجه نحو هذا الشيء أو نحو شيء آخر ، حسب الأحوال والظروف ، ولا شك في ان الحرب والتنافس من تلك الأحوال التي تعمل عملاً خطيراً في توجيه حب الاستطلاع .

مع هذا فان النقل والاقتباس ، لا يكونان اختياريين في كل الأحيان ، بل قد يكونان قسريين أيضاً ، فالانتقال من أمة إلى أمة لا يكون فقط بجذب من الأمة الثانية فحسب ، بل يكون بضغط من الامة الاولى ايضاً . ولا شك في أن

الضغط الخارجي لا يمكن أن يعلل بحب الاستطلاع .

على كل حالة ، ان التقليد والاقتباس من أهم مباحث علم الاجتماع ، وقد اعتبر « جبرائيل تارد » هذه العملية أساس الحياة الاجتماعية .

نحن لا نود أن نخوض غمار هذا البحث ، غير أننا نود أن نقف قليلا أمام ما جاء في هذه المقالات عن « اقتباس العرب من الفرس » .

لقد رأى القراء من الفقرات التي اقتبسناها وأدرجناها آنفاً ، ان هذا القسم من المناقشة دار حول تعليل حادثة نقل العرب عن الفرس وعدم نقل الفرس عن العرب ، كأن الحادثة نفسها من الحادثات المثبتة التي لا تحتاج الى نظر وبرهان . فهل هذه حقيقة واقعية يا ترى ؟

« فقد نقل العرب عن الفرس واليونان كل شيء ولم ينقل الفرس واليونان عن العرب شيئاً » هذه عبارة تكررت في المقالات عدة مرات ، ولم تضيع شيئاً من قطعيتها ، إلا ببعض قيود تلوح من حين الى حين ، مثل « ان الفرس أخذوا دين العرب » و « عندما طال عهدهم بالاسلام تثقفوا بالثقافة الاسلامية فكانت لهم آداب حديثة فيها أثر قوي للآداب العربية » .

فهل لم ينقل الفرس عن العرب شيئاً غير الدين ؟

اننا نظن أن الحقائق الراهنة تخالف هذه المدعيات مخالفة صريحة : إن تاريخ الآداب الفارسية ، لم يعلمنا بالضبط نوع الأدب الدارج عند الفرس ، قبيل اختلاطهم بالعرب ، لكنه يعلمنا بصورة أكيدة ، — لا مجال للشك فيها — أن الفرس بعد اختلاطهم بالعرب ، غيروا أساليب نظمهم وشعرهم من الأساس واقتبسوا الأوزان العربية ،فأخذوا ينظمون القصائد ويقرضون الأشعار على النمط العربي والعروض العربي . أمامنا واقعة أكيدة : ان الفرس اقتبسوا عن العرب أسلوب نظمهم ، لا نعرف متى وأين وكيف ، ولكننا نعرف انهم اقتبسوا الأساليب العربية وتمثلوها الى درجة أنستهم كل ما كان معتاداً لديهم قبل اقتباسها. فهل يمكن أن يحدث ذلك بدون نقل وترجمة ؟ نحن نعتقد ان ذلك يدل على تأثير أشد وأعمق من ترجمة عشرات بل مئات من الكتب .

من المعلوم ان الشاعر « فردوسي » عندما كتب « الشاهنامه » قصد فيها الكتابة بكلمات فارسية بحتة وتفاخر بنجاحه في هذا الباب ، إذ انه لم يستعمل في قصيدته المعظمة سوى مائتين وخمسين كلمة عربية ، على ما يقال — غير أنه لم يخرج عن العروض العربي . فالعروض العربي كان قد أمات الأساليب الفارسية القديمة موتة لا حشر بعدها ، حتى أن الفردوسي نفسه لم يحاول التخلص من العروض العربي ، مع شدة عزمه على التخلص من الكلمات العربية .

فكيف يجوز لنا أن نقول بالرغم من هذه الحقائق الراهنة ، « إن الفرس لم ينقلوا عن العرب شيئاً » أو « إنهم لم ينقلوا عنهم شيئاً سوى الدين »؟ بين أيدينا الآن كتاب في تاريخ الآداب الفارسية ، عنوانه « سر آمدان سخن » — أي زعماء الكلام — كتبه أحد أدباء الفرس الذين يغالون في امتداح كل ما يتعلق بأدبهم وقومهم مغالاة كبيرة ، مع هذا يقول المحرر في كتابه هذا : « ان اليونان لم يؤثروا على الآداب الفارسية إلا قليلاً . أما العرب فأثروا بدينهم وآدابهم على إيران تأثيراً قوياً ، نفذ حتى مخ عظامها »(صحيفة ٤٦) . كما أنه يقول : « ان اللغة العربية تشغل مكاناً هاماً في آداب الفرس ، من جراء تأثير أدباء العرب — من جاهليين واسلاميين — على أدباء الفرس. ان هذا التأثير شمل الصرف والبديع والبيان والنظم ، حتى ان الفرس كادوا ينسون لغتهم » . (صحيفة ٤٧) .

فكيف يجوز أن يقال إن الفرس لم ينقلوا عن العرب شيئاً !

زيارة

جماعة من أساتذة الجامعة المصرية وطلابها

(شباط ١٩٣١)

الدكتور احمد قدري كتب لي من القاهرة ان جماعة من اساتذة الجامعة المصرية وطلابها يفكرون بالقيام برحلة الى العراق وطلب مني بعض المعلومات عن طرائق الرحلة وتكاليفها .

وأنا بعد أن أعطيته المعلومات المطلوبة رجوته ان يتوسل بكل الوسائل الممكنة لتشجيع الجماعة على تحقيق هذه الفكرة وان يؤكد عليهم بأنهم سيقابلون بحفاوة بالغة .

وعندما تم الأمر وتعين عدد الاساتذة والطلاب شرعت في تنظيم منهاج الحفلات والزيارات : أولاً تكلمت مع رئيس الوزراء ولكني لم أجد فيه أي رغبة في الاشتراك بالحفلات .

ثم كلمت أمين العاصمة واقترحت عليه ان ينظم حفلة باسم أمانة العاصمة : إنه رحب بالاقتراح وقال : كنت أود كثيراً أن أعمل ذلك ولكن اعتمادات أمانة العاصمة لا تحتوي على أي مادة للانفاق على مثل هذه المآدب فالأمر يتوقف على جمع مجلس الأمانة والحصول على اعتمادات جديدة وهذا يستغرق وقتاً طويلاً لا يمكن إتمامه قبل الوقت المعين لوصول الجماعة ، وبعد ذلك رأيت ان ننظم الأمور على أساس دوائر المعارف .. وبعد الاتفاق مع رجال المعارف وضعت منهاج الزيارات والاحتفالات التالي :

الزيارات : زيارة بعض المدارس ومعالم مدينة بغداد وضواحيها ـ الأعظمية ـ

الكاظمية وسلمان باك ـ الحلة ـ سدة الهندية ، كربلاء والنجف
والكوفة ـ زيارة سامراء .

الحفلات : حفلة باسم دار المعلمين العالية ، وأخرى باسم نادي المعلمين ، مـأدبة
من قبل وزير المعارف عبد الحسين جلبي ، مأدبة خاصة من قبلي .

كما قررنا أن يرافق الجماعة الأساتذة طالب مشتاق وسعيد فهيم وعزيز سامي.

وفضلاً عن ذلك ، فكرت في أمر آخر : رأيت ان يـــدعو الملك فيصل الأساتذة لتناول الافطار (في شهر رمضان) معه في أحد الايام ، وفاتحت الملك بذلك وهو استحسنها ووافق عليها إلا اني تركت هذا الأمر خارج المنهـاج ولم أذعه بين الناس إلا بعد انتهاء الحفلتين الكبيرتين الأولين وفي اليوم الســابق المخصص للافطار .

★

وصلت الجماعة تحت رئاسة الاستاذ أحمد امين ، وكانت تضم عدداً من الذين سيتولون ـ فيما بعد ـ مناصب هامة في الحكومة المصرية : عبدالرزاق السنهوري ، عبد الوهاب عزام ، شفيق غربال ، مصطفى عامر . . .

حفلة دار المعلمين العالية جرت في اوتيل كارلتون المطل على نهر دجـلة (في مساء يوم ٩٣١/٢/٨) خطب فيها درويش المقدادي وألقى جميل صدقي الزهاوي قصيدة ، ثم ألقى كل من احمد امين والدكتور عبد الوهاب عزام خطاباً .

وحفلة نادي المعلمين ايضاً جرت في الفندق نفسه (في مساء ٩٣١/٢/٩) ألقى فيها الدكتور متى عقراوي خطاباً أعقبه معروف الرصافي بالقاء قصيدة نظمهـا بهذه المناسبة وفي الختام ألقى أحمد امين خطاباً جوابياً .

ان الخطب التي ألقيت في هاتين الحفلتين أشغلت مكاناً هاماً على صفحـات الجرائد ، وأوجدت حركة فكرية وقومية تلفت الانظار ، ولا سيما قصيـــدة معروف الرصافي التي كان مطلعها :

أرى بعد نومٍ طال في الشرق يقظةً
نهوضيــــةً فيها طموح الى المجـــد
ففي مصر شيـــدت للعلوم معـــاهد
على أسس التحليل والبحث والنقـد

وبعد أن يشير الى النهضة التي اجتاحت تركية والهند وايران والصين وحتى نجد والحجاز يقول :

وبغــــداد بين الأجنـــبي وبينهـــا
مزيد صراع في السيـــاسة مشتـــد
على أن حول النيل مثل صراعنـــا
ولكنه بين الحكومة و (الوفـــد)

ويختتم القصيدة بقوله :

ســـلام على مصر التي أرسلت بكم
فطاحل عــــلم لا تحيـــد عن القصد
لكم عند أهـــل الرافدين تجـــلة
على قدر ما للرافـــدين من الرفـــد

وأحمد امين في خطبه أكد على الروابط التاريخية التي تربط مختلف البلاد العربية وان كان قد أكثر من استعمال تعبير « الامم العربيـة » تارة « والامم الشرقية » تارة أخرى، وهذه التعبيرات ستكون موضع حوار ونقاش بيني وبينه في جلسات خاصة .

*

ولكن أهم الآثار الفكرية ، تولدت من اختلاط واحتكاك طلاب الجامعة المصرية بطلاب دار المعلمين العالية ببغداد .

كان تم ترتيب الحفل على أساس أن يتوزع الطلاب على موائد صغيرة ، تضم كل واحدة منها اثنين أو ثلاثة من المصريين مع اثنين أو ثلاثة من العراقيين .

وأما الاحاديث التي جرت بين الجماعتين خلال هذا الاختلاط كان يمكن أن تتلخص بما يلي :

كان المصريون يستغربون أشد الاستغراب تكلم العراقيين عن القومية العربية ويسألونهم :انتم عراقيون فكيف تشعرون بأنكم عرب؟ وأما العراقيون فكانوا يستغربون أسئلة المصريين هذه ويسألونهم :أنتم ألستم عرباً؟صحيح أنكم مصريون، ولكن أليس المصريون كلهم عرباً فكيف لا تشعرون بعروبتكم؟وأما أنا فكنت أشعر بسرور عميق عندما أطلع على هذه المحادثات خلال تجوالي بين موائدهم دون أن استغربها.. اعتقاداً مني بأن ذلك لا بد أن يفتح أمام الشبان المصريين آفاقاً جديدة كما أنها كانت لا بد من أن تقوي عند الطلاب العراقيين روح العروبة .

قلت : لم استغربها : لأني كنت أعرف أن بمصر كانت تحصر كلمة العرب – بصورة رسمية – في البدو ، فان الإحصاءات الرسمية – بعد ان تذكر ما يعود إلى كل محافظة واحدة ، فواحدة ، تذكر ما يعود إلى « العرب » كأن ابناء المحافظات ليسوا عرباً .

كما اني كنت أعرف أن في العراق نفسه ، كان الناس اعتادوا أن يستعملوا كلمة « العرب » بمعنى البدو ، حتى اني اضطررت الى اصدار بلاغ عام ، يدعو جميع المعلمين إلى مكافحة هذه العادة السيئة .

والآن ألاحظ أن شبان العراق تغلبوا على تلك العادة واخذوا يعاتبون الطلاب المصريين من أجلها فلا شك في أن الشبان المصريين ايضاً سيتخلصون من هذه العادة الفكرية عاجلاً أم آجلاً .

وقد انتهزت هذه الفرصة ، لألقي على طلابي محاضرات عديدة في تفصيل هذا الموضوع .

*

مائدة افطار الملك فيصل قررنا ان تكون صغيرة وخارجة عن الرسميات

والبروتوكولات ، لكي يسهل التعرف بين الملك وبين الاساتـــذة ، فاقتصرت على اساتذةالجامعة المصرية ووزيرالمعارفومديرالمعارف العام وأنا ـ بصفتي مدير معارف عام سابق .

ولا بد لي من التصريح بان البعض من الاصدقاء عندما عرفوا بهذه الدعوة اعترضوا علي وقالوا انك اخطأت في اقتراح ذلك على الملـــك لان في مصر لا يكترث الملك حتى بالوزراء ورؤساء الوزارات، فدعوة ملك العراق الى الاساتذة المصريين تحط من مكانته وتقلـــل من شأن العراق في نظرهم. ولكني قلت : أنا اعتقد عكس ذلك تماماً : انهم سيلاحظون الفرق بين ملك العراق وملك مصر وسيعلمون ان ملك العراق لم يكن من الذين ورثوا الملك عن آبائهم واجدادهم ، بل هو قائد ثورة وزعيم حركة ، لا ينقطع عن التفكير في مصلحة البلاد والعمل من أجلها .

ان الوقائع برهنت على أني لم أكن مخطئاً في هذا الباب لأن المعلومات التي طلبها الملك منهم والآراء التي أبداها اليهم اثارت اعجابهـــم الشديد ورفعت مكانته في نظرهم .

* * *

خلال زيارة الجماعة لمسجد الكاظمية ، كادت تحدث فتنة هوجاء :

ان فريقاً من الكتاب الجعفريين كان ساخطاً على كتاب « فجر الاسلام » الذي ألفه الاستاذ احمد امين ، لأنه كان يعتقد ان مؤلف الكتاب تحزب للسنة وتجنى على الشيعة . فاراد أحدهم ان يستغل فرصة هذه الزيارة لانتقاد الكتاب والتشهير به . فصعد على المنبر، واستهل خطابه بكلمات ترحيبية حارة، وتكلم عن منزلة الاستاذ احمد امين في عالم العلم والأدب ، وبعد ذلـــك ، انتقل الى كتابه فجر الاسلام ، واسترسل في انتقاده بكلمات لاذعة .

بيانات الخطيب عن الكتاب جعلت الجمهور المحتشد في الصحن يتوهم بأنه

يطعن في مذاهب الشيعة بوجه عام ، والجعفرية بوجـه خاص ، ويتهيج من ذلك هياجاً كبيراً .

الأساتذة العراقيون الذين كانوا يرافقون وفد جامعة القاهرة ، لاحظوا آثار هذا الهياج ، وخشوا عاقبته اذا استمر الخطيب في خطبته ، فقـالوا : « إن الجماعة مرتبطين ببعض المواعيـد ، فيجب ان يعودوا الى الأوتيل الآن لكي لا تفوت عليهم المواعيد المقررة قبلاً » .

وعندما غادر الجماعة المسجد ، تبين أن هذا التدبير كان ضرورياً ، لأن الهياج كان وصل عند البعض من الحاضرين الى حد الغضب الشديد . وهذا الغضب كان يمكن أن يحمل بعض الطائشين على التهجم على مؤلف الكتاب .

*

إن كتاب « فجر الإسلام » سيعرض الاستاذ احمد امين الى «اللوم والعتاب» في النجف الأشرف ايضاً ، غير ان ذلك لم يحدث أمام الجماهير بل حدث في دار أحد العلماء .

والاستاذ احمد امين ، عندما سمع عتابهم قال : « أنا لم أكتب شيئاً دون أن استند على وقائع ثابتة ، وإذا كان لديكم أسانيد تبرهن على خلاف ذلك ، أرجو ان تطلعوني عليها ، وأنا أعدكم بإعادة طبع هذا الكتاب » .

وجرت مناقشة طويلة بين الطرفين حول بيعة الإمام علي الى الخليفة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب . غير أن هذه المناقشة لم تسفر عن أي نتيجة إيجابية شأنها شأن كل الأمور التي تتصل بالمعتقدات الدينية والمذهبية .

*

ولا بد لي أن أشير الى تأثير المغنى البدوي على الأساتذة المصريين :

عندما شرع المغني يعزف على ربابته ويغني ارتفعت عدة اصوات بين الأساتذة :

— « دا صعيدي ، صعيدي تمام » .

إن اكتشاف هذه المشابهة بين ما ينشده المغنون على شواطىء دجلة وبين ما ينشدونه في أعالي النيل أثر في نفوسهم تأثيراً قوياً جداً .

●

إن أحد الأساتذة الكبار قال لي عندما التقيت به ، بعد عدة سنوات :
– ان السفرة إلى بغداد سنة ١٩٣١ ، كانت أول اتصالاته بالقضايا العربية ، وباكورة تفهمه لها واهتمامه بها .

بعد عودة الوفد

بعد عودة الأساتذة والطلاب الى القاهرة ، تلقيت من الاستاذ احمد امين ، الرسالة التالية :

سيدي الفاضل ساطع بك الحصري

سلام عليكم ورحمه الله ،

وأشكركم جزيل الشكر على ما لقينا منكم ، لقد دبرتم أمر استقبالنا فأحسنتم تدبيره وكنا نجد حيث حللنا أثر عنايتكم وحسن تدبيركم فرجعنا وألسنتنا ناطقة بفضلكم وكرمكم . واحمد هذه الفرصة التي أتاحت لنا التعرف بكم ومكنت الصلة بيننا وبينكم وارجو ان يكون لها اطيب الأثر للعراق ومصر . كما أرجو ان تبلغ شكري لإخواننا العراقيين على حفاوتهم بنا واخص بالذكر منهم الاستاذ المقدادي وطالب بك مشتاق والآنسة أليس قندلفت وسامي بك وعبد الرزاق بك وغيرهم ممن لم تع الذاكرة اسماءهم وان مجدت فعاليهم .

وسلامي عليكم ورحمة الله

١٩٣١/٢/٢٥ احمد امين

●

وبعد مرور نحو شهرين ، تلقيت منه كتابـــاً آخر ، مشفوعاً بمجموعة من منشورات لجنة الترجمة والتأليف .

وفيما يلي نص الكتاب ، وجوابي عليه :

القاهرة في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ (رقم ٦٥١)

لجنة التأليف والترجمة والنشر

سيدي الفاضل ساطع بك الحصري

سلام عليكم ورحمة الله
رأت اللجنة ان تهدي العراق مجموعة من مؤلفاتهـــا ، فأرجو ان تسمحوا بقبولها وان تودعوها في المكان الذي ترونه أنسب لها .

وتفضلوا بقبول شكري

احمد امين

سيدي الاستاذ الفاضل احمد امين المحترم

تحية وسلاماً وبعد : فقد تلقيت مجموعة المؤلفات التي تفضلت لجنة التأليف والترجمة والنشر بإهدائها للعراق مع كتابكم رقم ٦٥١ والمؤرخ ٢٣ (ابريل) ١٩٣١ فرأيت ان اضعها في المكتبة التابعة لوزارة المعارف لأنها المكتبة الوحيدة التي يرتادهاعدد كبير من القراء ولا سيما طلاب المدارس.هذا وأرجو ان تتفضلوا بإبلاغ الشكر الخالص للجنة المحترمة .

المخلص ساطع الحصري

جمعية الثقافة العربية

خلال المحادثات التي جرت بيننا وبين اساتذة الجامعة المصرية – الذين زاروا العراق في شهر شباط سنة ١٩٣١ – اتفقنا على وجوب التعاون في سبيل انهاض الثقافة العربية وضمان ازدهارها : ورأينا أن احسن طريقة لذلك – في ظروفنا الحالية – هي :

ان تؤسس في كل من بغداد والقاهرة جمعية تسمى «جمعية الثقافة العربية» لتتولى هاتان الجمعيتان مهام الاتصال بين مثقفي البلدين، وتنسيق وتوحيد الجهود التي يجب ان تبذل في هذا السبيل .

– ١ –

في بغداد

وبناء على هذا الاتفاق ، أسسنا في بغداد « جمعية الثقافة العربية » .

وفيما يلي الطلب الذي قدمناه الى وزارة الداخلية – عملاً بأحكام قانون الجمعيات مع نظام الجمعية ، واسماء مؤسسيها :

الى :

وزارة الداخلية الجليلة

بغداد

نحن الموقعين أدناه نود تأسيس جمعية علمية ادبية تدعى « جمعية الثقافة العربية » لتحقيق الاغراض المذكورة في المادة الثانية من النظام المربوط على ان

يكون مركزها في بغداد .

نظام
جمعية الثقافة العربية
في العراق

المادة الأولى .

تألفت في بغداد جمعية علمية أدبية تدعى « جمعية الثقافة العربية » .

المادة الثانية .

تسعى الجمعية لتحقيق الاغراض التالية :

آ ـ ترقية الثقافة العربية وفقاً لمقتضيات العصر الحاضر .

ب- تقوية الروابط الاخوية وتوثيق الصلات الفكرية بين البلاد العربية .

جـ ـ الاتصال بالجمعيات المماثلة لها في الاقطار العربية الاخرى لتوحيد الجهود وتسديدها نحو الغرض المقصود .

المادة الثالثة .

تتوسل الجمعية لتحقيق اغراضها بالوسائل التالية :

(آ) ـ القيام بأبحاث علمية وأدبية واجتماعية .

(ب) ـ إلقاء محاضرات في العلم والادب والاجتماع على الجمهور .

(جـ) ـ نشر كتب ورسائل .

(د) ـ مخابرة الجمعيات المماثلة التي تتألف في سائر البلاد العربية .

(هـ) ـ مشاركة تلك الجمعيات في نشر مجلة علمية أدبية تساعد على بلوغ الغرض المشترك .

(و) ـ عقد مؤتمرات علمية أدبية يحضرها مندوبون عن سائر البلاد والجمعيات العربية .

المادة الرابعة :

مؤسسو الجمعية هم الذين أقدموا أولاً على تأسيسها وأسماؤهم مسجلة في ذيل هذا النظام على ترتيب حروف الهجاء .

المادة الخامسة :

العضوالجديد ينتخب بالكثرة المطلقة لآراءالأعضاء بعد أن يرشحه عضوان.

المادة السادسة :

يشترط في العضوية توفر الشروط الآتية :

آ ـ أن يعتبر نفسه عربياً ويكون مستعداً لخدمة غايات الجمعية .

ب ـ أن يكون خريج مدرسة عالية .

ج ـ أن يعرف لغة غربية .

د ـ ألا تقل سنه عن العشرين .

هـ ـ ألا يكون ساقطاً من الحقوق المدنية .

ويجوز أن يعفى من الشرطين الثاني والثالث من ثبت له مزايا خاصة ونال انتخابه ثلاثة أرباع اصوات الاعضاء .

المادة السابعة :

يدير الجمعية مجلس ادارة يؤلف من ٨ أعضاء عراقيين .

المادة الثامنة :

تنتخب الهيئة العمومية مجلس الادارة لمدة سنتين بأكثرية الآراء المطلقة وبالرأي الخفي على أن يجدد نصف الاعضاء كل سنة ويجري تبديل النصف عند ختام السنة الاولى بطريقة الاقتراع .

ان اجتماع الهيئة العموميه لانتخاب مجلس الادارة يكون في الاسبوع الاول من شهر كانون الثاني .

المادة التاسعة :

ينتخب مجلس الادارة من بين أعضائه في أول اجتماعه رئيساً ونائب رئيس وسكرتيراً وأميناً للصندوق .

المادة العاشرة :

الرئيس أو من ينوب عنه يمثل الجمعية ويتعاطى المعاملات باسمها .

المادة الحادية عشرة :

يجتمع مجلس الادارة مرتين في الشهر على الأقل :

المادة الثانية عشرة :

اذا تخلف عضو من أعضاء مجلس الادارة ثلاثة اجتماعات متوالية بغير عذر شرعي عد مستقيلاً .

المادة الثالثة عشرة :

اذا شغرت عضوية في مجلس الادارة يشغلها من يلي أعضاء الادارة في ترتيب عدد الأصوات في الانتخاب الأخير .

المادة الرابعة عشرة :

تجتمع الهيئة العمومية مرة في كل شهرين على الأقل .

المادة الخامسة عشرة :

الأعضاء الذين ينفكون عن بغداد يحافظون على ارتباطهم بالجمعية ويحق لهم أن يرسلوا أصواتهم تحريرياً عند انتخاب مجلس الادارة والاعضاء الجدد .

المادة السادسة عشرة :

على كل عضو أن يدفع إلى صندوق الجمعية رسم دخول قدره عشرون ربية وبدل اشتراك قدره عشر ربيات عن كل ثلاثة أشهر .

المادة السابعة عشرة :

لا يحق لعضو ان يشترك في الانتخابات ما لم يسدد بدلات الاشتراك .

المادة الثامنة عشرة :

لا يجوز التغيير في هذا النظام ولا الاضافة اليه ولا الحذف منه إلا إذا طلب ذلك كتابة ربع الأعضاء ووافق عليه الثلثان .

يقدم اقتراح التعديل إلى مجلس الإدارة وهو يدعو الهيئة العمومية للنظر فيه بعد أن يوزعه على جميع الاعضاء قبل يوم انعقادها بأسبوعين .

أسماء مؤسسي جمعية الثقافة العربية :

(بترتيب حروف الهجاء)

ابراهيم الشابنـــدر	سكرتير جمعية حماية الاطفال
أليس قندلفت	مديرة دار المعلمات
أحمد حسن الزيات	أستاذ في دار المعلمين العالية
داود الجـلبي	رئيس صحة الجيش
درويش المقدادي	أستاذ في دار المعلمين العالية
رفائيل بطي	محامي وصاحب جريدة البلاد
ساطع الحصري	أستاذ في دار المعلمين العالية
سامي شوكت	مدير صحة العاصمة
طالب مشتاق	مفتش المعارف
طه الهاشمي	رئيس أركان الجيش
متى عقراوي	مدير دار المعلمين الابتدائية
موفق الالوسي	مدير الخارجية العـــام
ناجي الأصيل	مدير دار المعلمين العالية
يوسف زينل	أستاذ في كلية الامام الاعظم

●

وبعد الحصول على الرخصة القانونيـة ، قررنا أن يكـون الدكتور داود

الجلبي رئيساً للجمعية والدكتور متى عقراوي سكرتيراً لها ، وابراهيم الشابندر محاسباً وأميناً للصندوق .

والرئيس أرسل الدعوة التالية إلى عدد كبير من المثقفين :

جمعية الثقافة العربية

سيدي الكريم

لم يبق أحد إلا وقد شعر بأن الشرق العربي يتجه اليوم اتجاهاً جديداً نحو الحياة . بعد أن شملته يقظة الامم والشعوب عقيب الحرب العظمى . ولكن الوضع السياسي للناطقين بالضاد ، وما خلفته أعوام الركود جعل الاقطار العربية مبعثرة من حيث النفوذ السائد عليها والنظم التي تخضع لها فغدت تختلف حالاتها الاجتماعية والأدبية عن بعضها بعضاً اختلافاً بيّناً . وهذا ما جعل هذه الاقطار بعيدة عن اجتناء ثمرات النهضة الحديثة التي استروحت نسائمها في العهد الأخير . لذلك كان التفكير في التقريب بين أقطار الشرق العربي من طلائع الغايات التي يجب على المنورين في كل قطر أن يضعوها نصب أعينهم . ونخالكم تتفقون معنا على أن المشروع الأول الذي يجب أن تتضافر عليه الجهود في هذا الباب توحيد الثقافة . وهذا لا يتم إلا بايجاد الصلات الفكرية والروابط الادبية بين البلاد العربية للحصول على وحدة ثقافية شاملة .

تلك حاجة شعر بها الغيارى على مستقبل الشرق العربى ، وشغلت أذهانهم فصاروا يبذلون المساعي لسدها بالسبل القويمة . وقد حفزت هذه النزعة الشريفة جماعة من المشتغلين بالعلم والأدب في بغداد فعنوا بمناقشة الموضوع مع طائفة من الاساتذة المصريين الذين أمّوا مدينة الخلفاء في بعثة الجامعة المصرية في الشتاء الماضي فاستقر الرأي على تأليف جمعيات في ديار العروبة تتخذ واسطة الاتصال بين المفكرين فيها . وان تسلك هذه الجمعيات الطرق المؤدية إلى توحيد الثقافة العربية .

وقد تألفت جمعية الثقافة العربية في بغداد وبعثنا اليكم برفقة هذا الكتاب

بنظامها ولمحة في تاريخ تأسيسها وبرنامج العمل الأدبي فيها آملين أن تأخذكم الغيرة القومية لمؤازرتها على انجاز ما أخذت على عاتقها القيام به على الوجه الذي ترونه.

وبأمل أن نتلقى جوابكم على هذا الكتاب نقدم اليكم خالص تحياتنـــا واحترامنا .

رئيس جمعية الثقافة العربية
الدكتور داود الجلبي
رئيس طبابة الجيش العراقي

- ٢ -

في القاهرة

بعد إتمام تشكيل « جمعية الثقافة العربية » في بغداد ، أرسلت إلى الاستاذ أحمد أمين بالقاهرة نسخة من نظامها ورجوته أن يعلمنا ما تم في القاهرة في هذا المضمار ، وتلقيت منه الجواب التالي :

سيدي الفاضل ساطع بك الحصري :

سلام عليكم ورحمة الله :

وصلني كتابكم وقانون تأسيس الجمعية وأنا موافق على ما فيه ومسرور من استصداركم من الحكومة قراراً بتأليفها .

أما في مصر فلا يمكن استصدار مرسوم بذلك ما لم تتقدم وزارة المعـارف بعمل مجمع علمي وهي لم تتقدم في سبيل ذلك خطوات واسعة ، ولذلك لم نحاول أن نصبغ عملنا بصبغة رسمية .

ولكن اجتمع إخواننا وكونوا لجنة مكونة من عشرة أشخاص غرضها نشر الثقافة العلمية والارتباط في سبيل ذلك بالممالك الشرقية العربية .

ورأت أن خير وسيلة لذلك إنشاء مجلة وعقد مؤتمر دوري ، وقد عهدوا إلى بعضنا بوضع خطط مفصلة للمجلة والمؤتمر وسنعرضه على الجمعية قريباً .

وقد كنا ننتظر كتابكم لنسير في عملنا إلى النهاية وسأوافي حضرتكم بذلك قبل سفري إلى أوروبا في أوائل يوليه لحضور مؤتمر المستشرقين .

وسلامي وسلام اخواني عليكم وعلى بقية الاخوان .

٢ يونيه سنه ١٩٣١ أحمد أمين

●

— ١ —

وبعد خمسه أشهر تلقيت من الاستاذ أحمد أمين كتاباً آخر ، يتضمن تفاصيل الامر .

وهذا نص الكتاب المذكور :

سيدي ساطع بك

سلام عليكم ورحمة الله

وصلني خطابكم ، ووصلني قانون جمعية الثقافة ، وآسف جد الأسف لتأخري عن مكاتبتكم هذا الزمن الطويل فقد جاءني خطابكم الأول وأنا على أهبة السفر إلى أوربا وقضيت فيها ثلاثة أشهر فلما عدت صادفني افتتاح الدراسة ومشاغلها العديدة ومع ذلك فقد كنت دائم التفكير في هذا الموضوع لأهميته. والآن أقص على حضرتك ما كان :

حاولت جملة محاولات أن أصبغ العمل عندنا بالصبغة الرسمية فلم أنجح لأنهم يخشون أن ينقلب يوماً من الايام عملاً سياسياً وقد بذلت في ذلك جهوداً كثيرة ضاعت .

وأخيراً عدلت عن أن يكون لها هذه الصفة الرسمية واجتمعت مع بعض

من اخواني عـدة جلسات وكلهم مؤمنون بالفكرة وموافقون على فكرة إيجاد المجلة التي تكون صلة بين الامم الشرقية ومؤمنون بفكرة المؤتمر الدوري .

والعقبة التي أمامنا الآن هو إيجاد المال للمجلة فمجلة كهذه يجب أن تكون قوية وقوتها تحتاج إلى مال فهل يكون المال من مصر وحدها أو تشترك فيه مصر وسوريا والعراق ؟

أكون شاكراً لو عرضتم الأمر على أعضاء لجنتكم وفكرتم في نظام ذلك وما يتعلق بالمجلة من مركزها وادارتها والمسؤول عنها وماليتها وحجمها ، ولجنتنا تفكر في ذلك متى قبلتم أن تكون لجنتنا غير معترف بها من الحكومة المصرية، أما إذا رأيتم ذلك شرطاً أساسياً فإنني أقرر عجزي الآن في هذه الظروف الحاضرة وأنا منتظر ردكم ومعرفة وجهة نظركم في هذه المسائل وبعـــد الرد أبعث اليكم بقانون اللجنة وأسماء أعضائها .

وتقبلوا تحيتي وسلامي للاخوان .

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ — أحمد أمين

مشروع

القاموس العربي

– ١ –

لقد تلقيت الكتاب التالي من مدير المعارف العام ، وكان مؤرخاً بتاريخ ٧ حزيران ١٩٣١ :

الى سعادة ساطع بك الحصري المحترم

الى سعادة الدكتور ناجي بك الاصيل المحترم

الى حضرة الاستاذ أحمد حسن الزيات المحترم

الى حضرة بهجة افندي الاثري المحترم

نقدم اليكم صورة كتاب سكرتيرية مجلس الوزراء حول وضع القاموس المنوه به ونرجو حضوركم الى هذه الدائرة صباح الاربعاء المصادف ١٠ الجاري في الساعة الحادية عشرة لاجل المداولة مبدئياً بهذا الموضوع ونشكركم سلفاً .

مدير المعارف العام

وفيما يلي صورة كتاب سكرتيرية مجلس الوزراء الموجه الى وزارة المعارف الذي كان مرفقاً بكتاب مدير المعارف العام .

ديوان مجلس الوزراء

العـــدد ٢٢١٠

التاريخ ٢٧ ايار ١٩٣١

الى وزارة المعارف

امرني فخامة رئيس الوزراء ان ابلغكم ان فخامته يعتقد ان الحاجة الى وضع قاموس عربي يحتوي على الكلمات الفنية والتعابير والاصطلاحات الحديثة اصبحت من الامور المسلمة التي لا يختلف فيها اثنان . وقد فكر فخامته في هذا الموضوع منذ مدة من الزمن فاقتنع بان قيام العراق وحده بهذا العمل لا يأتي بالفوائد المرجوة منه اذ ان الغاية الاصلية من المشروع ليست عبارة عن وضع الفاظ عربية للكلمات والاصطلاحات الفنية فحسب بل استعمال هذه الالفاظ من قبل البلدان العربية كافة حتى يمكن التفاهم بها بين العرب في جميع الاقطار والامصار. ولما كانت مصر في مقدمة البلدان العربية التي يجب اشتراكها في هذا العمل والحصول على معونتها فقد انتهز فخامة رئيس الوزراء فرصة وجوده هناك خلال هذا الفصل وكلم رئيس الحكومة المصرية في الأمر فاعرب هذا عن استعداده لاتخاذ التدابير اللازمة لاشتراك مصر في وضع القاموس . سيظهر لكم مما تقدم انه قد حصل التفاهم مبدئياً بين العراق ومصر على لزوم وضع قاموس جديد للغة العربية غير انه لأجل تحقيق هذا الغرض ينبغي ان توضع الأسس التي يجب السير عليها . لذلك يرجو فخامة رئيس الوزراء ان تدرسوا هذا الموضوع وتبدوا رأيكم في كيفية العمل على ابراز المشروع الى حيز الوجود مع بيان ما يتطلبه من النفقات التقريبية .

سكرتير مجلس الوزراء

صورة منه الى :

وزارة المالية } للاطلاع
رئاسة الديوان الملكي }

- ٢ -

عندما اطلعت على المشروع ، دونت ملاحظاتي عليه بالتفاصيل التالية :

ان مركز العمل لمشروع القاموس العربي يجب ان يكون في مصر للأسباب التالية :

(أ) ان عدد الناطقين بالضاد في مصر لا يقل عن خمسة امثال الموجودين في أكبر قطر من اقطار آسيا العربية.

(ب) ان الحكومة المصرية هي الحكومة العربية الوحيدة التي تخصص مبالغ مهمة لمثل هذه المشاريع .

(ج) ان القطر المصري هو القطر العربي الوحيد الذي يملك مكتبات عامة فنية وعصرية تساعد العلماء في ابحاثهم العلمية واللغوية .

(د) ان عدد الرجال المتوغلين بالعلوم واللغات في مصر كثير جداً بالنسبة الى سائر الاقطار العربية .

(هـ) ان مصر اكثر واسهل اتصالاً بعلماء الغرب والمستشرقين .

اما اشتراك سائر الاقطار العربية في هذا المشروع فيجب ان يلاحظ من وجهتين مختلفتين . الاشتراك المالي أو المادي والاشتراك العلمي والفعلي :

١ ـ الإشتراك المالي والمادي ـ هو الاشتراك في النفقات اللازمة لإحضار القاموس من جهة وطبعه من جهة اخرى ويتم هذا الاشتراك على عدة طرق : ـ

(أ) تشترك كل حكومة من الحكومات العربية بقسم من النفقات اشتراكاً مباشراً .

(ب) تمد الحكومات هذا المشروع مالاً عن طريق شراء كمية مناسبة من القاموس بقصد توزيعها على المدارس الاميرية والدواوين الرسمية .

(ج) تشويق الناس في كل قطر على الاكتتاب والاشتراك قبل الطبع .

٢ ـ الاشتراك العلمي والفعلي : ـ هو الاشتراك في وضع القاموس وترتيبه سواء أكان ذلك بجمع الكلمات أو اقتراحها أو مناقشة الاقتراحات .

وهذا الاشتراك أيضاً يمكن ان يتحقق بطرق عديدة : ـ

(أ) يوفد إلى مصر من الاقطار العربية المختلفة بعض العلماء ليشتركوا في اعمال المجمع اللغوي الذي سيعهد اليه بترتيب القاموس .

(ب) يؤلف في الاقطار المختلفة لجان فرعية محلية تقوم بالابحاث اللازمة في قطرها وتتخابر مع المجمع المركزي في مصر وتبدي آراءها .

(ج) تجمع بين الطريقتين فيرسل ممثلون لمصر من جهة ويؤلف لجان خاصة في كل قطر من جهة اخرى أما ترجيح احدى هذه الطرق على غيرها فيتوقف على الخطة الاساسية التي ستتبع في وضع القاموس .

٣ ـ اعتقد ان اعمال وضع القاموس يجب ان تشمل الأمور التالية :

(أ) البحث في القواميس الموجودة لاختيار واستعمال الكلمات المسطورة فيها وتصنيفها ككلمات مستقلة مرتبة على ترتيب حروف الهجاء وفقاً لما هو معتاد في القواميس الاوروبية .

(ب) شرح معاني هذه الكلمات شرحاً عصرياً مع ذكر امثلة جيدة وموضحة لكل معنى من معانيها .

(ج) البحث في الكتب العلمية القديمة لجمع وتصنيف الكلمات المولدة المستعملة فيها .

(د) البحث في المطبوعات الحديثة من جرائد ومجلات وكتب علمية وادبية ومدرسية ونشرات رسمية وانظمة وقوانين بقصد جمع الكلمات المولدة حديثاً وتثبيت معانيها الدارجة .

(هـ) البحث في اللهجات المحلية لتحديد الكلمات العربية المستعملة في

بعض الاقطار دون غيرها او تستعمل لمعان خاصة في كل قطر . مختلفة عما يستعمل في سواها .

(و) وضع وتقرير المصطلحات التي يجب ان تستعمل في اللغة العربية مقابل المصطلحات العلمية المستعملة في البلاد الغربية في العلوم المختلفة .

يظهر من هذه الايضاحات أن البعض من هذه الأعمال بمثابة « بحث في الكتب والمطبوعات» وبعضها بمثابة « بحث في محاورات الناس » وبعضها بمثابة « وضع جديد »أو «ترجيح بين موضوعات مختلفة»؛ ولا شك في أن كل نوع من أنواع هذه الاعمال لا يتطلب اشتراك الأقطار المختلفة في درجة واحدة .

فالاعمال المسطورة في فقرات (ا. ب. ج.) عمل علمي عام ليس من الضروري أن يشترك فيه رجال من سائر الأقطار العربية .

أما الاعمال المسطورة في فقرتي (د. ، هـ.) فمن الضروري أن يشترك فيها رجال من أقطار مختلفة بل ولجان في كل قطر من هذه الاقطار

وأما العمل المذكور في فقرة (و) فيجب أن يقوم به اختصاصيون في الفروع والعلوم المختلفة وربما كان من الاوفق فصل هذا العمل عن أعمال القاموس العامة والمداولة فيها في لجان اختصاصية ومؤتمرات خاصة بل والمناقشة حولها في مجلة خاصة .

ولذلك أعتقد أن الامر يتطلب تشكيلات عديدة :

أ — مركزاً عاماً .

ب — لجاناً محلية .

ج — مؤتمرات دورية .

النزوع الى التقليد الأعمى

بين خريجي الجامعة الامريكية

- ١ -

طلاب البعثة الى الجامعة الامريكية ببيروت - الذين كنت أنتظر اتمام دراساتهم بفارغ الصبر - أخذوا يعودون ، ولكنهم صاروا يحدثون أمامنا نوعاً آخر من المشاكل :

كل واحد منهم كان يعتبر نفسه « علامة » ، وكان يحمل في ذهنه مشروعاً للاصلاح ، يستمد كل قوته مما يجري في الجامعة الامريكية أو مما يقال فيها .

كان أول من جاء وتقدم الي بمشاريع اصلاحية ، هو حسن جواد :

- استاذ ، في امريكا يوجد جمعيات آباء الطلبة ، لماذا لا توجدوا هنا أمثالها ، وتأخذوا رأيهم في المناهج ؟

ثم :

- في امريكا لا يضعون مناهج عامة بل يتركون لكل محل ، ان يضع المناهج اللازمة حسب أحواله ، لماذا هنا وضعتم مناهج عامة لكل العراق ؟

●

ان هذه الملاحظات صدمتني صدمة شديدة ، أنا قضيت ما قضيته من جهل الوزراء في شؤون التربية والتعليم ، ورأيت منهم ما رأيت ، من آراء غريبة . فكيف يكون الحال ، لو أشركت في وضع المناهج ، آباء الطلاب - الذين يكونون، باستثناء عدد ضئيل منهم أجهل من هؤلاء الوزراء ، بطبيعة الحال ؟

ثم ان وحدة التربية والتعليم ، من أهم الاهداف التي وضعتها نصب عيني ، وصرت أسعى لتحقيقهـــا ، بشتى الوسائل والاساليب . واذا بي أمام طالب حديث ، يعترض على ذلك باسم « التربية الحديثة » و « النظم الأمريكية » .

حاولت أن أقنعه بحجج علمية واجتماعية ، ولكني لاحظت – خلال حديثي معه – أنه لم يهضم حتى الأمور التي درسها .

كما أني لاحظت بعد ذلك ، من مراقبة تدريساته ، وترجماته ، بأنه كان بعيداً حتى عن التفكير المنطقي السليم ، في أبسط الأمور .

ومع ذلك ، رأيت بعد مدة ، أن آرائه هذه أخذت تنعكس على صفحات بعض الجرائد . صرت أقرأ فيها بعض المقالات والاقتراحات في أخذ آراء آباء الطلاب عند وضع المناهج .

●

كان من جملة الذين أتوا في الدفعـــة الأولى من المتخرجين يوسف زينل . انه جاءني بنوع آخر من الملاحظات والاقتراحات :

– أستاذ ، انكم تعهدون إلى المعلمين في المدرسة الثانوية أربعة وعشرين درساً في الاسبوع . هذا مخالف لأصول التربيـــة والتعليم . في الجامعة الأمريكية ، الاستاذ لا يدرس أكثر من اثنتي عشرة ساعة في الاسبوع ، كيف تريدون من المعلم أن يؤدي واجبه كما ينبغي إذا كلفتموه بهذا المقدار من الدروس ؟

أجبته ، بأنه لا يجوز أن يعتبر ما يجري في الجامعة الأمريكية في بيروت ، يمكن أن يجري في المدارس الرسمية ، وذكرت له عما أعرفـه عن عدد ساعات الدروس التي يعهد بها إلى معلمي المدارس الثانوية ، في مختلف البلاد الأوروبية .

فضلاً عن ذلك ، قلت : ان قسماً كبيراً من الدروس ، تكرار لموضوع واحد ، بسبب تعدد الفروع في الصف الواحد ، فمهمة احضار الدروس لاتكون متناسبة مع عدد الساعات .

كما قلت ، في الأخير ، إن هذه الأمور يجب أن تلاحظ من وجهة أخرى أيضاً . فإن تنقيص عدد الساعات المفروضة على المعلم بنسبة خمسين في المائه مثلاً ، يقتضي زيادة عدد المعلمين بهذه النسبة ، وكذلك زيادة اعتمادات الميزانية . ونحن نصادف مشاكل هائلة ، في ايجاد المعلمين ، وايجاد الاعتمادات ، حتى مع الترتيبات الحالية .

ولكن يوسف زينل ، لم يقتنع بكل هذه الإيضاحات ، وغادر غرفتي قائلاً :

– أنا أعتقد ، أن المعلم لا يستطيع أن يقوم بواجب التدريس كما ينبغي ، مع هذا العدد من الساعات الاسبوعية .

●

ولكن – من الغريب أن يوسف زينل ، أتاني بعد نحو شهرين ، قائلاً بأن فهمي المدرس يود أن يعهد الي بتدريس ساعتين في الاسبوع علم الاجتماع ، في جامعة آل البيت – ورجاني أن أسمح له بذلك. فقلت له :

– أنت قبل شهرين ، كنت تشكو من كثرة الساعات التي عهدت بها اليك في المدرسة الثانوية .. والآن تطلب مني أن أسمح لك بأن تدرس ساعتين زيادة على ذلك ، في جامعة آل البيت ، وفي موضوع غير المواضيع التي تدرسها في المدرسة الثانوية !

ولكنه قال لي :

– صحيح كنت قلت ذلك . لكني بالتجربة علمت بأني كنت مخطئاً في استصعاب الأمر ، عندئذ .

فقلت له : – اذا كنت مخطئاً في استصعاب الأمر عند ذاك ، يجب ان تعرف انك مخطىء في استسهالها الآن أيضاً . ولا سيما ، هذه أول سنة تتولى فيها التدريس ، والدروس التي في عهدتك تحتاج الى استحضارات مادية فضلا عن الاستحضارات المعنوية . فأنت في حاجة الى تركيز جهودك فيها . فلا يجوز لك ، ان تتحمل مسؤولية دروس أكثر من ذلك ، ولا سيما ان تتولى تدريس

علم الاجتماع في جامعة آل البيت في الوقت الذي تدرس الكيمياء في المدرسة الثانوية .

وبعد بعض الأحاديث حول هـــذه المواضيع ، خرج من غرفتي وهو حانق على عدم سماحي له بالتدريس في جامعة آل البيت .

●

ان هذه الواقعة ، كان يجب ان تكون درساً لهؤلاء ، يفهمهم وجوب عدم التسرع في اصدار الاحكام ، وتقديم الاعتراضات ، والتعمق في بحث الأمور ، قبل انتقاد الاوضاع الراهنة .

ولكني لاحظت ، أنهم كانوا ظلوا بعيدين عن الاتعاظ بامثال هـــذه الوقائع والحقائق .

– ٢ –

وطبيعي ، أن امثال هذه الآراء غير الناضجة – الناجمة عن النظر الى أمور التعليم بنظرات عمياء ، لا تعرف شيئاً غير بعض ما تعلمته في الجامعة الامريكية – صارت تزداد كلما زاد عدد خريجي الجامعـــة الامريكية من العراقيين . وتفاقمت بوجه خاص ، بعد انسحابي من ادارة المعارف ، وبعد مجيء حملة الدكتوراه من امريكا .

●

أود ان اذكر هنا ، مثالاً لهذه الدعايات الخاطئة والضارة التي صارت تنتشر على العمياء : امراً يحوم حول تعليم الحساب :

كانت تألفت لجنة لتقرير مناهج المدارس الثانوية ، واللجنة الاساسية التي تولت تقرير الاسس العامة ، عهدت الى لجان فرعية اختصاصية لتقرير مقررات المناهج المتعلقة بمختلف فروع الدراسة .

والاستاذ علي مظلوم ، الذي كان عضواً في لجنة العلوم الرياضية ، أتاني يوماً وسألني :

– استاذ ، هل يوجد حقيقة نظرية تقول إنه لا لزوم لتعليم أكثر من سبعة كسور ، هي النصف ، والثلث ، والربع ..... ؟

وسألته : ـ من قال ذلك ؟

قال : الدكتور داود قصير ، قال لنا في اللجنة أن في أمريكا قاموا بأبحاث دقيقة وشاملة ، ووجدوا أن الكسور التي تستعمل فعلا عبارة عن الكسور السبعة المذكورة .

داود قصير ، كنت قد تعرفت عليه لأول مرة في الموصل ، وكان يدرس العلوم الرياضية في المدرسة الثانوية ، وكنت علمت أنه كان الوحيد من بين العراقيين ، في نوال شهادة الـ ب أ ، من الجامعة الامريكية في بيروت .

ثم كنت ، التقيت به مراراً ، بعد عودته من أمريكا ، حاملا شهادة الدكتوراه ، من جراء الأطروحة التي كتبها عن رياضيات عمر الخيام .

ولذلك ، قررت أن أتواجه معه ، وأناقشه في الموضوع ، وأخذت أنتقي من اعلانات الجرائد بعض الأمثلة الواقعة ، واحتفظت بوجه خاص بعدد من الجريدة التي كانت نشرت الاعلانات الصادرة عن دائرة الطابو .

وعندما جاءني يوماً ، فاتحته في الأمر ، قائلا :

ـ بلغني أنك قلت ، في اللجنة ، إنه لا لزوم لتدريس غير سبعة كسور .

قال على الفور ، وبطريق المتأكد من صحة ما يقوله :

– نعم ، في أمريكا قاموا بأبحاث كثيرة ، اشتركت فيها كثيراً من البنوك والمخازن التجارية ، وأرباب البيوت المختلفة وعلموا أن ....

وسألته عندئذ : ـ هل قمت أنت هنا ، بأبحاث مماثلة لذلك ؟

أجابني مستغرباً : وهل يختلف الأمر هنا ؟ مثلا كسر ، مثل ٢١٤٣ من ١٥٩٥٢١٥ هل يوجد له محل في الحياة ؟

قلت له : — هل تظن ذلك ؟

وأخرجت من درج مكتبي الجريدة التي فيهـــا اعلانات الطابو ، واخذت أقرأ فيها ..

الدار الكائن في محلة .. سهماً من ... سهم ....

وهو قال : ـ هذا صعب كثيراً ..

قلت : ـ صعب ، أو سهل ... هذا واقع الحياة في هذه البلاد .

امرأة تملك مثل هذا السهم من دار ، كان ايجاره مثلاً ألف روبية ، ثم صعد إلى ١١٠٠ أو نزل إلى ٩٥٠ . فيجب على هـــذه المرأة أن تعرف ماذا ستصبح حصتها في هذا الايجار ، أو أن هذه الدار تم بيعها بـ ..... روبية ، فيترتب على المرأة ان تعرف ماذا سيكون نصيبها من ثمن هذا البيع .

في امريكا ... الحياة مبسطة . نظم الوراثة خالية من مثل هذه التعقيدات، التي تؤدي الى تجزئة الملكية الى هذه الحدود المعقدة والغريبة ، ونحن عندمـــا نفكر فيما يجب ان نعمله ، ومالا يجب ان نعمله يجب ان نلاحظ احوال بلادنا ، ومسائل حياتنا ..

ثم اضفت : المبدأ صحيح : لا لزوم لإشغال التلاميـــذ بمسائل حسابية غير طبيعية ، غير واردة في الحياة ، وهذا المبدأ انا قررته وصرّحت به في منهاج المدارس الابتدائية الذي وضعته سنة ١٩٢٢ .

ولكن ما هي المسائل التي تعرض ـ فعلاً ـ خلال اعمـال الحياة ، هذا ما يجب ان تدرسوه ، أنتم .

في امريكا ، لا يستعملون إلا مقياساً واحداً للأطوال ، هو اليارد ، حتى المتر لا يستعمله الناس أبداً . ولكن في بلادنا ، نستعمل المتر ، واليارد ، والذارع . وانت تعرف ان للذارع انواعاً مختلفـــة ، الذراع المعماري يختلف عن الذراع الشاهي،والذراع الشامي ... فهل يجوز لنا ان نتجاهل هذه الحقائق الواقعية ، ونربط تفكيرنا بالابحاث التي جرت في اميركا ، تحت شروط تختلف عن شروطنا ، وفي ظروف تختلف فيهاحاجات الناس عن حاجات بلادنا ..

كنت أود منك ان تأخـــذ « المبدأ » وحده ، ثم تفكر وتبحـث فيما يترتب عليه :

اذهب الى سوق البزازين . وانتظر نصف ساعة عند أحد الباعة ، ولاحظ معاملات البيع والشراء التي تتم هناك . وسجل الاعمال الحسابية التي تستلزمها هذه الصفقات .

ثم اذهب الى احدى العلاوي ، ولاحظ الأوزان والمكاييل التي تستعمـــل فيها ، ومعاملات البيع والشراء التي تتم عندهـا وسجّل المسائل الحسابية التي يتعرض لها البائع والمشتري في العلاوي .

ثم اذهب الى باب المحكمة الشرعية ، واستعرض الاعلانات الصادرة منها ،

وفي الأخير ، اذهب الى دائرة الطابور ، وتتبع شيئاً من المعاملات التي تجري فيها .

وعين لي ، مستنداً على هذه الابحاث ، ما هي الكسور التي تستعمل ، والتي لا تستعمل فعلاً — خلال المعاملات اليومية لمختلف طبقات الناس .

●

والقضية كانت رياضية ، لا مجال لإنكار بداهتها ، وداود قصير ، اعترف بخطئه في هذا الأمر .

ثم أخذ يغير سلوكه ودعايته ، على أساس هذا الاقتناع .

ولكنه ، أتاني يوماً بعد مدة من الزمن ، يشكو تعنت البعض . وذكر لي بوجه خاص ، الحديث الذي جرى بينه وبين أحد الذين كانوا لا يزالون يزعمون بوجوب الاكتفاء بالكسور السبعة .

ثم ، قال لي بلهجته المعلومة ، وبشيء من العصبية :

ـ قلت له ، بابا .. أنا علمتكم هذه المسألة ، أنا اطلعتكم على هذه القضية . وعلمت بأني كنت مخطئاً فيها ، والآن تريدون أن تبيعوها الي ، وتتمسكوا بها ، بعد ان تخليت أنا عنها ...

- ٣ -

ولكن أخطر وأشدّ الآراء ضرراً التي اذاعوها بين الطلاب ، كان الرأي القائل بأنه « لا يجوز تعليم شيء لا يكون من ورائه فائدة مباشرة » .

وهذا الرأي وجد ـ بطبيعة الحال ـ هوى في نفوس الكثيرين من الطلاب ، فصاروا يسألون المعلمين ، في كل مناسبة « ما الفائدة من هذا البحث ؟ » ما فائدة هذه المعلومات ؟

انهم كانوا يسندون رأيهم هذا على بطلان نظرية الانتقال ـ أي ترانسفر ـ وكانوا يقولون ، إن تعليم المباحث غير المفيدة كان وليد النظرية القائلة بانتقال الملكات ، والعلم الحديث برهن على بطلان هذه النظرية . ولذلك من العبث اشغال الطلاب بأمور لا فائدة منها فائدة مباشرة .

في الحقيقة ، إنهم كانوا بعيدين عن فهم دقائق قضية « الانتقال » وتفاصيل المباحث التي قامت حولها ، حتى أن الكثيرين منهم ، صاروا يتكلمون عنها ، في الوقت الذي ما كانوا يعرفون عنها غير اسمها .

وعندما جاء البروفسور سميث ـ أستاذ الرياضيات في جامعة كولومبيا ، وصاحب المؤلفات الرياضية المشهورة .. ظنوا بأنهم سيجدون فيه دعامة لآرائهم .. وصاروا يكلمونه في الموضوع .

والرجل عندما ألقى محاضرة ، قال : منذ مجيئي إلى هذه المدينة ، وجدت كل المعلمين يتكلمون عن قضية الترانسفر . وسمعت ذكر هذه النظرية ، خلال هذه الأيام القليلة أكثر مما سمعت عنها طول حياتي العلمية والتعليمية .

ثم كتب على السبورة معادلة جبرية ، وأخذ يقول :

ـ ما فائدة هذه المعادلة ، وأمثالها من المعادلات ؟ لماذا نتعب أذهاننا بمثل هذه الأمور ؟ ولماذا نحمل طلابنا على التفكير في أمثال هذه المعادلات ، وتعلم طرق حلها ؟

وواصل سرد سلسلة أسئلة من هذا القبيل .

قال في الاخير :

انا اعرف اني قلت احياناً بعض السخافات ولكني لا اعرف بأني قلت في وقت من الاوقات ، شيئاً اكثر سخافة مما قلته الآن ..

●

في مناسبات عديدة، تأكدت من أنهم يتكلمون عن أمور كثيرة،ونظريات متنوعة، كانوا بعيدين عن فهمها فهماً حقيقياً .

مثلاً كانوا يتكلمون عن « الاعمال اللامنهجية » ويقولون بوجوب الاهتمام بها . وما كانوا يدركون انها كانت مقررة في مناهج الدراسة الابتدائية ، منذ سنة ١٩٢٢ ، تحت عنوان التعليم العرضي ! وان هذا العنوان كان حال دون ادراكهم للحقيقة، لأنهم كانوا بعيدين عن التفكير في ماهية ما سمّوه « الاعمال اللامنهجية » تفكيراً جدياً ، كما كانوا بعيدين عن الانتباه الى حقيقة ما جاء في المنهاج الذي كانوا ينتقدونه على العمياء .

– ٤ –

يكثر رجال المعارف من نعت خططهم بمقتضيات «العلم الصحيح» و «التربية الحديثة » ويحاولون ان ينفوا عن انفسهم « داء التأمرك » نفياً باتاً .

ولكن كتاب مبادىء العلوم الذي ترجموه وقرروه للتدريس في السنةالأولى من المدارس المتوسطة ابلغ دليل على مبلغ استرسالهم في التقليد والاقتباس دون تفكير وروية .

انهم تباهوا بتقرير هذا الكتاب قائلين في مقدمة الترجمة ما يلي :

« ولقد تطورت النزعة في تعليم العلوم الطبيعية في المدارس الثانوية العراقية تطوراً كلياً خلال السنين الاخيرة ، فأصبحت تتطلب

معها احداث تغيير هام في مادة الدراسة للسنة الاولى . وقـــد حاول بعض من لهم علاقة بهذا التطور البحث عن احدث الكتب العصرية التي تلائم مدارسنا ، والتي يمكن نقلها الى العربية بشيء من التصرف فتصبح موافقة لحاجة ابناء هذه البلاد فوقع اختيارهم على هذا الكتاب » .

كما جاء في مقدمة الطبعة الثانية :

« وليلاحظ القارىء التصرف بالترجمة في حذف بعض المواضيع التي لا تلائم حاجة الطالب العراقي وتحوير البعض الآخر منها وفق ما يتطلبه محيط هذه البلاد » .

●

فلننظر في الكتاب لنرى مبلغ ملاءمة ابحاثه « لحاجـــة الطالب العراقي ولمتطلبات محيط العراق » .

- يبدأ الكتاب بأبحاث العلوم الطبيعية ، بدرس السيارة ومحركها .

ولا يدرك رجال المعارف ، ان السيارة اذا صلحت لتكون نقطة الابتداء لدراسة المباحث الطبيعية في الولايات المتحدة الاميركية ، نظراً لكثرتها ، ولانتشارها حتى بين الفلاحين والعمال .. فانها لا تصلح لذلك في العراق .

ان هذه الملاحظة وحدها ، كان يجب ان تحملهم على استبعاده من ميدان الكتب المقررة للتدريس .

فضلاً عن انه مليء بتجارب وبابحاث لا تلائم احوال العراق بوجه من الوجوه :

فيما يلي بعض الامثلة البارزة - بين العشرات بل المئات من امثالها :

- لقد جاء في الصفحة (٢٧٨) .

« زر مكاناً فيه مجموعة من الكتب القديمة جداً ، وصف اقـدم المجلدات منها ... » .

لا أدري كيف لم يخطر على بال الجماعة ، ان يسألوا انفسهم ، اين امثال هذا « المكان » في العراق ؟

ـ وفي التقارير المطلوبة (٣٠٥)

« احضر من بعض الدوائر الحكومية القوانين التي فرضت لحماية الحيوانات الوحشية وحضر تقريراً تلقيه في الصف عن ذلك » .

(هل يوجد في العراق قانون واحد لحماية الحيوانات الوحشية ؟ وهل الحيوانات الوحشية في العراق ، تكون مسألة تستحق البحث والتقنين ؟ ؟) .

ـ ومما يطلب بحثه : (ص ٢٨٠)

« ابحث عن كيفية تحضير الورق المستعمل لجريدة من االجرائد التي تصدر في البلدة التي أنت فيها » .

ـ ومن التقارير الخاصة المطلوبة (ص ٢٣٦) .

« عين على خارطة بلادك الأماكن الرئيسية التي يوجد فيها معدن الحديد الخام » .

أما كان يجب على مقرري الكتاب ومترجميه أن يحاولوا ذلك بأنفسهم ، ليروا مبلغ سخافة طلبهم هذا من طلاب العراق) .

ـ ومن التقارير الخاصة (ص ٣٦١) .

« اقتن الجداول التي تبحث عن الأدوية الجاهزة التي تشتريها الجمعية الطبية الأميركية . وحضر من هذه مباحثة للصف عن الاخطار التي تنتج من استعمال كثير من الأدوية الجاهزة» .

●

ومن التمارين والأسئلة المسطرة في الكتاب :

ـ جاء في الصفحة (٥٠) .

« كم من الاستخدامات للماكنة البخارية يمكنك أن تكتشف في اسبوع واحد ، في بلدتك ، أو جيرانك ؟ وكم من هذه يتعلق بالنقل ؟ »

ـ وجاء في الصفحة (٥٠٨) :

« وكم من الاستعمالات المختلفة يمكنك أن تكتشف للمحرك الكهربائي مدة اسبوع واحد في بلدك ، أو جوارك ؟ وكم منها تتعلق بالنقل ؟ » .

ـ وجاء في الصفحة (٢٥) :

« حاول احصاء كافة الآلات الموجودة في محيطك ، والتي تتطلب استخدام هواء مضغوط » .

ـ وقد جاء في الصفحة (٣٥٥) :

« ادرس بقدر امكانك عن وليم هرفي وعمله ثم قدم تقريراً إلى الصف مستنداً على ما تصل اليه من دراستك هذه » .

ـ وقد جاء في الصفحه (٤٨٢) :

« اقتن من جزارك عينين طريتين أو ثلاثاً ، للبقرة أو للخنازير » .

●

وفي الكتاب أبحاث كثيرة تتعلق بالولايات المتحدة الأميركية ... وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك :

ـ فقد جاء في الصفحة (١٢٧) :

« ولقد اعتاد هنود ملتنوما التابعة للارغون بفكرة اضرام النار في وسط حفرة مستديرة واسعة في قاعـــة مجلسهم النيابي الدائمي . فانهم كانوا يجلسون حولها وأرجلهم مدلاة إلى الداخل ولم يكن الدخان ليزعجهم إلا قليلاً وذلك لخروجه من ثقب في سقف البناية ، اشرح ذلك » .

ـ وقد جاء في الصفحه (٢٣٢) :

« ويوجد الفحم في جميع قارات الدنيا ... فهناك ترسبات هائلة في كل من بلاد أميركا الشمالية اذ يستخرج الفحم بكثرة في المناطق الصناعية العظيمة من الولايات المتحدة في شرقها وغربها الاوسط وجنوبها ثم في ولايات جبال الروكي منها لكن أغلب ولايات الباسفيك والاتلانتيك والخليج لا توجد فيها ترسبات الفحم ».

ـ وقد جاء في الصفحة (٢٣٤) :

« وقد وجد النحاس الهنود الحمر على سواحل بحيرة سوبريور ـ قبل اكتشاف اميركا بمدة طويلة . حيث قد استعملوه لرؤوس السهام » .

– في الصفحة (٢٣٨) المعلومات التالية :

« أما الفضة فتحصل من معادنها الخام التي تستخرج من الولايات الجبلية الغربية في الولايات المتحدة » .

– وقد جاء في الصفحة (١٣٥) :

« ومما هو جدير بالذكر هنا ، أن أكثر من أربعة أخماس الخشب المستعمل في البيوت يستهلك في المزارع والباقي يستعمل في المدن التي يبلغ عدد سكانها ثلاثين ألف نسمة . ويحل الفحم والغاز الطبيعي وغاز الفحم والكهرباء والبنزين والنفط محل الخشب بسرعة فائقة » :

– وقد جاء في الصفحة (٤٤٧) هذا السؤال :

« لماذا كان يضع الهنود والرواد آذانهم بالقرب من سطح الأرض لمعرفة قدوم الجياد » ؟

●

والغريب أن المترجمين استعملوا أحياناً صيغة المتكلم في الامور العائدة إلى أميركا بصراحة تامة . مثلاً ، قالوا في الصفحة (١٢٥) .

« الثقاب اختراع حديث . ولم يكن الثقاب أيام الاستعمار والاستكشاف متيسراً كما لدينا الآن . ولم يكن إيقاد النار بالعملية البسيطة . فعائلة الرواد كانت تحافظ على النار موقدة أبداً » .

●

هذه النماذج من أبحاث الكتاب الذي قرروا تدريس ترجمته في العراق، باسم « التربية الحديثة » !

لماذا يتهافت خريجو المدارس على الوظائف الحكومية؟

لماذا يتهافت خريجو المدارس على الوظائف الحكومية ؟

ان هذا السؤال أشغل أذهان الكثيرين من رجال الادارة والسياسة والقلم في العراق . وأما تفكيرهم في هذا المضمار سار في اتجاه ساذج جـــداً ، وصاروا يقولون لأن مناهج الدراسة في جميع المدارس موضوعة على أساس خاطىء : انها لا تتمشى مع ما تقتضيه التربية الاستقلالية ...

وهذه الفكرة انتشرت كثيراً لأن بعض الجماعات وجدت فيها وسيلة ثمينة للتهجم على المبادىء التي سارت عليها نظم المعارف .

في حين أن كل الحقائق كانت تظهر بكل وضوح وجلاء ان عوامل هذه الحالة هي اقتصادية واجتماعية قبل كل شيء .

فإن المدارس الصناعية الموجودة لا يدخلها أحد إلا إذا دفعت لهـــم إدارة السكك الحديدية أو الدوائر البلدية بعض الرواتب الشهرية . والطـــلاب الذين يدخلونها عندما يتخرجون منها أيضاً يطرقون أبواب الحكومة طلباً لوظيفـــة يعتاشون بها .

وكان بعض المعارضين يرد على هذه الحجة بقولهم : ذلك لأن مناهج مدارس الصناعه أيضاً ليست راقية ، فلو كانت المدارس المذكورة راقية ما تأخر عـــن الدخول فيها عدد كبير مـــن الطلاب. انهم بهذه الصورة كانوا يبقون بعيدين عن التفكير في أمر الدوافع الاقتصادية والاجتماعية ، حتى عندما جاءت براهين أقوى من

ذلك لم يتزحزحوا عن موقفهم هذا ، فان طلاب البعثات الذين عادوا إلى العراق بعد أن درسوا الزراعة في الولايات المتحدة الاميركية أيضاً صاروا يتهافتون على الوظائف دون أن يشتغلوا بالزراعة .

وعلى الرغم من هـــذه الوقائع البليغة ظلت الفكرة الساذجة تنتشر بين مختلف طبقات الناس في العراق .

وأنا تناقشت مع الكثيرين في مناسبات شتى في هذا المضمار ، وحاولت أن أبين أن الطريقة الناجعة لمعالجة هذه الحالة : هي توفير التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لها .

ومع الاسف لاحظت أن هذه القضية تشغل ألسان الكثيرين مـــن رجال الحكومة والسياسة الذين ظلوا يربطون هـــذه القصة بمناهج الدراسة الموضوعة للمدارس الابتدائية والثانوية ، دون أن يحملوا أنفسهم أعباء التعمق في البحث ودون أن يلتفتوا إلى الامور الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى معالجة جدية.

ولذلك رأيت أن أدون رأيي في هذا الباب في مقالة علمية نشرتها في مجلة التربية والتعليم .

حول إلغاء
دار المعلمين الأولية .

كنت قد رتبت دور المعلمين ، على ثلاث درجات :

أ) - دار المعلمين الأولية ـ يقبل فيها خريجو المدارس الابتدائية .

ب) - دار المعلمين الابتدائية - يقبل فيها خريجو المدارس المتوسطة .

ج) - دار المعلمين العالية ـ يقبل فيها خريجو المدارس الثانوية .

ان غرضي من تأسيس دار المعلمين الأولية ، كان يتلخص في أمرين هامين :

أولاً : ـ أولاد المدن ، لا يرغبون في الذهاب إلى القرى الصغيرة ، ولا يستطيعون أن يتكيفوا بمقتضيات البيئات الريفية . وبما أن المدارس المتوسطة والثانويه لا توجد إلا في المدن الكبيرة ـ في مراكز الالوية ـ ، فكان من الضروري إعداد أولاد المدن الصغيرة ـ التي لا توجد فيها غير مدارس ابتدائية ـ الى مهنة التعليم .

ثانياً : ـ ان دار المعلمين الاولية ، تضمن لأولاد المدن الصغيرة ، ومراكز الاقضية ، « امكان مواصلة الدرس » بعد اتمام دراستهم الابتدائية .

واعتقد ان دار المعلمين الاولية ، ادت من هاتين الوجهتين خدمات كبيرة .

●

ولكن الانجليز ما كانوا يرتاحون الى اجتماع عدد كبير من الطلاب ـ في العاصمة ـ حيث دور المعلمين ـ في معاهد داخلية .

كانت أبديت لي بعض الملاحظات ، في أمر استرسالي في توسيع دور المعلمين، عندما كنت أتولى مديرية المعارف العامة ، وبعـــد المناقشة ، نجحت في اقناع المستر سميث في ضرورة التشكيلات المذكورة .

●

ولكن بعد أن تلقيت من مديرية المعارف العامة ، ولا سيا بعد تخلي خلفي الأول طه الهاشمي ، أيضاً منها ـ بدأت محاولات جـــديدة لإلغاء دار المعلمين الأولية .

ويظهر أن الانجليز أخذوا يهتمون بهذه القضية اهتماماً خاصاً ـ بعد ما حدث عند مجيء السير الفرد موند من مظاهرات، كان أهم أبطالها طلاب دور المعلمين : فان كونهم مجتمعين – بصفتهم داخليين – كان حال دون نجاح الشرطة في منع التجمع والتظاهر .

●

وإذا بي يوماً أعلم أن في اجتماع عقد في وزارة المعارف من المستشار المستر سميث ، والمدير العام رشيد الخوجه ، والسكرتير طالب مشتاق ، ومدير دار المعلمين متى عفراوي ، والمفتش .. يوسف عز الدين الناصري ، جرى البحث في إلغاء دار المعلمين الأولية ، ووافق الحاضرون على ذلك .

فرأيت من واجبي أولاً ، أن ألفت أنظار المدير العام ، إلى أهمية القضية .

فذهبت إلى زيارته في ديوانه الرسمي وقلت له : بلغني أنكم تفكرون في إلغاء دار المعلمين الأولية . أنا أعرف أن الانجليز كانوا يريدون ذلك منذ مدة لملاحظات سياسية ، ولذلك رأيت أن أطلعكم على أوليات القضية .

قال لي : نحن قصدنا الاقتصاد .

قلت : ـ أبواب الاقتصاد كثيرة ، فلماذا تبدأون بدار المعلمين الاولية ،التي أسست لغايات معينة .

وشرحت له الاسباب التي حملتني على تأسيسها ، وعلى ابقائهـــا ، وقلت :

– اذا ألغيتم دار المعلمين الاولية ، ستحصرون مهنة التعليم بأولاد المدن وستجابهون صعوبات كبيرة للحصول على معلمين للمدارس الريفية . وفضلاً

عن ذلك ستحرمون أولاد المدن الصغيرة ـ مراكز الأقضية ـ من المعهد الوحيد الذي يتيح لهم دراسة أكثر من الدراسة الابتدائية .

قال : ـ لا ، نحن لا نحرم هؤلاء من امكان الدراسة ومن امكان التهيؤ الى مهنة التعليم ، لاننا سنمنح الى طائفة منهم مخصصات لكي يدرسوا في مدارس متوسطة توجد في مراكز الالوية ، لكي يأتوا بعد ذلك الى دارالمعلمين الابتدائية .

قلت : ـ ستعطونهم مخصصات ، ليدرسوا في المدارس الثانوية التي في الالوية ؟

قال : نعم .

قلت : ـ تلاحظون من ذلك أن الامر لا يتضمن الاقتصاد ، افلا يدل ذلك على أن هناك غرضاً غير غرض الاقتصاد . هو : كما قلت لكم في بداية حديثي الحيلولة دون اجتماع عدد كبير من الطلاب في مدارس العاصمة الداخلية ...

رشيد الخوجه ، لم يستطع ان يرد على ملاحظتي هذه .

وقد تأكدت من انه كان بعيداً عن تقدير اهمية المسألة ، وكان اخذها على بساطتها ، وقد تأثر من ملاحظاتي تأثراً ظاهراً .

الا اني كنت اعرف انه ، لم يكن قوي الارادة ، ولذلك ، لم اطمئن إلى ما سيعمله بعد هذا الحديث .

فرأيت أن أكلم متى عقراوى أيضاً في الموضوع ، وذهبت الى زيارته في دار المعلمين .

عندما حدثته في الامر ، علمت بأنه ينظر الى المسألة ، من ناحية أخرى ، لاتمت الى الاقتصاد بصلة .

قال : انه حبذ فكرة الإلغاء ، لأنه يجد مدة التحصيل غير كافية .

قلت : هذه الملاحظة تبرر طلب تزييد المدة ، ولا تبرر طلب الالغاء .

ان مدة الدراسة في دار المعلمين ، منذ تأسيسها زيدت تدريجياً ، كلما نمت امكانيات البلاد .

ثم اني أعتقد ان ثلاث سنوات دراسة منتظمة وموجهة ، خير من سنة دراسة بعد ثلاث سنوات دراسة غير منتظمة ، وغير موجهة ، ومختلفة .

وشرحت له الأسباب التي حملتني على تأسيس دار المعلمين الأولية والتمسك بها .

ومتى عقراوي ، اقتنع بالأمر ، بعد سماع شروحي ، ووعدني أن يكتب مذكرة في الأمر . وفعلاً برّ بوعده وكتب المذكرة ، وأطلعني عليها .

إن تشبثاتي ومناقشاتي هذه أثمرت ثمراتها ، ففد طوي مشروع إلغاء دار المعلمين الأولية .

●

ولكن ، بعد ذهاب رشيد الخوجه من المديرية العامة وتولي يوسف عزالدين الناصري الأمور مقامه ، ولا سيما بعد إبعاد مشتاق من سكرتارية الوزارة ... تغلبت فكرة إلغاء دار المعلمين الأولية ، وتمّ الإلغاء فعلاً .

●

طالب مشتاق ، كانوا قد أخرجوه من مركز الوزارة .. بتعيينه مفتشاً للمعارف ، في جهات العمارة . استقال .. ثم كتب بعض المقالات ، التي تنتقد أعمال الوزارة .

وكانت إحدى هذه المقالات ، تحوم حول إلغاء دار المعلمين الأولية، وتصرح بخطأ ذلك ، وتشرح الأضرار التي ستنجم عن ذلك .

ولكن إحدى الصحف نشرت مقالة بتوقيع مستعار تدافع عن أمر الإلغاء ، وترد على مقالة طالب مشتاق .

قيل لي إن صاحب المقالة المذكورة هو متىعقراوي ، ولكنني لم أصدق ذلك لأني كنت قرأت المذكرة التي كان قد كتبها – قبلاً – بعد زيارتي له في دار المعلمين الأولية .

لكن الأخبار تواترت بشكل غريب ، حتى إنه قيل لي بأن متى عقراوي ،

كان قد أعطى المقالة الى رفائيل بطي ورفائيل امتنع عن نشرها .

وعندما سمعت هذه التفاصيل أردت أن أتأكد من حقيقة الأمر . فأرسلت كتاباً إلى رفائيل بطي ، أستفسر منه عمـــا يعرفه في هذا الشأن .. وقد ردّ على رسالتي بكتاب تحريري، يؤكد فيه بأن متى كان طلب منه أن ينشر المقالة ، وبناء على امتناعه هو ، ذهب بها إلى الجريدة الأخرى .

●

وقد دهشت من سلوك متى في هذا المضمار .

وعندما جاء لزيارتي مرة ، فاتحته في الأمر ، فلم يستطع الإنكار ، إلا أنـه أراد أن يبرر عمله بقوله :

– الصحيح ، أنا زعلت من طالب مشتاق ، لأنه هو ايضـاً كان وافق على فكرة الإلغاء ، في حينها .

قلت له : – الهجوم على طالب مشتاق ، هناك أشخاص عديدون تولوا ذلك الأمر ، وعلى رأسهم ثابت عبد النور . وما كنت أتوقع منك ، أن تكتب تلك المقالة – لمجرد الزعل من طالب مشتاق – خلاف ما تعتقده في القضية .

●

عندما صرت مديراً عاماً للتدريس والتربية ، سنة ١٩٣٥ تصفحت اضبارات الوزارة ، للاطلاع على ما جرى فيها منذ انفكاكي من المديرية العامة ، فوجدت فيها مذكرة متى عقراوي في لزوم إبقاء دار المعلمين الأولية .

وقرأت تحتها ، ملاحظة المستر سميث ، الذي كتب ما نصه :

« ان جميع هذا الآراء والحجج كنت قد سمعتها قبلاً من مصدر آخر» .

إلغاء دار المعلمين العالية

إن « النشاط التخريبي » الذي امتازت به وزارة المعارف سنة ۱۹۳۱ لم يكتف بإلغاء دار المعلمين الأولية بل قرر إلغاء دار المعلمين العالية ايضاً .

ان دار المعلمين العالية كانت تأسست سنة۱۹۲۳ وظلت تسير في طريق التقدم والتطور سنة بعد سنة منذ ذلك التاريخ .

في بادىء الأمر قبلت خريجي دور المعلمين من أدوارها المختلفة غير أنها بعد ذلك صارت لا تقبل إلا الناجحين في الامتحانات العامة في الدراسة الثانوية .

وكانت في البداية تضم قسمين : الواحد يختص بتخريج معلمين لتدريس التاريخ والجغرافية في المدارس المتوسطة ، والقسم الآخر يختص بتخريج معلمين للعلوم الطبيعية في المدارس المذكورة .

ولكن بعد ذلك توسع كل واحد من هذين القسمين وصارت الدار تتألف من فرعين أدبي وعلمي ، وصار الفرع الأدبي يشمل اللغة ، والأدب ، والاجتماعيات ، والفرع العلمي يشمل العلوم الطبيعية والعلوم الرياضية .

وقد تخرج من دار المعلمين العالية عدد من المعلمين المؤهلين لتدريس هذه العلوم المختلفة وقاموا بخدمات ثمينة في رفع مستوى التعليم في المدارس المتوسطة .

وكان من المنتظر والمتوقع أن تواصل السير في طريق التقدم والنهوض لتوسيع نطاق خدماتها . إلا ان قرار وزارة المعارف بالغائها أنهى حياتها وخدماتها.

ماذا كان الداعي إلى هذا الإلغاء ؟

يصعب الرد على هذا السؤال بصيغة التأكيد العام ولكن لا مجال للشك في أن رغبة « التخلص من ساطع الحصري ومن آثاره » كانت من جملة تلك الدوافع .

●

ألغيت دار المعلمين العالية سنة ١٩٣١ ولم تُعد إلى الحياة من جديـــد إلا سنة ١٩٣٥ .

* * *

فترة العمل في وظيفة

مراقب التعليم العام

١ تشرين الأول ١٩٣١ - ٣١ كانون الأول ١٩٣١

نظـــرة إجماليـــة

إن فترة عملي في وظيفة مراقب التعليم العام كانت قصيرة جداً .

فإني توليت الوظيفة المذكورة في ١ تشرين الأول سنة ١٩٣١، ولكني قررت التخلي عنها وقدمت طلباً رسمياً لنقلي إلى رئاسة كلية الحقوق في ٣٠ تشرين الثاني من السنة المذكورة . ولذلك انحصرت مدة عملي في شهرين فقط وان كانت المعاملة الرسمية للنقل قد استغرقت نحو ثلاثة أسابيع أخرى .

●

خلال هذه المدة القصيرة درست أحوال المدارس وأوضاع التفتيش دراسة دقيقة وكتبت عنها عدداً غير قليل من المذكرات التي تبين النقائص ، وتشرح كيفية إصلاحها.

وأهم الاصلاحات التي اقترحتها كانت تحوم حول التفتيش والمفتشين ، وترمي إلى تكوين هيئة من المفتشين القديرين الذين يستطيعون القيام بأعباء التفتيش من مراقبة وإرشاد ودعاية ، كما كنت شرحتها في تعليمات التفتيش الصادرة سنة ١٩٢٢ .

غير أن العراقيل التي أحدثها المدير العام الدكتور سامي شوكت والمواقف الغريبة التي وقفها في هذه القضية حالت دون تحقيق شيء من

هذه الإصلاحات .

وهذا كان السبب الأصلي لقراري في التنحي عن الوظيفة المذكورة .

●

سأدرج في هذا الفصل أهم النماذج من المذكرات التي تبين أحوال المعـــارف والمدارس ، كما وجدتها في تلك الفترة من الزمان :

*

توليتي وظيفة
مراقب التعليم العام

من الغريب أنه في الوقت الذي كانت « الجماعة » التي شغلت مركز القيـادة والتوجيه في وزارة المعارف تتوسل بوسائل شتى لإزالة آثار الحصري من ميادين التعليم ، كان جماعة من النواب - الحكوميين وغير الحكوميين — يعتقدون أن أمور المعارف تدهورت كثيراً منذ استقالتي من مديرية المعـارف العامة ولا سيما خلال السنتين الأخيرتين ويرون من الضروري ان تسارع الحكومة الى إصلاح الأحوال ، كما أنهم كانوا يرون ان يتم هذا الاصلاح بتوجيه مني . ولذلك عرضوا رأيهم هذا الى الملك من ناحية وعلى رئيس الوزراء من ناحية أخرى .

والحكومة بعد بحث الأمور من وجوهها المختلفة قررت إصلاح المعـــارف إصلاحاً جدياً بالعمليتين التاليتين :

أولاً : احداث وظيفة « مراقب التعليم العام » ، واسنادهـــا إليّ لأتولّى النواحي العلمية والتنظيمية من الأمور .

ثانياً : تغيير مدير المعارف العام الاخير ، وتعيين مدير عام جديد على أن يكون من ذوي الثقافات العالية ومعروفاً بروح الإقدام والوطنية ليتولى النواحي الإدارية من شؤون المعارف .

●

إن فكرة احداث وظيفة مراقب التعليم العام لم تكن حديثة تماماً . فإن ياسين الهاشمي كان اقترح علي ذلك عندما قدمت استقالتي من المديرية العامة قبل

أربع سنوات ولكني رفضت حينئذ الوظيفة المذكورة لاعتقادي بضرورة التبعد عن مركز الوزارة .

غير أن الآن بعد مرور هذه السنوات وبعد ملاحظة التغيير الكبير الذي طرأ على الأحوال ، قررت أن أتولى الوظيفة المذكورة ، وكلي أمل بأني سأستطيع تحقيق كثير من الأمور الاصلاحية بالتعاون مع مدير المعارف العام الجديد .

أما وظيفة مدير المعارف العام فكان لها مرشحان : هما الدكتور سامي شوكت ، والدكتور فائق شاكر . إن رئيس الوزراء نوري السعيد ما كان يفضل احدهما على الآخر ، وأما رستم حيدر فخلال محادثاتنا الشخصية كان يفضل فائق شاكر على سامي شوكت وينصحني بتفضيله .

غير اني لم أتردد في ترجيح الدكتور سامي شوكت لانه كان يتكلم كثيراً ويكتب أحياناً عن الثورة العربية والأمور الوطنية والقومية فاعتقدت أن توليه مديرية المعارف العامة سيكون خير ضمان لاستمرار الاتجاه القومي الذي كنت ألتزمه كل الالتزام في التنظيم والتوجيه في المدارس منذ البداية.

أما الدكتور فائق شاكر فكنت أرى أن روح النكتة والمداعبة فيه تتغلب على نزعة البحث الجدي ، ولا سيما إحدى خطبه في مجلس النواب بينت بأنه كان سهل الانزلاق نحو الديماغوجية :

عندما تكلم عن مدارس البنات قال : « انها لا تحتاج الى فسيولوجيا وسيكولوجيا بل تحتاج إلى كنسولوجيا وطبخولوجيا » .

إن صدور هذه الكلمات عن لسان طبيب أدهشني كل الدهشة لأنه كان يجب إن يعرف حق المعرفة أن طرائق الكنس والطبخ المألوفة في البلاد مخالفة لقواعد حفظ الصحة مخالفة كبيرة فتحتاج الى تطوير وإصلاح على أسس علمية ، فربات بيوت المستقبل يحتجن الى معرفة هذه القواعد الصحية التي لا يمكن ان تفهم حق الفهم إلا بمعرفة شيء من الفسيولوجيا ، كما أن أمهات المستقبل يحتجن الى معرفة الشيء الكثير عن أحسن طرق تربية الأطفال وفهم هذه الطرق فهما صحيحاً لا يتيسر إلا بمعرفة شيء غير قليل عن حقائق السيكولوجيا ، فلا شك في انه تكلم

بهذه العبارات مشدوداً الى كلمتي الكنسولوجيا والطبخولوجيا اللتين ابتكرهما ، ومدفوعاً برغبة استجلاب رضا الجماهير التي تعارض تعليم البنـات بوجه عام ، وتعليمهن بعض المواد بوجه خاص .

وكنت اعتقد أن الديماغوجية من أهم الأمور التي يجب استبعادها من ميادين التربية والتعليم . ولهذه الملاحظات كلها رجحت سامي شوكت على فائق شاكر .

والملك فيصل عندما اطلع على الاختلاف بين رأيي وبين رأي رستم حيـدر قال : « خلوني أكلم كل واحد منهما أنا ايضاً » واستدعاهما على انفراد . وبعد التحدث معهما قال : « حقك ، سامي شوكت أحسن من فائق شاكر » . وبهذه الصورة تم تعيين الدكتور سامي شوكت مديراً عاماً للمعارف .

●

خيبة آمـــالي
في الدكتور سامي شوكت

– ١ –

باشرت العمل في وظيفة مراقب التعليم العام وفقاً للخطة التي رسمتها لنفسي، أقضي كل يوم بضع ساعات في الدائرة لدرس الاضبارات التي تضم تقارير المفتشين وذلك للاطلاع على سير الأحوال والمعاملات السابقة .

ثم أخرج الى زيارة المدارس لدرس الأحوال وتتبع التدريسات فيها ، وأقوم بزيارات وبدراسات مماثلة لذلك ليلاً في دار المعلمين وفي القسم الداخلي من المدرسة الثانوية ، وفي مختلف مراكز الدروس الليلية الابتدائية والثانوية .

وكلما لاحظت خـلال هذه الزيارات والدراسـات أمراً يستوجب الاصلاح كتبت عنه مذكرة تلفت الأنظار وتبين اقتراحاتي فيما يجب عمله لمعالجته وإصلاحه بشيء من التفصيل ، واتكلم عن كل ذلك من حين الى آخر مع المدير العـــام ومع الوزير .

وكنت آمل أملاً قوياً بأنني سأستطيع تحقيق كثير من الاصلاحات بالتعاون مع المدير العام الدكتور سامي شوكت .

– ٢ –

ولكن الدكتور سامي شوكت سرعان ما خيب أملي فيه ، لأنه لم يظهر أثراً للرغبة في التعاون معي في إصلاح الأمور ، فكلما كلمته في مختلف شؤون التعليم

رأيته لا يكترث بما أقوله ، بل كثيراً ما يحول الحديث الى مواضيع أخرى لا تمس التربية والتعليم .

وطبعاً أسفت لذلك أسفاً شديداً ، وأسفي هذا اشتد بوجه خاص عندما علمت بأن موقفه في الإعراض عني كان يقترن (بالانقياد) إلى سمرفيل ، وقد علمت ذلك من القرار الذي اتخذه ونفذه في إرسال جميع طلاب بعثة تلك السنة الى مدرسة صفد ، لأني كنت أذكر بأن سمرفيل كان كلمني قبل نحو ست سنوات عن مدرسة صفد واقترح علي إيفاد جميع طلاب البعثة الى المدرسة المذكورة لإعدادهم الى امتحانات الميتروكوليشن قبل إيفادهم الى انكلترا وتوزيعهم على مختلف الجامعات ، ولكني لم أوافق على هذا الاقتراح لملاحظات علمية وتربوية عديدة أهمها : ان اجتماع عدد غير قليل من الطلاب العراقيين في صف واحد لا يهيىء جواً صالحاً لتسريع تقدمهم في تكلم اللغة الانكليزية وبالعكس يعرقل ذلك ، ولا سيما إذا اجتمعوا في مدرسة صغيرة قائمة في مدينة عربية صغيرة.

ويظهر ان سمرفيل كلم هذه المرة الدكتور سامي شوكت ، والمومى إليه حبذ هذه الفكرة ونفذها دون ان يستشيرني أو يكلمني فيها ، مع العلم انه كان لقضايا الإيفاد وجوه علميه وتربوية عديدة أكثر من وجوهها الادارية .

ويظهر أن هذا الايفاد كان مفاجئاً لمدرسة صفد نفسها لأنها لم تستكمل كل ما يلزم لإيواء واعاشة هذا العدد من الطلاب ، كما أنها لم تستحضر ما يلزم من معلمين وكتب لضمان سرعة تقدم هؤلاء في الدراسة ، وكل ذلك أوجد مشاكل عديدة استوجبت سلسلة من المخابرات والمعاملات .

*

ان هذه الأمور بينت لي اني كنت مخطئاً خطأ كبيراً عندما اعتمدت على أقوال الدكتور سامي شوكت وكتاباته ، والأحوال برهنت لي بأني كنت مخدوعاً حتى في حقيقة تفكيره القومي ، لأنه قال في كتاب رسمي أرسله إلى

مدير معارف منطقة البصرة عن المدرسة الأمريكية القائمة هناك :

« ان هذه المؤسسات العلمية الغربية ، وان كانت تراعي جانب عقائدهـــا الدينية في تسيير أمورها ، إلا أننا نعتقد بفوائدها العلمية وبمعاضدتها لنا في تأييد الروح القومية العراقية العربية » .

فإذا كان يمكننا أن نبرر ونؤيد قوله بفوائدها العلمية ، كيف نستطيع ان نبرر ونؤيد قوله في خدمة المدرسة الأمريكية في البصرة لتأييد الروح القومية العراقية العربية ؟

*

هذه الأحوال وأمثالها الكثيرة — التي ما كنت أتوقعها ابداً — أوقعتني في حيرة عميقة : ما كنت أرى من الموافق أن اصطدم مع الدكتور سامي شوكت ولا ان أشتكي منه ، — بعد ان امتدحته قبل مدة وجيزة وصرت سبباً في تعيينه مديراً للمعارف العام — فقررت ان اهتم بتنظيم التفتيش ورفع مستواه وأواصل تقديم الاقتراحات الاصلاحية لعل تلك الاقتراحات تضطره الى تغيير موقفه مني ، ولكن مع الأسف الشديد انه لم يترك أمامي مجالاً للعمل المثمر حتى في ميدان التفتيش .

المفتشون الحاليون كان تم تعيينهم منذ سنوات طويلة في وقت ما كان يوجد فيه بين المعلمين من هم من ذوي الدراسات العالية الذين يمكن توليتهم وظـائف التفتيش ، ولكن الأمور تغيرت منذ ذلك الحين فصار هناك عدد غير قليل ممن تخرجوا من الجامعة الأمريكية في بيروت ، ودار المعلمين العالية في بغداد ومن أتموا دراستهم في انكلترا ، فما كان يجوز لنا ان نترك هيئة التفتيش على حالتها السابقة ، وقدمت للوزارة مذكرة اقترحت فيها تبديل مفتش منطقة معارف الموصل ومنطقة معارف بغداد وتعيين احد المعلمين الذين تخرجوا من دار المعلمين العالية ثم درسوا في انكلترا مفتشاً الى منطقة الموصل ، واحد الذين تخرجوا من

الجامعة الأمريكية في بيروت مفتشاً لمنطقة بغداد . غير ان الوزارة لم تعمل شيئاً في هذا السبيل مع انه مضى على تقديم المذكرة مدة تزيد على الشهر الكامل ، فرأيت من الضروري أن أكلم الوزير في هـذه القضية بحضور المدير العام بكل اهتمام ، فدخلت الى غرفة الوزير عندما كان مجتمعاً مع الدكتور سامي شوكت ، وشرحت أهمية التفتيش وضرورة رفع مستوى المفتشين، وبينت مزايا الشخصين اللذين اقترحت تعيينهما للتفتيش ، ورجوت انهاء القضية بدون تأجيل.

وعندما أتممت كلامي ، الوزير لم يقل شيئاً، ولكن وجّه نظره إلى الدكتور سامي شوكت ، وسامي شوكت رد على ما قلته بالكلمة التالية : —

— أخاف بعدين سمرفيل يزعل .

أخاف سمرفيل يزعل ! ان صـدور هذه الكلمة من سامي شوكت أدهشني وأذهلني ، ومر في خاطري بسرعة البرق ، كل ما حققناه في سبيل استقـــلال المعارف عن التأثير البريطاني منذ إنهاء خدمات فارل ، قبل ما يقرب من عشر سنوات ، فامتناع الوزارة من تغيير المفتشين خوفاً من زعل سمرفيل الآن — سنة ١٩٣١ — أمر لا يمكن تحمله .فقلت للوزير :

— انت تعرف كيف كنت أشغّل سمرفيل، صرتوا تخافوا منو — اعذروني لا يمكنني أن أتحمل مسؤولية العمل في هذه الظروف .

وخرجت من غرفة الوزير ، وفي نفسي غضب شديـــد مع قرار صريح : التخلي عن وظيفة مراقب التعليم العام لكي أتخلص من المسؤولية المعنوية التي تقع على كاهلي من جراء حمل عنوان هذه الوظيفة دون أن يكون لي مجال لعمل مثمر في هذه الظروف .

وفكرت في نفس الوقت في الطريقة العمليـة التي تسهل ذلك :

عندما تولى مزاحم الباجـه جي وزارة الداخليـة أراد أن يقصي صبحي الدفتري من أمانة العاصمة واستحصل على موافقة مجلس الوزراء واستصدر الارادة الملكية لنقله من أمانة العاصمة الى رئاسة كلية الحقوق، ولكن صبحي الدفتري لم يقبل ذلك فقدم استقالته دون أن يباشر العمل في رئاسة كليـة الحقوق .

وزير المعارف كان قد كلمني قبل يوم عن هذه القضية ، واقترح علي أن أتولى رئاسة الكلية علاوة على وظيفتي الحالية ، ولكني لم أوافق على ذلك ، غير أن اليوم وبعدما حدث في غرفة الوزير بحضور سامي شوكت رأيت أن أغتنم هذه الفرصة ، وكتبت للوزير الكتاب التالي : —

التاريخ ١ كانون الأول ١٩٣١

معالي الوزير ،

عندما كلفتموني تولي وكالة رياسة كلية الحقوق الشاغرة علاوة على مراقبية التعليم العام امتنعت عن قبول هذه الوظيفة الاضافية .

غير أني كلما أمعنت النظر في سير الامور في هذه الوزارة ازددت يقيناً بعدم إمكان قيامي بالخدمة الحقيقية التي يتطلبها مني عنوان وظيفتي الحالية ، نظراً للظروف المحيطة بها. ولهذا رأيت من الأوفق أن أتولى رياسة كلية الحقوق ليس علاوة على مراقبية التعليم العام بل عوضاً عنها .

فأرجو موافقتكم على ذلك وإجراء المعاملة اللازمة لنقلي إلى الرياسة المشار اليها ولمعاليكم وافر الاحترام .

مراقب التعليم العام

وبما أني كنت أرى أن يتم نقلي إلى رئاسة كلية الحقوق بسرعة ودون إثارة ضجة رأيت أن أكلم رئيس مجلس الوزراء نوري السعيد فذهبت لمقابلته في داره وقلت له :

— أنا قررت التخلي عن وظيفة مراقب التعليم العام وطلبت من الوزير نقلي إلى رئاسة كلية الحقوق فأرجو إتمام المعاملات اللازمة بسرعة لكي أصبح مرتاح البال

ويظهر أن سامي شوكت نفسه كان كلمه فيما حدث ، ولذلك قال لي على الفور :

ـ طول بالك إلى أن ننتهي من قضية المعاهدة .

ولكني أجبته دون تردد :

ـ أنا لا أرى أية علاقة بين المعاهدة وبين هذه القضايا ، وأنت تعرف أنني خلصت المعارف من مداخلات البريطانيين منذ عشر سنوات ، فلا أجد مجالاً للعمل مع من يخاف الآن من سمرفيل .

كرر قوله :

ـ طول بالك الى أن ننتهي من المعاهدة .

وأجبته :

ـ اعذرني ، قراري قطعي في هذا الباب واود ان تنتهي هذة القضية دون ضجة فأرجو ان تعمل ما يلزم لتسريع المعاملات اللازمة .

●

وتمت تسوية الامور على هذا الاساس .



حول تفتيش المدارس الاهلية

معالي الوزير   ١٠ تشرين الثاني ١٩٣١

لقد اطلعت على بعض التقارير التي قدمها المفتشون عن المدارس الأهليـــة ، فوجدتها مكتوبة على نمط التقارير المتعلقة بالمدارس الأميرية ، في حين أن المدارس الأهلية تابعة لأحكام قانونية ونظامية خاصة مختلفة عن أنظمة المدارس الرسمية ، فتفتيشها يجب أن يجري من وجوه نظر خاصة وفقاً لمقتضيات تلك الأحكام . فأرى من الواجب أن نلفت أنظار المفتشين إلى هذه الأحكام ونطلب منهم أن يجروا تفتيشاتهم بصورة تضمن مراقبة تطبيق هذه الأحكام ويكتبوا تقاريرهم بأسلوب يتفق وخصوصيات المدارس الأهلية .

أولاً : ان المادة الثامنة والعشرين من قانون المعارف العـــامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ تحتم على « جميع المدارس الخصوصية من ابتدائية وثانوية » تدريس اللغـة العربية وتاريخ العراق وجغرافيته وتاريخ العرب حسب منهج وزارة المعارف» ، وتصرح أن الساعات المخصصة باللغـــة العربية يجب « أن لا تقل عن الخمس في الاسبوع في الصفوف الابتدائية ولا عن الثلاث في الصفوف الثانوية » . ولذا يجب على المفتشين أن يلاحظوا النقاط التالية بوجه خاص عند تفتيش المدارس الأهلية :

أ ـ هل تراعي المدرسة أحكام هـــذه المادة القانونية تمام المراعاة (هل خصصت هذا القدر من الساعات للغة العربية في جدول توزيع الدروس ؟ وهل هي تحافظ على مواعيد هذه الدروس بانتظام ؟ » .

ب – ما منشأ المعلمين القائمين بتعليم اللغـــة العربية ؟ وما درجة كفاءتهم فيها ؟

جـ – ما المقدرة المتوسطة للتلاميـــذ في كل صف من صفوف المدرسة في التكلم وفي القراءة وفي الفهم ؟

د – ما درجة كفاية المعلمين القـــائمين بتدريس تاريخ العراق وتاريخ العرب وجغرافية العراق ؟

هـ – هل مستوى هذه الدروس كاف مرضي ؟

ثانياً : ان التعليمات المنشورة من قبل هذه الوزارة بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٢٢ تحتم على جميع المدارس الأهلية أن تعطي جـــدولاً يبين اسم المدير المسؤول والمعلمين ومحـــل اقامتهم ونشأتهم ونسخة من تعليمات المدرســـة الداخلية ومنهاج مفردات العلوم والفنون التي تدرس فيها ، وجدولاً يتضمن أسماء الكتب التي تدرس في كل صف والدروس التي تدرس بصورة الاستكتاب وان تصحب الجدول المذكور بنسخة من جميع الكتب التي بغير اللغـــة الرسمية كما تفرض عليها « أن تستأذن من ادارة المعارف إذا أرادت اجراء التعديلات في منهاج الدروس والكتب وتخبر ادارة المعارف عند حدوث تبدل في المعلمين ، وان تقدم إلى ادارة المعارف قبل اجراء الامتحانات العمومية جدولاً يبين مواعيدها ، كما ترسل بعـــد اتمام تلك الامتحانات نسختين من الدفاتر التي تحتوي على نتائجها » .

ولهذا يجب على المفتشين أن يلاحظوا النقاط التاليه أيضاً عنـــد تفتيش المدارس الأهلية :

أ – هل راعت المدرسة جميع أحكام هذه التعليمات ؟

ب – هل أرسلت إلى ادارة المعارف بجدول نتائج الامتحانات للسنة المنصرمة ؟

جـ – هل أجرت تبدلاً ما في جماعة المدرسة ؟ أو هل أخبرت ادارة المعارف هذا التبدل ؟

د – هل غيرت شيئاً من الكتب المقررة لديها ؟ وهل أخبرت ادارة المعارف

بذلك التغيير وأرسلت بالنسخ اللازمة منها ؟

ثالثاً : ان المادة الثانية من قانون توزيع المساعدات المالية للمدارس والمعاهد الأهلية ذي الرقم ١٨ لسنة ١٩٢٦ تنص على « ان المساعدات المالية توزع على المدارس الاهلية والمعاهد التعليمية بنسبة خدمتها للمعارف العامة من جهة ومقدار حاجتها إلى المساعدة من جهة أخرى ، وتصرح بأنه ينظر لذلك في هذا الباب إلى درجة المدرسة وعدد صفوفها ومستوى التدريس فيها . عدد معلميها ومستواهم العلمي والتعليمي ومنهج الدراسة المتبع فيها ودرجة قربه من منهج المعارف العام ودرجة اشتراك المدرسة في الامتحانات العامة ونسبة نجاح طلابها فيها . وواردات المدرسة ومصاريفها .

كما ان المادة الرابعة من القانون المذكور تصرح بأن لوزارة المعارف الحق بمنح المساعدة المالية نقداً أو تحويلها إلى راتب شهري يدفع إلى معلم أو معلمين منتخبين من قبلها إذا رأت أن ذلك أوفق لصالح المدرسة وأضمن لتقدمها » .

ولهذا يجب على المفتشين أن يلاحظوا أحكام هـذا القانون ويستحضروا المعاملات الكافية لتنوير الوزارة في هذا الباب . وعليهم أن يدرسوا الامور التالية على الاخص بتعمّق أزيد :

أ ـ ما المستوى العلمي في كل صف بالنسبة إلى صفوف المدارس الرسمية ؟

ج ـ ما عدد الطلاب الذين اشتركوا في الامتحانات العامة وعدد الذين نجحوا أولاً في الامتحان الأصلي وثانياً في امتحان الاكمال ؟

د ـ أيجب الاستمرار على اعطاء المنحة نقداً أم من الأصلح تحويل هذه المنحة إلى راتب شهري يعطى لمعلم أو لمعلمين منتخبين من قبل الوزارة ؟

« ملحوظة . العامل الأصلي الذي يجب أن يلاحظ في هـذا الباب ، هو مستوى تعليم اللغة العربية وتاريخ العرب في الدرجة الاولى » .

رابعاً . ان المادة السادسة من قانون المعارف العامة تنص على أن التدريسات والتقليدات المفسدة للاخلاق العامة أو الموجبة للتفرقة والشقاق بين أبناء الوطن والدعايات السياسية والحزبية ممنوعة بتاتاً في المدارس. كما ان المنشور الوزاري

المتعلق بالمدارس الأهلية ينص في إحدى فقراته على وجوب مراقبة هذه المدارس من هذه الوجهة بقوله : « هل حدث تدريسات وتلقينات توجب التفرقة والشقاق بين العناصر المختلفة ومغايرة للآداب والأخلاق العمومية » ؟

فيجب على المفتشين ان يعتنوا بملاحظة أحوال المدارس من هذه الوجـــوه المهمة ايضاً اعتناء خاصاً .

(ملحوظة) : إن مراقبة المدارس من هذه الوجهة يجب أن تكون مقرونة بالحكمة التامة لكي لا يأخذ شكلا يحمل المدارس الاهلية على الاعتقاد بسوء ظن ادارة المعارف بها » .

هذا واني اعتقد ضرورة إذاعة هذه المواد على شكل تعليمات والارسال بها الى مديري المناطق ومفتشيها ليعملوا بموجبها .

ساطع الحصري

مراقب التعليم العام

صورة منه الى : مديرية المعارف العامة .

احتيال على قانون المعارف العام

مذكرة الى « معالي الوزير » مؤرخة بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣١

لقد علمت من مطالعتي تقرير التفتيش الأخير عن مدرسة الأرمن في بغداد أن إدارة المدرسة المذكورة اعتبرت صفوفها الأربعة الأولى كروضة أطفال ولم تسم صفوفها باسم «الابتدائية» إلا التي جاوزت هذه الصفوف الأربعة وتأكد عندي أن أعمار تلاميذ هذه الصفوف التي يسمونها باسم صفوف الروضة يتجاوز كثيراً الأعمار المعتادة في رياض الأطفال كما انهم يتقدمون في دراسة اللغة الأرمنية تقدماً لا يتناسب مع دراسات رياض الأطفال الاعتيادية بصورة من الصور .

ما كان لنا أن نهتم بالأسماء التي تعطيها المدرسة لصفوفها المختلفة لو لم يترتب على هذه الأسماء أحكام خطيرة يجب ان لا تفوتنا :

لا يخفى على معاليكم ان المادة الثامنة والعشرين من قانون المعارف العامة تنص على وجوب تدريس اللغة العربية في جميع المدارس الخصوصية من ابتدائية وثانوية على الا تقل دروس هذه اللغة عن خمس ساعات في الاسبوع في الصفوف الابتدائية وثلاث ساعات في الاسبوع في الصفوف الثانوية . وقد فهمت من مطالعة منهج الدراسة المدرج في التقرير انه لا اثر للغة العربية في الصفوف التي سميت باسم (الروضة) فيظهر من ذلك ان جماعة المدرسة ارادوا ان يتخذوا اسماء الصفوف وسيلة للتخلص من الفروض القانونية المتعلقة بتعلم اللغة العربية في المدارس الابتدائية — ولذا ارى من الضروري ان نتخذ التدابير اللازمة لإجبار المدرسة المذكورة على العمل بأحكام القانون المذكورة دون ان نلتفت

الى الاسماء التي تسمي بها المدرسة صفوفها المختلفة .

ان الحدود التي تفصل بين رياض الأطفال وبين المدارس الابتدائية لا تختلف اختلافاً مهماً باختلاف الممالك والبلاد . فالدراسة الابتدائية تبتدىء – بوجه عام – ببدء السنة السادسة من العمر في بعض البلاد وبانتهاء السنة السادسة في بعض البلاد . ان المادة السابعة عشرة من نظام المدارس الابتدائية ذي الرقم١٩ لسنه ١٩٣٠ تحدد السن الصغرى للقبول في المدارس الابتدائية باكمال السادسة من العمر . يظهر من ذلك ان الحد الفاصل بين رياض الاطفال وبين المدارس الابتدائية – في هذه البلاد نظراً للأنظمة المرعية – هو انتهاء السنة السادسة وابتداء السابعة من العمر ولا يوجد مملكة – على ما اعلم – تؤخر البدء في التدريس الابتدائي الى ما بعد السابعة من العمر .

ولهذا اعتقد انه يجب على الوزارة ان تصرح « بأن الصفوف التي يقبل فيها عادة – الطلاب الذين اكملوا السنة السادسة من العمر ويشرع فيها بتعلم القراءة – بأية لغة كانت تعتبر من الصفوف الابتدائية فتدخل في حوزة احكام المادة الثامنة والعشرين من قانون المعارف العامة مهما كانت الاسماء التي تختارها المدرسة من تلقاء نفسها لتسمية تلك الصفوف .

فأرى من اللازم اذاعة ذلك على مديري المناطق ومفتشيها بوجه عام ، واتخاذ التدابير اللازمة لحمل مدرسة الارمن على تعديل منهجها على هذا الاساس بوجه خاص .

ساطع الحصري
مراقب التعليم العام

صورة منه الى : مديرية المعارف العامة .

مذكــــرة

في شروط انتخاب وتعيين المفتشين

« إن التفتيش من أهم وسائط ترقية المدارس من الوجهتين العلميــة والتربوية لأن اطلاع وزارة المعارف والادارة العامة على سير الدروس وسلوك المعلمـــين وحاجات المدارس إنما يتم بواسطة التفتيش . كما ان ملافـــاة نواقص المعلمين والمديرين واصلاح أحوالهم وارشادهم الى طرق التربية والتدريس السليمة ارشاداً فعلياً وتفصيلياً لا يتم دون توسط المفتشين » .

« ولا حاجة للبيان بأن تمكن المفتشين من اداء هـــذه الواجبات كما يرام يتوقف على تحليهم بصفات خلقية وعقلية وعلمية عديدة :

أ - يجب أن يكون مفتشو المدارس الابتدائية من ذوي الثقافة العلميـــة والمعلومات المتينة في العلوم المتنوعة ولا سيما في فن الـتربية والتعليم ، ليتمكنوا من مراقبة سير الدروس المتنوعة وارشاد المعلمين الى احسن الاساليب في تلك الدروس .

ب - يجب أن يكونوا متصفين بنفوذ النظر وقوة الانتقاد وقدرة التفهيم والاقناع ، لكي يتمكنوا من اكتشاف مواطن الضعف وايجاد طرق الاصلاح واستحثاث هم المعلمين والمديرين لرفع مستوى التربية والتعليم .

ج - وعلى الاخص يجب ان يكونوا من ذوي السجايا المتينة ، بعيدين عن التهوروالتساهل على حد سواء،غير مستسلمين للعواطف والاغراض والمحسوبيات ومن الذين يؤدون واجباتهم بنشاط وأمانة واخلاص .

« ولهذا كله يجب على وزارة المعارف ان تبذل كل ما في وسعها لإصـــلاح وترقية ماكينة التفتيش » . وذلك :

« بانتخاب المفتشين دوماً من أحسن المعلمين » .

«والسعي الى زيادة قدرتهم التفتيشية بإرشادهم الى الطرق القويمة بتعليمات تفصيلية ، وبجمعهم من حين الى حين لحملهم على التتبع والمناقشة حول مسائل التربيه والتفتيش » .

« وارسالهم الى البلاد الغربية على طريق المناوبة لضمان تقـــدمهم في مهنة التفتيش والارشاد » ...

●

حول تطبيق القانون العثماني

الذي يقضي بتخصيص محل للمدرسة عند تقسيم البساتين الى عرصات

معالي الوزير

لا يخفى على معاليكم أن مدينة بغداد أخذت في التوسع بمقدار كبير في السنين الأخيرة . إذ ان عدداً غير قليل من أصحاب البساتين اخذوا يقسمون بساتينهم إلى قطع صغيرة يبيعونها للناس ليبنوا عليها دوراً وقد تشكلت بهذه الصورة حارات عديدة بين باب المعظم والأعظمية من جهة ، وبين الباب الشرقي والكرّادة الشرقية من جهة ، وبين الكرخ وكرادة مريم من جهة أخرى . وبما أن هذه الحركة آخذة في الاتساع يترتب على وزارة المعارف أن تفكر من الآن في أمر محال المدارس التي يجب ان تؤسس في هذه الحارات الجديدة آجلاً أو عاجلاً .

ان المادة السادسة عشرة من قانون الأبنية العثماني الذي يجب ان يعتبر من القوانين النافذة لعدم صدور قانون يقوم مقامه - يحتم على اصحاب مثل هذه البساتين ان يتركوا مجاناً المحال اللازمة للمدارس وتصرح بوجوب اخذ رأي المعارف قبل الموافقة على التقسيم والافراز وقبل تقرير الخطة والخريطة وتصرح بوجوب تثبيت محال المدارس والمخافر على خرائط التقسيم .

ان أحكام هذه المادة القانونية كانت تطبق في جميع الولايات في العهد العثماني . كما ان الأوامر الصادرة شرحاً لها كانت ثبتت نسبة الأراضي التي يجب تخصيصها للمدرسة ، تكون بنسبة ذراعين عن كل مائة ذراع ، اذا تجاوزت مساحتها

الـ عشرة الآف ذراع ...

وبما أن أمانة العاصمة ودائرة الطابو لم تلاحظا هذه النقاط في تقرير الخرائط وترخيص الافراز، رأيت من واجبي أن أستلفت نظر معاليكم الى هذه القضية المهمة راجياً اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ حقوق المعارف في هذا الباب ولتهيئة المحال اللازمة للمدارس التي يجب ان تؤسس شيئاً فشيئاً في جميع الحارات .

ساطع الحصري

مراقب التعليم العـــام

٢٢ تشرين الثاني ١٩٣١

حول مناهج الدراسة المتوسطة

للبنين والبنات

مذكرة الى « معالي الوزير » مؤرخة بتاريخ ١٠ تشرين الاول ١٩٣١ :

عندما تصفحت ملفات المناهج الدراسية علمت ان المنهج الذي وضع أخيراً للمدارس المتوسطة للبنات يختلف عن منهج مدارس البنين اختلافاً جوهرياً لا مجال لتبريره بوجه من الوجوه . مثلاً ان هذا المنهج يحتم تدريس تاريخ العرب في الصف الثالث بعد اكمال بحوث التاريخ الحديث في حين ان منهج مدارس البنين يقضي بتعليم تاريخ العرب في الصف الثاني قبل التاريخ الحديث ثم ان هذا المنهج يدخل المباحث المتعلقة بتاريخ بابل وآشور بين المواد التي تدرس في الصف الثالث في حين ان منهج البنين يقضي بتعليم هذه المباحث في الصف الأول وكذلك يحتم هذا المنهج تعليم الفسلجة والصحة في الصف الاول قبل تدريس الفيزياء والكيمياء في حين ان منهج البنين يقضي بتعليم الفسلجة والصحة في الصف الثالث بعد اكمال الفيزياء والكيمياء .

لا يخفى على معاليكم ان الاختلاف بين منهجي مدارس البنين والبنات يجب ان ينحصر في الأمور التي تستوجبها احوال البنات الخاصة ، فيجب ان لا يتعدى حدود التفصيل والاختصار من جهة والتطبيق للحياة النسوية والتربية المنزلية من جهة أخرى فليس من المعقول ان تختلف الدراستان احداهما عن الأخرى من حيث الجوهر والأساس . فتقدم تاريخ العرب على التاريخ الحديث ، او التاريخ الحديث على تاريخ العرب وتقديم الفسلجة على الكيمياء ، أو الكيمياء على

الفسلجة ، من القضايا التي يجب ان تحل مبدئياً ، وتراعى في مدارس البنين والبنات على حد سواء .

أما اسباب هذا الاختلاف العظيم الذي حدث بين مناهج مدارس البنين والبنات فتعود الى الخطة التي اتبعت في وضع المنهج الأخير . اذ لا يخفى على معاليكم ان الخطة التي كانت تتبع قبلاً في وضع المفاهج وتبديلها تتلخص فيما يلي : تؤلف لجنة مركزية لتقرير المبادىء العامة ولجان فرعية مختصة بكل درس على حدة لتعيين مفردات المواد العائدة الى ذلك الدرس بصورة تفصيلية ضمن الاساسات العامة التي تضعها اللجنة المركزية . وتبلغ مقررات اللجنة المركزية الى اللجان الفرعية كما تعرض مقترحات اللجان الفرعية على اللجنة المركزية قبل تقريرها بصورة نهائية .

وقد ظهر لي من فحص الملفات ان مناهج دراسة البنات المتوسطة لم تعرض على لجنة مركزية ، فكل لجنة من اللجان الفرعية قامت بعملها مستقلة عن غيرها كل الاستقلال دون ان تتصل بلجنة أخرى ودون ان تلاحظ المناهج التي كانت وضعت قبلا لمدارس البنين .

وبما أن ترك هذه الأمور على حالتها لا يخلو من محاذير عديدة ، وبما ان هذا المنهج لم يبلغ إلى المناطق والمدارس إلا قبل أسبوع تقريباً ، أرى من الضروري الاسراع في تأليف لجنة لاعادة النظر في هذا الأمر لتنسيق المبادىء العامة التي تسير عليها مدارس البنين والبنات، وأرى من الموافق تأليف اللجنة من الأشخاص المذكورة أسماؤهم فيما يلي :

متى عقراوي	مدير دار المعلمين
داود قصير	من معلمي الرياضيات
سعيد فهيم	من معلمي الطبيعيات
درويش المقدادي	من معلمي التاريخ
أليس قندلفت	مديرة دار المعلمات

على أن تجتمع اللجنة برياسة مدير دار المعلمين بأقرب وقت وتنجز أعمالهـا خلال اسبوع .

هذا ولدي ملاحظات فرعية أخرى عن منهج دراسة البنات سأطلع اللجنة عليها شفهياً عند اجتماعها .

مراقب التعليم العام

صورة منه إلى : مديرية المعارف العامة ـ للاطلاع

*

مذكرة إلى « معالي الوزير » مؤرخة بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٣١

تتضمن اقتراحاتي في تعديل منهج الدراسة المتوسطة

عندما تصفحت المنهج الوقتي الموضوع للدراسة المتوسطة وجدت أنه يحتاج إلى تعديل جوهري في كيفية توزيع دروس الطبيعيات في الصفين الثاني والثالث، حيث أنه يقضي باتمـــام الفيزياء في الصف الثاني ، وتعليم جميع فروع التاريخ الطبيعي والصحة في الصف الثالث ، غير أني رأيت أن أجمع آراء معلمي الطبيعيات في هذا الباب قبل تقديم الاقتراح، وأرسلت بتعميم إلى مديري المدارس المتوسطة والثانوية في العاصمة طلبت فيه أن يوعزوا إلى جميع معلمي الطبيعيات وجوب كتابة مطالعاتهم في هذا الباب ، وقد فهمت من الأجوبة الواردة ما يأتي :

أ ـ ان جميع معلمي الطبيعيات متفقون على لزوم اتمـــام الفيزياء في الصف الثالث لا في الثاني .

ب ـ كما ان معظمهم يحبـذ البدء في تعليم التاريخ الطبيعي في الصف الثاني لا في الثالث .

أما أهم الملاحظات التي يستند إليها هذا التعديل فتتلخص فيما يلي :

١ ـ ان دروس الفيزياء متنوعة جداً فيصعب اتمامها في الصف الثاني ولا سيما

قبل تقوية الطلاب في الرياضيات .

٢ - ان انقطاع الطلاب عن دراسة الفيزياء انقطاعاً تامـــاً في الصف الثالث يجعل من المتعسر عليهم اعادة هـــذه الدروس كما يجب عند الانتهاء من دراسة هذا الصف استعداداً للامتحان العام للدراسة المتوسطة .

٣ - ان تخصيص ست ساعات في الاسبوع لتدريس التاريخ الطبيعي في الصف الثالث مما يولد الملل في نفوس الطلاب .

هذا وقد تذاكرت في هذا الباب انا واللجنة التي كانت ألفت بموافقة معاليكم لإعادة النظر في منهج الدراسة المتوسطـة للبنات وهي ايضاً رأت من الأوفق تأخـــير قسم من مباحث الفيزياء الى الصف الثالث ، وتقديم قسم من مباحث التاريخ الطبيعي الى الصف الثاني وكتبت اقتراحاتها على هذا الأساس ، كما أنها اقترحت تعديل منهج مدارس البنين أيضاً على هذا الأساس .

ولهذه الاسباب كلها اقترح تعديل المنهج المذكور على الأساس التالي :

تؤجل تدريس مباحث المغناطيسية والكهربائية والصوت من درس الفيزياء إلى الصف الثالث .

يقدم تدريس مباحث الفسلجة البشريةمع تطبيقاتها الصحية إلى الصفالثاني.

فيصبح توزيع ساعات دروس الطبيعيات في الصفين الثاني والثالث كما يلي:

في الصف الثاني ٢ كيمياء ٢ فيزياء ٢ تاريخي طبيعي .

في الصف الثالث ٢ فيزياء ٢ تاريخ طبيعي .

إن الصف الثالث الحالي درس في السنة المنصرمة وفق المنهج الموضوع ولذا ، لا مجال إلى تعديل منهج دراسة هذا الصف خلال هذه السنة .

أما الصفالثاني الحاليفليس من الصعب تعديل منهج دراسته على هذا الأساس من الآن .

يدرس في هذا الصف خلال هذه السنة من الفيزياء الأبحاث المتعلقة بالتثاقل والحرارة والضوء فقط ، وتؤجل الأبحاث المتعلقة بالمغناطيسية والكهربائية إلى

السنة القادمة لتدريسها في الصف الثالث .

ومقابل ذلك يدرس في الصف الثاني أبحاث الفسلجة من منهج التاريخ الطبيعي حيث لا يبقى إلى الصف الثالث إلا مهمة تدريس علم الحيوان والنبات واتمام علم الصحة .

فأرجو موافقة معاليكم على هذا التعديل .

مراقب التعليم العام

صورة منه إلى : مديرية المعارف العامة



مذكرة الى مديرية المعارف العامة
بشأن القسم الداخلي من المدرسة الثانوية

لقد زرت القسم الداخلي للمدرسة الثانوية والمتوسطات في بغداد قبل ليلتين في الساعة السابعة مساء ، وجدت الطلاب مبعثرين في غرف النوم العديدة ومعظمهم جالسون على أسرتهم . بعضهم يقرأ في كتاب على نور مصباح خفيف وضع للإنارة الليلية فقط ، وبعضهم يكتب في كراسات موضوعة على ركبته ، وظهره في أقصى درجات الاحديداب لضآلة النور من جهة وللاضطرار الى الكتابة دون منضدة من جهة أخرى وقد قال لي بعضهم ان الأوقات المخصصة بالمذاكرات لا تكفيهم ، فلهذا إنهم يضطرون الى المطالعة صباحاً ومساء في غرف النوم بالرغم من ضآلة النور .

وقد علمت ان الطلاب لا يذهبون الى الغرفة المخصصة بمذاكراتهم في المدرسة الغربية إلا ربع ساعة قبل الثامنة مساء ، فلذا يقضون الساعات الأربع التي تمضي بين خروجهم من دروسهم في مدارسهم وبين ذهابهم الى المذاكرة في المدرسة الغربية تحت شرائط مخالفة للصحة المادية والمعنوية، لعدم وجود قاعات يجتمعون فيها أو مكتبة يطالعون فيها ولا حديقة يلعبون فيها .

ولذا رأيت من واجبي ان ألفت أنظار سعادتكم الى حالة هذه المدرسة ، لتتخذوا التدابير اللازمة لتلافي نقائصها واصلاح شؤونها .

١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ ساطع الحصري

مذكرة الى مديرية المعارف العامة

بشأن دفاتر الكشافة

كانت المديرية العامة استحضرت ٢٤ نوعـاً من غلافات الدفاتر المدرسية ، كلها مزخرفة بزخارف عربية ، تحتوي على صور جلالة الملك وخريطة العراق وخريطة آسيا العربية ، وبعض المدن العراقيـة ، وأهم النماذج للريازة العربية في الشام ومصر وتونس ومراكش والأندلس والهنــد وتركستان ، وكانت هذه الغلافات قد طبعت في إحدى المطابع بانكلترة ، وهذه الدفاتر التي عرفت باسم دفاتر الكشافة كانت وجدت رواجاً كبيراً بين طلاب المدارس ، مما أدى الى التوصية على كمية كبيرة منها مرة ثانية فثالثة .

ان القصد من احضار هذه الدفاتر كان أولاً ، توقيف تيار الدفاتر المصورة بصور أجنبية ـ التي كانت أخذت تغزو المدارس ، ثانيـــاً تنمية الذوق الفني بوجه عام والذوق العربي بوجه خاص بين طلاب المدارس، وثالثاً تعريف الطلاب بالآثار العربية الموجودة في مختلف اقطار العالم .

وبما اني ـ خلال زيارتي لبعض المدارس لم أجد أثراً لهذه الدفاتر ، وددت أن أطلع على أسباب تقلص ظلها ، وعلمت أنه يوجـــد في مخزن الوزارة نحو عشرين ألفاً منها ، بقيت مخزونة منذ عدة سنوات ، وقيل لي إن السبب في عدم انتشارها هو غلاؤها بالنسبة لاسعار الدفاتر التي تباع في السوق .

اني لا أستبعد أن يكون قد حدث تغيير كبير في أسعار الدفاتر منذ خمس سنوات . ولذلك ، أظن أنـــه يكون من المفيد أن يعاد النظر في الاسعار التي

كانت تقررت لتلك الدفاتر ،منذ مدة طويلة. وان تتخذ التدابير اللازمة لنشرها في المدارس .

كما اعتقد بأنه يجب الاستمرار على جلب غيرها من نفس النوع من جهـــة ، واستحضار أنواع أخرى على شاكلتها من جهة اخرى، لأن أغلفة الدفاتر المدرسية تعتبر في كل البلاد ــ من وسائط التربية والتعليم والدعاية .



فترة العمل في وظيفة

رئيس كلية الحقوق

٢٢ كانون الأول ١٩٣١ - ١٥ أيلول ١٩٣٥



نظرة اجمالية

ان مدة عملي في رئاسة كلية الحقوق امتدت اربع سنوات وعشرة اشهر . وفي السنة ونصف السنة الاخيرة من هذه المدة اسندت الي وظيفة رسمية اخرى هي مديرية الاثار القديمة .

ان اختلاف ساعات الدوام في هاتين المؤسستين مكنني من القيام باعباء الوظيفتين المذكورتين ، فضلا عن ان بساطة اعمال رئاسة كلية الحقوق ساعدتني على التفكير والاشتغال في امور الاثار حتى في ساعات بقائي في كلية الحقوق .

*

غير ان نشاطي خلال هذه الفترة من الزمان لم ينحصر بهذه الاعمال الرسمية بل شمل اعمالاً غير رسمية هامة :

ذلك لان جماعة من خريجي الجامعة الامريكية التفت حول المدير العام الدكتور سامي شوكت ، واسترسلت في توجيه امور المعارف نحو ما يسمونه النظم الامريكية دون تفكير وروية .

وفضلا عن ذلك اراد هؤلاء ان يستفيدوا في هذا المضار من لجنة الخبراء الامريكية التي تقرر استقدامها وبذلوا شتى الجهود لتكون اللجنة برئاسة بول مونرو مدير المعهد الأممي للتربية في جامعة كولومبيا ، وعندما وصلت اللجنة احاطوها بجدار معنوي حال دون اطلاعها على حقائق الأمور .

والتقرير الذي قدمته اللجنة احتوى على اغلاط فاحشة في وصف الحالة

الراهنة . كما تضمن بعض التوصيات والاقتراحات الضارة ، لأنهـــا كانت مستوحاة من سياسة الاستعمار في ميادين التعليم .

وكل ذلك اضطرني إلى ان أتتبع سير الامور في مختلف ميادين التربيـــة والتعليم ، وأكتب وأنشر العديد من الابحاث والمقالات لتنوير الرأي العام في حقائق الأمور .

وكتاباتي في هذا المضمار تنقسم إلى مجموعتين اساسيتين :

الأولى ـ بمناسبة تقرير لجنة مونرو .

الثانية ـ بمناسبات اخرى .

في كلية الحقوق

عندما توليت رئاسة كلية الحقوق كنت على علم تام بنظامهـــا ، لأني كنت من اعضاء اللجنة التي كان ألفها وزير المعارف السويدي بموجب الأمر التالي :

وزارة معارف العراق

بغداد ١ شباط ١٩٢٨

العـــدد ٦٠٨

الى سعادة المستر سميث مفتش المعارف العام

« « طه بك الهاشمي مدير « «

« « حنا بك خياط « الصحة «

« « ساطع بك الحصري استاذ دار المعلمين العليا

« حضرة عبد القادر السنوي مدرس حقوق الدول الخاصة في كلية الحقوق .

نسبنا تأليف لجنة من حضراتكم برئاسة سعادة المستر سميث مفتش المعارف العام للنظر في لائحة نظام كلية الحقوق الذي عدل اخيراً.

فنرجو اجتماعكم في هذه الوزارة يوم السبت المصادف ٤ — ٢ — ٩٢٨ الساعة الثانية ونصف بعد الظهر . نرسل اليكم في طيه نسخـــة من اللائحة المذكورة للاطلاع قبل الاجتماع .

توفيق السويدي

وزير المعارف

وطبيعي ان مذاكرات هذه اللجنة اطلعتني على تفاصيل نظام الكلية .

هذا ومن جهة أخرى ، عندما عاد الاستاذ موفق الالوسي من باريس وتولى رئاسة كلية الحقوق ، كنت ألتقي به كثيراً - لصداقتنا القديمة - وكانت المحادثات التي تدور بيننا تحوم من وقت الى آخر حول احوال الكلية .

ولذلك عندما توليت رئاسة كلية الحقوق كنت على علم بنظامها واحوالها العامة ، وبحاجاتها وامكانياتها .

*

ان نظام الكلية كان يحمّل مجلس المدرسين واجبات عديدة ويمنح له سلطات واسعة لتأدية تلك الواجبات .

وأما المدرسون القائمون بالعمل فكانوا :

أمجد الزهاوي - حكمت سليمان - رشيد عالي الكيلاني - الدكتور حنا خياط نصرت الفارسي - يوسف العطا - ابراهيم كمال - داود سمره - عارف السويدي - نشأت السنوي - انطون شماس - خليل اسماعيل - بشير مسكوني - جبرائيل بنا - عبد الحميد القشطيني .

كان الثلاثة الاخيرون مدرسين دائمين ، أما البقية ، فكانوا محاضرين ، وكان معظمهم من رؤساء دوائر الدولة ، وبعضهم من نواب الأمة .

ان حاجة الكلية الى مدرسين دائمين كانت واضحة وكبيرة ، غير ان تنفيذ هذا المبدأ جرى في ظروف شاذة لم تضمن الفوائد المرجوة منها ، لأن المدرسين الذين عينوا لها كانوا حديثي التخرج لم يسبق لهم أي خبرة في امور الدولة ، وشؤون التعليم ، كما انهم كانوا بعيدين عن الوقار الذي يحمل الطلاب على احترامهم ، ولذلك كان يحدث بينهم وبين الطلاب العديد من الاختلافات والمناقشات والمشاجرات ، فكان من الضروري العمل لتخليص الكلية منهم بانتظار سنوح الفرص للحصول على اساتذة حقيقيين اكتسبوا خبرة في امور التعليم مدة غير قليلة ، فضلا عن اختصاصهم في الأمور الحقوقية .

*

إن اصلاح الكلية اصلاحاً جدياً كان يتوقف على الحصول على اساتذة قديرين يستطيعون ان يتفرغوا إلى التدريس، وذلك ما كان يمكن تحقيقه في تلك الظروف إلا باستقدامهم من مصر .

وذلك كان يستوجب زيادة غير قليلة في اعتمادات الكلية ؛ واما امكان الحصول على تلك الاعتمادات فكان مستحيلا بسبب الضيق المالي المستحوذ على البلاد قبل بدء موارد النفط .

ولذلك لم استطع أن أعمل شيئاً في هذا السبيل إلا بعد أربع سنوات ، عندما توليت مهام مدير التدريس والتربية العام في زمان وزارة صادق البصام .

*

فاضطررت إلى تركيز جهودي التنظيمية حول الأمور التالية :

أ ـ تأمين حضور المدرسين في الاوقات المخصصة لمحاضراتهم .

ب ـ ضبط دوام الطلاب .

ج ـ وضع حد للتساهل في الامتحانات الذي كان اعتاده بعض المدرسين .

د ـ تأسيس مكتبة للكلية على ان تجمع فيها جميع منشورات دوائر الحكومة العراقية .

هـ ـ حث الحكومة على تسريع انشاء بناية خاصة بكليه الحقوق ، وفعلا تم تشييد البناية بالقرب من باب المعظم وبجانبها قاعه كبيرة للمحاضرات .

*

هذا ، وقد اضطرتني الظروف ان آخذ على عاتقي تدريس « الاحصاء » في كلية الحقوق .

وكان قد تولى تدريس هذه المادة استاذ عراقي ، عاد حديثاً من جامعة لندن بعد دراسة العلوم الاقتصادية ، ولكنه كان عجز عن تفهيم مباحثات الاحصاء وكتابتها بصورة واضحة .

فأخذ الطلاب يشتكون من هذا الأمر ، ويقولون ، وبين ايديهم المحاضرات: نحن لم نفهم شيئاً من هذه الكتابات ، ونعتقد ان احداً من الاساتذة ايضاً لا

يفهم منها شيئاً ـ وأضربوا عن حضور المحاضرات المذكورة .

الاستاذ تجـاه هذا الاضراب ـ رأى ان يستقيل ، ومجلس المدرسين قرر قبول الاستقالة .

ولكي لا يبقى الدرس شاغراً قررت ان اتولى تدريس الاحصاء .

وخلال المحاضرات حملت الطلاب على استخراج كثير من المعلومـــات الاحصائية من النشرات الحكوميـــة المختلفة ، وعرض تلك المعلومات بجداول احصائية واظهارها بغرافيكات متنوعة .

ان محاضراتي هذه طبعت في بغداد في (١٧٦) صفحة بالقطـع المتوسط ، تتضمن (٣٤) اشكلاً احصائياً .

مـذكرة
حول اصلاح كلية الحقوق

معالي الوزير ،

اننا كنا عرضنا رأينا في الوسائل المقتضية لترقية كلية الحقوق وضمان تقدمها بكتابنـا المرقم ١٤١ والمؤرخ ٢ كانون الاول ١٩٣٣ ، كما عرضنا قرار مجلس المدرسين المتعلق بذلك بكتابنا المرقم ١٤٠ والمؤرخ ٢ تموز ١٩٣٤ .

ندرج فيما يلي أهم النقاط من تلك المقترحات :

من المعلوم ان اول ما يجب عمله خلال التفكير في وسائل ترقية أي معهد من المعاهد العلمية والتعليمية، هو تعيين اهداف ذلك المعهد بكل وضوح. فعندما نريد ان نبحث عن وسائل ترقية كلية الحقوق ، يجب علينا ان نلاحظ قبل كل شيء الغايات والخدمات التي تتطلبها البلاد من هذه الكلية .

واذا استعرضنا الاعمـال والخدمات التي يقوم بها متخرجو كلية الحقوق فعلاً نجد انها متنوعة جداً : تشمل الاشتغال بالمحاماة ، أو خدمة الحكومة في وظائف القضاء والادارة والمالية والخارجية . ولا شك ان كلية الحقوق ستبقى في المستقبل ايضاً المخرج الطبيعي لجميع هذه الاعمال والخدمات . فيمكننا ان نقول بهذا الاعتبار ، ان هذه الكلية بمثابة (مدرسة مهنية) تهيىء الطلاب الى خدمات معينة اهمها مهنة المحاماماة والوظائف الادارية والعدلية .

غير ان هذه الغاية العملية يجب ان لا تنسينا الواجبات الثقافية التي تترتب على الكلية بصفتها مدرسة عالية . لأنها في الحقيقة بمثابة الفرع الأول من الجامعة التي

ستنشأ في المستقبل . فيجب عليها ان تقوم في الوقت نفسه بخدمة (الثقافة العالية) التي تحتاج اليها البلاد .

يظهر من ذلك ان المهمة الملقاة على عاتق كلية الحقوق مهمة مضاعفة، وهي ثقافية من جهة ومهنية من جهة أخرى :

أ ـ عليها ان تكسب طلابها ثقافة حقوقية وقانونية عالية .

ب ـ وعليها ان تهيىء المحامين والموظفين الاداريين والقضائيين الذين تحتاج اليهم البلاد . فعلينا ان نلاحظ وسائل ترقية كلية الحقوق من هاتين الوجهتين .

الواجب الثقافي :

ان الواجب الثقافي الذي يترتب على كلية الحقوق يتطلب منها ان تتبع في تدريساتها الاساليب التي تسير عليها المدارس العالية في جميع البلاد الراقية .

ومن المعلوم ان الغاية الرئيسية من التدريس في المدارس العالية لا تنحصر في تعليم وتلقين العلوم المقررة ، بل تتجه بوجه خاص نحو جعل الطلاب قادرين على البحث والتتبع والتوسع في تلك العلوم من تلقاء أنفسهم . فالغاية من التدريس في كلية الحقوق يجب ان لا تنحصر في تعليم الموضوعات الحقوقية المقررة وشرح القوانين الموضوعية . بل يجب ان تتجه على الأخص نحو اكساب الطلاب « فكرة قانونية وثقافة حقوقية » تجعلهم مستعدين على درس القوانين من تلقاء أنفسهم لكي يصبحوا قادرين على مناقشة لوائح القوانين التي ستوضع على بساط البحث في المستقبل ، وعلى شرح وتفسير وتطبيق القوانين التي ستسن خلال حياتهم الادارية او الحقوقية أو السياسية .

ان هذه الغاية تكتسب خطورة خاصة عندنا . وذلك لأن قوانيننا المقررة ناقصة ووليدة ظروف استثنائية . فلا شك في ان الطلاب الذين يتخرجون من الحقوق سيجدون أنفسهم في القريب العاجل وطوال حياتهم المهنية امام قوانين جديدة كثيرة ، كما انهم سيفاجأون بتعديلات وتبديلات عديدة في القوانين

الموجودة . فاذا لم تهتم كلية الحقوق بجعـــل طلابها وخريجيها قادرين على شرح القوانين ونقدها ومقارنتها من تلقاء أنفسهم تكون قد قصرت في اداء الواجبات المترتبة عليها تقصيراً كبيراً .

ولا حاجة للبيان ان هذه الغاية مما لا يمكن التوصل إليه إلا بحمل الطلاب على التتبع الشخصي حول الدروس التي يتلقونها . وذلك بمطالعة الكتب المختلفـــة ومناقشة الموضوعات المتنوعة .

ومن البديهي ان ذلك مما يستوجب الاعتنـــاء بمكتبة الكلية اعتناء كبيراً . وجعلها صالحة لتحقيق الغايات السالفة الذكر . يجب ان لا ننسى ان المكتبات في كلية الحقوق تعتبر بمثابة المختبرات في كليات العلوم . فهي بمثابة آلات البحث ووسائل التنقيب لدى الطلاب .

فيجب علينا ان نوسع المكتبة ونجهزها بالعدد الكافي والانواع الضرورية من الكتب المساعدة لدراسة الطلاب وابحاثهم .

هذا ومن الجهة الأخرى يجب ان لا يغرب عن بالنا ان المؤلفات الحقوقيـــة بصنوفها المختلفة قليلة في اللغة العربية . فلا يمكن ان يتوصل الطلاب الى مستوى كاف من « الثقافة الحقوقيـــة » اذا حصروا مطالعتهم بالكتب العربية ، فمن الضروري ان تتخذ التدابير اللازمة لحمـل الطلاب على مطالعة الكتب الحقوقية الغربية وضمان استفادتهم من تلك الكتب .

ان التعديلات التي اجريت في نظام كلية الحقوق قبل سنتين اضافت شرطاً جديداً على شروط القبول وهو معرفة احدى اللغـــات الاوربية (الانكليزية أو الالمانية او الافرنسية او الايطالية) بمستوى المعرفة باللغة الانكليزية المطلوبة في الامتحانات العامة للدراسة الثانوية ، ان هذا التعديل منع قبول من لا يعرف احدى هذه اللغات الاوربية ولو كان من حملة شهادات المدارس العاليـة . اني اعتقد بأنه يجب علينا أن نخطو في هذا السبيل خطوة أخرى ونتخـذ التدابير اللازمة لتسهيل دراسة اللغات الاجنبية على طـــلاب الحقوق بل لإجبارهم على الاستمرار في هذه الدراسة إلى درجة تكفي لاستفادتهم من المؤلفات الحقوقية

الغربية استفادة حقيقية . فان الطلاب الذين يدخلون كلية الحقوق إذا مـــا اكتفوا بمستوى المعرفة التي كانوا اكتسبوها قبلاً في اللغات الاجنبية لا يستطيعون ان يستفيدوا من المؤلفات الغربية استفادة جدية. ولا يستبعد ان ينسوا ما كانوا قـد تعلموه ايضاً ، شيئاً فشيئاً . ولذلك يجب علينا ان نحدث دروساً في اللغة ونجعلها اجبارية على جميع الطلاب وان نحملهم خلال هذه الدروس على مطالعة وترجمة الابحاث المناسبة من الكتب الحقوقية المختلفة .

ان كليات الحقوق لا تتعهد عادة بتعليم اللغات الاجنبية في الجامعات الغربية. غير انني اعتقد ان احوالنا الخاصة تقضي علينا بعدم التردد في اتخاذ هذا التدبير الوقتي أسوة ببعض كليات الحقوق المؤسسة في البلاد الشرقية .

الواجب المهني :

وأما الواجب المهني الذي يترتب على كلية الحقوق في تخريج المحـــامين والموظفين الذين تحتـــاج اليهم البلاد ، فيتطلب منها توسيع تدريساتها وفق ما يقتضيه التخصص في هذه الفروع المختلفة .

ولا حاجة للبيان ان الموظفين الذين يحتاجون إلى دراسة حقوقيـة وقانونية ينحصرون في هذه الصنوف الأربعة .

أ ـ موظفو العدلية .
ب ـ موظفو الادارة .
جـ ـ موظفو الخارجية .
د ـ موظفو المالية .

قد يخطر على البال ان هذه الوظائف المتنوعة تتطلب تفريع كلية الحقوق إلى أربعة فروع .

غير اننا نعتقد أن الموظفين السياسيين الذين تحتاج اليهم وزارة الخارجية يجب

أن يهيأوا في الجامعات الغربية بعد إكال الدراسة في كلية الحقوق العراقية . فعلى كلية الحقوق ان تقوم بتدريس بعض العلوم السياسية كحقوق الدول والتاريخ السياسي والدبلوماسي بالنظر إلى حاجات الموظفين الإداريين والعدليين اليها ، وتترك إلى جامعات الغرب أمر الاختصاص في هذه العلوم لأجل تعهد الوظائف السياسية .

واما موظفو المالية فلا مجال لنا ان نطلب منهم دراسة حقوقية كاملة نظراً إلى مقادير الرواتب التي تعطى اليهم ، فمن الاوفق والحالة هذه ، ان نؤسس مدرسة خاصة على ان تكون ملحقة بكلية الحقوق دون ان تصل إلى درجتها وتكون فرعاً منها . فمن الممكن تأسيس هذه المدرسة على اساس قبول خريجي الثانويات وتعليمهم سنتين فقط . ونستطيع إن نقول لذلك إن الواجب الذي يترتب على كلية الحقوق نفسها ينحصر في تخريج الموظفين الاداريين والقضائيين . وبما ان هؤلاء الموظفين يحتاجون إلى ثقافة حقوقية لا تقل عن درجة الليسانس يجب على الكلية أن ترفع تدريساتها إلى مستوى الليسانس قبل كل شيء . وذلك يتطلب إبلاغ مدة الدراسة إلى أربع سنوات عوضاً عن الثلاث السنوات الحالية .

وأما قضية تفريع الكلية إلى فرعي الإدارة والقضاء في صفيها الاخيرين فقد تضاربت حولها الآراء نظراً إلى حالة تشكيلاتنا الادارية والعدلية . ولا لزوم للبرهنة على أن التخصص في هذين الفرعين يقضي بتفريع الكلية إلى فرعين من حيث الأساس . غير ان مجلس المدرسين قد لاحظ أن التشكيلات الادارية والعدلية الموجودة في العراق لم تتمش على مبدأ تفريق القوى تفريقاً تاماً بل قبلت مبدأ تحميل الموظفين الاداريين وظائف قضائية عديدة . وعدا مهمة الحكم في « قضايا العشائر » التي هى مودعة الى الموظفين الاداريين من حيث الأساس ، كثيراً ما نرى الموظفين الاداريين يتولون بعض الأحكام القضائية في الامور العامة أيضاً بناء على السلطات التي تعطى اليهم من قبل وزارة العدلية . ولهذا السبب يجب أن لا يغرب عن البال أن الموظفين الاداريين في بلادنا يحتاجون إلى معلومات حقوقية وقانونية عامة أكثر مما يحتاج اليها الاداريون عادة في سائر

البلاد . فمن الضروري أن يتوغلوا في دراسة الحقوق دراسة عامة لا تقل عن درجة الليسانس .

واني ، مع ميلي الشخصي إلى ترجيح نظرية التفريع ، أرى أن البت في هذه القضية في الحالة الحاضرة يجب أن يتم بعد ملاحظة الخطة العامة التي تود أن تسير عليها وزارتا الداخلية والعدلية في تشكيلات الحكومة العراقية .

ان قرار مجلس المدرسين المبحوث عنه آنفاً ، يحتوي على تفاصيل كافية عن التعديلات التي يجب ان تدخل على منهج الكلية على أساس رفع مستوى الدراسة إلى درجة الليسانس دون تفريع ، كما أنه يحتوي على عدة مقترحات حول نظام الكلية ، فنرجو مراجعة تحريرنا السابق المرقم ١٤٠ والمؤرخ ٢ تموز عام ١٩٣٤ في هذا الشأن .

•

خطاب ، في حفلة توزيـع الشهادات في كلية الحقوق

قبل أن نزودكم بهذه الشهادات ، التي ستخولكم حق الاشتغال بالمحامـاة ، وتؤهلكم تولي بعض الوظائف العدلية والادارية ، نود أن نستلفت انظاركم إلى الواجبات التي تترتب عليكم من جراء حمل هذه الشهادات .

لقد درستم العلوم الحقوقية على اختلاف أنواعهـا ، وتعلمتم شتى القوانين على اختلاف ألوانها .. بين طبيعية ووضعية ، مدنية وعقـابية ، شرعية ونظامية ، وطنية ودولية .. ولا نشك في أنكم ستواصلون دراسة هذه الحقوق ،.. طول حياتكم الفكرية والمهنية القادمة .

غير أنا نرجو ونتمنى أن لا يكون توغلكم في مسائل الحقوق بهذه الصورة ، سبباً لتباعدكم عن مسائل الواجبات، التي لا تنفك عن الحقوق في حقيقة الحال.

كلكم تعلمون ان الحق والواجب ، أمران متلازمان : كل حق من الحقوق البشرية ، يتضمن واجباً من الواجبات الاجتماعية . فلا يمكن للانسان أن يتصور حقاً ، دون أن يجد في الوقت نفسه واجباً ملازماً لذلك الحق .

فالحرية مثلاً ، حق من حقوق الانسان الأوليـة ، غير ان هذا الحق يتضمن واجباً ، من الواجبات التي لا يمكن الاختلاف فيها ، وهو واجب مراعاة حرية الغـير .

وكذلك ، ان حق الانتخاب ، حق من الحقوق التي يتمتع بها جميع الافراد الذين يحوزون على الصفات المعينة في الدستور . غير أن هذا الحق ايضاً يتضمن

واجباً صريحاً : هو واجب التصويت وفقاً لما يمليه الضمير ويقتضيه الصالح العام.
وهكذا كلما فكرنا في حق من الحقوق ، وجدنا مقابـلاً له واجباً من الواجبات .

كلكم تعلمون أن رجال الثورة الافرنسية الكبرى ، كانوا أصدروا في بدء الثورة بياناً يثبت « حقوق الانسان » . خلال مناقشة هذا البيان المشهور ، اقترح بعض الخطباء إتمامه ببيان عن « واجبات الانسان » . هذه الفكرة لم تجد آذاناً صاغية في بادىء الأمر . غير ان مجلس الثورة ، عندما قرر الدستور الجديد ، في السنة الثالثة من تاريخ الجمهورية أضاف الى هذا البيان تسعة مواد تتعلق بالواجبات وسمي هذا البيان الجديد باسم « بيان حقوق الانسان وواجباته ».

فقد جـاء في الأسباب الموجبة لإصدار هذا البيان عبـارة حكيمة تستحق التأمل في كل حين :

« إن من يتكلم لمواطنيه عن حقوقهم دون ان يرشدهم الى واجباتهم .. لايخلو من أن يكون مداهناً ، يخادع الناس ، أو نصاباً يريد استغلالهم ، أو حريصاً يريد أن يسيطر عليهم » .

اني اعتقد ان هذه الفكرة الحكيمة تكتسب خطورة خاصة في مهنة المحاماة ، ويمكنني أن اقول : ان المحامي الذي يحمل الناس على المطالبة بحقوقهم ، دون ان يحثهم على مراعاة حقوق الغير ، يشبه الأشخاص المنوه عنهم في البيان المذكور .

ولهذا السبب نطلب من كل واحد منكم ان يقسم قبل ان يتسلم الشهادة ، ويمارس الحقوق التي يستمدها منهـا — ان يقسم بالله وبشرفه ، انه سيتبع الحق وسوف لا ينحرف عن الصدق والعدل في كل ما يعهد اليه به » .

نطلب اليكم أن تقسموا على ذلك ، لتتذكروا فيما بعد ، الواجبات التي تترتب عليكم من جراء حمل هذه الشهادة ، بجانب الحقوق التي ستتمتعون بها .

– ١ –

المدرس ابراهيم كمال

كان ابراهيم كمال كثيراً ما يبقى في الكلية نحو نصف ساعة بعد انتهائه من محاضرته ، ويكلمني ويكلم بعض الأساتذة في مختلف أحوال الدولة الإدارية والسياسية . وأحاديثه هذه كثرت بوجه خاص خلال الأزمة الوزارية التي نجمت عن تمرد بعض العشائر في أواسط العراق : كان كلف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة ، وكاد ان يتم تأليفها ، وعرف انه كان قرر أن يسند وزارة المالية الى ابراهيم كمال ، غير أن في اليوم الأخير اعتذر ياسين الهاشمي عن تأليف الوزارة ، وتألفت الوزارة تحت رئاسة جميل المدفعي . وطبعاً هذه الأحداث ، استرعت اهتمام ابراهيم كمال ، وصار يسترسل في التحدث عنها مع امتداح عبقرية الهاشمي ، وقال : –

– رادوا يلعبوا على ياسين ، ولكن ياسين داهية ، لو كان في انكلترا لصار رئيس وزاره ... ولذلك بطل تأليف الوزارة ، ياسين داهية ، كيف يقبل أن يؤلف الوزارة تحت بعض الشروط ؟

ولكن الأمور لم تقف عند هذا الحد ، جميل المدفعي اضطر الى الاستقالة بعد نحو سبعة عشر يوماً ، فكلف ياسين مرة أخرى بتأليف الوزارة لمعالجة مشاكل العشائر ، وياسين أتم تأليف الوزارة هذه المرة ، غير أنه لم يدخل ابراهيم كمال فيها ، وهذا أثار غيظاً في نفسية ابراهيم كمال ، فبعد بضعة أيام صار يقول : –

– ياسين خيب الآمال ، صار مثل غيره .

ويظهر أن الغيظ الذي أخذ يعتمل في صدره لم يخف بمرور الأيام بل بالعكس اشتد يوماً بعد يوم حتى انفجر في خلال اجتماع مجلس المدرسين :

كنت أرسلت الى الوزارة قرارات ومقترحات مجلس المدرسين الأخيرة ، ولكني ما كنت تلقيت منها جواباً بالرفض او الموافقة ، كما يقتضي ذلك نظام الكلية . ولكن الوزارة الجديدة أسرعت في الموافقة على الاقتراحات والمقررات ، وعندما تلقيت كتاب الموافقة منها دعوت مجلس المدرسين لأطلعه على الموافقة ، وأدعوه إلى العمل لتنفيذ المقررات ، وعندما اجتمع المجلس وقرأ الكاتب كتاب الوزارة ، طلب الكلام ابراهيم كمال وقال :

ـ أنا أطلب من حضرة الرئيس ان يدافع عن استقلال الكلية ، فالوزارة لا يحق لها أن تعطينا أوامر .

وفهمت من كلامه هذا أن الحقد الذي كان يعتمل في نفسه حال دون الانتباه الى ما جاء في الكتاب ، فقلت : ان الوزارة لم تعطنا امراً ، إنما وافقت على اقتراحاتنا كما هو مصرح في الكتاب الذي أرسلته على كتابنا .

وطلبت من الكاتب أن يأتي بمحضر جلسات المجلس مع مسودة الكتاب الذي أرسلته إلى الوزارة عن المقررات .

ابراهيم كمال تضايق قليلاً ، مع ذلك قال :

ـ أنا ما أذكر هذه المقررات ، يمكن أنا ما كنت حاضر في الجلسة .

قلت :

ـ على كل حال سواء أكنت حاضراً أم غير حاضر في الجلسة فان المجلس اتخذ مقررات وانا رفعتها الى الوزارة عملاً بأحكام النظام .

وخلال هذه الأحاديث كان الكاتب قد أتى بما كنت طلبت منه ، فأجلت النظر في محضر الجلسة لقراءته ، وكدت ان أطلب من الكاتب ان يقرأه ، غير اني لاحظت بأن ابراهيم كمال كان حاضراً في الجلسة وكان وقّع على محضرها ، فقلت : حضرتك كنت موجود حتى انك موقع على المحضر .

ولكنه أجاب على قولي بأداء غريب :

ـ عجايب ، أليس لي الحق أن اغير رأيي ؟

فقلت له :

ـ انت إذا رأيت ان تغير رأيك في الأمر أعتقد ان المجلس لا يسوغ لنفسه أن يقتدي بك في هذا المضمار .

●

إن ما جرى خلال هذه الجلسة الغريبة صار سبباً لتوسيع نطاق حقدابراهيم كال وإدخالي في ذلك النطاق .

●

الدكتور سامي شوكت يلقي وينشر محاضرات وبيانات حماسية

مدير المعارف العام الدكتور سامي شوكت ألقى ونشر عدة محاضرات وبيانات حماسية ، أشهرها كان يحمل عنوان « صناعة الموت ».

هذا التعبير الغريب اشتهر كثيراً . صار الكثير يستصوبونه ويصفقون له ، ولكن البعض اخذوا يسخرون منه . والدكتور حنا خياط أظهر سخريته بعبارة لاذعة حيث أضاف اليه ثلاث كلمات فقال :

« صناعة الموت يتقنها الطبيب الجاهل » .

وأما أنا فلم استحسن العنوان ، ولكني قدرت الغاية النبيلة التي يستهدفها البيان ، لأنها كانت تتضمن الدعوة إلى التضحية في سبيل الوطن ، فكان من الأوفق أن يقال « التضحية » أو « التضحية بكل شيء » .

غير ان حماسة الدكتور سامي شوكت توجهت يوماً إلى غاية أخرى حيث قال : « لو كنا وطنيين حقاً لنبشنا قبر ابن خلدون وأحرقنا كتبه » .

وهذه كانت حماسة عمياء لايمكن الموافقة عليها ولاالتزام السكوت نحوها :

— لأن محاربة الأفكار الضارة لا يمكن ان تتم بنبش قبور اصحابها وباحراق الكتب التي تتضمنها ، بل بالرد عليها عن طريق نقدها نقداً علمياً مقنعاً .

فالدعوة الى نبش القبور وإحراق الكتب ، لا يتفق مع مستلزمات الوطنية الحقة ، ويخالف كل مبادىء التربية الصحيحة .

— فضلاً عن ذلك ان دعوة سامي شوكت هذه كانت مبنية على زعمه بأن

« مقدمة ابن خلدون » مشوبة بفقرات تذم العرب ، في حين ان هذا الزعم كان باطلاً بكل معنى الكلمة ، لأن ابن خلدون استعمل كلمة « العرب » بمعنى «البدوي» كما تدل على ذلك جميع ابحاث المقدمة دلالة قطعية ، فضلاً عن ان استعمال كلمة العرب بمعنى البدو ، كانت من الأمور الدارجة في العراق حتى اني كنت اصدرت بلاغاً عاماً أطلب فيه من جميع المعلمين « أن يجتهدوا في إزالة هذا الخطأ بكل ما لديهم من قوة ونشاط » ويجنبوا انفسهم الاشتراك في هذه الغلطة ، واستعمال اسم هذه الأمة العظيمة التي يجب ان نفتخر في الانتساب اليها بهذا المعنى العامي ، سواء أكان في دروسهم او في محادثاتهم » .

(صفحة ٤٨٠ من الجزء الأول من هذه المذكرات) .

فضلاً عن كل ذلك أن ابن خلدون يعتبر من أكبر مفاخر العرب لأنه يشغل مكانة سامية جداً في تاريخ الفكر البشري بوجه عام ، وتاريخ علم الاجتماع بوجه خاص .

فالدعوة الى نبش قبره وإحراق كتبه ، كان يمثل هرطقة فكرية لا يجوز صدورها من مثقفي القرن العشرين .

●

ولذلك كتبت عدة مقالات لتوضيح رأيي في هذا المضمار.

قصة

لجنة الكشف التهذيبي

التي استقدمتها الحكومة العراقية من أمريكا



نظرة اجماليـــة

-١-

إن قصة لجنة الكشف التهذيبي، التي أتت من أمريكا – بناء على دعوة وزارة المعارف – تمثل أغرب العهود التي مرّت على تاريخ معارف العراق – بسبب ما لابستها من أعمال اعتباطية، واعتبارات سياسية، ومطامع شخصية.

تألفت اللجنة تحت رئاسة البروفسور:

بول مونرو (Paul Monroe)

مدير معهد التربية الأممي بجامعة كولومبيا، وعضوية كل من:

وليم شاندلر باقلي (William Chandler Bagly)

وادجار ولاس نايت (Edgar Wallace Knight)

وكان جميعهم من مشاهير رجال التربية في الولايات المتحدة الامريكية.

وتولت سيكرتارية اللجنة جانيت مونرو.

وجاء مع اللجنة الدكتور فاضل الجمالي – الذي كان أنهى دراسته تلك السنة في جامعة كولومبيا – بصفة المرافق الرسمي للجنة.

وصلت اللجنة إلى بغداد في نهاية شباط سنة ١٩٣٢، وعادت إلى بلادها في أواخر نيسان.

أما التقرير الذي قدمته اللجنة المذكورة إلى وزارة المعـــارف، فقد صار موضوع الكثير من الأحاديث والكتابات والأبحاث والانتقادات على صفحـات الجرائد، وفي دواوين وزارة المعـارف، وأوساط المعلمين، وأندية المثقفين،

ومجلس النواب .

غير أن كل ذلك لم يستمر اكثر من ثلاث سنوات، لأن الأبحاث والانتقادات، برهنت على ان التقرير جاء مشحوناً بأغلاط فاحشة ، ولم يقدم إلى البلاد شيئاً صائباً ومفيداً ، فضلا عن انه عكس « الاتجاهات الفكرية » التي كان يلتزمها رجال الاستعمار في تعليم أبناء المستعمرات كما سيتضح ذلك من الأبحاث التالية :

— ٢ —

أرادت اللجنة ان تصف الأحوال الراهنة من ناحية ، وتبين ما تراه لازماً لإصلاح تلك الأحوال من ناحية أخرى . ولكنها أخفقت إخفاقاً ذريعاً في الوصول إلى نتائج صحيحة وسليمة في أي من هذين الميدانين :

١ ـ ان مسرودات التقرير في وصف الأحوال الراهنة جاءت مشحونة بنقائص كبيرة وأغلاط فاحشة .

مثلا : أدرجت جدولاً يبين توزيع الدروس الأسبوعية . والجدول جاء مختلفاً عن الأحوال الراهنة في عشرة أمور ، لأن اللجنة رتبت الجدول بناءعلى ما ورد في المنهاج الأصلي الموضوع سنة ١٩٢٢ ، ولكنها لم تطلع على التعديلات العديدة التي أدخلت على البرنامج منذ ذلك التاريخ .

كما أنها اشتكت عدة مرات من عدم وجود احصاءات تعليمية ، مع ان أمور الاحصاء كان من جملة ما اعتنت به ادارة المعارف اعتناء كبيراً منذ بداية الأمر . وكانت اضباراتها تضم عدداً كبيراً من الاحصاءات حتى ان بعضها نشر في التقارير السنوية .

ومن الغريب جداً ان اللجنة كررت شكواها من عدم وجود احصاءات عند بحثها أسباب رسوب الطلاب في السنين المختلفة من الدراسة . مع ان قضية

الرسوب هذه كانت صارت موضوع دراسات إحصائية شاملة ودقيقة سنة ١٩٢٦، ونتائجها كانت نشرت في التقـــرير السنوي المطبوع عن العـــام الدراسي ١٩٢٦ - ١٩٢٧ !

وفي التقرير عشرات من أمثال هذه الاغلاط الواقعية التى تدل دلالة قطعية على عدم درس الأمور دراسة جدية ، وسرد الكثير من الأمـــور التي تخالف الوقائع مخالفة صريحة .

٢ ـ واما التوصيات والمقترحات التي قدمتها اللجنة في تقريرها ، فكانت متنوعة الاشكال والغايات .

أدرج فيما يلي بعض نماذج من اهم هذه الأنواع :

أ ـ كان بعض الاقتراحات من قبيل « تحصيل حاصل » .

مثلا : اقترحت اللجنة حذف تاريخ اليونان والرومان من برامج المدارس الابتدائية، مع ان هذه الابحاث التاريخية كانت حذفت فعلا قبل اربع سنوات.

كما ان اللجنة أوصت بتقليل دروس اللغة والرياضيات في مدارس البنـــات ومقابل ذلك تكثير دروس الأشغال اليدوية مع تدريس التدبير المنزلي ، مع ان كل ذلك كان قد تم منذ سنوات طويلة ، مما يدل على ان اللجنة ما كانت اطلعت على حقائق منهاج التعليم في مدارس البنات .

ب ـ وكان بعض الاقتراحات يدل دلالة صريحة على « اتجـــاه فكري » لا يختلف عن الاتجاه الذي يلتزمه رجال الاستعمار في تعليم أبناء المستعمرات .

مثلا ، حذرت اللجنة الحكومة العراقية من التوسع في التعليم الثانوي بحجة أن ذلك يحول دون الاستقرار السياسي ويضر بالبلاد .

وكررت توصيتها هذه بالنسبة للتعليم العالي أيضاً وأضافت : « ان زيادة عدد المتعلمين تعليماً اكاديمياً خطر على استقرار الحالة السياسية في أي بلد من البلدان»، « ويؤدي إلى مشاكل سياسية واجتماعية يصعب حلها » ، و « هــذه الأحــوال ظاهرة في كثير من البلدان الشرقية الآن » .

جـ ـ وكان البعض من مقترحات اللجنة لا يخلو من الغرابة والسذاجة .

مثلاً : عندما تكلمت اللجنة عن فكرة الجامعة لم تستصوبها للملاحظة السياسية التي ذكرتها آنفاً ، بل رأت من الأوفق «أن يشترك العالم العربي كله في تأسيس جامعة واحدة» وأضافت على ذلك على ان « يؤخذ القسم الأعظم من الأموال الضرورية لمؤسسة كهذه من موارد الهيئات الدينية القديمة » !

وقالت في هذه الحالة « تكون الموارد المذكورة قد استعملت لغرض أنفع » .

لا شك أن اللجنة عندما أرادت حصر الجامعة بواحدة في كل العالم العربي كانت تسير في الاتجاه الفكري الذي ذكرته آنفاً. وأما توصياتها في الحصول على « القسم الأعظم من الأموال الضرورية » لهذه الجامعه من موارد الهيئات الدينية القديمة فكان مما يثير العجب ويصعب تعليله .

ومما يزيد العجب في هذا المضمار ، أنها أرادت أن تؤيد توصيتها هذه بقولها « وهذا ما اقترحه بعض زعماء الطوائف الدينية » !

د ـ وكان التقرير لا يخلو من المتناقضات أيضاً :

مثلاً : عند بحث كلية الحقوق قالت اللجنة : انها لن تبدي رأيها فيها لكونها تتصل بالأمور السياسية . ولكنها من جهة أخرى عندما جاء بحث المدارس الاهلية والطائفية ، استرسلت في إبداء الرأي فيها وغاصت في بحر من السياسة !

هـ ـ أما توصيات اللجنة في قضايا منهاج التعليم الاولي والابتدائي فكانت أغرب من كل ما سبق . إذ قالت اللجنة عن المنهاج الموضوع ما يلي : « وقد لاحظنا في المنهج المشار اليه شواهد كثيرة تدل على مبلغ العناية والمحاكمة المهنية الدقيقة المبذولة في صنعه . فهو يضع للمعلمين مستويات عالية للعمل ، ويحتوي على المواد المقبولة ، كعناصر أساسية للتربية العامة . ويحتوي المنهج ايضاً على مقترحات وارشادات كثيرة للمعلمين ، كما فيه التحذير المتكرر ضد وقوعهم في جريمة جعل التعليم نظامياً ميكانيكياً » .

ولكنها بعد هذه العبارات التي تدل على تقدير صريح وثناء عاطر على المنهاج تقول :

« أن المنهاج في هيئته العامة يشبه نوع المناهج السائدة في غرب اوروبا أكثر

مما يشبه المناهج التي صارت تحبذ حديثاً في كثير من أقسام الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي وفي بعض أقسام المانيا والنمسا » .

وبعد بعض التفاصيل عن طريقة المشاريع تقترح اللجنة على وزارة المعارف ان تعمل بها ، مع اعترافها بأن « تفوق هذا النوع من المناهج غير النظامية وغير المقيدة لم يبرهن بصورة عملية بعد » .

ولو كانت اللجنة اتبعت طريقة البحث العلمي في هذه القضية لتساءلت : لماذا لم يلتفت واضع المنهاج الى هذه الطريقة؟ هل لأنه لم يطلع عليها ؟ أم لأنه وجدها غير ملائمة لأحوال العراق ؟

ولكن الخطة التي اختطتها لنفسها بعدم الاتصال بي للاستفسار عن بعض الأمور ومناقضة بعضها الآخر ، حالت دون سيرها على هذا النهج العلمي .

فلو كانت اتصلت بي لعلمت ان مجلة التربية والتعليم كانت نشرت بحثاً مستفيضاً عن مناهج التعليم في روسيا السوفيتية ، كما نشرت بحثاً عن طريقة المشاريع المتبعة في طائفة من المدارس الأمريكية ، ولما أقدمت على توصية هذه الطريقة على الرغم من اعترافها بأن « تفوقها لم يسبق بعد بصورة عملية » ولعلمت بأني انتقد الطريقة المذكورة من حيث الأساس من وجوه عديدة أهمها وأخصها : اعتقادي بأن عدم الانتظام في المساعي و الأعمال والميل الى الفوضى ، من أبرز النقائص التي تشاهد في هذه البلاد . فنحن في حاجة شديدة الى مكافحة هذا النقص المعنوي وترسيخ روح النظام في النفوس . فلا يمكننا ان نصل الى هذه الغاية بالمناهج غير المنتظمة غير المقيدة التي توصي بها اللجنة .

٣ ـ ومما تجدر الاشارة إليه أن التقرير تضمن عدة ملاحظات تدل على تحبيذ اعمال الحكومة الأخيرة . انها حبذت إلغاء دار المعلمين الأولية كما استحسنت إلغاء مدرسة الهندسة . وعندما تكلمت عن مدارس الاقليات قالت : « إن الحكومة الحالية تسير على سياسة سمحاء ، غير ان هذه السياسة لم تكن مرعية في الماضي دائماً » .

ولكن آراء اللجنة في هذه القضايا أيضاً ، كانت تدل دلالة قطعية على تقصير كبير في درس الأمور واستكناه الحقائق .

- ٣ -

بعد درس تقرير اللجنة ، وامعان النظر في اقتراحاتها رأيت من الضروري أن انشر آرائي الانتقادية عنها لتنوير رأي المثقفين ، وعدم افساح المجال إلى تنفيذ توصياتها الضارة .

كما رأيت أن انشر انتقاداتي في هذا الباب على شكل رسائل موجهة إلى رئيس لجنة الكشف التهذيبي ، بول مونرو .

فكتبت اثنتي عشرة رسالة انتقادية نشرت أولاها في جميع جرائد العاصمة في ٢٤ حزيران سنة ١٩٣٢ ، والأخيرة في ١٤ تشرين الأول من السنة المذكورة .

وأما عناوين الرسائل المذكورة فكانت ما يلي :

الرسالة الأولى : حول خطط الكشف ووسائل البحث ـ الرسالة الثانية : حول النزعات والآراء السياسية ـ الرسالة الثالثة : حول مفهوم التربية ونشوء التعليم العام في الشرق والغرب ـ الرسالة الرابعة : حول الأسس التاريخية ـ الرسالة الخامسة : حول مبـــدأ المركزية ـ الرسالة السادسة : حول التفتيش والارشادات ـ الرسالة السابعة : حول وصف نظام التعليم الحالي ـ الرسالة الثامنة : حول وصف نظام التعليم الحالي أيضاً ـ الرسالة التاسعة : حول المعلمين ودور المعلمين ـ الرسالة العاشرة : حول منهج الدراسة الأولية والابتدائية ـ الرسالة الحادية عشرة : حول التعليم الثانوي والعالي ـ الرسالة الثانية عشرة : حول التعليم الزراعي والمدارس الاهلية ودار المعلمين العالية .

والاستاذ بول مونرو ارسل لي رسالة جوابيـــة على رسائلي الاربع الاولى ، نشرت ترجمتها في جرائد العاصمة بتاريخ ٣ تشرين الاول من السنة المذكورة .

وانا رددت على رسالته هذه برسالة نشرت كذلك في جرائد العاصمة .

ونظراً لأهمية الابحاث التي صارت موضوع هذه الرسائل رأيت ان اجمعها بين دفتي كتاب بعنوان « نقد تقرير لجنة الكشف التهذيبي ـ رسائل موجهة الى بول مونرو رئيس اللجنة » ونشرته مع مقدمة في اواخر السنة المذكورة .

وبما ان عدد طبع هذا الكتاب كان محـــدوداً رأيت من المفيد ان انقل هنا أهم ما جاء في الرسائل المذكورة لعلاقتها بتاريخ معارف العراق من الوجـــوه التربوية من ناحية ، والسياسية من ناحية أخرى .

- ٤ -

خلال مطالعة التقرير لم انقطع عن التساؤل : كيف ولماذا اخفقت اللجنة في اداء مهمة الكشف التهذيبي الذي اخذته على عاتقها ؟ هذا الاخفاق الذريع ، مع انها كانت مؤلفة من مشاهير رجال التربية في الولايات المتحدة الاميركية ؟

ما هي الاسباب التي جعلت تقرير اللجنة مشحوناً بهذا القدر من المعلومات المغلوطة التي تخالف اثبت الحقائق الراهنة مخالفة صريحة ؟

كان هناك سببان ظاهران يستوقفان النظر منذ الوهلة الاولى :

أ ـ المدة التي خصصتها اللجنه للقيام بالكشف كانت قصيرة جداً بالنسبة الى كثرة المسائل والامور التي ارادت ان تدرسها وتعالجها .

ب ـ ان الاجهزة المركزية في وزارة المعارف العراقية ما كانت في ذلـــك التاريخ مستعدة لتزويد اللجنة مما تحتاج اليه من وثائـــق ومعلومات ، لأن رؤساءها كانوا حديثي العهد في مراكزهم المذكورة وقليلي المعلومات في احوال المعارف الحقيقيـة حتى انهم كانوا يجهلون كل شيء عن بعض الامور التي حاولت اللجنة درسها ومعالجتها .

ولكن، لماذا اكتفت اللجنة بالمعلومـــات التي استقتها من هؤلاء ؟ ولا سيما لماذا لم تتصل بي وهي تعرف اني كنت على رأس ادارة المعارف خـــلال فترة التأسيس التي استمرت ستة اعوام ؟

هذا السؤال بقي عالقاً في ذهني دون جواب مدة من الزمن .

كان يلوح لي من دلائل عديدة ، انه كان هنـــاك أمور جرت وتجري من وراء الستار .

هذا الستار بدأ يتكشف أمام عيني، ويظهر لي زاوية مما كان يختفي وراءه من مدخل الرسالة الجوابية التي تلقيتها من الاستاذ بول مونرو .

ولكن الستار لم يتكشف تماماً ليظهر لي ما كان بقي خافيـاً علي إلا عندما اطلعت على تفاصيل كيفية الدعوة التي وجهت الى بول مونرو :

ارسل متى عقراوي رسالة خصوصية الى بول مونرو قال فيها : « ونحن البعض ممن درسوا في جامعتكم فكرنا ان نسعى لحمـــل الحكومة على دعوتكم لترأسوا لجنة تدرس مشاكلنا التربوية غير اننا قبـل ان نقدم على ذلك رأينا أن نستمزجكم في هذا الأمر » .

واضاف الى ذلك : « ان هذه فرصة سانحة لبعض المؤسسات الامريكيـــة للتعاون في تنفيذ خططها مع حكومة راغبة مستعدة » .

ثم أتم عرض الفوائد التي يمكن ان تنتج من مجيء اللجنة بقوله : « انها تفتح المجال لبعض منا نحن الذين اقتبسنا افكارنا التربوية من اميركا ان نبدأ بتطبيق البعض منها » .

وغني عن البيان ان الفوائد المذكورة في هـــذه الرسالة كانت تنطبق على مطامح ومطالب خريجي الجامعة الاميركية في بيروت الذين كانوا ينزعون الى تقليد ما يسمونه « بالنظم الاميركية » تقليداً اعمى بدون تفكير وروية .

والدكتور فاضل الجمالي ايضاً تبنى هذه الاغراض كلها ، وفضلاً عن ذلك

جعل النتيجة العرضية المذكورة في رسالة العقراوي غرضاً أصلياً : وأراد ان يتخذ اللجنة مقفزاً الى مقـام الادارة العامة بأقصر مدة ممكنة .

واما وزير المعارف السيد عبد المهدي فكان ينتظر من اللجنة ان تقدم الى البلاد الدواء الشافي لداء « تهافت خريجي المدارس على الوظائف الحكومية » .

وهـذه القضية كانت تشغل بال عدد غير قليـل من رجال الادارة والسياسة ايضاً .

واما الدكتور سامي شوكت فقد جمع ومزج كل هذه الاغراض ، وفضلاً عن ذلك ابتكر طريقة غريبة لتحقيقها : اذ قال لوزير المعـارف ولبعض رجال السياسة :

« اخاف اللجنة تتأثر من آراء الاستاذ الحصري ، فأشوف من الاحسن ان لا نخليها تتصل به » وتوسل بوسائل مختلفة لإبلاغ اللجنة اني كنت معارضـاً لاستقدامها ويحذرها من الالتفات الى آرائي .

وبناء على هذا التحذير استنكـف بول مونرو من استفسار الأمـور مني. هذه التحذيرات لم أطلع عليها إلا من الرسالة الجوابية التي أرسلها لي بول مونرو حيث قال : « كان كثير من رجال الحكومة ودوائر المعارف بالحقيقة قـد انذرتنا سلفاً عن مقاومتكم هذه » .

وانا قلت : « فإني اشكركم على تصريحكم بذلك على رؤوس الاشهاد ، لأنكم بتصريحكم هذا قد ألقيتم حزمة نور ، كشفت امامنا وأمـام الناس ناحية من نواحي « الظروف المحيطة بالكشف التهذيبي » .

ولذلك جاء التقرير مشحوناً بالاغلاط الواقعية الكثيرة واضطرتني إلى كتابة رسائلي إليه .

ويظهر ان بول مونرو شعر بخطأه في بعض الأمور وقال : « فإن كان أعضاء اللجنة على خطأ في استنتاجاتهم كان الرجال المشتغلون في المعارف والمسؤولون عن تسييرها على خطأ أعظم » .

وبعد اتمام رسالتي الأخيرة رأيت أن أشرح موقفي من احوال المعارف الراهنة

بكل وضوح وجلاء، فقلت : « ارجو أن لا تحملوا انتقاداتي هذه على محمل الدفاع عنها، وأؤكد لكم كل التأكيد بأن المثل العليا التي أصبو اليها في تربية أبناء أمتي، وأتمنى تحقيقها في بلادي هي اسمى من أن تسمح لي بإظهار الارتياح من الحالة الراهنة .

واذا انتقدت تقريركم انتقاداً مطولاً ،لم اقصد بذلك أن اقول « إن كل شيء كامل في معارفنا ومدارسنا » بل وددت أن أقول « انكم لم تطلعوا مع الأسف على الحقيقة الراهنة ، وبحثتم عن العلل والأمراض في غير مواطنها الأصلية . »

وختمت الرسالة بالكلمات التالية :

« ولذلك ترونني آسفاً كل الأسف على تجنب اللجنة المحترمة من مواجهتي ومناقشتي في المسائل التي تطرقت إليها في تقريرها ... وعلى الظروف التي جعلت أعمال اللجنة محكومة بالعقامة النهائية ومهمتي مصروفة الى الانتقادات السلبية . »

كيف دعيت اللجنة

ان فكرة جلب اللجنة ظهرت بصورة رسمية لأول مرة : في المجلس النيابي خلال اجتماع سنة ١٩٣٠ .

اقتراح لجنة المالية :

لقد اقترحت لجنة الأمور المالية ، في التقرير الذي قدمته الى المجلس ، بوسيلة ميزانية المعارف « استقدام عدد من الاخصائيين واستشارتهم لوضع خطة مثلى تنفذها وزارة المعارف تدريجياً ... »

وقد جاء في التقرير المذكور :

« اننا نعتقد بأن الفرصة سانحة الآن للقيام بأفضل عمل تاريخي لتطوير التهذيب في القطر كله ،وان من الضروري الاستعانة بأشهر رجال التربية والتعليم في العالم المتمدن واستقدام عدد من الإخصائيين المذكورين واستشارتهم لوضع خطة مثلى تنفذها وزارة المعارف تدريجياً بهمة وحكمة حتى يتسنى لنا الاطمئنان على مستقبل هذا الشعب الناهض . ومما يسران الفحص قد اظهر * ان مواهب العراقيين من المواهب التي يصح التفاؤل بها والاعتماد على كفاءتها وان الامجاد التي شيدها العراقيون في بطون التاريخ من أعظم الادلة على امكان تلألؤ هذه المواهب التي ورثناها على مر العصور واستئناف مدنياتنا التي كانت في الاحقاب

* تشير اللجنة هنا الى نتائج الاختبارات العقلية التي اجريتها في مدارس بغداد والتي نشرتها في مجلة التربية والتعليم .

القديمة فخر العالم أجمع . وقد علمت اللجنة أن في المستطاع الاستفادة بتخصيصات زهيدة — من حمل بعض الجامعات الكبرى – التي أثبتت كفاءة في وضع خطط علمية كهذه وساعدت شعوباً كثيرة كاليابان والصين وتركيا بتنظيم مناهجها على إعانتنا » .

تصريح مدير المعارف العام :

وقد صرح مدير المعارف العام (رشيد الخوجه) – خلال مذاكرات ميزانية المعارف في الجلسة الحادية والثلاثين التي عقدها المجلس النيابي في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣١ برأي وزارة المعارف في هذا الباب حيث قال :

« ... ذكرت اللجنة أن هناك شعوباً كثيرة كاليابان والصين وتركيا قد استفادت من خطط تعليمية وضعتها بعض الجامعات الكبرى .. يسرنا أن نبيّن إلى المجلس الموقر أن ليس هناك أي عمل أو خطة وضعتها الجامعات الكبرى واستفادت منها تلك البلاد . بل كل ما هنالك أن بعض الحكومات الشرقية كتركيا ومصر والصين استخدمت بعض الأخصائيين الشهيرين في عالم التربية والتعليم لوضع تقارير عن سياسة التعليم في البلاد ، ولكن ليس في وسع اللجنة المالية أن تبيّن لنا أمة واحدة من هذه الأمم قد طبقت خطة موضوعة من قبل اولئك الاخصائيين فليس هناك ما يمنع وزارة المعارف على التثبت بمثل هذا الأمر ، إذا تيسر لها المال لتنظيم مناهجها ..»

(من محاضر مذاكرات المجلس النيابي – المنتشرة في الوقائع العراقية – الصفحة بـ ٣٢٠) .

بيان رئيس الوزراء

وقد أدلى رئيس الوزراء (نوري السعيد) في الجلسة المذكورة ببعض البيانات تطرق في خلالها إلى فكرة « لجنة الخبراء » وقد قال :

« أما قضية المنهاج ، قضية فكرتين متصادمتين ، وقد اطلعت قبل بضعة أيام على آخر اصطدام حصل سنة ١٩٢٨ – في زمن توفيق السويدي ، حيث تشكلت لجنة مؤلفة من المفتش العام وساطع الحصري وبعض ذوات آخرين من جملتهم طه الهاشمي على ما اتخطر . وحقيقة وجدت فكرة ساطع مع الذوات العراقيين تختلف تماماً عن فكرة المفتش العام الميستر سميث الذي سيذهب في شهر مارت الى لندن ولا يعود بعد ذلك. ليس من حقي ان احبذ هذه الفكرة أو أن أميز بين الفكرتين ، إنما أعتقد أنه يجب أن يبت في هذه المصادمات في قضية المنهاج ونبت فيه على يد من نعتقد فيهم الكفاءة ولهم الشهرة والتجارب ، وليس لهم أية فكرة أو غرض سياسي في هذه البلاد » .

(ص ٣٩٦ من محاضر المذاكرات)

استغربت هذه التصريحات ، لأنه ما كان حدث أي خلاف بيني وبين المستر سميث ، حول المناهج . انه كان أيد المناهج التي وضعتها تأييداً كاملاً . حتى أنه .. عندما ألف السيد عبد المهدي لجنة لإصلاح المناهج ، تحت رئاسته كان ينقل لي الآراء الغريبة ، التي يسمعها من الاعضاء ، ويقول انهم لا يعرفون ماذا يريدون .

اللجنة الخاصة :

ألفت وزارة المعارف لجنة للبحث في قضايا لجنة الخبراء ، ودعتني الى عضويتها.

اجتمعت اللجنة مرة واحدة .

قلت في اللجنة : – « يجب قبل كل شيء ، تحديد وتعيين المسائل التي سيطلب من اللجنة درسها وابداء الرأي فيها ، لأن بحثاً عاماً مثل « اصلاح المعارف » .. لا يمكن ان يؤدي الى ثمرة نافعة ، من قبل أية لجنة تتألف من الخبراء .

وذكرت لهم مثالاً ، ما عملته الحكومة المصرية ، اذ عينت المسائل التي ارادت درسها بوضوح تام .

ثم قلت : – « اننا نعرف ان الحكومة المذكورة استدعت خبيرين ، احدهما من بريطانيا ، والثاني من سويسرا ، وقد علمت اخيراً ان كل واحد من

من الخبيرين قدم تقريره الى الحكومة المصرية .

وانا اقترح ، ان نطلب ، قبل كل شيء ، صورة عن التقريرين المذكورين ، لندرسها ونرى المسائل التي عولجت فيها ، والاقتراحات التي قدمت عنها .. ونقارنها مع احوالنا ثم نضع خطة تتضمن الأمور التي يجب ان نطلب من لجنة الخبراء درسها وابداء الرأي فيها » .

واللجنة وافقت على هـذا الاقتراح ، وانفض الاجتماع على ان تجتمع بعد ان تتخابر وزارة المعارف مع مصر وتجذب التقارير المطلوبة منها .

غير ان اللجنة لم تدع للاجتماع بعد ذلك ابداً .

يظهر ان البعض لم يرتاحوا من اتجاه آراء الأكثرية. وعمدوا الى تمشية مآربهم عن طرق غير رسمية وغير علنية .

الرسالة الخصوصية :

وقفت المعاملات الرسمية عند هذا الحد . وأرسل متى عقراوي الذي كان درس في جامعة كولومبيا ـ الى الاستاذ بول مونرو من اساتذة الجامعة المذكورة، ومدير المعهد الاممي فيها ، رسالة خصوصية . كتب فيها ما مؤداه :

« ان الوزارة تبدلت منذ مدة . وتولت الحكم وزارة قوية ، حائزة على ثقة جلالة الملك بقياس واسع . ويظهر انهـا ستبقى في دست الحكم مدة طويلة . وهي مستعدة لإصلاح المعارف اصلاحاً جوهريـاً . ونحن البعض ممن درسوا في جامعتكم فكرنا ان نسعى لحملهـا على دعوتكم لترأسوا لجنة تدرس مشاكلنا التربيوية . وما يتعلق بها من المشاكل الأخرى . غير اننا قبل ان نقدم على ذلك رأينا ان نستمزجكم في هـذا الأمر » (مآلا وخلاصة) .

وبعد هذا قال فيها ما يأتي ، لإغرائه واقناعه على المجيء ،بدون تردد :

« ان هذه فرصة سانحة لبعض المؤسسات الاميركية للتعاون في تنفيذ خططها مع حكومة راغبة مستعدة » (حرفياً) .

« ومن النتائج العرضية لهذه الحركة (أي مجيء اللجنة) انها تفتح المجال لبعض منا نحن الذين اقتبسنا افكارنا التربيوية في اميركا ان نبدأ بتطبيق البعض منها » (كذلك حرفياً) .

موافقة مونرو وقرار الحكومة :

لقد وافق مونرو على هـــذا الاقتراح . والرسالة الخصوصية المبحوث عنها قدمت الى وزارة المعارف مع رد المشار إليه. وارسلت منها الى مجلس الوزراء. ومجلس الوزراء قرر دعوة لجنة من الخبراء تحت رياسة بول مونرو ، بعد الاطلاع على هذه المكاتبة الخصوصية . وارسلت وزارة المعارف برقية الى المومى إليه تدعوه فيها الى ترأس اللجنة واختيار بقية الاعضاء .

وكان ذلك في ١٣ حزيران ١٩٣١ .

بعد وصول اللجنة

انني كنت قد التقيت بول مونرو ، قبل ذلك مرتين :

المرة الأولى ، سنة ١٩٢٣ ، حيث كان في طريقه إلى الفلبين. فدعوته لزيارتنا، بناء على اقتراح المستر رايلي .. فقد تعشينا سوية - بحضوره - وتكلمنا طويلا عن قضية التعليم ، في الشرق ولاسيما في تركيا ، بناء على طلبه .

والمرة الثانية ، سنة ١٩٢٨ ، في طريق عودته من الفلبين ، وكان قد جاء مع ابنته. وانا كنت تركت ادارة المعارف ، فدعوته إلى تناول الشاي في دارنا، ثم إن أم خلدون تولت اصطحاب ابنته إلى السوق وإلى الكاظمية .

فعندما وصل بغداد هذه المرة ، رأيت من الواجب علي ان ازوره . ولما لم أجده في الفندق تركت له بطاقتي .

واستغربت ، عندما مضى اكثر من شهر ونصف شهر ، دون أن يلتقي بي ، وان يعيد زيارتي له . كما اني لم أر من الموافق أن ازوره مرة ثانية .

* * *

في أواسط شهر اذار جاء بول مونرو إلى داري مع رفيقيه بقلي ، وولاس نايت ، لمحادثتي في بعض الأمور ، وكان معهم المترجم فاضل الجمالي .

لم يكلموني في أمور المناهج ، ولا في شؤون المعارف بوجه عام ، بل سألوني رأيي في أسباب « تهافت خريجي المدارس على الوظائف الحكومية » .

وقد أوضحت لهم رأيي في الموضوع ، بتفاصيل وافيـة ، مستشهداً بامثلة واقعيـة .

ان رأيي هذا – مدون من حيث الأساس ـ في المقالة التي كنت نشرتها في مجلة التربية والتعليم ، تحت عنوان « الوظائف الحكومية والمهن الحرة » .

وقد شرحت لهم كيف أن وظائف الحكومة ، اعتبرت من الامور المشرفة ـ منذ الحكم العثماني ـ فضلاً عن انها تضمن لأصحابها مورداً لمستقبل أيامهم لا يوجد ما يماثله في سائر الاعمال .

ثم ذكرت لهم ما لاحظته في العراق :

كيف ان العراقيين الذين درسوا الزراعة في امريكا نفسها ـ طبعاً وفقـــاً للمناهج الاميركية – لم يشتغلوا في الزراعة ، بل صاروا موظفين في مختلف دوائر الحكومة .

وحللت الاسباب المفضية لهذه الاحوال ، بنظرات اجتماعية دقيقة .

ولاحظت أن بقلي ، كان يتتبع احاديثي وملاحظاتي باهتمام ظاهر . في حين أن ولاس نايت ضاق ذرعاً بتلك الملاحظات فقال :

– نحن رجال تربية .. جئنا لنبحث في أمور التربية والتعليم ، لا في الأمور الاجتماعية والاقتصادية .

اجبته : ـ وأنا اعتقد ان شؤون التربية والتعليم ، لا يمكن أن تفصل عن الأمور الاجتماعية والاقتصادية . وان القضايا التي تبحثون فيها لا يمكن ان تعالج بالمناهج وحدها . بل تتطلب تدابير وتنظيمات اجتماعية واقتصادية ، وأنا تعبت كثيراً لإلفات نظر الحكومة إلى ذلك . واعتقد انكم تخدمون البلاد خدمـــة كبيرة إذا تفهمتم ذلك ، وسعيتم إلى تفهيم الحكومة ذلك ...

إن حديثي مع أعضاء اللجنة ، خلال زيارتها هذه ، لم يخرج عن نطاق قضية « المدارس والتوظف » .

وأنا لم أشأ أن أتكلم في موضوع ، لم يسألوني رأيي فيه .

*

بعد انتهاء أعمال اللجنة وسفرها بقليل ، صادفت نوري السعيد ، في حفلة الهلال الأحمر . وقلت له : تذكر يا باشا انك كنت قلت في المجلس النيابي . . .

قال : نعم ، وعلى هذا جلبنا لجنة مونرو .

وقلت : وأنا وددت أن أعلمك ، بأن اللجنة لم تكلمني في قضية المناهج .

قال : أنا قلت لفاضل الجمالي أن يطلعهم على كل شيء .

ونادى فاضل الجمالي ، وسأله : أما قلت لك أن تطلع اللجنة ؟. . .

قال الجمالي : نعم ،وأنا أطلعتها على كل شيء،وأعطيتها الأوراق والمذكرات المتعلقة بتلك الخلافات .

سألت الجمالي عندئذ : أي أوراق ؟ وأنا أعرف انه لا توجد ولا ورقة ولا مذكرة في هذا الموضوع .

عندئذ ، غير كلامه ، وقال : صحيح ، أنا بحثت في الإضبارات ، ولم أجد شيئاً عن آراء سميث في المناهج واختلافه معك .

هكذا نقض نفسه بنفسه ، في وقفة واحدة . أولاً ادعى انه أعطى كل الأوراق ، ثم قال انه لم يجد أوراقاً !

ولكني أجبته : أفما كان يجب عليك أن تتصل بي ، وتسألني حقيقة الأمر . . . ؟

خلال هذه المحاورة ، انسحب نوري السعيد وانتقل إلى مكان آخر . وتخلص بذلك من نقدي .

رسائل إلى بول مونرو

صدرت الكتاب الذي ضم الرسائل بمقدمة تلفت انظار القراء إلى الاسئلة التاليـة :

هل ان الظروف التي تقرر فيها جلب لجنة الخبراء ، كانت من الظروف الملائمة للقيام بمثل هذا العمل ؟

وهل ان تأليف اللجنة من الاخصائيين الاميركيين وحـــدهم كان موافقاً لمصلحة البلاد ؟

أفكان جميع أعضاء اللجنة ممن تتجلى فيهم الأوصاف التي ذكرهـا رئيس الوزراء في المجلس النيابي ، عندما بحث عن عزمه على جلب لجنة مؤلفة من بعض الاخصائيين ؟ وبتعبير آخر ، هل إنهم كانوا « ممن ليس لهم أية فكرة أو غرض سياسي في هذه البلاد »؟

وهل قامت وزارة المعارف بالواجبات التي تترتب عليها ازاء لجنة كهذه ؟ وهل أحضرت المعلومات والوثائق اللازمة لهـــا ؟ وهل اتخذت التدابير المقتضية لإطلاعها على أحوال المدارس المختلفة كما هي ؟ وعلى التيارات الفكرية المتنوعة كما يجب ؟ وهل حددت وصنفت المسائل التربيوية التي كان عليها ان تستشير اللجنة فيها ؟ وإذا كان قد حدث نقص صغير أو كبير في هذه الأمور ماذا كانت حصة كل عامل من عوامل التهامل أو التسرع ، أو عدم التبصر ، أو عـــدم الأخلاص ، في هذا الباب ؟

وهل اللجنة نفسها شعرت بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقها ، ونهجت نهجاً علمياً في أبحاثها ؟ وهل أرادت أن تروج بعض آراء خاصة بها ؟ أو انها صارت – عن علم أو غير علم – ترساً للبعض أو عكازة للآخرين ؟

الرسالة الأولى

(حول خطط الكشف ووسائل البحث)

– نشرت في جرائد العاصمة في ٢٤ حزيران ١٩٣٢ –

بدأت هذه الرسالة ببيان الغرض من كتابة هذه الرسائل ، ثم أخذت في نقد التقرير – بخطوطه العامة ، واظهار مبلغ تباعده عن الحقائق الراهنة .

سيدي الاستاذ ،

لم أطلع على التقرير الذي أودعتموه إلى وزارة المعارف قبل مغادرتكم العراق إلا منذ عشرة أيام . وقد تصفحته خلال هذه الايام العشرة بكل انتباه واهتمام . وبما انني وجدت فيه كثيراً من النقاط التي لا تتفق مع الحقائق الراهنة ، كما وجدت عدداً غير قليل من الأحكام والآراء والمقترحات التي تستوجب النقد والمناقشة ، رأيت من واجبي أن اناقشكم على البعض من المسائل الجوهرية التي تطرقتم إليها . وبما أن هذه المناقشة ستكون متشعبة النواحي ، رأيت أن ادون ملاحظاتي في رسائل متسلسلة .

وها أنا ذا أقدم اليكم الرسالة الأولى من هذه السلسلة :

*

لا اكتم عليكم ، ايها الاستاذ ، بأنني كنت في ريب من امكان وصولكم

الى نتائج علميـة مثمرة من الكشف الذي أخـذتم على عاتقكم القيام به عن معارف العراق، وذلك لعدم كفاية المدة التي خصصتموها لهذا الكشف من جهة، ولعدم استعداد وزارة المعارف لمساعدتكم في ابحاثكم مساعدة مثمرة من جهة أخرى ، وريبي هذا قد اشتد وتضاعف عندمـا اطلعت على الخطة التي سرتم عليها في انجاز الكشف بعد وصولكم العراق . مع هذا كنت أظن ظنـاً قوياً بأنكم ستقدرون الظروف التي لم تسمح لكم بالتعمـق في أية مسألة من المسائل والتوسع في أي بحث من الأبحاث، ولذلك ستقيدون احكامكم بقيود احتياطية، وستتجنبون ابداء احكام متسرعة مبنية على استقراءات ناقصة .

غير أنني اعترف بأن اول انطباع حدث في نفسي عنـد قراءة التقرير كان الاستغراب الشديد الذي اعتراني تجاه تنوع المسائل التي تطرقتم إليها دون ان يكون امامكم متسع من الوقت لدرسها ، وكثرة الاحكام المتسرعة التي اسرفتم في اصدارها دون ان تتكلفوا باستقصاء مقدماتها ودلائلها ، وفرط الثقـة التي وضعتموها في الاخبار التي نقلت اليكم دون ان تحاولوا التوثق من صحتها .. وقد وجدت في التقرير عدداً كبيراً من المعلومات التي تدل على نقص واضح في البحث والاستقصاء ، وعدداً غـير قليل من الآراء التي تدل على التسرع في التعميم وعدم التقيد في الاستقراء .

انني سأذكر لكم في رسالتي هذه، بضعة امثلة عن الأغلاط المتعلقة بالقضايا الواقعة والحقائق الراهنة .

*

« لقد قلتم في مستهل الفصل الثامن من التقرير الباحث عن منهج الدراسة في المدارس الأولية والابتدائية (الصفحة ١٤٨) [1] . ان هذه الدراسة تجري

---

١ ـ الصفحة ١٥٤ من النسخة العربية .

وفق منهج موضوع من قبل وزارة المعارف لأجل جميع نواحي المملكة وان هذا المنهج يطبق في كل المدارس على نسق واحد سواء كانت من مدارس البنين أو مدارس البنات ، من مدارس المدن أو مدارس القرى .

ان هذا القول وكل ما جاء في الفصل المذكور وكثيراً من العبارات التي جاءت في الفصول الاخرى تدل دلالة واضحة على انكم بنيتم احكامكم في هذا الباب على منهج الدراسة الابتدائية المطبوع في كتاب مستقل . ولم تطلعوا على الأوامر والبلاغات العامة التي تبين كيفية تطبيق هذا المنهج في مدارس القرى ومدارس البنات ، كما أنكم لم تطلعوا على البلاغات التي أدخلت على هذا المنهج عدة تعديلات ، بعضها طفيف وبعضها جوهري .

لقد زعمتم ان منهج مدارس البنات لا يختلف في شيء عن منهج مدارس البنين . واقترحتم الاعتناء بالدروس والصناعات المنزلية في هذه المدارس وقلتم « ان ذلك التحقيق عن طريق تنقيص عدد الدروس المخصصة للغة والرياضيات » . فاسمحوا لي ان أقول: ان كيفية تطبيق منهج الدراسة الابتدائية في مدارس البنات قد تعينت بعدة أوامر ادارية ، كان آخرها البلاغ العام رقم ٢٤ الذي صدر سنة ١٩٢٨ . واذا رجعتم لهذا البلاغ رأيتم أنه حتم تنقيص ساعات اللغة والرياضيات – كما اقترحتموه في التقرير – وتزييد ساعات الاشغال اليدوية مع علاوة دروس تدبير المنزل . واذا قارنتم المنهج الأسبوعي المقرر بهذا البلاغ مع جدول الدروس المسطور في المنهج العام وجدتم ان عدد الساعات المخصصة للأشغال اليدويةوتدبير المنزل في مدارس البنات يزيد على ثلاثة أضعاف ما هو مقرر للرسم والاشغال اليدوية في مدارس البنين .

وزعمتم أيضاً أنه لايوجد منهج خاص بمدارس القرى ، واقترحتم زيادة الاعتناء بدروس الاشياء والصحة والزراعة في هذه المدارس ، فاسمحوا لي ان ألفت انظاركم الى مضمون البلاغ العام المرقم ٢٢ فإنكم تفهمون من مطالعة

البلاغ اولاً ان الدراسة في مدارس القرى تنحصر بأربع سنوات عوضاً عن ست سنوات ، وثانياً ان الساعات المخصصة لدروس الاشياء والصحة والزراعة في كل صف من صفوف هذه المدارس تبلغ الاربع عوضاً عن الساعتين في سائر المدارس .. »

ثم ذكرت الأمثلة الثلاثة التالية :

ولقد زعمتم ايضاً «ان منهج التاريخ في الصف الخامس الابتدائي يحتوي على بعض المباحث في تاريخ اليونان والرومان ، واقترحتم حذف هذه المباحث من المنهاج . فاسمحوا لي ان أؤكد لكم ان هذه المباحث قد حذفت من المنهج قبل اربع سنوات وان كتاب التاريخ المقرر تدريسه في الصف الخامس من المدارس الابتدائية لم يحتو على أي بحث يتعلق بتاريخ اليونان والرومان ...

يظهر لكم من كل ما سبق بكل وضوح وجلاء ، ان الوثائق والمعلومات التي بنيتم أحكامكم عليها في هذا الباب كانت ناقصة جداً ، فلم تعرفكم بالحالة الراهنة تعريفاً صحيحاً » .

وبعد ذلك ، قلت :

« كيف حدث ذلك ؟ هل إن وزارة المعارف هي التي سببت هذا النقص ، لأنها اكتفت بتزويدكم بترجمة المنهج الأصلي وحده ، وسهت عن اطلاعكم على البلاغات العامة الموضحة والمتممة والمعدلة لهذا ؟ أو أنها أودعتكم ترجمة هذه البلاغات كلها ، وانتم اهملتم امعان النظر فيها ، ظناً منكم بأنها كلها تتعلق بأمور ادارية لا تستحق البحث والاهتمام ؟ هذا مما لا أستطيع الجزم فيه . لأنني لا أعرف - مع الأسف شيئاً عن أنواع الوثائق التي أودعت إلى لجنتكم المحترمة - ولذلك أراني مضطراً إلى تسجيل النقص دون تقرير السبب ..

مع هذا إنني أجد نفسي في هذا المقام أمام عدة أسئلة أخرى ، أشد خطورة من التي سبق ذكرها : كيف أن اللجنة المحترمة لم تنتبه إلى هذه النقاط ، خلال زياراتها للمدارس ، ومحاوراتها مع المعلمين والمعلمات ؟ كيف أنها لم تلاحظ وجود

دروس تدبير المنزل في مدارس البنات ، وكـثرة الساعات المخصصة للاشغال اليدوية في تلك المدارس بالنسبة إلى مدارس البنين ؟ كيف أن المعلمين الذين عاشروا اللجنة مدة غير يسيرة لم يطلعوها على حقيقة الأمور في هذا الباب ؟

هذه أسئلة أرى من واجبي ان اكتفي بتسجيلها . دون ان احاول تعليلها والاجابة عليها ».

*

ثم نقلت الحديث الى نوع آخر من مخالفة الواقـع ، وذكرت ما جاء في التقرير عن رواتب المعلمين ، وفي الأخير ، تكلمت عن نوع ثالث من المخالفات، وقلت :

« والآن أود أن أذكر لكم نوعاً ثالثاً من « مخالفات الواقع » التي وجدتها في التقرير :

لقد أدرجتم في الفصل الثالث الباحث عن المدارس القروية والريفيـة (ص ١٠٧ [١]) بعض الملاحظات على ما يدرس في تلك المدارس. وقد قلتم خلال تلك الملاحظات :

(اذا بقي التلميذ في المدرسة الأولية سنة واحدة يكون قد درس في كل اسبوع ١٢ حصة فى اللغة العربية و ٤ حصص في الديانة و ٩ في الحساب ، ولا شيء في التاريخ والجغرافيا ، ولا شيء في المعلومـات الاخلاقية والمدنية .. وحصتين في دروس الاشياء والصحة .. الخ ، واذا بقي التلميذ في المدرسة سنة ثانية يدرس في خلالها في كل أسبوع ٥ حصص في الديانة و ٩ في العربية و ٦ في الحساب وحصتين في الاشياء والصحة. ولا شيء في المعلومات الاخلاقية والمدنية ..).

---

١ – ص ١١٢ من النسخة العربية .

ان الارقام المذكورة في هذه الفقرات تعطيني برهاناً جديداً على عدم اطلاعكم على البلاغ المتعلق بالدراسة في المدارس القروية. لأنها كلها من الارقام المسطورة في الجدول العام ، لا المصرحة في المنهج الخاص ، كما ان « اللاشيئات » المتكررة في هذه الفقرات تحملني على الشك في تعمقكم في دراسة تفصيلات هذا المنهج أيضاً .

فإنكم تقولون « في السنة الاولى ... لا شيء من التاريخ والجغرافيا لا شيء من المعلومات الاخلاقية والمدنية » وأنا أدعوكم بكل احترام الى اعادة قراءة تفصيلات المنهج الذي بين أيديكم بكل دقة وانصاف ، فانكم ستجدون بين التفصيلات المتعلقة بدرس التاريخ العبارات التالية (ص ٧٦ من النسخة العربية المطبوعة ١٩٢٦) .

(السنة الاولى – لا تعين ساعات خاصة بالتاريخ في هذه السنة ولكن يستعان بدروس المحادثات والجولات على ذكر بعض المباحث التاريخية القريبة من مدارس التلاميذ .

(فكرة حدسية في تطورات البلدة : التغيرات التي حدثت في المدرسة وفي البلدة في السنين الأخيرة التي يذكرها التلاميذ ، ثم التي يقصها آباؤهم والتي يذكرها شيوخ البلدة) .

(المقايسة بين الدور الحديثة والدور القديمة والمباني الخربة – زيادة المقبرة ومقايسة قدم القبور فيها .

(تواريخ المساجد والمباني العمومية الموجودة في البلدة -- المدن المندرسة والدول المنقرضة ـ اطلال بابل ونينوى وسامراء .

(عيد الجلوس وعيد النهضة ...) .

ترون من هذه الاسطر أن هنالك معلومات تاريخية تعطى على طريقة حية ، تستمد كل قوتها من مشاهدات البيئة وحوادثها – على الطريقة التي اوصيتم بها في عدة محلات من التقرير – فكيف يجوز لكم والحالة هذه ان تقولوا : « في السنة الأولى ، لا شيء من التاريخ » ؟..

كما انكم ستجدون بين التفصيلات المتعلقة بدرس الجغرافية الأسطر التالية (الصفحة ٨٧ من نسخة المنهج العربية) :

(لا يخصص في هذا الصف ساعات لتعليم الجغرافية . مع هـذا يستفاد من دروس المحادثات والأشياء ومن الجولات التي تجري خارج المدرسة لتهيئة اذهان التلاميذ إلى فهم المباحث الجغرافية)

لا أرى لزوماً إلى نقل جميع التفصيلات التي تعقب هذه الأسطر ، وأكتفي بذكر النقاط البارزة منها : (مشاهدات ومحادثات عن البلدة التي فيها المدرسة، ما فيها وما حولها من المناظر الطبيعية والآثار البشرية : اقسام البلدة ،الشوارع والمحلات ، الاسواق والساحات، الأماكن العمومية والمباني الخيرية — مأمورو الحكومة الموجودون في البلدة — مأمورو الانضباط ومأمورو البلدية — الطرق التي توصل البلدة بالقرى والمدن المجاورة — العشائر المجاورة للبلدة — والعشائر الرحالة التي تمر على البلدة أحياناً) .

ترون من هذه التفصلات ان هناك بعض المعلومات الجرافية الحسية المستندة على المشاهدات اليومية والاحوال المحلية ... فكيف يجوز لكم بعد هذا أن تقولوا « في السنة الأولى لا شيء من الجغرافية » ؟ ...

وفي الاخـير ، سترون في مستهل التفصيلات المتعلقة بدرس المعلومات الأخلاقية والمدنية الأسطر التالية (الصفحه ١٣٦) :

(السنوات الأربع الأولى — لا تعين دروس خاصة بالاخـلاق والمعلومات المدنية في هذه السنين. ولكن مع ذلك يعتنى في إعطاء المعلومات وتحريك العواطف الأخلاقية خلال الدروس المختلفة ، لاسيما في دروس المحادثة والانشاء والقراءة والاستظهار .وهذه المعلومات المتفرقة يجب أن تحتوي على المباحث الا تية..).

إنني لا أرى لزوماً لتكرار تلك المباحث هنا . غير أنني ألفت انظاركم الى الملاحظة الأخيرة الواردة في البلاغ العام رقم ٢٣ :

(نرجو من كافة المدرسين أن يهتموا بإعطـاء المواد المقرر تدريسها في السنوات الاربع من منهـج المعلومات المدنية والاخلاقية في خلال الدروس

المختلفة لا سيما في دروس المحادثة والانشاء والقراءة والاستظهار) .

فكيف يجوز لكم والحالة هذه أن تكرروا عبارة « لا شيء من المعلومات الاخلاقية والمدنية » عند البحث عن دراسة السنتين الاولى والثانية ؟

يظهر من ذلك ان اللجنة المحترمة لم تدرس المنهج درس مدقق يبحث عن الحقيقة والواقع ، مجرداً عن كل فكر سابق . وانها لم تلاحظ ـ عند كتابة هذا القسم من تقريرها ـ شيئاً غير الارقام المدرجة في جدول الدروس الاسبوعي ، فلم تنتبه الى تفصيلات المنهج الصريحة التي تفسر وتوضح معنى ذلك الجدول وتلك الأرقام ..

* * *

وبعد هذه التفاصيل رأيت أن أوجه الى اللجنة سؤالاً هاماً ، فقلت :

« انني لا أود ان أطيل البحث بتكثير الاسئلة في هذا الباب . غير انني أعتقد بأنه يحق لي بعد الأمثلة البارزة التي سردتها آنفاً ان أتقدم الى اللجنة المحترمة بالسؤال التالي :

ها انكم قد رأيتم أمثلة مادية عديدة ، تدل دلالة واضحة على عدم اطلاعكم على بعض الحقائق الراهنة اطلاعاً صحيحاً . هذه الامثلة كلها تتعلق بالأمور الواقعة الراهنة التى يمكن الجدال فيها ، لا المسائل التقديرية التي قد تتضارب الآراء حولها . فإن موضوع البحث في هذه الامثلة ليس من نوع استحسان الشيء أو استقباحه ، ولا من نوع تقدير درجة جودته أو رداءته ، بل انما هو من نوع تقرير وجود الشيء أو عدمه . فإذا كانت خطط الكشف التي سرتم عليها ، ووسائل البحث التي ترسلتم بها ، لم تعصمكم من اغلاط كبيرة تتعلق بمعرفة مثل هذه الحقائق الراهنة .. فكيف كان يمكن أن تضمن لكم الوصول الى معرفة الحقائق في الأمور الدقيقة والمعقدة التي تفسح مجالاً واسعاً لحكم الرأي والتقدير ؟

ان الأمثلة التي ذكرتها لكم في هذه الرسالة تحوم كلها حول الأمور المادية والملموسة ، وتتعلق بأجمعها بالوثائق الثابتة المكتوبة ، التي لا يصعب الاطلاع

عليها ودرس تفاصيلها من ترجماتها بكل تأن واتقان ، في حــين ان تقريركم يحتوي على كثير من الآراء المتعلقة بطرق التدريس المتبعة وروح التعليم السائدة ومقدرة المعلمين الكامنة.. التي لا يمكن تقديرها بدرس ترجمات ثابتة ، بل انها تتطلب تتبع الكلمات والأفعال والاطوار السيالة والطيارة التي تجري وتحدث وتتوالى بسرعة كبيرة في الصف خلال الدرس . واذا كانت الأسابيع القليلة التي خصصتموها لكشف حالات معارف العراق وحاجاتها، والوسائط المحدودةالتي استخدمتموها في هذا الكشف ، لم تضمن لكم حسن الاطلاع والتقرير في النوع الأول من المسائل . فكيف يمكنها ان تضمن لكم إصـابة الحكم والتقدير في النوع الثاني من المسائل ؟

الرسالة الثانية

(حول النزعات والآراء السياسية)

– نشرت في جرائد العاصمة في ١ تموز ٩٣٢ –

في هذه الرسالة ، واصلت مناقشة بول مونرومناقشة عامة ، حول « الخطط والمبادىء » ، وتحدثت عن « النزعات السياسية » التي لمحتهـا في عدة نقاط من التقرير :

« لا شك فيانكم تذكرون الحديث الذي جرى بينناعندما طلبت ملاقاتكم بعد انتهاء مهمتكم وقبيل مغادرتكم العراق ، إنني كنت صارحتكم عندئذ ببعض الآراء ، وذكرت لكم رأيي في أمر « حدود البحث العلمي في مســائل التربية والمعارف » بوجه عام . إذ قلت لكم :

« إنني من الذين يعتقدون بأن مسائل المعارف تنقسم إلى نوعين أصليين : النوع الأول يتألف من المسائل التي تحوم حول تعيين الغايات التي يجب أن تستهدف فن التربية ، وتقدير القيم النسبية التي يجب أن تعطى لكل واحدة من هذه الغايات . وأما النوع الثاني فيتألف من المسائل التي تحوم حول اكتشاف الطرق التي تضمن الوصول إلى تلك الغايات .. »

« إن النوع الأول من مسائل التربية هو من المسائل الاجتماعية السياسية البحتة التي لا تشبه المسائل العلمية بوجه من الوجوه . ولهذا لا يمكن ان تحل بالطرق المعتادة في البحوث العلمية بوجه عام . وأما النوع الثاني منها فهي من المسائل العلمية ، فيجب ان تدرس وتحل بالطرق المعتادة في تلك البحوث » .

« ولهذا السبب لا يجوز لأمة من الأمم أن تطلب حل مسائلها التربوية التي تدخل في نطاق النوع الأول ، من الهيئات الأجنبية مهما عظمت وسمت مكانتها العلمية . أما البحوث التي يجوز ان تطلب من الهيئات الأجنبية ، فتنحصر داخل حدود النوع الثاني من مسائل التربية » .

إنني أذكر جيداً أيها الاستاذ ، بأنكم شاركتموني في هذه الآراء ، وأشرتم عليّ - لزيادة التأكد - بمراجعة إحدى مقالاتكم ، وقلتم بصراحة قطعية : « إننا تجنبنا كل المسائل السياسية » .

فاسمحوا لي أن أصرح لكم الآن بأنني دهشت دهشة كبيرة ، عندما وجدت في عدة محلات من تقريركم استطرادات مهمة تتعلق بمسائل سياسية بحتة ... مع اني لاحظت أنكم امتنعتم عن إبداء الرأي في بعض المسائل التي رأيتم فيها مساساً بالملاحظات السياسية .

فقد قلتم مثلا - في سياق الكلام عن مشروع الجامعة - :

(ومسألة كلية الحقوق الموجودة وشعبة الآداب والفلسفة المقترحة وشعب الجامعة الأخرى الممكن اقتراحها ... تتناول حسب الظاهر - النظام السياسي أكثر من النظام التربوي . ولهذا لا ترى اللجنة حاجة لإبداء رأيها فيها حتى ولو كان لها رأي في الموضوع) (ص ٦٢ [1]).

---

١ - الصفحة ٦٣ من النسخة العربية .

ومع هذا عندما تطرقتم الى مسألة مدارس الأقليات والمدارس الأجنبية ، لم تمنعوا أنفسكم من خوض غمارها بالرغم من اعترافكم بأنها من المسائل السياسية المعقدة . وقد قلتم في مستهل حديثكم عنها : ـ

(مسألة مدارس الأقليات الاجتماعية والدينية والأجنبية تنطوي على خطط سياسية وتربوية . وتدرك اللجنة أن هذه المسألة أهم المسائل من كلتا هاتين الناحيتين . وأنها محفوفة بصعوبات خطيرة . وفضلاً عما تقدم ، انها من المشاكل التي لا يمكن حلها على الفور بل على مرّ السنين لا غير . وهنا تظهر الصبغة السياسية التي لهذه المسألة ، مع هذا لا نرى مانعاً يمنع اللجنة من تحليل الموقف وإبداء رأيها في وجوه المسألة ...) (ص ٤٦ [1]) .

وهكذا خضتم غمار هذه المسألة السياسية وذكرتم بعض الانتقادات التي سمعتموها من رؤساء الطوائف وممثليها ولا سيما الدينية منها ـ وتطرقتم إلى أمر توظيف خريجي مدارس الأقليات بالوظائف الرسمية ، وأبديتم بعض الآراء حول المدارس التي تؤسسها الهيئات الدينية ـ المحلية أو الأجنبية ـ ، حتى أنكم لم تكتفوا بإبداء آراء عامة واقتراح خطط أساسية في هذا الباب ، بل حاولتم أن تدخلوا في تفاصيل تتعلق بالحال والماضي ، إذ أنكم قلتم ـ بعد ان استحسنتم خطة الحكومة الحالية ـ ما يأتي :

(هناك أدلة تدل على ان السياسة السمحاء الحالية التي تسير عليها الحكومة الآن ، لم تكن مرعية في الماضي دائماً . ويبدي ممثلو الأقليات احياناً رأيهم في هذا الباب ، مدعين أن حقوقهم التعليمية ليست مضمونة الضمان الكافي الآن . فيلوح لنا أن هناك سوء فهم أو إبهاماً في تفسير بعض الأنظمة في شأن هذه المسألة .) (صفحة ٥٠) .

اني لا أود ان أناقشكم الآن على درجة صحة الأخبار التي استقيتموها في

---

١ ـ « ٤٨ « « « .

٢ ـ الصفحة ٥٢ من النسخة العربية .

هذا الباب ، ولا أود أن أبحث لكم عن مبلغ إصابة الآراء التي ابديتموها حول هذه المسائل، فانني سأترك كل ذلك إلى رسالتي الأخيرة التي سأخصصها لمناقشة نظام المدارس الأهلية. غير أنني أود ان أناقشكم الآن في هذه المسألة ، من حيث الخطة والمبدأ فقط .

فاسمحوا لي ان أسألكم : لماذا رأيتم لزوماً للبحث عن هذه المسألة السياسية المعقدة ، مع أنكم تجنبتم البحث عن مسألة الجامعة بحجة علاقتها بملاحظات سياسية ؟ وهل وجدتم أن مسألة مدارس الأقليات وحقوقها أقل علاقة بالملاحظات والاعتبارات السياسية من مسألة الجامعة ؟ ولا شك في انكم تعلمون بأن « مسألة الأقليات » تعقدت التعقد الكافي باتفاقيات ومعاهدات رسمية ، وصارت مداراً لمناقشات كثيرة في المؤتمرات السياسية. فلماذا لم تتركوها لرجال السياسة ، يبحثون فيها كما يشاؤون ؟ ولماذا تطرقتم إليها ، مع الاستعجال الهائل الذي أظهرتموه في جميع الأبحاث التي أخذتم على عاتقكم القيام بها ؟

لدي ، أيها الأستاذ ، تقارير عديدة قدمها بعض علماء التربية إلى حكومتي مصر وتركيا في السنين الأخيرة ، حول أحوال المعارف وحاجاتها في تلك البلاد ، وكان بين هؤلاء العلماء البلجيكي والسويسري والألماني والبريطاني والامريكي . وقد أعدت النظر في تلك التقارير في هذه الأيام ، فلم أجد فيها بحثاً يتعلق بالمدارس الأجنبية ومدارس الأقليات .

فهل لي أن أسألكم : لماذا شذذتم في تقريركم عن خطط جميع هؤلاء العلماء ؟..

*

هذا وأود ان أقف قليلاً[1] في الصفحة التي تتضمن ملاحظاتكم المتعلقة بنزعات الطلاب السياسية والقومية (صفحة ٣٨) .

---

١ — الصفحة ٤٠ من النسخة العربية .

تقولون إنكم وجدتم طلاب المـــدارس الثـانوية والمتوسطة في حالة محزنة ومقلقة من حيث الروح الوطنية والقومية. لأن الروح القومية عندهم تظهر وتعلن ذاتها توقعاً لنيل الحظوى من الحكومة، كما تظهر في موقف العداء السلبي الذي يتخذونه اولاً تجاه البريطانيين ثم تجاه كل حكومة عراقية تأخذ بيدما زمـــام الأمور).

إنني لا أود ان أناقشكم هناعلى درجة إصابة هذه الأحكام العامة. غير أني استلفت أنظاركم إلى مبلغ شمولها وشدة خطورتها: ان طلاب المدارس المتوسطة والثانوية يكرهون كل حكومة تأخذ بيدها زمام الأمور، فإنهم يكرهون الحكومة القائمة بالأمر في الحالة الحاضرة، فقد كرهوا الحكومات التي سبقتها في الماضي، وسيكرهون الحكومات التي ستخلفها في المستقبل .. وذلك لأنهم لا يفهمون الوطنية إلا بشكلها العدائي السلبي، وإلا بسبب المنافع التي يتوقعونها منهـا ..

وهل لي ان أسألكم أيها الاستاذ من أين وكيف علمتم كل ذلك ؟

تقولون « إن هذا الانطباع حصل لكم طيلة زياراتكم للمدارس الثانوية والمتوسطة » (صفحة ٧٢) ويخيل إلى من يقرأ هذه العبارات وتلك الأحكام، انكم زرتم كثيراً من المدارس الثانوية والمتوسطة، وقضيتم وقتاً طويلا في كل واحدة منها، وخالطتم عدداً كبيراً من طلابها، وناقشتموهم في مسائل كثيرة، واطلعتم على نزعاتهم النفسية ... كما درستم كثيراً من الحادثات التي حدثت في المدرسة، وحللتم أسبابها ونتائجها ... فلم تتوصلوا الى تلك الأحكام العامة إلا بعد هذا الدرس الطويل، وعن طريق هذا الاستقراء التام.

في حين أن الحقيقة الراهنة في هذا الباب هي : ان الأوقات التي خصصتموها لزيارة المدارس المتوسطـــة والثانوية كانت لا تكاد تكفي للاطلاع على تقسيمات

---

٢ - الصفحة ٧٤ من النسخة العربية.

أبنيتها ولا لاستعراض وجوه طلابها . . . فانكم لم تزوروا المدارس المتوسطة الموجودة في العاصمة ، ولم تخصصوا من أوقاتكم أكثر من ساعة ونصف ساعة لزيارة الثانوية المركزية ، بالرغم من كثرة صفوفها وتنوع دروسها وازدحام طلابها . . . كما انكم ذهبتم إلى ألوية الفرات خلال عطلة مدارسها فلم تشاهدوا من متوسطاتها شيئاً غير بناياتها . . وأما زياراتكم لسائر المدارس المتوسطة فقد كانت أيضاً زيارات قصيرة ، لم تخرج عن شكل زيارات « السائح المتفرج » .

أفلا يحق لي أن أقول والحالة هذه ، ان الأحكام التي نحن بصددها لم تتولد في ذهنكم من مشاهداتكم خلال زياراتكم للمدارس ، بل انها تولدت من المسموعات التي وصلت إليكم من منابع مختلفة بوسائل شتى ؟

هذا وقد اعترفتم بنفسكم في بعض المحلات من التقرير ، بأنكم كنتم قد حصلتم على اعتقاد راسخ في اضرار توسيع التعليم « الثانوي والعالي » في البلدان الشرقية ، حيث قلتم في سياق الكلام عن التعليم الثانوي « وقد اختمرت لدينا فكرة صريحة بأن زيادة الشبان الذين تعلموا تعليماً اكاديمياً خطر على استقرار الحالة السياسية في اي بلد من البلدان » ومثال هذه الحالة ظاهرة في كثير من البلدان الشرقية الآن » (صفحة ٣٨) .[1]

كما قلتم في سياق البحث عن التعليم العالي « إن وجود جامعة في قطر قليل السكان كالعراق يؤدي إلى خلق فئة كبيرة من المنورين البطالين الذين يستطيعون أن يقودوا الساخطين من الناس إلى احداث قلاقل سياسية وهذه نتائج ليست خيالية وتخمينية ، بل ان أقطاراً عديدة أكثر نفوساً واكبر ثروة من العراق قد سبق أن وصلت إلى هذه الحالة المشؤومة التي أدت إلى معضلات سياسية واجتماعية تصعب معالجتها » (صفحة ٥٧) [2] .

---

١ – الصفحة ٤٠ من النسخة العربية .

٢ — الصفحة ٥٩ من النسخة العربية .

وكما قلتم خلال توصيتكم للحكومة بالتـأني في توسيع التعليم الثانوي :
« اما الذي يجب ان نتحاشاه كل المحاشاة فهو الغلطة التي وقعت فيها الامم الشرقية الأخرى ، وبعض الأمم الغربية ، وهذه الغلطة هي إهمال تعليم الجماهير إهمالاً نسبياً مع ترقية التعليم الثانوي بسخاء » (صفحة ١٦٧) [1] .

أفلا يحق لنا أن نتساءل « هل إن درسكم لأحوال الأمم الشرقية التي بحثتم عنها ، كان أشد تعمقاً واكثر ضبطاً من درسكم لأحوال العراق » ؟

إن الرسائل التي سأخصصها لأبحاث التعليم الثانوي والعالي ستعطي الجواب على هذا السؤال ..

الرســـالة الثالثة

(حول مفهومـــة التربية ونشـــوء التعليم)

(العـــام في الشرق والغـــرب)

– نشرت في جرائد العاصمة في ١٢ تموز ١٩٣٢ –

في هذه الرسالة ، تركت التقرير جانباً . وانتقدت مونرو على ما جـــاء في المقالة التي نشرها في جرائد العاصمة ، تحت عنوان « التربية الشعبية » وقلت :

ان أول الآراء التي أردتم إذاعتها في هذه البلاد كان الرأي الذي سردتموه في المقالة المنشورة في جرائد العاصمة – بعد بضعة أيام من وصولكم اليها – بعنوان (التربية الشعبية) . لقد شرحتم في تلك المقالة « المفهومة التقليدية » التي زعمتم

---

١ – الصفحة ١٧٣ من النسخة العربية .

بأنها سائدة في الشرق ، كما سردتم « المفهومة الحديثة » التي رأيتم بأنها يجب أن تسود عوضاً عن الأولى . وبما ان الرأي الذي أبديتموه في تلك المقـالة كان من الآراء الحاكمة في عدة اقسام من التقرير ، رأيت من الموافق ان أبـــدأ بمناقشة آرائكم بتحليل مضامين تلك المقالة .

لقد قلتم فيها : « للتربية مفهومتان بارزتان . الأولى هي المفهومـة التقليدية التي لا تزال تسود في البلدان الشرقية وفي أوربا على الأغلب . إن الغاية الأساسية للتربية حسب هذه المفهومة هي ان تنتقي وتدرب القادة والزعماء » (جرائـد بغداد — ١٥ شباط) .

ثم بينتم عدم كفاية هذه المفهومة بقولكم « وان هذه المفهومة لاتفي بالغرض لأن المجتمع الحديث يتطلب من التربية أكثر من هذا إذا أراد أن يدوم مستقراً . وبعبارة أخرى ان نوعاً من التهذيب الذي يؤهل كل فرد من العامة ان يحصل على كمية من المعارف الحديثة تتوقف عليها حياة المجتمع الحديث . وحسب هذه المفهومة الثانية تصبح غاية التربية ومهمتها تحسين حياة عامة الشعب .. »

إنني لا أرى حاجة للبحث عن درجة موافقة رأيكم هذا لأحـوال البـلاد الأوربية ، غير أني أرى من الضروري أن أناقشكم على مبلغ مطابقته لأحوال الأمم الشرقية . فإني بصفة كوني رجلاً قد تتبع عن كثب نشوء الحياة الفكرية الحديثة لدى أمتين كبيرتين من أمم الشرق الأدنى - أعني الأمتـــين العربية والتركية .. لا أتردد في القول بأن الرأي الذي أبديتموه حول « مفهومة التربية » في الشرق بعيد عن الحقائق الراهنة بعداً كبيراً ..

وبعد ذلك بينت كيفية نشوء فكرة « التعليم العام » في أوربا واميركا من جهة وفي العالم الاسلامي من جهة أخرى :

« لقد اعتاد معظم مؤرخي التربية في أوربة وأمـيركا ان يعتبروا « ظهور البروتستانية » من أهم البذور التي نمت منها فكرة التعليم العام . فإنهم يقولون

عادة : ان المذهب الكاثوليكي لم يستلزم تعليم القراءة والكتابة ، لأنه لم يحتم على الناس العبادة بدون وسيط ، فلم يفرض عليهم قراءة الإنجيل بأنفسهم ، بل إنه جعل ذلك من واجبات رجال الكنيسة وخصائصهم المهمة . غير ان لوثير وأتباعه ـ عندما ثاروا على هذا المذهب ـ قالوا بوجوب عبادة الخالق بدون وساطة أحد ، فاعتبروا قراءة الإنجيل من الفروض المتحتمة على كل فرد . ولذلك جعلوا القراءة من الواجبات الدينية العامة التي تشمل جميع الأفراد ، وبهذه الصورة أوجدوا فكرة « التعليم العام » .

ان هذه النظرية تولدت من استقراء الأحوال في البلاد الغربية وحدها . ولذلك لا تنطبق على أحوال الشرق بوجه من الوجوه ، فإننا إذا تتبعنا تاريخ الشرق بإمعان . نجد أن العامل الديني الذي دفع الناس نحو فكرة « التعلم العام » في البلاد الأوربية بعد ظهور البروتستانية ، كان موجوداً في البلاد الشرقية ومؤثراً فيها منذ ظهور الديانة الإسلامية .

لأن هذه الديانة حتمت على كل مسلم ومسلمة أن يقرأ القرآن بنفسه ويقيم الصلاة بنفسه ويعبد الله بنفسه .. صحيح أنها فرضت إقامة بعض الصلوات بالجماعة ، غير انها حتمت في الوقت نفسه على كل مصل أن يتلو بعض الصور والأدعية بمفرده ، حتى خلال هذه الصلوات الجمعية . ولهذا السبب لم تعتبر الديانة الإسلامية « العلم والقراءة » من الأمور التي يجوز أن يختص بها فئة من الناس دون فئة ، بل انها اعتبرتها من الأمور المفروضه على الكل .

ان هذا المبدأ أثر تأثيراً عميقاً في جميع الأقطار التي انتشرت ورسخت فيها الديانة الإسلامية ، وأدى إلى تأسيس عدد هائل من المدارس في جميع تلك تلك الأقطار . وقد غصت المدن بالمدارس الصغيرة المبعثرة في جميع الحارات ، وحتى القرى نفسها-أخذت تزدان بمدارس متصلة بالمساجد ، وأصبح من العرف العام أن يرسل الناس أولادهم إلى تلك المدارس قبل أن يدخلوهم في معترك الحياة . ولدينا بعض الوثائق التاريخية التي تدل على أن بعض الحكومات

ـ عندما رأت شيئاً من الارتخاء والفتور في هذا العرف ـ أخذت تؤيده بتدابير وأوامر رسمية ، وصارت تحظر على نقابات الحرف ـ مثلاً ـ قبول أي طفل كان في أية حرفة كانت قبل أن يتم دراسته ويتعلم قراءة القرآن .

ولا حاجة للبيان أن المعاهد التعليمية التي تأسست في البلاد الإسلامية لم تنحصر بهذا النوع من المدارس الصغيرة ، بل إنه قد تأسس فوق هذه المدارس عدد غير قليل من المدارس الكبيرة التي استهدفت درجة أرقى وأعلى من التعليم ، وقد أخذت هذه المدارس الكبيرة على عاتقها مهمة « تكوين الطبقة المنورة وتنشئة قادة الأمة » ـ كما تفعل الكليات والجامعات الآن ـ ، وأما المدارس الصغيرة المبعثرة في الحارات فلم تستهدف شيئاً غير « تعليم أفراد النـاس تعليماً عاماً » ـ كما تفعل المدارس الابتدائية الآن ـ .

وعندما أخذت البلدان الشرقية تحتك بالحضارة الغربية الحديثة ، كانت غاصة بعدد كبير من هذه المدارس . وما الكتاتيب ـ « الملالي » ـ التي شاهدتم بعض نماذجها في بغداد وكربلاء ، إلا من بقايا هذه المنظومة المدرسية الشاملة . .

ولهذا يمكننا أن نقول إن فكرة « التعليم العام » لنتشرت وتحققت في الشرق قبل ظهورها في الغرب بعدة قرون . »

●

وبعد ذكر كيفية نشوء المدارس العصرية في البلاد الشرقية ، قلت :

« ان عدم تعمم التعليم الابتدائي في الشرق لم يأت من نقص في « مفهومة التربية » السائدة بين الشرقيين ، بل انه ينتج من العوامل الاقتصادية التي تكتنفهم والضرورات المالية التي تسيطر عليهم .

أفرضوا أن رجلاً يملك أرضاً واسعة الأرجاء ، يتوق ويسعى إلى زرعها واستثمارها كلها ، غير أنه لا يتمكن من الحصول على وسائط الزرع الضرورية

لتحقيق غرضه هذا . لا شك في أنه سيضطر ـ بحكم الأحوال ـ إلى الاكتفاء بزرع قسم محدود من تلك الأرض ، فسيجد نفسه مقسوراً على ترجيح بعض البقاع على غيرها ، واستثمارها قبل غيرها ، إلى أن يتمكن من إيجاد الوسائل اللازمة للتوسع في زراعتها . فهل يحق لكم أن تقولوا في هذه الحالة ، إن « مفهومة الزراعة لدى هذا المالك عبارة عن زرع قسم من الأراضي ؟ أو أن غاية الزراعة لديه ، ليست شيئاً سوى الاهتمام بقسم من الحقول ؟ » .

تأكدوا أيها الاستاذ ، أن موقفنا نحن في أمر التعليم لا يختلف عن موقف هذا الملاك المفروض في أمر الزراعة : اننا ايضاً نعتقد أن غاية التربية هي تعليم جميع أبناء الشعب ، بقصد تحسين حياة الافراد من جهة وانهاض الأمة من جهة أخرى . اننا ايضاً نقول بأن واجبنا الأسمى هو تعليم جميع أفراد الأمة بدون استثناء . ولكننا إذا لم ننشر التعليم ـ مع هذا ـ بين جميع طبقات الشعب ، ذلك ليس لأننا لا نعتقد بوجوب تعليم جميع الناس ، او لأننا نظن ان واجب المدارس ينحصر في تكوين وتنشئة الطبقة المدبرة والقائدة من الشعب ، بل لأننا لا نملك ـ مع الأسف ـ الوسائط اللازمة لتحقيق غرضنا الأسمى .

ان ضيق الوسائط التي لدينا تجعلنا تجاه مسائل معقدة ومشاكل خطيرة يصعب عليكم تقدير درجة خطورتها ومبلغ تعقدها . لأنكم تنتسبون إلى أمة سادت العالم سيادة اقتصادية بثروتها الطائلة ، وتمكنت من إيجاد المعاهد التعليمية الكافية لإيواء ربع مجموع سكانها . أما نحن فمضطرون إلى التفكير دوماً : ما هي الخطة التي يجب أن نتبعها لنستغل الوسائط الموجودة لدينا بأعظم ما يمكن من الفوائد القريبة والبعيدة ؟ من أين يجب ان نبتدىء ؟ ما هي الأساسات والاعتبارات التي يجب أن نستند عليها في التقديم والتأخير ؟ ما هي النسبة التي يجب أن نحافظ عليها عندما نوزع الوسائط التي نملكها لتكوين المدارس ، على الأقسام المختلفة من القطر من جهة ، وعلى الانواع المختلفة من المدارس من جهة اخرى ؟ هذه هي المسائل الحقيقية التي تعرض علينا ، وهذه هي المشاكل الكبيرة التي تجهد

أذهاننا . ان خطورة هذه المشاكل تزداد بازدياد الاعتبارات التي يتحتم علينا ملاحظتها ، وبتنوع الحاجات والنزعات التي تتجاذبنا من جهات مختلفة .. وإذا بقينا والحالة هذه مقصرين في أمر التعليم العام ، فإن ذلك لم يتأت من ضيق في مفهوماتنا بل نشأ من قلة الوسائط التي تضيق ساحة العمل أمامنا ... »

*

وبعد ذكر بعض التفاصيل ، أنهيت الرسالة بالكلمات التالية :

« لا يوجد بيننا من ينكر أن للمعارف واجبين أساسيين : واجب تعليم الشعب من جهة ، وواجب تكوين الطبقه المديرة المنورة من جهة أخرى . كما لا يوجد بيننا من لا يسلم – نظرياً – بضرورة القيام بأداء هذين الواجبين لتحقيق هاتين الغايتين في وقت واحد وبصورة متوازنة . غير أننا عملياً نجد أنفسنا دوماً تجاه هذا السؤال الخطير : ماذا يجب ان تكون في الحالة الحاضرة نسبة اهتمامنا بكل واحد من هذين الوجهين ؟

من الأمور الثابتة ان المجتمعات البشرية لاتسير كتلة واحدة وبسرعة متساوية في مختلف نواحي الحياة . فيوجد في كل أمة « فئة منورة » مديرة تتقدم على عوام الناس وتقودهم الى الأمام . والأمة التي تتكون من شعب مهذب راقٍ وفئة مديرة قديرة ، تكون أمة قوية سعيدة ، تتقدم في طريق الرقي بخطى ثابتة وسريعة ، وأما الأمة التي تتكون من شعب متأخر وأميّ وفئة مديرة جاهلة ، فإنها تبقى متأخرة وتشقى بطبيعة الحال . أما نهوض مثل هذه الأمم المتأخرة فلا يمكن ان يحدث إلا بنهضة تدريجية تبدأ من الفئة المنورة وتسري بعد ذلك الى سائر طبقات الناس . فالفئة المنورة هي التي توقظ الشعب من رقدته ، وهي التي تسبب النهوض العام . إننا درسنا تاريخ نهضات الأمم الحديثة – من صغيرة وكبيرة – بكل علاقة وانتباه ؛ ووصلنا من أبحاثنا الى هـذه النتيجة العامة . فإذا وجهنا اهتماماً كبيراً إلى أمر تكوين « الفئة المنورة » ، فإننا لم نفعل ذلك

لعدم مبالاتنا بطبقة العوام، بل لعلمنا بأن هذه الفئة المنورة هي الواسطة الوحيدة لإيقاظ وتنوير الجمهور ايضاً .. »

الرسالة الرابعة

(حول الأسس التاريخية)

ـ نشرت في جرائد العاصمة في ٢٩ تموز ٩٣٢ ـ

كانت بعض الأوساط في العراق تزعم أن النظام الذي أسسته في العراق كان مستمداً من النظم التركية من ناحية ، والنظم الفرنسية اللاتينية من ناحيـــة أخرى .

ولجنه الكشف التهذيبي تأثرت بمزاعم تلك الأوســاط وكتبت ما كتبته في بحث الأسس التاريخية على هذا الأساس .

ولذلك خصصت الرسالة الرابعة لتفنيد هذه المزاعم وإظهار الحقيقة في هذا المضمار .

والرسالة المذكورة كانت مفصلة تشرح تطور تاريخ معارف العراق على وجهه الصحيح .

وبما ان هذا التطور مشروح في مختلف أقسام الجزء الأول من هذه المذكرات لم أرَ لزوماً لنقل هذه الرسالة على الرغم من أهميتها التاريخية .

الرسالة الخامسة

(حول مبدأ المركزية)

ـ نشرت في جرائد العاصمة في ٥ آب سنة ١٩٣٢ ـ

في هذه الرسالة انتقدت تقرير اللجنة ، على ما جاء فيه عن نظام المركزية ، وقلت :

« إنكم توسعتم كثيراً في معنى « المركزية » التي استهدفها واضعو نظم المعارف في هذه البلاد ، وعزوتم إليهم من آراء ما لم يقولوا به أبداً . وقد فعلتم كل ذلك اعتماداً على بعض الأخبار التي وصلتكم عن طرق شتى ، دون أن تتكلفوا باستفسار الأمر من واضعي تلك النظم أنفسهم ، ودون أن تمعنوا النظر في الوثائق الرسمية التي تدل على خططهم ونواياهم » .

« فاسمحوا لي أن اصرح أيها الأستاذ ، بأنني ممن يعتقدون بوجود نوعين من المركزية ، وبوجود فصل هذين النوعين بعضهما عن بعض ، بصراحة تامة : المركزية في الأمور الادارية والمالية ، والمركزية في الامور العلمية والمنهجية » .

« إن المركزية التي ادعينا ضرورة التمسك بها هي النوع الثاني من المركزية فحسب . أما النوع الأول منها ، فلم نقل قط بوجوب التمسك بها .

وبعد شرح الخطة التي اتبعناها في الأمور الإدارية والمالية بتفاصيل وافية ، نقلت البحث الى المركزية في الأمور العلمية والمنهجية التي تمسكنا بها وقلت :

لم نقصد من مبدأ « المركزية في المناهج » المعنى الضيق الذي يعطيه تقرير لجنتكم المحترمة .

« فإننا لم نقل يوماً من الأيام بوجوب وضع منهج شديد الصلابة لا يسمح لأي

تنوع كان ، كما أننا لم ندع يوماً من الأيام بلزوم جعل الدراسة على نمط واحد في المدن والقرى وبين العشائر والحواضر . اننا تمسكنا بمبدأ « وحـــدة التربية والمنهـج » غير أننا لم نقصد من هذا المبدأ عدم التنوع في المدارس والدروس ، أو المركزية التامة في كل شيء .

*

وبعد بعض التفاصيل التي توضح هذه القضية قلت :

« أما أمر تكييف التدريسات حسب مقتضيات الاحوال المحلية ، فإنني من المعتقدين بأن أحسن وسيلة لذلك هي جعل منهج الدراسة كثير المرونة بحد ذاته ومتطلباً للتكييف بطبيعته. هذه كانت من جملة الأسس التي وضعت نصب الأعـين عند تقرير منهج الدراسة الابتدائية ، وهي واضحة في عدة أقسام منه . مع هذا يظهر لي ـ مع الأسف الكبير ـ أن اللجنة المحترمة لم تلاحظ هذه النقطة الجوهرية، ولم تنتبه إلى اتجاه روح المنهج في هذا الباب . ولذا أرى من الضروري أن ألفت أنظاركم إلى هذه الأمور في رسالة خاصة ، مع كل ما يتعلق بروح المنهـــج بوجه عام » .

(تفصيل هذا البحث في الرسالة العاشرة) .

الرسالة السادسة

(حول التفتيش والإرشاد)

ـ نشرت في جرائد العاصمة في ٢١ آب ١٩٣٢ ـ

بدأت هذه الرسالة بتلخيص وتثبيت ما جاء في التقرير من ملاحظـــات ومقترحات ، حول التفتيش والإرشاد ، ثم قلت :

« لقد تطرقتم في عدة محلات من الفصل الأول من التقرير الى مسألة الارشاد والتفتيش . وبعد ان قلتم خلال البحث عن مركزية الادارة « إن هذه المركزية مقرونة بنوع من التفتيش شديد الصلابة » صرحتم خلال البحث عن رواتب المعلمين (أن السبب المعتاد الذي يقدمه المعلمون لتدريسهم التقليدي الميكانيكي، ولفقدان التعاون بين المدرسة والحياة وحاجـــات المجتمع ، هو ان المفتشين لا يسمحون بأي انحراف عن الخطط المرسومة) (ص ١٨ [١]) .

*

ثم أخذت في توضيح رأيي في كل ذلك ، فقلت :

« إنني أوافقكم تمام الموافقة على كل ما قلتموه عن أهمية التفتيش ، كما أوافقكم من حيث الأساس على ما قلتموه عن ضرورة تطويره وإصلاحه ، غير انني أخالفكم مخالفة شديدة في الزعم القائل بأن ميكانيكية التدريسات ناتجة عن تشديدات المفتشين ، كما انني لا اوافقكم تمام الموافقة على آرائكم المتعلقة بكيفية تطوير التفتيش » .

وأوضحت رأيي في أمر « ميكانيكية التعليم » وقلت .

إن « الميكانيكية » من أضر المساوىء التي تتأصل في المدارس المتأخرة .. وان الدرجة القصوى منها تظهر في الكتاتيب .. حيث يجري التعليم فيها على وتيرة واحدة في جميع البلاد الاسلامية .. ثم قلت :

« من البديهي أنه لا يخطر على بال أحد أن يعزو هـذه الميكانيكية إلى شدة التفتيش ومداخلة المفتشين . لأنه ما أحد يجهل أن هذه المنظومة من المعاهــد التعليمية تعيش وتستمر — عادة — دون تفتيش ولا مراقبـــة ، حتى أنها كثيراً ما تحافظ على كيانها وتقاليدها وتستمر على خططها وأساليبها، بالرغم من أوامر رجال الإدارة ونصائح المفتشين . »

---

١ — الصفحة ١٩ من النسخة العربية .

وبعد ذلك شرحت العوامـل النفسية التي تسبب « الميكانيكية في التعليم » ثم قلت :

اني كنت أضع دوماً هذه الأمور نصب عيني خلال تدريساتي في دار المعلمين العالية ، وكنت أحذر طلابي من هذا الخطر المعنوي الذي يحدق بالمعلمين مثل خطر تصلب المفاصل والشرايين الذي يهدد الشيوخ . وأذكر جيداً بأنني خصصت عدة دروس من علم النفس في دار المعلمين العالية إلى درس «الاعتيادات الفكرية » التي يتعرض إليها المعلمون من جراء مهنتهم ، وإلى تحري الوسائل التي يمكنها أن تقيهم من شرور هذه الاعتيادات .

ولذلك ترونني أخالفـكم مخالفـــة شديدة في تعليلكم الميكانيكية بضغط المفتشين . وأقول : « لو جاز لنا أن نلوم نظام التفتيش في هـذا الباب ، يجب علينا أن نلومه لعدم قيامه بما يجب عمله لمنع الميكانيكية لا لقيامه بأعمـــال تستوجب الميكانيكية . »

*

وبعد الانتهاء من بحث «الميكانيكية» ، انتقلت إلى بحث علاقة التدريسات بالحياة ، فقلت :

« أما فقدان التعاون والترابط بين المدرسة والحياة وحاجات المجتمع ، فاني أخالفكم في عزوه إلى مداخلة المفتشين بقدر ما خالفتكم في تعليل الميكانيكية بتأثير المفتشين . »

« لأن منهج الدراسة الابتدائية يحتوي على كثير من الاحكام والوصـــايا المتعلقة بربط الدروس بالحياة والمحيط . فلو كانت الحالة الحاضرة ناتجة عن عمل التفتيش في تجميد النظام المدرسي ومنهج الدراسة ، لوجب أن تكون العلاقة بين الدروس والحياة والمحيط قوية وراسخة ، في بعض الدروس على الأقل » .

« ويغلب على ظني أن هذا الزعم قد ألقي اليكم من قبل بعض الناس الذين اعتادوا ان يتكلموا عن امور المعارف دون ان يكلفوا انفسهم بدرسهـا ، وعن مناهج الدراسة دون ان يمعنوا النظر فيها . . . »

وتأييداً لقولي هذا ، أود أن أستلفت أنظاركم إلى بعض الفقرات التي جاءت في المنهج موصية بصراحة تامة ربط الدروس بالحياة والبيئة :

فقد جاء في الارشادات المتعلقة بدروس الانشاء :

« ينبغي أن تكون مواضيع الانشاء متنوعة ، كي تشمل جميع أساليب الكتابة كالتصوير والتلخيص والتفسير والحكاية والمراسلة إلى آخر ذلك ، مما يحتاج إليه التلميذ في شؤون الحياة » .

كما جاء في الارشادات المتعلقة بدرس الحساب :

« إكثار التمارين وانتخابها من الأمثلة العملية المألوفة التي تتجلى كثيراً في امور المعيشة » .

وجاء في الارشادات المتعلقة بدرس الهندسة :

« يجب الاعتناء في تطبيق الهندسة إلى الحياة . إكثار الأمثلة المأخوذة من المحيط والموافقة إلى المحيط » .

وجاء في الارشادات المتعلقة بدروس الجغرافيا :

« يجب ان يبدأ بتعليم محيط المدرسة أولاً ، ثم ينتقل بالتدريج إلى كل القطر ثم إلى البلاد المجاورة » ...

وجاء في الارشادات العائدة لدروس الأشياء :

« على المعلم أن يخرج مع التلاميذ إلى البساتين والمزارع ويدرس بعض دروسه هناك ، مستنداً إلى مشاهدة الكائنات الحية والأعمال الزراعية رأساً » .

« على المعلم أن يستصحب التلاميذ إلى المصانع المختلفة ، ويريهم اعمال الصناع فيها مباشرة » .

يمكنني ان اذكر لكم امثلة مماثلة لهذه ، من مفردات مناهج التاريخ والجغرافيا ودروس الأشياء ايضاً ، غير انني اظن ان هذه الفقرات وحدها كافية للدلالة على ان واضعي المنهج لم يتغافلوا عن مبدأ « ربط الدروس بالحياة والمحيط » ، بل بعكس ذلك قد حتموا مراعاة هذا المبدأ بوسائل عديدة ..

فالتفتيش لو كان عمل « عمل الترسيخ » الذي تصورتموه ، ولو لم يفسح المجال إلى

الانحراف عن المنهج المقرر كما زعمتموه ، لجرت التدريسات في المدارس مرتبطة بالحياة والمحيط ارتباطاً صريحاً .

●

وبعد هذه الانتقادات قلت :

ارجو أن لا تستنتجوا مما سردته آنفاً بأنني اظهر ارتياحاً من حالة التفتيش الموجودة الآن . وأؤكد لكم بأنني بعيد عن مثل هذا الارتياح كل البعد . لأنني اعرف ان التفتيش لم يتقدم التقدم الكافي الذي حصل في سائر فروع المعارف وبالرغم عن الازدياد الذي حصل في وسائط الاصلاح الناجع .. ولذلك اقول بلزوم إصلاح وتطوير ماكينة التفتيش قبل كل شيء ...

وإذا دافعت عن التفتيش في المسائل التي ناقشتكم بها ، عملت ذلك لاعتقادي بأن النقائص التي بحثتم عنها ليست نتيجة التفتيش كما زعمتم. ولإيماني بأن تشخيص اسباب المرض تشخيصاً جيداً ، من اهم شروط النجاح في تقرير طريقة المعالجة . كما ان الغلط في التشخيص مما يحول دون البحث عن الأسباب الحقيقية، ويؤخر لذلك معرفة الطرق التي تكفل إزالة النقائص الموجودة .

فإنني ايضاً اقول معكم — كما كنت قلت ذلك مراراً — بلزوم إصلاح وتطوير ماكينة التفتيش إصلاحاً جوهرياً ، واقول معكم — وفقاً لما كنت اقوله دوماً — بلزوم إرشاد المعلمين إرشاداً مؤثراً اكثر من مراقبتهم مراقبة رسمية ..

غير إنني اخالفكم بعض المخالفة في كيفية هذا الاصلاح :

اولاً : لا اقول مثلكم بإمكان او بجواز الاكتفاء بالإرشاد دون التوسل بالمراقبة . ثانياً : ارى محاذير عديدة في إسناد كل واحدة من هاتين المهمتين إلى اشخاص مختلفين . فالطريقة المثلى في نظري ، هي جمع المهمتين في عهدة شخص واحد ، وانتخاب هذا الشخص ممن لهم الكفاءة للقيام بهاتين المهمتين في وقت واحد » .

●

وبعد بعض التفاصيل في تعليمات التفتيش ، انهيت الرسالة بنقل بعض

الفقرات ، من التقرير الذي كنت قدمته إلى وزارة المعارف ، عندمـا توليت وظيفة « مراقبة التعليم العام » لمدة قصيرة .

الرسالة السابعة

(حول وصف نظام التعليم الحالي)

ـ نشرت في جرائد العاصمة في ٢٨ آب ١٩٣٢ .

في هذه الرسالة اوضحت الميادين التى تباعدت فيها اللجنة عـن الأحوال الراهنة ، خلال وصفها النظام للتعليم الحالي :

اولاً :

شرحت الأسباب التي دعتنا إلى تأسيس « المدارس المتوسطة » الـتي تقتصر على القسم الاول من الدراسة الثانوية ، وبينت أن كل ما جاء في التقرير في هـذا الصدد ، لا ينطبق على حقائق الأمور بوجه من الوجوه .

ثانياً :

أوضحت الصلاحيات الممنوحة لمديري المناطق ، وبرهنت على أن ما جاء في التقرير عن هذه القضية أيضاً ، كان مخالفاً للأحوال الراهنة مخالفة كلية .

ثالثاً :

انتقدت ما جاء في التقرير عن « فقدان الاحصاءات » بتفاصيل وافية .

ورأيت أن أنقل فيما يلي هذا القسم من الرسالة السابعة ، لأنه من أبرزوأصرح الأدلة على عوامل « الضلال والتضليل » : التي أحاطت بأبحاث لجنـــة الكشف التهذيبي :

« وقد قلتم في هذا الصدد : « لا يتيسر لسوء الحظ وجود إحصاءات متقنة

وقابلة للمقارنة عن التعليم في العراق . ومع ذلك فإنا نثبت فيما يلي قليلاً مـــن الجداول عنها» (ص ٩٧) .

وقوالكم هذا جاء مؤكدا على ما قلتموه في الفصل الاول ، عند البحث عن دائرة السجلات : « فإن فقدان ما يعتمد عليه من المعلومات الإحصائية عـن التعليم قد جعل مهمة اللجنة بطبيعة الحال أصعب جداً مما لو كان قد تيسر وجود سجلات متقنة . وقد صعب على اللجنة الحصول على إحصائيات تناسبية للسنين القليلة الماضية » (ص ١١) .

انني أستدل من هذه العبارات أن لجنة الكشف التهذيبي « التي أخذت على عاتقها درس أحوال معارف العراق » لم تطلع .. مع الأسف الشديد –على أنواع الاحصاءات والسجلات الموجودة لدى شعبة السجل والاحصاء من جهة ،ولدى مديريات المناطق من جهة أخرى . كما أنها لم تطلع على التقارير الرسميـة السنوية التي اعتادت نشرها « مديرية المعارف العامة » منذ سنة ١٩٢٣ .

فانني لا أشك بأن اللجنة المحترمة لو كانت اطلعت على كل ذلك لعلمت أن هناك عدة أنواع من المعلومات الاحصائية المضبوطة ، وعدة أنواع من الرسوم البيانية الدقيقة عـــن التعليم في السنين الماضية ، ولما بحثت عن « فقـــدان المعلومات الاحصائية عـــن التعليم » ولما تشكت من صعوبـة الحصول على إحصائيات تناسبية للسنين القليلة الماضية ... »

إنني ما كنت أقدم على هذا الحكم والاستدلال بهذه القطعية ، لو لم أجد في عدة محلات من التقرير عبارات صريحة لا تترك أي مجال للشك في هذا الباب : لقد ذكرتم مسائل الرسوب في عداد المسائل التي لم تتمكنوا مـــن استحصال معلومات عنها ، وقلتم « لو تيسر وجود معلومات يعتمد عليها عن هذه الأحوال في هذا الباب لأمكن إجراء إصلاح مهم » (ص ١١) .

فاسمحوا لي أن أقول لكم – بكل تأكيـــد – أن كل مدرسة ترسل في آخر السنة الدراسية إلى مديرية المنطقة جدولاً مفصلاً يبين نتائج الامتحانات ، عملاً بأحكام – نظام المدارس الابتدائية – فيوجد الآن لدى كل مـــديرية

سجلات تامة عن هذه النتائج . فلا يصعب لمن يريد أن يدرس مسائل الرسوب درساً علميـــاً ان يحصل على المعلومات التي يحتاج إليها من تلك الجـداول والسجلات .

فلو كنتم اطلعتم على التقرير الرسمي العائد للسنة الدراسية ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧، لوجدتم فيه معلومات كثيرة وتعليلات مهمة حول مسائل الرسوب ،ولو كنتم تصفحتم أوراق «مراقبة التعليم العام»لوجدتم بينها عدة أسئلة متعلقة بالرسوب ، ولو بحثتم عما تم حول هـــذه الاسئلة لعلمتم بأن بعض مـديريات المناطق كانت استحضرت الجداول المطلوبة بها . . .

فاسمحوا لي أن أذكر لكم ـ على سبيل المثال ـ بعض المعلومات المستخرجة من الاحصاءات المبحوث عنها . »

وذكرت الاحصاءات التي تبين عدد التلاميذ في كل صف مـــن صفوف مدارس الموصل الابتدائية وعدد الراسبين في كل صف منهـــا ، وكانت نسبة الرسوب : ٤٨ في المائة في الصفوف الأولى ، و ٣٥ في المائة في الصفوف الثانية ، و ٢٣ في المائة في الصفوف الثالثة ، و ١٨ في المائة في الصفوف الرابعة ، و ١٩ في المائة في الصفوف الخامسة و ١١ في المائة في الصفوف السادسة .

أمـــا أسباب كثرة الرسوب في الصفوف الأولى فمسطورة في التقريـر الرسمي عن سنة ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ .

إنها ترجع إلى سبعة عوامل مختلفة .

فقد جاء في الصفحة الثانية والثلاثين من ذلك التقرير :

(أسباب تناقص التلاميذ عند الانتقال من الصف الاول إلى الثاني ورسوب عدد غير قليل منهم في الصف الاول) . يعود إلى الامور التالية :

(أ ـ لا توجد حدائق أطفال أو صفوف إحضارية تهيىء الأطفال إلى الحياة المدرسية .

(ب ـ توجد فروع عديدة في كثير من المدارس يقوم بعضها مقام صفوف احتياطية . إن عدد تلاميذ هذه الفروع داخل في المجموع .

(ج ـ كثيراً ما يدخل الاطفال في هذه الصفوف قبل السن النظامي وتتساهل المدارس عادة في قبول هؤلاء بغية تشجيع الاهلين .

(د ـ إن الصفوف الاولى تكون عادة مزدحمة بالطلاب أكثر من بقية الصفوف وكثيراً ما يبلغ هذا الازدحام إلى درجة يختل معها نظام التدريس .

(هـ ـ يدخل الأطفال في هذه الصفوف في أوقات مختلفة من السنة . وتتساهل المدارس في قبولهم حتى بعد مرور شهور عديدة على افتتاح المدارس .

(و ـ ان دوام الطلاب في هذه الصفوف يكون عادة أقل انتظاماً منه في بقية الصفوف .

(ز ـ يستصغر المعلمون الاشتغال في الصفوف الاولى ويستخفونه ، فكثيراً ما تبقى هذه الصفوف في عهدة أضعف المعلمين .

(ان هذه الاسباب والعوامل المختلفة تؤدي بطبيعة الحال إلى بقاء قسم غير قليل من الاطفال سنتين في الصف الاول عوضاً عن سنة واحدة) .

ولا شك في أن كل واحد من هذه العوامل لا يعمل في المدارس المختلفة بشدة متساوية . ولذلك يشاهد تفاوت كبير في نسب الرسوب بين مدرسة ومدرسة . وإذا أردنا أن نتعمق في البحث لايصعب علينا أن نظهر أثر كل واحد من هذه العوامل في كل مدرسة على حدة .

●

وقلت في الاخير :

إنني لا أود أن أطيل هذا البحث ، غير أني أرى من الضروري أن أذكركم ببعض الفقرات التي جاءت في تقريركم عن أسباب الرسوب في بحث الامتحانات ولقد قلتم :

« أما التعليل الذي عللوا به هذه الظاهرة عادة فيقولون فيه إن عدد الطلاب في الصف الواحد من السنوات الدراسية الاولى يكون كبيراً الى حد لايستطيع معه المدرس أن يعلم كل التلاميذ . وبهذا يكون تعليم الطلاب الذين هم أقل ذكاء

وانتباهاً قليلاً وغير ناجع » (الصفحة ٤٤) .

لا شك في أنكم لاحظتم ، أيها الاستاذ ، بعد مطالعة الفقرات التي نقلتها عن التقرير الرسمي حول هذه العلل ، ان المعلومات التي أعطيت لكم في هذا البـاب أيضاً كانت ناقصة جداً ، لأن الذين نقلوا لكم « التعليل الذي عللوا به هـــذه الظاهرة » لم يذكروا لكم الا علة واحدة من العلل السبـع المسطورة في التقرير المطبوع .

وأظن أن هذا المثال .. الذي لا يـــترك أي مجال للشك والجدل ... مـــن أبلغ وأبرز الأمثلة لما سميته بـ « الظروف الـــتي احاطت بالكشف التهذيبي .. »

●

الرسالة الثامنة

(حول وصف نظام التعليم الحالي)

– نشرت في جريدة العاصمة في ٤ أيلول ١٩٣٢ –

في هذه الرسالة واصلت بيان ستة انواع من النواقص الهامة والاخطـــاء الكبيرة التي لاحظتها في «وصف نظام التعليم الحالي» المسطور في التقرير التالي:

رأيت أن أدرج فيما يلي النوعين الاخيرين من هذه الانواع لتطرق اللجنة إلى « السياسة » في أمرها :

حول المحاباة في الامتحانات :

لقد قلتم :

«والامتحانات ان سارت على الطريق الصحيح كانت وسائط مفيدة في التعليم وأمراً لابد منه في مدارس تأخذ بالتعليم على أسلوب الترويض العقلي لحمل التلاميذ على أن يحافظوا على المستوى اللازم من الكفاءة. أما إذا لم تسر هذه الامتحانات بأمانة وكمال، كانت واسطة قوية للارهاق ولمحاباة طبقة دون أخرى او فرد دون آخر. ولا بد من ملاحظة هذا جيداً إذا لو صح ما جاء في روايات التلاميذ والمعلمين الكثيرة كان الأمر غاية في الخطورة. وليس لدينا ما نستطيع ان نحكم به على صحة ما جاء في هذه الروايات من مدعيات. وعلاج الوضعية هو تدريب المعلمين وابعاد التأثيرات السياسية والرسمية عن المدارس» (الصفحة ٣٧) [١].

كما قلتم في محل آخر:

« وقد طالما اكد المعلمون والتلاميذ ان المحاباة والتأثيرات الخارجية موجودة الى حد هائل. ولا تعالج هـذه الا بعلاج الحالة السياسية التي تتعدى نطاق المعارف » (الصفحة ٤٦) [٢].

وقلتم في محل آخر:

« في حين يؤكد رجال المعارف المسؤولون عن ادارة امتحانات الحكومة ان نظام وضع العلامات يجري بشكل يمنع المحاباة، ويؤكد معلمو المدارس ان هذه المحاباة موجودة حتى اثناء الامتحانات وقد تصل الى درجة التهديد، وليس من وظيفة اللجنة ان تتحقق في امر هذه المساويء وتعديلها اذا صح وجودها بين المدارس والمعلمين انفسهم » (الصفحة ٤٥) [٣].

انني اعتقد ان تضارب الآراء الذي لاحظتموه في هذا الباب، ينتج عادة عن عدم تمييز انواع الامتحانات بعضها عن بعض، وتشميل ما يقال على نوع منها الى الانواع الأخرى، دون ملاحظة الفروق العظيمة الموجودة بين شروط اجراء

---

١ – الصفحة ٣٩ من النسخة العربية .
٢ – الصحفة ٤٨ من النسخة العربية
٣ – الصفحة ٤٧ من النسخة العربية

كل واحد من هذه الانواع . فإنني لا أنكر تأثير المحاباة في الامتحانات التي يقوم بها المعلمون بمفردهم ، وأؤكد لكم أن مكافحة هذه المحاباة كانت من أهم الغايات التي استهدفناها في تشميل نظام الامتحانات الحكومية على جميع المدارس ، ومن جملة الأسباب التي تمسكنا من أجلها بهذه الامتحانات تمسكاً شديداً . وأعتقد أن النظام الموضوع للامتحانات العامة لا يترك مجالاً للمحاباة بوجه من الوجوه. ولا شك في ان الذين اعتادوا التكلم عن المحاباة في الامتحانات العامة هم ممن لا يعرفون شيئاً حقيقياً عنها ، وممن يقيسونها بمقاييس الامتحانات الاعتيادية ، دون أن يلاحظوا الفروق العظيمة الموجودة بين هذه وتلك .

●

حول استعداد التلاميذ الى الدروس والامتحانات :

ولقد قلتم : « ان التلاميذ لا يفهمون موضوع الدراسة ولا يهتمون بالدراسة لذاتها . وانما جل اهتمامهم في اجتياز الامتحان . ولذلك يؤخرون الاستعدادحتى الامتحان ويبدأون بالدراسة آنذاك حشواً » (الصفحة ٤٦) .

فاسمحوا لي أن ادعوكم الى التأمل قليلاً في الفقرتين الأخيرتين :

« يؤخرون الاستعداد حتى الامتحان ، ويبدأون بالدراسة آنذاك حشواً »

أفلم تطلعوا على المواد المتعلقة بالامتحانات ، في نظام المدارس الثانوية الرسمية ونظام المدارس الابتدائية الرسمية ؟ أفلا تجدون ان تلك المواد لا تترك مجالاً لتأخير الاستعداد حتى الامتحان ؟

فقد جاء في المادة الحادية والثلاثين من نظام المدارس الثانوية :

« تجري في المدارس الثانوية أربعة أنواع من الاختبارات والامتحانات :

(أ – اختبار يومي عن الدروس السابقة .

(ب – اختبار إجمالي عند الانتهاء من كل بحث من الأبحاث الرئيسية بعد مراجعة عامة .

(ج – امتحان نصف السنة ، في أول أسبوع من شهر شباط .

(د – امتحان آخر السنة ، في أول أسبوع من شهر حزيران .

كما جاء في المادة السادسة والثلاثين : « إن درجات الاختبارات اليوميـــة ودرجات امتحان نصف السنة تدخل في حساب الدرجات النهائية على الطريقة التاليـة :

(أ - يحسب متوسط درجات هذه الاختبارات اليومية والاجمالية للنصف الأول من السنة الدراسية .

(ب ـ يحسب متوسط هذه الدرجات للنصف الأخير من السنة الدراسية .

(ج ـ يجمع هذان المتوسطان مع درجات امتحان نصف السنة ويؤخذ ثلث المجموع .

(د ـ يضاف هذا المجموع إلى درجات امتحان آخر السنة فيؤخـــذ نصف الحاصل ، وتعتبر الدرجة الحاصلة الدرجة النهائية لتلك السنة الدراسية) .

ان المادة الحادية والأربعين من نظام المدارس الابتدائيـــة أيضاً تحتوي على أحكام مماثلة لهذه .

ولا حاجة للبيان أن إدخال الدرجات اليومية والشهرية في حساب النتائـج النهائية ، بهذه الصورة ، مما يجبر الطلاب على الاستعداد للدروس طول السنة ، ولا يترك لهم مجالاً لتعليل النفس بكفاية الاستعداد وقت الامتحان .

يمكننا أن نقول إن «تأخير الاستعداد حتى الامتحان »من الأمور التي تشاهد عادة في كلية الحقوق ، لا سائر المدارس .

لا ننكر أن ذلك كان يحدث في سائر المدارس أيضاً قبل سنوات كثـيرة . غير أن ملاحظة هذا الميل عند الطلاب حمل إدارة المعارف العامـــة على وضع الأحكام المبحوث عنهـــا ، على شكل تعليمات إدارية في بادىء الأمر ، وعلى إدخالها في النظام بعد ذلك .

ولا أستبعد أن يكون الذين قالوا لكم « إن الطلاب يؤخرون الاستعـداد حتى الامتحان » هم ممن سمعوا ذلك عن كلية الحقوق وظنوه مـــن الأمور التي تشمل سائر المدارس أيضاً ، أو ممن كانوا لاحظوا ذلك في المدارس الثانوية قبل

سنوات طويلة ، ولم يطلعوا على التدابير المتخذة لمكافحة هذا الميل بعد ذلك .

الرسالة التاسعة

(حول المعلمين ودور المعلمين)

— نشرت في جرائد العاصمة في ١٥ أيلول ١٩٣٢ —

بدأت هذه الرسالة بتلخيص ما جاء في التقرير حول أهمية المعلمين ثم قلت :

« إنني أشاركهم في هذه الآراء تمام المشاركة ، كما أشكركم على هذه التصريحات جزيل الشكر . لأن الناس عندنا قد اعتادوا على أن يعزوا كل النقائص الموجودة إلى التشكيلات والمناهج ، دون أن يلاحظوا حالة المعلمين ، ودون أن يفهموا ضرورة الشروع بالإصلاحات بإصلاح أحوال المعلمين .. فكان من المفيد أن يسمعوا منكم هذا التأكيد على أهمية المعلم في جميع شؤون المدارس والمعارف » ..

●

وبعد هذا التصحيح وهذا الشكر ، يؤسفني ان ارى نفسي مضطراً لمناقشتكم على بعض ما جاء في تقريركم حول مسائل المعلمين ودور المعلمين . لأن « الظروف التي احاطت بالكشف التهذيبي وشوهته بنقائص عديدة في كثير من المواضيع ، لم تخل من التأثير على ابحاثكم المتصلة بدور المعلمين ايضاً ..

ولقد قلتم بعد إتمام ابحاثكم المتعلقة بدار المعلمين :

« توافق اللجنة على السياسة التي اتبعتها وزارة المعارف في تقليص ظل دار المعلمين الأولية للبنين تدريجياً » . « إن سياسة منح مساعدات مالية لخريجي المدارس الابتدائية القروية لتمكينهم من الاستعداد لدخول دار المعلمين في المدارس المتوسطة المجاورة ، لهي سياسة وجيهة ، على شرط أن تتوفر في هذه المدارس أقسام داخلية منظمة ذات إدارة حسنة » (الصفحة ١٤٦) [١] .

لا أكتمكم ايها الاستاذ بأنني قرأت هذه الأسطر من التقرير باستغراب عميق ... لأنني كنت متأكداً من أنكم لم تطلعوا على شيء من الحجج والبراهين التي كان قد ادلى بها معارضو فكرة الالغاء ، إدعاماً لرأيهم القائل بلزوم إدامة المعهد المبحوث عنه .. ولأنني وجدت انكم ناقضتم انفسكم بأنفسكم في هذا الباب ، لأنكم بينما اقترحتم من جهة — في الفصل الثالث — تأسيس « دار معلمين » لتخريج المعلمين اللازمين لمدارس القرى ، وافقتم من جهة اخرى — في الفصل السادس — على إلغاء دار المعلمين الأولية ، التي لم تؤسس إلا بقصد تخريج مثل هؤلاء المعلمين ...

من الأمور البديهية التي لا يختلف فيها اثنان ، أن اول الواجبات التي تترتب على لجنة تأخذ على عاتقها « كشف حاجات التهذيب » و « اقتراح خطط الاصلاح » بصورة علمية ، في قطر غريب وبعيد عن بلاد اعضائها ، هو ان تلاحظ الأمور من جميع وجوهها المختلفة ، وتتصل لذلك بالاشخاص والفئات الذين يمثلون الآراء المتخالفة والنزعات المتباينة في ذلك القطر ... دون ان تحبس نفسها - بهذه الصورة — في « شرنقه معنوية » تحدد حولها « افق الاطلاعات » تحديداً هائلاً وتوجد بينها وبين الحقائق الواقعه سداً منيعاً ...

والمسأله التي نحن نبحث عنها الآن ، كانت موضوع مناقشات عديدة ومديدة في الدوائر الرسمية من جهة ، وعلى صفحات الجرائد من جهة اخرى. فكان على اللجنة المحترمة ان تتصل بمن كانوا معارضين لفكرة الإلغاء ، وان

---

١ ـ الصفحة ١٥٢ من النسخة العربية .

تطلع على البراهين التي كان يستند إليها هؤلاء ، قبل أن تبدي رأيها ، طالمارأت من واجبها أن تبدي رأياً في هذا الباب .. غير أنها لم تفعل مع الأسف شيئاً من ذلك ، وكتبت ما كتبته حول هذه المسألة دون أن تستطلع الآراء المخالفة ، ودون أن تنتبه إلى ما في حكمها هذا من التناقض الصريح مع المقترحات التي قدمتها هي بنفسها .

ولو كانت تعمقت اللجنة في استكناه الامور ودرس الاضبارات ،لعلمت أن فكرة إلغاء دار المعلمين الأولية نشأت - في حقيقة الحال - من ملاحظات سياسية ، كما أن تنفيذ هذه الفكرة أيضاً لم يتم إلا بمناورة سياسية .. ولعلمت زيادة على ذلك أن البعض ممن دافعوا عن هذا الإلغاء بعد أن أصبح أمراً واقعاً بحكم الظروف السياسية ، كانوا ممن كتبوا تقريراً ضافياً يبرهن على وجوب الاحتفاظ بدار المعلمين الأولية ، قبل مدة تقل عن السنة الواحدة ! ..

إنني لا أود أن أشرح تاريخ هذه القضية في هذا المقام ، فأرى أن أكتفي الآن بمناقشتكم عنها على ضوء الحقائق والوقائع الحالية وحدها :

●

اولاً : ارجو ان تسمحوا لي بمناقشتكم قليلاً على ما قلتموه حول هذه القضية :

لقد قلتم : « إن سياسة تقديم المساعدات المالية لخريجي المدارس الابتدائية القروية لتمكينهم من الاستعداد لدخول دار المعلمين في المدارس المتوسطة القريبة منهم لهي سياسة معقولة ...».

يظهر من هذه العبارة انكم زعمتم ان القصد من إعطاء المساعدات المالية المبحوث عنها هو إحضار القرويين للدخول في دار المعلمين .

فاسمحوا لي ان اقول لكم بكل تأكيد : إن ذلك لا يطابق الواقع ابداً . فإنني كنت اطلعت على جميع المعاملات والمخابرات المتعلقة بهده المسألة ،وعلمت ان هده المساعدات اعطيت بقصد (مساعدة الطلاب البارزين في الامتحانات العامة للدراسة الابتدائية ، على متابعة دراستهم الثانوية وإتمامها) دون تقييدهم

بالتهيؤ للدخول في دار المعلمين . فان المحررات التي صدرت من المديرية العامـــة حول القرار المتخذ في هذا الباب تحتوي على العبارات التالية بحروفها :

« إن تقـديم مساعدات مالية لخمسين طالباً من هؤلاء الطـــلاب البارزين لمساعدتهم على الاقامـة والمعيشة في مراكز الألوية ، ليتمكنوا من الاستمرار على الدراسة الثانوية في المدارس المتوسطة ..» .

فهؤلاء الطلاب مخيرون تماماً في انتخاب المدرسة التي سيدخـــلون فيها وفي تقرير المهنة التي سينتسبون إليها فيما بعد .. فلا يصح أن نقول : « انهم يتهيأون هناك للدخول في دار المعلمين » .

فيظهر من كل ذلك أن اللجنة المحترمة بنت حكمها هذا على (خبر) وصل إليها بشكل مشوه ومغلوط ...

هذا ، ومن جهة أخرى إنكم قد قيد موافقة اللجنة على السياسة المبحوث عنها بشرط هام ، حيث قلتم عنهـا : « إنها سياسة معقولة ... على شرط أن يتوفر في هذه المدارس – (أي المتوسطات) – أقسام داخليـــة منظمة ذات إدارة حسنة ..» .

تعلمون أيها الأستاذ ، أن هـذه السياسة لم تكن من السياسات التي لا تزال باقية في حيز التصور ، بل انها من التي انتقلت إلى ساحة العمل ، وطبقت فعلاً منذ بدء السنة الدراسية المنصرمة .. فكان على اللجنة المحترمـة أن لا تكتفي بذكر هذا الشرط بصورة مجردة ، بل كان عليها أن تبحث عما إذا كان قد تحقق فعلاً أم لا ...

انكم لم تبحثوا عـــن ذلك مع الأسف .. أما أنا ، فأستطيع أن أؤكد لكم – استناداً على التدقيقات التي قمت بها عندما توليت مهمة مراقبة التعليم العام لمدة وجيزة . أن الشرط الذي ذكرتموه لم يتحقق قط ، كما انه لا يمكن أن يتحقق طالما يعهد إلى كل لواء أمر تدبير إعاشة التلاميذ المنسوبين إليـه بمفرده ، وطالما عدد هؤلاء التلاميذ لا يتجاوز الأربعة في معظم الألوية ...

●

وبعد ذلك شرحت رأيي الأساسي في تكوين دور المعلمين في ثلاث صحائف، ثم وجهت إلى الأستاذ مونرو هذا السؤال :

« هذه هي النظرية الأساسية التي كان يتمسك بها معارضو الالغاء . فهل اطلعتم عليها ،قبل أن تقدموا على تحبيذ الالغاء ؟»

●

حول الاهتمام بتدريب المعلمين وترقية مستواهم :

لقد بحثتم عن ضرورة الاهتمام بتدريب المعلمين وترقية مستواهم بعد دخولهم الخدمة . وذكرتم أهم الوسائل المتبعة في البلاد المختلفة للوصول إلى هذا الغرض واقترحتم الأخذ بتلك الوسائل المتنوعة . غير أنكم صدرتم بحثكم هذا بالفقرات التالية :

« لم يوجد في العراق حتى الوقت الحاضر عامل لتحسين مدارسه ، ذلك العامل الذي وجد ذا قيمة كبيرة في الممالك الأخرى . ونقصد بذلك سياسة الاستمرار في التدريب المهني حتى بعد دخول المعلم في الخدمة . ومتى كانت مدة التدريب قبل التوظيف قصيرة ، ودار المعلمين بمستوى ثانوي فقط ، تصبح أهمية التدريب أثناء الخدمة مهمة بنوع خاص » (الصفحة ١٤٩) .

فاسمحوا لي أن أنقل لكم صفحة واحدة من تقرير رسمي طبع ونشر قبل عدة سنوات .

(التدابير التي اتخذناها لترفيع سوية المعلمين الموجودين :

(١ — لقد رتبنا في العاصمة في العطلة الماضية دروساً صيفية للمعلمين،ودعونا إليها جميع مديري مدارس المدن ، واجتمع فيها أكثر من ١٢٠ من المعلمين . لقد استمرت هذه الدروس شهراً كاملا ، ألقيت فيها دروس في أصول التدريس وفي الطبيعيات وفي أصول الحساب الذهنية ، جرت في خلالها تطبيقات ومناقشات تربوية .

(٢ — لقد رتبنا في الموصل أيضاً في العطلة الماضية دروساً صيفية خاصة

لمعلمي القرى ، وفي خلال السنة الدراسية دروساً أخرى خاصة لمديري تلك المدارس ، ألقي عليهم في خلالها محاضرات في طرق تدريس الدروس المهمة ، ولا سيما دروس الحساب واللغة .

(٣ – لقد جمعنا في خلال السنة الدراسية جميع معلمي العاصمة نحو خمس عشرة مرة لإلقاء دروس تطبيقية وإجراء مناقشات عليها .

(لقد عقدت عدة اجتماعات في الموصل أيضاً على هذا المنوال .

(٤ – لقد شرعنا بتأسيس مكتبة في كل مدرسة من المدارس الموجودة ، وأرسلنا لها كتباً عديدة لمطالعة ومراجعة المعلمين لأجل توسيع المعلومات وتحضير الدروس .

(٥ – لقد اجتهدنا في جعل التفتيش مرشداً ومعلماً للمعلمين أكثر من أن يكون مراقباً لهم ، وأوعزنا إلى جميع المفتشين بأن يهتموا خاصة في إرشاد المعلمين على طرق التدريس والاصلاح ، وأن يلقوا بأنفسهم دروساً على التلاميذ أمام المعلمين ليكون أنموذجاً وقدوة عند الحاجة .

(٦ – لقد أدرجنا في منهج الدراسة أهم الارشادات العملية عن كل درس ، وأوضحنا فيها الغاية التي يجب السير عليها في تلك الدروس . ولقد طبعنا كتاباً مفصلاً في طريقة تعليم الألف باء ، لإرشاد المعلمين إلى أفضل الطرق في هذا الباب) .

ترون من هذه الفقرات أيها الاستاذ ، إن إدارة المعارف العامة كانت توسلت بوسائل متنوعة لترقية مستوى المعلمين وزيادة تدريبهم أثناء الخدمة ، وأن جميع تلك الوسائل كانت موافقة للاقتراحات التي جاء بها أخيراً تقرير لجنتكم المحترمة .

وأما تاريخ التقرير الرسمي الذي نقلت عنه الفقرات المبحوث عنها ، فلا تستغربوا إذا قلت لكم انه يرجع إلى سنة ١٩٢٣ ! .

●

واسمحوا لي أن أنتقل بكم الى بعض الصحائف المدرجة في التقرير الرسمي العائد للسنة الدراسية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ :

(لقد رتبنا في السنة المنصرمة سلسلة دروس ومحاضرات لتعليم معلمي المدارس الاهلية في قاعة المدرسة الثانوية . واستمرت هذه الدروس والمحاضرات يومين في الاسبوع خلال ثلاثة أشهر ، كما أرسلنا الى مدرسة الاليانس يومين من كل أسبوع معلمتين من معلمات دار المعلمات لأجل تعليم اللغة العربية وأصول التدريس لمعلمات تلك المدرسة ..) .

(..وقد اجتمع في العاصمة نحو ثلاثين من معلمي الكشافة من مدن مختلفة، وقد نصبوا مخيماً كبيراً في جزيرة الجادرية الواقعة جنوب الكرادة الشرقية، بقوا فيه مدة ثلاثة اسابيع يتمرنون خلالها على الاعمال الكشافية بصورة منتظمة ..) .

(إن هذا المخيم أفاد المعلمين فائدة كبرى، وأعطى الحركة الكشافية الحقيقية قوة عظمى ..) .

وقد جـــاء في التقرير الرسمي الباحث عن السنة الدراسية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ما يأتي :

(لقد رتبت قيادة الكشافة دروساً تدريبية لمعلمي الكشافـــة في مدينتي الموصل والبصرة ، كما أنها هيأت الاسباب اللازمة لترتيب مخيم كشافي جديد في ضواحي العاصمة لإتمام تدريب المعلمين) .

هذا ، واسمحوا لي أن أذكر لكم - علاوة على كل ذلك - بضعة تدابير أخرى كانت اتخذت لتدريب المعلمين اثناء الخدمة :

أ - كانت المديرية العامة تتخذ تدابـير خاصة لضمان استفادة المعلمين من العطلات الربيعية في هذا الباب : كانت تعطـل مدارس الخارج قبل مدارس العاصمة ، وتتخذ في هذه المدارس ترتيبات مختلفة لكي يستفيد المعلمون الذين يأتون لقضاء أيام العطلة من الحضور في بعض الدروس في مدرسة التطبيقات من جهة ، ومن استماع بعض المحاضرات والاشتراك في بعض المناقشات في دار

المعلمين من جهة ومن زيارة المباني الأثرية والمعامل المهمة في العاصمة وضواحيها من جهة أخرى .

(ب) وكانت وزارة المعارف اتفقت مع وزارة المالية على إحداث امتحان أسمته «بامتحان ترفيع الدرجات» فسحت بواسطته أمام المعلمين الذين لم يكونوا من خريجي دار المعلمين مجالاً كافياً لزيادة رواتبهم وترفيع درجاتهم ، بناء على امتحان يؤدونه في دار المعلمين من العلوم المختلفة من جهة ومن أصول التدريس من جهة أخرى . هذه الامتحانات استمرت عدة سنوات وحملت عدداً غير قليل من المعلمين على توسيع المعلومات وعلى التعرف على طرق التدريس الحديثة .

ج ـ كانت ادارة المعارف العامة اتخذت تدابير مماثلة لكل ما سردناه آنفاً في دار المعلمات بقصد توسيع مقدرة المعلمات أيضاً ..

هذا ، وأرى من الضروري أن اطلعكم على بعض الفقرات التي جاءت في البلاغ العام رقم ١٠ المؤرخ ١٥ حزيران عام ١٩٢٥ ،صفحة (٤٧٦ ـ ٤٧٨) من الجزء الأول من هذه المذكرات .

وقبل أن أختم هذه الرسالة أود أن استلفت انظاركم إلى أحكام المادة الخامسة عشرة من نظام المدارس الابتدائية الرسمية :

« لوزارة المعارف أن تطلب من المديرين والمعلمين أن يجتمعوا في أماكن معينة لأجل تلقي دروس ومحاضرات ولو كان ذلك خلال العطلات » .

ألا ترون بكل وضوح ، أيها الاستاذ ، ان الذين أدمجوا هذه المادة في النظام المبحوث عنه كانوا مدركين تمام الإدراك « أن تدريب المعلمين خلال الخدمة » لهو من الأمور الضرورية ، حتى أنهم احتاطوا للأمر بوضع مادة قانونية صريحة تخول الوزارة جمعهم « ولو كان ذلك خلال العطلات » ؟

الرسالة العاشرة

(حول منهج الدراسة الأولية والابتدائية)

ـ نشرت في جرائد العاصمة في ٣٠ أيلول ١٩٣٢ ـ

لقد خصصت هذه الرسالة إلى البحث عن منهج الدراسة الابتدائية والأولية بوجه عام ، وقلت فيها :

« عندمت استعرضت كل ما جاء في التقرير من الاحكام والملاحظات عن هذا المنهج في مواضعه المختلفة ، ـ سواء أكان على سبيل الاستطراد أو البحث المباشر ـ ، لاح لي أن هذه الأحكام والملاحظات لم تكن متناسقة تناسقاً تاماً ، ان لم أقل انها لا تخلو من التناقض أحياناً ، غير أنني لم أستغرب ذلك استغراباً كبيراً ، لانني أعرف أن «كل عضو من أعضاء اللجنة أخذ على عاتقه كتابة قسم معين من التقرير » كما صرحتم بذلك في المقدمة ، ولا أستبعد أن تكون اللجنة المحترمة سارت على خطة مماثلة لهذه في مطالعة الوثائق ودرسها أيضاً . فليس من المستغرب والحالة هذه أن يتطرق كل عضو من أعضاء اللجنة الى بحث من الابحاث مع كتلة اطلاعات ومعلومات تختلف عمـــا حصل عليها زميلاه الآخران حول ذلك البحث . .

غير انني لا أود ان اطيل الكلام حول هـــذه الأمور ، فسأكتفي بمناقشة التقرير على ابرز الملاحظات التي جاءت فيه حول منهج الدراسة الأوليـــة والابتدائية ، بقطع النظر عن جميع النقاط الفرعية :

*

لقد كتبتم في الفصل السابع من التقرير الملاحظات التالية، عن منهج الدراسة الأولية والابتدائية : « وقد لاحظنا في المنهج المشار إليه شواهد كثيرة تدل على مبلغ العناية والحاكمة المهنية الدقيقة المبذولة في صنعه . فهو يضع للمعلمين مستويات عالية للعمل ويحتوي على المواد المقبولة كعناصر اساسية للتربية العامة ويحتوي المنهج ايضاً على مقترحات وارشادات كثيرة للمعلمين كما فيه التحذير المتكرر ضد وقوعهم في جريمة جعل التعليم نظامياً ميكانيكياً » (الصفحة ١٤٨ [١]) .

فهل تسمحون لي ان أسألكم ، أيها الاستاذ : أما كان يجدر باللجنة المحترمة ان تتواجه مع واضعي ذلك المنهج وتتناقش معهم في ملاحظاتها عنه ، طالما تعترف بأنها لاحظت فيه « شواهد كثيرة تدل على مبلغ العناية والحاكمة المهنية الدقيقة المبذولة في صنعه » ؟ أما كان يترتب عليها ان تتوسع في البحث عن روح المنهج وغاياته وتستطلع آراء واضعيه ، لتتأكد من منشأ العلل المتأصلة في المدارس ، فتستطيع ان تصف الدواء الشافي لتلك العلل ؟ فيؤسفني ان أقول : ان خطة البحث التي سارت عليها اللجنة المحترمة – والشرنقة المعنوية التي حبست نفسها فيها – حجبت عن انظارها قسماً مهماً من روح المنهج ايضاً.

*

وبعد ذلك بينت رأيي في الأمور الأساسية والفرعية في مناهج الدراسة بوجه عام ، واوضحت الطريقة التي التزمتها في وضع المناهج وتعديلها في العراق بوجه خاص ، وذكرت ما جاء عنها في أحد البلاغات العامة .

(بما ان هذه الأمور مذكورة في الرسائل السابقة من جهة ، وفي الجزء الأول من هذه المذكرات من جهة ثانية لم أر لزوماً لنقلها هنا) .

*

١ - الصفحة ١٥٤ من النسخة العربية .

وبعد شرح هذه الأمور وتفصيلها نقلت البحث الى أهم ما اوصت به اللجنة في هذا المضمار اذ قالت :

« ان المنهاج في هيأته العامة يشبه نوع المناهج السائدة في غرب اوروبا أكثر مما يشبه المناهج التي هي أكثر حرية وأقل تقيداً بالعرف والعادة ، كالتي صارت تحبذ حديثاً في كثير من اقسام الولايات المتحدة وفي الاتحاد السوفياتي وفي بعض اقسام المانيا والنمسا » .

« فالنزعة الواضحة لهذا النوع من المناهج هي الابتعاد عن تنظيم مواد الدراسة الى فروع مختلفة كالحساب والجغرافيا والتاريخ والاعمال اليدوية . وغيرها وتميل الى المشاريع ووحدات العمل التي تنشأ عن رغبات التلاميذ والحاجات اليومية الحاضرة. ويرتأون انه يمكن ترتيب سلسلة من هذه المشاريع أو وحدات العمل ومعالجتها بطريقة يمكن ان تعلم فيها المواد التعليمية الضرورية التي كانت تنظم قبلاً بشكل فروع متعددة وبطريقة طبيعية اكثر بكثير من ذي قبل . ذلك مع اقترانها الدائم بارتباطات ذات معنى .

« ومع ان تفوق هذا النوع من المناهج غير النظامية وغير المقيدة لم يبرهن بصورة عملية بعد ، إلا أننا نرتئي ان لأسلوب المشاريع في السنتين الاوليين من الحياة المدرسية مكانة هامة كما يمكن تخصيص ساعات معينة لها طيلة الدراسة » ، (الصفحة ١٤٨ و ١٤٩) .

انني اعترف ان الملاحظة الأولى في محلها تماماً ، فإن الذين وضعوا منهج الدراسة الابتدائية في العراق ، لم يقدموا على تقليد المناهج « التي صارت تحبذ حديثاً في الولايات المتحدة » ، أو التي تأسست في روسيا السوفياتية بعد الثورة البلشفية ، « أو في بعض أقسام المانيا والنمسا بعد الانقلابات الأخيرة ... » تلك « المناهج غير النظامية وغير المقيدة » التي تعترفون « بأن تفوقها لم يبرهن بعد بصورة عملية » .

غير أنني أتأسف أسفاً شديداً على أنه لم تتح لي فرصة لمناقشتكم في مثل هذه المسائل التربوية الهامة مناقشة شفهية ، خلال وجود اللجنة المحترمة في العراق.

وأؤكد لكم ايهـا الاستاذ ، أنني تتبعت الاساليب والمناهـج المبحوث عنها منذ مدة طويلة بشغف كبير وعلاقة تامة . حتى أنني جربت وطبقت فعلاً قسماً غير قليل من مبادئها في « المدرسة الحديثة » وفي « عش الاطفال » التي كنت أسستها في عاصمة الدولة العثمانية ، وكتبت عنهـا مقالات عديدة حتى في مجلة التربية والتعليم التي نشرتها هنا في السنين الأخيرة ..

غير أن أبحاثي وتجاربي وتأملاتي أوصلتني إلى الحكم بأن النجاح بمثل هـذه الأساليب والمناهج يتوقف على توفر شروط عديدة ، كلهـــا مفقودة عندنا :

أولاً : انها تتطلب من المعلمين معلومات واسعة ومتنوعـــة ويقظة فكرية مستمرة وثقافة علمية قوية . ولا حاجه للبيان ان المعلمين الموجودين عندنـا بعيدون عن استجماع هذه الأوصاف بعداً كبيراً .

ثانياً ـ إنها تتطلب كتباً كثيرة ومتنوعة مكتوبة حسب قابليات الاطفال من اعمار مختلفة ، تتناول كل المواضيع من وجوه شتى . وأقول لكم مع الأسف الشديد ان اللغة العربية لا تزال محرومة من مثل هذه الكتب حرماناً تاماً .

ثالثاً ـ انها لا تثمر الثمرات اللازمة ، في البيئات التي لا تكون فيها حركة حياة فعالة وكثيرة التنوع وغنية المظاهر . ولا أراني في حاجة إلى البرهنة على أن بيئاتنا بعيدة عن مثل هذا التنوع وهذه الفعالية ..

ويوجد هناك اعتبار آخر ، يجب أن لا يغرب عن البال :أن عدم الانتظام في المساعي والأعمال ، والميل إلى الفوضى ، من أبرز النقائص التي تشاهد في هذه البلاد . فنحن في حاجة شديدة إلى مكافحة هذا النقص المعنوي وترسيخ روح النظام في النفوس . فهل يمكننا أن نصل إلى هذه الغاية بالمناهج غير المنتظمة غير المقيدة ؟

مع هذا إنني أعتقد أن المبادىء الثمينة التي تستند عليها المناهج والاساليب المبحوث عنها مما يمكن تطبيقها بشكل آخر ، دون مغالاة تصل إلى حد كسر اطارات جميع الدروس ، وذلك بربط الدروس بعضها ببعض بصورة مستمرة . إن المنهج الحالي يحتم ذلك في التنبيهات العامة ، كما يساعد على التوسع في ذلك

توسعاً كبيراً بوجه خاص في الصفوف الصغيرة . غير ان تطبيق هذه المبادىء بصورة جدية وفعلية يتوقف على احضار المعلمين القديرين كما يتوقف على جمع دروس الصف الواحد في عهدة معلم واحد .

فهل بحثتم أيها الاستاذ عن انواع الجهود التي بذلت في هذا السبيل ؟ وهل اطلعتم على مبلغ بعد الحالة الراهنة في المدارس عن هذه الغاية ؟

الرسالة الحادية عشرة

(حول التعليم الثانوي والعالي)

ـ نشرت في جرائد العاصمة في ٩ تشرين الأول ١٩٣٢ ـ

أنقل هذه الرسالة بنصها الكامل ، لأنها تتناول العديد من قضايا التربية والتعليم ، ولأنها ـ في الأخير ـ تظهر للعيان مبلغ تأثر « لجنة الكشف التهذيبي » الأميركية بآراء الاستعماريين :

اسمحوا لي أن أناقشكم في هذه الرسالة عن بعض الآراء والاقتراحات التي أبديتموها حول التعليم المتوسط والثانوي والعالي ، في الفصل الأول من التقرير :

١ ـ لقد قلتم عن منهج الدراسة الثانوية ، « مع انه في نظرنا مثقل بالمواضيع الاجبارية ، فهو من خير المناهج المؤسسة على نظام الترويض العقلي ، وأهم مواده هي الرياضيات واللغات » (الصفحة ٣٦) .

إنني قرأت الجملة الأخيرة من هذه العبارات باستغراب شديد . لإنني اعرف أن منهج الدراسة الثانوية يعطي للطبيعيات مكانة كبيرة ، لا تقل عن مكانة الرياضيات ، إن لم تتفوق عليها .

أرجو أن تلاحظوا جـــدول توزيع الدروس المسطور في الصفحة ٨٩ من تقريركم. ترون أن مجموع الساعات المخصصة للرياضيات — في الدراسة المتوسطة — لا يزيد على ما هو مخصص للطبيعيات إلا بمقدار طفيف (١٨ للرياضيات و ١٦ للطبيعيات) .

كما أرجو أن تلاحظوا الجدول المسطور في الصفحة ٩٠ من التقرير المذكور ترون أن الساعات المخصصة للرياضيات لا تختلف اختلافاً يذكر عما هو مخصص للطبيعيات في الفرع الأدبي من الصفوف الثانوية ، غير أنها تنقص ثماني ساعات عما هو مخصص للطبيعيات في الفرع العلمي من الصفوف المذكورة .

فهل يجوز أن يقال عن هذا المنهج « ان أهم مواده هي الرياضيات واللغات » ؟

٢ — لقد قلتم خلال البحث عن الدراسة الثانوية : « يجب أن تتوسع دائرة المواضيع الاختيارية إلى درجة أوسع من الحاضر » ثم أردفتم قولكم هذا ببعض بيانات عامة : « اننا نشعر ان كل مقترحاتنا حول هـــذه المواضيع تميل إلى تفضيل التربية الحرة والنزعـــة الفردية الانكلوسكسونية الأصل على صلابة المؤسسات اللاتينية » (الصفحة ٣٧ [١]) .

انني أخالفكم في هذه البيانات والمقترحات من وجوه عديدة :

أولاً : انني لا أسلم بأن « قلة المواد الاختيارية من خصائص التربية اللاتينية » . لأنني أعلم بكل تأكيد ، أن المناهج الالمانية أيضـــاً لا تميل إلى تكثير المواد الاختيارية .

ثانياً - إنني لا أعتقد بملاءمة طريقة الاختيار المتبعة في المناهج الاميركية لحاجات بلادنا ، وطبائع شبابنا ، بوجه من الوجوه .

وذلك ، لأن : مجال التخصص قليل في بلادنا في جميع فروع الحيـــاة .

---

١ — الصفحة ٣٩ من النسخة العربية .

فحاجة ابناء هذه البلاد الى المعلومات العامة أشد وأكبر من حاجة الاميركيين إليها ...

ولأن : الدراسة الثانوية ليست واسعة النطـــاق ومتضخمة في بلادنا كما هي الحالة في بلادكم. فيترتب على مدارسنا الثانوية المحدودة ان تلاحظ حاجات متنوعة ، وتفسح أمام طلابها « امكانيات » كثيرة في وقت واحد ...

ولأن : اضطرارنا الى الاستفادة من المدارس العالية الاوروبية يحتم علينا ان نجعل مدارسنا الثانوية في مستوى يحمل الدول والجامعات المختلفة على الاعتراف بشهاداتها ، دون مطالبة حامليها بامتحان خاص ..

وعدا ذلك كله ، إنني اعتقد ان المدارس الثانويـــة ليست محل احتراف واختصاص ، بل انها محل احضار عام وتوجيه عام . وأعرف ان عدداً غير قليل من المفكرين الاميركيين أنفسهم يظهرون ارتيابـــاً شديداً من اصابة الخطط المتبعة في بلادهم وينتقدونها انتقاداً مراً ..

انني لا اجرؤ على ابداء الرأي عن الخطط المتبعة في سائر البـلاد ، بالنسبة إليها نفسها . غير انني أقول بلا تردد بالنسبة الى بلادي ، انه من الضروري أن تكثر المخارج أمام طلاب المتوسطات ، وان يفسح أمامهم مجال واسع للاختيار بين هذه المخارج المختلفة – من فروع ثقافية عامة ومدارس مهنية متنوعة – غير انه ليس من الحكمة ان تزداد المواد الاختيارية في كل فرع من هذه الفروع .

٣ – لقد اقترحتم « اعطاء دراسات أخرى موازية للدراسات النظرية التي تعطى الآن في المدارس الثانوية » اولها الدراسة التجارية .. والنوع الثاني منها هو الدراسة الفنية ... والنوع الثالث الدراسة اللغوية .. (الصفحة ٣٩ [١]) .

ان اقتراحكم في «اعطاء دراسات موازية للدراسات النظرية » جاء موافقاً

---

١ ـ الصفحة ٤١ من النسخة العربية .

لآرائي المقررة ، من حيث الأساس ، فإنني كنت سعيت سعياً حثيثاً لتزييد المخارج أمام طلاب المدارس المتوسطة – كما صرحت بذلك آنفاً – ، وبذلت جهوداً كبيرة لحمل ادارة الزراعة على تأسيس كلية الزراعة – عندما كنت مديراً عاماً للمعارف – ، كما عارضت إلغاء مدرسة الهندسة معارضة شديدة – في السنة الماضية خلال وجودي في مراقبة التعليم العام – وتمكنت بمعارضتي هذه من اطالة حياتها مدة سنة كاملة... وكنت ولا أزال أود ان تتكاثر وتتنوع المدارس المهنية المتوسطة . غير انني اعتقد بأن هـــذه المدارس يجب ان تكون مهنية بصراحة، وان لا تؤثر على مستوى الثقافة العامة في المدارس الثانوية ، فلا تؤدي الى اهمال هذه الثقافة بوجه من الوجوه .

ولهذا السبب ، انني لا اشارككم في الرأي الذي أبديتموه في هذا الباب بوسيلة إلغاء مدرسة الهندسة. فانكم قلتم : « إننا لا نرى مانعاً من أن تدرس دروس هذه المدرسة العلمية في المدارس الثانوية، ما دامت دروسها العملية تدرس في مدرسة الصنائع » (الصفحة ٣٩ [١]) .

أما القول بأن « دروس مدرسة الهندسة العملية تدرس في مدرسة الصنائع» فذلك مما لا يتفق مع الحقائق الراهنة . صحيح ، ان طلاب مدرسة الهندسة كانوا يذهبون الى مدرسة الصنائع مرة في الاسبوع، ويتمرنون هناك على بعض الاعمال العملية ، غير ان ذلك كان يؤلف جزءاً صغيراً وعرضياً من مساعيهم العملية. وعلى كل حال ، انني اقول بأن إلغاء مدرسة الهندسة وتعويضها بفرع فني في المدرسة الثانوية مما يؤدي حتماً الى إضعاف التعليم الثانوي والتعليم المهني في وقت واحد ، فلا يدل على سياسة تعليمية صريحة رشيدة ..

*

أما في صدد التعليم العالي ، فقـد قلتم « ان خطة إيفاد البعثات العلمية إلى الخارج افيد بكثير من تأسيس جامعة في الداخل » وزدتم على ذلك قائلين بأنه

---

١ ـ الصفحة ٤١ من النسخة العربية .

« اذا تمكن العالم العربي كله من الاتحاد لتأسيس جامعة والقيام بنفقاتها على ان يوجد القسم الأعظم من الأموال الضرورية لمؤسسة كهذه من موارد الهبات الدينية القديمة ، فتكون الموارد قد استعملت لغرض انفع . وهذا في الحقيقة هو ما اقترحه بعض زعماء الطوائف الدينية . لكن محاولة تكوين جامعة كاملة العدد بأموال عمومية ولشعب عدده ثلاثة ملايين معظمه قبائلي لا تلوح للجنة انها مطمح رشيد وان كان محموداً» (الصفحة ٥٧ و ٥٨[١]) غير أنكم استثنيتم « المدرسة الطبية » من نطاق شمول هذا الحكم ، وأدليتم ببعض الملاحظات لتبرير هذا الاستثناء .

إنني لا أود ان أناقشكم مناقشة طويلة حول هذه الآراء والملاحظات ، غير انني أود ان أسألكم بعض الأسئلة :

هل استطلعتم آراء الخبراء عن مبلغ « عمليــة » الخطة التي اقترحتموها لتأسيس جامعة يقوم بنفقاتها العالم العربي كله من موارد الهبات الدينية ؟ ولماذا اشترطتم ايجاد القسم الأعظم من الأموال الضرورية من موارد الهبات الدينيـة القديمة ؟ . وهل امعنتم الفكر والنظر في أنواع الدراسات العالية ، من وجهـة علاقتها بالخصائص القومية ؟ وهل تساءلتم عن أنواع الدراسة العالية التي ترتبط بالحياة القومية ارتباطاً وثيقاً ، فلا يمكن أن تعطى إلا في جامعة وطنية ؟ وعن الأنواع التي لا ترتبط بالحياة القومية بهذه الصورة ، فيمكن ان تحصل في جامعة وطنية او جامعة اجنبية ، على حد سواء ؟ أفلا تعتقدون أن احضار المعاهـد المحلية اضمان النوع الأول من الدراسات العالية من الأمور الضرورية ، حتى عند الأخذ بخطة ايفاد البعثات إلى الخارج للحصول على النوع الثاني من الدراسات العالية ؟ وهل لاحظتم انه كان يوجـد في العالم العربي اربع كليات طب قبل تأسيس كلية بغداد ، وان كلية الطب العراقية صارت الخامسة من نوعها ؟

*

١ ـ الصفحة ٥٩ من النسخة العربية .

انكم اوصيتم الحكومة في عدة محلات من تقريركم بالتأني في أمر توسيع التعليم الثانوي والعالي ، ودعـمتم توصياتكم هذه ببراهين عديدةأهمها سياسية.

وقبل ان أشرح لكم رأيي في هـــذا الباب ، أرى ان اصرح لكم بانني شخصياً لم اكن من المغالين في توسيع التعليم الثـــانوي ، ولا من المتسرعين في تكوين التعليم العــــالي ، بل عرفت بالتروي في كلتا هاتين الناحيتين . فانني عارضت فكرة تأسيس كلية الطب عندما كادت تنتصر قبل عشرة أعوام ، وسعيت كثيراً لتحويل فكرة « المدرسة الزراعية العالية » إلى فكرة «المدرسة الزراعية المتوسطة »عند تأسيسها ،وحولت بعض المدارس الثانوية إلىمتوسطة ، ولم أظهر تسرعاً في فتح المدارس المتوسطة في الالوية ، بالرغم من توالي الطلبات في أمرها ..

مع هذا أراني مخالفاً لآرائكم في هذا الباب مخالفة كبيرة . لأنالملاحظات التي كانت أملت علي خطتي في السابق ، تختلف عن الملاحظات التي استندت عليها لجنتكم في توصياتها العالية اختلافاً كلياً :

فإنني رأيت لزومـاً للاعتدال والتروي في أمر توسيع التعليم الثانوي وتأسيس التعليم العالي ، لأنني كنت أود ان تكون المدارس العالية عاليــــة بالفعــل لا بالاسم ، كما كنت أود ان تكون المدارس الثانوية مستحقـة لاسم الثانوية فعلاً ، ان كان من جهة سوية طلابها وان كان من جهة مقدرة مدرسيها. ولذلـك لم استحسن توسيع الثانويات قبـــل اصلاح الابتدائيات التي ستغذيها بطلابها ، وقبل إحضار المعلمين اللازمين لها ، كما عارضت تأسيس الكليات قبل احضار الثانويات التي ستكون أساساً لها ،وقبل اعداد الاساتذة الذين سيقومون بأعباء تدريساتها ..

ومن جهة أخرى كنت أعتقد ان بناء المعارف لا يرتفع إلا على شكل هرم شاسع القاعدة ، لأن المدرسة لا ترتقي الرقي المطلوب مـــا لم يكن لديها مجال واسع لانتقاء واصطفاء الطلاب،وهذا المجال لا ينفسح أمامها ما لم تتعدد المدارس

التي تعد التلاميذ لتتبع دراستها . ولذلك سعيت الى تكثير المدارس الابتدائية قبل تكثير الثانويات ، وقلت بلزوم تكثير الثانويات قبل الإقدام على تأسيس العاليات .

فيمكنني ان اقول : ان خطة التروي التي اتبعتها أنا في هذا الباب كانت موضوعة بقصد احضار الأسس والوسائط اللازمة للعمل ، ليس إلا .

وأما لجنتكم المحترمة ، فقد أوصت الحكومة بالتروي في هذا الباب مستندة على نوع آخر من الملاحظات ، وهي الملاحظات المتعلقة بالنتائج السياسية . اذ انها صرحت بأن « زيادة عدد المتعلمين تعليماً اكاديمياً خطر على استقرار الحالة السياسية في أي بلد من البلدان » . كما أنها أكدت بأن « وجود جامعة في قطر قليل السكان كالعراق يؤدي الى مشاكل سياسية واجتماعية تصعب معالجتها » وقالت « ان هذه الأحوال ظاهرة في كثير من البلدان الشرقية الآن» .

فهذه الملاحظات ، اذا أخذت بنظر الاعتبار ، تحول دون التوسيعات والتأسيسات التي ننشدها ، بالرغم من إحضار الوسائط والأساسات اللازمة لها .

ولذلك ، أرى من واجبي ان اناقشكم في هذه المسألة بصراحة تامة :

هل ترون « ان استقرار الحالة السياسية » (مهما كان نوعها) ، يكون في مصلحة البلاد في كل الاحوال ؟ وهل لكم ان تصرحوا لنا أية أمة من الأمم الشرقية وقعت في مشاكل سياسية واجتماعية من جراء كثرة المتعلمين من أبنائها ؟

أما أنا فاقول بصرحة تامة : ان « الاستقرار » لم يكن في صالح الأمم في كل الاحوال ، بل ان الأمم تحتاج إلى « الاستقرار » في بعض الأحول وإلى « الانقلاب » في أحوال أخرى . وإذا استعرضنا الحالات السياسية التي هي موضوع جدل ونزاع في الشرق الأدنى ، نجد أنها تنقسم إلى نوعين أساسيين :

أ ـ الحالة السياسية التي يريد تقريرها المستعمرون والمسيطرون بقصد ترسيخ نفوذهم وترويج مصالحهم في البلاد .

ب ـ الحالة السياسية التي يتوق إليها الوطنيون ، نظراً لنزعات الأمة الأصلية ومصالح البلاد الحقيقية .

انني اسلم معكم بأن كثرة المتعلمين تحول دون استقرار النوع الأول من الأحوال السياسية ، غير انني أعتقد انكم تسلمون معي بان الاستقرار في هذا النوع من الاحوال السياسية ليس من صالح البلاد أصلاً .

أما النوع الثاني من الأحوال السياسية فليس ثمة واقعة تدل على ان أمة من أمم الشرق الأدنى لم تتمكن من تقريرها بسبب كثرة متعلميها .

لا شك في أنكم تعلمون بأن معظم أمم الشرق دخلت تحت سيطرة أو نفوذ بعض الدول الأوربية ، باسم الاستعمار ، أو الحماية ، أو الوصاية . ولم يتخلص من السيطرة الاجنبية تخلصاً حقيقياً إلا عـــدد قليل منها ، نخص بالذكر من بينها الدولتين التركية والايرانية . فهل تستطيعون ان تقولوا ان إحدى هاتين الدولتين تضررت من جراء كثرة متعلميها ؟

صحيح ، ان كل واحدة من هاتين الدولتين عانت مشاق عظيمة في سبيل النهوض والاستقلال ، واضطرت إلى تضحيات عظيمة لقمـــع الفتن والثورات الداخلية ، التي قامت أمامها في هذا السبيل . غير ان عوامل هذه الثورات لم تكن في حال من الاحوال (كثرة المتعلمين) .

وبما ان ادارة الكليات الاميركية الكائنة في الآستانة التي تعهدتم بها أخيراً ، ستمكنكم من درس أحوال الأمة التركية بالتعمق اللازم للتأكد من مثل هذه المسائل ... فأنا أعتقد اعتقاداً قوياً بأنكم ستفهمون حقائق الأمور ، فترجعون لذلك عن الرأي القائل بأضرار كثرة المتعلمين .

*

وقبـل ان أختم رسالتي هذه ، أود ان أوجـه إليكم بعض الأسئلة حول رأيكم هذا :

١ - تعرفون ان عدد التلاميذ الموجودين في المدارس المتوسطة لا يتجاوز الألفين كثيراً ، وعدد الموجودين في الصفوف الثانوية لا يبلغ الثلاثمائة . وأما مجموع الذين تخرجوا من المدارس الثانوية منذ نشأة الحكومة العراقية ، فلم يبلغ بعد السبعمائة . واذا قمتم بحساب بسيط ، علمتم بأن التعليم الثانوي لو انتشر في هذه البلاد بنسبة انتشاره في بلادكم لوجب ان يكون عدد طلاب الثانويات مئة وخمسة وعشرين ألفاً (١٢٥٠٠٠) ، وهذا العدد لا يقل عن خمسين من أمثال العدد الحالي .

أفلا تعذروني والحالة هذه ، اذا شبهت النصائح التي أسديتموها في تقريركم لحكومة العراق حول هذه المسألة ، بنصائح طبيب يدعى الى عيادة مريض فقير مبتلى بفقر الدم وقلة الاغتذاء ، ويقول له : عليك ان تحترز من كثرة الأكل والغذاء ؟..

٢ - لا بد من انكم تعلمون جيداً بأن بعض المفكرين في أوروبا كانوا فيما مضى ينكرون ملاءمة التعليم الابتدائي لسواد الناس ، وكانوا يعتبرون هذا التعليم نافعاً لبعض الطبقات ومضراً بالأخرى . ولكن الوقائع التي حدثت منذ قرن أزالت هذه الآراء من عالم التفكير . افلا تجدون أن النظرية التي أخذتم بها الآن ، تشبه تلك النظريات من بعض الوجوه لأنها بمثابة نقل القضية من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي والعالي ، ومن ساحة صفوف الناس الى ساحة طبقات الأمم ؟

إنهم كانوا يقولون قبلاً « التعليم يفيد بعض صنوف الناس ويضر الصنوف الأخرى » ، وأنتم تقولون الآن « كثرة المتعلمين تفيد بعض الأمم وتضر أخرى .. » .

فهل تسمحون لي ان أقول ، ايها الاستاذ ، ان هذه النظرية لم تكن من النظريات الغريبة عن اسماعي أبداً .. انني اذكر جيداً بأنني كنت قرأت أمثالها قبل مدة غير قصيرة في كتب ومجلات عديدة .. ولكن كان ذلك - على ما أذكر الآن - بين ابحاث متعلقة بمعارف المستعمرات ، ومستندة على

تجارب الانكليز في مصر والهند ، وتجارب الافرنسيين في الهند الصينية وشمال افريقية . وقد بحثت في مكتبتي قليـلاً وعثرت على أحد تلك الكتب ، وهو الكتاب المعنون بعنوان « التسيطر والاستعمار » . والمنتشر في عداد « كليات الفلسفة العلمية » في باريس . وقـد خصص مؤلف الكتاب فصلا كاملا لبحث « التعليم والتسيطر » وعزا فيه معظم الاختلالات والثورات التي حدثت في المستعمرات المختلفة ، من القطر المصرى الى الهنـد الصينية ومن بلاد الهند الى جزر الفيليبين – الى تحريضات المتعلمين من أهل البلاد، وأيد نظريته هذه بأقوال وتصريحات كبار المستعمرين .

ولا أشك في انكم قرأتم كثيراً من الأقوال المماثلة لها ، خلال مطالعاتكم الواسعة ، كما سمعتم كثيراً من الآراء المشابهة لها ، خلال رحلاتكم الكثيرة.

ولا استغرب إذا كان اطلاعكم على آراء الاوربيين أوسع من اطلاعكم على نقاط نظر الأهلين ، وتأثركم بمدعيات الغربيين أشد من تأثركم بمدافعات الشرقيين. غير أني أود أن ألفت نظركم إلى مسألة هامة :

تعلمون بأن المبدأ القائل بوجوب « وضع الطفل في مركز التربية » «والنظر إلى جميع مسائلها من وجهـة نظر نزعاته وحاجاته قبل كل شيء » يعتبر من أهم دساتير التربية الحديثة .

ألا تعتقدون بأن تطبيق هذا المبدأ على مسائل« معارف الأمم »يقضي بوضع الأمة في مركز المعارف ، والنظر إلى جميع مسائلها بنظر نزعاتها الخاصة ومنافعها الذاتية ؟».

الرسالة الثانية عشرة

حول التعليم الزراعي والمدارس الأهلية ودار المعلمين العالية

– نشرت في جرائد العاصمة في ١٤ تشرين الأول ١٩٣٢ –

هذه الرسالة الختامية تبدأ ببيان رأيي في التعليم الزراعي ، ثم تنتقد آراء اللجنة في المدارس الأهلية والاجنبية. وفي الاخير توجه إلى اللجنة لوماً رقيقاً – ولكن واخزاً على الإشارة العابرة التى جاءت في تقريرها عن دار المعلمين العاليـة .

انقل فيما يلي ما يتعلق بالمدارس الأهلية لأهميتها السياسية :

*

لقد اظهرتم اهتماماً كبيراً بقضية المدارس الأهليـة ومدارس الاقليات في الفصل الأول من التقرير . وأنا كنت اشرت إلى اهتمامكم هذا في رسالتي الثانية ، دون أن أناقشكم على مسروداتكم المتعلقة بهذه القضية. فأرجو أن تسمحوا لي الآن بالعودة إلى هذه المسألة لمناقشتها وتنويرها قليلاً :

لقد تمتعت بعض الفئات في الشرق بامتيازات خاصة ، لم تلبث أن أخذت تنظر اليها بنظر الحقوق الطبيعية ، فصارت تقابل بسخط شديد كل محاولة تستهدف إزالة هذه الامتيازات أو تخفيف وطأتها. ان الغربيين الذين لايدركون هذه النزعـة التي رسخت في نفوس بعض الطوائف في الشرق الأدنى ، يصعب عليهم أن يفهموا مدى ما يسمى بـ « حقوق الأقليات الدينية ومطالباتها في أمر التعليم » فهماً صحيحاً . ولهذا السبب أرى من واجبي أن اشرح لكم حقيقـة القضية بعض الشرح :

عندما استولى الإنكليز على العراق أرادوا ان يستميلوا قـــلوب الطوائف المسيحية في الموصـــل – بسبب العلائق القديمة التي كانت تربط تلك الطوائف بفرنسا وعاملوا مدارسهم بسخاء مفرط: لقد تعهدوا القيام بجميع نفقات تلك المدارس ، دون ان يدخلوها في عداد مدارس الحكومة . وقبلوا بـأن تكون سلطة انتخاب وتعيين جميع معلميها مشتركة بين رؤساء الطوائف ومديـــري المعارف . وأوجدوا بهذه الصورة نوعاً خاصاً من المدارس ، لا يمكن ان تعتبر أهلية تماماً ولا رسمية صراحة .

ولقد استمرت الأمور عدة سنوات على هذا المنوال . وناهز عدد هذا النوع من المدارس نصف مجموع مدارس العراق. وعندما اخذت ادارة المعارف الوطنية زمام الأمور بيدها ، عانت مشاق عظيمة من جراء هذه الادارة المزدوجة ، كما جابهت عقبات عديدة في سبيل تشميل خططها الاصلاحية إلى هــــذا النوع من المدارس . وبعد تجارب ومحاولات عديدة لتمشية الامور وفقاً للأسس الموضوعة قبلاً ، قررت في الاخير أن تخيّر رؤساء الطوائف الدينية بين جعل هذه المدارس أهلية تماماً ، أو اميرية صراحة . وأفهمتهم في الوقت نفسه بأنهم إذا اختاروا الطريقة الاولى ، تعامل المعارف مدارسهم كسائر المدارس الأهلية ، وتمنحهـا بعض المساعدات المالية كالمساعدات التي تعطيها لسائر المدارس الأهلية . واما اذا اختاروا الطريقة الثانية ، فتعتبر المعارف تلك المدارس من جملة المدارس الاميرية ، ومع هذا تتعهد بأن لا تقدم على تعيين المعلمين الذين سيقومون بتدريس الديانة فيها ، إلا بموافقة وترشيح رؤسائهم الدينيين .

ان رؤساء الطوائف الدينية قد اختاروا ـ بعد تردد طويل ـ الطريقة الثانية ، فأصبحت تلك المدارس اميرية بكل معنى الكلمة .

غير أن البعض ممن كانوا قد حصلوا على سلطة فعلية بموجب النظام الســابق حاولوا ان يوجدوا حركة تؤدي إلى استعادة سلطتهم ، وبذلوا جهوداً عظيمـة لتشويه القضية تشويهاً غريباً. فقد سمعنا عندئذ اعتراضات كثيرة من عدة محافل أوربية ، كلها تبتدىء بسؤال مثل السؤال التالي : « لماذا لم تتركوهم أحراراً في

مدارسهم؟» ولقد تعبنا كثيراً لتفهيم المعترضين حقيقة الأمر ، ولإقناعهم بقولنا :
« إننا أظهرنا استعداداً تاماً لتركهم احراراً في إدارة تلك المدارس ، على شرط ان يتولوا إدارتها المالية ، ويوجدوا النفقات اللازمة لها ، وإننا لا نزال مستعدين إلى ذلك . . »

مع هذا ، وبالرغم من انقضاء سنوات عديدة على استبدال النظام المزدوج المبحوث عنه بالنظام الجديد بهذه الصورة ، لا أزال أصادف من حين إلى آخر ، البعض من منتسبي الطوائف يبحثون عن القضية بصورة تدل دلالة صريحة على عدم اطلاعهم على حقيقة الأمر ، وعدم اعتيادهم التمييز بين (الامتياز) و(الحق).

إنني أستدل من بعض الفقرات التي كتبتموها في التقرير ، أنكم واجهتم البعض من أمثال هؤلاء وسمعتم مدعياتهم ، دون أن يتيسر لكم الوقوف على تاريخ القضية والاطلاع على حقيقة الأمر .

هذا ، ومن جهة أخرى ، إنني لا أشك ايضاً في انكم لم تطلعوا على شيء مما حصل في بعض المدارس الأهلية من سوء استعمال (حق التعليم) ، قبل وضع وتأسيس النظام الحالي. فلو كنتم قد أتحتم لي فرصة لمكالمتكم في هذا الباب خلال وجودكم في العراق ، لكنت ذكرت لكم أمثلة عديدة ولأبرزت لكم وثائق كثيرة تريكم كيف أن البعض من تلك المدارس كانت تتسابق على فتح أبوابها لجميع الطلاب الذين يرسبون في المدارس الأميرية ، مع قبولهم في صفوف أرقى من صفوفهم الأصلية . وكيف ان البعض منها أخذت تزود بعض الشبان بوثائق مزورة بقصد تخويلهم حق الدخول في المدارس العالية . ولذكرت لكم على سبيل التفكهة ، كيف ان مدير مدرسة من المدارس الكبيرة كان زود عشرات من الشبان بوثائق مزورة تشهد على أنهم أكملوا الدراسة الثانوية في العهد العثماني ، وكيف أنه – إتماماً للخداع – أملى تلك الوثائق باللغة التركية وأرخها بتواريخ قديمة – تعود إلى ما قبل الحرب العالمية – غير انه لم ينتبه إلى ان الطابع العراقي الذي كان موضوعاً تحت التمغة والتاريخ سيفضح المخادعات والتزويرات الواقعة. وكيف ان مدير مدرسة أجنبية كان يقول بلا محاباة : « إن حكومتي لم تعترف

بحكومة العراق، وأنا ايضاً لا أعترف بإدارة معارف العراق » ... إنني اعرف، بكل تأكيد أنكم زرتم البعض من تلك المدارس ، ولا أستبعد ان تكونوا قد تلافيتم مع بعض هؤلاء المديرين ، او مع اخلاف البعض الآخرين ، وسمعتم منهم شكاوى شتى عن إدارة المعارف بوجه عام وعن امتحانات الحكومة بوجه خاص ، دون ان تبحثوا عن الوسائل اللازمة لاستكناه حقائق هذه الأمور »..

إنني لم أرم بكتابة هذه الأسطر أن اشرح لكم هذه القضايا شرحاً وافياً . إنما الغاية التي توخيتها من كتابتي هذه هي إظهار مبلغ اعضال هذه المسائل ، وإبراز الخطأ الذي وقعت فيه اللجنة المحترمة بتطرقها إلى كثير من أمثال هذه المسائل المعضلة دون أن يكون لديها متسع من الوقت لدرسها درساً وافياً .

*

وقبل أن أختم هذه الرسالة أود ان أعاتبكم قليلاً ، على إهمالكم البحث عن دار المعلمين العالية إهمالاً تاماً .

إن كل ما جاء في التقرير عن المعهد المذكور لا يتعدى منطوق العبارة التالية المسطورة في الفصل الثاني : « وكان في بغداد دار المعلمين العليا لتخريج المعلمين للمدارس المتوسطة واستمرت بضع سنوات ثم أغلقت سنة ١٩٣١ (الصفحة ٨٨) .

وهل تسمحون لي أن أقول لكم : إن هذه المؤسسة التي لا تجد بين تفاصيل التقرير الكثيرة إلا مثل هذا الذكر الوجيز كانت أسست سنة ١٩٢٣ ، قبل فتح المدارس المتوسطة ، واستعداداً لتأسيس تلك المدارس . ولم تلغ إلا في السنة التي دعيت فيها لجنتكم المحترمة إلى القيام بالكشف التهذيبي ، وبعد دعوتها إلى هذا العمل . يظهر لكم من ذلك أنها عاشت ثماني سنوات ، تطورت في خلالها عدة تطورات ، فأخرجت عدداً غير قليل من المعلمين المدربين . وهل تعتقدون، أيها الأستاذ ، أن معرفة عدد الذين تخرجوا من مثل هذه « المؤسسة التربوية » أقل أهمية من معرفة عدد المسلمين والمسيحيين الذين دخلوا المدرسة الثانوية في

الموصل خلال سنة ١٩١٩؟»* ، أو أقل خطورة من معرفة كيفية صرف المخصصات النشرية في دار المعلمين الابتدائية ؟ وهل بلغكم كيف ولماذا تم إلغاء هـــذه المؤسسة ؟ وماذا كانت الخطط المقترحة لتوسيع نطاق أعمالها؟ وهل اتصل بكم أن دار المعلمين العالية كانت تقوم ببعض الأبحاث العلمية ، سيما في تطبيق مقاييس الذكاء والمعرفة خلال الأبحاث السكلجية ؟ فاسمحوا لي أن أقول لكم ان هذه المؤسسة قامت باختبارات عقلية ، بواسطة مقاييس الجيش الأمريكي ، على ٤٥٠ طالباً وطالبة ، وبواسطة مقياس « تورستون ميرا » على ١٠٢٢ من التلاميذ. كما طبقت اختبارات « المعرفة في الحساب » على ٩٧٢ من التلميذات والتلاميذ . ونشرت نتائج هذه الاختبارات في مجلة التربية والتعليم . وعدا ذلك كله ان هذه المؤسسة وهذه المجلة ترجمت أهم المقاييس العقلية ، أخص منها بالذكر مقاييس بينه ، ترمن ، باللار ، تورستون ، ميرا ، بوثيزد كرولي ، روصوليمو .

كما ترجمت مقاييس الحساب المعروفـة باسم كورتيس . كليفلاند . الصين . مونرو كلاباريد .

أفلا يحق لي أن أستغرب والحالة هذه عدم وجود أية إشارة كانت إلى مساعي دار المعلمين العالية ، وخدماتها التربوية في تقرير الكشف التهذيبي ؟

●

ها إنني قطعت ، أيها الأستاذ ، آخر مرحلة من مراحل المناقشة التي اخترتها لنفسي ، في سبيل نقد « تقرير لجنة الكشف التهذيبي » .

غير أنني أرى أن من واجبي أن أقول كلمة أخرى ، قبل ان أودع اللجنة المحترمة وتقريرها المذكور :

أرجو ان لا تحملوا انتقاداتي هذه على محمل الدفاع عن حالة المعارف الحالية ،

---

* ـ لقد جاء في الصفحة ١٦٠ من التقرير : حين فتحت الصفوف الثانوية في الموصل دخل فيها ثمانية عشر تلميذاً مسيحياً وتسعة مسلمين .

وإظهار الرضاء عنها والارتياح إليها ، وأؤكد لكم كل التأكيد بأن المثل العليا التي أصبو اليها في تربية أبناء أمتي ، وأتمنى تحقيقها في بلادي ، هي أسمى من أن تسمح لي بإظهار الارتياح إلى الحالة الراهنة . ولا سيما ، أنني ممن تمكنوا – فيما مضى ، وفي بلاد أخرى – من تأسيس معاهد تربوية أرقى من الموجودة في العراق ، بدرجات كثيرة وبمقياس كبير .

وإذا انتقدت تقريركم انتقاداً مطولاً ، لم أقصد بذلك أن أقول « إن كل شيء كامل في معارفنا ومدارسنا » . بل وددت أن أقول « إنكم لم تطلعوا مع الأسف على الحقيقة الراهنة . وبحثتم عن العلل والأمراض في غير مواطنها الأصلية » .. ولو أتيحت لي فرصة المحادثة والمناقشة مع اللجنة المحترمة خلال وجودها هنا ، لأطلعتها على أهم مواطن الضعف والمرض ، ولذكرت لها أهم آرائي في طرق المعالجة والإصلاح .

ولذلك تروننى آسفاً كل الاسف على تجنب اللجنة المحترمة مواجهتي ومناقشتي في المسائل التي تطرقت اليها في تقريرها .. وعلى الظروف التي جعلت مهمة اللجنة محكومة بالعقامة النهائية ومهمتي مصروفة إلى الانتقادات السلبية .



جواب الأستاذ مونرو

لقد تلقيت من الأستاذ بول مونرو رسالة جوابية على رسائلي الأربع الأولى، في اليوم الاول من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٢ ، وكانت الرسالة المذكورة مؤرخة بتاريخ ١٧ أغسطس .

وقد أرسل الأستاذ مونرو صورة من رده هذا إلى مرافق اللجنة الرسمي — الدكتور فاضل الجمالي — وقد نشر المومى إليه ترجمته الى العربية في جرائد العاصمة الصادرة في ٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٢ .

وهذا ، نص هذه الترجمة :

عزيزي ساطع بك ،

إسمحوا لي أن أعلمكم باستلامي رسالاتكم الأربع التي تنتقدون بها تقرير الكشف التهذيبي ، وأن أعرب عن تقديري لألطافكم بتزويدي بنسخ منها .

إن موقفكم الانتقادي لم يكن غير منتظر . إذ أنكم والحق يقال صرحتم لي شخصياً بمعارضتكم لتعيين اللجنة وأنكم ستنتقدون التقرير . وكان كثير من رجال الحكومة ودوائر المعارف بالحقيقة قد انذرتنا سلفاً عن مقاومتكم هذه . ولما كان موقفكم معلوماً قبل ان تطلعوا على التقرير فإن ذلك يهون عليّ مقاومتكم ويخفف من حدة انتقاداتكم .

إن هذا الانتقاد موجه إلي شخصياً ومصوب نحو آرائي التربوية ونحو أسلوب الكشف ونحو قصر المدة التي كتب التقرير فيها . إني ممتن جداً إذا انتقد أحد

بعض هذه الأمور أو كلها ، إذ ما ذلك إلا جزء من المخاطرة التي يقوم بها كل من يأخذ على عاتقه عملاً كهذا .

ان تجنبكم انتقاد أي من اقتراحات التقرير . . يحملني على الأمل ان موقفكم العدائي هذا لن يمتد الى جهود الشباب الذين سيعهد اليهم تنفيـــذ اقتراحات التقرير .

إن هؤلاء الشبان يحملون مثلي في قلوبهم أكبر احترام لاختباركم الواسع واطلاعكم الكبير على أمور المعارف ، كما انهم يقدرون كل مساعدة قد تصدر منكم في تنفيذ أي من المقترحات إذا أنتم أردتم أن تستصوبوها .

ولن أحاول الرد على انتقاداتكم . إذ أنني لست من المولعين بالجدل لأجل الجدل . وإنما يهمني في هذه الحالة مساعدة أمتكم في جهودها التهذيبية إذا كان باستطاعتي تقديم مثل هذا الخدمة . أما انتقاد آرائي التربوية الشخصية فإني منتظره ولا أنفر منه . على أني أريد ان أشير هنا إلى أن آرائي التي بسطتها في المقالات التي نشرت في الجرائد المحلية لا تكون جزءاً من تقرير الكشف التهذيبي . وإنما نشرت مقدماً لتنتقد كل من يريد الانتقاد . وأود أن أشـــير ايضاً إلى أن انتقادكم في المقالة الأولى الموجه إلى بعض ما في الفصول الاخيرة من التقرير هو في الحقيقة غير وارد . مع أن اللجنة ستتحمل مسؤولية مشتركة عن الآراء المدرجة في التقرير ولا أريد بذلك ان أتملص من نصيبي من هذه المسئولية إلا أن ذلك الفصل كتبه عضو آخر غيري من أعضاء اللجنة . وقد كتب بعد الفصل الذي يحتوي على التوصيات . وعليه فما قد يكون في ذلك من الاختلافات لا يحتم وجود اختلاف في الفصل الذي يحمل التوصيات . وقد بنينـــا ذلك الفصل الى درجة كبيرة على الأدلة التي أدلى بها رجــال التعليم في ميدان العمل وموظفو الوزارة أكثر مما بنيناه على الادلة المستمدة من الوثائق . إن أدلة مثل هــذه مستمدة من الخبرة العملية يمكن التعويل عليها عادة أكثر من الانظمة المدونــة . فإن كان أعضاء اللجنة على خطأ في استنتاجاتهم كان الرجال المشتغـــلون في المعارف والمسؤولون عن تسييرها على خطأ أعظم .

وعلى كل فإن أكبر ما يهمني هو ان لا تجعلوا مهمة الشباب الذين أخذوا على عاتقهم تنفيذ المنهج التعليمي في العراق أثقل مما هي في حد ذاتها . وذلك بأن لاتجعلوا بمقاومتكم وانتقاداتكم مهمتهم أكثر صعوبة مما هي من جراء اشتراكي في عمل الكشف .. وعليه فلا اعتراض لي على ان اكون هدفاً لانتقادكم .

إن الشبان الذين يسيرون بالعمل الآن يعرفون أن ما صرفتموه من جهودكم ومقدرتكم في تكوين نظام المعارف الحالي هو أكثر من أي خدمة حاولت أنا أن أقوم بها بواسطة التقرير .

المخلص

بول مونرو

ردي على جواب بول مونرو

سيدي الأستاذ ،

تناولت كتابكم المؤرخ ١٧ أغستوس في اول تشرين الأول ، عندما كنت مشغولاً بتصحيح مسودات رسالتي الحادية عشرة . وبعد ذلك بيومين ، إطلعت على ترجمة الرسالة التي أرسلتموها الى الدكتور جمالي ، بناء على نشرها في الجرائد اليومية ، مع ترجمة كتابكم المذكور .

وبما أنني قد انتهيت اليوم من كتابة رسالتي الأخيرة – وهي الثانية عشرة – رأيت أن أوجه اليكم هذه الرسالة الجوابية :

إنكم خاطبتموني في ديباجة الكتاب المذكور ، بالأسطر التالية :

« إن موقفكم الانتقادي لم يكن غير منتظر. إذ أنكم والحق يقال صرحتم لي شخصياً بمعارضتكم لتعيين اللجنة . وأنكم ستنتقدون التقرير وكان كثير من رجال الحكومة ودوائر المعارف بالحقيقة قد أنذرتنا سلفاً عن مقاومتكم هذه. ولما كان موقفكم معلوماً قبل ان تطلعوا على التقرير ، فإن ذلك يهون عليّ مقاومتكم ويخفف من حدة انتقاداتكم » .

فاسمحوا لي أن أقول لكم : ان الامانة العلمية كانت تقضي عليكم بتذكر الواقعات وذكرها كما هي ، دون بتر قسم منها بتراً يشوهها تشويهاً كبيراً.

صحيح ، انني قلت لكم بصراحة تامة بأنني كنت مخالفاً لفكرة جلب «لجنة خبراء » ، وكان ذلك عندما طلبت ملاقاتكم بعد ان علمت بأنكم أكملتم

مهمتكم وقدمتم تقريركم واستعددتم لمغادرة العراق . غير انني كنت بينت لكم في الوقت نفسه ، بصراحة تامة أيضاً، ان مخالفتي هذه كانت مبنية على ملاحظات تتعلق بأحوال البلاد بوجه عام ، وبأحوال وزارة المعارف بوجه خاص ، كما انها كانت سابقة لترشيح أي شخص من الاشخاص لتكوين اللجنة المبحوث عنها .

انني لا ارى مجالاً لتكرار ما قلته لكم خلال تلك الملاقاة، كما انني لا اسمح لنفسي بذكر ما قلتموه لي حضرتكم عند ذاك . غير انني ارجو ان تتذكروا تلك الاحاديث جيداً ، ولا اشك في انكم عندما تتذكرونها تسلمون معي حالاً ، بأن المزاعم التي وردت في كتابكم عن « أسباب موقفي الانتقادي » لم تكن في محلها أبداً . . .

وصحيح أيضاً ، انني قلت « سأكتب لكم رأيي عن التقرير » غير أن ذلك ايضاً كان خلال ملاقاتنا المبحوث عنها ، أي قبيل مغادرتكم العراق . ولا اراني في حاجة إلى تذكيركم بأنكم نشرتم قبل ذلك في الجرائد اليومية عدة مقالات ، وصرحتم بالبعض من آرائكم في عدة محافل ، وزيادة على ذلك انكم كنتم شرحتم لي البعض من مقترحاتكم خلال ملاقاتنا تلك .. حتى ان البعض من اقتراحاتكم كانت صارت موضوع بحث في محافل المجلس النيابي ، كما ان رجال المعارف كانوا شرحوا خلاصة اقتراحاتكم امام لجنة الميزانية في المجلس المذكور ، كما هو مصرَّح في التقرير المطبوع في ٢٢ آذار ، اي قبل ملاقاتنا بأيام عديدة .. فكيف يحق لكم ان تقولوا ، بالرغم من هذ الحقائق الراهنة ، انني كنت قررت انتقاد التقرير قبل ان اطلع عليه ؟ صحيح انني لم اكن مطلعاً على التقرير بحذافيره عند ذاك . غير انني كنت مطلعاً على الطريقة التي سرتم عليها في انجاز الكشف واحضار التقرير تمام الاطلاع ، كما انني كنت مطلعاً على قسم من الآراء المسطورة فيه بعض الاطلاع ، وانني لم اقل لكم « سأكتب رأيي »إلا بعد الوقوف على ذلك كله ، ولا سيما بعد سماع بعض المقترحات منكم مباشرة. مع هذا أود أن اؤكد لكم كل التأكيد ، بأنني ما كنت اتصور عندئذ ، بأنني سأجد في التقرير هذا القدر من النواقص ، وما كنت أظن ابداً بأنني سأضطر إلى انتقاده بسلسلة طويلة من الرسائل .

اما ان « كثيراً من رجال الحكومة ودوائر المعارف بالحقيقة قد انذرتكم » عن مقاومتي هذه ... فإني اشكركم على تصريحكم بذلك على رؤوس الاشهاد ، لأنكم بتصريحكم هذا قد ألقيتم حزمة نور ، كشفت امامنا وامام الناس ناحية من نواحي « الظروف المحيطة بالكشف التهذيبي » .

انني لا اود ان احاول معرفة أسماء هؤلاء المنذرين - سواء كانوا من رجال الحكومة بوجه عام ، أو من رجال المعارف بوجه خاص - كما لا اود أن أتحرى الاسباب التي حملتهم على مثل هذا الحكم ، ولا أن استطلع الغايات التي توخوها من مثل هذا الانذار . غير انني أرى ان أسألكم في هذا الصدد هذا السؤال : أما كان يجدر بكم - عندما أنذرتم عن مقاومتي بهذه الصورة - أن تواجهوني وتستطلعوا آرائي مباشرة ، لعلكم تجدون فيها شيئاً من الحق ، ولو من بعض الوجوه ؟

وانني لا أشك في أنكم لو فعلتم ذلك ، وناقشتموني في بعض الامور قبل كتابة تقريركم .. لاطلعتم على ضعف المصادر التي استندتم عليها ، ولحورتم طريقة البحث والكشف التي سرتم عليها تحويراً كبيراً ، ولأنقذتم « التقرير » من العقامة التي طرأت عليه ، لمخالفة معظم مواده الحقائق الراهنة والامور الواقعة مخالفة صريحة .

غير انكم ، ويا للأسف ، لم تفعلوا شيئاً من ذلك ، بل اكتفيتم بالاتصال مع فئة محدودة من رجال المعارف ، وحبستم انفسكم في « شرنقة معنوية » حددت عليكم أفق الاطلاعات تحديداً كبيراً ، واوجدت بينكم وبين الحقائق سداً منيعاً ، كما شرحت لكم ذلك في إحدى رسائلي الاخيرة .

لقد قلتم ان « انتقاداتي » موجهة اليكم شخصياً وانها حدثت من جراء « اشتراككم في عمل الكشف » فاسمحوا لي ان اؤكد لكم بأن تلك الانتقادات لم تكن موجهة اليكم شخصياً ، بل إنها موجهة إليكم بصفتكم (رئيساً للجنة الكشف التهذيبي في العراق) كما هو مصرح في خطاب رسالتي الاولى . ولا بد من انكم تعرفون جيداً ان اللجنة عرفت باسم (لجنة مونرو) ، ولا بد من انكم

لم تنسوا ان التقرير الذي صدر باسمها ، يحمل على غلافه العبارة التالية : (تقرير لجنة الكشف التهذيبي - محرر التقرير ومدير لجنة الكشف بول منرو) .

وقد زعمتم ان انتقاداتي مصوبة نحوآرائكم التربيوية ،وقلتم « ان انتقادآرائي التربيوية الشخصية فإني منتظره ولا انفر منه » . فاسمحوا لي أن أقول بأنني لم انتقد آرائكم التربوية على الاطلاق ، لأنني لم انظر الى التقرير ككتاب علمي أو مجموعة مقالات تربيوية عامة . بل نظرت اليه كتقرير وضع لتثبيت حالة المعـــارف في العراق واقتراح الاصلاحات اللازمة لها . وانتقدت آرائكم المتعلقـــة بمعارف العراق والشرق فحسب . حتى انني عندما انتقدت آراءكم المدونة في مقالتكم الأولى عن (مفهومة التربية) حصرت بحثي في تدقيق المسألة من الوجهة الشرقية . وقلت بصراحة « إنني لا أرى حاجة للبحث عن درجة موافقـــة رأيكم هذا لأحوال البلاد الأوروبية ، غير انني أرى من الضروري ان أناقشكم على مبلغ مطابقته لاحوال الأمم الشرقية » .

ولقد قلتم : « إننا بنينا ذلك الفصل (الفصل الأول) إلى درجة كبيرة على الأدلة التي أدلى بها رجال التعليم في ميدان العمل وموظفو الوزارة أكثر ممـــا بنيناه على الأدلة المستمدة من الوثائق . إن أدلة مثل هذه مستمدة من الخبرة العملية يمكن التعويل عليها عادة أكثر من الانظمة المدونة » .

فاسمحوا لي أن اقول بأنني لم أنتقد تقريركم باعتبار مخالفة أحكامه للأنظمة المدونة فقط ، بل إنني ادعيت مخالفة أحكامه إلى الحقائق الراهنة ايضاً . وإذا ذكرت لكم البلاغات العامة ، إنما ذكرتها لعدم إمكان إراء تكم الواقع في ميدان العمل بسبب بعدكم عن العراق . ولو كنت اطلعت على تلك الأحكام خلال وجودكم هنا لاستصحبتكم إلى المدارس ولأطلعتكم على الحقيقة الراهنة نفسها ، في ميدان العمل رأساً .

وبحثتم عن الشبان الذين سيعهد اليهم تنفيذ اقتراحات التقرير ، وقلتم :

« إن هؤلاء الشبان يحملون مثلي في قلوبهم أكبر احترام لاختباركم الواسع وإطلاعكم الكبير على أمور المعارف . كما انهم يقدرون كل مســـاعدة تصدر

منكم في تنفيذ أي من الاقتراحات إذا أنتم أردتم ان تستصوبوها » .

وطلبتم إليّ أن لا اجعل مهمة الشبان الذين أخذوا على عاتقهم تنفيذ المنهج التعليمي في العراق أثقل مما هي في حد ذاتها .

فاسمحوا لي ان اقول لكم ، بأنني أعرف مزايا وصفات كل واحد من هؤلاء الشبان ، وقد عودتهم على سماع آرائي فيهم بكل صراحة ، كما ساعدتهم مساعدة معنوية على قدر الإمكان . غير أني اعتقد ان اكبر مساعدة معنوية أستطيع ان أسديها اليهم الآن ، هو السعي وراء توسيع أفق ملاحظاتهم عن الدائرة الضيقة التي مالوا اليها، وحملهم على تدقيق الأمور بنظرة محلية ، تستمد أنوارها مما يجري في جميع بلاد العالم ، لا مما يجري في قطر من الأقطار ، على وجه الانحصار .

المخلص

ساطع الحصري

●

ذيــــل

كان في جواب البروفسور الاستاذ بول مونرو نقطتان أخريان تستوجبان الرد والتعليق عليهما. لقد دونتهما في المسودة الاولى من جوابي، غير أني حذفتهما عند التبييض ، اختصاراً للأبحاث . فأرى ان أذكرهما هنا ايضاً :

أ – يقول مونرو « ان تجنبكم انتقاد أي من اقتراحات التقرير ، يحملني على الأمل ان موقفكم العدائي هذا لن يمتد إلى جهود الشباب .. »

ولكن الأستاذ لو اطلع على الرسائل الثمان التي أعقبت الرابعة لرأى انها تتضمن سلسلة طويلة من الانتقادات على اقتراحات التقرير . إني لم اذكرها في الرسائل الاولى لأني رأيت أن احصرها في الأمور الواقعية التي لا تترك أي مجال

للنقاش والجدل . على ان أنتقل بعد ذلك الى انتقاد الاقتراحات .

ب ـ ويقول الأستاذ بول مونرو في رسالته الجوابية عند بحث الأخطاء الواقعة في التقرير : « فإن كان اعضاء اللجنة على خطأ في استنتاجاتهم ، كان الرجال المشتغلون في المعارف والمسؤولون عن تسييرها على خطأ أعظم » .

أنا لا أشك في ان رجال المعارف الذين أحاطوا باللجنة ، وتولوا أمر تزويدها بالمعلومات التي تحتاج اليها ، يتحملون مسؤولية كبيرة في هذه القضايا ، وأني كنت على علم للأسباب التي دفعتهم إلى ذلك : أنهم كانوا حديثي العهد في إدارة أمور المعارف ، وقليلي الاكتراث بدرس أحوالها الحاضرة والسابقة . فضلاً عن أن بعضهم كانوا يسيرون وراء غايات خاصة ، يحذرون اللجنة من الاتصال بي .

ولكن مسؤولية اللجنة أيضاً كانت كبيرة جداً من وجهة أخرى، لاكتفائها بالاستماع الى أقوال المسؤولين في وزارة المعارف ، واجتنابها الإتصال بي على الرغم من اتصالهم بعدد غير قليل من غير المسؤولين ومن جملتهم رجال الطوائف الدينية .



خصاب غريب
في حفلة موسيقية أقيمت في المدرسة الثانوية

تلقيت دعوة للحضور في حفلة موسيقية سيقيمها تلاميذ « ترسكونسوف » في المدرسة الثانوية .

ولبيت الدعوة . وحضرت الحفلة ، ولكني دهشت ، بالمحاضرة التي افتتح بها الحفلة احمد جواد ، إذ قال ما مؤداه :

« إن قبل مجيء لجنة مونرو الأميركية ، كانت المدارس لا تهتم بغير التعليم الأكاديمي . ولكنه منذ مجيء اللجنة ، وتقديم اقتراحاتها ، تغيرت الأحوال ، وصارت المدارس تهتم بالأشغال اللامنهجية . والحفلة الموسيقية التي ستسمعونها الآن ، هي من آثار هذا التطور .. »

دهشت لسماع هذه الكلمات ، وعجزت عن وصف العقلية التيأملتها .. لأن الرجل كان يتكلم على مسرح ، كان زخرفه طلاب المدارس الثانوية ، وأمام ستائر رسمها ولونها الطلاب تحت إشراف المعلمين ، خارج أوقات الدروس ، واحياناً في الليالي.. منذ سنوات عديدة. فضلاً عن ان أفراد الجوقة التي تعزف كانت تتلقى دروس الموسيقى من ترسكونوف ايضاً منذ سنوات عديدة .

وفي هذا المسرح ، الذي اعده الطلاب أنفسهم ، كانت مثلت مسرحيات عديدة ، حضر بعضها الملك فيصل نفسه .

فاعتبار الحفلة الموسيقية هذه ، من نتائج اقتراحات لجنة مونرو ... كان يدل على وقاحة فكرية وأخلاقية : كل مافي المسرح يشهد ضدها شهادة صارخة.

وقد تألمت من هذه العقلية وهـــذه الاخلاق ، التي لا تتورع من أخذ هذا الموقف المزري .

وفي جلسة من الجلسات التي كانت تعقد – في حديقة داري يوم الجمعة ـ كان بين حضورها فاضل الجمالي ، ودرويش المقدادي ، مع بعض الاساتذة ـ ذكرت استغرابي للجرأة التي سمحت لجواد ان يتكلم بمثل هـــذه الكلمات ، في مسرح يشهد على عكس مدعاه وقلت :

« ينكرون عليّ ما عملته ، لا يهمني . . ولكنهم ينكرون كل هؤلاء الاساتذة وهؤلاء الطلاب ، ويسندون فضل الحفلة الى لجنة مونرو . . . ؟ وأنا اعتبر ذلك افتئاتاً ، ليس عليّ ، بل على العراق . . .

ولا أفهم كيف يسوغون لأنفسهم هذا المسلك .



تهجمهم عليّ

وردي عليهم

عندما نشرت رسالتي الأولى الموجهة الى بول مونرو حاول تحسين ابراهيم ان يدافع عن اللجنة بمقالتين ، ولكني لم اكترث بما جاء فيهما لعلمي بأن رسائلي التالية لن تترك أي مجال لأمثال هذه المحاولات .

وظهر ان الجماعة نفسها رجحت السكوت انتظاراً إلى انتشار رسائلي التالية وورود جواب بول مونرو .

ولكن عندما تمت الرسائل ، ونشرت رسالته الجوابية مع ردي عليها قرروا ان يتركوا أمر بول مونرو جانباً ويتهجموا عليّ مباشرة ، ونشروا في جريدة العالم العربي ثلاث مقالات مطولة حشروا فيها ما راق لهم من الاختلاقات والافتراءات .

وأنا عندما طالعت تلك المقالات لم أر لزوماً للرد على جميع ما جاء فيها ، بل اكتفيت بنشر الرد القصير والحاسم التالي:

« قرأت المقالات المنتشرة في الاعداد ٢٧٠٧ ، ٢٧٠٨ ، ٢٧٠٩ ، من « العالم العربي » تحت عنوان « المعارف بين الماضي والحاضر » بتوقيع « ابن العراق » . فوجدتها معكساً جلياً للجو « الفكري والاخلاقي » الذي أحاط بلجنة مونرو عند قدومها العراق . وشكرت لمحبريها اقدامهم على نشر مثل هذه المقالات لأنها تظهر بوضوح تام نصيب ذلك الجو من شيمة البحث العلمي ومراعاة الصالح العام .

إنهم اخذوا يدافعون عن لجنـة مونرو عن طريق الهجوم على اعمالي ، ولم يتورعوا عن خلق الاكاذيب في تصوير عهد ادارتي كما شاءت اهواؤهم واغراضهم. انني لا أشك في ان كل من يعرف شيئاً عن سير المعارف في هذه البلاد يدرك حالاً مبلغ مخالفة تلك المدعيات للحقائق الراهنة . ولذلك لا أرى داعياً لإضاعة أوقاتي بتفنيد هذه الأقاويل الملفقة ، غير أنني أرى ان اقول كلمة مختصرة عما سموه « اكبر جريمة » يؤاخذونني عليها :

يقولون « ان الدور الانكليزي يمتاز بمعاملته للقطر العراقي كله كوحدة تامة دون تفريق بين اجزائه في المعاملة وفي فتح المدارس ... بخلاف الدور الذي امثله أنا والذي عرف بهذه الصفة » .

ان جدول توزيـع المدارس الاميرية في العراق على الالوية المختلفة خلال سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ الدراسية مسطور في التقرير الرسمي الذي نشر سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ . وها آنا ذا انقل الجدول المذكور عن ذلك التقرير :

الموصل	٦٣
بغداد	٢٨
كركوك	١١
البصرة	١٠
ديالى	٠٩
العمارة	٠٧
المنتفك	٠٥
الدليم	٠٥
اربيل	٠٥
الحـــلة	٠٥
الديوانية	٠٤
كوت	٠٤
كربلاء	٠٤

هذا هو نظام المساواة الذي كان سائداً على معارف العراق في الدور الانكليزي والذي اختل بعد ذلك الدور من جراء سوء سياسة المدير العام لذلك العهد !!!.

ان الذين يسمحون لانفسهم ان تنحط إلى هذه الدركة من الافتراء ، ويجرؤون على تحريف الحقائق بهذه الصورة بالرغم من شهادة الارقام القطعية .. يستطيعون أن يقطعوا اشواطاً بعيدة في مضمار التلفيقات والتمويهات ... غير انهم لا يستطيعون أن يطفئوا نور الحقيقة أبداً ...

انهم قد يعملون بالمثل القائل « اكذبوا .. افتروا .. دون انقطاع فلا بد أن يترك ذلك أثراً في النفوس » ... وقد يقولون « ان الغاية تبرر الواسطة . حتى في أمور المعارف والعلوم ... »

غير انني أقول : ان للحقيقة قوة لا بد من ان تظهر عاجلاً أو آجلاً مهما كثرت التمويهات والتضليلات التي قد تسترها عن الابصار برهة من الزمن ..



رأي أمين الريحاني

في رسائلي الى بول مونرو

لقد أبدى أمين الريحاني رأيه في قضية الاستاذ بول مونرو في كتابه « قلب العراق » .

بعد ان اطرى اعمالي ومنجزاتي في ادارة معارف العراق في فصل خاص من الكتاب المذكور ، انتقـــل الى الحديث عن رسائلي الى بول مونرو في فصل آخر ، عنونه بعنوان « مبارزة في علم التعليم » :

فاعتبر المناقشات التي قامت بيني وبين بول مونرو بمثابة اصطدام بين «العقلية الشرقية والعقلية الغربية » أو بين « العقلية الامريكية والعقلية العربية » .

ولكنه لم يقدّر الظروف الخاصة التي كانت ألجأتني الى كتابـــة الرسائل المذكورة ، كما انه لم يلاحظ الغاية ، التي كنت اتوخاها منها . .

انني كنت في وضع يضطرني الى انتقاد الحكومة التي استقدمت اللجنة ، وأرادت ان تتبنى مقترحاتها .

وانتقاد الحكومة كان من الأمور المحرمة على الموظفين.

ثم إني في حقيقة الأمر ـ كنت اقصد في الرسائل المذكورة إلفـــات نظر العراقيين الى الأهم من مقترحات اللجنة،أكثر من مناقشة بول مونرو نفسه .

ولذلك ، كنت مضطراً الى بذل جهود كبيرة لكي لا اترك مجـــالاً لمداخلة الحكومة في الأمر ومنع الجرائد عن نشر رسائلي، أو توجيه إنذار إليّ بالكف عن ذلك ، كما شرحت ذلك في بحث سابق من هذه المذكرات .

وفي حقيقة الأمر ان رسائلي الى بول مونرو وجوابه الي، وردي عليه لم تكن – كما زعم الريحاني – اصطدام عقلية غربية بعقلية شرقية .

* * *

ثم ان الريحاني لم يفهم مغزى رسالتي الثالثة عن « مفهومة التعليم » العام ويسألني : هل اريد ان ادافع عن الكتاتيب ؟

إني بيّنت غلطة مونرو في فهم فكرة التعليم العام في الشرق ، لأن مونرو كان معروفاً في كتابه عن تاريخ التربية وكان ممن يقولون ان فكرة التعليم العام بدأت بظهور البروتستانتية .

وفات امين الريحاني ان المدارس التي يذكرونها في تاريخ التربية في البلاد الغربية كانت مدارس كنائسية مثل الكتاتيب .

وفضلاً عن ذلك انه لم يلاحظ ان طريقة « التعليم المتقابل » التي اشتهرت في اوروبا في اوائل القرن التاسع عشر ، كانت ملهمة من الشرق كما يذكرها جميع مؤرخي التربية في مختلف أنحاء العالم .



تصريحات بول مونرو

في استانبول

لقد تعين البروفسور مونرو مديراً للجامعة الاميركية المعروفة باسم روبرت كولج ، في استانبول — بعد مرور بضعة اشهر على مغادرته العراق .

وبعد مدة من بـدء عمله هناك ، قابله أحد الصحفيين الاتراك واستفسر منه آراءه ببعض القضايا المتعلقة بالتربية والتعليم ونشر نتائج هذه المقابلة في الاعداد الصادرة في ٥ ، ٦ ، ٧ ، شباط سنة ١٩٣٣ من الجريدة التركية .

عندما طالعت المقالات المنشورة في هذه الجريدة ــ وكان ارسلها لي أحـــد اصدقائي في استانبول - وجدت في بيانات البروفسور بول مونرو ما يستوقف النظر ، ويستوجب التأمل اذ قال :

« على كل مملكة ان تؤسس نظـــام تربيتها على شكل يلائم تقاليدها ، وشرائطها الاجتماعية ، واحوال شعبها ، وتشكيلات حكومتها » .

وكرر رأيه هذا عدة مرات بمختلف الصيغ ، وفي مختلف المناسبات ، حتى انه رأى ان يشير إليه في الجواب الذي اعطاه على سؤال محرر الجريدة :

« هل من حاجة الى جلب خبراء لتقرير الاصلاحات ؟ اذ قال :

« لا حاجة لجلب اختصاصيين من الممالك الاجنبية ، لأجل اصلاح المعارف المنشود ، بل يجب ان تقومـــوا بذلك انتم بأنفسكم » .

وتأييداً لرأيه هذا اضاف ما يلي :

« وكما قلت قبلا ، ان منظومة التربية في كل مملكة يجب ان تكون ملائمة لأحوال تلك المملكة وتقاليدها . فالخبير الذي يؤتى به من الخارج بما انه لا يعرف لا لغة البلاد ، ولا طبائع أهلها ، ولا شرائطها ، لا يمكن ان يتوصل الى نتائج مفيدة . أما من يعرف خصائص مملكته يستطيع ان يقرر ما يجب ان يُعمل بصورة أسرع وأنجع » .

●

وغني عن البيان ان هـذه الأقوال والتصريحات تناقض ما كان عمله وقاله واقترحه في العراق ، وتدل دلالة قطعية على انه شعر بعظم الاخطاء التي انزلق إليها خلال عمله في العراق ، واتعظ من الانتقادات التي وجهت على تقرير لجنة الكشف التهذيبي التى ترأسها .

●

ومن الغريب ان في الوقت الذي كان بول مونرو يظهر آثار هذا الاتعاظ ، كان بعض الأساتذة العراقيين يواصلون امتـداح التقرير ويدعون إلى تطبيق النظم الاميركية دون تفكير وروية . وقد قال احد هؤلاء في محاضرة ألقاها في مؤتمر المعلمين :

- يسألك طالب ، مـا هو المالاريا ، لا تعطه جواباً ، بل اعطه كتاباً ، ليقرأه ويتعلم من تلقاء نفسه .

ويسألك طالب عن التيفوئيد ، لا تعطه جواباً ، أعطه كتاباً ، ليقرأه ، ويتعلم ذلك من تلقاء نفسه ... دون ان يسأل نفسه : هل يوجد أمثال هـذه الكتب باللغة العربية ، حتى يمكن تطبيق هذه الطريقة في العراق ؟

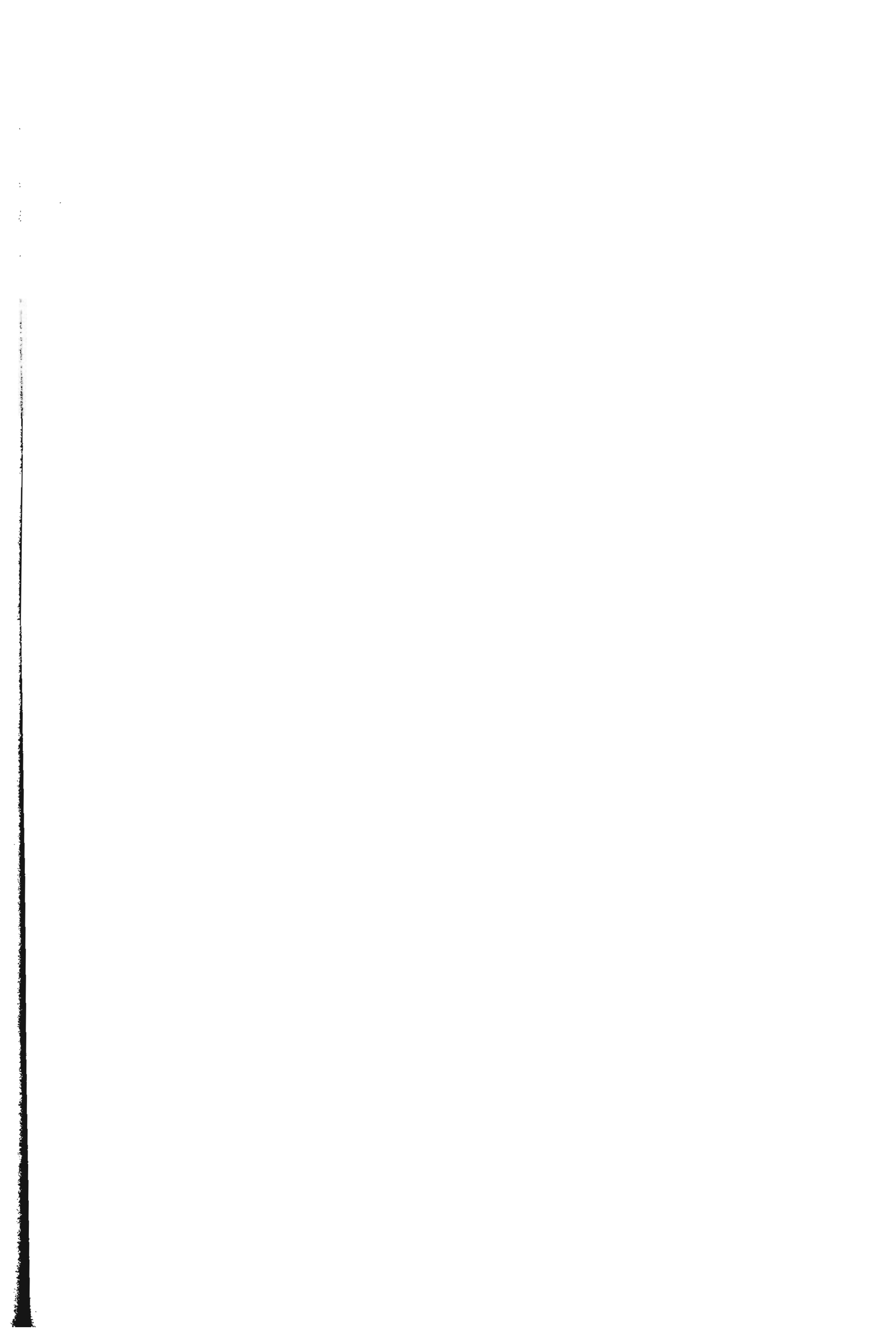
فضلاً عن ذلك ، ان الطريقة المذكورة في حاجة ـ في حد ذاتهـا - إلى مناقشة جدية : لا شك في ان تعويد الطلاب على اكتساب المعلومات عن طريق مطالعة الكتب ، غاية من الغايات التى يستهدفها التعليم المدرسي ، ولكن اتخاذ

ذلك أساساً عاماً للتعليم ، لا يجوز بوجه من الوجوه ، لأنه لا يساعد مساعدة تذكر للتربية الفكرية .

فإن التربية الفكرية تستلزم التوسل بكل الوسائل الممكنة لحمل الطلاب على ملاحظة الامور من تلقاء انفسهم ، والتوصل إلى اكتشاف الحقائق بتفكير ذاتي ، وعلماء التربية وجدوا طرائق عديدة لضمان ذلك .

واما اكتساب المعلومات عن طريق مطالعة الكتب ، فلا يختلف من حيث الأساس عن اكتسابها عن طريق الاستماع إلى تقرير المعلم ، وذلك ينافي مبادىء التربية الفعالة التي أصبحت أس الأساس في التربية الحديثة .





وَفَاة الملكُ فيصَل

٧ أيلول ١٩٣٣

وفاة الملك فيصل

توفي الملك فيصل بالسكتة القلبية في ٧ أيلول سنة ١٩٣٣ عندما كان في بيرن - عاصمة الاتحاد السويسري - لإتمام الاستشفاء .

إن اخبار هذا الموت المفاجيء أوجد في النفوس حزناً عميقاً وأسى شديداً . وآثار هذا الحزن والأسى ظهرت إلى العيان بكل شدة ،عندما وصل الجثمان إلى بغداد ، ثم نقل إلى الأعظمية حيث ووري في التراب.

لقد ذكرت الملك فيصل في صحائف عديدة من الجزء الإول من هذه المذكرات ،ألفت الأنظار بوجه خاص إلى ما جاء من ذلك في الصحائف التالية : ١٣ ، ١٣٦ - ١٣٧ ، ١٤٢ - ١٤٣ ، ١٦٨ ، ٣٩٥ - ٤٠٠ .

وأرى أن اضيف إلى ذلك الأمور التالية لتبيين خصاله وسرد أهم النواحي من سياسته في العراق .

- ١ -

المدة التي مضت بين تاريخ تتويجه ملكاً على العراق ، وبين تاريخ وفاته ، كانت عبارة عن اثنتي عشرة سنة واسبوعين فقط .

ولكنه خلال هذه المدة استطاع ان يقدم للعراق خدمات جليلة جداً :

خلال مدة حكمه تأسست الحكومة العراقية على أسس متينة وقوية ، وقطع العراق أشواطاً كبيرة في طريق التقدم والنهوض .

ولتقدير هذه الاشواط حق قدرها ، يجب تذكر احوال العراق سنة ١٩٢١، ومقارنتها بأحواله سنة ١٩٣٣ .

عند تتويج الملك فيصل ، ما كانت حدود العراق اخـــذت شكلا واضحاً وثابتاً بعد ، فإن البلاد العراقية في العهد العثماني كانت مقسمة بين ثلاث ولايات قليلة التواصل ، وضئيلة التعارف ، وعديمة التماسك . كل ولاية تخابر الوزارات القائمة في عاصمة السلطنة ، وتنفذ الأوامر التي تتلقاها منها .

وبريطانيا العظمى استولت على الولاية الجنوبيـــة أي (البصرة) في السنة الأولى من بداية الحرب ، ولكنها لم تستطع ان تستولي على الولاية الشمالية إلا في السنة الأخيرة من الحرب .وكانت كل ولاية أمام اوضاع سياسية خاصة .

البصرة كثيرة الاتصال مع الخليج والهند . وكان أحد مشاريع السياسة البريطانية[١] يرمي الى ربط البصرة بإمبراطورية الهند، وادارتها ادارة مباشرة،

---

* - يجدر بنا ان نذكر الخطوط الاساسية من مراحـــل تطور السياسة البريطانية حول العراق :

١ ـ كانت بريطانيا تعتبر العراق منطقة نفوذ خاصة بها لا تنازعهـــا فيها دولة من الدول . غير ان منح امتياز سكة حديد بغداد الى المانيا ، غير الارضاع . فاضطر بريطانيا الى تحديـد مطامحها لتركيز نفوذها في جنوب بغداد ، ولا سيما في منطقة شط العرب .

٢ - والاتفاقيات التي تمت بين الدولة العثمانية وبين بريطانيا والمانيا وفرنسا من ناحية ، وبين كل واحدة من هذه الدول ، وبين الأخرى ، من ناحية ثانية ، قسمت مناطق النفوذ في العراق الى ثلاثة اقسام اساسية : منطقة شط العرب تحت نفوذ بريطانيا وحدها . ومنطقة الموصل تحت نفوذ المانيا وحدها.وما بين هاتين المنطقتين نفوذ مشترك بين بريطانيا والمانيا على اساس المواصلات النهرية لانكلترا ، والمواصلات البرية لألمانيا .

٣ ـ اتفاقيات سيس بيكو التي عقدت خلال الحرب العالمية الاولى قسمت البلاد العراقية الى ثلاثة اقسام ايضاً : المنطقة الجنوبية (التي لونت باللون الاحمر) يكون لبريطانيا حرية التصرف

واستطاعت هذه السياسة ان تحمل طائفة من الوجوه والأعيـــان للتوقيع على عريضة تطلب عدم ربط بلادها ببغـــداد . وهؤلاء الوجوه كانوا مستعدين الى تكرار هذا الطلب اذا أراد ذلك البريطانيون .

وأما ولاية الموصل فكان البريطانيون شكلوا في القسم الشرقي منهـــا حكمدارية غير مرتبطة بالعراق ، والاتراك كانوا يدعون بأن استيلاء الانكليز عليها تم بعد توقيع الهدنة . ولذلك كانوا يطالبون بجميع أقسام الولاية المذكورة .

والسلطات البريطانية اخذت تدير البلاد ادارة عسكرية حيث عهدت بالادارة إلى حكام سياسيين من البريطانيين ، وعينت في الدواوين عدداً كبيراً من تبعة امبراطورية الهند . وكانت جميع المعاملات الرسمية تجري باللغة الانكليزية .



واما في نهاية عهد الملك فيصل كانت زالت جميع هذه المشاكل الكبيرة :

فتعينت حدود العراق باتفاقات بصورة نهائية ، حتى ان الاتراك تخلوا عن

التصرف بادارتها بالشكل الذي تراه . ومنطقة (ب) تقام فيها دولة أو دول عربية تحت نفوذ الحكومة البريطانية . ومنطقة (أ) أي الموصل تكون تحت نفوذ فرنسا .

٤ ـ بعد خروج روسيا من الحرب ، وانتصار الحلفاء على الدول المركزية انتصاراً حاسماً تم تعديل معاهدة سيس - بيكو على اساس: تترك بريطانيا لفرنسا حرية التصرف في شؤون سورية، كما انها تعطي لها ما كان مخصصاً لألمانيا من حصة النفط ، ومقابل ذلك تتنازل فرنسا عن مطالبة الموصل وتترك امورها لبريطانيا .

٥ ـ بعد هذا الاتفاق، حملت الدولتان مجلس عصبة الامـــم على تقرير انتداب فرنسا على سورية وبريطانيا على العراق وفلسطين .

مطالبتهم بالموصل . ومجلس عصبة الأمم قرر إنهاء الانتداب على العراق بصورة رسمية ، ودخلت الدولة العراقيـــة عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة . وكانت أول دولة عربية وصلت إلى هذه المرحلة من الكيان السياسي كدولة معترف بها من الدول ، وصارت موضع غبطة لسائر الدول العربية .

وفضلا عن كل ذلك تكونت الدولة العراقية مستجمعة لجميع اجهزة الدولة العصرية : لها دستور ، ومجلس نواب، ومجلس اعيان ، وتمثيل خارجي ، وجيش وطني ، وعملة خاصة بهـــا ، وسلسلة من القوانين والانظمة التي تقتضيها الدولة العصرية . وقد تخلصت من الديون العمومية الموروثة من الدولة العثمانية ، ومن الامتيازات الاجنبية الباقية من ذلك العهد .

★

أما انجاز هذه الأمور الهامة والاساسية في خلال هذه المدة القصيرة ، فتعود إلى الخصال التي كان يمتاز بها فيصل :

انه كان ذكياً ، حـــاد الذكاء ، ومرناً خارق المرونة . كان يتمتع بحيوية شديدة ، وفعالية لا تعرف الكلل ، وكان نادر المثال في روح المثابرة وفي شيمة التعقيب . وفوق كل ذلك ، كان يحمل في طيات جنبيه وطنية حارة عميقة ، تدفعه إلى العمل في سبيل الوطن بدون انقطاع ، وتجعله مستعداً لتضحية كل ما هو عزيز عليه ، عند الاقتضاء .

ان اجتماع هذه الاوصاف والمزايا في نفس الملك فيصل ، جعل حياته مثالاً رائعاً للتطور الدائم ، والتقدم المستمر ، والارتقاء السريع. كان كل يومه احسن من أمسه بدرجات كبيرة ، فأصبح البون بـــين بداية حياته السياسية ونهايتها شاسعاً جداً . وكان من سوء حظ الأمـــة العربية ، ان شعلة حياته انطفأت في الوقت الذي كانت شخصيته السياسية وصلت فيه إلى أقصى درجات النضوج وأشد حالات التوهج . . . وفي الوقت الذي أصبحت فيه الأمة احوج ما تكون إلى خدماته . . .

★

حقاً إنه كان ذكياً ، حاد الذكاء ، يتفهم ويتمثل القضايا المتنوعة بسرعة كبيرة ، وينفذ إلى دقائق الأمور وخفاياها بصورة تثير الاعجاب .

انه كان مرناً ، خارق المرونة : يتكيف بسرعة كبيرة ، وفق مقتضيات الاحوال والظروف ، من الوجهتين المادية والمعنوية . وإنه كان شديد المرونة في سياسته الداخلية والخارجية .

وهذه المرونة الشديدة ، كان يمكن أن تصبح من النقائص التي تضر بالصالح العام وتعيق التقدم والنجاح ... لو لم تكن مشفوعة بخصلتين مهمتين : شدة الحيوية ، وحرارة الوطنية .

إن سياسة « خذ وطالب » التي وضعها لنفسه ولدولته كان يمكن أن تصبح سياسة مضرة ، لو لم تحمل نفس فيصل الكبيرة طاقة لا تنضب من روح النشاط والمثابرة ، ولو لم تؤجج في أعماق صدره سعيراً من الوطنية الخالصة ....

إن هذه السياسة المرنة ، كان يمكن أن تؤدي إلى « الاكتفاء بما تم أخذه » وإلى « التقاعس عن طلب المزيد منه » ... لو لم تكن تحركه على الدوام ... هذه الوطنية الطامحة التي لا تكتفي بالنزر الذي وصل إلى اليد، بل تبقى تطالب بما وراء ذلك وتصبو إلى الأتم فالأتم على الدوام ... هذه الوطنية الجامحة التي لا تتخدر أبداً بشعور الفوز النسبي الذي أحرزته ، بل تواصل العمل في سبيل الوصول إلى الغاية القصوى التي تصبو إليها ، وتعتبر كل خطوة من خطوات الفوز مقدمة للخطوات التالية ومقفزاً للوثوب الى الامام ...

لقد رضخ فيصل الاول مراراً إلى الضرورات الخارجية تارة، وإلى الضرورات الداخلية طوراً ، ولكن رضوخه هذا لم يكن في يوم من الأيام من نوع القنوط والاستسلام ، بل كان من قبيل الوقفة التي تساعد على تكتيف القوى والاستجمام استعداداً للكفاح الجديد، والجهود الجديدة ، وفوق خطط محكمة تمام الأحكام..

إنه ما كان يقنط من مرارة الخيبة ، ولا كان يسكر من حلاوة الفوز . وما كان ينفك عن الايمان بالفوز ، حتى في أشد ظروف الخيبة ، وما كان ينقطع عن النزوع إلى الفوز الأعظم ، حتى خلال أبهج ساعات النجاح .

كان مؤمناً بمستقبل الأمة العربية ، ومتحمساً نحوها بحب خالص عميق.

وأستطيع أن أقول : إن حجر الزاوية في بناء شخصية فيصل الفـذة ، كان هذه الوطنية العميقة . فإن جميع خصاله العقلية والخلقية – من ذكائه الحاد إلى حيويته الشديدة – ما كانت لتستطيع أن تحقق مـا حققته من النهوض والتقدم بالعراق ، لو لم تكن كلها راضخة لقيادة هذه الوطنية الحارة ، ومدفوعـة بقوة تلك الوطنية على الدوام . . .

●

إن الجهود العظيمة التي بذلها الملك فيصل في سبيل تكوين وتنظيم أجهـزة الحكم والادارة والسياسة الحكيمة التي اتبعها في حمل الحكومة البريطانية على ترك السلطات والمسؤوليات إلى الحكومة العراقية شيئاً فشيئاً ومرحلة بعد مرحلة ، والتدابير الصائبة التي اتخذها لجعل الوزارات التي تعاقبت على الحكم تتجه اتجاهاً واحداً . . . نحو هدف واحد ، هي التي ساعدت على تكوين « الدولة العراقية الموحدة » التي تجمع تحت رايتها جميع البلاد التي تمتد من أقاصي الجبال المتاخمة لتركية في الشمال إلى الشواطىء المتصلة بسواحل الخليج في الجنوب .

إن وفاة الملك فيصل سنة ١٩٣٣ ، كانت خسارة كبيرة إلى العراق .

إنه كان في نحو الثالثة والخمسين من العمر ، فلو امتدت بـــه الحياة خمس سنوات أخرى ، لاستطاع أن يقدم للعراق من الخدمات الجليلة ما يفوق كثيراً الخدمات التي قدمها في دور تأسيس الدولة ، لأن هذا التأسيس استلزم بـــذل جهود مضنية لاقتحام العدد الهائل من المشاكل والموانع والعقبات الداخليـــة والخارجية البالغة التعقيد .

●

آراء وملاحظات

حول

مسائل التربية والتعليم



الفرد والمجتمع في التربية

(بمناسبة اسئلة كارلتون واشبرن)

قام المربي الأمريكي كارلتون واشبرن في صيف سنة ١٩٣٠ برحلة عالمية لجمع المعلومات عن « مرامي التربية ونزعات المربين » ، في مختلف بلاد العالم .

وقبل بدء رحلته نشر أسئلة بشكل كتاب مفتوح إلى المربين بوجه عام ، ثم عندما التقى بكل واحد منهم وجه إليه بعض الأسئلة الشفهية الأخرى .

وعندما وصل بغداد ألقى عدة محاضرات عامة عن طريقة التعليم التي وضعها في مدارس وينتكا .

وعندما التقى بي ، طلب مني أن أبين له رأيي في أسئلته .

وأنا خصصت العدد (٣١) من مجلة التربية والتعليم إلى المربي المشار إليه، وادرجت فيه محاضراته وملاحظاتي عليها كما نشرت أجوبتي على أسئلته .

أرى أن أدرج فيما يلي ما يتعلق بالفرد والمجتمع من تلك الأسئلة والأجوبة :

★

من أسئلة واشبرن في الفرد والمجتمع :

١ – ما هي الغايات التي تحاولون الوصول إليها بواسطة التربية ، فيما يخص المجتمع ؟

(أ) – هل تستهدفون أن توجدوا – بفضل التربية – مجتمعاً من نوع خاص؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما هو هذا النوع ؟

(ب) – أو تحاولون تكييف الطفل لنوع من المجتمع ، موجود في الحال

الحاضر ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما هو هذا النوع ؟

(ج) ـ أو تهتمون بتنشئة كل فرد على أحسن ما يمكن من الصور ، دون أن تقرروا لأنفسكم غاية اجتماعية معينة سلفاً ، لأنكم تأملون بأن الأفراد الذين سينشأون بهذه الصورة ، يستطيعون أن يحلوا المشاكل الاجتماعية على وجه أحسن مما يستطيع حلها الجيل الحاضر ؟

(د) ـ إذا كانت إحدى هذه الفرضيات الثلاث لا تحدد هدفكم الاجتماعي ، بوضوح فهل تتلطفون بتثبيت وتوضيح هذا الهدف ؟

٢ ـ هل يجب أن نربي الطفل لأجل المحافظة على النظام الاجتماعي الحالي ؟أو لأجل إيجاد نظام اجتماعي جديد وفقاً للآراء التي نقررها من الآن ؟ أم يجب أن نربيه لأجل نفسه ، ونترك أمر (المحافظة على المجتمع الحالي أو تجديده) على عاتقه ؟

رأيي فيها :

المجتمع الحالي والمجتمع القادم

ان الامم التي تكون قد وصلت إلى درجة كافية من الرقي والتقدم والقوة والمجد ، تستطيع أن تجعل (استقرار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الراهن) هدفاً من أهدافها الاصلية في التربية والتعليم ، فتوجه جهود مدارسها نحو مهمة (جعل الجيل الجديد عاملاً على محافظة النظام الراهن ـ من حيث الاساس ـ مع السعي وراء إنمائه وتقويته على قدر الامكان) .

غير أن الامة العربية لم تكن في هذه الحالة ، ولهذا ، لا يسوغ لمربيها أن يجعلوا (المحافظة على الوضع الراهن) هدفاً من أهداف التربية الاسمى .

ونحن نشعر بالتأخر العظيم والنواقص الكبيرة التي بلي بها مجتمعنا الحالي ، ولذلك نسعى وراء إيجاد مجتمع جديد يختلف عن مجتمعنا الحالي اختلافاً كلياً ، من جميع الوجوه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . .

ونحن لا نجهل نوع هذا المجتمع بوجه عام : إننا نعلم أن الامة العربية ظلت

متأخرة في مضمار الرقي والحضارة تأخراً كبيراً، ومحرومة من ثمار العلوم والفنون العصرية الحديثة حرماناً أليماً . ونجد أن بعض أبنائها في بعض الجهات لا يزالون يعيشون كما كان يعيش أجدادهم في القرون الوسطى ، إن لم نقل في القرون الاولى. ولذلك نريد أن نتلافى هذا التأخر ، ونصلح هذا النقص ، لكي تصبح امتنا متمتعة بنعم الحضارة العصرية من جميع نواحيها ، ومتبوئة المكان الذي يليق بها، نظراً لعظمة ماضيها .

إننا نعلم ان الامة العربية غلبت على امرها ، وحرمت من نعم (الوحدة والاستقلال) منذ عهد بعيد وقد تقاسمتها الدول المستعمرة اخيراً واخذت تسعى بكل ما لديها من قوة وسلطان لترسيخ نفوذها المادي والمعنوي في البلاد التي استولت عليها . والتفرقة الادارية التي حدثت بهذه الصورة عقدت المشاكل الاساسية،كما زادت الحيرة والارتباك بتأثير النزعات الدينية والمذهبية من جهة، والتسويلات الاستعمارية من جهة اخرى ، كما اخذت تتصادم بمقتضيات المشاكل الاقليمية ايضاً ، بصور شتى .

إن كل هذه الاحوال ، ترينا بوضوح تام الواجبات التي تترتب علينا في هذه الظروف : فعلينا ان نسعى لتوحيد البلاد العربية ، لنكون أمة قوية عصرية ، تستعيد مجدها الغابر ، وتدخل في مصاف الامم الراقية .

ولذلك نحن لا نستهدف في تربيتنا (المحافظة على المجتمع الحالي) بل نسعى لجعل الجيل الجديد عاملاً لتكوين (المجتمع الراقي) الذي ننشده على الدوام .

اما طريقة (الاهتمام بتنشئة الفرد بأحسن ما يمكن من الصور على امل انه يحل مشاكل المستقبل بنفسه ،دون ان نفكر في شكل المجتمع القادم منذ الآن) فهي طريقة لا نستطيع الالتفات إليها ابداً .

لأنها قد تلائم احوال الامم التي تسير في مقدمة الحضارة ، والتى تستطيع ان تقول في نفسها «ان الزمان يخدمني دائماً»؛ قد تلائم احوال الامم التي تكون راضية مطمئنة إلى سجايا ابنائها ، والتي تستطيع ان تقول دائماً « لا بد من انهم يعملون ما يقتضيه الصالح العام » ...

غير أننا بعيدون عن هذه الأحوال بعداً كبيراً ، بل بعكس ذلك نجد أن كل فرد منا ، معرض لتيارات متعاكسة متناقضة .. كما نجد أن معظم التيارات الحاكمة ، مخالفة لمصالحنا القومية . فإذا تركنا الامور على حالها دون أن نسعى للسيطرة على هذه التيارات ـ بقوة التربية ـ .. نكون قد تركنا الأجيال الجديدة عرضة لتأثير العوامل الخارجية الاجنبية ، التي تخالف مصالحنا القومية مخالفة تامة .

ولهذا السبب نحن مضطرون إلى تحشيد جهودنا في تربية الجيل الجديد نحو الغاية القصوى التي ننشدها ، وهي توحيد الأمة العربية وترقيتها .

الفرد والمجتمع

كثيراً ما يتنافس المربون في مسألة تقديم وتفضيل المطالب والخصال الفردية على الاجتماعية ، أو الاجتماعية على الفردية ، في الجهود والمقاصد التربوية .

إنني لا أتردد في ترجيح المطالب والخصال الاجتماعية ، نظراً لأحوالنا العامة : لأن العرب – بوجه عام – أقوياء من حيث الخصال الفردية ، وضعفاء من حيث الخصال الاجتماعية . فيجب علينا أن نجعل أمر « إزالة هذا الضعف » من أهم المرامي في جهودنا التربوية .

وفعلاً إننا نرى عدداً كبيراً من أفراد العرب ينجحون نجاحاً باهراً ، في جميع أقطار العالم وفي جميع نواحي الأعمال .. نشاهد ذلك على الاخص في المهاجر ، بين العرب الذين يعيشون خارجاً عن مواطنهم الاصلية ، في الصين والهند الشرقية ، في أمريكا الشمالية والجنوبية ...

كل ذلك يدل دلالة جلية ، على قوة الخصال والقابليات الفردية في الأمة العربية فيمكننا أن نقول : إن ما يحتاج إليه العربي قبل كل شيء ، هو «التربية الاجتماعية » التي تقوي وتنمي في نفسه روح التضامن والطاعة والتضحية ،فتضمن له النجاح ليس كفرد قائم بنفسه فقط ، بل كشخص خادم لأمته أيضاً ...

ولذلك ، أقول بلا تردد : يجب علينا أن نهتم بتقوية الخصال الاجتماعية أكثر من اهتمامنا بتنمية القوى الفردية .

تدريس التاريـــخ

إن كيفية تدريس التاريخ كانت من جملة الاسئلة التي وجهها كارلتون واشبرن إلى المربين في مختلف أنحاء العالم .

إذ سأل :

كيف يجب أن ندرس التاريخ ؟ كعلم « شيئي وشبحي » على قدر الامكان؟ أم كواسطة لدعاية قومية تخدم تنمية بعض العواطف والميول ؟

وأنا أجبت على ذلك بالعبارات التالية المنشورة في العدد الخاص من مجلة التربية والتعليم :

«إن تعليم التاريخ بصورة علمية بحتة،وبنظرة شيئية وشبحية مطلقة مجرداً عن جميع أنواع التأثيرات الذاتية والقومية..إذا كان ممكناً في المدارس العالية، فهو متعسر جداً في المدارس الثانوية ، ومتعذر بتاتاً في المدارس الابتدائية .

فالمعلم لا يستطيع ان يدرس إلا جزءاً صغيراً من التاريخ ، ولا يستطيع ان يتوسع إلا في قسم قليل من الوقائع . فيضطر لذلك إلى «انتخاب» قسم من الوقائع والابحاث ، وبديهي ان الانتخاب يتضمن بطبيعته « التأثير الذاتي ، والترتيب القصدي » . فما دام الانتخاب ضرورياً فمن الطبيعي ان يأخذ الاتجاه الذي تقتضيه التربية الوطنية والقومية ، ولا سيما انه لا يوجد بين ايدي المعلمين واسطة تربيوية اثمن وانجع من دروس التاريخ لإنماء العواطف الوطنية والقومية وتقويتها . ولذلك ، نرى من واجبنا ان نتخذ دروس التاريخ محوراً للتربية القومية .

إن هذه الملاحظه العامة تكتسب خطورة خاصة ، بالنسبة إلى تاريخ الأمة العربية : لأن أمهات الكتب الموضوعة فيه مكتوبة - بوجه عام بنزعة ذاتيـة تبتعد عن « الحقيقة المحضة » بعداً كبيراً . فما كتب منها باللغـة العربية ، متأثر بالنزعة الدينية أكثر من النزعة القومية ، أوملهم من الكتابات الغربية ، وأما ما كتب منها باللغات الاوروبية ، فبعيدة أيضاً عن الحياد التام بسبب نظر الاوروبيين الخاص إلى الشرقيين بوجه عام ، والعرب بوجه خاص ، فان النضال العنيف الذي استمر قروناً طويلة بين الشرق والغرب والتباعد المعنوي الذي حصل بين الفريقين بسبب هذا النضال جعل الغربيين يتباعدون عن الحياد في الأمور المتعلقة بالشرق والغرب بوجه عام ، ويتحزبون على العرب تحزباً صريحاً في كثير من الاحيـان .

فيترتب علينا أن نعيد النظر في تاريخنا بنزعة تربوية قوميـــة ، ونبحث في زواياه عما يفيدنا في جهودنا التجديدية من جهة ، وفي مرامينا القومية من جهـــة أخرى .

وبهذا الاعتبار لا أتردد في القول : بأن دروس التاريخ عندنا ، يجب أن تستهدف « التربية القومية » قبل كل شيء ، فتسعى لإزالة آثار الدعـــايات السابقة أولاً ، ولتجديد وتقوية نزعة الوحدة وأمل النجاح ثانياً .

إن بعض الامم ، لم تـــتردد في الاقدام على « خلق الخرافـــات وابتداع الاكاذيب » في تدريساتها التاريخية ، في سبيل الوصول إلى غاياتها القومية . نحن نعتقد أن الامة العربية ، لا تحتاج إلى خلق الخرافات لمثل هذه الغايات : فتاريخها حافل بدروس المجد والعبر ، فلا يحتاج إلى شيء غير الاصطفاء المعقول ، والعرض الملائم ... دون تضليل واختلاق .

●

ملاحظة :

(وقد شرحت رأيي في تدريس التاريخ بعد ذلك بتفاصيل وافية في المحاضرة التي ألقيتها على الكشاف العربي في بهو متحف الآثار العربية خلال زيارة الكشاف المذكور إلى العراق سنة ١٩٣٧ كما سيجد القراء ذلك في أبحاث السنة المذكورة) .

الدكتور فاضل الجمالي يتوهم ويدعي
ان نظام التعليم الذي أقمته في العراق نظام ذو سلمين

الدكتور فاضل الجمالي عندما طالع بحثاً في نظم التعليم ،توهم أنه وجد فيه سلاحاً فتاكاً : إذا هجم به على نظام التعليم الذي أقمته في العراق ، زعزع أركانه وهدمه من أساسه ، استناداً إلى مبادىء التربية الحديثة والديمقراطية العصرية .

وسارع إلى إشهار هذا السلاح في مقالة نشرها في جريدة يومية .

بدأ المقالة بسرد المعلومات التالية :

« إن نظام التعليم في بعض البلاد يكون « ذا سلمين » أحدهما قصير والآخر طويل . درجات السلم القصير تنتهي بانتهاء الدراسة الابتدائية ، ولا تسمح بالصعود إلى أعلى من ذلك . وأما السلم الطويل ، فتتوالى فيه الدرجات من بداية التعليم الابتدائي حتى التعليم العالي بدون انقطاع .

والنظام في بعض البلاد يكون ذا سلم واحد دون أن يكون بجانبه أي سلم آخر .

والديمقراطية الحقة تشجب نظام السلمين وتلتزم نظام السلم الواحد.والتربية الحديثة تراعي تطلبات الديمقراطية وتلتزم نظام السلم الواحد » .

وبعد ذلك قال : « ان فرنسا لا تزال تلتزم نظام السلمين والاستاذ الحصري جعل نظام التعليم في العراق أيضاً ذا سلمين ، أسوة في فرنسا » .

●

عندما قرأت المقالة المذكورة دهشت منها دهشة كبيرة،لأن النظام التعليمي الذي أقمته أنا في العراق لم يكن ذا سلمين بوجه من الوجوه ، بل كان ذا سلم واحد بكل صراحة وبكل معنى الكلمة ، ولا سيما اني أقمته بعد إلغاء النظام ذي السلمين الذي كانت أقامتـــه الادارة البريطانية ، وذلك بعد بذل جهود مضنية .

فما يدعيه الدكتور فاضل الجمالي في هذا المضمار كان مخالفاً للواقع وظاهر البطلان . وكان يدل على أنه لم يفهم معنى النظام ذي السلمين فهماً صحيحاً ، ولم يمعن النظر في النظام التعليمي القائم في العراق على وجهه الصحيح .

فلم يصعب علي الرد على المقالة المذكورة رداً حاسماً قلت في نهايته : « إن الدكتور فاضل الجمالي يعزو إلي من الآراء ما لم أقل به أبداً لينتصر علي انتصاراً دون كوشوتيا أي « دون كوخوتيا » .

إن ما ادعاه فاضل الجمالي في مقالته هذه كان ظاهر البطلان إلى درجة اضطرت أقوى مؤيديه أيضاً لأن يقولوا : «هذه غلطة كبيرة وقع فيها الدكتور مع الاسف الشديد » .

إن مقالة الجمالي هذه اشتهرت بـــين اوساط المعلمين باسم « سلم سلمين » ، وتشبيهي لها بحملات الدون كوشوتية اوجد تأثيراً قوياً في تلك الاوساط ، لأن قصة دون كيشوت كانت اشتهرت بين الناس بسبب نشر ترجمتها في بغداد .

والاستاذ بهجت الاثري اشار الى موقف الدكتور في هذا المضمار في قصيدة نظمها :

« قل لدون كخوتي ....

●

ومع كل ذلك انا لم انقطع من التفكير : كيف تورط فاضل الجمالي في هذه الغلطة الكبيرة ؟ كيف وصلت به الواهمة إلى هذا الحد من الضلال ؟

إني لم أستطع تعليل ذلك إلا بالافكارالسابقة التي كانت استحوذت علىتفكيره وتفكير المشاغبين الذين احاطوا به :

إنه كان اعتقد ان (ساطع الحصري كان يقلد النظم الافرنسية) فما دامت فرنسا متمسكة بنظام ذي السلمين ، كان لا بد انه طبق النظام المذكور في العراق.

انه وجماعته كانوا يظنون اني لا اعرف إلا النظم الافرنسية لأني لا اعرف من اللغات الغربية غير الافرنسية. فلا يدركون بأن اهم المؤلفات الالمانية والإنكليزية كانت ترجمت إلى اللغة الافرنسية . فضلاً عن ذلك انا كنت اطلعت على النظم المتبعة فيها بالمشاهدة المباشرة . فلو كان الدكتور فاضل الجمالي تجرد من هـــذه الافكار السابقة لعلم ان النظام الذي وضعته والتزمته في العراق كان يشبه (نظام الغروند تشولا) اي (مدرسة الاساس) المشهور في المانيا ، لا النظم المتبعة في فرنسا .



محـاولة

تنقيص مدة الدراسة الابتدائية

- ١ -

الدكتور فاضل الجمالي عندما تولى مديرية المعارف العامة أراد - بالاتفاق مع عبد الكريم الأزري - تنقيص مدة الدراسة الابتدائية سنة واحدة وجعلهاخمس سنوات بعد ان كانت ستاً .

والمشروع الذي وضعه لهذا الغرض بعد ان صار موضوع أبحاث ومذاكرات في مجالسه الخاصة انتقل إلى صفحات بعض الجرائد حتى انه صار موضوعاً لبيان رسمي أدلى به وزير المعارف أمام لجنة المعارف في مجلس النواب .

وقد نشرت جريدة البـلاد في عدد ٤٢٥ الصادر في ١٩ كانون الأول ١٩٣٤ الخبر التالي :

(اعتزمت وزارة المعارف أن تقـوم بمشروع تربوي يرمي إلى جعل مدة الدراسة الابتدائية خمس سنوات بدل ست سنوات كما هي الحال الآن) .

والغاية من ذلك « تعميم الدراسة الابتدائية في البلاد ونشر الثقافة بين سكانها بأسرع وقت ..

إن إبقاء الدراسة الابتدائية لمدة ست سنوات يمنعها من القيام بفتح مدارس جديدة ، وحاجة البلاد الى هذه المدارس شديدة .

وهي ترى في هذه الخطة ما يساعد على نشر التعليم الابتدائي في المجتمـــع

العراقي بصورة أوسع مما عليه الآن ..

وتعتقد وزارة المعـــارف أن هذه العملية — إذا نقحت مناهج الدراســـة الابتدائية — لا تمس جوهر التعليم الابتدائي ابداً .

وهي تقوم بهذا المشروع مقتدية بذلك بمصر وتركية وإيطالية وغيرها من البلاد التي جعلت الدراسة الابتدائية فيها لمدة خمس سنوات .

وفي نية وزارة المعارف الرجوع الى جعل هذه الدراسة لمـدة ست سنوات عندما تستقر حالة المدارس الابتدائية ويوحّد نظامها » .

* * *

وقد جاء في تقرير لجنة المالية في مجلس النواب خلال بحث الدراسة الثانوية :

ان وزير المعارف أدلى بالبيان التالي :

« إن الوزارة تفكر الآن بإبلاغ القسم الثاني من الثانويات إلى ثلاث سنوات بعدما كانت سنتين وتنقيص مدة الدراسة الابتدائية سنة وجعلها خمس سنوات عوضاً عن ست مع رفع سوية المنهج بحيث لا تقل كفاءة التحصيل خـلال الخمس سنوات عن تلك المتحصلة في الست .

وسيقتصد بذلك من كل مدرسة ابتدائية كلفة معلم واحد ستستخدم في تقوية التحصيل الثانوي كما جاء أعلاه . »

— ٢ —

عندما بلغتني أخبار هذا المشروع لم أكترث به في بادىء الأمر لعلمي أن تنفيذه يتوقف على تعديل قانون المعارف العـام ، ولاعتقادي بأن مجلس النواب لا يوافق على تنقيص مدة الدراسة الابتدائية .

غير اني عندما علمت بأنهم يحاولون تضليل الرأي العام، بربط هذا المشروع بمسألة تعميم التعليم الابتدائي من جهة ، وزيادة مدةالدراسة الثانوية من جهة ثانية، رأيت من الضروري أن أنشر رأيي في هـــذا الأمر لعدم افساح المجال لانخداع الرأي العام المستنير فيهذا المضمار .

فكتبت مذكرة دونت فيها انتقاداتي على المشروع بتفاصيل وافية .

فأولاً – اعترضت على ربط مسألة تنقيص مدة الدراسة الابتدائيـــة بمسألة تزييد مدة الدراسه الثانوية ،لأن في حقيقة الأمر كان هناك مشروعان مختلفان ، الأول تزييد مـــدة الدراسة الثانوية ، والثاني : تنقيص مـــدة الدراسة الابتدائية ، فكل واحد من هذين المشروعين يجب أن يدرس ويناقش على حدة لأن عدد المدارس الثانوية كان أربعاً فقط ، أما عدد المدارس الابتدائية فكان عدة مئات، فعرض مسألة زيادة مدة الدراسة الثانوية كتعويض عن تنقيص سنة من الدراسة الإبتدائية لا يتفق مع العقل والمنطق .

فان مشروع زيادة الدراسة الثانوية معقول ومحبب تماماً،وأستطيع أن أقول إنه بمثابة حلقة جديدة من حلقات تطور التعليم الثـــانوي الطبيعي ، فإن مدة الدراسة في المدارس الثـــانوية في العراق كانت أربع سنوات دون تفريع إلى قسمي الأدبي والعلمي . فأولاً قسمت الدراســـة في السنتين الأخيرتين إلى فرعي العلمي والأدبي ثم زيدت سنة دراسية على القسم الأول « أي المتوسط » فجعلت ثلاث سنوات ، والآن جاء دور إضافة سنة إلى القسم الأخير أيضاً لتصبح مدة الدراسة الثانوية ست سنوات كما هي الحالة في معظم بلاد العـــالم ، ولذلك اني أحبذ هذا المشروع كل التحبيذ وأتمنى تحقيقه بدون تأخير .

غير أن مشروع تنقيص مدة الدراسة الابتدائية سنة واحـدة فيختلف عن ذلك اختلافاً كلياً .

يقولون بأنهم بذلك يقتدون بمصر وتركيا وإيطاليـــا وغيرها من البلاد التي جعلت الدراسة الابتدائية فيها لمدة خمس سنوات ، ولكن الحقائق الثابتة لاتؤيد

قولهم هذا بوجه من الوجوه .

فإن الأكثرية الساحقة من الدول ، لا تكتفي بدراسة ست سنوات ، بل تجعل مدة الدراسة الالزامية سبع سنوات فأكثر : إن « ديوان التربية الأممي » قام هذه السنة ببحث عام عن مدة الدراسة الإلزامية في البلاد المختلفة ، ونشر ملخص الاجوبة التي تلقاها من « وزارات معارف ٤٧ مملكة » عن هذه القضية ، إن كل من يتصفح هذه النشرة ، يرى أن عدد الممالك التي تكتفي بدراسة إلزامية أقل من ست سنوات ، لا يتجاوز الثلاث ! وأما أربعون منها فتجعل مدة الدراسة الإلزامية أزيد من ست سنوات أيضاً ، (١٧) سبع سنوات ، (١٤) ثماني سنوات ، (٧) تسع سنوات ، (٢) عشر سنوات .

وأما الاستشهاد بحالة مصر لتأييد المشروع فيحتاج إلى تأمل أصح وأدق ، فإن مدة التعليم الإلزامي هناك جعلت خمس سنوات بعد أن كانت أربعاً . ولا شك في أنهم بعد تجربة هذه الخطة سيضطرون إلى زيادتها سنة أخرى ، وفضلاً عن ذلك فإن نظام الإلزام يعود إلى المدارس الأولية وحدها ، ومعلوم أن نظام المدارس الأولية في مصر يختلف عن نظام المدارس الابتدائية كل الاختلاف .

فلا يجوز قياس أحوال العراق بأحوال مصر في هذ المضمار .

أما قولهم إن في إيطاليا أيضاً مدة الدراسة خمس سنوات فلا يعبر عن الحقيقة تمام التعبير ، لأن في إيطاليا مدة التعليم الإلزامي ثماني سنوات ، الخمس الأولى منها تعتبر ابتدائية ، والثلاثة الاخيرة تعتبر مهنية ، ولذلك لا ينقطع الأطفال عن الدراسة في نهاية السنوات الخمس التي تسمى الابتدائية بل يواصلون الدراسة ثلاث سنوات أخرى في اكتساب مهن مختلفة ، وطبيعي أنهم خلال دراسة المهن أيضاً يتلقون كثيراً من الدروس الثقافية .

ولذلك فإن مثال إيطاليا لا يمكن أن يعتبر مؤيداً لمشروع تنقيص مدة الدراسة الابتدائية في العراق .

وأما ما يقولونه عن تركيا فهو يوافق الحقيقة في الوهلة الاولى لأن هناك مدة الدراسة الابتدائية جعلت خمس سنوات بعد أن كانت ست سنوات ، غير انه يجب أن يلاحظ بأنهم لم يفعلوا ذلك إلا بعد القيام باجراءات انقلابية كبيرة : فإنهم حذفوا تعليم الديانة والقرآن الكريم من مناهج الدراسة الابتدائية ، ومعلوم أن مجموع الساعات المخصصة لذلك في مدارس العراق يبلغ ٢٦ ساعة في الاسبوع ، وذلك يقترب كثيراً من دراسة سنة كاملة ، وفضلاً عن ذلك انهم استبعدوا عن مناهج الدراسة الابتدائية تعليم اللغات الأجنبية ، ومعلوم أن المناهج المقررة في العراق تخصص لهذه الدراسة من حيث المجموع ١٨ ساعة ، وإذا جمعنا ما يخصص للديانة واللغة الأجنبية في العراق فإنه يبلغ ٤٤ ساعة وذلك يقترب من دراسة سنة ونصف السنة .

فكيف يجوز ذكر تركيا بين حالة البلاد التي تؤيد مشروع تنقيص مدة الدراسة الابتدائية في العراق ؟

وفضلاً عن كل ذلك يجب ألا يغرب عن البال أن الأتراك تركوا استعمال الحروف العربية واستعاضو عنها بحروف مقتبسة عن اللاتينية فجعلوا كل حرف يدل على صوت واحد بدون استثناء ، وكل صوت يقابل حرفاً على وجه الانحصار ، وسهلوا بذلك تعليم القراءة تسهيلاً كبيراً ، هذا فضلاً عن بساطة قواعد اللغة التركية التي لا تذكير فيها ولا تأنيث ، ولا تثنية ولا اعراب ، فالقول بأنهم يقتدون بتركيا ، بالتغاضي عن كل هذه الحقائق الواقعة لا يدل على تفكير سليم بوجه من الوجوه .

●

أما قولهم بأن تحسين منهج الدراسة يضمن عدم خسارة التعليم من جراء هذا التنقيص فهو لا يستحق أي التفات ، فإن تحسين الدراسة ورفع مستوى التعليم ضروري مع بقاء مدتها ست سنوات ، فلا يجوز اتخاذ هذا التحسين مبرراً

لتنقيص مدة الدراسة .

•

هذه الملاحظات الهامة ، أطلعت عليها كثيراً من رجال البلاد بمناسبات مختلفة ، وذلك حال دون تحقيق هذا المشروع الضار بالبلاد .

- ٣ -

الدكتور فاضل الجمالي واصل العمل لتنفيذ مشروعه ، وعندما وضع مشروعاً لتغيير قانون المعارف العام ، ضمنه مادة تنص على أن « مدة الدراسة الابتدائية لا تقل عن خمس سنوات ، وظن أن هذه المادة تخوله تنقيص مدة الدراسة الابتدائية إلى خمس سنوات .

ولكن معلوم أن وظيفة الدكتور فاضل الجمالي حولت سنة ١٩٣٥ في وزارة صادق البصام من المديرية العامة إلى المفتشية العامة وأسندت المديرية العامة بالوكالة إلى طه الهاشمي .

والدكتور فاضل الجمالي قدم الى الوزارة بصفته الجديدة هذه ، مذكرة كرر فيها اقتراحه الأساسي في تنقيص مدة الدراسة الابتدائية إلى خمس سنوات ومزجه مع عدة قضايا أخرى .

هذا نص المذكرة .

وزارة معارف العراق	العدد / ٢٤٨
	التاريخ ١٩ ربيع الأول ١٣٥٥
مفتشية المعارف العامة	٨ حزيران ١٩٣٦

معالي الوزير

عطفاً على المباحثة الجارية في مجلس المعارف حول تعيين عدد سنوات الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية إني اقترح لهذه المرحلة التي يجتازها العراق نظام « الخمسة + الثلاثة + الثلاثة » أي خمس سنوات للدراسة الابتدائية وثلاثاً للدراسة المتوسطة وثلاثاً للدراسة الثانوية . أما تفضيلي هذا الترتيب فناشيء عن الأسباب التالية :

١ - إن معظم المدارس الابتدائية القروية الآن هي دون الرابعة وإيصالها إلى الخمس سنوات هو أفضل من إيصالها الى الأربعة لا سيما والطالب لا يبدأ بتطبيق القراءة والكتابة تطبيقاً مفيداً إلا بعد الصف الثالث وفي ذلك ما فيه من رفع مستوى الثقافة العامة في البلاد . هذا وقد فحصنا أثناء تجوالنا في الألوية بعض الذين تركوا المدارس القروية بعد الصف الرابع فوجدنا أنهم لا يحسنون كتابة مكتوب بسيط أو القيام بعملية حسابية بسيطة مما يستدل منه على ان الدراهم التي تصرف على مئات المدارس في البلاد لم تثمر الثمرة المرجوة إذا كانت الدراسة أربع سنوات فبقاء الطالب القروي سنة أخرى في المدرسة يجعله يتقن ما تعلمه في السنوات الأربع الأولى بصورة أفضل وفي ذلك ضمان لما صرف في السنين الأربع الأولى .

٢ - إن جعل مدة الدراسة خمس سنوات سيسوي بين الفرص الممنوحة للقرى والمدن في التعليم ويمكّن الوزارة من اختيار طلاب نابهين من أبناء القرى النائية لإدخالهم في الدراسة المتوسطة بعد الدراسة الابتدائية .

٣ - إن مدة خمس سنوات هي جلّ ما يستطيع ان يسمح به الفلاح والعامل العراقي لولده البقاء في المدرسة ، فكثير من الآباء الذين يشغلون أولادهم في الحقل أو السوق قبل انتهاء الست سنوات ، ولا شك أن البقاء في المدرسة أقل من خمس سنوات ليس في صالح الطلبة ولا يؤمن الغاية

المطلوبة من التعليم الابتدائي حسب رأينا ، ولذلك فعدد السنين المناسب لحالة الفلاح والعامـــل في نظرنا هو خمس سنوات في الوقت الحاضر لا أربع على أن يزيد على الخمس في المستقبل .

٤ – إن التعليم الابتدائي في نظرنا يستهدف إعطاء أسس عامة في القراءة والكتابة ومبادىء الصحة والواجبات الوطنية لأبناء الشعب جميعاً ، ولا يجوز في نظرنا تقسيمه الى مرحلتين يسمح بها أن يترك معظم طلاب القطر الدراسة بعد انتهاء المرحلة الأولى . فلإزالة هذا التقسيم الى مرحلتين يجب تعيين عدد من السنوات يمكن ان يجتازها أبناء القطر جميعاً . ونود ان نؤكد عدم كفاية المرحلة الأولى لبلادنا لا سيما والهيئة التعليمية ضعيفة واللغـة العربية صعب اتقان قراءتها و كتابتها بوضعها الحاضر .

٥ – ان التعليم الابتدائي لكل بلد يجب ان يتناسب مع سوية البلاد الثقافيـــة والاقتصادية والاجتماعية ويجب ان يزاد عدد السنوات وفق نمو البـلاد في هذه النواحي ، وعلى كل فلا يجوز لبـلاد كبلادنا أن تبقى مـدة التدريس فيها دون الخمس سنوات ويمكن تزييد عدد السنوات بعد عشر سنوات من الآن مثلاً وذلك بعد انتشار التعليم انتشاراً كافيـــاً . هذا والأمم التي اخذت بالخمس سنوات ليست قليلة فهذه تركيا وايطاليـــا وإنكلترا ومصر ، المرحلة الأولى للتعليم فيها خمس سنوات .

٦ – ان جعل التعليم الابتدائي خمس سنوات والثانوي ستاً أي نقل سنة من التعليم الابتدائي ووضعها في التعليم الثانوي تجعل الاستفـادة من هذه السنة أضمن والإتقان أكبر فمعلمي الثانويات أقوى وتجهيزاتهـــا أكمل وأنظم وإن سنة يقضيها الطالب في مدرسة ثانوية يستفيد فيها أكثر مما يستفيده الطالب في مدرسة ابتدائية .

٧ – ان معظم مدارسنا الابتدائية يدخلها طلاب فوق السن السوي فانتقالهم إلى

مدرسة أخرى وفصلهم عن الأطفال قبل سن المراهقـة هو أفضل من النواحي النفسية والخلقية .

٨ – إن كون الدراسة الثانوية مكونة من سنتين لايكفي لتكوين روح مدرسية لدى الطلاب وتأثرهم التأثر الكافي في جو المدرسة وتربيتهـا ولذلك فبعض مدارس الغرب لا تمنح شهادات لطلاب مكثوا فيها سنتين فقط بل تتطلب مكوثاً أطول كي تشرّب الطالب من جو المدرسة وروحها وكي تكوّن المدرسة التقاليد المطلوبة وتعتني بالأخلاق والآداب الاعتناء الكافي . ولذلك فجعل الدراسة الثانوية ثلاث سنوات بعد المتوسطـة أفضل لأسباب تربوية ومنهجية وهذا يضمنه اقتراحنا .

هذه أهم ملاحظاتنا سطرناها بإيجاز ونحن مستعدون للتداول فيها شفهياً مع معاليكم ومع أعضاء المجلس المحترمين .

مفتش المعارف العام

صورة منه إلى :

أعضاء مجلس المعارف .

●

وأنا عندما اطلعت على هذه المذكرة كتبت ملاحظاتي عليها بالتفاصيل التالية :

ملاحظات حول قضية مدة الدراسة الابتدائية

١ – إن جميع الأسباب المذكورة في تقرير المفتش العام لتبرير تنقيص سني الدراسة الابتدائية من الست الى الخمس تحوم حول قضيتين : أ – تزييد مدة

الدراسة في المدارس الريفية . ب – تزييد مـــدة الدراسة في المدارس الثانوية .

في حين انني أعتقد أن المسألة التي نحن بصددها يجب ان تدرس وتعالج بصورة مستقلة عن القضيتين المذكورتين :

فعندما نريد أن نقرر مدة الدراسة الابتدائية يجب ان نفكر في المدة الضرورية لتدريس الأطفـــال دراسة تستحق اسـم « الدراسة الابتدائية » بمعناها المعروف فيجب أن نفصل هذه القضية عن قضيـة « نشر التعليم بين جميع طبقات الشعب » من جهة وتقرير مدة الدراسة الثانوية من جهة أخرى .

وانا أعتقد أننا عندما نلاحظ القضية من هذه الوجهة نضطر الى التسليم بأن تنزيل مدة الدراسة الابتدائية الى خمس سنوات ليس من صالح المعارف بوجه من الوجوه .

٢ – أما قضية إبلاغ مدة الدراسـة في الأرياف الى خمس سنوات فهي من القضايا التي يجب ان تدرس وتعالج على حدة لأن :

أ – ان ٢٥٢ مدرسة من المدارس الموجودة الآن لم تبلغ الدراسـة فيها حتى الأربـع سنوات .

ب – ان إلغـاء الصفوف السادسة الموجودة في المدارس الابتدائيـة الآن لا توفر على الوزارة من النفقات ما يكفي لإيصال مدة الدراسة في مدارس الأرياف الموجودة حتى إلى الأربـع سنوات .

جـ – ان خطة تنزيل مدة الدراسة في مدارس المـدن من الست الى الخمس سنوات ، بحجة إيصال مدة الدراسة في الأرياف الى الخمس لا تستند على نظرية اجتماعية صحيحة .

وهنا أود أن استلفت الأنظار إلى نقطة هامة ، وهي : ان ترك المدارس قبل إتمام الدراسة الأولية والابتدائية ليست نتيجة « سماح » المعارف بل هي نتيجة الحالات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد، فالدراسة الابتدائية لم تقسم الى مرحلتين بقصد السماح للطلاب بترك المدرسة بعد الانتهاء من المرحلة الأولى بل قسمت إلى مرحلتين مراعاة لتلك الضرورات الاجتماعية وبقصد تنظيم هذا « الـــترك » على قدر الامكان .

٣ - انني أعتقد أن « جعل التعليم الابتدائي خمس سنوات والثـانوي ستاً » لا يعني « نقل سنة من التعليم الابتدائي ووضعها في التعليم الثانوي » إلا في الظاهر ، لأن تسعة أعشار المدارس الابتدائية تعود الى المدن التي لا توجد فيها مدارس متوسطة وثانوية . فعند تطبيق الخطة المبحوث عنها تخسر تلك المدارس السنـة السادسة دون أن تستطيع أن تعوضهـــا بدراسة أخرى .

٤ - أما قضية فصل الكبار عن الصغار فهي أيضاً من القضايا التي يجب أن تعالج على حدة كما أن قضية جمع أو عدم جمع الصفوف الابتدائية مع الصفوف المتوسطة تحت إدارة واحدة ، وكذلك جمع أو عـدم جمع الصفوف المتوسطة مع الصفوف الثانوية تحت إدارة واحدة فهي ايضاً من القضايا التي يمكن بل يجب ان تدرس وتعالج على حدة .

●

ومن الغريب ان الدكتور فاضل الجمالي يتكلم في مذكرته هـــذه عن ضعف الهيئات التعليمية وصعوبة اتقان قراءة اللغة العربية ، ويقول إن الفحص الذي قام به أظهر له أن بعض الذين تركوا المـــدارس القروية بعد الصف الرابع لا يحسنون كتابة مكتوب بسيط أو القيام بعملية حسابية بسيطة .

إن ملاحظة هذه الأمور كان يجب أن تحمله على التفكير في وســـائل رفع مستوى المعلمين وإصلاح وتحسين طرق التعليم ، غير أنـه لم يلتفت الى ذلك بل أدخل هذه الأمور بين مبررات اقتراحه المتعلق بتنقيص مدة الدراسة الابتدائية في مدارس المدن بقصد تسويتها مع مدارس القرى .

●

ومجلس المعارف درس مذكرة الجمالي وملاحظاتي عليها وناقشها ملياً في عدة جلسات وقرر في نهايتها إبقاء مدة الدراسة الابتدائية ست سنوات .

اسئلة ياسين الهاشمي

و

أجوبتي عليها

رئيس الوزراء ياسين الهاشمي أرسل لي في – ١٩٣٥/٥/٥ – الكتاب التالي ، عندما كنت رئيساً لكلية الحقوق ومديراً للآثار القديمة .

عزيزي ساطع بك الحصري

بعد التحية ،

أرسل في طيه مذكرة موجزة تتضمن بعض النقاط المتعلقة بشؤون المعارف وإصلاحها راجياً بيان ما لديكم من الملاحظات حولها إذا وجدتم فرصة لذلك. ولكم مزيد الشكر والاحترام.

المخلص

ياسين الهاشمي

وقد لاحظت أن الكتاب كان مطبوعاً بالآلة الكاتبة ، إلا أن عبارة « إذا وجدتم فرصة لذلك » كانت مكتوبة بخط يده ، وبالقلم الذي كتب به توقيعه .

★

وهذه هي الأسئلة المدونة في الورقة المرفقة بالكتاب :

تستعد الوزارة الآن في إعداد خطة ثابتة تسير عليها في تدوير أمور المعارف في البلاد . ولذلك ترغب في الاطلاع على آرائكم في القضايا التالية :

١ – أية غاية يجب أن يستهدفها التدريس القروي وإلى كم سنة يجب ان يستمر هذا التدريس ، ومـا هي أعمار الطلاب المطلوب إدخـالهم في هذا التدريس ؟

٢ – هل من الضروري تقسيم التدريسات الأولية والابتدائية الى نوعين أحدهما يختص بالأرياف والآخر بالمدن ؟ وهل من حاجة لتعقيب منهجين مختلفين في الدراسة ؟

٣ – هل لديكم ملاحظات حول تعديل المناهج التدريسية الحاضرة في المدارس الابتدائية والأولية (من حذف وإضافة) أو في كتب الدراسة ؟

٤ – هل تفكرون في ضرورة اقتصار الدراسة الثانوية الكاملة على المدن الكبيرة والمتوسطة على القصبات الكبيرة أو جعلها متساوية في كل مكان حسبما تتقدم وبنسبة الطلاب الجاهزين ؟

٥ – هل لديكم ملاحظات خاصة على المنهج المتبع في تهذيب البنـات ، وهل ترون ضرورة في تفريق هذا المنهج بالنسبة إلى المدن والى القصبات ، وماذا يجب أن يستهدفه هذا المنهج من الثقافة التي يطلب حصول البنات عليها؟

٦ – هل لديكم ملاحظات حول التدريب الصناعي وماهية هذا التدريب ، وماذا يجب أن يستهدفه ؟

٧ – هل من الواجب أن يعاد تأسيس أو تنظيم بعض المدارس العالية كالزراعة والهندسة ودار المعلمين العالية ، وعلى أي أساس يجب ان تكون الدراسة في هذه المدارس ؟

*

وهذه هي المذكرة التي ضمنتها أجوبتي على الأسئلة المذكورة :

حول مدارس المدن والأرياف

إنني أرى أن التدريسات في مدارس الأرياف يجب أن تختلف عما هي في مدارس المدن بعض الاختلاف ، غير أن هذا الاختلاف يجب ان لا يكون عميقاً وجوهرياً .

أما الأسباب التي أستند عليها في هذا الرأي ، فيمكنني أن ألخصها فيما يلي :

أولاً - ان الحياة الريفية في العراق لا تنفصل انفصالاً كلياً عن حياة المدن، ولا تختلف عنها اختلافاً جوهرياً ، كما هي الحال في بعض الممالك الغربية ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية .

فمن الأمور المعلومة أن الفرق بين « المدن والأرياف » يزداد ويشتد كلما زاد تكاثف النفوس وكبرت المدن وتأصلت الحياة الصناعية وتوسع نطاق « تقسيم الأعمال » فأخذت تختص المدن والقصبات ببعض الأعمال والصناعات. ولا حاجة للبيان أن جميع هذه العوامل لا تزال ضئيلة الأثر في العراق .

فالعراق بمجموعه قطر زراعي محروم من مدن صناعية وتجارية بالمعنى المعروف في البلاد الغربية والأمريكية ، حتى أن عاصمة العراق نفسها وثيقة الصلات بالزراعة . إذ أنه يوجد فيها جماعات كثيرة تعيش عيشة ريفية بكل معنى الكلمة . كما أن الكرود والبساتين والحقول تحيط بحاراتها من كل جانب ، حتى انها تدخل بينها وتتشابك معها .

وأما سائر المدن فلاحاجة للبيان بأنها أشد اتصالاً بالحياة الريفية من العاصمة بدرجات عديدة . فيمكننا أن نقول : ان حياة المدن في العراق متصلة بحياة الأرياف كل الاتصال ، ومتداخلة معها كل التداخل .

هذه الحالة يجب أن تبقى نصب الأعين عند التفكير في قضية مناهج التدريس في المدن والارياف العراقية .

انني أعتقد ان محاولة فصل هذه المدارس بعضها عن بعض فصلاً تاماً مما

يخالف أسس تكوين البلاد العراقية مخالفة صريحة

ثانياً – ان الأمم الغربية تبذل منذ مدة غير يسيرة جهوداً عظيمة لضمان « اتصال أولاد المدن بالأرياف » ليستفيدوا من مزايا البيئة الريفية والحياة الريفية في حياتهم الفكرية والخلقية . ولعل أفعل وأتم التدابير التي اتخذت فيهذا الباب هي الخطة التي وضعتها المانيا الهتلرية في السنة الماضية : إذ أنهاأضافت سنة تاسعة الى سني التعليم الإلزامي، وجعلت هذه السنة ريفية بحتة . فقد حتمت على اولاد المدن التي يبلغ عدد نفوسها الخمسة والعشرين ألفاً ان يقضوا السنة التاسعة منسني دراستهم في الأرياف يدرسون ويعيشون في خلالها دراسة زراعية وعيشة ريفية بكل معنى الكلمة . وبما أن المـدن العراقية ليست منفصلة عن الأرياف انفصالاً تاماً – لا من الوجهة المادية ولا من الوجهـة المعنوية – لا يصعب علينا نحن أن نصل الى غايات مماثلة عن طريقة أقصر وأسهل .

ولا حاجة للبيان أن هذه الطريقة تستلزم « التقريب » بين المدنوالارياف في أمر التعليم لا « التبعيد » .

ثالثاً – ان مبدأ « انطباق التدريسات على حاجات المحيط » لا يتطلب فيكل الاحوال ، وضع منهج خاص بكل محيط . بل يتطلب في الدرجة الاولى تعقيب « طريقة تدريس فعالة » تسعى وراء الاستفادة من المحيط بمقياسواسع، وتجعل الدروس متلائمة مع المحيط بصورة مستمرة . فـإن انطباع التعليم بطابع ريفي مثلاً لايقضي وجود اختلاف جوهري في عدد ساعات الدروسأو انواع الدروس بل يقضي وجود « اتجاه عام » نحو الريفية في كل الدروس . وبتعبير آخـــر ، يتطلب من جميع الدروس أن تتشبع بروح الريفية في كل الأحوال .

مثلاً إذا فكرنا في درس الحساب في الصف الثالث يجب ان نعلم أن أهم شيء في أمر هذا الدرس ليس عدد الساعات المخصصة ولا مفردات المواد المقررة ، بل هي أنواع الأمثلة والمسائل التي تستند عليها دروس الحساب وتستمد منها قوتها . فلا شك في أن مدرسة الجبايش مثلاً يجب أن تعـلم الأعمال الأربعة وشيئـاً من

حسابات الكسور – كمدرسة بغدادية –، غير أن أمثلة هذه الأعمال وتمارين هذه الحسابات يجب ان تكون مستمدة من محيط الجبايش في مدرسة الجبايش ومن محيط بغداد في مدرسة بغداد . فمن الطبيعي أن اتباع هذه الخطة يحدث فرقاً واضحاً بين تدريسات هاتين المدرستين ، ولو لم يكن بينهما اختلاف في عـــدد الساعات المخصصة للحساب وفي مفردات منهـج الحساب .

ولهذا السبب ، انني أقول بأن « طريقة التدريس » يجب أن تكون موضوع عنايتنا في هذا الباب أكثر من « منهج التدريس ».

هذا ومن جهة أخرى يجب أن نلاحظ أن مدارس القرى تجابـــه بعض مشاكل خاصة :

أولاً – إن قلة النفوس في القرى تجعل عدد الطلاب في الصفوف قليلاً بطبيعة الحال . وهذه القلة تجعل من الضروري اناطة التدريس في جميع صفوف المدرسة إلى معلم واحد أو معلمين على الأكثر . وهذه الضرورة تحتم اتباع بعض الطرق الخاصة لضمان تدريس عدة صفوف في غرفة واحدة ومن قبل معلم واحد . كاأنها تتطلب من المعاهد التعليمية التي تخرج المعلمين الذين تحتاج اليهم هذه المدارس أن تهتم بهذه النقطة اهتماماً كبيراً . وتجعل المعلمين قادرين على القيام بوظائفهم التعليمية والتربوية ضمن هذه الشروط الأساسية .

ثانياً – ان حياة القرية لا تفسح المجال أمام أهلها مجالاً كافياً لمواظبة القراءة بعد اكمال الدراسة . فكل ما يتعلمه الطالب هناك خلال سني الدراســة يكون معرضاً إلى خطر النسيان بمرور الزمان . وقد دلت الأبحاث التي كانت جرت في البلاد الغربية ، على أن المجندين الذين كانوا درسوا في صغرهم في المدارس ، كثيراً ما كانوا يدخلون الثكنات العسكرية ، وقد نسوا كل ما كانوا تعلموه بما فيـــه القراءة أيضاً . وهذه كانت من جملة الملاحظات التي أدت إلى استحـداث بعض نظم التعليم التي ترمي إلى مواصلة الدراسة والقراءة بفترات مختلفة بعـد التخرج

من المدرسة ، وإلى الاهتمام باستحضار وتكثير وسائل المطالعة الخاصة بعامة المدارس .

انني اعتقد أن نوع الحياة الريفية الموجودة في العراق تجعل هذه القضية أشد خطورة مما هي في سائر البلاد . وأقول لذلك أن استحضار رسالات ونشرات سهلة القراءة والفهم من أهم الواجبات التي تترتب علينا في أمر التعليم القروي .

حول منهج الدراسة الابتدائية

لا شك في أن منهج الدراسة الابتدائيه يحتاج إلى تعديل . وأظن أن أهم التعديلات تتلخص في اختصار بعض المباحث العائدة إلى الصفين الأخيرين مع توسيع مباحث المعلومات المدنية والأخلاقية والصحية ، وتشميلها إلى بعض الصفوف الأولية .

غير أنني أعتقد أن في هذه المسألة أيضاً « قضية الطريقة » أهم بكثير من « قضية المنهج » . وأقول بأن كل عمل اصلاحي لا يترافق مع تدريسات جدية في دار المعلمين وتفتيش مستمر وإرشاد علمي في المدارس يبقى حبراً على ورق .

إذا شبهنا « المناهج » بـ « الخطط » و « التصاميم » يجب أن نلاحظ دائماً أن « مناهج الدراسة » تشبه « تصاميم الحدائق » لا «تصاميم المباني» . فان «تصميم البناء» يطبق مرة واحدة ولا يحتاج بعد اتمام البناء إلى شيء غير التعمير والترميم ، من حين إلى حين . وأما « تصميم الحديقة » فيحتاج إلى عمل متواصل وتجديد وتبديل دون انقطاع . ان مناهج الدراسة ، مثل هذه التصاميم الأخيرة ، تحتاج إلى عمل متواصل وتتضمن « التجديد الدائمي » . ان عدم تقدير هذه النقطة الهامة يجعل الاصلاح الحقيقي من الامور المتعسرة جداً .

هذا واني أخشى كثيراً أن لا يكون حظ منهج الدراسة الابتدائية من

الاصلاح ، كحظ منهج الدراسة الثانوية (حظاً معكوساً) بكل معنى الكلمة، لأن منهج الدراسة الثانوية كان في حاجة إلى الاصلاح . غير أن التعديل الذي جرى لم يضمن له (الاصلاح اللازم) بوجه من الوجوه ، بل أفسده من كل الوجوه .

حول تعليم البنات

إن رأيي في قضية المناهج التي يجب أن تتبع في مدارس البنات ، يتضح في « درجه كافية » من رأيي في منهج الدراسة بوجه عام ، ومنهج الدراسة الريفية بوجه خاص : فانني أرى أنه يجب أن يكون بين تدريسات البنين وتدريسات البنات بعض الفروق الجزئية في الأساس، وفروق كبيرة في التفرعات . لا حاجة إلى احداث فروق كبيرة في أنواع الدروس وعدد ساعاتها، غيرأنه منالضروري توجيه جميع الدروس نحو حاجات النساء وجعل جميع الدروس متشبعة بروح التعليم النسوي ، في كل فرع من فروعها ، وكل مادة من مادها .

حول الدراسة الثانوية والمتوسطة

أعتقد ان الدراسة الثانوية التامة يجب أن تبقى مقتصرة ببعض المدن الكبيرة ، فلا تعتبر كغاية طبيعية وضرورية لكل مدرسة متوسطة .

لأن هذه الدراسة تحتاج الى طبقة أرقى من طبقة معلمي المتوسطات ، ومختبرات أوسع وأتم من مختبرات المتوسطات . كما أنها تحتاج الى انتخاب أدق من بين عدد كبير من الطلاب . إن تحويل المدارس المتوسطة الى ثانوية كاملة دون ان تتحقق هذه الشروط كلها مما يضر بمستوى التعليم وينافي صالح البلاد . وإنني أعتقد أن المدن التي تستطيع أن تحقق هذه الشروط محدودة في العراق بطبيعة الحال .

هذا وإني أعتقـــد أن البلاد في حاجة شديدة إلى مدرسة ثانوية داخلية ، تستطيع أن تجمع الطلاب من مختلف الالوية . وان عـــدم تطمين هذه الحاجة الشديدة إلى الآن،من الأمور التي يجب أن يؤسف لها كل الأسف . فيجب علينا أن نوجه جهودنا إلى تكوين مدرسة ثانوية راقية داخلية ، ولا نسرف قوانا في سبيل تكثير المدارس الثانوية الكاملة في الألوية المختلفة .

حول دار المعلمين العالية
ومدرسة الهندسة ومدرسة الزراعة

اني اعتقد ان اعادة تأسيس دار المعلمين العاليـــة من أهم الأمور التي تحتاج إليها البلاد ، وأظن انها يجب ان تؤسس على نفس الخطة السابقة مع ملاحظة المقترحات الاصلاحية التي كانت وضعت قبل إلغائها . كما أعتقد أنه من الضروري أن يبحث عن طريقة تضمن توحيـــد طرق التدريس المتبعة من قبل المعلمين الموجودين الآن . ولا شك في أن ذلك أيضـــاً يجب أن يعتبر من واجبات دار المعلمين العالية .

وأما مدرسة الهندسة فمن الموافق أن تعاد على ما كانت عليه قبل إلغائها على أساس قبول خريجي المتوسطات لتخريج مساعدين للمهندسين مع إرسال البارزين من المتخرجين إلى الجامعات الغربية لإكمال دراستهم الهندسية .

واما مدرسة الزراعة فيجب ان تبنى أيضاً على أساس قبول خريجي المتوسطات، مع التفكير في إحداث مدارس زراعية عملية وحقول زراعية على أساس قبول وتشغيل خريجي الابتدائيات .

حول قانون الدفاع الوطني
والخدمة العسكرية الالزامية

ان قانون الدفاع الوطني صار موضوع مناقشات طويلة ودعايات غريبة استغرقت نحو خمس سنوات .

كان الجيش العراقي تأسس على أساس التطوع المأجور . وطبيعي ان الجيش لا يكون وطنياً حقاً ما لم يتأسس على أساس الخدمة العسكرية العامة يشترك فيها جميع المواطنين .

والحكومة رأت – بالاتفاق مع الملك فيصل – من الضروري ان تصدر قانوناً يضمن ذلك منذ سنة ١٩٢٦ – ١٩٢٧ . غير ان الانكليز عارضوا فكرة هذا القانون معارضة شديدة وقالوا : ان جعل الخدمة العسكرية إلزامية يؤدي الى ثورة العشائر ،وأنتم تطلبون منا عندئذ ان نستعمل قوتنا لإخماد تلك الثورة. ولكنا لسنا مستعدين في الاحوال الحاضرة الى استعمال قواتنا ضد العشائر لمثل هذه القضايا .

والحكومة ردت على هذه الملاحظات بقولها : إننا متأكدون ان العشائر لن تثور ، ولو ثارت نحن نستطيع إخمادها ولا نطلب منكم أي مساعدة ، في هذا الشأن .

ولكن البريطانيين قالوا : اذن – اعلنوا في مجلس النواب ، ان الحكومة البريطانية لن تتدخل في هذا الأمر .

وطبيعي ان اعلان ذلك في مجلس النواب يكون بمثابة تشجيع للعشائر على

العصيان . ولذلك رجحت الحكومة تأجيل الأمر الى حين اقناع الحكومة البريطانية ، وظل البريطانيون يعارضون مشروع القانون مدة طويلة .

ومن الغريب ان معارضة القانون المذكور ، انتقلت الى طائفة من رجال البلاد الذين زعموا ان «الحكومة تريد ان تجعل الخدمة العسكرية إلزامية تنفيذاً لرغبات البريطانيين » ، واخذوا ينشرون هذا الزعم بمختلف الوسائل في مختلف انحاء البلاد ، ولا سيما بين عشائر اواسط العراق وجنوبها .

ان هذا الزعم الضال والمضلل كان يثير استغرابي ويدفعني الى التكلم الى العديد من رجال السياسة ، ومثقفي البلاد عن أهمية الخدمة العسكرية من وجهة تقوية روح الوطنية وبث روح المصلحة العامة . كما جعلت ذلك موضوع بعض المحاضرات العامة .

وعندما انتهى الأمر بصدور القانون المذكور وبوشر في تنفيذه ، كتبت المقالة التالية تثبيتاً لرأيي في هذا الباب واظهاراً لأهمية الخدمة العسكرية في التربية العامة :

الخدمات العسكرية

والتربية العامة

لو سألني سائل : ما هي أهم الحوادث التي حدثت في السنة الأخيرة في الشرق العربي؟ لأجبت على الفور : هي الشروع في تطبيق قانون الدفاع الوطني في العراق. لأن هذا القانون يستهدف جعل الجيش آلة دفاع وطنية تستمد قوتها من جميع طبقات الأمة ، وفقاً لمبدأ (الخدمة العسكرية الإلزامية العامة) عوضاً عن نظام التطوع المأجور .

من المعلوم ان (الخدمة العسكرية الالزامية) من المباديء التي اخذت بها

جميع الأمم المتمدينة ، وان هذا المبدأ يقضي بتهيئة جميع افراد الأمة لخدمة الدفاع عند الاقتضاء ، ويجعل الجيش ممثلاً لقوى الامة المكنوزة بكل معنى الكلمة .

غير اني لا أود الاسترسال في البحث عن فوائد الخدمة العسكرية العامة من هذه الوجهة ، بل أود أن احصر بحثي في فوائد هذه الخدمة الالزامية من وجهة تأثيرها على التربية العامة .

إذا ألقينا نظرة عامة على التطورات الاجتماعية والسياسية التي حدثت في العالم المتمدن خلال القرن الأخير ، وجدنا ان هذه التطورات أوجدت مؤسستين إلزاميتين عامتين : مؤسسة التعليم الإلزامي ، ومؤسسة الخدمة العسكرية الإلزامية .

ان المؤسسة الاجتماعية الأولى تتمثل وتتجلى في المدارس الابتدائية ، واما المؤسسة الاجتماعية الاخرى فتتمثل وتتجلى في الثكنات العسكرية .

واذا لاحظنا عمل هاتين المؤسستين من الوجهة الاجتماعية العامة وجدنا بينهما بعض المماثلة : فإن الأولى تأخذ الطفل من عائلته ، وتضمه إلى اترابه، وتتعهده بالتربية والتعليم لمصلحة امته ، والثانية تأخذ الشاب من بيئته ، وتضمه إلى امثاله وتتعهد بتهيئته لخدمة الدفاع عن وطنه .

فعمل المدرسة في الطفل يشبه عمل الثكنة في الشباب ، بهذا الاعتبار ، فكل واحدة من هاتين المؤسستين تأخذ الفرد من المجتمع الخاص الذي ينتسب اليه ،وتدخله في مجتمع عام وتتعهده بالتربية والتدريب حسب ما تقتضيه المصلحة العامة ، فيمكننا ان نقول : ان النظم الاجتماعية العصرية تحتم على كل فرد من افراد الأمة أن يدخل في كل واحدة من هاتين المؤسستين في دور خاص من أدوار حياته ، فيمر من المدرسة في طفولته ، ومن الثكنة في شبابه .

فيمكننا ان نعتبر الثكنة العسكرية — من هذه الوجهة — مؤسسة تربيوية عامة ، مثل المدرسة الابتدائية .

مع هذا اذا تعمقنا في المقارنة نجد ان سيطرة الثكنة على حياة الفرد وتأثيرها فيه ، تكون أشد وأقوى من سيطرة المدرسة على حياته وتأثيرها فيه .

لأن المدرسة تأخذ الفرد من بيئته الخاصة وعائلتـه الاصلية كل يوم لعدد من الساعات فقط، ثم تعيده الى بيئته الخاصة وتتركه يعيش وينام في داره، ويقضي بقية ساعات اليوم مع أهله . في حين ان الثكنة تحتكر حياة الفرد أكثر من ذلك، لأنها لا تكتفي بأخذ البعض من ساعات اشغاله من كل يوم ، بل تقضي عليـه بالانفصال عن عائلته الاصلية وبيئته الخاصة ، وتحتم عليه ان يعيش مع زملائـه في بيئة جديدة ، لمدة طويلة ، مدة تعد بالشهور وقد تبلغ السنين .

ولا حاجة لبيان ان انفصال الشاب من بيئته الخاصة بهذه الصورة ، منكباً على الحياة العسكرية انكباباً كلياً ، مما يؤثر على نفسيته تأثيراً عميقاً .

اولاً : لأن الحياة العسكرية حياة حركة وتعب ، فهي تقوي في الشباب روح الحركة والنشاط ، وتعوده على خشونـة العيش وتحمل المشاق ، وتنمي فيه شيم الرجولة والجلد .

ومن جهة أخرى ، ان الحياة العسكرية حياة نظـــام وانضباط ، تتطلب القيادة من البعض والانقياد من البعض، وتعطي للنظام الموقع الأول في كل شيء. فالشاب الذي يدخل الثكنة يضطر الى ان يعيش عيشة منتظمة ، مهما كان بعيداً عن النظام في حياته الاعتيادية ، ويتشرب بروح الانضباط مهما كان محروماً من روح الانقياد في حياتـــه الخارجية . فالشاب الغني يضطر الى الائتمار بأوامر الرئيس الذي قد يكون فقيراً . والجندي المستنير يضطر الى العمل بايعازات العريف الذي قد يكون جاهلاً .

ولا شك في ان كل ذلك يعلم الشاب معنى الانضباط الاجتماعي ، ويكسبه السجايا الاجتماعية التي يقتضيها هذا الانضباط فعلاً .

فضلاً عن ان الحياة العسكرية حياة تضحية وإيثار : إذ ان الجندي يعيش خلال الخدمة العسكرية خارجاً عن دائرة اعمـاله الأصلية بعيداً عن حياته

الذاتية ، حتى انه يعيش مفترقاً عن جماعاته القريبة الخاصة . انه -- كما قلنا في كلمة أخرى – يترك داره وبلدته وأهله ومهنته . يترك كل شيء يعود له أو لأسرته ، فيعيش مع جماعة من ابناء وطنه في معسكر مؤلف من أناس آتين من مدن مختلفة ، ومن أسر وطبقات متنوعة ، ومن مذاهب ومهن شتى ، انه يعيش بين جميع هؤلاء خاضعاً لنظام عام يشمل الجميع ، يعيش هناك عاملاً لغاية لا تعود الى شخصه ، ولا تنحصر في اسرته ، حتى انها لا تتمركز في بلدته ، بل لغاية أسمى من كل ذلك : لغاية تعود إلى وطنه وتشمل امته ، لغاية تتوخى حياة الوطن وسعادة الامة .

ولا حاجة لبيان ان ظروف هذه الحياة تؤثر تأثيراً عميقاً في نفسية الشباب ، وتقوي الخصال الاجتماعية بمقياس واسع .

ويمكننا ان نقول بهذا الاعتبار : إن الثكنات العسكرية بمثابة مدارس اجتماعية تعمل على تخليص الفرد من الانانية وتعويده الايثار ، وتجعله يشعر بوجود الغير – والوطن والامة – شعوراً واضحاً ، وتعوده التضحية الحقيقية على اختلاف انواعها من تضحية الراحة إلى تضحية الدم والنفس في سبيل الامة والوطن .

من المعلوم أن الانسان مدني بالطبع كما قال الفلاسفة منذ القرون القديمة ، ومخلوق اجتماعي كما يقول علماء الاجتماع الآن . فإنه لا يستطيع أن يعيش بمفرده ، بل يعيش دائماً مندمجاً في جماعة من أبناء نوعه ، غير ان درجة هذه « الاجتماعية » وقوة هذا الشعور الاجتماعي لا تتساوى عند جميع الأفراد : فقد تكون قوية عند البعض وضعيفة عند الآخرين ، والتربية الاجتماعية تستهدف تقوية الروح الاجتماعية والعمل الاجتماعي . وبهذا الاعتبار نستطيع أن نقول : إن الحياة العسكرية التي تجمع الشبان – عن طريق خدمة العلم الإلزامية – من أهم الوسائل لنشر هذه التربية وتوحيد اتجاهها .

وقد انتبه بعض المفكرين إلى أهمية الخدمة العسكرية من هذه الوجهة في

البلاد الغربية منذ بدء الأخذ بها غير ان أجلى آثار هذا الانتباه تجلى بعدالحرب العالمية ، في الخطة التي انتهجتها الأمة البلغارية : فمن المعلوم أن الحلفــاء بعد انتصارهم على الدول المركزية فرضوا على الدولة البلغارية معاهــدة « نويي » وحتموا عليها إلغاء نظامالتجنيد. فالدولة البلغارية خضعت لأحكام هذه المعاهدة، غير أن مفكريها شعروا بأن ضرر ذلك سوف لا ينحصر في حرمانهم من جيش الدفاع ، بل سيؤدي إلى حرمانهم من التربية الاجتماعية التي كان يحصل عليها شبابهم خلال الخدمة العسكرية ، فقد استسلموا إلى الحرمان من الجيش ، غير أنهم لم يشاءوا أن يستسلموا إلى حرمان شبابهم من تلك التربية . لأنهم شعروا بوجه خاص أن هذا الحرمان قد يكون قتّالاً بالنسبة إلى الأمة البلغارية ، لانهما كان قد مضى بعد أكثر من أربعين عاماً على استقلالهم القسمي ، وعشرة أعوام على استقلالهم التام . ولذلك بحثوا ملياً في الأمر ، وأحدثوا آخر الأمر « نظام الخدمة المدنية الالزامية » : حتموا على كل شاب بلغ العشرين من العمر ، أن ينفصل عن داره ثمانية أشهر ، يضع نفسه وعمله في خلالها تحت تصرف الدولة للقيام بالخدمات المدنية . انهم استفادوا من « كتائب العمل » التي أوجدوها بهذه الصورة في انجاز الكثير من المشاريع العمرانية ، غــير ان غايتهم الاصلية ومنفعتهم القصوى منها كانت في ادامة روح الاجتماع والتضحيـة والانضباط في نفوس الشباب .

●

قارنت ، في بداية حديثي هنا ، بين المدرسة والثكنة ، وأظهرت بعضاً من أوجه الشبه والمباينة بينهما . والآن أود ان اعود الى تلك المقارنة مرة ثانية ، ان التعليم الابتدائي الالزامي يتناول الاطفال ، والخدمة العسكرية الالزامية توجه وجهها نحو الشبان ، فالأول يؤثر في نفسية الأطفال ، والثانية تؤثر في نفسية الشبان .

وقد اخذ المفكرون والعلماء يهتمون بسن الشباب اهتماماً عظيماً ، حتى لقد ظهر بينهم من يقول : ان سني التربية الاخلاقية الحقيقية ليست سن الطفولة ، بل

هي دور الشباب . فإن كثيراً من الغرائز النفسية لا تظهر إلا بعـد المراهقة ؛ فالتربية الخلقية التي يمكن ان تعطى في الطفولة قـد تندثر تحت سيل الغرائز التي تظهر بعد المراهقة . لقد اعتاد الناس ان يقولوا دوماً : « التعليم في الصغر كالنقش في الحجر » ولكن هل يجوز لنا ان نقول ذلك ، بدون قيد ولا شرط ! ان الإنسان ليس مخلوقاً جامداً مثـــل الحجر ، فلا يجوز تشبيه تعليمه بالنقش في الحجر . فإذا اردنا ان نشبه التعليم بالنقش وجب ان نشبه بالنقش في الشجر ، على الأقل ، لا في الحجر ، وكلنا يعلم ان ما ينقش على الشجر لا يبقى على حاله عند النمو بوجه من الوجوه ، فضلاً عن البون الشاسع الموجود بين التعليم والنقش .

وعلى كل حـال نستطيع ان نقول بدون تردد : ان سني الشباب تحتاج الى التعهد بالتربية بقدر سني الطفولة اذا لم يكن اكثر منها . ان هذه الحقيقة أخذت تسيطر على اعمال الدولة بمقياس واسع ، فالشباب اصبح موضع اهتمام الجميع .

ولقد اعتاد المفكرون ان يسموا القرن الذي نعيش فيه باسم « عصر الطفل » حسب تنبؤات الكاتبة السويدية الشهيرة « اللن كي » . غير ان بعض المفكرين اخذوا يقولون بان الحضارة القادمة ستكون حضارة الشباب ...

وعلى كل حال يجب ان ينظر الى عمل الخدمة العسكرية في التربيـــة العامة كمتمم لعمل التعليم الالزامي . ولذلك يجب ان تؤسس صلات وثيقة بين المدرسة والثكنة . فعلى المدرسة ان تهيىء الاطفال الى خدمتهم العسكرية المستقبلة ، وعلى الثكنات ان تعمل لإتمام مفعول دراستهم السابقة .

وقد سلكت الأمم المختلفة ، لضمان هـــذا التعاون بين المدرسة والثكنة ، طرائق متنوعة ، لا أود أن استرسل في تعدادها الآن .

غير أني أود أن أشير بوجه خاص إلى أهمية هذه المسائل بالنسبة الينا :

قلنا ان الخدمة العسكرية العامة من أهم الوسائط التي تفيد التربية الاجتماعية ، وتزيد في روح التماسك والانضباط بين افراد الأمة . ولا أراني في حاجـة إلى

التدليل بأن حاجتنا نحن إلى كل ذلك أقوى بكثير من حاجة الأمم الأخرى . فإن روح الفردانية قوية عندنا بعكس روح الاجتماعيـة التي لا تزال ضعيفة في نفوسنا . وربما كان ذلك متأتياً من الحوادث التاريخية التي اخرت تكتلنا واتحادنا وتكوننا كأمة متماسكة متلاصقة ...

فاذا كانت الخـدمة العسكرية العامة أفادت التربية الاجتماعية لدى جميع الأمم ، فلا شك ان فائدتها لنا ستكون اكبر من جميعها بدرجات ...

* * *

فترة العمل في وظيفة

مُدير التدريس وَالتربية العام

١٦ أيلول ١٩٣٥ - ١١ أيلول ١٩٣٦

نظرة اجمالية

فترة عملي في وظيفة « مدير التدريس والتربية العام » استمرت سنة واحدة تقريباً .

توليت الوظيفة المذكورة عوضاً عن رئاسة كلية الحقوق واحتفظت بمديرية الآثار القديمة ، وقمت بأعباء الوظيفتين في وقت واحد .

*

منذ تجربة ١٩٣١ في وظيفة مراقب التعليم العام ، كنت قررت ان ابقى بعيداً عن مراكز وزارة المعارف . ولذلك رفضت العودة الى مديرية المعارف العامة للمرة الثانية عندما اقترحوا عليّ ذلـــك في اواخر وزارة رضى الشبيبي الثانية .

كما امتنعت في بادىء الأمر عن قبول وظيفة مدير التدريس والتربية العام التي استحدثت في وزارة صادق البصام . غير اني اضطررت الى قبولها بناء على الحاح المومى إليه، وتأكيده بأنه لم يتول وزارة المعارف إلا بأمل ان اساعده في إصلاح الأمور اصلاحاً جذرياً .

*

بما ان تعييني في الوظيفة المذكورة قد تم في وقت قريب لميعاد افتتاح المدارس وجدنا أنفسنا أمام قضايا عديدة تحتاج الى معالجة سريعة .

خلال الشهر الأول اشتغلت بدرس ملفات الأمور الحاليــة من ناحية وحل

المسائل المعلقة من ناحية اخرى .

وفي الوقت نفسه درست الاضبارات المتعلقة بطلاب البعثات العلمية، وعلمت انها مشوبة بنواقص كثيرة وفي حاجة الى تنظيم جديد .

وبعد الانتهاء من معالجة الأمور المستعجلة اقترحت على الوزارة ايفادي الى مصر لتنظيم الروابط الثقافية وفق الخطة التي رسمتها لهذه الغاية .

وبناء على موافقة الوزارة وقرار مجلس الوزراء ، سافرت الى القاهرة وقمت بالاتصالات اللازمة وفقاً للخطة المذكورة .

وبعد العودة من مصر استكملت الوسائل اللازمة لإصلاح كلية الحقوق إصلاحاً جذرياً ، كما قدمت للوزارة مذكرة تبين رأيي في السياسة التي يجب ان تتبع في تسيير أمور المعارف واصلاحها ، ومذكرة أخرى تشرح تفاصيل ما يجب عمله خلال السنوات الخمس المقبلة ، وتحدد الاعتمادات الاضافية التي يجب الحصول عليها خلال كل سنة من تلك السنوات الخمس .

*

هذه الأمور كلها تمت خلال خمسة أشهر ، ولكن بعد ذلك أخذ صادق البصام يتصرف في الأمور بطريق تتنافى مع مستلزمات الاصلاح الحقيقي منافاة تامة ، وذلك أدى الى حدوث سلسلة من الاختلافات بيني وبينه ، ولم يترك أي مجال لعمل مثمر في الوظيفة المذكورة .

بدأ الاختلاف في المشروع الذي قدمه الى رئيس الوزراء في تحويل دار المعلمين العالية الى كليتي العلوم والآداب ، وتكوين جامعة منهما ، ومن كليتي الحقوق والطب ، وذلك دون ان يستشيرني ويأخذ رأيي في هذه القضايا الهامة .

ودار المعلمين العالية اعيد تأسيسها في السنة المذكورة على أساس تخريج مدرسين للمدارس المتوسطة في مدة سنتين . ولذلك عارضت المشروع الذكور .

انه كان حصل على موافقة ياسين الهاشمي رئيس الوزراء ، ثم ألف لجنة من محمد زكي رئيس مجلس النواب ، ورشيد علي الكيلاني وزير الداخلية ، ومن بعض الاساتذة لوضع النظام اللازم لذلك . وجميع هؤلاء عندما استمعوا الى

بياناتي المتعلقة بدار المعلمين العالية تخلوا عن مواقفهم السابقة وايدوا وجوب ابقاء دار المعلمين العالية على حالتها نظراً الى حاجة البلاد الشديدة للحصول على معلمين للمدارس المتوسطة بالسرعة اللازمة .

وصادق البصام اغتاظ من فشل مشروعه الأول ، ولكنه كظم غيظه هذا الى ان اطلقه في جلسة صاخبة بعد سلسلة من المواقف والتصرفات الغريبة .

*

عندما لاحظت تغير مواقف صادق البصام مني ، واسترساله في تمشية الأمور وفق ما يمليه عليه مزاجه العصبي ، شعرت بضرورة التخلي عن اعباء مديرية التدريس والتربية العامة .

وبعد سلسلة من المخابرات والمعاملات ، قبلت استقالتي منها ، وحصرت اعمالي في مديرية الآثار القديمة .

قصة تعييني مديراً للتدريس والتربية العام

- ١ -

في وزارة رضا الشبيبي سنة ١٩٣٥ حصلت ضجة كبيرة ضد الدكتور فاضل الجمالي الذي كان يشغل منصب مدير المعارف العــــام ، والوزراء ألحوا على رضا الشبيبي بوجوب تحويل وظيفته من المديرية العامة إلى المفتشية العامة ، ورضا الشبيبي رأى أن يلبي طلب زملائه ،وفكر في إعادة تعييني مديراً عاماً للمعارف ، وطلب من رستم حيدر أن يقنعني على الموافقة ، وقال له :

– خلال وزارتي الأولى لم أختلف معه ، والآن أيضاً أستطيع أن اتعــــاون معه .

غير انني قلت لرستم حيدر :

– إن تجربة العمل في وظيفة مراقب التعليم العام جعلتني ان أقرر عدم تكرار مثل هذه التجربة ، أنا أجد مجالاً واسعاً للعمل في مديرية الاثار القديمة ، فلا أود أن اعرض نفسي إلى مشاكل جديدة بتولي مديرية المعارف العامــــة للمرة الثانية .

ورستم حيدر جاءني بعد يومين وقال لي :

– ان رضا الشبيبي كرر عليه قوله : إني ما كنت اختلفت معه في « وزارتي الأولى » ، فلا موجب لتخوفه هذه المرة .

ولكني قلت لرستم حيدر :

- صحيح إنه ما اختلف معي في وزارته الأولى ، ولكنني كنت ألاحظ انه ما كان معي قلبياً أبداً ، وفضلاً عن ذلك ، الآن وانا مدير الاثار القديمة يؤخر كثيراً من مطاليبي ، مع أن أعمالي في الدائرة المذكورة تتصل بقضايا علمية .. فكيف استطيع ان اعتمد على ما سيفعله إذا توليت مديرية المعارف العامة وللمديرية علاقات كثيرة مع الناس ؟

ورأيت أن أقوم بسفرة إلى السليمانية لتتبع التلول والآثار الموجودة في تلك الجهات من جهة ، ولأتخلص من الضغط الذي كان يلاحقني لأجل عودتي الى العمل في مركز الوزارة من جهة ثانية .

•

وعندما عدت إلى بغداد بعد نحو أسبوعين علمت ان رضا الشبيبي استقال من الوزارة وتولاها صادق البصام ، وفاضل الجمالي نقل إلى المفتشية العامة ، وطه الهاشمي تولى المديرية العامة بالوكالة .

ولكن عندما تواجهت مع الوزير الجديد صادق البصام علمت أنهم أعدوا العدة على اساس أن أتولى المديرية العامة أو مديرية التدريس والتربية العامة إذا لم أرد العمل كمدير عام للمعارف .

وعندما اعتذرت لصادق البصام عن تلبية طلبه هذا قائلاً :

- إن أمامي مجالاً واسعاً للعمل في مديرية الآثار القديمة ، وأنا لا أريد العودة الى العمل بمركز الوزارة بوجه من الوجوه .

عندئذ قال صادق البصام بأداء حاسم :

- أنا لم أقبل الوزارة إلا اعتماداً على مساعدتك ، فإذا أصريت أنت على قرارك هذا فيجب علي أن أستقيل حالاً ، لأني أكرر بأنني لم أقبل الوزارة إلا اعتماداً على مساعدتك .

وقد تدخل في الأمر رستم حيـــدر وطه الهاشمي وياسين الهاشمي قـائلين :

ـ إن الوزير يريدك بكل قلبه ونحن كلنا وراءك ، فلمـاذا تتردد وترفض ؟

ولذلك كله اضطررت لقبول وظيفة مدير التدريس والتربية العام على أن أبقى في الوقت نفسه مديراً للآثار القديمة ، وان كان في ذلك تعب شديد لي .

●

أراد صادق البصام أن يفصل الدكتور فاضل الجمالي

بعد مرور ثلاثة أو أربعة أيام جاء صادق البصام إلى الوزارة متجهم الوجه، ودفع لي مسودة كتاب أعدّه لإرساله إلى رئاسة مجلس الوزراء يطلب فيه فصل الدكتور فاضل الجمالي عن الخدمة .

وأنا عندما قرأت مسودة الكتاب اعترضت عليها بشدة وقلت :

– هذه العملية تكبره في نظر الناس .

ولكنه رد عليّ بشدة :

– أنا أسمع انه يتكلم علي في كل مكان : في مجالس بيت فلان وبيت فلان ، ولذلك لا أرضى بقاءه في هذه الوزارة .

ولكنني قلت :

– أنا أرى من الأوفق أن يبقى في الوزارة حتى نناقشه في آرائه ونظهر على الملأ عامل التشويش في هذه الآراء وسخافتها . إذا أخرجناه من الوزارة دون مناقشة آرائه ومتابعة افعاله سيقول الناس كان لديه مشروعات إصلاحية عظيمة ولكنهم لم يتركوا له مجالاً للعمل وأبعدوه من الوزارة ، واسمحوا لي ان أقول :

– أنا لا أرضى بذلك أبداً وأرجو من حضرتك ان تطول بالك وتغض النظر عن كل ما بلغك عما يقوله عنك في المجالس الخاصة .

وأقنعت الوزير بالعدول عن إرسال كتاب الفصل ، وذلك بعـد جهد جهيد .

●

ولكن من الغريب أنه قبل أن يمضي على ذلك بضعة أشهـر تغيرت نظرات صادق البصام عني وعنه ، وصار يتفق معه لإحداث مشاكل ومسائل ضدي ، كما سيتضح من التفاصيل التالية :

مسأله طريقة تعليم مبادىء القراءة

- ١ -

أولى المشاكل التي صادفتها وزارة المعارف عقب نقل الدكتور فاضل الجمالي من مديرية المعارف العامة إلى مفتشية المعارف العامة – في وقت قريب من موعد بدء السنة الدراسية الجديدة - كانت مسألة كتاب تعليم مبادىء القراءة :

كان متى عقراوي يدعو إلى تعليم القراءة على الطريقة الجملية وينتقد القراءة الخلدونية من هذه الوجه.

وفي السنة الماضية كان مدير المعارف العام الدكتور فاضل الجمالي قد قرر تدريس كتاب « الجديد » الذي كان ألفه وطبعه خليل السكاكيني في فلسطين. إن الكتاب المذكور كان موضوعاً وفق الطريقة التي أوصيت بها في مرشد القراءة الخلدونية كما صرح بذلك المؤلف نفسه في مقدمة الطبعة الاولى في كتابه الجديد . ولذلك تقرير كتاب « الجديد » لم يغير طريقة التعليم من حيث الاساس .

ولكن ظهر أن فاضل الجمالي هذه السنة اتخذ قراراً جديداً يقضي باستبعاد الكتاب المذكور أيضاً وتدريس الكتاب الذي وضعه متى عقراوي على الطريقة الجملية ، وتم طبع الكتاب وإعداده للتوزيع على المدارس ، ووكيل المدير العام طه الهاشمي عندما باشر العمل وجد نفسه أمام هذا الأمر الواقع ، ولكن عندما رأى أن الكتاب يحتوي على عبارات مثل «انا كلب، انا كلب » شك

في جواز تدريسه وسأل رأيي في هذا الأمر .

أنا كنت درست قضية طرق تعليم مبادىء القراءة بتفاصيل وافية ، وبحثت عن البلاد التي نجح فيها تعليم القراءة على الطريقة الجملية ، والتي لم ينجح فيها ، ولاحظت أن ذلك يتبع حالة املاء الكلمات في تلك اللغة ، وبعد بحث الأمر على ضوء خصائص الحروف والكتابة العربية ، توصلت إلى حكم بات بأن الطريقة المذكورة لا تصلح إلى تعليم القراءة العربية بوجه من الوجوه ، وأعلنت رأيي في هذا الموضوع في المحاضرات التي كنت ألقيتها في دار المعلمين ، وفي مقدمة الكتاب الذي نشرته سنة ١٩٣٤ تحت عنوان « مساعد القراءة الخلدونية » .

وعندما تصفحت كتاب متى عقراوي لاحظت أنه مؤلف وفق أسوأ الاشكال المتطرفة للطريقة المذكورة دون بحث جدي وتأمل كاف ، وتيقنت أن التلاميذ بواسطة هذا الكتاب يتعلمون قراءة بعض الكلمات ولكنهم لا يقدرون أن يقرأوا الكلمات الأخرى .

وعندما بينت رأيي هذا إلى طه الهاشمي طلب مني أن أدون ذلك في مذكرة خاصة ، ولذلك كتبت المذكرة التالية :

٢٢ ايلول ١٩٣٥

إلى مديرية المعارف العامة

جواباً على كتابكم المرقم ٩٨٦٣ والمؤرخ ٢١ ايلول ١٩٣٥

إنني لا أعتقد بنجاح تطبيق الطريقة الجملية في تعليم الألفباء في اللغة العربية في المدارس الابتدائية . وكنت ألقيت في هذا الموضوع عدة محاضرات مفصلة في دار المعلمين وطبعتها مؤخراً في كتاب مساعد القراءة الخلدونية واقدم لكم طيه القسم المتعلق بالطريقة الجملية منه ، يتضح لكم من مطالعتها بأن النتائج التي حصل عليها الباحثون والمربون في البلاد المختلفة تتلخص فيما يلي :

(١) ان الطريقة المذكورة تؤدي الى نتائج جيدة في المدارس الخاصة بالبلهاء والشاذين من الأطفال — لأن تلك المدارس لا تستهدف تعليم القراءة بكل معنى

الكلمة بل انها تضطر الى الاكتفاء بتعليم قراءة بعض الكلمات التي يحتاج اليها هؤلاء في بعض الأعمال المعينة بصورة هيروغليفية .

(٢) ان الطريقة المذكورة تعطي نتائج لا بأس بها في رياض الأطفال في تعليم مبادىء القراءة إلى الاولاد الصغار الذين لم يتجاوزوا السنة الرابعة والخامسة من أعمارهم لأن هذه المعاهد ايضاً لا تستهدف تعليم القراءة تماماً بل تكتفي بتعليمهم بعض الكلمات عن طريق اللعب والتسلية عادة .

(٣) أما النتائج التي حصلت من تطبيق الطريقة الجملية في المدارس الابتدائية -في سني التعليم النظامي - فاختلفت اختلافاً كبيراً باختلاف اللغة والكتابة في البلاد المختلفة ، ولا تزال موضوع مناقشة في جميع البلاد . لأن للطريقة المذكورة محسنات ومحاذير خاصة تشتد أو تضعف نسبتها نظراً لخصوصيات اللغة ومميزات رسم الاملاء فيها ويمكننا أن نقول إن الكتابة والاملاء كلما تباعدا عن النظام الصوتي النطقي - وكلما زادت شبهاً بالشكل الهيروغليفي - كما هي الحالة في اللغة الانكليزية - تصبح أكثر ملاءمة للاستفادة من الطريقة الجملية . ولهذا السبب نجد أن انصار الطريقة المبحوث عنها كثيرون في البلاد الانكلوسكسونية - التي تباعد املاء الكلمات فيها عن النظام الصوتي تباعداً كبيراً حتى أصبح شبه هيروغليفي تقريباً ، في حين أننا لا نجد لها إلا انصاراً قليلين ومعتدلين في البلاد التي رسم الاملاء في لغتها لم يتباعد عن النظام الصوتي تباعد املاء اللغة الانكليزية عنه .

وأما كتابة الحروف في اللغة العربية فتختلف اختلافاً كبيراً عن نظم الحروف اللاتينية ويمكننا أن نقول ان العربية والانكليزية تظهران بمظهرين متعاكسين في هذا الباب ولذلك ان الطريقة التي تصلح للغة الانكليزية لا تصلح للغة العربية بتاتاً كما شرحته بالتفصيل في الصحائف ٣٠- ٣٥ ، و ٣٨-٤٠ من المقالة المبحوث عنها .

مع العلم بأن الطريقة الصوتية انتشرت في جميع أقطار العالم العربي في السنين الأخيرة وأما الطريقة الجملية فلم تقبل ولا في واحدة منها .

فالإقدام على تحويل طريقة تعليم الألفباء من الصوتية إلى الجملية في جميع مدارس القطر العراقي تعد عملية خطيرة وتكون بمثابة استعمال أطفال البلاد بأجمعهم كأداة تجربة تؤدي إلى اضرار كبيرة .

وعلاوة على كل ذلك يجب ان اصرح بأن الكتاب المبحوث عنه يطبق الطريقة الجملية بإفراط تام مما يزيد الاضرار التي تنجم عن تعميم استعماله ، هذا بقطع النظر عن عدم اهتمامه بحسن انتخاب الكلمات .

وفي الاخير يجب عليّ أن ألفت الانظار الى الدورة التي فتحت في دار المعلمين يوم أمس لتعليم طريقة استعمال هذا الكتاب وعلمت بكل استغراب أن برقية كانت ارسلت إلى مديريات المناطق لاعزام المعلمين لهذه الدورة بتاريخ ١٥ أيلول فقط ، وأعتقد ان ما سيلقى في هذه الدورة بهذا التسرع سيزيد الفوضى الفكرية والحيرة بين المعلمين ، فأقترح تحويل محاضرات الدورة الى محاضرات في أصول تدريس سائر المواضيع بوجه عام .

مدير التدريس والتربية العام

وطه الهاشمي كان طلب بياناً تحريرياً من متى عقراوي ، وفاضل الجمالي أيضاً ، وبعد درس الامور بكل اعتناء على ضوء الكتابات الثلاث تقرر إلغاء القرار المتعلق بتدريس كتاب متى عقراوي .

- ٢ -

ولكن كان هناك مشكلة عملية كبيرة جداً ، موعد افتتاح المدارس كان اصبح قريباً . فالادارة كانت أبلغت صاحب كتاب « الجديد » وناشره بأنها لن تحتاج إلى أي نسخ من الكتاب لهذه السنة . فاعادة تقرير الكتاب المذكور كان يستوجب طلبه من فلسطين وكان يستحيل طبع العدد اللازم هناك وإيصاله إلى بغداد قبل

افتتاح المدارس ، وطبيعي أن عدم وجود الكتب بين أيدي التلاميذ عند افتتاح المدرسة كان يولد محاذير كبيرة لا بد من تجنبها .

والطريقة العملية الوحيدة التي يمكن التغلب بها على هذه المشكلة وإيصال الكتب إلى المدارس قبل بدء السنة الدراسية كانت العودة إلى القراءة الخلدونية : وبما أن كلائشها جاهزة يمكن طبع ما يلزم منها في بغداد في مدة أقصاها أسبوع واحد، ولكن في هذه الحالة سيظنون بأني عارضت تدريس كتاب متىعقراوي بغية ترويج كتابي ، ودفعاً لوقوع هذا الاحتمال قررت أن أُهدي إلى وزارة المعارف جميع حقوق تأليف الكتاب وقدمت اليها كتاباً رسمياً بذلك .

وبهذه الصورة تم طبع الكتاب وتوزيعه على المدارس وعلى غلافه عبارة « حقوق الطبع مهداة الى وزارة المعارف » .

* *

السفر إلى مصر
بمهمة رسمية

— ١ —

لقد فكرت ان سفري إلى مصر موفداً من قبل الحكومة العراقية سيكون مفيداً جداً لأعمالي « كمدير التدريس والتربية العام » من ناحية ، و « مدير الآثار القديمة » ، من ناحية أخرى.

وقررت في ذهني تفاصيل الخطة التي يجب ان أتبعها في هذا المضمار ، وعرضت خطتي هذه شفهياً إلى الوزير صادق البصام ، ثم دونتها في المذكرة التالية المؤرخة بتاريخ ٢٧ تشرين الأول سنة ١٩٣٥ :

معالي الوزير

بالاشارة إلى محادثاتنا الشفهية حول سفري إلى مصر لدرس أحوال معارفها أعرض فيما يلي الخطة التي أود اتباعها والغايات التي أرمي إليها من هذا الدرس :

أولاً — زيارة بعض المدارس والمعاهد التعليمية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وعلى الأخص :

أ ـ مدرسة إلزامية ومدرسة ابتدائية للبنين ومدرسة للبنات في القاهرة وفي إحدى المديريات وبعض الأرياف .

ب ـ دار المعلمين الأولية ودار المعلمات الأولية . معهد التربية .

ج ـ مدرسة ثانوية للبنين ومدرسة ثانوية للبنات .

د ـ مدرسة صناعية وورشة صناعية ونماذج من سائر المعاهد التعليمية المهنية.

هـ ـ أهم المعاهد التعليمية العالية .

وكل ذلك للاطلاع على تشكيلاتها ومستوى تدريساتهـــا والكتب التي تدرس فيها بقصد الحكم على الفوائد التي يستطيع أن يجنيها العراق من :

أ ـ جلب الكتب المستعملة في المدارس المصرية .

ب ـ إرسال الطلاب والطالبات إليها .

ج ـ جلب اساتذة منها .

●

ثانياً ـ الاتصال مع الدوائر المختصة بقصد الاطلاع على تفاصيل :

أ ـ نظام التعليم الالزامي وكيفية تطبيقه .

ب ـ أعمال مجالس المديريات في أمور المعارف .

ج ـ نظام تفتيش المدارس .

د ـ نظام البعثات العلمية .

هـ ـ الاتفاقات التي حصلت بين مصر وسائر الممالك الأوروبية في أمرقبول شهاداتها .

و ـ خطط المباني المدرسية الجديدة .

ز ـ شروط الحصول على أساتذة مصريين لأجل مدارس الصناعة ، المدارس الثانوية ، كلية الحقوق ، ودار المعلمين العالية .

ح ـ شروط إدخال الطالبات العراقيات إلى المعاهد التعليمية الداخلية .

ثالثاً ـ الاتصال بـ :

أ ـ مصلحة الآثار القديمة .

ب ـ إدارة دار الآثار العربية .

ج ـ لجنة إحياء الآثار العربية .

وذلك بقصد :

أ ـ درس طرق الحصول على آثار عربية عن طريق شرائها من التجار .

ب ـ درس إمكان الحصول على آثار مصرية وعربية عن طريق مبادلتهـــا

بالزائد من الآثار القديمة المخزونة في المتحف العراقي .

ج ـ جمع مجموعة صور متعلقة بالآثار العربية الموجودة في مصر استعداداً لتوسيع معرض الآثار الاسلامية في بغداد .

●

هذا وإنني كنت زرت أهم المدارس المصرية سنة ١٩٢١ ، عندما كان جعفر ولي بك وزيراً للمعارف، برفقة أحمد بك برادة الذي صار بعدئذ رئيساً للمفتشين. إن ما عرفته عن أحوال المدارس المصرية عندئذ سيمكنني من تقدير الأشواط التي قطعتها مصر منذ ذلك الحين ولا سيما من معرفة نتائج الاصلاحات التي قامت بها في السنين الأخيرة .

أعتقد أن دراسة هذه الأمور المختلفة تتطلب مدة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ يوماً فأرى من الموافق أن يكون سفري بالطائرة في اليوم الخامس من شهر تشرين الثاني لكي أتمكن من العودة في أواخر الشهر المذكور كذلك بالطيارة اقتصاداً في الوقت .

فأرجو أن تأمروا باتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك .

مدير التدريس والتربية العام

ووزير المعارف عرض هذه القضية على مجلس الوزراء . وبناء على موافقة المجلس المذكور ، سافرت إلى القاهرة بالطيارة في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ .

وفي خلال الأسبوع الذي مضى بين تاريخ تقديم مذكرتي وبين يوم سفري ، شرحت للوزير رأيي في وجوه إصلاح كلية الحقوق ودار المعلمات ومدرسة الصنايع بوجه خاص . وقلت له : أعتقد بأنه يجب علينا أن نستقدم من مصر ثلاثة أساتذة لكلية الحقوق واستاذين لمدرسة الصنايع ومديرة لدار المعلمات. والوزير وافق على ذلك ، وخولني التعاقد مع من أرى فيهم الكفاءة خلال زيارتي لمصر .

- ٢ -

فور وصولي إلى القاهرة زرت في مقامه الرسمي كلاً من رئيس الوزراء توفيق نسيم باشا ووزير المعارف نجيب الهلالي . وقد شرحت مهمتي لرئيس الوزراء على وجه الاختصار ، ولوزير المعارف بصورة تفصيلية . والوزير المشار إليه أظهر استعداده التام لمساعدتي في إنجاز كل ما أريده . وأمر الأستاذ محمد رفعت الذي كان مديراً لتعليم البنات - لمرافقتي خلال الزيارات ولمساعدتي في كل ما أحتاج اليه من اتصالات .

وفعلاً ، زرت أهم النماذج من معاهد التعليم المختلفة ، كما زرت المتاحف برفقة المشار إليه وحصلت على مجموعة من القوانين والأنظمة والمناهج والتقارير المتعلقة بها .

وفضلاً عن كل ذلك ، زرت دار الكتب المصرية ، ومعهد الموسيقى الشرقية ، ونادي المعلمين ، ولجنة الترجمة والتأليف ، وأهم دور النشر في القاهرة ، واتصلت بعدد كبير من الأساتذة والكتاب والمفكرين الذين جاؤوا لزيارتي في الفندق ، أو الذين التقيت بهم في مختلف المحلات التي زرتها .

وأنجزت الأمور التالية :

وقد تعاقدت مع :

أ - الدكاترة عبد الرزاق السنهوري ، وزهير جرانه ، وعبده حسن الزيات ، للتدريس في كلية الحقوق في بغداد على أن يتولى عبد الرزاق السنهوري مديرية الكلية ايضاً .

ب - الدكتور عبد الوهاب عزام للتدريس في دار المعلمين العالية .

ج - الأساتذة نظلة الحكيم لتتولى مديرية دار المعلمات .

د - اثنين من أساتذة الصنايع ليتولى أحدهما تنظيم قسم الكهرباء ، والآخر

تنظيم قسم الميكانيك في مدرسة الصنايع في بغداد .

٣ – لقد اتفقت مع إدارة دار الآثار العربية لمبادلة بعض الآثار على أساس:

أ – أن نرسل إليهم قطعاً كبيرة من الزخارف الجبسية المستخرجة من أطلال سامراء ، ليعرضوها بجانب زخارف الآثار الطولونية الموجودة لديهم لإظهار قرابة العهدين .

ب – ويرسلوا إلينا بعض القطع من الآثار المكتشفة في الفسطاط ، بينها الأقمشة المطرزة بكتابات عربية .

« وفعلاً تم هذا التبادل بعد عودتي إلى العراق » .

●

وبعد انتهائي من كل ذلك زرت وزير المعارف نجيب الهلالي مرة ثانية لأشكره على مساعداته الثمينة وقال لي : « هذا واجب علينا » .

كما زرت رئيس الوفد المصري مصطفى النحاس باشا ايضاً في داره في مصر الجديدة .

وعندما عدت إلى بغداد أرسل رئيس الوزراء ياسين الهاشمي الى رئيس الوزراء المصري الكتاب التالي :

١٩٣٥/١٢/٣ العدد ٦٦٩٨

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الوزراء

القاهرة

سلاماً واحتراماً

وبعد ، فقد عاد إلينا سعادة الأستاذ ساطع بك الحصري مدير التربية والتعليم مغموراً بما حبوتموه من عطف سام ومعونة مشكورة في المهمة التي انتدب إليها والتي تزيد عُرى الإخاء والوحدة الفكرية والثقافية بين مصر والعراق

قوة ونشاطاً، واني إزاء هذا العطف الكريم الذي هو وليد تاريخ واحد وأهداف مشتركة لا يسعني إلا أن أتقدم إلى دولتكم بالشكر الجزيل، سائلاً العلي القدير أن يكلأ وطنكم المحبوب والشعب المصري المجيد بعين عنايته وان يمدكم بتوفيقه .

واقبلوا فائق الاحترام

المخلص

ياسين الهاشمي

رئيس الوزراء



اصلاح كلية الحقوق

إصلاحاً جذرياً

إن استكمال وسائل إصلاح كلية الحقوق إصلاحاً جذرياً كان في مقدمة الأمور التي فكرت فيها عندما توليت وظيفة مدير التدريس والتربية العام .

إن حاجة الكلية إلى إصلاحات أساسية كانت قد صارت موضوع بحث في لجنة المعارف في مجلس النواب . وقد جاء في تقرير اللجنة المنشور في الوقائع العراقية في عددها الصادر في ٢٢ آذار سنة ١٩٣٢ :

« لاحظت اللجنة لزوم الاعتناء في كلية الحقوق وإعلاء سويتها وذلك بنظر اللجنة – يتوقف على جلب أساتذة من أوروبا واستخدامهم بالتدريس في هذه الكلية . وإن وجودها على ما هي عليها الآن لا يبرر بقاءها . فيجب حينئذ إلغاؤها وتخصيص نفقاتها إلى البعثات العلمية وإرسال الشبان الى الكليات الحقوقية الراقية للتحصيل والتخصص في فروع الحقوق » .

فوعد وزير المعارف بأنه سينظر بهذا الاقتراح عند ورود تقرير لجنة مونرو*. الذي سيتناول هذه الكلية وسيبذل ما في وسعه لترقية هذا المعهد

* ولكن تقرير اللجنة لم يتضمن أي اقتراح لاصلاح كلية الحقوق بل اكتفى بالقول بأنه لن يقول شيئاً عن الكلية لكون أمورها تتعلق بالسياسة! هذا في الوقت الذي غاصت اللجنة في بحر السياسة عندما تكلمت عن مدارس الأقليات وعن عدة أمور أخرى .

انا لم أستصوب فكرة اللجنة في جلب اساتذة اوروبيين لترقية مستوى التدريس في كلية الحقوق، لأنه ما كان يمكن ان يفهم الطلاب العراقيون الدروس التي سيلقيها هؤلاء الاساتذة بلغات اجنبية في دقائق الأمور الحقوقية . وكنت أرى اننا نستطيع ان نستفيد في هذا المضمار من اساتذة مصريين لا اوروبيين لأن كلية الحقوق في القاهرة كانت مؤسسة على أسس متينة واستفادت كثيراً من خدمات الكثيرين من الاساتذة الاوروبيين ، فضلاً عن ان عدداً غير قليل من المتخرجين منها ذهبوا الى الجامعات الاوروبية وأكملوا دراساتهم التخصصية، وصاروا يدرسون العلوم الحقوقية باللغة العربية منذ سنوات طويلة .

•

كنت أرى ان كلية الحقوق تحتاج في الحالة الحاضرة الى اربعة اساتذة دائمين ، احدهم كان يمكن ان يكون عراقياً يتولى تدريس جميع أقسام مجلة الاحكام العدلية ، واما الثلاثة الآخرون فكان لا بد من انتخابهم من بين اساتذة كلية الحقوق في جامعة القاهرة .

ولكن ماذا يجب ان تكون الرواتب التي لا بد من تخصيصها الى هؤلاء الاساتذة ؟ هذا ما كنت اجهله في بادىء الأمر ، فرأيت ان اكتب على الفور الى الاستاذ عبد الرزاق السنهوري ـ الذي كنت تعرفت عليه عندما جاء الى بغداد مع جماعة من اساتذة جامعة القاهرة ـ اقول له بأننا ننوي استقدام بعض الاساتذة من مصر لإصلاح كلية الحقوق هنا ، وارجوه ان يعلمني مقدار الرواتب التي يتقاضونها هناك ، والتي يجب ان نخصصها نحن لهم عندما يأتون للتدريس في العراق .

وعندما تلقيت منه الجواب استطعت ان اقدر الاعتمادات التي تحتاج إليها كلية الحقوق لتحقيق هذا الغرض . وعرضت على الوزير كل ما ارتئيه في هذا المضمار بتفاصيل وافية :

يجب ان يكون الاساتذة « دائمين » من حيث الأساس، على ان يعين محاضرون لساعات محدودة لبعض الفروع من القوانين ولاسيما القوانين الخاصة بالعراق .

ومن الممكن ان يعين الاستاذ منير القاضي استاذاً دائماً لتدريس مجلة الاحكام العدلية على ان نستقدم ثلاثة اساتذة من مصر من كبـــار المتخصصين في العلوم الحقوقية .

وطبيعي ان ذلك يستلزم تعديل الكثير من الاحكام الواردة في النظام الحالي ـ بل بالاحرى الاستعاضة عنه بنظام جديد تماماً ـ على ان يصرح فيه بأن :

أ ـ مدة الدراسة في كلية الحقوق تكون اربع سنوات للحصول على درجة الليسانس .

ب ـ تدرس الدروس في كلية الحقوق من قبل مدرسين دائمين يعينون بقرار مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارة المعارف .

جـ ـ عند الضرورة يعهـــد بتدريس بعض الدروس بقرار مجلس الوزراء الى محاضرين ، يتقاضون أجوراً تتناسب مع عدد ساعات المحاضرات التي سيلقونها .

والوزير صادق البصام وافق على كل ذلك وحصل على موافقة رئيس الوزراء ايضاً على اجراء هذه الاصلاحات الاساسية .

وعندما سافرت الى مصر اتصلت بالاستاذ عبد الرزاق السنهوري مباشرة ، وبعد البحث والمذاكرة ، تعاقدت معه ومع الدكتور زهير جرانه ، وعبده حسن الزيات كما بينت ذلك في البحث السابق .

●

وبعد وصول الدكاترة المشار إليهم قرر مجلس الوزراء إلغاء نظـــام الكلية

السابق وانهاء خدمات جميع المحاضرين السابقين وأقر النظام الجديد .

وبما ان الكلية كانت انتقلت منذ مدة غير قصيرة الى بنايتها الجديدة وجمعت في مكتبتها جميع منشورات الحكومة مع عدد من المؤلفات القانونية المختلفة ، دخلت في طور جديد.. بنظامها الجديد، وبهيئاتها الادارية والتعليمية الجديدة وصارت تتقدم سنة عن سنة .



اقتراحات في سياسة المعارف

المبادىء الأصلية التي يجب اتباعها

أ ــ التمسك بمبدأ « وحدة التربية والتعليم » تمسكاً تاماً .
ب ــ الاعتناء بغرس « روح القومية والوطنية » اعتناءاً كبيراً .
ج ــ الاهتمام بتوليد « الروح العلمية » في المدارس الثانوية والعالية .
د ــ الاعتناء « بالتربية البدنية وتنمية الروح الرياضية » في جميع المدارس من جهة ،وفي خارج المدارس من جهة أخرى.
هـ ــ الاهتمام بالتربية الاخلاقية والبدنية والعقلية بصورة متوازية دون اهمال الواحدة بحجة الاعتناء بالأخرى .
و ــ الاعتناء في أمر المدارس « بالكيفية » أكثر من « الكمية » والسعي وراء اصلاح الموجود قبل الاسترسال في تكثير العدد .
ز ــ استحضار كل شيء في وقته ، مع التزام السرعة في الاستحضار .
ح ــ التباعد عن مطالب المظاهر والسعي وراء الاعمال الجدية على الدوام .
ط ــ السعي وراء ايجاد مدارس داخلية مؤسسة على أسس قوية ومجهزة بوسائل مادية جيدة .

القواعد النظرية التي يجب الأخذ بها

١ ــ ان واجب المعارف الأعلى هو تنشئة الطبقة المتنورة من جهة ، والسعي وراء نشر التعليم بين جميع طبقات الأمة من جهة أخرى . مع العلم بأن

الغاية الثانية لا يمكن ان تتحقق دون الاهتمام بالغاية اولألى.

ب ـ ان حركات مكافحة الأمية ونشر التعليم لا تجدي نفعاً كبيراً ما لم تترافق بحركة ترمي الى استغلال مقدرة القراءة ، وضمان استمرارها بعد تكوينها ، وذلك بإيجاد كتب ونشرات تخاطب العوام وتفيدهم في وقت واحد .

ج ـ ان التعليم الصناعي لا يمكن ان يثمر وينتشر ما لم يتمش مع الحركة الصناعية ويترافق بتشكيلات اقتصادية.

د ـ ان نجاح حركة التعليم الزراعي يحتاج في الدرجة الأولى الى وجود مدرسة زراعية « تطبق وتجرب الاصول الزراعية » مباشرة ، وتعلم « مهنة الزراعة » حقيقة ، مع حقول زراعية ، تقارن وتري نتائج تطبيق كل طريقة عيانياً .

هـ ـ للوسائط والمباني تأثير كبير على سير التربية والتعليم ، فالمباني المدرسية وساحات الالعاب وقاعات الاجتماع وورشات العمل وغرف المطالعة يجب أن تعتبر من الوسائط الضرورية لنهضة التربية والتعليم ، فكثير من الاهداف والغايات تبقى حبراً على ورق ما لم تترافق بحركة «انشاء فعلي » .

و ـ ان كل حركة اصلاحية وتجديدية في المدارس يجب أن تترافق بحركة اصلاح وتجديد في المعلمين وفي معاهد إحضار المعلمين .

الخطط العملية

ان تحقيق غايات المعارف وتنفيذ خططها الاصلاحية يتوقف من حيث الأساس على واسطتين مهمتين : المعلم والمال .

فيجب على المعارف أن تفكر على وجه الاستمرار في طرق استحضار هاتين الواسطتين الحيويتين وتسعى لمعالجة المشاكل التي تجابهها في هذا الباب .

المعـــلم

يجب الاعتناء في :

١ – إحضار المعلمين اللازمين الوجهتين العلمية والمهنية .

٢ – ضمان استمرارهم في خدمة التعليم مدة طويلة .

٣ – تجديد واتمام معلوماتهم وتنظيم وتقوية خبرتهم سنة فسنة .

وكل ذلك بالوسائل التالية :

أ – الاهتمام بدور المعلمين، الاعتناء جدياً :أولاً،بجمع أحسن وأقدر المعلمين هناك . ثانياً ، بتجهيزها بأحسن الوسائط التعليمية . ثالثاً، بزيادة حسن انتقاء طلابها . رابعاً ، بتأسيس مدارس تطبيقات نموذجية ملحقة بها .

ب – الاهتمام بدروس دور المعلمين وجعلها متجهة بأجمعها نحو الهدف الأصلي ومستهدفة تقوية كفاءة المعلم العلمية والتعليمية على الدوام .

جـ – عمل كل ما يلزم لتقوية روح المهنة وغرس شغف التعليم في نفس الطلاب قبل تخرجهم .

د – اتخاذ التدابير الفعالة لإدامة هذا الشغف .

هـ – تنظيم رواتب المعلمين على أساس نوال زيادات مطردة ، حيث تصبح « عدم الزيادة » عقوبة تنزل على التقصير لا « الزيادة » منحة تعطى إلى البعض .

و – احداث دورات صيفية منظمة ، وزيادة نجاعة مجلة المعلم الجديد ونشر كتب تربوية عملية لزيادة كفاءة المعلمين وتجديد وتقوية معلوماتهم .

المـــال

ان ميزانية المعارف قد تقربت من الدرجة القصوى التي يمكن الحصول عليها عن طريق أخذ حصة من الميزانية العامة ، فلا بد من ايجاد مورد خاص للمعارف

علاوة على ما يخصص لها من الميزانية العامة وذلك بوضع ضرائب خاصة تصرف الى الحاجات المحلية .

ان الوزارة كانت قد هيأت عدة مشاريع في هذا الباب قبلاً ، غير أن هذه المشاريع كانت أجلت لأسباب وملاحظات سياسية . أعتقد انه قد حان الوقت الذي يجب أن تؤخذ تلـــك المشاريع بنظر الاعتبار وان تستحدث الضرائب الخاصة .

ولا أشك في أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن سلوكها بصورة مثمرة لضمان حاجات المعارف المستقبلة .

٣ / ١١ / ٣٥

ساطع الحصري



خطة الخمس سنوات

التي قدمتها إلى وزارة المعارف

بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٣٦

أولا – خطة التوسع والتأسيس

أ – السعي وراء نشر التعليم الأولي في الأرياف وبين العشائر بأوسع مقياس ممكن .

ب – تزييد عدد المدارس الابتدائية في المدن الكبيرة حسب ما تقتضيه كثافة نفوسها .

جـ – عدم الالتفات إلى الطلبات المتعلقة بفتح مدارس متوسطة في مراكز الأقضية .

د – عدم الالتفات إلى الطلبات المتعلقة باضافة صفوف ثانوية إلى المدارس المتوسطة في مراكز الألوية الصغيرة عدا مركز لواء واحد علاوة على الموجودة الآن .

هـ – مقابل ما جاء في الفقرتين السابقتين ، فتح أقسام ليلية في بعض المدارس المتوسطة وبعض المدارس الثانوية .

و – تحويل المدارس المتوسطة للبنات الكائنة في مراكز الألوية الصغيرة إلى مدارس تدبير منزلي واشغال نسائية .

ز – فتح أقسام داخلية في ثانويات البنات .

ح – فتح مدرستين صناعيتين جديدتين .

ط ـ تأسيس حوانيت وورشات صناعية ملحقة بمدارس الصناعة لتشغيل خريجيها .

ى ـ إحداث « أصول التسليف » لتمكين الخريجين من فتح حوانيت خاصة .

ك ـ التوسل بوسائل عديدة لتخريج عدد كبير من المعلمين كل سنة بصورة متناسبة مع حاجات المعارف المختلفة .

ل ـ اكمال ملاك كلية الحقوق على أساس تعيين أساتذة دائمين وأساتذة مساعدين .

م ـ اكمال تشكيلات دار المعلمين العالية وتوجيهها باتجاه يمكنها في المستقبل من أن تصبح نواة لكليتي الآداب والعلوم أيضاً .

ن ـ الاهتمام بشئون كلية الطب لكي تنتقل الى المعارف وتنضم الى كلية الحقوق لتكوين الجامعة العراقية في الوقت المناسب .

س ـ تأسيس مدرسة زراعية متوسطة وحقول زراعية .

ع ـ تحويل المتوسطة المسائية والثانوية المسائية الى دروس لغات ودروس تجارية (انها كانت أسست في دور كانت الحاجة إليها شديدة جداً . ولكنها الآن أصبحت وسيلة لتوظيف طلاب المتوسطات والثانويات قبل اكمالهم الدراسة . ولذلك يجب توقيف هذه المدارس اعتباراً من الصف الأول في السنة القادمة والاستعاضة عنها بدروس في اللغات الأوروبية وفي المعلومات التجارية فقط) .

ف ـ الاستمرار على إرسال بعثات جديدة بصورة مطردة على ألا يقل عددها عن الأربعين على كل حال .

ص ـ الاهتمام بالمكتبات العامة ومكتبات المدارس باستمرار .

ث ـ الاهتمام بالمباني المدرسية بصورة مستمرة ومطردة .

خ ـ الاهتمام بساحات الألعاب وقاعات الرياضة وقاعات الاشغال وحقول الزراعة التي تحتاج إليها المدارس .

ذ ـ الاهتمام باللوازم المدرسية والمختبرات .

●

ثانياً ـ الحاجات المالية :

(١) المدارس الابتدائية والأولية :

أ ـ ان التوسعات الطبيعية في المدارس الابتدائية والاولية المفتوحة الآن تقضي بزيادة ملاك المعلمين في السنين الخمس المقبلة بالنسب التالية : ١٦٥ ، ١٣٥ ، ١٠٥ ، ٧٥ ، ٥٥ .

ب ـ واذا فتحنا كل سنة علاوة على ذلك أربعين مدرسة في القرى وخمس مدارس في المدن الكبيرة ولاحظنا التوسعات الطبيعية التي تحتاج إليها هذه المدارس الجديدة في السنين التالية ، نجد ان ذلك يقتضي زيادة ملاك المعلمين بالنسب التالية : ٥٠ ، ٨٠ ، ١١٠ ، ١٤٠ ، ١٦٠ .

ج) اذا جمعنا الملاكين يظهر لنا أن العدد الذي يجب زيادته على ملاك معلمي المدارس الابتدائية والاولية سنوياً يجب ان لا يقل عن ٢١٥ خلال السنوات الخمس المقبلة .

د ـ إذا اعتبرنا معدل رواتب هؤلاء المعلمين ثمانية دنانير في الشهر يظهر لنا أن المبلغ الذي يجب اضافته إلى ميزانيه المعارف لقاء ذلك بصورة مطردة يكون ٢١٥٠٠ دينار كل سنة .

هـ ـ غير أننا يجب أن نلاحظ حاجة المعلمين إلى الترفيع ، وندخل في الميزانية سنوياً ٦٥٠٠ دينار لترفيع قسم من معلمي المدارس الابتدائية

والأولية كل سنة بصورة مطردة .

و ـ فيبلغ بذلك ما يجب اضافته إلى ميزانية المعارف لأجل التعليم الابتدائي والأولي ٢٨٠٠٠ دينار كل سنة خلال السنوات الخمس المقبلة .

(٢) المدارس الثانوية والمهنية :

أ ـ ان المدارس الموجودة تحتاج إلى توسع ، وهذا يتطلب تزييد ملاك معلميها بالأعداد التالية خلال السنين الخمس المقبلة :
٣٦ ، ٣٥ ، ٣٠ ، ١٥ ، ١٢ .

ب ـ وإذا فتحنا في السنة القادمـــة مدرسة ثانوية ليلية ومدرسة متوسطة ليلية ، وبعد سنة أخرى مدرسة متوسطة جديدة ومدرسة صناعية جديدة ومدرسة زراعية وأخرى تجارية ، وبعد سنة أخرى مدرسة صناعية أخرى ، نحتاج إلى زيادة عدد المعلمين الداخلين في هذا الملاك كما يلي خلال السنين الخمس المقبلة : ١٦ ، ٢٦ ، ١٧ ، ٨ ، ٨ .

ج ـ اذا جمعنا أعداد هاتين السلسلتين نجد ان حاجة هذا الملاك الى التزييد تكون كما يلي : ٥٢ ، ٥٧ ، ٤٧ ، ٢٣ ، ٢٠ .

د ـ اما المخصصات التي يجب اضافتها على الميزانية لأجل ذلك فتكون نحو ١١٠٠٠ دينار في السنة الاولى ، و ١٢٠٠٠ في السنة الثانية و ١٠٠٠٠ في السنة الثالثة و ٥٠٠٠ في كل من السنتين الرابعة والخامسة .

هـ ـ ويجب أن نضيف إلى ذلك المخصصات التالية لترفيع المعلمين : ٢٥٠٠، ١٥٠٠ ، ٣٠٠٠ ، ٣٠٠٠ ، ٣٠٠٠ .

و ـ فيصبح مجموع ما يجب إضافتـــه على فصل الرواتب من هذا الملاك : ١٣٥٠٠ ، ١٣٥٠٠ ، ١٢٠٠٠ ، ٧٠٠٠ ، ٧٠٠٠ .

ز ـ ويجب تزييد عدد الطلاب الداخليين بنسبة مائة وخمسين كل سنة .

ح ـ اذا لاحظنا هذه الزيادة أيضاً نجد ان الزيادة التي تحتاج إليها المعارف

كل سنة لأجل مدارسهـــا الثانوية والمهنية تكون كما يلي : ١٦٥٠٠ ، ١٦٥٠٠ ، ١٥٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ .

(٣) المدارس العالية :

تحتاج المدارس العالية إلى زيادة تقرب من الثلاثة آلاف دينار كل سنة .

(٤) البعثات العلمية :

يجب إضافة ما يلزم لإرسال أربعين طالباً كل سنة ، وبما أن الطلاب يكملون تحصيلهم عادة في أربع أو خمس سنوات فيجب اضافة نحو عشرة آلاف دينار سنوياً .

ملحوظة : (ان هذه الحسابات مبنية على السنة الدراسية فتكييفها بمقتضيات السنة المالية لا يغير النتائج بطبيعة الحال) .

★

ثالثاً - كيفية ايجاد هذه المخصصات :

ان مجموع الزيادات التي تتطلبها هذه التشكيلات يبلغ ٥٤٥٠٠ دينار في كل من السنتين الأولى والثانية و ٥٣٠٠٠ في السنة الثالثة و ٤٨٠٠٠ دينار في كل من السنتين الرابعة والخامسة

وهذا يعني زيادة مخصصات المعارف من ميزانية الدولة العامة كل سنة بنسبة واحد في المائة تقريباً، خلال السنوات الخمس المقبلة الى ان تبلغ الى ١٥ في المائة .

ولتسهيل ذلك ، يجب ان تفرض ضرائب خاصة بالمعارف بنسبة واحـــد بالمائة على ضريبة الأرض وعلى أجرة الارض وحـــق الماء ، كما يجب ان تزاد الرسوم الموضوعة على العرق وسائر المشروبات الكحولية والعطورات الأجنبية . ومن الممكن اختيار طريقة التدرج في وضع هذه الضرائب الاضافية ،وزيادة

على ذلك يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتخويل الألوية حق وضع ضرائب خاصة ، وإيجاد موارد دائمية وتشييد عقارات لتكوين منابع واردات محلية .

★

رابعاً ـ قضية المباني :

يجب الاهتمام بالنفقات التي تقتضيها المباني على أساس : تشييد مدرسة ثانوية ومدرستين متوسطتين ، وخمس مدارس ابتدائية على الأقل كل سنة . ويجب ان تفرز المخصصات اللازمة لذلك من واردات النفط .

كما يجب تخصيص الضرائب المحلية عندما توجد لأجل المباني قبل كل شيء.

مدير التدريس والتربية العام



صادق البصـــام

صادق البصام كان حسن النية وجم النشاط ، وكان يقول ان أمور المعارف تدهورت خلال السنوات الأخيرة ، انحدرت إلى أسفل درجات الانحطاط . وادارة المعارت تناست واجباتها الأصلية ، وصارت مرتعـــاً إلى المحسوبيات والوساطات . فكان يعلن عزمه على عمل كل ما يلزم لإصلاح هذه الأحوال ، وتخليص المعارف من الفساد .

ولكنه كان عصبي المزاج ، سريع الانفعال ، وشديد الاندفاع ، ويهتم كثيراً بما يقال عنه في المجالس الخاصة ، أو بالأحرى بما ينقلونه اليه ـ صدقاً أو كذباً ـ عن أحاديث تلك المجالس ، ويتأثر منها في أعماله الرسمية . وفضلاً عن ذلك ، كان يلتزم بعض الاشخاص التزاماً غريباً ، يبعـــد تفكيره عن كل مستلزمات العقل والمنطق .

وغني عن البيان ان هذه الخصائص النفسية ، كانت نقيض كل ما تستلزمه أعمال الاصلاح ، لأن الاصلاح الحقيقي لا يمكن ان يتم الا بالعمل المتواصل ،وفق خطة ثابتة موضوعة لتحقيق مبادىء وغايات سامية معينة .

وطبيعي ان بعض الظروف والاحوال، كانت تثير في نفسه النوازع الشخصية وتجعلها تتغلب على نواياه الاصلاحية .

ولذلك كانت مواقفه وتصرفاته في أمور المعارف تتغير وتتقلب كثيراً بين الصالح والطالح .

★

وكان في وزارة المعارف حسب تشكيلاتها الاخيرة ، ثلاث دوائر رئيسية : مديرية المعارف العامة ، مديرية التدريس والتربية العامة ، ومفتشية المعارف العامة .

ان مديرية المعارف العامة كانت أسندت بالوكالة الى طه الهاشمي ، وخلال قيام المومى إليه بأعباء المديرية المذكورة ، سارت الأمور سيراً طبيعياً ، وتم معالجة العديد من المسائل وإصلاح العديد من الأمور .

ولكن وكالة طه الهاشمي ، لم تستمر طويلاً ، وعندما تخلى عنها بسبب كثرة اشغاله الأصلية ، لم يسرع الوزير إلى تعيين مدير عام جديد ، وصار يتولى مهام المديرية بنفسه ، واشتغاله بتفرعات الامور زادت من اتصاله بالاشخاص وتأثره بأحوالهم وأقوالهم ومطالبهم المختلفة ، كما حرّكت مزاجه العصبي ، حتى انه صار يشعر بإرهاق ، واخذ يفكر بتعيين مدير عام ، وطلب تحريرياً مني أن أبدي رأيي في هذا الامر ـ وكان كثيراً ما يكتب اسئلته وطلباته على أوراق لم ير لزوماً لتسجيلها) .

وأنا اوضحت رأيي بما يلي :

ان المدير العام الذي سيعين يجب أن يكون ممن سبقت لهم خبرة وخدمة كافية واطلاع واسع في امور المعارف .

أما الأشخاص الذين سبقت لهم مثل هذه الخدمة والخبرة ، ـ من اصحاب الدرجات الثلاث الأولى هم :

ناجي الأصيل ـ يوسف ابراهيم ـ طالب مشتاق .

وأعتقد أن طالب مشتاق اكثر خبرة من غيره في أمور المعارف . لأنه اشتغل كطالب بعثة ، وكمعلم ، ومفتش منطقة ، ومدير مدرسة ، ومدير منطقة ، وسكرتير وزارة . كما اشتغل في منطقتي البصرة وكركوك ، علاوة على اشتغاله في العاصمة ، سيما في مركز سكرتارية الوزارة .

١٧ / ٣ / ١٩٣٦ .

والوزير كتب تحت مذكراتي هذه ، الحاشية التالية :

ان الحصول على مدير عام تتوفر فيه المؤهلات اللازمة لأمر متعذراً جداً . فالقضية إذن تنحصر في طالب مشتاق . فهـــل يمكن تعيينه مدير عام ؟ واذا عيّن ، فماذا ستكون وضعية التفتيش المتبلبلة ؟ وهل لا يوجد عناصر أخرى ؟ لأني فتشت وتحريت مدة ليست بالقليلة فلم اعثر ، فهل لكم تنويري بهذا الخصوص ؟

١٧/٣/١٩٣٦

أنا لم افهم سبب ربطه بين تعيين مدير المعارف العام ، وبين وضعية التفتيش. فلم ار أي داع للتردد في هذا الأمر ، ومع ذلك لم أر لزوماً لكتابة رأيي هذا ، بل رأيت من الأوفق ان اكلمه شفهياً في هذا الأمر .

ومع ذلك بقي صادق البصام متردداً في هذا الأمر مدة غير قصيرة الى ان استقر رأيه في تعيين خليل اسماعيل .

وخليل اسماعيل كان تولى وظيفة المدير العام في وزارات مختلفة ، ولكنه كان لا يعرف شيئاً عن امور المعارف .

وفضلا عن ذلك ، انه كان يحمل (عقلية المأمور) بمعناها اللغوي : يعمل كل ما يؤمر به .

ولذلك تعيينه لم يعالج أي داء من ادواء المعارف . فإنه كان يراجع الوزير في كل أمر . فالوزير بين اشغاله في مجلس الوزراء ، وفي مجلس النـــواب كان يشتغل بكل كبيرة وصغيرة ـ كأنه مدير عام ـ .

وطبيعي ان هذه الحالة كانت تباعد بينه وبين ميادين الاعمـــال التنظيمية والاصلاحية الحقيقية ، وتطلق العنان الى نوازعه الشخصية .

*

أما مواقفه مني ومن آرائي ، فقد تقلبت وتذبذبت كثـــيراً : بدأ بداية

حسنة ولكنها انتهت بأسوأ الصور .

في بادىء الأمر ألح عليّ إلحاحاً شديداً لقبول الوظيفة ، والتعاون معه . وانا قبلتها بعد تردد كبير، على ان احتفظ بمديرية الآثار القديمة ، وان لا اشتغل في الوزارة بشيء غير الأمور العلمية والتنظيمية . وسارت الأمور خلال الأشهر الخمسة الأولى سيراً حسناً ، غير أن صادق البصام ما كان يميز الأمور العلمية عن الأمور الادارية ، وكثيراً ما كان يغضب على كل رأي يخالف رأيه . فضلاً عن أنه ما كان يدرس الأمور متجرداً عن نوازعه الشخصية ، حتى انه عندما قرأ المذكرة التي وجهتها إلى مدير المعارف العام مبيناً النواقص التي لاحظتها في استعراض الرياضة والكشافة ، ثار عليها ثورة غريبة ، واعتبر حركتي هذه تحكماً على المديرية العامة واتهاماً للوزارة !

*

ان سلوك صادق البصام هذا المسلك، متناسياً كل نوايا التنظيم والاصلاح التي كان يبديها قبلاً ، لم يترك لي املاً في تغيير وتحسين الاوضاع . فقررت ان اتنحى عن اعباء مديرية التدريس والتربية العامة ، فطلبت من الوزير اعفائي من الوظيفة المذكورة لكي أتفرغ إلى أمور الآثار القديمة . والوزير كتب لي جواباً يتضمن كثيراً من المغالطات وينتهي بهذا السؤال :

« إذا كانت كرامتكم تحول دون اشتغالكم في معيتنا في مديرية التدريس ، فهل إنها ستسمح لكم بالبقاء في مديرية الآثار القديمة التابعة لنا ؟

وأنا أجبت على هذا السؤال بما يلي :

لا أدري من أين استخرجتم كلمة « الكرامة » في هذا الباب ، إني ممن يعرفون معنى « الوظيفة الحكومية » حق المعرفة ، ويميزون بين اختلاف الرأي والاختلاف الشخصي كل التمييز ، ولا أجد في الاشتغال بمعية أي شخص كان ما يمس (الكرامة) . ولعل أبرز دليل على ذلك ، أني عندما انسحبت من مديرية المعارف العامة ، رجحت الاشتغال بالتعليم تحت إدارة موظف من الدرجة

الخامسة ، ولم أجـــد في ذلك ما يمس (كرامتي) ؛ بل رجحت الاشتغال بهذه الصورة على قبول الوظائف الكبيرة الرئيسية التي كانت عرضت عليّ عند ذاك.

فاذا اختلفت مع معـاليكم في الخطة التي يجب اتباعها في تنظيم شؤون المعارف ، فرأيت أن أتنحى عن الوظيفة المذكورة، هـذا لا يمنعني عن الاشتغال في إدارة الآثار القديمة التي تجري أمورها وفقاً لقواعد علمية بحتة .

*

بعد هذه المخابرة ، هدأت أعصاب صادق البصام ، وكتب لي ورقة يقول فيها : (إنه يعتبرني أخاً أكبر له ، ويرجوني أن أواصل العمل) .

وبناء على ذلك رأيت ان أبقى في الوظيفة الى حين إتمام قضايا البرامج الجديدة ، ولكن صادق البصام في إحدى جلسات مجلس المعارف التي كانت خصصت لدرس البرامج، تهور تهوراً شديداً ولم يترك لي أي مجال لإتمام العمل، فقدمت استقالتي بصورة نهائية .

*

إني لا أرى لزوماً لاستعراض الكثير من مواقف وأعمـــال صادق البصام الغريبة ، فأكتفي بالاشارة إلى ثلاثة نماذج يعود كل واحد منها إلى ســـاحة من ساحات أعمال المعارف :

- في مسألة تحويل دار المعلمين العالية إلى كليتي آداب وعلوم .
- في استعراض الرياضة البدنية والكشافة .
- في المناهج الجديدة .

كما سيجد القراء تفاصيلها في الأبحاث التالية :

مســـألة

دار المعلمين العالية والجامعة العراقية

أراد صادق البصام أن يتوج أعمـــاله في وزارة المعارف بإنشاء الجامعة على الفور ...

إنه كان يعتقد أن تأسيس الجامعة من أبسط الأمور وأسهلها : كان قد أعيد إنشاء دار المعلمين العالية ، وكان فيها فرع للآداب وفرع للعلوم. فيمكن تأسيس الجامعة بتحويل هذين الفرعين الى كلية الآداب وكليـــة العلوم ، ثم جمع هاتين الكليتين بكلية الحقوق وكلية الطب الموجودتين حالياً . وبما أن ميزانيات هذه المؤسسات مقررة قبلاً ، فإن الأمر لا يحتاج الى شيء غير الحصول على الاعتمادات اللازمة لمدير الجامعة وديوانه . وهذا لا يتطلب أكثر من ألفي دينار في السنة ، على أكثر تقدير .

وأما الأساتذة الجديرون بالتدريس في كليتي الآداب والعلوم، وأما المختبرات والمكتبات الضرورية للجامعة .. فإن صادق البصام كان بعيداً عن التفكير فيها بعداً كبيراً .

والغريب أنه قدم مشروعه الى رئاسة الوزراء ، دون أن يكلمني فيـه ، أو يجعله موضوع درس وبحث في مجلس المعارف الذي كنت من جملة أعضائه ، مع أنه كان يعرف مبلغ اهتمامي بشئون دار المعلمين العالية . وأنا لم أطلع على هذه القضية ، إلا مما نشرته إحدى الصحف اليومية .

فقررت أن أصارحه في غرابة خطته هذه ، وذهبت الى غرفته ، وقلت له:

– بعد الاشارة الى ما جاء في الجريدة – : ألا ترون من الغريب أن مدير التدريس والتربية العام في الوزارة ، لا يطلع على هذا المشروع الهام إلا من كتابات الجرائد ؟

صادق البصام ، إحمر قليلاً ، وقال – بعد شيء من التلعثم – :

– لا .. هذا ليس مشروعاً بمعنى الكلمة .. أنا كتبت الى رئيس الوزراء ، لكي أعرف رأيه الشخصي في الأمر .

أنا لم أقتنع بصحة قوله هذا ، ومع ذلك لم أر من الموافق ان أُطيل الحديث معه في هذه القضية الآن ، فقلت له :

– إذن ، إسمحوا لي أن أفكر أنا أيضاً في القضية ، وأقدم لكم رأيي فيها بمذكرة مفصلة .

*

فكرت ملياً في الخطة التي يجب ان أنتهجها في كتابة المذكرة ، وفي معالجة القضية .

كنت أعرف أن فكرة « انشاء جامعة عراقية » كانت فكرة خلابة ، ينجذب إليها الكثيرون من رجال البلاد ، دون أن يفكروا فيما يحتاج إليه تأسيس جامعة حقيقية .

حتى ان فهمي المدرس كان قد وجد أنصاراً ومؤيدين ، عندما زعم أن تكوين الجامعة لا يستلزم شيئاً غير تغيير بعض الأسماء وبعض الأمكنة .

فليس من الغريب ، ان ينجذب اليها صادق البصام أيضاً ، ويقرر – باندفاعيته المعلومة – انشاء الجامعة على الفور ، دون ان يوطد العزم على استكمال الوسائل اللازمة لذلك ، وفق خطة تستلزم العمل عدة سنوات متواليات .

لو أراد تكوين الجامعة عن طريق جمع كليتي الطب والحقوق الموجودتين حالياً ، لما رأيت لزوماً لمعارضته في هذا المشروع ، لأني لا أجد في ذلك «ضرراً»

وان لم أجد فيه « فائدة » أيضاً .

ولكنه يريد ادخال دار المعلمين العالية في مشروع الجامعة . وانا أعتقد أن ذلك يؤدي إلى نتائج مضرة جداً .

ان دار المعلمين العالية كانت – في نظري – من أهم أجهزة المعارف . والغاؤها – سنة ١٩٣١ – كان من أعظم الأخطاء التي ارتكبتها وزارة المعارف ، بعد استقالتي من مديرية المعارف العامة .

لأن عدد خريجي المدارس الابتدائية كان أخذ يزداد زيادة كبيرة في معظم مراكز الألوية . فكان من الطبيعي أن تنهال على وزارة المعارف ، العرائض والمضابط التي تطالب – بكل إلحاح – فتح صفوف ومدارس متوسطة وثانوية في مراكز الألوية ، لكي يستطيع الأطفال مواصلة الدراسة فيها ، بعد تخرجهم من المدارس الابتدائية . وكان من الطبيعي أن تعقب هذه الطلبات ، سلسلة من التظلمات والتشكيات ، عن أحوال الأطفال الذين يبقون دون مدارس ، كما كان من الطبيعي أن تجد هذه الطلبات تأييداً قوياً من المتصرفين والنواب والأعيان. فصارت وزارة المعارف تضطر إلى تلبية هذه المطالب المتواصلة ، وإلى فتح صفوف ثانوية في مراكز الألوية . ولكنها ، لعدم وجود معلمين مؤهلين لتولي واجبات هذه الدرجة من التعليم ، كانت تضطر إلى ان تعهد بمهام التعليم في الصفوف والمدارس المذكورة إلى معلمين من المدارس الابتدائية ، المتخرجين من دار المعلمين الابتدائية ، وذلك كان يؤدي إلى انحطاط مستوى التعليم فيها ، انحطاطاً مؤسفاً جداً .

ولذلك ، فإن اعادة تأسيس دار المعلمين العالية - على اساس أن تكون مدة الدراسة فيها سنتين بعد الدراسة الثانوية ـ ، صارت في مقدمة الأمور التي حبذتها وأيدتها بكل قوة ـ سنة ١٩٣٥ ـ عندما توليت وظيفة (مدير التدريس والتربية العام) .

ولكن ، قبل أن يمضي على هذا التأسيس الجديد ، أكثر من أربعة أشهر ،

يأتي الوزير صادق البصام بمشروع يستهدف تحويل دار المعلمين العالية إلى كليتي العلوم والآداب في الجامعة .

وأنا لا أشك في ان تنفيذ هذا المشروع يخلخل بنيان التعليم الثانوي في البلاد خلخلة شديدة . ويقضي على كل الخطط التي وضعت – والتي يمكن أن توضع – وعلى كل التدابير التي اتخذت ، – والتي يمكن اتخاذها – ، لإصلاح شؤون التعليم الثانوي ، وضمان تقدمه ، دون الاستعانة بمعهد يتولى اعداد وتخريج المعلمين اللازمين لذلك .

ان الجامعة تحتاج إلى أساس متين من التعليم الثانوي ، فلا يجوز لها أن تبدأ العمل بخلخلة ذلك الأساس وتهديمه .

ولهذه الأسباب ، قررت أن أعارض هذا القسم من مشروع صادق البصام بكل قوة ، وكتبت مذكرتي على هذا الأساس .

أنقل فيما يلي أهم أقسام المذكرة – وهو القسم الذي يتعلق بدار المعلمين العالية :

ملاحظات حول مشروع الجامعة

« بما أن قضية الجامعة أصبحت من المسائل التي توضع على بساط البحث في محافل كثيرة ، رسمية وغير رسمية ، رأيت من واجبي أن أدون رأيي فيها بصورة صريحة .

وبما ان الاقتراح الأصلي المتعلق بهذه القضية يقضي بتحويل فرعي العلوم والآداب الموجودين في دار المعلمين العالية التي تأسست هذه السنة إلى كليتي العلوم والآداب – مع معهد للتربية ملحق بهما – وتكوين الجامعة من هاتين الكليتين المزمع انشاؤهما مع كليتي الحقوق والطب الموجودتين الآن ، أرى من الضروري أن يقسم البحث إلى قسمين أساسيين :

١ – قضية تحويل دار المعلمين العالية إلى كليتي العلوم والآداب .

٢ — قضية انشاء الجامعة من الكليتين الموجودتين ، دون إلحاق دار المعلمين العالية اليهما .

●

« في قضية تحويل دار المعلمين العالية إلى كليتي العلوم والآداب ، أرى من الضروري أن ألفت الأنظار إلى النقاط التالية :

١ — ان دار المعلمين العالية ، أسست بقصد تخريج معلمين للمدارس المتوسطة وحدها ، لا لصفوف المدارس الثانوية كلها .

٢ — ان عدد المدارس المتوسطة وحالة ملاك معلميها ، مما يستلزم اتخاذ التدابير الفعالة لإيجاد هذا الصنف من المعلمين بأعظم ما يمكن من السرعة .

٣ — إن تخريج هؤلاء بسرعة ، — مع إكسابهم الأهلية اللازمة للعمل المطلوب منهم كما ينبغي ، يتطلب من دار المعلمين العالية أن تحشد قواها في هذه الناحية ، وأن توجه تدريساتها توجيهاً كلياً نحو هذه الغاية ، للحصول على أحسن النتائج في أقصر مدة ممكنة .

٤ — إن تحويل دار المعلمين العالية من الآن إلى كليتي العلوم والآداب لايمكن أن يتم إلا بأحد الأمرين التاليين:

أ) — تضحية الغاية العملية والحاجة الفعلية المشروحة آنفاً، في سبيل فكرة الكلية واسمها .

ب) — الاكتفاء بتحويل الاسم ، دون استهداف التوصل إلى المستوى العلمي والثقافي الذي يفهم عادة من تعبير كليتي العلوم والآداب .

إنني أعتقد أن كلا الأمرين ، مما يجب اجتنابه اجتناباً تاماً .

*

وبعد بعض التفاصيل المتعلقة بمستويات التعليم المطلوبة في كل من المدارس

المتوسطة والمدارس الثانوية الكاملة ، وفي كليات العلوم والآداب ، نقلت البحث إلى خصائص دور المعلمين ، فقلت :

« إن الملاحظات السالفة تتعلق بالغاية الأصلية ومستوى التعليم. غير أنه يجب علينا أن نلاحظ من جهة أخرى : ان دور المعلمين في حد ذاتها من المعاهدالتي تؤسسها الحكومات لغايات خاصة ، ولا سيما أن الحكومة العراقية تصرف على طلابها نفقات إعاشة وكتب علاوة على مصاريف الدراسة ، وذلك للاستفادة منهم في مهمة معينة ، حسب عقود تعقد معهم بصورة قانونية . فشروط تنشئة هؤلاء تختلف ـ بطبيعة الحال ـ عن شروط تنشئة طلاب الجامعات اختلافاً كلياً. فالشروط التي تعتبر موافقة لطلاب كلية الحقوق ـ مثلاً ـ لا تتلاءم مع الشروط اللازمة لدار المعلمين العالية .

وهذه أيضاً من النقاط التي تتطلب منا أن لا نجازف بإدخال دار المعلمين العالية في نطاق جامعة لم تتأسس ، وفق أنظمة لم تتأصل .

فالمصلحة تقضي ـ من جميع هذه الوجوه ـ بترك دار المعلمين العالية مستقلة عن شئون الكليات ، مع اتخاذ كل التدابير الممكنة لإيصالها إلى درجة الكمال ، وفقاً لغايتها الخاصة ، دون تضحية شيء منها لغايات جامعية » .

●

صادق البصام ، قال لي مرة ـ بعد مطالعة مذكرتي :

ـ أنت تتمسك كثيراً بدار المعلمين العالية . ولكن الدكتور السنهوري أخبرني ان في مصر ، ألغوا دار المعلمين العالية ، وأنشأوا « معهداً للتربية » .

ولكني ، قلت له : ـ نعم ، .. ولكنهم لم يلحقوا معهدالتربية بالجامعة ،مع أن الجامعة المصرية مؤسسة على أسس قوية ، ومتمتعة بسلطات واسعة جداً ..

أنا كنت أعرف كيف تأسس معهد التربية في القاهرة ، بناء على اقتراح البروفسور كلاباريد . وكنت زرته ، وحضرت طائفة من محاضراته ، وتكلمت

مع مديره والبعض من أساتذته . وفضلاً عن ذلك، كنت علمت ، أن بين رجال المعارف في مصر تيار قوي يرى وجوب اعادة تأسيس دار المعلمين العالية ، لتعمل بجانب معهد التربية .

ولكني لم أرَ فائدة من توسيع البحث مع صادق البصام في هـذه الأمور ، وعدت إلى التكلم عن دار المعلمين العالية ، وقلت له :

– ويجب علينا أن نلاحظ ان دار المعلمين العالية في مصر ظلت تعمل منذ عدة عقود من السنين ، وخرجت إلى البلاد عدداً كبيراً من المدرسين . واحوالنا الحالية لا تشبه احوال مصر في هذا المضمار ، كما ان حاجاتنا نحن ، – في الحالة الحاضرة – تختلف عن حاجات المدارس المصرية اختلافاً كبيراً جداً ...

وبعد ذلك ، رأيت ان انقل الحديث الى موضوع اهم من ذلك .

وقلت : وارجو أن لا تظنوا أن نظام التعليم في مصر وصل الى درجة الكمال . بل ان في ذلك النظام اخطاء ونواقص كثيرة وكبيرة جداً ، كما شرحت ذلك في المحاضرة العامة التي ألقيتها بعد عودتي من مصر في السنة الماضية .

●

بعد بضعة أيام ، أرسل الوزير رسالة الى كل من :

رشيد عالي الكيلاني	وزير الداخلية .
محمد زكي	رئيس المجلس النيابي .
الدكتور حنا خياط	عميد كلية الطب .
ساطع الحصري	مدير التدريس والتربية العام .
الدكتور عبد الرزاق السنهوري	عميد كلية الحقوق .
الأستاذ عبد الوهاب عزام	من أساتذة دار المعلمين العالية .

يدعوهم بها ، إلى الحضور في ديوان وزارة المعارف في ١٩٣٦/٢/٨ ، للمذاكرة في مشروع الجامعة .

عند الاجتماع، علمت ــ مما لاحظته خلال الاجتماع ومما اطلعت عليه بعد الاجتماع ــ أن غرضه الأصلي من هذه الدعوة كان تحضيرالقوانين والأنظمةاللازمة للجامعة ، ولكلياتها المختلفة . لأنه كان يعتبر أساس المشروع لايحتاج الى مذاكرة.

ومع ذلك ، أنا اعترضت على كل ما جاء في المشروع عن دار المعلمين العالية.

أخذت أسرد وأشرح الملاحظات التي ذكرتها آنفاً ، وألفت الأنظار بوجه خاص الى طلبات الألوية المتوالية والمتزايدة ، وإلى حاجـة البلاد الشديدة إلى إعداد المعلمين الذين تحتاج إليهم المدارس المتوسطة ، وأكدت على وجوب ترك دار المعلمين العالية الحالية خارج مشروع الجامعة ، لتؤدي المهمة التي أنشئت من أجلها . .

صادق البصام أراد أن يرد على كلامي هذا ، قائلاً :

ــ هذه المهمة ستقوم بها كلية العلوم وكلية الآداب ، عوضاً عن دار المعلمين العالية . .

ولكني اعترضت على ذلك ، قائلاً :

ــ هذا لا يمكن، لأسباب عديدة ، أولاً : إن مدة الدراسة في الكليـــات الجامعية لا يمكن أن تقل عن أربع سنوات . في حين أن دار المعلمين العاليـة تقوم بإعداد المعلمين الذين تحتاج إليهم المدارس المتوسطة في سنتين .

وبعد ذلك بينت الفروق الكبيرة القائمة بين دار المعلمين العالية وبين الكليات من وجهة شروط قبول الطلاب ، ومناهج الدراسات .

ان اعضاء اللجنة ، اختاروا الصمت خلال هذه المناقشة . وصادق أراد ان ان ينهيها ، قائلاً :

ــ انا كنت عرضت مشروعي الى فخامة رئيس الوزراء . وهو وافق عليه موافقة تامة . والآن ، علينا ان ننتخب لجنة لإعداد مشاريـع القوانين والانظمة اللازمة للجامعة ولكلياتها المختلفة .

*

بعد انتهاء الاجتماع، فكرت فيما قاله صادق البصام عن موافقة رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ، وقررت ان أتصل به ، وان أطلعه على رأيي في المشروع .

فأرسلت اليه نسخة من مذكرتي التي تضمنت ملاحظاتي على مشروع الجامعة، وأرفقتها بكتاب خاص ، لخصت فيه سير القضية . وبعد ذلك ، التقيت به في داره ، وأكدت على ضرورة إبقاء دار المعلمين العالية ، خارج مشروع الجامعة . ثم نقلت الحديث الى مشروع الجامعة نفسها ، وبينت له رأيي فيما يجب عمله لتأسيس الجامعة على أسس قوية ، قلت :

- يجب قبل كل شيء ، اتخاذ التدابير اللازمة لإعداد الأساتذة القادرين على تولي التدريس في مختلف كليات الجامعة .

لأنه لا يمكن تأسيس جامعة - تستحق اسم الجامعة - على ايدي الرجال الموجودين في البلاد حالياً .

كما انه لا يمكن تأسيس الجامعة على أساس استخدام جميع الأساتذة من خارج العراق .

فلا بد من العمل لإعداد اساتذة عراقيين ذوي الكفاءات العالية ، لكي يتولوا التدريس ، بجانب الأساتذة الجامعيين الذين يستقدمون من الخارج .

ان البعثات التي اوفدتها وزارة المعارف إلى الآن ، كانت تستهدف اعداد المدرسين اللازمين للمدارس الثانوية ولدور المعلمين . فيجب عليها ان توفد الآن بعثات من درجات أعلى ، ليصلوا الى المستويات التي يتطلبها التدريس في كليات الجامعة .

اذا عملنا على هذا الأساس من الآن ، واخذنا نعد العدة لإحضار المباني والمختبرات والمكتبات ايضاً تدريجياً ، نستطيع ان ننشىء الجامعة بعد خمس سنوات ، ونطمئن على مستواها العلمي كل الاطمئنان .

ياسين الهاشمي ، وافق على آرائي هذه .

●

كنت قد لاحظت - خلال الاجتماع الذي ذكرته آنفاً - على وجوه بعض

الأعضاء – ولا سيما على وجه كل من السيد رشيد عالي الكيلاني والاستاذ محمد زكي – ، آثار حيرة ظاهرة . وقد عرفت أسباب ذلك بعد مدة :

ان صادق البصام كان تذاكر مشروع الجامعة مع الدكتور عبد الرزاق السنهوري ووجد منه تحبيذاً تاماً وتشجيعاً قوياً . بعد ذلك تولى السنهوري عرض المشروع على كل واحد منهما في كلية الحقوق . وكل واحد منهما ، خلال مذاكراته مع السنهوري وافق على المشروع ، دون ان يعرف شيئاً عن قضايا دار المعلمين العالية .

فكان من الطبيعي ان يحتار في امره ، عندما وجد نفسه أمام الحقائق والحاجات التي سردتها وشرحتها خلال الاجتماع . ولا سيما ان رشيد عالي بصفته وزيراً للداخلية ، ومحمد زكي بصفته رئيساً لمجلس النواب ، كان يعرف كثرة مراجعات ومطالبات المتصرفين والنواب والاعيان ، لفتح المدارس المتوسطة والثانوية في مراكز الألوية ، وكان من الطبيعي أن يضطر الى الامتناع عن تأييد صادق البصام في امر دار المعلمين العالية .



أزمة الاستعراض

إن استعراض الفتوة والرياضة والكشافة الذي جرى في الأسبوع الأول من شهر أيار سنة ١٩٣٦، ولد أزمة غريبة، ما كانت تخطر ببالي بوجه من الوجوه .

لقد لاحظت خلال الاستعراض والتمارين أخطاء ونواقص كثيرة، رأيت من واجبي - بصفتي مديراً عاماً للتدريس والتربية - أن ألفت أنظار المسؤولين اليها، لم أكلم أحداً من الأساتذة والمديرين القائمين بتنظيم الاستعراض والتمارين، بل وجهت خطابي الى مديرية المعارف العامة . التي هي المرجع الأصلي لجميع هؤلاء، لكي تقوم هي، بما تراه من التبليغات والتنبيهات .

فكتبت المذكرة التالية، وأرسلت صورة منها الى الوزارة لتطلع عليها :

مديرية المعارف العامة

لقد لاحظت في استعراض الفتوة والرياضة والكشافة الذي جرى يوم الجمعة نواقص كثيرة فرأيت من واجبي ان أذكر الجوهرية منها فيما يلي :

١ - إن التمارين الرياضية ولا سيما الأعمال الكشافية جرت بشيء من البطء والارتخاء، وظلت قليلة النشاط بوجه عام، ولا حاجة للبيان ان السرعة والنشاط من أهم الأوصاف التي يجب أن تتحلى بها هذه الأعمال، ولا سيما الكشافية منها.

٢ - إن التمارين الرياضية التي قامت بها التلميذات كانت نموذجاً مؤلماً لعدم النظام . وقد لاحظت أن ذلك نتج في الدرجة الأولى من خطأ في الخطة المرسومة لترتيب البنات في ساحة التمرين : إذ أن البنات تقدمن إلى الساحة المذكورة

بصورة تؤدي الى ترتيب المدارس الواحدة خلف الاخرى عوضاً أن تصبح الواحدة بجانب الاخرى كما كانت الحالة في مدارس البنين . وذلك ولد النتيجتين التاليتين بطبيعة الحال :

أولاً – تشوشت أوضاع البنات الصغار بالنسبة إلى أوضاع البنات الكبار .

ثانياً – إن كل صف من الصفوف تألف من بنات ينتسبن الى مدارس مختلفة لم يتعودن التمرين معاً بصورة اعتيـادية .

فكان من الطبيعي أن يجعل هذا الترتيب تنظيم الحركات من « الامـــور المتعسرة جداً » كما أنه كان من الطبيعي ان يؤدي الى جعل « عدم النظام » أكثر ظهوراً في أعين المتفرجين .

ثالثاً – إن الكشافة أقدمت على رفع العلم وترتيل نشيد العلم في حين أن موسيقى الجيش كانت مستمرة في عزف قطعة موسيقية لا علاقة لها بالعلم وبنشيد العلم بوجه من الوجوه . وبهذه الصورة ضاع رونق عملية رفع العلم بين الضوضاء المتولدة من تخالف الموسيقى والنشيد . ولا حاجة للبيان ان رفع العلم من الامور التي يجب ان تكون موضع عناية كبيرة ونظام دقيق . فتستوقف أنظار جميع المتفرجين ببهائها وجلالها ، وتثير في نفوسهم روح الإجلال والاحترام نحو العلم .

إنني أذكر هذه النقاط الجوهرية راجياً أن تلفتوا أنظار ذوي العلاقة اليها لكي لا تتكرر في الاستعراضات والتمارين المقبلة .

مدير التدريس والتربية العام

صورة منه الى : وزارة المعارف للاطلاع .

ولكني دهشت عندما تلقيت من الوزير كتاباً ينم عن استنكاره لتصرفي ، ويستوضع مني المنبع القانوني الذي استندت اليه :

العدد ٧١١٨/١٥/١٨
التاريخ ١٩ صفر ١٣٥٥
١١ مايس[1] ١٩٣٦

١ـ مايس : يعني مايو أو أيار .

الموضوع – إستيضاح عن صلاحية

الى مديرية التدريس والتربية العامة

جواباً على صورة كتابكم المرقم ١٨/١٥/٧٠٣٨ والمؤرخ ١٠ مايس ١٩٣٦. نود إعلامنا عن المنبع القانوني الذي انبعث عنه الواجب الذي دفعكم إلى توجيه ملاحظاتكم الانتقادية حول الاستعراض ، وذلك إلى مدية المعارف العامة المسؤولة عن نتائجه أمام هذه الوزارة واكتفائكم بتبليغ صورة الكتاب العلني الى مقام الوزارة الذي أضحى بهذه العملية مرجعاً تبلغ اليه « صور كتب » بغية الاعلام فقط .

وزير المعارف

صورة منه إلى مديرية المعارف العامة

وكان من الطبيعي أن أندهش من هذا الكتاب . لأن عملي لم يتجاوز حدود إبداء الملاحظات الفنية للمرجع المسؤول حسب الأصول .

فرأيت أن أجيب على سؤاله بالمذكرة التالية ، لتبيين المواد النظامية التي عملت بموجبها في توجيه ملاحظاتي الى مديرية المعارف العامة :

٢٠ صفر ١٣٥٥

١٢مايس ١٩٣٦

الى وزارة المعارف

جواباً الى كتاب معاليكم المرقم ١٨/ ١٠ / ٧١١٨ والمؤرخ ١١ مايس ١٩٣٦.

١ – ان الفقرة الأولى من المادة العاشرة من نظام وزارة المعارف رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٥ . تخول مديرية التربية والتدريس العامة حق مخابرة الدوائر .

٢ – ان الفقرة (د) من المادة السادسة من النظام المذكور تصرح : بأن التربية البدنية من الشعب التابعة الى مديرية المعارف العامة .

ولما كانت الملاحظات التي دونتها في الكتاب المبحوث عنه تتعلق بالتربيـة البدنية وكيفية تطبيق مناهج التربية البدنية ، وجهت كتابي إلى مديرية المعارف العامة التي هي المرجع الاصلي للشعبة المشار اليها ، وقدمت نسخة منه لمعاليكم لتطلعوا عليه بصفتكم المرجع الأعلى في الوزارة .

مدير التدريس والتربية العام

صورة منه الى : مديرية المعارف العامة

ولكن – من الغريب – ان الوزير ثار أكثر فأكثر ، وزعم ان تصرفي كان بمثابة « تأمّر » على المديرية العامـــة ، و « وتحكم على الوزارة – فأرسل إلي الكتاب التالي :

العدد ٧٢٤٣

التاريخ ١٣ مايس ١٩٣٦

الى مديرية التدريس والتربية العامة

اشارة الى كتابكم المرقوم ٧ / ٤٤٧ والمؤرخ ١٢ مايس ١٩٣٦
يقضي مبدأ الانتظام في سير الأعمال لكل وزارة أن يعرف كل عضو فيهـا حدود الصلاحيات المخولة له بمقتضى القوانين والأنظمة . وان يقوم كل من الموظفين بواجباته الرسمية التي تعهد القيام بها وفقاً للغاية التي تأسست من أجلها وظيفته . فتحدي الحدود المرسومة في ممارسة شؤون الوظيفة يسبب حتماً ترجرج المحور الذي يدور عليه دولاب العمل المنتج والانحراف عن السبل المرسومة للقيـــام بالواجب يضيع الهدف المنشود ويؤدي بالنتيجة إلى عدم الاستقرار غير المقصود. وتحدي الموظف حدود وظيفته باستعمال صلاحيات الغير بكيفية يتجاوز معها على حقوق المرجع المسؤول ذلك الموظف تجاهه مما يوقف دولاب العمل ويسبب

ضياع المرجع الحقيقي . كما ان الشذوذ عن السبل التي أقرتها القوانين والانظمة بصورة لا يهتم معها الموظف حتى ولا المجاملات التي يحتمها أصول المخاطبة والمكاتبة كأن يسند إلى مقام وزارة « ينتمي اليها » تهماً لا يصح تثبيتها « حتى وان كانت حقيقية » في كتاب رسمي موجه بصورة علنية مما يضعضع ولا شك أركان القواعد التي يستمد الوزير منها سلطته للهيمنة على شؤون الوزارة وعلى القائمين بتلك الشؤون من سائر الموظفين المرؤوسين . هذا وان ركون رئيس دائرة الى مخاطبة مرجعه وغير مرجعه بصورة تحريرية رسمية وعلنية في كافة الأمور الداخلية في اختصاصه والخارجة عن حدود ذلك الاختصاص ينم حتماً عن فقدان الثقة وزوال حسن التفاهم الأمر الذي يعمل في جعل الوضع الاداري في الوزارة مترجرجاً ومما يؤدي الى عرقلة المساعي المبذولة للحصول على نتاج مثمر لأي عمل يتطلب القيام به الواجب العام .

لا نرغب في التطرق إلى جمع ما قد وقع من أمور مؤلمة ولدت في نفوس الموظفين شعوراً يختلف عن الذي كنا نحرص على انمائه في نفوسهم ونقف امام تجاوزكم موقف المتريث حتى الاطلاع على البواعث التي انتجته، إلا اننا نود أن تحيطوا علماً بأن الفقرة الأولى من المادة العاشرة من نظام وزارة المعارف رقم ٣٥ لسنة ٣٥ تخول مديرية التدريس والتربية العامة حق مخابرة الدوائر فيما يتعلق بشؤون دائرتها فقط . وليست هناك أية علاقة للاستعراض بتلك الشؤون ، كما انه لا صلة لملاحظاتكم الانتقادية بكيفية تطبيق منهج يخص التربية البدنية . لان الاغلاط المشار اليها في كتابكم كانت منبعثة عن دوافع ادارية وكان قد حصل قسم منها لأسباب اضطرارية قهارة لم يكن باستطاعة القائمين بتلك الشؤون تلافيها أو الحيلولة دون وقوعها ، فتوجيه ملاحظات انتقادية إلى المديرية العامة بالكيفية التي حصلت تعتبر ولا شك مخالفة صريحة لاحكام النظام التي بمراعاتها وحدها يتحقق الاستقرار المرغوب فيه .

وزير المعارف

صورة منه إلى مديرية المعارف العامة

فكان عليّ أن أعترض على المزاعم الواردة في هذا الكتاب . وأدافع عن سلامة تصرفي في هذا المضمار :

٢٤ صفر ١٣٥٥
١٦ مايس ١٩٣٦

إلى وزارة المعارف

جواباً إلى كتاب معاليكم ٧٢٤٣ والمؤرخ ١٣ مايس ١٩٣٦ .

ان كتابي المرقم ٧٠٣٨/١٥/١٨ والمؤرخ ١٠ مايس ١٩٣٦ . لا يحتوي على كلمة واحدة تخرج عن نطاق الملاحظات العلمية والتربوية المتعلقه بالتمارين الرياضية والكشافية « التي قام بها فريق من » طلاب دار المعلمين والمدارس الثانوية والمتوسطة وتلميذات المدارس الابتدائية في بغداد يوم الاستعراض العام فليس فيها أية تهمة موجهة ضد الوزارة بوجه من الوجوه .

ومن الأمور البديهية ان ما يتجلى في ساحات الاستعراض أيام الاستعراض يحدث بنتيجة ما يجري من التدريسات والتمرينات في المدارس طوال السنة الدراسية .

مدير التدريس والتربية العام

صورة منه الى مديرية المعارف العامة

ولكن الوزير لم يقتنع بكل ذلك ، فأصدر التعليمات التالية : لتثبيت الخطة التي يريد اتباعها — في المستقبل — في أمثال هذه الأمور :

العدد ٧٤٦٩
التاريخ ٢٥ صفر ١٣٥٦
١٨ مايس ١٩٣٦

تعليمات

يقضي مبدأ الهيمنة على الشؤون الادارية والمالية والتربوية المتعلقة بخطة المعارف ان يكون امرها متمركزاً في مقام الوزير باعتبار كونه مرجعاً أعلى في

الوزارة يعود إليه فقط أمر اقرار هذه الخطة والبت في أمر مطابقتها مع سياسة المعارف وعدمه .

وحيث ان ركون احدى الدوائر الرئيسية الى توجيه ملاحظات انتقادية أو تثبيت خطط أو قواعد من التي تعود الى اختصاصها ضمن كتب رسمية الى غيرها من الدوائر الأخرى المرتبطة بالوزارة مما يخل بمبدأ التمركز المطلوب فضلاً عن كونه لا يأتلف وروح القوانين والأنظمة فهو يؤدي الى جعل رؤساء الدوائر المتساوين في الحقوق تجاه هذه الوزارة موقف المسيطر والخاضع ... لذلك يجب توجيه أمثال هذه الكتب الى مقام الوزارة وهذه بدورها تبلغ المقترحات التي تراها مطابقة لسياستها الى الدائرة المختصة إما رأساً أو بعد اقرارها من قبل مجلس المعارف العام اذا كانت من التي يجب أن يبت بها ، وتهمل تلك التي لا تتفق مع هذه السياسة .

وزير المعارف

في سبيل
وضع برامج جديدة

- ١ -

صادق البصام سأل رأيي في ما يجب عمله لإعادة النظر في برامج الدراسة ووضع برامج جديدة .

فبينت له الخطة التي كنا نتبعها في تقرير البرامج وتعديلها كما شرحت له ما يجب ان نعمله في هذا المضمار في الظروف الحالية :

أولاً - كنا نطلب من جميع مديري المدارس أن يكتبوا كل ما لديهم ولدى معلمي مدارسهم من ملاحظات ومقترحات عن البرامج الحالية ، وكنا نطلب الشيء نفسه من مديري المناطق ومفتشيها أيضاً .

وعندما تجتمع الأجوبة نؤلف لجنة لتمعن النظر في البرامج وفي الملاحظات والمقترحات الواردة حولها ، فتقرر كيفية توزيع الدروس على الصفوف المختلفة ، وتحدد عدد الساعات الأسبوعية التي يجب تخصيصها لتلك الدروس في كل صف من الصفوف المذكورة .

وبعد ذلك ، نؤلف لجاناً تختص كل واحدة منها بفرع من فروع الدراسة وتقرر مفردات المواد فيها ، وفي الاخير نعرض مقررات اللجان المذكورة على اللجنة المركزية لتدرسها وتنسقها ، وتقرر شكلها النهائي .

أعتقد أنه يجب علينا أن نتبع الخطة نفسها في الحالة الحاضرة أيضاً ، على أن نعرض مقررات اللجنة المركزية على مجلس المعارف لينظر فيها - نظراً للتشكيلات

وزارة المعارف الحالية ـ .

غير اني علمت من درس الاضبارات أن الدكتور فاضل الجمالي ، عندما كان مديراً عاماً للمعارف قرر بعض الأمور ، ووضع بعض المشاريع وشرع في تنفيذ البعض منها وعرض بعضها إلى الجهات المختصة . وبما ان البعض من هذه الأمور والمشاريع كانت تتعلق بمدة الدراسة الثانوية والابتدائية ، وبعدد فروع الدراسة الثانوية ، يجب علينا أن نبدأ العمل بدرس تلك الأمور في مجلس المعارف واتخاذ ما يلزم من مقررات في شأنها .

والوزير وافق على هذه الخطة .

وبناء على ذلك ، شرع مجلس المعارف في درس الأمور المذكورة ومناقشتها ـ طبعاً بحضور الدكتور فاضل الجمالي الذي كان من اعضاء المجلس المذكور بصفته مفتش المعارف العام ـ .

- ٢ -

أ ـ كان الدكتور فاضل الجمالي يريد تنقيص مدة الدراسة الابتدائية سنة واحدة . واعلن مشروعه هذا في الجرائد ، وانا كنت انتقدت هذا المشروع على صفحات الجرائد في حينها .

ومجلس المعارف بعد مناقشة القضية في جلستين قرر رفض المشروع وابقاء مدة الدراسة الابتدائية ست سنوات . (راجع صفحة ٢٨٦ من هذه المذكرات)

ب ـ وكان الدكتور فاضل الجمالي يريد زيادة سنة على مدة الدراسة الثانوية ، وأنا ايضاً كنت أرى من الضروري ابلاغ مدة الدراسة الثانوية الى ست سنوات ، غير اني كنت أرى في الوقت نفسه ان نبحث ونقرر العام الدراسي الذي يجب ان تبدأ به هذه الزيادة ، لأن زيادة سني الدراسة تستوجب زيادة معلمي التعليم الثانوي وتوسيع ملاكه . فيجب ان نطلب من مديرية المعارف العامة ان تعلمنا بعدد المعلمين الذين يؤمل انضمامهم الى ملاك التعليم المذكور في العام الدراسي

القادم ، وفي الاعوام التي تليها لكي نقرر الأمر على ضوء تلك المعلومات .

وأما الدكتور فاضل الجمالي فكان يريد تزييد عـــدد سني الدراسة الثانوية مقابل تنقيص عدد سني الدراسة الابتدائية . وعندما تقرر إبقاء سني الدراسة على حالتها الحاضرة عدل عن طلب هذا التزييد. فقرر المجلس ان تبقى مدة الدراسة الثانوية كما هي الآن على ان تهيأ الأسباب اللازمة في المستقبل .

ج - وكان الدكتور فاضل الجمالي يرى تزييد فروع الدراسة الثانوية واحداث فرعي العلوم الطبيعية والعلوم الرياضية عوضاً عن الفرع العلمي ، واحداث فرعي الاجتماعي والتجاري عوضاً عن الفرع الأدبي .

ولكني ما كنت أوافق على ذلك ، لاعتقادي بأن المدرسة الثانوية ليست محل تخصص بل كانت محلاً لإتمام الثقافة العامة ، مع توجيه عام نحو العلوم اكثر من الآداب أو بعكس ذلك .

لأن المعلومات التاريخية والثقافة العامة التي يمكن ان يحصل عليهـا الطالب خلال الدراسة المتوسطـة لا تكفي لا للطبيب ولا للمهندس ولا للتاجر . فكان لا بد للمدارس الثانوية ان تواصل العمل في سبيل توسيع اتمام الثقافة العامة ، ولا سيما ان الدراسة المتوسطة ما كانت ارتفعت الى المستوى المطلوب منها ، والدراسة الثانوية التي تليها كانت تنحصر في سنتين.

والمجلس بعد درس الاحوال ومناقشتها ، رجح رأيي ، وقرر حصر التفريع بالعلمي والأدبي .

د - وكان يرى فاضل الجمالي ان الدراسات المهنية يجب ان تعتبر من اقسام الدراسة الثانوية . ومن الأوفق ان تجمع في بناية واحدة للتقريب بين منتسبي الدراسات النظرية ومنتسبي الدراسات العملية .

أما أنا فكنت اقول ان الدراسات الصناعيـة والزراعية ... الخ يجب ان تكون في درجة متوسطة أو ثانوية ... ودرجة شهاداتها يجب ان تعتبر معادلة الى درجة المدارس المتوسطة أو الثانوية العامة ، في حدود اختصاصها . غير

اني كنت اعترض على فكرة جمع النوعين في مدرسة واحدة للسببين التاليين :

أولاً : ان المتطلبات المادية للمدارس المهنية كانت تختلف عن متطلبات المدارس الثانوية العامة اختلافاً كبيراً جداً .

ثانياً : ان جمع المدرسة المهنية الثانوية مع المدرسة الثانوية العامة في بناية واحدة ، ووضعها تحت ادارة واحدة ، كان يمكن ان تؤدي الى تغلب الواحدة على الأخرى .

في الواقع ان بعض المدارس الاجنبية تجمع بين الاقسام المهنية والاقسام العامة في بناية واحدة أو بنايات متعددة تحت ادارة واحدة . غير ان ظروف ومتطلبات تلك المدارس وامكانياتها لا تشبه أبداً ظروف ومتطلبات المدارس الحكومية .

والمجلس أقر هذا الرأي .

هـ ـ خلال مذاكرات مجلس المعارف في أمر البرامج أثار فاضل الجمالي قضية أساسية أخرى فقال : « الدراسة الثانوية يجب ان تشمل الأحوال الجارية ، مثلاً يجب ان يعرف الطلاب ما هي الفاشستية ، وما هي الهتلرية » .

ولكنني قلت : ان امثال تلك الأمور لم تأخذ بعد شكلها النهائي فلا تزال تتغير سنة بعد سنة ، فيجب ان تترك الى الدراسات العالية ، لأن اشغال اذهان طلاب الثانوية بهذه الأمور غير الثابتة ، يولد في أذهانهم بلبلة فكرية ، فيضر اكثر مما ينفع .

وعندما أصر فاضل الجمالي على رأيه ، توسعت في شرح موقفي من هذه القضايا وقلت ، لنأخذ قضية الفاشستية مثلاً ، فإني شهدت نشأتها الأولى خلال انتخابات البلدية في روما وتتبعت تطوراتها بعد ذلك في الأمور الداخلية والخارجية ، وعلى وجه خاص مواقفها من البلاد العربية . واستطيع ان أوكد انها تغيرت تغيراً كبيراً جداً من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٥ ومنها الى ١٩٣٠ ومنها الى الآن . ولا ادري كم ستتطور بعد الآن .

ولا أشك في انها افادت ايطاليا فوائـــد كثيرة ، وساعدت على تقدمها في ميادين التربية والعمران تقدماً كبيراً جداً ، ولكنها في الوقت نفسه توجهت نحو الاستعمار وقوت قبضتها على تربص الغرب . فماذا يجب علينـا ان نقول عنها في مدارسنا الثانوية الآن ؟

فما يمكننا ان نقوله الآن ، قد يصبح باطلاً بعد بضع سنوات . وبناء على كل ذلك ، أرى ان لا ندخل هذه المسائل الجـارية والمتغيرة والمعقدة الى المدارس الثانوية بل نتركها الى المدارس العالية ، فنحصر التدريسات الثانوية إلى الأمور الثابتة مع تعويد الطلاب إلى تفكير صحيح مستنداً إلى المعلومات الثابتة .

ولزيادة التأكيد على ذلك قلت : اني كنت قرأت أحد الأسئلة التي كنتم ألقيتموها على الطلاب في امتحانات الدراسة الثانوية ، إذ قلتم ما مآله : لو دخلت خزينة الحكومة العراقية زيادة جديدة قدرها مليون دينار ، فماذا تقترحون لاستعمالها لفائدة البلاد بأحسن الصور ؟

أنا عندما اطلعت على هذا السؤال قلت في نفسي لو كنت من الممتحنين ، لأعطيت اكبر العلامات إلى الطالب الذي يجب على هذا السؤال قائلاً : لا أعرف .

لأن التفكير السليم يقضي بعدم إبداء رأي قبل درس الأمور .

- ٣ -

هذه المناقشات وامثالها العديدة طالت كثيراً . فلذلك لم يستطع المجلس أن يقرر جـــداول توزيع ساعات الدروس الاسبوعية إلا في ١١ / ٦ / ١٩٣٦ . وطبيعي ان أعمال اللجان المختصة لم تستطع ان تعمل عملاً نهائياً إلا بعد ذلك التاريـخ .

وخلال هذه المدة كانت مواقف صادق البصام مني ومن فاضل الجمالي تغيرت كثيراً ، وصارت تحدث امامي مشاكل عديدة :

كلما انتهت لجنـــة من اللجان من تقرير مفردات الدروس المعهودة اليها ، صرت اقدمها إلى مجلس المعارف لينظر فيها . وعندما وزعت على أعضاءالمجلس مجموعة من المقررات المتعلقة بتسعة من الدروس ، سألني صادق البصام بالحاشية التي كتبها على رسالتي : « هل تذاكرت مع فاضل الجمـــالي قبل تقديم هذه المقررات إلى المجلس ؟ لأني أرى من الموافق أن تتذاكر معه لتتكون منكما لجنة صغيرة تسهل أعمال المجلس » .

استغربت طلب الوزير هذا ، لأنه كان يعرف بأني كنت أواصل مذاكرة الأمور مع اللجان الاختصاصية لتقرير مفردات بقية الدروس ، وكنت أرسل مقررات اللجان المذكورة إلى جميع أعضاء المجلس قبل انعقاد الجلسة بعدة أيام ، لكي يدرسها كل واحد منهم دراسة وافية قبل انعقاد المجلس .

فمذاكرتها معفاضل الجمالي على الانفراد ، كان يؤدي إلى اضاعةالوقت فقط . ولاسيما أن فاضل الجمالي كان يشغل المجلس بملاحظات واهية ويكرر الأمور التي كان تم مذاكرتها ورفضها قبلاً .

*

وعند انعقاد المجلس في ١١ تموز ، لدرس البرامـــج المعروضة عليه ، أثار صادق البصام مسألة جديدة فسأل في حالة عصبية : « أين الأسباب الموجبة »؟

فقلت : الاسباب الموجبة ؟ انكم لم تطلبوهـــا إلى الآن ، وتعرفون أن الأسس تقررت في حضوركم ومع ذلك ، أنا أستطيع أن اكتبها وأقدمها إليكم في يومين !

فأجاب على قولي هذا قائلا : على كل حال ان مديرية التدريس فشلت في مهمتها ، فلم تقم بواجباتها في هذا المضمار .

لقد دهشت من قوله هذا ، مع معرفته لكل عوامل التأجيل والعرقلة التي جرت في المجلس بحضوره .

فأجبته قائلاً : أنا لم أدّع النجاح ، غير اني اقول ان شرخاً واحداً لا يمكن ان يشتغل ويقوم بعمل مفيد عندما تكون الماكينة منزوعة ؟

وصادق البصام ، تهور من كلامي هذا فأخذ يصيح : الماكينة منزوعة ؟ هذه اهانـــة للوزارة ، الوزارة لا تتحمل هذه الاهانة ، ثم توجه الى المدير العـام قائلا : « اكتبوا محضر ، دونوا فيه هذه الاهانة » .

قلت : أنا لم أهِن الوزارة ، انمـا قررت الواقع . ولكنه استمر على الصياح قائلاً :

ـ الماكينة ليست منزوعة ، ثم استدرك قائلاً :

ـ انت نزعتها ، لأنك اشتكيتني الى رئيس الوزراء ..

وقوله هذا ، أظهر لي انه كان حقد علي من جراء معارضتي لمشروعه المتعلق بتحويل دار المعلمين العالية الى كليتي علوم وآداب . ولكنه كظم غيظه هذا ، بسبب انضمام رأي رئيس الوزراء الى رأيي في هذا المضمار .

وعلمت عندئذ ، اسباب تغيّر مواقفه مني ، وسلوكه المسالك الغريبة غير المنطقية ، التي كنت اعجز عن تعليلها .

ولذلك التزمت السكوت أمام قوله هذا .

ولكنه واصل الصياح والصراخ ، واخذ يضرب رأسه بيده ويقول : هـل تظن هذا فارغ ؟ هذا مو فارغ ، هذا مليان علم ، ذكا .

وعندما وصل التهور الى هذا الحـد ، رأيت من الضروري ان انسحب من الجلسة دون ان اقول شيئاً .

●

طبعاً بعد هذه الجلسة الصاخبة ، لم أجد أي مجال للاستمرار في وظيفة مدير التدريس والتربية العام ، وقدمت للوزير مذكرة طلبت فيها اعفائي من المديرية المذكورة لأتفرغ الى اعمال مديرية الآثار القديمة ، ولا سيما صدور قانون الآثار القديمة الجديد ، يستلزم زيادة العمل في تلك الدائرة .

واما صادق البصام ، فقد عرف هو ايضاً عدم امكان استمراري على العمل ،

ولكنه عاد الى فكرة ربط مديرية الآثار القديمة بمديرية التدريس والتربية العامة وقال : « يجب ان يستقيل من الوظيفتين » .

وطبيعي ان هذه القضية استوجبت تدخل رئيس الوزراء ياسين الهاشمي في الأمر ، وظهر لي انه بقي حائراً فيما يجب عمله في هذه القضية . انه كان يعرف انه ما كان أي مبرر لانفكاكي من مديرية الآثار القديمة ، ولكنه من جهة أخرى كان لا يريد تباعد صادق البصام عنه وعن حزبه ايضاً .

وخلال هذه الحيرة ظهرت فكرة غريبة أخرى : ابقى مديراً للآثار القديمة وحدها ، ولكن مقابل ذلك ينقص مقدار من راتبي .

ياسين الهاشمي حبذ هذه الفكرة غير اني قلت له :

– إني كنت مديراً للآثار القديمة قبل ان اتولى مديرية التدريس والتربية العامة ، وراتبي الحالي كان مقرراً قبل ذلك ، كما يتبين من مراجعة قرارات مجلس الوزراء ونصوص الارادات الملكية المتعلقة بذلك .

وياسين الهاشمي بعد درس الأمور ، تخلص من الحيرة واقنع صادق البصام على وجوب قبول استقالتي من مديرية التدريس والتربية العامة ، وصدرت الارادة الملكية على ان يكون عنوان وظيفتي مديراً للآثار القديمة .

الفتـــوة
و
الكشافـــة

- ١ -

الشيخ رضى الشبيبي عندما تولى وزارة المعارف سنة ١٩٢٤ ، تحـدث عن نظام الفتوة المعروف في تاريخ الاسلام ، واقترح ان تستعمل هذه الكلمة عوضاً عن كلمة الكشافة . غير اني لم استصوب ذلك لأن أنظمة الكشافة لا تقتصر على الفتيان فقط ، بل تشمل الصبيان أيضاً . وفضلاً عن ذلك ، الكشافة تتضمن نظاماً تربوياً عاماً قائماً بنفسه .

وقد تألفت جمعيات كشفية في مختلف بلاد العالم ، كما تألف اتحـــاد عام للجمعيات المذكورة .

والكشافة العراقية – بعد ان كانت فرعاً من الكشافة البريطانية – كونت جمعية مستقلة ، وهذه الجمعية تسجلت في الاتحاد العام للكشافة . ولذلك ابقينا الكشافة على اسمها القديم ولم نسمها باسم الفتوة .

غير أن عندما صدر قانون الدفاع الوطني ، وجعل خدمة العلم إلزامية لجميع ابناء العراق في سنين معينة ، وجب التفكير في القيام باتخـاذ بعض التدابير ، واجراء بعض التشكيلات ، لتزويد طلاب المدارس الثانوية ودور المعلمين ببعض المعلومات العسكرية وتدريبهم على الحركات العسكرية . وكلمة الفتوة وجدت محلا ملائماً لتسمية هذه التشكيلات . وغني عن البيان أن الفتوة صارت بمثابة احضار لطائفة من التدريبات العسكرية التي سيقوم بها الشبان ، عندما يصلون إلى اسنان خدمة العلم التي ينص عليها قانون الدفاع الوطني .

- ٢ -

أول نظام للفتوة صـدر في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ ، في أوائل وزارة صادق البصام ، وهو النظام رقم (٥٠) للسنة المذكورة .

وتألف النظام المذكور من ثلاث‌عشرة مادة موزعة على مقدمة وبابين. وفيما يلي أهم الاحكام الواردة في هذه المواد :

المقدمة تبين الغرض من النظام ، والباب الأول يتضمن ثماني مواد متعلقة بالمخيم ، والباب الثاني يتضمن ثلاث مواد عن الفتوة في المدارس .

المادة الثانية تحدد الغاية من نظام الفتوة بالعبارات التالية : « غايته تعويد الفتيان على خشونة العيش وتحمل المشاق وخصال الرجولة والمفاداة ، وتدريبهم على التمارين العسكرية والرماية وما يتبعها من خصال حب النظام والطاعة » .

وتنص المادة الثالثة على ما يلي : « تقوم وزارة المعـــارف بانشاء مخيم صيفي سنوي في بقعة مناسبة من الجبال لفتيان المدارس الثانوية ودور المعلمين والصنايع » .

وتنص المادة الرابعة على ما يلي :

أ – يكون الاشتراك في هذا المخيم اختيارياً على الطـــلاب في المدارس وفي الصفوف التي تعينها وزارة المعارف وفي الوقت الذي تعينه المعارف .

ب – لا تقل دورة المخيم عن الشهر الواحد .

والنظام المذكور يحتم في فقرة (ب) من المادة الخامسة على ان « تعين وزارة الدفاع من تعتمد عليهم من فضلاء الضباط للقيام بالتدريب العسكري وتقديم الاسلحة والعتاد لهذا الغرض » .

وتصرح المادة الثامنة ما يلي : « يكون النظام في أوقات التدريب في المخيم

عسكرياً ، وفي سائر الأوقات عسكرياً تربوياً ، وتضع وزارة المعارف التعليمات اللازمة لكيفية سير المخيم بمساعدة وزارة الدفاع » .

والمادة الحادية عشرة تنص على ما يلي :

أ – لوزارة المعارف ان تستفيد من وحدات الجيش في المراكز التي توجد فيها وان تدخل في منهجها تمارين اسبوعية خلال السنة الدراسية في التدريب العسكري للصفوف المنتهية من المتوسطات والثانويات ودور المعلمين والصنايع وعلى وزارة الدفاع ان تقوم بتعيين المدربين وتقديم الوسائط والعتاد لهذه الغاية » .

ب – على وزارة المعارف ان تخصص الوقت المناسب في المنهج لتعليم المصطلحات العسكرية والمعلومات البسيطة عن تاريخ الحرب » .

كما ان المادة الثانية عشرة تنص على مـا يلي : « تسعى وزارة المعارف في تعيين آمري الحضائر والطلائع في تشكيلات الكشافة من الناجحين في التدريب العسكري والمشتركين في الرمي » .

وقد طبقت احكام هذا النظام بالتعاون الفعلي والتام بين وزارة المعارف ووزارة الدفاع .

– ٣ –

لا شك في ان النظام المذكور كان في حاجة الى توسيع وتشميل حيث يكون إلزامياً لا اختيارياً ، ويشمل شبان التعليم العالي ايضاً .

وصدر نظام آخر سنة ١٩٣٩ عندما كان صالح جبر وزيراً للمعارف ، والدكتور سامي شوكت مديراً عاماً للمعارف .

هذا النظام مزج الفتوة والكشافة ، ولذلك سمي بإسم نظام « الفتوة والكشافة » .

وجعل تدريبات الفتوة إلزامية تشمل طلاب المدارس المتوسطة والثانوية والعالية ودور المعلمين . وصرح ان تلاميذ المدارس الابتدائيـــة يخضعون الى تدريب الكشافة فقط وذلك بموجب تعليمات وزارية .

غير ان سامي شوكت ، عندما وضع هـــذا النظام اطلق العنان على نوازع حب الظهور والمظاهر من ملابس ورتب وشارات ، وشمله إلى موظفي وزارة المعارف على أساس منحهم رتباً والقاباً حسب مقدار الرواتب التي يتقاضونها دون ان يفرض عليهم ، أي معلومات وتدريبات كما يتضح من التفاصيل التالية :

النظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٣٩ يتألف من احدى وعشرين مادة موزعة على مقدمة وأربعة أبواب :

الباب الاول : المراتب والرتب	(ستة مواد)
الباب الثاني : الشارات	(مادتين)
الباب الثالث : تدريب الفتوة والمعسكرات	(خمسة مواد)
الباب الرابع : الانضباط	(خمسة مواد)

وفيما يلي أهم وابرز هذه المواد :

نصت المادة الرابعة على ما يلي : « ينقسم موظفو المعارف الى ثلاث مراتب ، ويعتبرون ضباط الفتوة :

أولاً : — بمرتبة النظار — الموظفين من راتب ٤٢ ديناراً فما فوق .

ثانياً : — بمرتبة الفرسان الموظفين من راتب ١٨ — ٣٦ ديناراً .

ثالثاً : — بمرتبة النصراء — الموظفين من راتب ١٥ ديناراً فما دون .

وتنص المادة الخامسة على ما يلي : « تطلق العناوين التاليـــة لضباط الفتوة بموجب منصبهم ورواتبهم :

أ — المدير العام — عنوان حامي الفتوة .

ب — مدير التربيـــة البدنية والتدريب العسكري — عنوان نائب حامي الفتوة .

ج – الناظر الاول – الموظف براتب ٦٠ ديناراً .
د – الناظر الثاني – الموظف براتب ٤٨ ديناراً .
هـ – الناظر الثالث – الموظف براتب ٤٢ ديناراً .
و – الفارس الاول – الموظف براتب ٣٦ ديناراً .
ز – الفارس الثاني – الموظف براتب ٣٠ ديناراً .
ح – الفارس الثالث – الموظف براتب ٢٥ ديناراً .
ط – المؤيد الاول – الموظف براتب ٢١ ديناراً .
ي – المؤيد الثاني – الموظف براتب ١٨ ديناراً .
ك – النصير الاول – الموظف براتب ١٥ ديناراً .
ل – النصير الثاني – الموظف براتب ١٢ ديناراً .
م – النصير الثالث – الموظف براتب ١٠ دنانير .
ن – العاضد الاول – الموظف براتب ٨ دنانير .
س – العاضد الثاني – الموظف براتب ٦ دنانير .

وجاء في المادة السادسة ما يلي : «يطلق عنوان امير الفتوة لوزير المعارف» .

ونصت المادة العاشرة على ما يلي : « يحمل ضباط الفتوة الشارات الآتية حسب رتبهم وتعين قياس الشارات ومحلاتها بموجب تعليمات وزارية .

أ – لأمير الفتوة ثلاثة اشرطة من القصب وسيف وقلم متقاطعان فوق لوحة الكتف وسيف وقلم متقاطعان على قاعدة من القصب فوق البنيقة .

ب – لحامي الفتوة شريطان من القصب وسيف وقلم متقاطعان فوق لوحة الكتف ، وسيف وقلم متقاطعان على قاعدة من القصب فوق البنيقة .

جـ – للناظر الاول شريط واحد من القصب وسيف وقلم متقاطعان فوق لوحة الكتف وسيف وقلم متقاطعان على قاعدة من القصب فوق البنيقة .

د – للناظر الثاني سيف وقلم متقاطعان على لوحة الكتف والبنيقة بدون شريط .

هـ ـ للناظر الثالث أربعـــة اشرطة من القصب بعرض سنتمتر فوق لوحة الكتف .

و ـ الفارس الأول ثلاثـة اشرطة من القصب بعرض سنتمتر فوق لوحة الكتف .

ز ـ للفارس الثاني شريطان من القصب بعرض سنتمتر فوق لوحة الكتف .

ح ـ للفارس الثالث ـ شريط واحد من القصب بعرض سنتمتر فوق لوحة الكتف .

ط ـ المؤيد الأول اربعة اشرطة من القصب بعرض نصف سنتمتر فوق لوحة الكتف .

ي ـ المؤيد الثاني ثلاثة اشرطة من القصب بعرض نصف سنتمتر فوق لوحة الكتف .

ك ـ النصير الأول شريطان من القصب بعرض نصف سنتمتر فوق لوحة الكتف .

ل ـ النصير الثاني شريط واحد من القصب بعرض نصف سنتمتر فوق لوحة الكتف .

م ـ النصير الثالث ثلاثة أشرطة من القصب بعرض سنتمتر فوق الكم .

ن ـ العاضد الأول شريطان من القصب بعرض سنتمتر فوق الكم .

س ـ العاضد الثاني شريط واحد من القصب بعرض سنتمتر فوق الكم » .

والمادة الحادية عشرة تنص على ما يلي : « يحمل الفتيان الشارات الأتية :

أ ـ لرئيس الفتيان أربعة أشرطة من الكتان الأبيض بعرض سنتمتر على العضد .

ب ـ للفتى الأول ثلاثة أشرطة .

جـ ـ للفتى الثاني شريطان .

د ـ للفتى الثالث شريط » .

وتنص المادة الخامسة عشرة على ما يلي : « تخصص على الأقل ساعـــة في

الأسبوع لتدريس المعلومات العسكرية من قبـل الضباط بموجب منهج تضعه وزارة الدفاع وتعين ساعات التدريس في الصفوف بموجب تعليمات وزارية » .

كما نصت المادة السادسة عشرة على مـا يلي : « تقوم وزارة المعارف بانشاء معسكرات صيفية سنوية في الاماكن التي تختارها مديرية التربية البدنية للفتوة بالمذاكرة مع وزارة الدفاع يشترك تلاميذ الصفوف التي تعينها وزارة المعارف مع معلميهم في المعسكرات على ان تراعى في ذلك النقاط الواردة أدناه :

أ - لا تزيد مدة المعسكر على الشهر الواحد .

ب - تقوم وزارة المعارف بتجهيز المعسكر بالمعدات اللازمـة ، وباعاشة الفتيان والمعلمين ودفع أجور نقلهم من المعسكر وإليه .

جـ - تساعد وزارة الدفاع وزارة المعارف بما تحتاج إليه في تأسيس ذلـك المعسكر » .

والمادة السابعة عشرة من باب الانضباط تنص على ان :

«أ - يعتبر التلميذ راسباً في صفه اذا لم ينجح في موضوع المعلومات العسكرية في تلك السنة .

ب - يعتبر التلميذ راسباً في صفه اذا تخلف عن حضور التدريب والمحاضرات العسكرية بدون عذر شرعي أكثر من ربع مجموع المـدة المقررة للتدريبين العملي والنظري » .

- ٤ -

ان اخبار هذا النظام انتشرت في الجرائد قبل انجـاز المعاملات الرسمية الضرورية لاصداره .

واهتمت الجرائد بوجه خـاص على ما جاء في المشروع عن رتب الفتوة وملابسها وشاراتها .

وانا عندما قرأت هذه الاخبار لم اكترث بها كثـــيراً ظناً مني بان وزارة الدفاع ستدخل عليه كثيراً من التعديلات ، ولكن في صباح أحد الأيام قرأت في جريدة يومية خـــبراً مفاده ان نظام الفتوة ارسل الى مجلس الوزراء ، ومدير المعارف العام اصدر تعليماته لجميع الموظفـــين لكي يستحضروا الملابس الخاصة برتبهم لكي يكتسوها فور صدور النظام ، فرأيت ان تطبيق هذا النظام على منتسبي دائرة الآثار القديمة ـ لكونهم من موظفي وزارة المعاوف ـ لا يخلو من مشاكل ومحاذير عظيمة ، فرأيت أن أكلم الوزير في هذا الشأن وذهبت لملاقاته في مقامه الرسمي ، وعندما بدأت ابين رأيي فيما سمعته عن مشروع النظـــام الجديد قاطعني بقوله « نحن نهتم كثيراً بالفتوة ونعتقد بضرورتها للبلاد » .

ولكني قلت له :

« انا لا اعترض على اساس الفتوة ، فاني كنت من المساهمين في وضع النظام الأول ، فلا أرى ما يمنع تشميل هـــذا النظام على موظفي وزارة المعارف واخضاعهم لتدريبات الفتـــوة ، غير اني اعترض على منحهم رتباً حسب الرواتب التي يتقاضونها دون الالتفات الى شيء من معلوماتهم وتدريباتهم عن الفتوة » .

وهنا ايضاً قاطعني قائلاً :

« نحن سنستثني موظفي دائرة الآثار من ذلك » .

وعندما سمعت هذا الكلام منه قلت :

ـ ما دام الأمر كذلك فلا أرى لزوماً لأضيف شيئاً على ما قلته آنفـــاً .

ودعته وعدت الى دائرة عملي .

●

بعد مرور بضعة سنوات التقيت بأحد أركان الوزارة الذين كانوا يشغلون منصباً هاماً في وزارة صالح جـبر ، ونقلت إليه الحديث الذي كان جرى بيني

وبين الوزير في هذه القضية فسألني ضاحكاً :

ـ « وهل عرفت لماذا استثنوا دائرة الآثار ؟ » .

ـ « إني لم أرَ لزوماً للتفكير بذلك لأني ظننت أنهم فهموا أن إكساء موظفي الآثار والمتاحف وحراسهم ملابس الفتوة لا يكون شيئاً معقولاً » .

ـ « لا ، أنا أعرف السبب الحقيقي ، وكنت اطلعت عليه خلال المذكرات التي جرت بهذا الشأن : إن راتبـك كان أكبر من راتب المدير العام ، وكان ذلك يستلزم منحك رتبة أعظم من رتبة المدير العام ، ولهذا السبب قـرروا استثناء موظفي دائرة الآثار القديمة من أحكام النظام .



فترة العمل في وظيفة

مدير الآثار القديمة

١١ تشرين الأول ١٩٣٤ - ١١ حزيران ١٩٤١



نظرة إجماليـــة

فترة عملي في مديرية الآثار القديمة استمرت ستة أعوام ونحو عشرة اشهر .

(١١ تشرين الأول ١٩٣٤ – ١١ حزيران ١٩٤١)

خلال السنة ونصف السنة الأولى من هذه المدة كنت أقوم بأعبـــاء هـذه المديرية بجانب رئاسة كلية الحقوق .

(١١ تشرين الأول ١٩٣٤ – ١٥ أيلول ١٩٣٥)

وفي السنة التي تلت ذلك ، واصلت العمل في مديرية الآثار القديمـة بجانب عملي مديراً للتدريس والتربية العام .

(١٦ أيلول ١٩٣٥ – ١١ أيلول ١٩٣٦)

ولكن في المدة الباقية – التي تبلغ أربع سنوات وتسعـة أشهر تفرغت الى القيام بأعباء مديرية الآثار القديمة وحدها .

●

وأما أهم الأمور التي تم إنجازها خلال عملي في مديرية الآثار القديمة فتتلخص بما يلي : –

(أ) ـ تنظيم وتوسيع أعمال دوائر التصوير والتفتيش والمعمل .

(ب) ـ تعيين مراقبين وايفادهم لدى جميع بعثات التنقيب وجعل أعمالهم مفيدة من وجوه عديدة .

(جـ) ـ تغيير كيفية اقتسام الآثار المكتشفة بين المتحف وبين البعثة مستنداً

الى تفسير جديد لأحكام قانون ١٩٢٤ .

(د) ـ إستصدار قانون جديد ـ سنة ١٩٣٦ ـ يتضمن انجع الأحكام التي تراعي مصالح البلاد ومصالح العلم في وقت واحد .

(هـ) ـ الاشتراك في المؤتمر الدولي للحفريات الذي انعقد في القاهرة سنة ١٩٣٧ ، والحصول على اعتراف الحاضرين في المؤتمر بأن قانون الآثار العراقي أحسن قوانين الآثار الموضوعة في العالم .

(و) ـ الاهتمام بالآثار العربية والاسلامية : جمع المعلومات اللازمة عن الجوامع والمساجد والأضرحة القديمة الموجودة في مختلف أنحاء العراق .

(ز) ـ ترميم أهم المباني العربية والاسلامية واستكمال أسباب صيانتها.

(ح) ـ استكشاف معالم القصر العباسي في قلعة بغداد ، واجراء أعمال الترميم والصيانة فيها ، واتخاذ غرفها وقاعاتها معرضاً لصور الريازة العربية « المعماري العربي » .

(ط) ـ وضع اليد على خان مرجان المعروف باسم « خان الأورتمه » وترميمه ترميماً كاملا ، واعادته الى حالته الأصلية واتخاذه متحفاً للآثار العربية .

(ى) ـ تعمير مأذنة سوق الغزل والباب الوسطاني في بغداد .

(ك) ـ أعمال الاستكشاف والصيانة في جسر حربة والملوية والجامع الكبير في سامراء .

(ل) ـ القيام بحفريات أثرية أولاً في المواقع العربية الاسلامية في سامراء وفي الكرفة وفي واسط، ثم ببعض المواقع التي تعود الى أدوار أقدم من ذلك في خرصابات ونينوى وبعض التلول الأثرية .

(م) ـ نشر كتب عن مختلف المباني العربية القديمة القائمة في العراق بغية إلفات اهتمام الناس بها .

(ش) ـ نشر دليل للمتحف العراقي ولمتحف الآثار العربية .

(ع) ـ تأسيس متحف الآثار العربية الكبير ، ومتحف الأسلحة ، ومتحف الأزياء في بغداد ، ومتحف صغير في سامراء وآخر في بابل .

(ف) ـ وقد استحصلت على موافقة المالية بتخصيص الأراضي اللازمة للمتحف العراقي من جهة الكرخ ، ولمتحف الآثار العربية في الباب الشرقي . وتم وضع التصاميم والمخططات اللازمة لبنائها .

●

وفي الصفحات التالية بعض التفاصيل الهامة عن البعض من هذه الأمور والمشاكل السياسية وغير السياسية التي وجب اقتحامها في سبيل ذلك :

●

قمت برحلات عديدة لمختلف البلاد لمشاهدة الآثار العربية القائمة فيها ، وكان البعض من هذه الرحلات رسمياً وبعضها خصوصياً :

ـ لقد سافرت الى الأندلس سنة ١٩٢٦ مستفيداً من اجازاتي السنوية المتراكمة .

ـ وسافرت الى مصر سنة ١٩٣٦ موفداً من قبل الحكومة العراقية . وخلال هذه الرحلة اتصلت بإدارة الآثار العربية هناك واتفقت معها على مبادلة بعض الآثار العربية .

ـ وسافرت الى القاهرة سنة ١٩٣٧ لحضور مؤتمر الحفريات الدولي واتصلت هناك بكثير من علماء الآثار .

ـ وسافرت سنة ١٩٣٩ موفداً من الحكومة العراقية الى بلاد المغرب لمشاهدة المباني العربية القائمة فيها وجمع المعلومات والصور اللازمة عنها .

- وبين السنوات المذكورة ، قمت بسفرات خاصة مستفيداً من اجازاتي القانونية وزرت أهم المواقع الأثرية في كل من : لبنان ، وسوريا ، وفلسطين ، كما اتصلت بباعة الآثار العربية القديمة في كل من بيروت ، ودمشق، وحلب، واشتريت منهم آثاراً نحاسية وفخارية زادت في ثروة متحف الآثار العربية في بغداد .

●

وخلال اشتغالي في الأمور الآنفة الذكر لم أنقطع عن إلقاء المحاضرات ونشر المقالات حتى إني دخلت في انتقادات ومناقشات كثيرة حول الأمور الوطنية والقومية .



نظرة تاريخية
إلى الآثار القديمة في العـــراق
(قبل أن أتولى مديريتها)

- ١ -

إن التنقيبات الأثرية في العراق بدأت منذ اوائل القرن التاسع عشر، ولكن الآثار المكتشفة خلالها نقلت بأجمعها إلى باريس وبرلين ولندن والقسطنطينية ، ولم يبقَ شيء منها في بغداد أو الموصل أو البصرة .

والآثار التي تكتشف صدفة أو نتائج حفريات سرية وغير علمية ، انتقلت الى أيدي التجار وبيعت الى متاحف اوروبا وامريكا .

عندما احتل البريطانيون العراق كانت الآثار التي اكتشفهـــا هرسفلت في حفريات دور الخليفة في سامراء باقية هناك داخل نحو ١٥٠ صندوقاً .

عندما استولى الجيش البريطاني على سامراء نقل الصناديق المذكورة بأجمعها واعتبرهامن غنائم الحرب وأهداها الى المتحف البريطاني في لندن .

ولذلك نستطيع أن نقول ان جميع الآثار المعروضة أو المخزونة فيالمتحف العراقي تعود إلى مكتشفات ومقتنيات الحرب العالمية الأولى .

- ٢ -

تأسست دائرة الآثار القديمة في العراق سنة ١٩٢٠ تحت اسم الدائـــرة الأركيولوجية ، على أن تكون مربوطة بمصلحة المعـــارف ، وعينت المس بل

– السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي – مديرة فخرية لها وبقيت في المديرية المذكورة حتى وفاتها .

وبعد وفاتها تبرع أصدقاؤها لصنع تمثال نصفي لها وضع مقابل مدخل المتحف.

ولكن ارتباط الدائرة المذكورة فك عن وزارة المعارف ، وربطت بوزارة الاشغال والمواصلات بقرار مجلس الوزراء في ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ .

(أسباب هذا التغيير مذكورة في الصفحة ١٧٧ الى ١٨٢ من الجزء الأول من هذه المذكرات) .

وبعد نحو ٤ سنوات ، نقلت مديرية الآثار القديمة من وزارة الأشغـال والمواصلات الى وزارة المعارف في ١ نيسان سنة ١٩٢٦ .

وخلال المدة التي بقيت إدارة الآثار القديمـة مرتبطة بوزارة الاشغـال والمواصلات ، استصدرت المس بل قانون الآثار القديمة سنة ١٩٢٤ تنفيذاً لأحكام صك الانتداب دون أن تذكر شيئاً عنه ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

في نهـاية الحرب العالمية الاولى ، عندما فرض الحلفاء المنتصرون على تركيا معاهدة سيور وضعوا فيها مادة تنص على وجوب إلغاء القانون العثماني للآثار القديمة والاستعاضة عنه بقانون جديد يتضمن بعض الشروط الجديدة لمنفعـة بعثات التنقيب .

معلوم ان تركيا رفضت التصديق على المعاهدة المذكورة ، والحركة الكمالية مزقتها بكل معنى الكلمة . ولكن فرنسا وانكلترا بعد احتلالهما لبلاد العراق والشام أخذا على عاتقهما تنفيذ أحكام المادة الآنفة الذكر في البلاد التي حمـلا عصبة الامم على وضعها تحت انتدابهـما. وأدخلا أحكامها في صك الانتداب الذي أقره مجلس عصبة الامم .

فإن المادة الرابعة عشرة من صك الانتداب البريطاني على العراق نصت على ما يـلي :

« يضمن المنتدب أنه في أثناء اثني عشر شهراً من تاريخ العمل بهذا الانتداب أن يسن نظاماً للآثار العتيقة ، ويجري بموجبه طبقاً على ما في المادة ٤٢١ من

الفصل الثالث عشر من المعاهدة التركية عوضاً عن نظام الاثريات في كل ما له مساس بالحفريات الاثرية ، (والمساواة) بين كل رعايا الدول التي هي أعضاء في جمعية الامم » .

- ٣ -

وقد كانت مس بل أول مديرة فخرية للآثار القديمة .

بعد وفاتها تولى المديرية بالوكالة مستر كوك الذي كان مستشـــاراً لوزارة الاوقاف .

إن المستر كوك كان يمارس تصدير وبيع الآثار القديمة . وكان بعض النواب نبهوا الحكومة لذلك علناً في احدى الجلسات . والحكومة قالت بأنها لا يمكن ان تعمل شيئاً بناء للشائعات ، ما لم تحصل على دليل لذلك .

والدليل الحاسم ظهر على الملأ بعد مدة وجيزة : لقد انكسر في الرطبـة أحد الصناديق التي كان أرسلها مستر كوك كأنها تحتوي على أشياء ذاتية ،وظهر أن ذلك الصندوق كان مملوءاً بالآثار القديمة .

عند انكشاف أمر مستر كوك بهذه الصورة ، سارع المندوب السامي الى تسفيره على الفور الى انكلترا .

بعد ذلك عين مديراً للاثار سدني سميث الذي كان معاوناً لمـــدير المتحف البريطاني في لندن .

وعندما انتهت مدة خدمة المومى إليه عين محله الدكتوريوردان الذي كان مديراً لبعثة التنقيبات الألمانية في الورقاء .

وفي ١١ تشرين الأول سنة ١٩٣٤ أسندت المديرية المذكورة إليّ – عـلاوة على وظيفتي في رئاسة كلية الحقوق – على أن يبقى الدكتور يوردان مستشـاراً فنياً للمديرية . وأنا كنت أول مدير وطني عربي للدائرة المذكورة .

- ٤ -

قضايا الآثار القديمة صارت موضوع أبحاث ومناقشات عديـــدة في مجلس النواب :

١ - سنة ١٩٢٧

قالت لجنة الميزانية في مجلس النواب في تقريرها ١٩٢٧/٧/٩ :
تعير اللجنة أهمية كبرى الى هذه الدائرة ، فتوصي الحكومة أن يحافظ على المتحف العراقي بالوسائط الآتية :

(١) أن يعين مندوب عراقي ليشارف الحفريات مشارفة فنية على أن يستوفي راتبه من البعثة .

(٢) أن تعين مديراً إخصائياً للمتحف .

(٣) أن تعين لجنة أعضاء شرف من أهل البلاد لتشارف أعمال الآثـــار والمتحف .

(٤) أن تكون قسمة الآثار بين البعثة والحكومة بمشارفة المدير الاخصائي ولجنة الأعضاء .

(٥) أن ينظم دليل علمي باللغة العربية والانكليزية ليباع عند الطلب .

(٦) أن يرسل طالبان لدرس الخط المسماري وعلم الأثريات .

(٧) أن يعاد النظر في قانون الآثار القديمة لسنة ١٩٢٤ وتعـدل مواده في منفعة العراق .

٢ - سنة ١٩٢٩

خلال مذاكرة ميزانية المعارف لسنة ١٩٢٩ ، جرت مناقشات هامة حول شؤون الآثار القديمة :

الخوري يوسف خياط : «الموصل» ،ألقى خطبة تحريرية طويلة أنهاها بثلاثة اقتراحات .

أولاً — « أن يلزم الحكومة الموقرة بتعديل قانون الآثار القديمة البالي بما يضمن منافع العراق وصيانة آثاره القديمة ، وتقديمه إلى المجلس الحالي في أول فرصة من الدورة المقبلة .

ثانياً — أن يلزم الحكومة بالاسراع بوضع مادة قانونية منفردة تبطل وتمنع اجازات الحفر والتنقيب أقله لحين صدور قانون الآثار المقترح تعديله .

ثالثاً — أن يستكمل الوسائل المقتضية لأخذه تحت اشرافه جميع المواقع التاريخية في العراق وما تحتويه من الآثار والعاديات وحصره به ، مع اشتراك الحكومة اعطاء اجازات الحفر وتحديدها وامساكها كلما لزم الأمر بعد الآن . أقله لحين صدور قانون الآثار القديمة المطلوب تعديله . وكذلك المادة المنفردة المطلوب تقديمها بالاستعجال لحفظ الآثار ومنع نقلها الى خارج العراق ملتمساً من مجلس الأمة المحترم مساندة ومؤازرة هذه المطالب والمقترحات العائدة لحفظ وصيانة هذه الكنوز الأثرية العظيمة » . (الصفحة ٧٣٥ من الوقائع العراقية للسنة المذكورة) .

وسأل ضياء يونس : (الموصل) « بمناسبة هذا الفصل أحب أن أسأل معالي وزير المعارف : هل هناك مراقب من الحكومة العراقية يراقب الحفريات التي يقوم بها الحافرون الآن ؟ »

توفيق السويدي (رئيس الوزراء) .. أجاب على الخطباء قائلاً :

« مسألة تقسيم الآثار والمشارفة عليها ، مسألة استوجبت نظري بمناسبة الضجة التي قامت حولها في السنة الماضية . فإن قانون الآثار القديمة يقول : انه عندما تكمل البعثة الحفريات ، وبعد ان تصنف الاثار وتضع عليها أرقاماً وتعطي عنها التقارير الشهرية والاسبوعية . أي تقدمها إلى المدير . كل هذه المسألة يتطلبها القانون ، والبعثات قائمة بها . وعند اكمال الموسم يخبر رئيس البعثة مدير الاثار بذلك لأجل حضور التقسيم . والرئيس بناء على هذا القانون يخوله سلطة واسعة بأن يأخذ أي مستخرج Object لأجل أن يضعه في المتحف . فسلطته واسعة ، أما القاعدة التي يتمشى عليها التقسيم الان فهي إذا كانت البضاعة وحيدة بنوعها فتوضع في المتحف [1] . واذا كانت أكثر من واحدة فتؤخذ واحدة للمتحف وواحدة للبعثة . وهذا التقسيم فيه صعوبة كبيرة ، أولاً من وجهة أن البعثة لكونها اختصاصية ربما كانت الأهمية تعطيها لشيء دون آخر هي التي تجعل الخطأ في التقسيم . فمثلا حجر من الأحجار لا يعرف أهميته إلا رئيس البعثة وهو من الاختصاصيين ولكن هذا الأمر اذا كان يحدث قبلاً فانه من الان سوف لا يقع لان مدير المتحف هو من الاختصاصيين » .

ثم يواصل رئيس الوزراء حديثه قائلاً :

« وأنا راقبت المسألة عن كثب فلم أجد شيئاً يستوجب المراقبة بهذه الدرجة . وأصرح بأن البعثات غير معارضة للحكومة متى طلبت هذه منها أن تضع مراقبين ، لأن القانون يصرح بأن البعثة هي التي يجب أن تدفع رواتب المراقبين الذين تعينهم الحكومة . ولكن المسألة التي يجب النظر فيها ، هي أن هؤلاء المراقبين يستخدمون عادة برواتب زهيدة . وأصحاب هذه الرواتب الزهيدة سوف لا تكون لهم الفائدة التي نتوخاها منهم . فإن المراقب يكون الحارس

---

١ - يلاحظ ان ما قاله توفيق السويدي عن القاعدة المتبعة في التقسيم كان مخالفاً للواقع مخالفة تامة .

وبيده عصا يرى أحجاراً مصفوفة ولايعرف عنها شيئاً . المسألة مسألة اعتماد وشرف البعثة . فإذا كانت تتلاعب فمن الصعب جداً الحيلولة دون ذلك التلاعب » .

ثم يضيف :

« وإلى الآن لم يحصل ما يوجب الشبهة . لأن الآثار الوحيدة عندما تستخرج ويكون من جملتها شيء ممتاز ، فإن البعثات الأثرية ، وإن كانت تهتم بالاثار التاريخية ولكنها تهتم بالشهرة ايضاً. فإنها تعطي صور الاثار إلى المجلات والجرائد. لأن إعطاء هذه الصور من حقوقها ، وهذه الصور تبيعها البعثة للمجلات بالمال ، ويبقى امتياز النشر خاصاً بها . ولا أعتقد ان بعثة من البعثات يمكنها أن تخفي شيئاً من الاثار . لأن مثلها إذا فعلت ذلك كمثل الرجل الذي يسرق صورة زيتية (تابلو) وحيدة في العالم. ولذلك لا يمكن إخفاء شيء من قبل البعثة. وأعتقد أن هذه المسألة في حاجة إلى تدقيق عميق لكي تتمكن الحكومة من القضاء على هذه الأوهام وإزالة هذه المخاوف [1] » .

فقال جعفر ابو التمن : (بغداد) :

« ذكر فخامة رئيس الوزراء مسألة المراقبين ومصارفهم التي صرح القانون بلزوم تأديتها من قبل البعثات ، غير أنه يشك في أن تعيين المراقبين ينتج منه فائدة. ولاجل تبرير هذه النظرية ذكر أن العادة أن يعين هؤلاء برواتب زهيدة. وهنا أريد أن ألفت نظر فخامته ان لو استغنينا عن تعيين ثلاثة مراقبين بمراقب واحد ، ويعطى له راتب يمكن أن يعطى لمن فيه عزة نفس ولمن لايكون خادماً للبعثة بحسب الظاهر . ولا يمكن أن ننكر الفائدة من نتيجة تعيينه ، ولا أشك في أن المدير الاختصاصي في الاثار يصعّب وجوده كتمان كثير من

---

١ - ولكنه لا يلاحظ ان السجلات الموجودة في دائرة الآثار عبارة عن أرقام والمادة المصنوعة منها .

- والقياس بين الآثار المكتشفة والتابلوات المشهورة قياس معالفارق - فان الآثارالمكتشفة تشبه التابلوات المجهولة غير المعروفة .

الاثار . ولكن أشك بناء على التجارب التي مضت بأن هذه الدائرة أخذها على عهدته من كنا نظن أنه يحميها من كل تلاعب، ولكن سمعنا أنه قد تاجر بكثير من الأحجار والأدوات والاثار [1] .».

ضياء يونس (الموصل) : « أنا أولاً لا أدري من أين أتت فكرة ان المراقبين يعينون بأجور زهيدة . المراقب ينبغي ان يكون شخصاً له قدرة على المراقبة، وذلك الشخص يعطى الراتب الذي يليق بالمهمة التي يعهد بها إليه . واذا كانت لدينا مسألة تقتضي مراقبة وعناية ولا نخسر عليهـا شيئاً من المصروفات التي أوجبها القانون على الهيئات التي تقوم بالحفر ، والهيئات تكون ممتنة جـداً اذا رخصتها الحكومة بأن تحفر ولو تتكلف بمصاريف المراقبة . فاذا كانت المسألة بهذه الصورة فلا أرى مجالا لزيادة حسن الظن إلى هـذه الدرجة ». قال رئيس الوزراء : « ان البعثات لا تخفي شيئاً عن الحفريات » ، واذا كان هو يعتمد على هذه القضية فأنا حقيقة لا أعتمد ولا أظن أنه يصح الاعتماد الى هذه الدرجة . وماذا يضرنا مع علمنا ان هيئات الحفر لا تخفي شيئـاً أن نضع مراقبين ؟ فاني لا اجـد ضرراً في ذلك بل أرى أن الحزم يقضي بوضع مراقبين وان تكلف الهيئات باعطاء نفقات هؤلاء المراقبين ولا ازال اسمع أن هناك اشياء تكتم ، ولكن لم تتح لي الفرصة حتى الان لاجل أن أذهب وأرى واذكر . وأظن أن فخامة رئيس الوزراء أيضاً يعلم أن الاثار المصرية التي ظهرت في السنة ١٩٢٤ أشيع بأن الهيئات التي حفرت هناك ستسرقها ، حتى ان (شوقي) أشار إلى ذلك في بيته المشهور : (أمن سرق الخليفة وهو حي ، يعف عن الملوك مكفنينا) ؟ فأنا حقيقة لا ارى من الحزم ومن المصلحة ان نترك أمر المراقبة بل يجب أن نعتني بها أشد الاعتناء».

---

١ - أشار جعفر ابو التمن بذلك الى قضية كوك الذي كان تولى مديريـة الآثار بالوكالة ، والذي هرب صناديق مليئة بالآثار ، اكتشفت صدفة بسبب تكسر الصندوق .

والغريب ان توفيق السويدي يتكلم عن المراقبين الذين يعينون عادة برواتب زهيدة ، في حين انه لم يسبق ان عين مراقب ، براتب زهيد ، أو غير زهيد .

٣ -- سنة ١٩٣٠

وقد جاء في تقرير لجنة المعارف خلال مذاكرة ميزانية ١٩٣٠ ما يلي :

ان الاثار القديمة من مفاخر العراق وثروته الخالدة ولا يبعد أن تكون هذه الاثار في زمن قريب وسيلة لمعيشة عشرات الوف العائلات ، وواسطـة لتعرف الكثيرين بهذه البلاد . وقد سبق للجنة أن اقترحت على المجلس العالي توصية الحكومة بما يأتي :

١ – ايفاد بعثة أثرية إلى أحسن الجامعات الغربية بأسرع ما يمكن لدرس علم الاثار القديمة .

٢ – الاتفاق مع عالم نزيه من علماء الاثار القديمة غير ملتفتة إلى جنسية الأمة التي ينتمي اليها هذا العالم ، ليرأس مراقبي الحفريات ويعلم العراقيين الراغبين في التخصص بعلم الاثار .

٣ – أن تتألف لجنة للنظر في قانون الاثار القديمـــة الذي سن في ظروف استثنائية وفي عهد لم تحدث فيه ضرورات تستوجب التشدد في وضع مواده.

٤ – الإسراع في انشاء متحف متناسب مع عظمة الاثار التي امتازت بهـا بلادنا وعرض الاثار المحفوظة في الصناديق لتكون وسيلة لزيارة الكثيرين من هواة الفنون والاثار القديمة .

٥ ـ الاعتناء التام في أمر المراقبة على الجمعيات التي يؤذن لها بالحفر ، وان يعنى بحصة العراق التي نص عليها قانون الاثار ،وان تتخذ تدابير كافية لمحافظة هذه الكنوز التي تركها الأجداد وديعة إلى الاحفاد للدلالة على حضارتهم الباهرة والتي أصبحنا بفضلها من أغنى الأمم وأعظمها ارثاً .

والآن نزيد على هذه التوصيات ما يأتي :

١ ـ فرض رسم على كل جمعية تنقيب عن الاثار في الاطلال للقيام بالمراقبة .

٢ ـ تعيـــين مراقبين من الشبان الدارسين وتنشيطهم لتعلم أساليب الحفر

ومساعدتهم للتخصص في علم الاثار ، حتى يؤلفوا وسطاً مناسباً لنبوغ علماء في الاثار القديمة .

٣ ـ بيع الاثار الزائدة والتي يوجد منها عدد كبير في المتحف وسد حاجات المتحف بالاثار النادرة ، فقد يؤثر تأخير بيعها على قيمتها الفنية .

٤ ـ بذل عناية شديدة لمحافظة الاثار القديمة في المتحف وخارجه للتوقي مما قد يحدث كما وقع في الحوادث الواسعة التي لا نرى فائدة من تكرارها هنا .

٤ سنة ١٩٣٢

قد جاء في تقرير اللجنة التي تنظر في ميزانية وزارة المعارف بتاريخ ٢٢ آذار سنة ١٩٣٢ ما يلي :

سئل الوزير فيما إذا يفكر بادخال درس علم الاثار القديمة في المدارس الثانوية في المنهج الجديد. فأجاب: ان مدير الا ثار يشتغل الآن بإعداد تقرير اضافي يتناول كافة الشؤون المتعلقة بالاثار القديمة في العراق. وينظر في هذا الاقتراع على ضوء ذلك التقرير وبعد استشارة المدير المومى إليه بهذا الشأن .

كانت اللجنة المالية قد اوصت في تقريرها سنة ١٩٣٠ بإيفاد بعثة أثرية الى الجامعات الغربية لدرس علم الاثار وبالنظر في تعديل قانون الاثار القديمة الذي سن في ظروف استثنائية ، وبتعيين مراقبين على البعثات التي يؤذن لها الحفر في اطلال العراق ليراقبوا الاثار المخرجة . ولم تر اللجنة أي عمل قامت به الوزارة من هذا النوع ، ولا زالت تعتقد ان الاثار المخرجة لا توزع بصورة عادلة بين هيئات التنقيب والمتحف العراقي . فطلبت من وزير المعارف ان يزودها بالايضاحات اللازمة حول النقاط المار ذكرها فأجاب بأن تقرير مدير الاثار سيتناول هذه النقاط من كل صفحاتها وسينظر في هذه التوصيات عند أخذه التقرير المار الذكر .

٥ – سنة ١٩٣٤

وقد جاء في تقرير اللجنة المؤرخ في ١ نيسان ١٩٣٤ ما يلي :

« من تصفح تقارير اللجان المالية منذ تشكل المجلس النيابي في العراق يرى ان اكثر اللجان قد اوصت الحكومة بلزوم تعديل قانون الآثار القديمة الذي سن في ظروف استثنائية في سنة ١٩٢٤ اذ اعتقدت اللجان المار ذكرها ومن ورائها المجالس النيابية المتتابعة بان العاديات المخرجة من اطلال العراق لا توزع بصورة عادلة بين هيئات التنقيب التي يؤذن لها بالحفر وبين المتحف العراقي .

يضاف الى هذا الشك صراحة الوقائع المعلومة في تهريب الآثار القيمة والتي لا تود اللجنة الحاضرة انتتعرض إليها بإسهاب بالنظر لعدم خدمة هذا التعرض، المصلحة التي نحن بصددها » .

وبعد ان نقلت اللجنة نصوص المادة الثانية والثالثة والعشرون من قانون الآثار الصادر سنة ١٩٣٤ قالت :

« ويلاحظ ان السلطة المعطاة للمدير (لاعطائه عدداً كافياً من العاديات بحيث يمثل هذا العدد جميع النتائج التي حصلت من التنقيب) لا تمنع المدير – اذا اراد – عن اعطاء كافة الاثار المخرجة الى هيئة التنقيب ما عدا ما يراه (هو) لازماً لإكمال المتحف العراقي من الوجهة العلمية .

وعليه قد صرحت اللجان المتوالية بأعلى صوتها طالبة تعديل هذا القانون لإراحة ضمائر سيئي الظن على الأقل . غير ان السنوات تتوالى وآثار العراق الخالدة تتسرب الى المتاحف الغربية ،ومن رابع المستحيلات الحصول على أصغر حجر من تلك الاثار القيّمة حتى لو قدمت الملايين لشرائها من المتاحف التي وضعت اليد عليها وفقاً لأحكام قانون ١٩٢٤ » .

افاد وزير المعارف في اللجنة في سنة ١٩٣١ عند مناقشة ميزانية ١٩٣٢ بأن تقرير مدير الاثار سيتناول هذه القضية ، وينظر معاليه في هذه التوصية عند

أخذه التقرير المار الذكر . وصرح معالي الوزير عند مناقشة ميزانية ١٩٣٣ في اللجنة : « بأن الوزارة مشتغلة الآن بسن نظام يؤمن هذه الجهة ، وان مسودة النظام موجودة الان في مكتبه لأجل التدقيق » . وأجاب معالي الوزير الحالي بصراحة : « ان التشديد الزائد في قضية الاثار يكسر شوق الهيئات المنقبـــة للورود للعراق وتحمل المبالـــغ الباهظة لاستخراج العاديات ، وبما ان لهذا الانكسار تأثيره السيىء في المنفعة العراقية من الوجهتين العلمية والاقتصادية ، وبما انه عندما شدد المدير الحالي في أمر توزيع الاثار بين الهيئات المنقبة والمتحف ، نزل عدد البعثات من ١١ الى ٧ في السنة الماضية والى ثلاثة هذه السنة » فلا زال معاليه يفكر بإيجاد صيغة من شأنها تشجيع المنقبين على مزاولة اعمالهم من جهة ، وتأمين حقوق المتحف العراقي من جهة أخرى ، وبالنظر لأحكام مسودة القانون التي هي رهن الفحص الآن ، سيجري التوزيع بمعرفة لجنة من ارباب الوقوف يرأسها وزير المعارف او من يمثله ، وقد أكد معاليه بأن القانون المعدل سيقدم الى مجلس الأمة في الاجتماع القادم . وكانت اللجنة قد أوصت الوزارة بايفاد قسم من الطلاب إلى الجامعات الغربية لتحصيل علم الاثار القديمة ، ليستخدموا بعد عودتهم في المتحف العراقي . وظهر لدى اللجنة أن البعثة العلمية الموجودة الان في الكليات الغربيـــة ، تحتوي على طالبين يتخصصان في علم الاثار القديمة في كليات امريكا .

مذكرة السفارة البريطانية

إلى وزارة الخارجية

ان تعييني لمديرية الآثار القديمة ، آثار مخاوف الانكليز ، ولم يتأخروا عن اظهار مخاوفهم هذه بمذكرة رسمية :

وقد وجه السفير البريطاني مذكرة إلى وزارة الخارجية يقول فيها : « اننا علمنا ان ...... عين مديراً للآثار القديمة. وبما انه ليس من علماء الآثار ، نخشى أن يتصرف في الأمور تصرفاً يضر بمصلحة الآثار ، ومصالح بعثات التنقيب عن الاثار . فرأينا أن نلفت أنظاركم إلى ذلك من الان » .

ووزير الخارجية ، نوري السعيد ،عندما ابلغنا ذلك ، أعلمنا في الوقت نفسه بانه أجاب السفير بقوله : « ان المدير الاختصاصي السابق الدكتور يوردان باق في المصلحة كمشاور فني ، فمن الطبيعي أن يأخذ المدير الجديد رأيه في الموضوعات العلمية » .

ولكن عندما تلقيت كتاب وزارة الخارجية ـ بواسطة وزارة المعارف ـ لم أرض بهذا التقييد وأردت أن أضع النقاط على الحروف ، برد هذا مآله :

« ان الاختصاصيين في دائرة الاثار لم يكن عبارة عن الدكتور يوردان ، فهناك مدير المتحف ومعاونه ، ومدير العمل ... فمن الطبيعي أن آخذ رأي جميع هؤلاء الاختصاصيين ، وفق ما تقتضيه الأحوال . فلا أتقيد برأي الدكتور يوردان وحده » .

وقد طلبت من وزارة المعارف ان تبلغ ملاحظاتي هذه إلى وزارة الخارجية دفعاً لسوء فهم الخطة التي سأتبعها في تصريف شؤون دائرة الاثار القديمة .

حالة دائرة الآثار القديمة
كما وجدتها عند توليتي مديريتها
والخطة التي قررتها لإصلاح أمورها

ان دائرة الآثار القديمة ، كانت قد اكتسبت سمعة سيئة جداً ، بين الناس ، العوام منهم والخواص (المتنورين والأميين) على حد سواء .

كان هناك فكرة عامة : ان معظم الاثار القديمة ، تنهب وتهرب الى خارج البلاد .

سلسلة طويلة من الوقائع كانت عملت على نشر هذه الفكرة ، في جميع البيئات .

ولكني ، عندما توليت مديرية الآثار ، ودرست احوالها من داخلها ، علمت أن نقائصها ومساوئها كانت أكثر بكثير مما كان يشاع عنها :

فإن الحفريات الأثرية التي تقوم بها البعثات الأجنبية ، كانت تجري دون أية مراقبة .

والآثار التي تكتشف كانت تقتسم بين المتحف وبين البعثة : الآثار المكررة ، تقتسم على طريق المناصفة ، وأما الآثار الفريدة فكانت تقسم عن طريق الاقتراع : تصنف الآثار المذكورة عن طريق المعادلة : تعتبر هذه معادلة — في القيمة — الى تلك ، ويقترع لإعطاء احداها للمتحف والثانية الى البعثة .

ولكن ، فضلاً عن ذلك ، فإن كثيراً من الآثار التي تكون من حصة المتحف ايضاً تنقل الى الخارج — الى مركز البعثة — بحجة معالجتها أو دراستها ، على ان تعاد الى المتحف ، بعد اتمام المعالجة والدرس — وربما بعد العرض في

متاحف تلك البلاد . ولكن الاعادة ، قد تتأخر سنوات وسنوات .

وعندما توليت الادارة، ودرست الاوضاع ، لاحظت أن عدد الآثار المعارة الى الخارج ، بهذه الصورة ، كانت تزيد على خمسة عشر ألفاً .

فضلاً عن ذلك كله ، فإن سجلات إدارة الآثار القديمة كانت محرومة من كل التفاصيل ومن الأوصاف المتعلقة بالقطع الممنوحة أو المعارة الى البعثات والمتاحف .

فكل ما كان لدى الدائرة من وثائق ، كان ينحصر في جداول القسمة . فالاثار كانت مسجلة في تلك الجداول ، حسب النوع والرقم ، دون تفصيل آخر ، الأختام الاسطوانية ـ مثلاً ـ كانت تؤلف حقلين من الأرقام ، وقد وضع بجانب كل منها اشارة «المتحف» أو «البعثة» وكذلك «المواد الفخارية» ، و « المواد البرونزية » كانت مسجلة بالأرقام وحدها .

السجلات المتعلقة بالاثار التي اصبحت من حصة المتحف نفسها، كانت ناقصة نقصاً كبيراً ، فكان قد أسس في المتحف مختبر لمعالجة الاثار : ولكن موظفي المختبر كانوا عبارة عن المدير النمساوي مع بعض الخدم ، ولذلك كان أمر المعالجة يسير ببطء كبير .

وكذلك الأمر : في تصوير الاثار، كان هناك دائرة واجهزة للتصوير، وكان المصور قديراً ، ولكنه وحيد ؛ فهو الذي كان يصور الاثار، ثم يغسل الزجاجات ويطبعها على الورق ، ويقوم بكل هذه الاعمال بنفسه ، ولذلك كانت الأمور في هذه الدائرة ايضاً تسير ببطء كبير .

ولم يكن للمتحف أي دليل مطبوع ، لا بالعربية ولا بالانكليزية .

والكتب الموجودة في مكتبة المتحف ، كانت تقل عن الخمسمائة .

ولكن كان هناك نقص أهم واضرب من كل ما سبق: فالمتحف كان محروماً من الاثار العربية والاسلامية حرماناً يكاد يكون مطلقاً . عدد هذه الاثار ما ما كان يتجاوز عدد اصابع اليدين ، محراب جامع الخاصكي ، لوحتان جصيتان من استكشافات الحيرة ، زيران مزخرفان ... وبضع قطع من الأزيار

الناقصة . كانت تؤلف كل ثروة المتحف من الاثار العربية والاسلامية . . وكلها كانت موضوعة في زاوية من القاعة المخصصة للاثار البارثيـــة والساسانية .

وان أنس ، لا أنسى الحديث الذي سمعته من عالم الاثار « مير » الذي كان متخصصاً بآ ثار فلسطين ـ عندما زارني بعد الانتهاء من زيارة المتحف ، وذلك عندما مر ببغداد في طريقه من القدس إلى طهران ، لحضور مهرجان الفردوسي:

قال : ـ هل تسمح لي ان اقول ، بأني استغربت جداً من عدم وجود آثار عربية وإسلامية .. في متحف هذه المدينة التي كانت عاصمة العباسيين ؟

وكان ذلك ، قبل ان يمر شهران من استلامي ادارة الاثار . طبعاً ان هذه الكلمة التي سمعتها من الأثري المشار إليه ، زادت في الألم الذي كنت اشعر به من جراء هذا النقص ، ولكنني قلت في نفسي : أود ان ادعوه الى زيارة المتحف ، بعد سنتين ، ليرى ما سيكون فيه .

*

هذا، واعمال الدائرة في إثارة الاهتمام بالا ثار وجعل المتحف آلة ثقافة ايضاً كانت شبه معقودة .

بعد الانتهاء من موسم البعثات كل سنة ، كان يلقي ـ عادة رئيس البعثة ـ محاضرة ، باللغة الانجليزية ، يدعمها أحياناً بعرض الصور بالفانوس السحري ، وكانت الجرائد تنشر ملخصات من تلك المحاضرات . ولكن تلك المحاضرات المحدودة والتي كانت تلقي بلغة غير عربية ، قلمـا كانت تثير الاهتمام ، حتى بين طبقات المثقفين .

وكان يرتب في ختام الموسم،معرض فصلي ، تعرض فيه الآ ثار التي اكتسبها المتحف ، خلال السنة ، عن طريق الشراء ، أو العثور ، أو عن طريق اقتسام الاثار المكتشفة من قبل بعثات التنقيب وكان يتم افتتاح المعرض بشيء من الاحتفال الرسمي ، إلا أن ذلك أيضاً ، ما كان يقوم بدور تثقيفي .

*

وبعد الاطلاع على هذه الأحوال ، وضعت لنفسي خطة العمل ، لإصلاح الأمور وضمان التقدم في المتحف والاثار . وطبيعي أني نفذت بعضها فوراً ، وأخذت استعد لتنفيذ بعضها بعد مدة قصيرة أو طويلة من الزمن .

رأيت من الضروري أن أستكمل وسائل الإسراع في أمور المختبر والتصوير : فقررت أن نستخدم مصوراً لمساعـــدة المصور في غسل الزجاجات ، وطبع الصور ، وعدم إضاعة أوقاته بالاشتغال في أمور لا تحتاج إلى تخصص كبير . وهذا التدبير ضاعف إنتاج دائرة التصوير بمقدار واسع .

وكذلك في أمر المختبر ، كان الاختصاصي الوحيد يقوم بكل الأعمال بنفسه ، ولا يستعين إلا ببعض الخدم الأميين ، فقررت استخدام مساعدين له ، من خريجي المدارس الثانوية ، ليساعدوه في الأعمال ـ التي تحتاج إلى ثقافة وادراك ... ويتمرنوا على الأعمال بعيون يقظة ، وانتباه مثقف ..

ثم ، أوليت عناية خاصة ، لدرس المباني الاسلامية .

ومن جهـــة اخرى ، اشتغلت بقضايا قانون الاثار القديمة وفقاً للتفاصيل التاليـة :

قانون الآثار القديمة

منذ الأيام الأولى من بدء عملي في مديرية الاثار القديمة ،اخذت ادرس قانون الاثار بكل انتباه واهتمام ، وابحث في نواقصه الأساسية :

أهم هذه النواقص كانت تحوم حول « تجارة الاثار » من ناحية ، و « حصة المنقبين من الاثار المكتشفة » من ناحية أخرى .

فان القانون كان يقيد تجارة الاثار بقيود عديدة، إلا أنه ما كان يضمن عدم تصدير الاثار إلى خارج البلاد . فعندما يقدم التاجر طلب التصدير ، كان على دائرة الاثار إما أن تشتري الاثار بالثمن المذكور في استمارة التصدير من قبل التاجر ، وإما أن ترخص بالتصدير . وبما ان ميزانية الدائرة لشراء الاثار كانت محدودة بطبيعة الحال ، كان التجار لا يتقدمون بطلب تصدير الاثار الهامة إلا في الأشهر الاخيرة من السنة المالية ، فلا تجد الدائرة مجالاً لشرائها ، فتضطر إلى الترخيص باصدارها ...

هكذا كان يخرج من البلاد كثير من الاثار الهامة برخص رسمية ، فضلاً عن التي كانت تخرج عن طريق التهريب .

فالقانون كان يحتاج إلى تعديل أساسي في هذه الناحية .

*

واما المواد المتعلقة بحصة المنقبين من الاثار المكتشفة ، فكانت تحتاج إلى تعديلات وتبديلات أساسية .

وهذه الناحية من قانون الاثار ، كانت صارت موضع انتقادات ومطالبات كثيرة في الجرائد من ناحية ، وفي جلسات المجلس النيابي من ناحية أخرى .

فكانت الدائرة تشعر بضرورة إصدارقانون جديد ، فأعدت مشروع قانون يقوم مقام القانون الذي كان صدر سنة ١٩٢٤ .

غير ان وزارة الخارجية ، كانت طلبت إعطاء نسخ من المشروع الى هيئات التنقيب ليبدوا آراءهم فيها ، قبل عرضها على مجلس الوزراء ، فمجلس الأمة . فالدائرة كانت وزعت نسخاً منه الى الهيئـــات المذكورة ، وصارت تتلقى من الهيئات انتقادات ومطالبات عديدة .

مع ان مشروع القانون ، كان بعيداً عن اتخاذ احكام جذرية ، أصبح هدفـاً لانتقادات كثيرة من الهيئات التنقيبية ، فكانت قضية القانون تعقـــدت من جراء ذلك كله ، تعقداً غريباً .

ولكن عندما توليت مديرية الاثار القديمة ودرست القانون المرعي فعـلاً ، وبحثت مع موظفي الدائرة ومستخدميها عن المسائل والمشاكل المختلـــفة .. لاحظت ان الاعمال الجارية كانت اسوأ من احكام القانون المذكور نفسه . فإن هناك مجالاً واسعاً لإصلاح كثير من الأمور ، ضمن القانون المقرر . فرأيت ان اترك أمر مشروع القانون الجديد جانباً ، وأبدأ بتطبيق احكام القانون الحالي بحذافيرها . اعتقاداً مني بأن ذلك سيقضي على الكثير من الانتقادات والمطالبات التي كان قدمها ويقدمها رؤساء بعثات التنقيب ، فضـــلاً عن انه سيفسح امامي مجالاً لدرس قوانين الآثار في البلاد المختلفة وسيساعدني على وضع مشروع أحسن بكثير من المشروع الذي كانت وضعته الدائرة ووزعته على البعثات.

اولاً : بدأت بمعالجة قضية المراقبة . فإن الفقرة (هـ) من المادة التاسعـــة عشرة من القانون كانت تصرح بأن « تكون التنقيبات عرضة لتفتيش المدير أو من كان مفوضاً عنه في جميع الاوقات . وللمدير الحـــق في ان يعين موظفاً من دائرة الاثار القديمة على محل التنقيب الى المدة التي يراها مناسبة . وذلـــك على نفقة المنقب » .

إذن لمدير الاثار الحق في تعيين ممثلين له لدى بعثات التنقيب دون ان يكلف الدائرة شيئاً من النفقات .

ولكن الادارة ، لم تقدم – في الماضي – على تطبيق أحكام هذه المادة ، وتركت التنقيبات دون أية مراقبة ، طوال تلك السنين الماضية .

فسألت الدكتور بوردان – الذي كان سلفي في المديرية ، والذي اصبح ، مشاوراً فنياً للدائرة – : لماذا لم تستفيدوا من هذه المادة في السابق ؟ وسمعت منه هذه الملاحظة :

ـ ان بعثات التنقيب ، هيئات فنية ، علمية ، اختصاصية . فلا يليق بنا أن نشك في حسن نواياهم أو نراقب أعمالهم .

قلت في نفسي ـ عندئذ ـ ليس من الصعب أن أجد طريقة ، تضمن أغراض المراقبة ـ دون أن تجرح عواطف المنقبين الذين تعودوا العمل دون مراقبة منذ سنوات . فكتبت مسودة تعميم لبعثات التنقيب ، قلت فيه ما مآله :

ـ ان دائرة الاثار القديمة قررت إيفاد طلاب من خريجي المدارس الثانوية لدرس شؤون الاثار والتخصص فيها في مختلف المؤسسات التعليمية الأوربية والاميركية، ولكنا رأينا من الأوفق أن يطلع هؤلاء على مختلف الأعمال الأثرية، قبل أن يذهبوا للدرس في المعاهد المذكورة . ولذلك قررنا أن نوفد .....فلان إلى بعثتكم المحترمة ، فنرجو أن تطلعوه على مختلف الأعمال التي تجري تحت اشرافكم ، ليكتسبوا الخبرة العملية التي تساعدهم في دراستهم القادمة .

كما أني أرجو أن تدفعوا إلى الدائرة ..... ، وذلك مقابل راتبه ... عملاً باحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من قانون الاثار » .

عندما أطلعت الدكتور بوردان على هذه الخطة ، وقرأت عليه مسودة التعميم ، قال لي ، معجباً :

ـ « هذه الخطة لا تترك مجالاً للنقد ، مع أنها تضمن لكم ما تريدون » .

وقد زودت الشبان الذين اخترتهم لهذا العمل ، بما يجب من التعليمات

والتوجيهات ، لأجـل أن يكونوا عيوناً مفتحة ، دون أن يجرحوا عواطف المنقبين ، ويرسلوا إليّ تقريراً عما يجري ، وعما يشاهدونه ، كل أسبوع .

عملت ذلك ، استناداً إلى الحق الممنوح لمدير الاثار القديمة ، بالقانون القديم نفسه .. وذلك إلى حين صدور القانون الجديد الذي جعل ذلك ليس حقاً من حقوق المدير ـ إذا أراد استعملها وإذا أراد أهملها ، بل واجباً من الواجبات التي يترتب عليه أن يعملها .

*

وأما قضية قسمة الاثار ، فكانت أكثر تعقيداً من ذلك . ومع هذا ، كان هناك أيضاً مجال لكسر التقاليد المؤسسة في الدائرة ، في هذا الميدان .

هذا ما جاء في القانون حول قسمة الاثار :

تقسم حاصلات التنقيب :

المادة الثانية والعشرون :

« عند ختام التنقيب ينبغي للمدير ان يختار من بين الأشياء المكتشفة ما يراه لازماً لإكمال المتحف العراقي من الوجهة العلمية وله بعد افراز هذه الأشياء أن يخصص للذي أعطي رخصة للتنقيب عدداً كافياً من العاديات مكافـأة له عن اتعابه بصورة عادلة ، وعندما يفعل المدير ذلـك ينبغي له ان يتوخى بحسب الامكان جعل حصة ذلك الشخص ممثلة لجميع النتائج التي حصلت من تنقيبه ».

عندما أنعمت النظر في هـذه المادة ، لاحظت أنها تتألف من شطرين أساسيين : الشطر الأول ، يتعلق بإتمام مجموعات المتحف . والشطر الثاني يتعلق بإعطاء المنقبين مجموعة تمثل نتائج تنقيباتهم ، و الشطر الأول جـاء في المادة مطلقاً ، وأما الشطر الثاني فقد جاء مقيداً بقيد « بحسب الأمكان » . وذلك كان يخول الدائرة حق ترك بعض الاثار خارج القسمة ، وتخصيصها للمتحف العراقي ، لعدم امكان إعطاء ما يماثلها الى بعثة التنقيب .

قررت ان استفيد من هذا القيد ، بهذه الصورة ، إلا أني لم أبح بذلك لأحد من موظفي الدائرة ، لكي لا يشاع شيء من خطتي هـــذه ، ولكي اباغت بها البعثات خلال التقسيم .

وعملاً بهذه الخطة أكثرت من زيارة مراكز التنقيب ودرس الاثار المكتشفة مع مقارنتها بالاثار الموجودة في المتحف ، دون ان أترك مجـــالاً لمعرفة ما أقصده من هذه الزيارات المتكررة ، وهذه المقارنات المتوالية . وكنت أسعى الى ايهامهم بأني أفعل ذلك ، مدفوعاً بحب الاستطلاع فقط .

فقد اكثرت من زياراتي لتل اسمر ، حيث كان يقوم بالتنقيبات بعثة جامعـة شيكاغو ، تحت رئاسة الدكتور فرانكفورت - فإن قرب التل المذكور من بغداد ، وعلمي بأن البعثة المذكورة تنهي موسم التنقيب قبل غيرها ، مما حملني على اتخاذها أول هدف من أهداف خطتي الجديدة .

وكنت اصطحب في زياراتي هذه،سليم لاوي،دون أن اصطحب عبد الرزاق لطفي ، وذلك نظراً لمـــا كان حدث من خلاف شديد بينه وبين الدكتور يوردان .

وخلاصة القول : قد اتخذت كل الاحتياطات ، لكي لا يشتبه أحد فيما انتويت عمله خلال عملية الاقتسام التي سأقوم بها لأول مرة ، وفقاً للقانون المرعي ، على ضوء تفسيري له .

وعندما حان يوم الاقتسام ، كنت تزودت بكل ما يجب من معلومـــات أساسية عن الآثار المكتشفة ، وعن مقارنتها بالآثار الموجودة في المتحف. وكنت قد قررت تفاصيل الخطة ، على أن لا أتطرف في تطبيقها ، بل أكون متسامحـاً فيها لكي تأتي الضربة حاسمة لا مجال للتخلص منها .

فذهبنا إلى تل أسمر ، ومعي الدكتور يوردان المشاور الفني وسليم لاوي ، مساعد أمين المتحف .

دخلنا غرفة مخزن الاثار ، مع الدكتور فرنكفورت . وكان قد هيأ كل

شيء ، وفقاً للخطط المعتادة في السنين الماضية :

الاثار موضوعة فوق منضدة طويلةعلى صفين. وجداولها مهيأة وفق أوضاعها فوق المنضدة . الاثار المتعادلة موضوعة على اليمين وعلى الشمال ، ولم يبـــق إلا الاتفاق على كل صف على حـــدة : الأثر الذي على اليمين أو على الشمال ، إلى المتحف أو الى البعثة ، وفقاً لاتفاق يتم بين الطرفين أو وفقاً لنتيجة الاقـــتراع الذي يتم برمي قطعة مسكوكة في أحد وجهيها صورة وعلى وجهها الاخر كتابة .

قلت للدكتور فرنكفورت : « أرجو أن تتركنا وحدنا مدة ، لأجـل أن أدرس الاثار مع الدكتور يوردان ، ثم استدعيك لإجراء عملية الاقتسام .

وبعد ان خرج الدكتور فرنكفورت من القاعة ، قلت للدكتور يوردان :

ـ أرجو ان تعرفني أهم هذه الاثار ، بالنسبة للاثار الموجودة في المتحف .
وبدأ يوردان يؤشر على بعض الاثار ، ويقول لي أهميتها ، ويقارنها بالموجودة في المتحف ، ويشرح لي الفرق بينها وبين ما يوجد منها في المتحف ، دون ان يدرك غايتي الأصلية من هذا السؤال .

وبعد أن انتهيت من سماع شروحه ، قلت لسليم لاوي ، إرفعوا هذا الأثر ، وضعوه على الرف الجانبي .. ثم هذا الأثر .. وهذا .. ورفعت منها سبع قطع ، وضعتها على الرف ، وقلت : هذه الاثار السبعة ستبقى خارج القسمة .

يوردان جمد في مكانه عندما سمع قراري هذا . وحيرته تضاعفت بشكل غريب عندما استدعيت الدكتور فرنكفورت ، وقلت له :

ـ هذه القطع السبع ستبقى خارجة عن القسمة ، وأما البقيـــة ، فسأترك للدكتور يوردان ، مهمة اقتسامها بين المتحف وبينكم .

والدكتور فرنكفورت ، صاح بعصبية ممزوجة بنوع من الذهول :

ـ أنا أحتج على ذلك . إننا نعمل بالقـــانون القديم ، ولا نعترف بمشروع القانون الجديد .

قلت له : ـ وأنا أعمل بأحكام القانون القديم نفسه .

قال : ـ ولكن القانون القديم يقول .....

قلت ـ ولكنك تنسى أنه يقيّد ذلك بتعبير « بحسب الإمكان » ، ان ما يتعلق بحصة المتحف لم تتقيد بأي قيد. ولكن ما يتعلق بحصة البعثة فمقيد بقيد « حسب الامكان »، وبما أنه لا إمكان لاقتسام هذه القطع السبع ، فإنها يجب أن تبقى ـ بطبيعة الحال ـ خارج القسمة .

قال : ـ أنا احتج .. كانت المعاملة الجارية ..

قلت : ـ أنا لا أتقيد بما سبق وجرى . إنما أتقيد بنص القانون . وأعمل بما جاء فيه حرفياً ، وأنا مستعد ان اعرض القضية إلى أية هيأة قانونية دولية . فلا أشك في انها تؤيد تفسيري لهذه المادة .. أكرر قولي أية هيأة قانونية دولية ..

كوني ـ في الوقت نفسه ـ رئيساً لكلية الحقوق ، قد أثر على فرنكفورت تأثيراً بارزاً ، فترك بحث القانون ، وصار يقول ، وهو في حالة ارتباك شديد :

ـ إلى الان لم نعامل بهذا الشكل ... إننا لا نستطيع العمل تحت هذه الظروف .

قلت : ـ نحن الان ، أمام نتائج تنقيب هذا الموسم ، وأنا تركت هذه القطع السبع خارج القسمة ، مستنداً الى الحق الذي يمنحني إياه القانون القديم . فتفضلوا واقتسموا بقية الاثار مع الدكتور يوردان .

والدكتور يوردان ، كان مدهوشاً ومرتبكاً ، مثل الدكتور فرنكفورت ، بل وأكثر منه . لأنه ما كان يتوقع ابداً ان شروحه نفسها تكون أساساً لهذا العمل ، الذي قمت به ، ضارباً عرض الحائط ، كل تقاليد الدائرة ، وأعمالها السابقة .

وأمام اصراري ، اضطر الدكتور فرانكفورت ، أن يتم عملية الاقتسام ، مكرراً قوله :

ـ وأما لأجل القطع السبع ، فأحتفظ بحـق الاعتراض . ولا أشك في ان سفارتنا ستتدخل في الأمر .

وأنا قلت له : أكرر مرة أخرى ، يا دكتور فرنكفورت ، أنني عملت بأحكام القانون القديم . ولا أشك في ان تفسيري ، لا يمكن ان ينقض من قبل أية هيأة قانونية ودولية .

●

وعدت من تل أسمر ، وأنا أشعر بارتيـاح عظيم من الخطة التي اتبعتها في هذا المضمار ، مع علمي بأن السفارة الاميركيـــة ، لن تتأخر في المداخلة ، ومع علمي بأن وزارة الخارجية أيضاً لن ترتاح لعملي هذا . ولكني أعتقد اعتقـــاداً جازماً ، بأني في موقف يضمن لي التغلب على كل ذلك .

وفي اليوم التالي ، كلمني وزير الخارجية ، نوري السعيد ، بالتلفون وفي حالة نرفزة شديدة :

ـ شو هذا يا استاذ .. تطلع علينا مشاكل من دائرة الاثار ، مع أننا أمام مشاكل سياسية كبيرة وكثيرة ، سفير اميركا جاء يحتج رسمياً .

قلت : تأكد يا باشا ، انا اعددت لكل أمر عدته ، لم اتخذ قراري في هذا الشأن ، ولم أقدم على تنفيذ هذا القرار ، إلا بعد درس الأمر درساً ملياً . وقلت للدكتور فرنكفورت ، بأني مستعد الى عرض المسألة الى هيأة دولية . لأني لا أشك في انها تعطيني حقاً في تفسير المادة ..

ـ ولكن أرجوك ، لا تحدث لنا مشاكل ..

قلت : ـ لماذا تعتبرون القضية مشاكل سياسية . قولوا لهم ان القضيـــة ، قضية قانونية وعلمية .. ويمكن أن تحل بالوسائل القانونية والعلمية .

عندما رأى إصراري قال :

ـ اذن أنا سأقول للدكتور فرنكفورت ان يراجعك ، وأرجوك ان تتساهل

في الأمر ، ولاتحدث لنا مشاكل سياسية .

انتهى حديثي مع نوري السعيد، بقولي : ـ تأكد ، أنا حسبت حساباً لكل الاحتمالات .. وأنا على يقين بأني سأتغلب على كل ما يرون إثارته من مشاكل ..

*

جاءني الدكتور فرنكفورت ، صباح اليوم التالي :

قال : ـ وزير الخارجية ، طلب مني مواجهتكم لأطلع على قراركم النهائي ، وأن أجد طريقة لحل الإشكال ..

وجرت بيني وبينه محادثة ومناقشة طويلة ، حول القضية ..

خلال هذه المحادثة والمناقشة ، لم يعد فرنكفورت يتمسك بحـــكم القانون . ولكنه حاول ان يستمد قوة من مصلحة العلم..

قال : ـ إذا حرمتم البعثة من أهم آثار اكتشافاتها، فانها لا تستطيع مواصلة التنقيبات ، فالعلم يخسر من جراء ذلك خسارة عظيمة .

قلت : ـ ولماذا لا تستطيع مواصلة التنقيبات ؟ فإنها اولاً حصلت على مجموعة هامة من الآثار المكتشفة . كما حصلت على شرف اكتشاف الاثـــار الباقية في المتحف . وأنا أظن ان هذا الشرف وحده يضمن مواصلة العمل ، فكيف إذا انضمت اليه هذه المجموعة من الاثار القيمة ...

قال : ـ لماذا تحرمون البعثة من القطع السبع كلها . مثلاً : لماذا تتمسكون، برأس الثور النحاسي، إن لديكم قطعاً كثيرة مثله .

قلت : ـ ولكني أخاطب ضميرك العلمي، وأسألك ، هل تشبه هذا الرأس؟

قال : ـ أعترف بأن هناك شيئاً من الفرق .

وسألت : ـ وأسألك ، هل هذا الفرق ، هام أو تافه ؟ وواصلت مناقشته قائلا :

ـ أنا لست اختصاصياً في الاثار القديمة ، ولكني درست كثيراً العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، وتتبعت باهتمام قوانين التطور في الطبيعة وفي المجتمع . وأنا أعرف ان الفروق الصغيرة ، عندما تنتظم في سلسلة ؛ تكتسب اهمية كبيرة ، لأنها تصل بين الحدود البعيدة ، وتظهر نواميس التطور واتجاهاتها ، ولا أشك في أن الأمر في الاثار لا يختلف عن ذلك . وهذه الاثار التي يمكن ان تؤلف سلسلة وتؤدي الى اكتشاف الحقائق الهـامة ، يجب أن تجمع في محل واحد . انها اذا تفرقت الى متاحف عديدة ، تفقد دلالتها ، ولا تظهر معانيها الحقيقية . فمصلحة العلم تقتضي اجتماع السلسلة الكاملة في محل واحد ، وطبيعي ان أوفق المحلات ، لجمع السلسلة الكاملة وعرضها ، هو المحل الذي تعود اليه الاثار . .

لاحظت ان فرنكفورت ، تأثر من ملاحظاتي هذه ، فأراد ان يوجه البحث اتجاهاً آخر :

ـ ولكن لا تنس احتمال ضياع هذه الاثار في هذه البلاد . الأمـور غير مستقرة . قد تحدث أحداث وثورات . تؤدي الى اتلاف وضياع تلك الاثار .

قلت : ـ وأنا اعتقد ان هذا الاحتمال ، ليس في هذه البلاد أقوى مما هو في سائر البلاد . كلنا نعرف ماذا حدث للكثير من المبـاني الأثرية ، وللبعض من المتاحف خلال الحرب العالمية الأخيرة . وكلنا نعلم الجهود التي يبذلها علمـاء الاثار ومحبو الفنون ، لصيانة المباني الأثرية والمتـاحف الأثرية والفنية ، من ويلات الحرب .

تجاه هذه الملاحظات ، رأيت فرنكفورت يلجأ الى حجة أخرى ، ويقول :

ـ لو كان الأمر متعلقاً بي وحدي . لما ألححت عليكم كل هذا الإلحاح . ولكن ما العمل مع ذلك العجوز ، الذي أبرق إلي يقول : إذا تمسكت مديرية الاثار

بخطتها ، أتركوا العراق ، وانتقلوا الى سوريا . وأنا لا أود ان أترك العمل الذي اشتغلت فيه منذ سنوات ، في أهم ادوار انتاجه العلمي . .

قلت له : ـ ولكن العجوز (وكان يقصد من ذلك : البروفسور بريستد الذي كان مديراً لمعهد الدراسات الأركيولوجية ، التابع لجامعة شيكاغو ، مرجع بعثة التنقيب في تل اسمر ـ) ، من الطبيعي انه لم يتخذ هذا القرار ، إلا بناء على المعلومات التي تلقاها منكم . .

هذه الملاحظة ، صدمت فرنكفورت صدمة ظاهرة ، فقال لي بكل تأثر وحماسة : ـ أتظن ذلك ! إسمح لي إذن ، بضعة دقائق ، لآتي بحقيبة اوراقي من سيارتي الواقفة امام الباب . .

قال ذلك ، وخرج من غرفتي ، وبعد برهة عاد ، وفي يده حقيبة الأوراق . أخرج منها مسودة البرقية التي كان أرسلها الى بريستد . . وكان مما جاء فيها (يبدو أننا لا نستطيع أن نعترض على عمل الدائرة من الوجهة القانونية) .

عندما اطلعت على ذلك ، قلت له :

— مادام أنك سلمت بحقنا من الوجهة القانونية ، فإني سأبحث عن وسيلة تساعدك على إقناع رئيسك في الأمر . فأرجو أن تعود إلي بعد الظهر ، في الساعة الرابعة .

ودعته على هذه الكلمات ، ثم أخذت اكتب المذكرة التي سأوجهها إليه باللغة الفرنسية (لأتأكد من أنها ستعبر عن رأيي بصراحة ، دون غموض وإبهام) . ووضعت فيها كل ما يمكن ان أحصل عليه من حجج وبراهين مقنعة ، كأني أكتب مذكرة سياسية ، ترمي إلى حل مسألة دولية . .

بدأت المذكرة بقولي : « بالاشارة الى حديثنا الشفهي ، إني فكرت في الأمر ملياً ، ولم أجد ما يستوجب إعادة النظر في القرار الذي كنت اتخذته خلال

قسمة الاثار ، التي خصصت الى المتحف العراقي سبع قطع أثرية ، تركت خارج القسمة .

وأعتقد ان بقاء هذه القطع في المتحف العراقي ، لا يقلل شيئاً من شرف التنقيب والاكتشاف الذي أحرزته بعثتكم المحترمة في هذا المضمار . فإنها ستعرض في المتحف ، مع الاشارة الى مكتشفيها ، وسيسجل ذلك ، بطبيعة الحال ، في الدليل الذي ستصدره الدائرة عن محتويات المتحف .

وأرجو أن تلاحظوا ان المتحف العراقي ، ما هو إلا نتاج تعاون علمي ، دولي ، اشترك في الكشف عن الاثار المعروضة فيه ، بعثات علمية من دول وبلاد مختلفة . ولكل منها شرف خاص ، في زيادة ثروة المتحف المادية والمعنوية ...

وبعد شرح هذه النقطة بتفاصيل وافية قلت :

- إنه يسرنا أن نتعاون مع الهيئات الاختصاصية ، في زيادة الاكتشافات الأثرية العلمية ، ولكي أظهر لكم مبلغ تقديرنا لهذا التعاون العلمي ، قررت أن أهدي بعثتكم المحترمة ، أحد الرؤوس النحاسية الموجودة لدينا ، مكررة ، نتيجة تنقيبات أخرى ، وذلك تقديراً للجهود التي بذلتموها في سبيل التنقيب عن الآثار في بلادنا .. » .

عندما أتاني فرنكفورت لتسلم ردي الأخير ، واطلع على المذكرة التي وجهتها إليه .. فرح منها فرحاً كبيراً ، وقال : أظن ان هذه الخطة ستحل المشكلة ، وودعني شاكراً .

ثم أتى بعد يومين ، يعلمني بأنه تلقى برقية من بريستد تفيد بأنه اعتبر المسألة منتهية ، وشكرني على المساعدة التي أسديتها إليه ، لضمان استمرار البعثة في أعمال التنقيب في السنين القادمة .

وفي اليوم التالي ، كلمني نوري السعيد تليفونياً ، وأخبرني بأن السفير الأميركي زاره ، وأبدى ارتياحه لحل القضية بهذه الصورة ، وقال له : بأنه يود أن يزورني

ليشكرني شخصياً ، وأضاف : أنا ايضاً أشكرك . الصحيح ، إني كنت متخوفاً من إحداث مشكلة سياسية .

وفي اليوم التالي زارني السفير نابي شو ، وبعد ان شكرني قال : حقيقة هذه طريقة جيدة ، تحفظ للمتحف العراقي ما يحتاج إليه من آثار ، ويهدي إلى البعثات التنقيبية ما يسرها ويحملها على مواصلة العمل ، ثم قال :

– وأنا أرى أن تنصوا على هذه النقطة في القانون الجديد ، الذي ستصدرونه .

قلت له ، جواباً على اقتراحه هذا : ـ إن القوانين لا يمكن ان تتضمن ما تقتضيه جميع الحالات . فضلاً عن أنها ، تساعد على تفسيرات مختلفة ، وأحسن مثال ، على التفسير الخاطىء ، هو الخطة التي سارت عليها دائرة الآثار واعتادتها بعثات التنقيب ، خلال هذه السنوات الطويلة . إن حسن النية ، مع ملاحظة مقتضيات العلم ، هي التي تحل المشاكل ..

وبعد سماع كلماتي هذه ، ودعني ، مكرراً شكره على حسن تدبيري في معالجة القضية .

بعد أن حدث ماحدث مع بعثة شيكاغو في تل اسمر ، عرفت سائر البعثات ، القرار الذي اتخذته ، في تفسير القانون ، ولم تحاول أن تعترض على الخطة التي اتبعتها في أمر اقتسام الآثار المكتشفة ، على أساس ترك القطع النادرة خارج القسمة .

وقد تم اقتسام الآثار مع سائر البعثات أيضاً على هذا الأساس بسهولة كبيرة .

ان كسري للتقاليد المؤسسة – على ضوء تفسيري للمادة القانونية القديمة ، .. أدخل قضية قانون الاثار في طور جديد . وأصبح في استطاعتي ، أن أترك كل المعاملات والمخابرات السابقة جانباً ، وأقدم على وضع مشروع القانون الجديد ،

بحرية تامة ، دون أن افكر فيما قد تقوله بعثات التنقيب .

خلال هذه المدة ، كنت واصلت دراسة قوانين الاثار المختلفـة ، كما بحثت أنواع المشاكل التي تحدث في شؤون الآثار ، مع موظفي الدائرة من ناحية ، ومع العلماء الذين يشتغلون في التنقيبات من ناحية أخرى .

وقد لاحظت بأن بعثات التنقيب يمكن أن تقسم إلى نوعين أساسيين : البعثات التي توفدها المتاحف . والبعثات التي توفدها الجامعات ، (وذلك ما عدا البعثات التي تشترك فيها المتاحف والجامعات) .

فالبعثات التي توفدها وتمولها المتاحف ، تهتم – قبل كل شيء ، وأكثر من كل شيء ... بالآثار المكتشفة ، وتحرص على الحصول على أكبر عدد منهـــا ، لزيادة ثروة المتحف الذي أوفدها ومولها . ولكن البعثات التي توفدها وتمولها الجامعات ، تكون أكثر اهتماماً بالنتائج العلمية ، والاكتشافات الأثرية ، وأقل حرصاً لجمع الآثار .

كما لاحظت ان تطلبات كل نوع من هـــذين النوعين لا يخلو من الاختلاف في أمور معينة . فرأيت ان اسير في طريق استرضاء البعثات التي توفدها الجامعات على أبعد الحدود ، لأكسب الرأي العام العلمي ، ضد مطامع البعثات التي تعمل للمتاحف ، وتحرص على جمع أكبر عدد من الآثارالتي يمكن عرضها في المتاحف.

وقد باحثت ، وشاورت ، وناقشت أناساً كثيرين ، من رجال القوانين ، ومن رجال المتاحف ، وعلماء الآثار ، في مختلف المواد والمسائل ، لكي يأتي القانون مشتملاً على أصوب الأحكام ، التي تضمن مصلحة العلم ، دون أن تضحي شيئاً من مصلحة البلاد .

ويجدر بي أن أشير إلى بعض الاراء الغريبة التي لاحظتها في رجال الحقوق والقانون ، خلال أحاديثي معهم ، في قضايا الاثار .

كنت أباحث وأستشير أساتذة كليـــة الحقوق ، في بعض المواد في مشروع القانون . عندما عرضت على بعضهم المادة التي تنص على ملكية الدولة للآثار ، وحق حيازة الأفراد لها ، قالوا : « هذا يختلف مع الدستور ، لأن القانون

الأساسي العراقي ينص على أن الملكية الفردية محترمة ... »

وعندماعرضتعليهم المادة التي تخير دائرة الاثار، بين الشراء ، والترخيص والمنع لطالبي تصدير الاثار – دون حصر الأمر بين الشراء وترخيص التصدير ، كما كان مقرراً في القانون السابق– قالوا : « هذا لا يجوز . لأنه يتضمن تحديداً وتقييداً للملكية » .

وعندما قلت لهم : أفلا تمنع الدولة تصدير الذهب ، وتصدير الحنطة – عند الحاجة . ولماذا لا يحق لها أن تمنع تصدير الاثار ؟

قالوا : ولكن الحنطة والذهب يوجد من يشتريها في الداخل ، وأما الاثار فمن يشتريها ؟ .

قلت : – ان الاثار بالنسبة الى الدولة والى المجتمع ، لا تقل أهمية عن الذهب . فما يجوز بالنسبة إلى الذهب ، يجوز – عن طريق أولى – بالنسبة الى الاثار .

وعلى أي حال ، بعد هذه الأبحاث ، والاستشارات، والدراسات المتوالية.. وضعت للمشروع صيغته النهائية ، وقدمته الى الوزارة راجياً ارساله الى مجلس الوزراء .

الوزير ، أراد أن توضع مادة تنص على استثناء الاثار الموجودة في المقامات المباركة . قلت : ان تسجيل الاثار لا يعني مصادرتها ، بل انها تبقى في حيازة حائزيها . ويضمن عدم ضياعها أو اتلافها ، أو بيعها ، أو تصديرها . فضلاً عن ذلك فمن الطبيعي ان تتفق ادارة الاثار مع رجال الادارة في كيفية التسجيل ، واستطعت – بهذه الملاحظات – ان استبعد فكرة الاستثناء .

ولكن مسألة اعتبار المخطوطات القديمة من الاثار ، وتحتيم تسجيلها مثل الاثار .. أثارت اعتراضات أكثر واشد ، لكثرة حائزي الكتب المخطوطة القديمة – بالنسبة الى سائر انواع الاثار القديمة . ولذلك ، لم تنحصر التحفظات والاعتراضات التي أبديت على هذه المادة ، في الوزارة ، بل شملت كثيراً من النواب ، ولا سيما الأعيان .

ولكني أكدت على ضرورة اعتبار الكتب المخطوطة ايضـــاً من الاثار ، والعمل على صيانتها من التلف والتصدير ، مثل سائر الاثار ... وبعد مناقشات طويلة ، استطعت اثبات النص المتعلق باعتبار المخطوطات من الاثار القديمة ، ولكني اضطررت الى التساهل في موعد تسجيلها . فالمدة المقررة لتسجيل الاثار التي في حيازة الأشخاص كانت سنة واحدة ، الا ان هذه المهلة لم تحدد بالنسبة الى المخطوطات ، وعدلت المادة على اساس ترك مدة التسجيل الى القرار الذي ستصدره الوزارة فيما بعد .

واجتاز مشروع القانون مراحل التنفيذ المختلفة ، إلى ان انتهى بالصدور.

بهذه الصورة ، تخلصت مديرية الاثار القديمــة ، من القانون الذي كان وضع بعد فك ارتباط المديرية من وزارة المعارف ، وربطها بوزارة الاشغال ـ وذلك استناداً الى احكام معاهدة سيفر ، التي كان نقضها الكماليون .

ولا حاجة إلى القول ، إن القانون الجديد ، ضمن للبلاد منافع وفوائـــد عظيمة .



القصر العباسي

« في بغداد »

- ١ -

إن أولى جهودي الاستكشافية توجهت نحو خرائب القصر الواقع في زاوية الجنوب الغربي من القلعة في بغداد .

كان القصر معروفاً بين الناس باسم قصر المأمون ، ولكننا لم نجد ما يبرر هذه التسمية ، ولذلك رجحنا أن نسميه القصر العباسي دون تحديد زمن معين له .

وكانت الخرائب المذكورة تلفت نظر الزوار بالإيوان الكبير وبالسرداب الصغير . كان الإيوان قائماً مكشوفاً ، والنصف الأعلى من جدرانه الثلاثة والسقف المعقود الذي يعلوها كانت مزينة بزخارف أجورية في غاية الروعة والجمال . وأما السرداب الصغير فكان الوصول إليه يستلزم السير في ممرات مظلمة وغير منتظمة بين الأنقاض وفوق كتل الردم . وعندما يصل الزائر إليه على ضوء فانوس ، يجد نفسه أمام زخارف ومقرنصات آجورية جميلة جداً .

وكان الزائر لا يجد في الخرائب ما يلفت النظر غير هذا الأيوان وهذا السرداب الصغير . وكان هناك عدة أقبية طويلة ومتوازية كان الجيش العثماني يتخذها مخازن للذخائر الحربية . إن المواد الانشائية التي تلاحظ في جدران هذه الأقبية كانت تختلف إختلافاً كبيراً عن طبقات الطابوق الظاهرة في الإيوان والسرداب .

إنها كانت مؤلفة من كسارات الطابوق القديمة التي كانت تعرف بالعراق باسم «شكنك» ، وكل شيء يدل على أن الأقبية المذكورة كانت مستحدثة في العهد العثماني ،

فرأينا أن نهدمها لكي نصل إلى جدران القصر الأصلي .

وفعلاً،عندما تم هدم الأقبية ورفع انقاضها ظهرت منورائها جدران القصر الأصلي مع مداخل سبع غرف صغيرة .

وظهر في أعلى بعض الأقسام من هذا الجدار بقايا مقرنصات وزخـــارف آجورية تدل على انه كان هناك طرمة مسقوفة تحمي أبواب الغرف من حرارة الشمس والأمطار .

وعندما رفعنا الأنقاض الكثيرة والعالية المتراكمة بالقرب من الجناح الأيسر من الإيوان، وجدنا أن هناك دهليزاً قصيراً يتصل بدهليز طويل يقطعه عامــوداً ويمتد وراء جدران الغرف المذكورة ، ويتصل بأبواب أربع قاعـــات كبيرة . الغرف الأمامية كانت ذات طابقين وكان بعض الأقسام من غرف الطابق العلوي ظاهراً . ولكن القاعات الخلفية كانت في ارتفاع يشمل الطابقين .

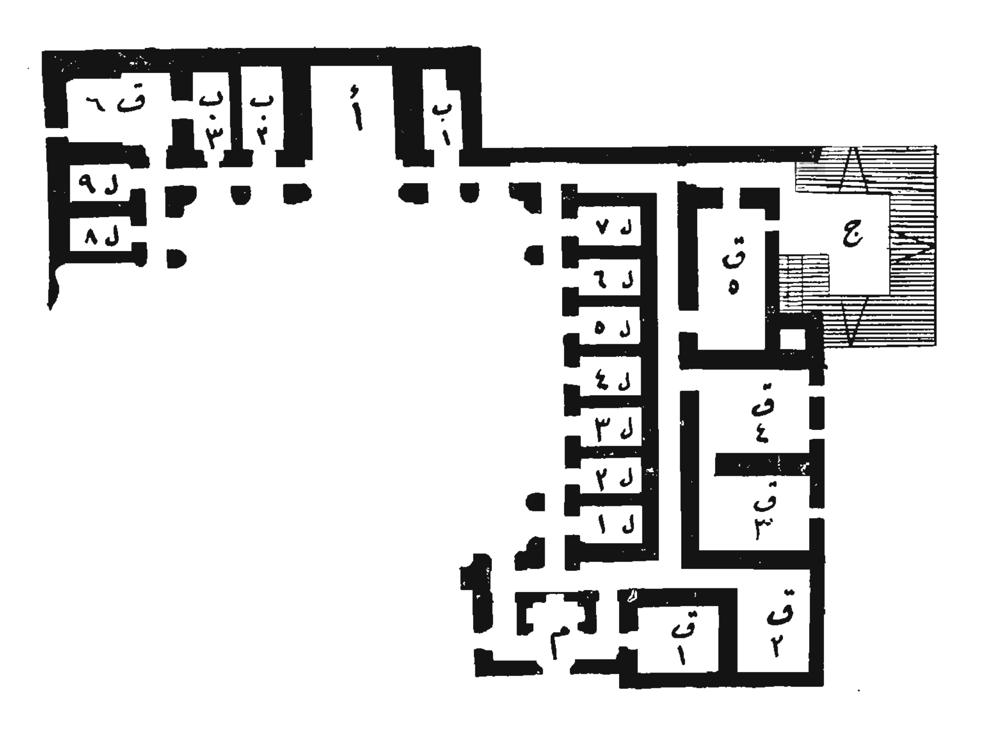
وعندما استمر رفع الأنقاض ظهر ان ما كان سمي باسم السرداب إنه شيء غريب لا يشبه السرداب. ولكنا وجدنا أمامه محل باب مسدود بجدار مبني من مواد إنشائية جديدة ، وعند البحث علمنا أن هذا الجدار إنما هو جزء من جدار حمام صغير حديث البناء ملتصق بجدار القصر الأصلي .

وعندما هدمنا الحمام – بعد استحصال موافقة وزارة الدفاع طبعاً – تبين لنا أن ما كان يُعرف باسم السرداب كان يقابل مدخل القصر وهذا كان السبب في مقرنصاته وزخرفاته البديعة .

وبهذه الصورة توصلنا إلى معرفة أهم الأقسام من مخطط القصر ، الجنـــاح الشرقي والجناح الجنوبي تماماً ، وقسم صغير من جناحه الغربي مع مدخله؛ وأما بقية الجناح المذكور، والجناح الشمالي فلم نتمكن من معرفة مخططه لأن كل مواده الإنشائية كانت انتزعت منه حتى الأساس .

والشكل التالي يبين المخطط الذي توصلنا إليه :

(أ – الإيوان ، م – المدخل ، ل – غرف الطابق الأرضي ، ق – القاعات المرتفعة التي تشمل ارتفاع الطابقين) .



مخطط القصر العباسي

– بعد إتمام الاستكشاف والترميم –

أ ـ الإيوان ، م ـ المدخل ، ل ـ غرف الطابق الأرضي ، ق ـ القاعات المرتفعة التي تشمل ارتفاع الطابقين ، ج ـ برج حديث (لم يهدم) .

- ٢ -

إن الدهليز والقاعات كانت تضم طبقة سميكة مؤلفة من فضلات الخفافيش إنضم إليها بعض الأنقاض من السقوف المتهدمة في ارتفاع يزيـــد على متر . فاضطررنا الى رفع جميع تلك البقايا والانقاض لنصل إلى الارضية الاصلية .

ولاحظنا أن أقسام الجدران التي كانت بقيت تحت الأنقاض كان قد اعتراها شيء كثير من التلف من جراء الامطار التي كانت تتساقط من فتحات السقوف منذ قرون عديدة . فبادرنا إلى ترميم القواعد المتآكلة من جميع الجدران ، من الإيوان حتى المدخل ، لصيانة الاقسام الباقية منها .



معارض القصر العباسي

بعد إتمام عمليات الترميم والصيانة رأيت ان نستفيد من القصر بصورة لا تغير شيئاً من معالمه الأصلية . وذلك باتخـــاذ بعض غرفه وقاعاته إلى عرض صور مكبرة عن الريازة العربية « أي : العمارة العربية » في مختلف البلاد ،وتخصيص بعض قاعاته إلى عرض مخلفات الملك فيصل .

معارض الريازة العربية

ولقد خصصنا القاعة التي تقع إلى جانب المدخل رقم (ق ١) إلى عرض صور مكبرة لخرائب القصر من تواريخ مختلفة منذ سنة ١٩٠٧ ، مع نمـاذج من الأجور المستعملة في بنائه وزخرفته .

كما خصصنا القاعة التي تلي ذلك رقم (ق ٢) إلى مدينة بغداد ، عرضنا على جدرانها خرائط وصور مستخرجة من مختلف المؤلفات القديمة والحديثة عن بغداد في تواريخ مختلفة .

واما القاعـــة رقم (ق ٦) والغرف الصغيرة من رقم (ل ١ ــ ٧) فقد خصصنا كل واحدة منها إلى عرض صور المباني العربيـــة والإسلامية القائمة في العراق وفي مصر وسوريا وفلسطين وبـــلاد المغرب والأندلس وسائر البلاد الإسلامية .

معرض الذكرى

جمعنا وعرضنا في قاعات هذا المعرض صور الملك فيصل الأول في تواريخ

مختلفة مع مخلفاته التي تعود إلى الأدوار المختلفة من حياته .

(بعد وفاة جلالة الملك فيصل الأول سنة ١٩٣٣ كانت دائرة الاثار القديمة قد تسلمت بعض مخلفاته ، وخصصت إحدى غرف المتحف العراقي لعرض هذه المخلفات . غير انها كانت اضطرت إلى خزن البعض منها ، لضيق المحل المخصص للمعرض المذكور عن استيعابها ، كما انها لم تتمكن من جمع الصور المتعلقة بالادوار المختلفة من حياة المغفور له .)

وعندما اتممنا أعمال الاستكشاف والصيانة في القصر العباسي خصصنا ثلاث قاعات كبيرة لعرض المخلفات المذكورة مع سلسلة من الصور المكبرة والأعلام التي استعملت منذ بداية الثورة العربية .

ورتبناها بصورة تمثل مختلف أدوار حياته واعماله احسن تمثيل .



خان الاورتمه ــ خـان مرجان

في الوقت الذي كنت افكر في وسيلة لوضع اليد على « خان الاورتمه [1] » . اخبرني مفتش الاثار ، بأن ادارة الأوقاف بدأت اعمال الهدم والتعمير في الخان.

طبعاً سارعنا في كتابة مذكرة مستعجلة الى الأوقاف ، لفتنا أنظارها فيها ، الى ان الخان من المباني التي تم اعلان أثريته ، فلا يجوز ادخال تعديل فيه ، دون استحصال موافقة دائرة الاثار في أمره ، وطلبنا إليها ان توقف الأعمال .

إلا ان ادارة الأوقاف ، لم تبال لطلبنا ، قائلة « اننا أخذنا موافقـة رئاسة الوزراء » .

وعلمنا ان المشروع الذي بدأوا العمل لتحقيقه ، كان يقضي بترك الخان على حاله ، واضافة بناية قائمة على أعمدة ، أمـــام جبهته ، وتحويل شبابيك الدور الأعلى منه الى أبواب ، لأجل ربطها بالقسم الذي سيقوم على أعمدة .

وذلك كان سيقضي على معالم الخان الأصلية ، فضلاً عن انه كان سيؤدي الى انهدام قسمه الأصلي ، بسبب اهماله اهمالاً تاماً .

وعندما علمت قول مدير الأوقاف بأنه حصل على موافقة رئيس الوزراء ، ـ وكان ياسين الهاشمي ـ اسرعت في مكالمة سكرتير مجلس الوزراء ، واخباره بأني آت للالتقاء بالرئيس .

وعندما ذهبت الى رئاسة الوزراء ، ومررت من أمام غرفة رئيس الديوان ،

---

١ ـ تركيب تركي ، يعني الخان المغطى أو المسقوف .

في طريقي الى غرفة الرئيس.. شاهدت ان مدير الأوقاف العام رؤوف الكبيسي كان هناك . وجاء الى باب الغرفة يقول لي ، وفي وجهه ابتسامة عريضة : « روح شوفه .. اني حصلت على موافقته الكاملة .. انه وافق بعد أن لاحظ ودرس المخططات التي وضعناها .. » ثم كرر ، بأسلوب ينم عن الاستهزاء : « روح شوفه .. » .

دخلت على ياسين ، وبدأت اتكلم عن أهمية الخان ، إلا أنه قال : الخان سيبقى على حاله .. انما ستضاف إليه غرف في امامه .

قلت له : ان الخان اجمل المباني الأثرية القائمة في بغداد . وهو فريد في نوعه في كل البلاد . فكيف يجوز أن يترك على حاله ، ويحاول استغلاله بالطريقة التي تذكرونها .

ثم اضفت : وأنا من زمان ، منذ اكثر من خمسة عشر عاماً كنت افكر في وجوب ترميم الخان وجعله متحفاً للآثار العربية . ومنذ توليت ادارة الاثار أخذت أفكر في الأمر بصورة جدية ، وكلي أمل بأن أجد منك خير مساعد لتحقيق تلك الفكرة ..

قال لي : – ولكن ماذا عندكم لتكوين متحف للآثار العربية والاسلامية ؟

أجبته بدون تردد: – اعطوني الخان ، وأنا اتعهد بأن أملأه بالاثار العربية ، خلال اتمام عمليات تعميره .

قولي هذا أثار استغرابه .. ولكني ، أخذت أشرح له الخطة التي وضعتها ، والأمور التي هيأتها لتكوين متحف الاثار العربية .. وبعد سماع إيضاحاتي ، ولاسيما أمام تكراري بأني أتعهد بملئه بالآثار العربية ، الى حين اتمام تعميره ، اقتنع بوجهة نظري ، وقرر توقيف مشروع الأوقاف .

طلب رؤوف الكبيسي ، وقال له : – أجّروا الخان الى دائرة الاثار القديمة ، بنفس الأجر ، الذي تتقاضونه الان ، على الان ، على ان ندفعه لكم سنوياً . واتركوا الأمر الى الاثار .

ورؤوف الكبيسي ، أمام هذا الأمر القاطع ، الذي ما كان يتوقعه أبداً ،

عندما كلمني ، وانا في طريقي الى الالتقـــاء برئيس الوزراء ، تلعثم قليلاً ، ثم قال :

– أمرك يا باشا .

بعد تخليص الخان من يد ادارة الأوقاف ، بقي أمر ايجاد الاعتمادات اللازمة لتعميره وترميمه ، وإعادته الى حالته الأصلية .

وياسين ، بعدما اقتنع بوجهة نظري كل الاقتناع ، وقدر أهمية مشروعي تمام التقدير .. ساعدني في هذا المضمار أيضاً .

طلب مدير الاشغال العامة ، وأمره بتولي أمر ترميم البنايـــة – تحت اشراف دائرة الاثار القديمـــة – من الاعتمادات الموجودة لديهم لأجل ترميم المباني الحكومية .

وبعد الوصول لهذه النتيجة ، ودعت ياسين ، شاكراً . وقلت له – سترى ، بعد سنة ، ماذا سيكون الخان ، وكيف سيكون لدينا متحف للآثار العربية يبيض وجوهنا ..

*

وبعد ذلك ، أخذت أشرف على ترميم الخـان ، ترميماً أساسياً : (وكانت الأوساخ وفضلات الخفافيش المتراكمة في بهو الخان ، وغرفه ، قد كونت طبقة يتجاوز سمكها المترين) .

كما واصلت أمر نقل الاثار من المساجد ، والمقابر من ناحية ، والتنقيب عن الاثار في سامراء من ناحية أخرى . كما رأيت أن أخصص الغرف المحرومة من النوافذ إلى ديورامات .. وضعنا فيها ديورامات : عن الباب الطلسم على حالته القديمة ، وعن القصر العباسي في سامراء ، وعن جسر حربي ..

وهذه الأمور كلهـــا سارت بسرعة وبنظام ، مكنتنا من ترتيب الاثار في الغرف ، كلما تم ترميم البعض منهـــا .. حتى استطعنا – أن ننتهي من ترتيب

المتحف ، قبل ان تمضي مدة تذكر على اتمام ترمياته ..

وعندما افتتحناه ـ بعد اشتغال الموظفين عدة ليال متوالية ـ ... جاءني الدكتور يوردان ، بعد انتهاء حفلة الافتتاح ، وقال لي باندفاع قلبي ظاهر :

ـ « اهنئوك بكل قلبي .. وبما أني اشتغلت مـــدة طويلة في أمور المتاحف والاثار ، أنا أعرف أهمية الأعمال التي أنجزتها في هذه النهاية ، وهذا المتحف ، وأستطيع أن أقول : إنها كانت معجزة . وأكرر تهـاني بكل قلبي ، وعن علم وادراك . . »

❁

نظرة بعض الدوائر الرسمية

إلى قضايا الآثار القديمة

- ١ -

كان الباب الوسطاني في بغداد أصبح مقلعاً للطابوق[1]، يقتلع منه الناس ما يحتاجون إليه من الطابوق المكسر .

ورأت الدوائر المالية أن تمنع ذلك،ليس بقصد صيانة الباب بل لحفظ حقوق الخزينة فيها ، فرأت أن تضع مواد الباب في المزايدة لكي تخول حق اقتلاع الطابوق لمن يرسى عليه المزاد .

وهذه العملية لم تتوقف إلا بتدخل مديرية الاثار القديمة .

-٢-

وكان الناس في سامراء يقتلعون الطابوق من بقايا جدران القصور القائمة بين الأطلال . وعندما طلبت مديرية الاثار القديمة منع ذلك ، اعترض قائمقام القضاء على طلب الدائرة قائلاً : أن ذلك يحول دون توسع عمران مدينة سامراء لانه لا يوجد بالقرب منها معمل للطابوق . فاضطرت المديرية أن تصر على طلبها مستندة إلى أحكام قانون الاثار الصريحة الناصّة على أن: العمران لا يجوز أن يبنى على انقاض الاثار ، بل يجب ان يتم على أساس جلب الطابوق من المعامل الموجودة أو إنشاء معمل جديد للطابوق في الضفة الأخرى من النهر .

وبذلك استطاعت المديرية أن تصون أطلال سامراء القديمة من توسع أعمال الإتلاف والتدمير .

---

١ - الطابوق : احجار البناء الصغيرة المستطيلة الناشئة من الآجر المشوي .

- ٣ -

ولكن أهم المشاكل التي تعرضت إليها مديرية الاثار القديمة من هذه الوجهة نجمت عن تصرفات امين العاصمة أرشد العمري . فإنه ما كان يهتم بالمباني القديمة وصار يظهر عداء صريحاً نحو أعمال المديرية :

١ - أراد أن يقطع قسماً كبيراً من جامع المرجان لأجل تنظيم شارع الرشيد. والمديرية اضطرت إلى بذل جهود كبيرة لمنع ذلك لان الكتابات الأجورية التي تزين القسم الأعلى من باب الجامع والبعض من جدرانه الداخلية ، كانت تتضمن وقفية كاملة يمكن ان تعتبر من اثمن الوثائق التاريخية في مدينة بغداد .

٢ ـ وقد حصلنا بعد جهد جهيد على القرار اللازم لتخصيص البستان الكبير المثلث الشكل بالقرب من المطار ـ الى مديرية الاثار القديمة لتشيد عليه المتحف العراقي الجديد .

ولكن بعد مرور بضعة أيام على اتمام معاملات التخصيص اخبرني مفتش الاثار ان عمال امانة العاصمة يشتغلون بفتح طريق وسط البستان المذكور .

ان فتح هذا الطريق كان لا يترك مجالاً لتشييد المتحف هناك ، فضلاً عن انه ما كان أي لزوم لفتح هذا الطريق لان على مسافة بضعة امتار من خلف البستان كان طريق مفتوح يربط بين الشارعين .

فاضطررنا الى الاحتجاج على عمل امانة العاصمة هذه وتوفقنا بتوقيف ومنع هذه المعاملة ، وذلك بفضل وزير المالية رستم حيدر ومؤازرته لنا .

ومع هذا فكرت في ان بناء المتحف لن يتم في وقت قريب لأن الحصول على الاعتمادات اللازمة للبناء لن يتيسر إلا بعـــد بضع سنوات . وخشيت ان يعود أرشد العمري الى فكرة فتح الطريق مستفيداً من بعض الفرص التي قد تسنح له في المستقبل .

وتحسباً لهذا الاحتمال رأيت ان اثبت حدود العرصة ببناء الباب الأشوري في رأس المثلث ووضع نسخة من أسد بابل في نهاية أحد ضلعيه، وبناء مخزن مؤقت للآثار في نهاية ضلعه الاخر .

وبهذه الصورة استطعت ان احمي العرصة من نزوات ارشد العمري إلى ان يتيسر بناء المتحف .

٣ ـ وعندما فكر ارشد العمري في انشاء بهو الامانة خارج سور القلعة أخذ يهدم البرج القائم في نهاية السور من جهة الشط . فتدخلت المديرية في الأمر واوقفت اعمال الهدم .

ولكن امين العاصمة تأثر من ذلك ، وراجع رئاسة الوزارة . فرأى رئيس الوزراء ان يجمع بيني وبينه لينظر في الأمر ، وعندما بينت له خلال الاجتماع الذي انعقد في مكتبه الرسمي اهمية موقع البرج المذكور ، كما شرحت له ان بقاء البرج لا يحول دون بناء بهو الامانة بل بعكس ذلك ، يزين حديقتها . فإننا مستعدون لترميمه . فإذا زرعت الامانة حول البرج بعض النباتات تكسب الحديقة رونقاً خاصاً يلفت الانظار. وفضلاً عن ذلك ، يمكن للأمانة ان تستعمل داخل البرج ايضاً .

ورئيس الوزراء حكمت سليمان ـ الذي كان ألف الوزارة عقب انقلاب بكر صدقي ـ اقتنع بصحة وجهة نظري في هذا الأمر وأمر امين العاصمة بالكف عن هدم البرج على أن تتولى إدارة الاثار ترميمه .

وقد خرجت من هذا الاجتماع مطمئن البال للنتيجة التي توصلنا إليها .

غير ان بعد بضعة أيام علمنا ان امين العاصمة عاد إلى هدم البرج. وعندما أرسلنا مفتش الاثار الى توقيف أعمال الهدم وطلبنا تدخل الشرطة لمنع الهدم بناء على قرار الدائرة المستند الى احكام قانون الاثار ، وارسل رئيس الوزراء الى وزارة المعارف كتاباً قال فيه : ان البرج ليس له قيمة تاريخية ، وطلب من وزير المعارف أن يبلغ مديرية الاثار بعدم التدخل في هذا الأمر .

وقد دهشت من هذا الأمر الذي أصدره رئيس الوزراء مخالفاً للقرار الذي

كان اتخذه قبل بضعة أيام وعلمت ان ارشد العمري تكلم عن قضية الـــبرج في أحد مجالس الشرب مـــع بكر صدقي ، والمومى اليه عمل برأيه وأوعز الى حكمت سليمان بمنع تدخل مديرية الاثار .

طبعاً ما كان في استطاعتي ان احول دون هدم البرج في هـــذه الظروف الشاذة ، ومع ذلك ، رأيت ان أوجه الى حكمت سليمان رسالة خاصة أبين فيها أسفي للموقف المزري الذي وقفه في هذه القضية .

كتبت الرسالة باللغة التركية بدأتها بقولي :

« انا اعرف انه لا يحق لمدير الاثار القديمة ان يخاطب رئيس الوزراء ويعترض عليه ، ولكنني اعتقد ايضاً انه يحق لساطع الحصري ان يخاطب حكمت سليمان ، ويظهر أسفه الشديد على الموقف الذي وقفه » .

ثم قلت :

« ان البرج كان له قيمة ودلالة تاريخية هامة خلافاً للزعم الذي ابديتموه في الكتاب الرسمي الذي ارسلتموه الى وزارة المعارف .

وتأكدوا ان تاريخ مدينة بغداد سيذكر ان هذا البرج هدم في عهـــد حكمت سليمان تلبية لنزوات امين عاصمة طائش .

واظن انكم لن تجدوا تعبيري هذا شديداً وعنيفاً ، لأني كنت سمعت منكم عن ارشد العمري تعبيرات اشد واعنف من تعبيري هذا بدرجات » .

٦

الحفريـــات

التي قامت بها إدارة الآثار القديمة

- ١ -

ان جميع الحفريات في العراق كانت تقوم بها بعثات اجنبية .

وفكرت في أن مديرية الاثار القديمة تستطيع ان تقوم بحفريات في اطلال سامراء لأنها تعود إلى فترة قصيرةمن تاريخ معلوم كما انها عبارة عن طبقة واحدة. والوصول الى الأرضية الأصلية لا يستلزم حفر أكثر من متر أو مترين ، وذلك ما كان يتطلب خبرة واسعة ، بل كان يكفيها معلومات تاريخية ، وثقافة عامة لا تزيد على الدراسة في المدارس الثانوية أو في دور المعلمين ، ومعلومات هندسية عملية لا تتجاوز مـــا كانت تدرسها وزارة الأشغال في مدرسة الهندسة التي كانت انشأتهـا .

والصور المأخوذة من الجو كانت تظهر الشوارع المهمة ومحلات المباني الكبيرة.

ان الحفريات التي قام بها هرسفلت الألماني قبل نشوب الحرب العالمية الأولى كانت اقتصرت على قصور الخلفاء ، ولم تتناول الدور أو القصور الأخرى ، ولذلك قررت أن تتولى الدائرة أعمال الحفر والتنقيب هناك ، واستأجرنا أحد الدور في مدينة سامراء الحاليـة لتكون مقراً لهيئة التنقيب ، وعينا الموظفين اللازمين ، وهيأنا العمال ورؤساء العمال . ولزيادة في الاحتياط رجوت الدكتور يوردان أن يشرف على بدء عمليات التنقيب هناك .

ان حفريات سامراء استمرت عدة سنوات ودربت وأكسبت الموظفين الخبرة

في انجاز هذه الأعمال بالدقة اللازمة، كما دربت الكثير من العمال .

ان نتائج هذه الحفريات نشرت في مجلدين مع عدد غير قليل من المخططات والصور .

- ٣ -

تجربة سامراء شجعتنا على القيام بحفريات حول مسجد الكوفة لمعرفة ارضية المسجد الأصلية ولإظهار معالم قصر الأمارة الذي كان متصلاً بالمسجد .

وفي الأخير قررنا أن نقوم بحفريات في أطلال « واسط »، مع ان ذلك كان يتطلب أعمالاً كثيرة وكبيرة ، لأن الأطلال المذكورة كانت تقع بعيداً عن المدن فكان من الضروري ان ننشىء هناك مقراً لهيئة التنقيب كما نسوي الطريق اللازمة لمرور السيارات بين مدينة الحي ومحل التنقيب . وكان بين ايدينا صورة جوية واضحة تبين بعض التفاصيل عن الاطلال، غير ان التواريخ المعلومة كانت تذكر تاريخ بناء المدينة كما تذكر بعض الوقائع التي حدثت حولها في أوقات مختلفة ، غير انها ما كانت تعطي معلومات عن كيفية اندراس المدينة وتاريخ هجرها وبقائها بعيداً عن المعمورة .

وكل شيء يدل على ان كان هناك طبقات عديدة . فالحفريات في هـذه الاطلال كانت تستلزم نقل كمية كبيرة من الاتربة و الانقاض للوصول الى مختلف الطبقات ولاسيما إلى محل المسجد الكبير ودار الإمارة .

ومع كل ذلك ألفنا هيئـة تحت رئاسة أمين المتحف عبد الرزاق لطفي والمهندس شريف يوسف ، لإنجاز جميع الأعمال التمهيدية والقيام بالاستكشافات والحفريات اللازمة .

ان حفريات واسط أيضاً استمرت عـدة سنوات واوصلتنا إلى نتائج مهمة جـداً .

- ٣ -

ان البعض من حفريات الدائرة اقترنت باعمال الترميم والصيانة : مثــــلا ، عندما قررنا ترميم الملوية في سامراء ، رأينا أولاً رفع الانقاض المتراكمة حولها وذلك أدى إلى كشف القاعدة المربعة التي استند عليها بناء الملوية .

وعندما أردنا أن نقوم ببعض اعمال الترميم والصيانة في قصر الاخيضر ، ورفعنا الانقاض المتراكمة في المدخل وفي احدى القاعات الجانبية توصلنـا إلى إظهار معالم مسجد القصر ومحرابه والى البرهنة على ان بناء القصر يعود إلى ما بعد ظهور الإسلام .

*

ان جميع اعمال الحفر التي قامت بها الدائرة انحصرت في بادىء الأمر على المواقع الإسلامية . ولكن بعد ذلك عندما أخذ ينضم إلى موظفيها ـ بالتدريج ـ الطلاب الذين درسوا الاشوريات وتخصصوا في قراءة الخطوط المسمارية ، وسعت الدائرة نطاق أعمال الحفر وصارت تأخـــذ على عاتقها مهام التنقيب في بعض التلول الاثرية التي تعود إلى ما قبل ظهور الإسلام أيضاً .

مؤتمر الحفريات الدولي المنعقـــد في القاهرة

والاستحسان الذي ناله قانون الآثار العراقي الجديد في المؤتمر

سنة ١٩٣٧ تقرر عقـــد مؤتمر دولي للحفريات الأثرية في القاهرة ، والمديرية تلقت دعوة من منظمي المؤتمر للاشتراك فيه .

كان أهم المواضيع التي سيدرسها المؤتمر ، هي قوانـين الآثار المتبعة في البلاد المختلفة ، ومقارنة احكام هذه القوانين مقارنة علمية .

واخبرني الدكتور يوردان ـ بنـاء على بعض الاخبار التي وردته من جهات مختلفة ـ ، ان بعض الاثاريين سيتهجمون على قانوننا الجديد ، خلال مناقشات المؤتمر . قلت : ـ إذن سأذهب بنفسي ، للدفـــاع عن القانون . وسافرت الى القاهرة ، وانا أفكر في الاعتراضات التي كنت اطلعت عليهـــا ، وهيأت نفسي للرد عليها واحداً فواحداً .

ولكن منذ الجلسة الأولى ـ استطعت ان استفيـد من الظروف لاستجلاب تقدير المؤتمر واستحسانه لأهم مواد القانون ، قبل ان يحاول أحد انتقـــاده والاعتراض عليه .

وذلك ، لأن كبار العلماء الذين اشتركوا في المؤتمر ، كانوا أخذوا يتكلمون عن التنقيبات التي لم ينشر عنها شيء ، والتي اضاعت على العلم كثيراً من الحقائق الهامة . وتوالى الخطباء الذين يذكرون الأمثلة العديـدة ، على مبلغ الخسارة التي تصاب بها الأبحاث العلمية من جراء ذلـــك . وقالوا : ان بعض هيئات التنقيب لا تهتم كثيراً بغير المواد التي تزيد في ثروة المتاحف. وبعدما يحصلون على الاثار ،

ويسلمونها للمتاحف لعرضها فيها .. يقصّرون في نشر التفاصيل المتعلقة بكيفية الحصول عليها . وقد مضى على بعض البعثات أكثر من خمسة عشر عاماً دون أن تنشر عنها شيئاً .. وقد مات بعض المنقبين قبل أن ينشروا نتائج تنقيباتهم .. وقد ضاعت السجلات التي كانت تتضمن التفصيلات اللازمة عن الاثار المكتشفة .. وحرم العلم ، بذلك ، من طائفة هامة من الحقائق التي كان تم اكتشافها ..

بعد أن استمعت الى ما قاله الخطباء عن هذه القضية الهامة ، وعلى اقتراحاتهم المكررة ، في ضرورة الاهتمام بهذا الأمر ، والبحث عن الوسائل التي تضمن نشر الابحاث المتعلقة بالتنقيبات ، وعدم ترك المجال لضياع تلك المعلومات .. طلبت الكلام وقلت :

ـ اننا في قانون الاثار الذي وضعناه أخيراً ، لاحظنا هذه القضية ، وعالجناها بصورة تضمن المصالح العلمية ضماناً قوياً : يحتم القانون على بعثات التنقيب أن تجعل سجلها الرسمي مضاعفاً لكي تسلم أحدهما الى دائرة الاثار ، عند ختام موسم التنقيب . كما انه يحتم على بعثات التنقيب تسليم نسخة من كل صورة يأخذونها ، وكل مخطط يرسمونه ، على ان تحتفظ الدائرة بها ، وتعتبرها من الأمور السرية طوال المدة الممنوحة للمنقبين لنشر أبحاث تنقيباتهم ، ولا تُطلع عليها أحداً . ولكن اذا مضت المهلة ، ولم تنشر البعثة نتائج أبحاثها .. أصبح من حق دائرة الاثار ، أن تنشر ما تراه ، مستنداً الى السجل الرسمي والصور والمخططات المحفوظة لديها . واعتقد ان هذه الطريقة ، هي أضمن الطرق ، لإجبار المنقبين على نشر ابحاثهم ، ولعدم ترك المجال لضياع المعلومات العلمية المتعلقة بتلك التنقيبات ، حتى ولو امتنع المنقبون عن النشر لأي سبب كان .

وكلماتي هذه نالت استحسان اعضاء المؤتمر ، وصاروا يقولون : حقيقةً ،

هذه طريقة صائبة .. فيجب أن تعمم في جميع البلاد لصيانة الحقائق المكتشفة من الضياع .

وبعد هذه القضية، تكررت أمامي الفرص الملائمة لسرد ما قررناه في قانون الآثار لمعالجة المشاكل العلمية ... وتكرر استحسان المؤتمرين ، لأحكام قانون الآثار العراقي .

وخلال احاديث المؤتمر ، كان أحـــد الأعضاء تكلم عن خطة الانكليز ، مستنداً الى مثال قانون الاثار العراقي .. رأيت أن ازيل عن الأذهان الفكرة الخاطئة التي تنجم عن التصريحات المذكورة ، وطلبت الكلام لأقول :

ـ زعم أحد زملائنا هنا، ان قانون الاثار العراقي الحالي من وضع الانكليز. فأرى من واجبي ان أقول : ان هذا الزعم لا ينطبق مع الحقائق الراهنة . فإن القانون المذكور ، وضع سنة ١٩٣٦ ، من قبـــل الحكومة الوطنية ، على أساس إلغاء القانون الذي كان وضعه الانكليز سنة ١٩٢٤. على كل حال، أود أن اؤكد ، ان القانون الذي نحن بصدده ، لم يكن من وضع الانكليز .

*

خلال الأحاديث التي كانت تجري في دهـــاليز المؤتمر ، وعلى هامشه في حلقات مختلفة ، رأيت من الضروري أن اصرح بأني لست من علماء الاثار . وفي إحدى المرات ، كان حاضراً في الحلقـــة « كرزويل » المشهور بدراساته ونشراته في الريازة الاسلامية ـ وكان قد اتصل بي عدة مرات ببغداد ، لأجل اتمام معلوماته في آثار سامراء ـ تدخل في الكلام ، وقال :
ـ إنه يتواضع كثيراً . وأنا أشهد بأنه حقق كثيراً من الأمور التي يعجز عنها الاختصاصيون .

(والسبب الدافع الى قوله هذا، هو : انه كان بين المسائل الداخلة في جدول أعمال المؤتمر ، هذا السؤال :

(هل من الأفضل ان تناط إداوة دوائر الاثار ، الى علماء أثريين ، أم الى رجال إداريين) ؟

*

وفي التقرير الذي كتبه مقرر لجنة القوانين ـ وكان استاذاً مشهوراً في مقارنة قوانين الآثار الموضوعة في مختلف بلاد العالم ، ذكر صراحة أن قانون الآثار العراقي ، أحسن وأشمل القوانين ..

*

وخلاصة القول : إن المؤتمر لم يصبح ميدان هجوم على القانون الذي وضعته ـ كما كان يتوقعه الدكتور بوردان ، بل بعكس ذلك ، صار باعثاً لإظهار إعجاب الكثيرين من العلماء ، واستحسانهم الصريح لما جاء فيه من أحكام دقيقة .

*

المؤسسة الأممية للتعاون الفكري

تعنيني عضواً في الهيئة الاستشارية للمتاحف

لقد تلقيت من فونديكياديس ـ الأمين العام للمكتب الدولي للمتاحف ـ رسالة يعلمني بها بأن المؤسسة الدولية للتعاون الفكري التابعة لعصبة الأمم ، قررت ضمي الى الهيئة لاستشارية للمتاحف ، ويبين سروره من هذا التعيين .
(وكانت الرسالة مؤرخة بتاريخ ١٩ تموز سنة ١٩٣٧) .

وبعد بضعة أيام أرسل لي وزير الخارجية نسخة من الكتاب الرسمي الموجه إلى وزارة الخارجية العراقية يبلغها قرار المؤسسة ويقول :

« وإني على يقين بأن التعاون الذي دشناه مع دائرة آثار بلدكم بمناسبة مؤتمر القاهرة سيتقوى ويتوطد أكثر فأكثر بانضمام هذه الشخصية الى اللجنة الاستشارية للمتاحف » .

(وكان الكتاب المذكور مؤرخاً بتاريخ **٢٢** تموز سنة ١٩٣٧) .

وفي الصفحة التالية صورة زنكوغرافية للكتاب المذكور .



SOCIETE DES NATIONS

INSTITUT INTERNATIONAL DE COOPERATION INTELLECTUELLE
DEPARTMENT D'ART D'ARCHEOLOGIE ET D'ETHNOLOGIE
OFFICE INTERNATIONAL DES MUSEES
2 Rue Montpensier - Paris.1.

Le 22 Juillet 1937.

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur de vous informer que, sur la proposition de l'Office International des Musées, la Commission Internationale de Coopération Intellectuelle de la Société des Nations, vient de désigner M. Sayed Sati-Al-Hasri, Directeur du Service des Antiquités de l'Irak, pour faire partie de la Commission consultative d'experts de cet Office.

He suis persuadé que la collaboration que nous avons si heureusement inaugurée avec l'administration de votre pays, à l'occasion de la Conférence du Caire, sera de plus en plus développé et resserrée par la présence de cette personnalité au sein de notre Commission consultative.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma haute considération.

Sé:.......

E. Foundoukidis

Chef du Département.

S.E.

Monsieur le Ministre
des Affaires Etrangères
BAGHDAD - Irak.

بعض الأعمال والمشاريع

تسجيل وتصوير مخزونات النجف الاشرف

لقد اعتاد ملوك الشيعة وامراؤهم واغنياؤهم ان يتبركوا بتقديم بعض الهدايا الثمينة إلى العتبات المقدسة ، ولا سيما إلى مرقد الامام الحسين ومسكنه في النجف الأشرف منذ قرون عديدة .

ان قسماً من هـــذه الهدايا محفوظة في غرفة من غرف المسجد تحت رعاية الكلدار. ولكن القسم الأعظم منها ـ ولا سيما القديمة منها ـ مخزونة في سرداب خاص . والمدخل الذي يؤدي إلى السرداب المذكور مسدود بجدار مبني من الطابوق لكي لا تمتد أيدي السارقين والناهبين إليها .

ومن المعروف أن هذا الجدار فتح لآخر مرة في زمن ولاية مدحت باشا بمناسبة زيارة شاه ايران ، ولكنه أعيد سده بالبناء فلم يفتح بعد ذلك أبداً .

وكان يهم دائرة الاثار أن تسجل المخزونات المذكورة ، وتصورها وتدرسها ، وذلك كان يتطلب العمل بالاتفـاق مع متصرف اللواء وكلدار المدخل وبعض أشراف المدينة .

وعندما تم الاتفاق على ذلك ارسل الى النجف عدد كاف من موظفي الدائرة ، لكي يتسنى لهم اتمام المعاملات بسرعة كبيرة ليلا ، واعادة بناء المدخل صباحاً، وبذلك تمت عملية التسجيل والتصوير دون ضجيج .

ان درس السجلات والتصاوير اظهرت ان المخزونات المذكورة كانت ثمينة جداً من الوجهتين المادية والمعنوية :

كانت ثمينة مادة لأن كان بينها غير قليل من السجاجيــد المطرزة بالقصب واللؤلؤ .

وكانت ثمينة من الوجهة الفنية لأنها كانت تضم مجموعة كبيرة تمثل منسوجات من تواريخ مختلفة وعليها زخارف بأشكال متنوعة جداً يعود تاريخ قسم كبير منها الى عدة قرون .

وبقاء هــذه الأشياء مطوية ومكدسة بعضها فوق بعض كان يلحق بهــا أضراراً كبيرة ، لأن النسيج والقصب كان يتقطع في محلات الثني ويفقد كثيراً من رونقها وقيمتها .

ولذلك فكرنا أن تعرض هذه المخزونات في متحف مرتبط بصحن المسجد، وقلنا للمسؤولين : « اننا نترك جميع أمور المتحف إلى مجلس خاص يتألف من الكلدار ومن جماعـة من اشراف البلد ، ونحن نتولى ترتيب المتحف والعمل على صيانته . وعند البحث عن المحل الذي يمكن أن يتخذ متحفاً اتفقت الاراء على « تكية البكداشية » المهجورة . كانت التكية متصلة بجدار المسجد ، ولها باب يفتح على الصحن وباب يفتح على الشارع ، ولذلك كانت ملائمة لحاجات المتحف .

وهذه الفكرة وجدت تحبيذاً كبيراً في بادىء الامر من مسؤولي المسجد ، ومن أهم أشراف المدينة . ولكن ظهر لنا فيما بعد ان كان هنــاك معارضون للمشروع كما ان البعض كان يتظاهر بالتحبيذ ، ولكنه يعارض ذلك معارضـة فعلية . وتذبذب الرأي استمر بتبدل الوزارات والمتصرفين فـلم نتوفق في انجاز المشروع .

صندوق مرقد من عهد الخليفة الناصر لدين الله

الاثار الخشبية في متحف الاثار العربية كانت قليلة جداً ، عددها اقـل من عدد أصابع اليد الواحدة ، ولكن كان بينها صندوقة مرقد لا مثيل لها في جميع متاحف العالم ، فأري ان اذكر كيفية حصولنا عليها :

كان مرقد « سلمان باك » مستوراً بقماش مطرز بكتابات كبيرة وجميلة ، وكان القماش موضوعاً فوق قفص كبير وغال . وعند درس المرقد لوحظ من خلال فتحة صغيرة بين نهايتي القماش، ان تحت هذا القفص الكبير توجد صندوقة صغيرة لا بد ان تكون المرقد الاصلي ، ولذلك اتصلنا بمسؤولي الاوقاف ، وقلنا لهم اننا نود ان نرفع القماش والقفص لنصور الصندوقة الأصلية ثم نعيد كل شيء الى محله الحالي على ان يتم كل شيء خلال بضع ساعات فقط .

وبناء على موافقة الأوقاف ، أتممنا تصوير الصندوقة ، ولاحظنا ان على وجوهها الاربعة كتابة كبيرة بحروف كوفية مشجرة محفورة حفراً عميقاً ، ولكن قاعدتها تآكلت بتأثير مياه الفيضان الذي كان يتكرر كل عام تقريباً منذ زمن طويل . فقلنا الى المسؤولين في وزارة الاوقاف ان بقاء الصندوقة هناك سيعرضها إلى التلف ، وبما انها باقية داخل الصندوق الكبير من الأوفق أن نصنع صندوقة جديدة بنفس الحجم ونضعها على قاعدة تصونها من تأثيرات مياه الفيضان ، وننقل الصندوقة القديمة الى متحف الاثار العربية .

وبعد الحصول على الموافقة اللازمة لذلك ، اجرينا اللازم ونقلنا الصندوقة القديمة الى المتحف .

هذا ، وعندما أتم عبد الرزاق لطفي قراءة الكتابة الكوفية بين الزخارف المشجرة التي تتخللها وتحيط بها ، توصلنا الى معرفة الحقيقتين التاليتين :

أولاً — انها صنعت في عهد الخليفة العباسي الناصر لدين الله .

ثانياً — انها لم تصنع لمرقد سلمان باك ، بل صنعت لمرقد الامام جعفر الصادق.

وأما كيفية انتقالها من المحل الذي صنعت من اجله الى محل المرقد ، فما كان يمكن تعليله إلا بالأمر التالي :

الصندوقة وضعت في بادىء الأمر على مرقد الامام المشار اليه، ولكن عندما أراد احد الاغنياء ان يهدي المرقد صندوقة من الفضة رفعت الصندوقة الخشبية،

ووضعت مكانها الصندوقة الجديدة ، وبناء على عدم انتباه احد الى الكتابة نقلت ووضعت الصندوقة على مرقد سلمان باك .

مدرسة الاثار القديمة ومكتبة الاثار القديمة

عندما كنت مدير المعارف العام ، ومس بل المديرة الفخرية للاثار القديمة ، تلقيت منها دعوة لحضور الاحتفال الذي سيقام في النادي العسكري بمناسبة تأسيس مدرسة الاثار في بغداد .

ذهبت الى محل الاحتفال ، وفي ذهني اسئلة عديدة : مدرسة الاثار القديمة في بغداد ؟؟ ماذا سيكون شروط القبول فيها ؟ كم ستكون مدة الدراسة ؟ ماذا سيكون برنامجها ..؟ ومن سيتولى التدريس فيها ...؟

وعندما التقيت بمس بيل هناك ، وجهت اليها هذه الاسئلة ، ولكنها قالت لي : اننا لم نفكر بعد بهذه الامور ، رأينا أن نسارع في اعلان تأسيس المدرسة لنحصل على مكتبة ثمينة بالكتب الباحثة عن الاثار القديمة ، وشرحت لي القضية :

لقد مات أحد مشاهير علماء الأشوريات ، وله مكتبة تضم جميع الاثار المنشورة عن الحفريات التي تمت في العراق ، فأصبحت نادرة جداً وقد أوصى أن تهدى المكتبة الى مدرسة للاثار ، ولذلك نقوم بهذا الاحتفال لكي يهدي الورثة المكتبة الى المدرسة بموجب وصية المتوفى .

وعندما توليت مديرية الاثار القديمة ، تذكرت ذلك كله وسألت : أين الكتب؟ وعلمت أن موظفي الدائرة لا يعرفون شيئاً عنها . وعند التعمق بالبحث علمت أنها محفوظة عند إحدى بعثات التنقيب التي تعمل الان في العراق . فاتصلت مع رئيس البعثة وأقنعته بوجوب تسليم المكتبة الى دائرة الاثار القديمة لكي تستفيد منها جميع بعثات التنقيب وسائر الباحثين . ووعدته بتسجيل جميع الكتب المذكورة باسم المهدي ، وعلى هذا الأساس ضمت الكتب المذكورة الى مكتبة دائرة الاثار .

ومن جهة أخرى رأيت من الضروري أن نهتم بتوسيع المكتبة ، وتذكرت بأني كنت لاحظت في إحدى زيارتي للموصل ان أحد معلمي مدرسة مار شمعون كان مغرماً بالكتب فعينته مأموراً على المكتبة ، ووضعت الخطة اللازمة لتوسيع المكتبة لاقتناء جميع الكتب التاريخية والجغرافية العربية القديمة وكتب السياحات عن العراق وسائر البلاد العربية بمختلف اللغات ، وجمع جميع منشورات مجلس النواب والأعيان والجرائد اليومية ليرجع إليها الباحثون في مستقبل الأيام . وفعلاً توسعت المكتبة وفقاً للخطة المذكورة وبفضل اهتمام المعلم الابتدائي الذي تولى إدارتها .

جلب نسخ من بعض الآثار القديمة

إن أهم وأنفس الآثار البابلية والأشورية معروضة في متحف اللوفر في باريس. رأيت أن نجلب نسخاً جبسية من بعضها لتضم لمعروضاتنا وتعطي فكرة صحيحة وتامة لحضارات تلك العصور . وخابرنا إدارة المتحف المذكور ، وأرسلنا لها المبالغ اللازمة لصنع النسخ الجبسية عن المسلة التي نقش عليها قانون حمورابي المشهور ، ومسلة شالما نصر المنشورية الشكل التي نقش على وجوهها الأربعة ما يمثل فتوحات الملك المذكور . والألواح والصور النافرة التي تمثل مناظر الصيد ، ولا سيما اللوحة التي حفر عليها الأسد الذي أصابته السهام ، وظهرت عليه كل آثار الألم مع الأعصاب والعضلات المتشنجة بأدق التفاصيل .

هذا وعندما سافرت إلى المغرب ، اتفقت مع أحد المصانع ليصنع لنا نسخاً جبسية من تيجان الأعمدة من مختلف أدوار تاريخ المغرب ، ولكن نشوب الحرب العالمية الثانية وانقطاع المواصلات بيننا وبين تلك البلاد حالت دون تنفيذ هذا الأمر .

تدابـــير لصيانة
المدرسة المستنصرية

المدرسة المستنصرية في بغداد كانت أهم وأوسع المباني الباقية من عهد الخلفاء العباسيين ، وكتب التاريخ مليئة بأخبار العلماء الذين تولوا التدريس فيهـــا من ناحية ، والذين تخرجوا منها من ناحية أخرى .

مدرسة فسيحة الأرجاء تمتد بين سوق السراي وبين رصيف دجلة على مسافة كبيرة ، وباحتها الطويلة محاطة بأواوين وقاعات لا تزال قائمة .

فكان لا بد لمديرية الاثار القديمة أن تهتم بهذه البنـاية الأثرية ، وتعمل أولاً لصيانتها من الخراب ، ثم لترميمها وإعادتها إلى حالتها الأصلية . ولكن ذلك كان من الصعوبة بمكان كبير ، لأن المدرسة كانت متخذة محلاً للجمارك منذ العهد العثماني ، ورصيفها من جهة دجلة كان بمثابة سقالة حيث ترسو عندها وتلتصق بها السفن البخارية التي تنقل البضائع بين بغداد والبصرة ، وتهيىء أسبـاب نقلها من البصرة بحراً الى الهند وإلى سائر البلاد الأجنبية .

وكانت إدارة الجمارك أنشأت في باحة المدرسة سقائف لصيانة البضائع من تأثير الأمطار . وكانت قاعات المدرسة أصبحت مخازن للجمرك ، وكانت البضائع تتكدس تحت سقائف الباحة من ناحية ، وعلى طول الرصيف من ناحية أخرى .

وتخليص المدرسة من هذه الحالة ، ما كان يمكن إلا بإنشاء مبانٍ جديدة في جنوب بغداد لإدارة الجمارك ومخازنها ، ورصيف جديد تستطيع السفن البخارية أن ترسو بجانبه وتفرغ حمولتهـــا وتحمل منه الحمولة الجديدة التي ستنقلها الى الجنوب .

وهذا كان يستلزم صرف نفقات كبيرة وانشاءات تستغرق عدة سنوات .

وأخذنا نتصل بمختلف دوائر الحكومة لتسريع ما يلزم من المعاملات لهذه الإنشاءات .

غير أن ما كان يمكننا أن نقدر متى ستتمكن الحكومة من إنجاز هذه الأمور. فرأينا أن نتخذ بعض التدابير السريعة المؤقتة لضمان صيانة المباني إلى حين إتمام الاجراءات المتعلقة لتخليص البناية من حالة الجمارك .

فطلبنا من إدارة الجمارك ان تبعد البضائع المكدسة عن الجدران ، وأنشأنا عدة حواجز خشبية تضمن ذلك .

وطلبنا من موظفي دائرة الاثار ان يزوروا المخـــازن من وقت لآخر ، ليتأكدوا من تنفيذ هذه الترتيبات .

*

ومن جهة أخرى حملنا إدارة الأوقاف على هـــدم الفرن المحدث في القاعة الخارجية (صفحة ١٨٢ من الجزء الأول من هذه المذكرات) وتحويل القـاعة إلى حانوت لا يضر بزخارف السقف .



المنشـــورات

لم تنشر مديرية الاثار القديمة – حتى تاريخ تعييني سنة ١٩٣٤ – أي كتاب أو كتيب ، حتى أنها لم تنشر أي دليل يعرّف الاثار المعروضة في المتحف .

وأنا قررت العمل لتلافي هذا النقص ، فرأيت أن أنشر أولاً سلسلة كتيبات عن الاثار العربية القائمة في العراق لتعريف الناس بها وإلفات الأنظار إليها ، ثم دليلاً يُبين الاثار المعروضة في المتحف .

وفيما يلي أسماء ما تم نشره في هذا المضمار خلال عملي في مديرية الاثـــار القديمـة :

– القصر العباسي في بغداد :

طبع سنة ١٩٣٥ ، بالقطع الصغير ، ٣٢ صفحـــة ، مع ٧ أشكال ، و ٤٧ لوحة ، خارج المتن .

– معارض القصر العباسي :

طبع سنة ١٩٣٥ ، بالقطع الصغير ، ٣٤ صفحة مع ١٨ لوحة خـــارج المتن. تتضمن معارض الريازة العربية ، (في العراق ، ومصر ، والشام ، والمغرب ، وسائر البلاد) وقاعات عرض « مخلفات الملك فيصل » .

– جسر حربي :

طبع سنة ١٩٣٥ ، بالقطع الصغير ، ٨ صحائف ، و٢٠ لوحـــة خارج المـتن .

– الأخيضر :

طبع سنة ١٩٣٧ ، بالقطع الصغير ، ٤٣ صفحة مع ١٣ شكلا ، و ٤٣ لوحة خارج المتن .

– متحف الاثار العربية وخان مرجان :

طبع سنة ١٩٣٨ ، بالقطع المتوسط ، ٤٧ صفحة ، مع ٣٨ لوحة ، خارج المتن .

– سامراء :

طبع سنة ١٩٣٥ ، بالقطع الصغير ، ٨٠ صفحة ، مع ٣ أشكال ، و٦٣ لوحة ، خارج المتن .

– باب الغيبة في سامراء :

طبع سنة ١٩٣٨ ، بالقطع المتوسط ، ٨ صحائف ، مع ١٢ لوحة ، خارج المتن .

– حفريات سامراء ١٩٣٦ – ١٩٣٩ : الجزء الأول – الريازة والزخارف :

طبع سنة ١٩٤٠ ، بالقطع المتوسط ، ٥٤ صفحة باللغة العربية ، و ٢٧ صفحة باللغة الانكليزية ، مع ٢٦ شكلا ، و١٢٠ لوحة ، خارج المتن .

– حفريات سامراء : الجزء الثاني – الاثار المنقولة :

طبع سنة ١٩٤٠، ٣٢ صفحة باللغة العربية، و١٠ صفحات بالانكليزية، مع ١٤٤ لوحة خارج المتن .



مقالات ومحاضرات ومناقشات
حول
القومية العربية



فكرة القومية العربية

ووحدة الأمة العربية

إن فكرة القومية العربية ووحدة الأمة العربية ، انتشرت خلال وجودي في العراق انتشاراً كبيراً يدعو إلى الارتياح. وقد تم هذا الانتشار بفضل عوامل عديدة أهمها : تدريسات المدارس وإيحاآتها المتواصلة .

ومع ذلك كانت الفكرة لا تزال بحاجة إلى المزيد من أعمال الدعاية والتوضيح والاقناع والترسيخ ، لأن كان هناك ثلاثة تيارات تقاوم هذه الفكرة وتعارضها من ثلاث نواحٍ مختلفة :

أ - التيار الذي كان يحدثه ويغذيه جماعة من رجال الدين الذين كانوا يزعمون أن الفكرة القومية مخالفة للديانة الاسلاميه لكونها نوعاً من العصبية التي استنكرها النبي العربي العظيم ، ويسيرون في طريق الضلال إلى حد القول : يجب علينا أن نسعى إلى « الوحدة الاسلامية » لا « الوحدة العربية ».

ب - التيار الذي كان يسعى الى إحداثه وتغذيته جماعة من اليساريين السطحيين الذي لم يتعمقوا في بحث حقائق الأمور القومية ، ولا في درس الأنواع اليسارية ، فكانوا يزعمون أن القومية تعود الى عهد مضى وفات أوانه وان العالم يسير الآن في طريق الأممية .

ج - التيار الذي يحركه الإقليميون النفعيون الذين كانوا يقسمون العالم بين عراقي وغير عراقي ، ويسيرون في طريق الضلال والتضليل إلى حد القول : بأن فكرة الوحدة العربية اختلقها السوريون ليتمتعوا بخيرات العراق .

إني عالجت وناقشت التيارين الأول والثاني في مختلف دروسي ومحـاضراتي ومقالاتي . وأخيراً أعلنت رأيي على المـــلأ في التيار الأول ، في البحث الذي نشرته في مجلة « الرسالة » القاهرية في عددها ٣٢٨ الصادر سنة ١٩٣٩ ، تحت عنوان « بين الوحدة الاسلامية والوحدة العربية » . وفي المقال الذي نشرته في جريدة « الاستقلال » البغدادية تحت عنوان « رد على الشيخ المراغي » .

كما أعلنت رأيي في التيار الثاني أولاً في نقدي لمحاضرة سلامة موسى المنشورة في مجلة « السياسة الأسبوعية » القاهرية تحت عنوان « التجديد الاقتصـــادي أساس التجديد الاجتماعي » ، ثم في البحث الذي نشرتـــه في مجلة « الرسالة » القاهرية تحت عنوان « بين الوطنية والأممية » في إعدادها ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ الصادرة سنة ١٩٣٨ .

وأما التيار الثالث الذي يجري في وادي الاقليمية ، فلم أر لزوماً لتفنيده في العراق ، أولاً لأنه كان موجهاً علي « شخصياً » ، وثانياً لاعتقادي بأن الاستمرار في نشر الفكرة وتوضيحها خير وسيلة لتوقيفه وإزالته .

غير اني رأيت ان أناقش وأكافح الاقليمية في مصر ، لأنها كانت برزت بأجلى وأقوى مظاهرها في حديث للدكتور طه حسين . فنشرت مقالتين تنتقدانها في مجلة «الرسالة» في عددها ٢٨٥ الصادر سنة ١٩٣٨ ، وعددها ٣١٥ الصادر سنة ١٩٣٩ .

وكان هناك قضية أخرى تتصل بالفكرة القومية ، وتحتاج الى بحث علمي دقيق ، إنها قضية الماضي والتاريخ ، فكان هناك أناس لا يحوّلون أنظـــارهم ومراميهم عن الماضي ويدعون الى إحياء « آثار السلف » في كل شيء ، وكان هناك بعكس ذلك ، من يدعون بوجوب « قطيعة الماضي » وعدم الالتفات الى شيء من آثار السلف .

إني انتقدت قضية « قطيعة الماضي » في بحث نشرته في « مجلة التربيـــة والتعليم » رداً على ما قاله سلامه موسى في هذا المضمار .

وأخيراً اغتنمت فرصة زيارة الكشاف العربي الى بغداد لتفنيد الرأيـــين المذكورين ، وإظهار الموقف الذي يترتب علينا أن نتخذه تجاه التاريخ في محاضرة ألقيتها عليهم في بهو متحف الآثار العربية سنة ١٩٣٧ .

المقالات التي نشرتها في مجلة الرسالة التي أنشأها
الاستاذ احمد حسن الزيات في القاهرة
(خلال وجودي في العراق)

ومما تجدر الإشارة إليه ، اني كنت انشر محاضراتي ومقالاتي في الجرائد والمجلات البغدادية وحدها . ولكني بعد سنة ١٩٣٦ صرت انشر بعضها في مجلة الرسالة التي أسسها صديقي الاستاذ أحمد حسن الزيات في القاهرة .

ادرج فيما يلي جدولاً في اسماء ما نشرته في المجلة المذكورة بين سنة ١٩٣٦ — ١٩٤٠ :

السنة الرابعة ١٩٣٦

الاستعمار والتعليم (العدد ١٣٧ ، ص ٢٥١ — ٢٥٥)

السنة الخامسة ١٩٣٧

نقد نظام التعليم في مصر (العدد ١٨٧ ، ص ١٧٣ —١٧٦)

بقايا التركية في لغة مصر الرسمية (العدد ١٨٩ ، ص ٢٤٦ -٢٤٨)

العلم للعلم ، أم العلم للوطن بوسيلة دراسة التاريخ ؟ (العدد ٢٠٦ ، ص ٩٦٥ — ٩٦٨)

العلم والوطنية : إلى الاستاذ توفيق الحكيم (العدد ٢٠٧ ، ص ١٠٠٦ — ١٠٠٩)

حياة الامة العربية بين الماضي والمستقبل (العدد ٢٣٣ ، ص ٢٠٥٠ — ٢٠٥٣)

السنة السادسة ١٩٣٨

بين الوطنية والامية (العدد ٢٤٢ ، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٢)

بين الوطنية والامية (العدد ٢٤٣ ، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٥)

بين الوطنية والامية (العدد ٢٤٤ ، ص ٣٧٢ ـ ٣٧٥)

التعليم الالزامي في مصر (العدد ٢٦١ ، ص١٠٨٥ ـ١٠٨٧)

ملاحظات انتقادية على قواعد اللغة العربية (العدد ٢٧٢ ،ص١٥٢٥ ـ ١٥٣٠)

〃 〃 〃 〃 〃 〃 (العدد ٢٧٣ ،ص١٥٦٤ ـ١٥٦٨)

ملاحظات انتقادية على مقترحات لجنة

التيسير (العدد ٢٧٤ ، ص ١٦٠٤ – ١٦٠٦)

مصر والعروبة : الى الدكتور

طه حسين (العدد ٢٨٥ ، ص ٢٠٤٣ - ٢٠٤٦)

السنة السابعة ١٩٣٩

حول الوحدة العربية : الى الدكتور

طه حسين (= ٣١٥ ، = ١٣٨٧ ـ ١٣٩٠)

حول كتاب مستقبل الثقافة في مصر :

نظرة انتقادية عامة (= ٣١٦ ، = ١٤٣٣ – ١٤٣٦)

حول كتاب مستقبل الثقافة في مصر :

نظرة انتقادية عامة (= ٣١٧ ، = ١٤٨١ – ١٤٨٥)

كتاب مستقبل الثقافـــة في مصر :

الثقافة العامة وتعليم اللاتينية واليونانية (= ٣١٨ ، = ١٥٢٩ ـ ١٥٣٢)

كتاب مستقبل الثقافـــة في مصر :
الثقافة العامة وتعليم اللاتينية واليونانية (= ٣١٩ ، – ١٥٧٧ – ١٥٨٠)
كتاب مستقبل الثقافـــة في مصر :
الثقافة العامة وتعليم اللاتينية واليونانية (= ٣٢٠ ، = ١٦٢٥ – ١٦٢٨)
كتاب مستقبل الثقافـــة في مصر :
الثقافة العامة وتعليم اللاتينية واليونانية (= ٣٢١ ، = ١٦٧٣ – ١٦٧٥)
بين الوحدة الاسلامية والوحدة العربية (= ٣٢٨ ، = ١٩٦٥ – ١٩٦٨)

السنة الثامنة ١٩٤٠

شمال افريقيا والعروبة (= ٣٣٩ ، = ٣٦)
قصة سامراء (= ٣٤٤ ، = ٢٠٣ – ٢٠٥)
حول استقلال الكلمات في المعاجم (= ٣٤٥ ، = ٢٤٥ – ٢٤٨)
معارف مصر في حولية المعارف
الأميه (= ٣٤٦ ، = ٢٨٣ – ٢٨٤)

يلاحظ ان البعض من المقالات كان يعود الى امور التربية والتعليم ، والبعض منها يتناول قضايا القومية العربية .

غير ان حتى المقالات المتعلقة بالتربية ما كانت تخلو من ابحاث واستطرادات متعلقة بالقومية . مثلاً مقالتي في نقد نظـــام التعليم في مصر تنتهي بالعبارات التالية :

« هذه ملاحظات تتعلق بأسس نظام التعليم في مصر ابسطها امام الرأي العام المستنير بكل احترام وصراحـة واخلاص . وارجو ان لا يعتبرني احد متطفلاً على مصر بهذه الملاحظات ، فإني عربي صميم ، ادين بدين العروبة بكل جوانحي ، واهتم بمصر بقدر ما اهتم بسوريا والعراق .

ولا اكون مغالياً اذا قلت : انني اهتم بمصر اكثر مما اهتم بسورية والعراق ، لانني أعرف ان مصر بحسب أوضاعها العامة ـ أصبحت (القدوة المؤثرة) على العالم العربي بأجمعه . فأعتقد لذلك ان كل تقدم يحصل في مصر لا يخلو من النفع لسائر البلاد العربية ، كما ان كل نقص يعيش ويستمر في مصر لا يخلو من ضرر العدوى إلى سائر البلاد العربية .

فكل خدمة تسدى إلى مصر تكون كأنما أسديت إلى سائر البلاد العربية بأجمعها » .



حول قضية فلسطين

- ١ -

عندما تقرر عقد المؤتمر العربي العام في بلودان سنة ١٩٣٧ للمذاكرة في قضية فلسطين تلقيت كتاباً من سكرتيرية اللجنة التحضيرية للمؤتمر المذكور ، يدعوني إلى حضور المؤتمر والاشتراك في مذاكراته ، ولكن كثرة أشغالي الرسمية حينذاك لم تسمح لي بالسفر إلى بلودان لحضور المؤتمر ، ومع هذا رأيت ان ارسل إليه المذكرة التالية لبيان رأيي في هذا الأمر :

« أعتقد أن الأعمال التي يترتب علينا - نحن معاشر العرب - القيام بها لتخليص فلسطين من محنة الصهيونية ، تنقسم الى قسمين رئيسيين :

أولاً - أعمال الكفاح المباشر ، التي تضمن مقاومة الصهيونية مباشرة .

ثانياً - أعمال الدعاية والتلقين التي تساعد على الكفاح والمقاومة بصورة غير مباشرة .

انني لا أريد أن أبدي رأياً في أعمال الكفاح المباشر ، لأنني لا أشك في أن الذين اشتغلوا بهذا الكفاح بصورة فعلية الى الآن يستطيعون أن يقدروا أنواعها ووسائطها المختلفة أحسن مني ، كما انهم يستطيعون ان يضعوا الخطط التفصيلية اللازمة لها على ضوء التجارب التي قاموا بها والخبرة التي اكتسبوها خلال سنين الكفاح الماضية .

ولذلك ، انني سأقصر ملاحظاتي على أعمال الدعاية الضرورية لمقاومة الصهيونية .

*

أعتقد أن أعمال الدعاية يجب أن تنقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية :

أ – الدعاية في العالم الغربي .

ب – الدعاية في العالم الاسلامي .

جـ – الدعاية في العالم العربي .

الدعاية في العالم الغربي يجب أن تستهدف تنوير الرأي العام واستجلاب عطفه نحو حقوق العرب في فلسطين .

والدعاية في العالم الاسلامي : يجب أن تستهدف استثارة همم المسلمين لمساعدة العرب في كفاحهم ضد الصهيونية بكل الوسائل الممكنة .

وأما الدعاية في العالم العربي : فيجب ان تستهدف حمل أبناء الجيل الحاضر على القيام بما يترتب عليهم من الواجبات من جهة ، والعمل على تنشئة أبناء الأجيال القادمة متشبعين بروح الكفاح الفعّال من جهة أخرى .

من المعلوم ان الرأي العام الغربي تحت تأثير دعاية واسعة النطاق ، يقوم بها الصهيونيون بصورة منتظمة وبوسائط كثيرة ، وهذه الدعاية نجحت في تضليل الرأي العام الغربي بصور عديدة :

أ – كثيراً ما يتوهم الغربيون أن القضية الفلسطينية هي قضية منافسة بين الاسلامية واليهودية، وان مقاومة العرب للصهيونية ليست إلا أثراً من آثار التعصب الديني .

ب – وكثيراً ما يتوهمون ان القضية هي قضية أقلية وأكثرية ، من نوع قضايا الأقليات التي لم تسلم منها دولة من الدول التي تولّدت او توسعت بعد الحرب العالمية .

جـ – وكثيراً ما يتوهمون : ان الفكرة الصهيونية تستهدف «استرداد الحقوق المهضومة » دون ان يدركوا ما في هذه الفكرة من التعدي على حقوق العرب في هذه القضية .

د – وكثيراً ما يتوهمون ان القضية الصهيونية بمثابة تعويض لليهود مقابل

الاضطهادات التي لحقتهم في بعض الممالك الأوروبية ، دون أن يلاحظوا ان هذا التعويض لا يجوز ان يكون باضطهاد أمة اخرى ، وبتعبير أصح ، بمثابة نقـــل الاضهاد إلى أمة إلى أخرى .

فيجب علينا ان نبذل جهوداً عظيمة ، لتخليص الرأي العـام الأوروبي من تأثيرات هذه التضليلات ، ولتفهيمه حقيقة القضية ... وذلك بواسطة نشرات خاصة من جهة ومقالات تدرج في الجرائد والمجلات التي تنتشر كثيراً من جهة ومحاضرات تلقى وتذاع على الجماهير من جهة اخرى . كما يجب علينا ان نعلم بأن هذه الدعاية لا يجوز ان تقتصر على الذين يشتغلون بالسياسة وحدهم، بل يجب ان تنتشر بين جميع الطبقات المنورة التي تهتم بالقضايا العالمية بوجه عام .

ولتنظيم هذه الدعاية ، يجب تكوين هيأة تتولى امر تتبع الدعايات الصهيونية في البلاد المختلفة ، وجمع الكتب والنشرات والوثائق المتعلقة بها ، وهيأة ثانيـة تتولى امر احضار وسائل الدعاية المناوئة لها .

★

هذا ، ويجب ان نعلم بأن الكفاح ضد الصهيونية ، سيكون كفاحاً طويلاً ، يتطلب جهوداً وتضحيات متوالية ، ليس من أبناء الجيل الحاضر فحسب ، بل من ابناء الأجيال القادمة ايضاً . ولذلك يجب علينا ان نقوم بتلقينات واسعـــة النطاق ، وعميقة التأثير ، لاستثارة همم ابناء الجيل الحاضر من جهـــة ولتنشئة الأجيال القادمة حسب ما يتطلبه روح الكفاح ضد الصهيونية من جهة اخرى .

يجب علينا ان نتخذ جميع أنواع التدابير الفعالة ، لكي ينشأ كل عربي مطلعاً على اخطار الصهيونية بالنسبة الى الامة العربية ، ومقدراً للواجبات التي تترتب على كل فرد تجاه هذه القضية الحيوية ، ومتحمساً لأداء هذه الواجبات ، متشبعاً بروح التضحية التي يتطلبها النجاح في هذا النضال والكفاح .

يجب علينا ان نتوسل بشتى الوسائل الفعالة ، لكي لا يبقى في العالم العربي من لا يعرف الامور التالية :

أهمية فلسطين من الوجهة الدينية ـ أهمية فلسطين من الوجهة القومية ـ المباني العربيه الموجودة في القدس وفي سائر انحاء فلسطين ـ تاريخ فلسطين في الأدوار المختلفة - النزاع بين الشرق والغرب لامتلاك الأماكن المقدسة - نتائج هـذا النزاع ، والتفاهم بين المسلمين والمسيحيين حول الأماكن المقدسة - بدء النزاع مع العالم الاسرائيلي - اطماع الاسرائيليين في الأراضي المقدسة - العالم الاسرائيلي والفكرة الصهيونية - اضرار اليهود للأمم الاوروبية المختلفة - مقابلة الاوروبيين لليهود واضطهادهم للاسرائيليين - تسامح العرب والمسلمين تجـاه اليهود طوال أدوار التاريخ - مقابلة اليهود لهـذا التسامح بالصهيونية القتالة - الغاية التي يتوخاها الصهيونيون - الغاية التي ترمي اليها بريطانيا من تحقيق الفكرة الصهونية - وعد بلفور - تاريخ مقاومة العرب لهـذا الوعد - أهم وقائع التضحية التي حدثت خلال الثورة ضد الصهيونية ...

أعتقد أنه من الضروري تأليف لجنة ، يعهد اليها وضع كتاب مفصل يجمع ويشرح هـذه النقاط ، ليكون مأخذاً في أيدي معلمي المـدارس الثانوية ، ووضع كتاب مختصر ليكون مأخذاً لمعلمي المدارس الابتدائية ، وسلسلة كتب ورسائل تنشر بين طلاب المدارس الثانوية ، وسلسلة أخرى تنشر بين طلاب المدارس الابتدائية .

ويجب أن يطلب إلى الهيئات التعليمية الاهلية ودوائر المعارف الرسمية في البلاد العربية المختلفة ، الاهتمام بنشر هـذه التلقينات بالوسائط المتنوعة والدروس المختلفة ، والسعي لإدماج هذه القضايا والأعمـال في برامج التدريس بصورة تدريجية .

انني أود أن استلفت انظار الجميع إلى هذه القضية بوجه خاص ، لأنني اعتقد بأننا إذا قصرنا في اداء هذه المهمة ، ينشأ الجيل القادم في العـالم العربي أكثر غفلة عن المخاطر الصهيونيـة واكثر استسلاماً « للأمر الواقع » التي أحدثتها وستحدثها القوة الغاشمة في حين أن مصلحة العروبة تقضي علينا بتنشئة الجيل

القادم أكثر يقظة ، وأشد حماسة ، وأكثر تضحية ... من الجيل الحاضر ، تجاه أخطار الصهيونية . »

(هذه المذكرة نشرت في بعض الجرائد في بغداد وفي بيروت) .

- ٢ -

جماعة من المتزمتين من رجال الدين الذين كانوا يعارضون الفكرة القومية زاعمين أنها تخالف أحكام الديانة الاسلامية انتهزوا قضية فلسطين أيضاً لترويج آرائهم بهذا الخصوص وصاروا يقولون : لا يجوز لنا ان نعالج قضية فلسطين من الوجهة القومية لأن ذلك يؤدي الى ابتعاد المسلمين عن مناصرتها .

فرأيت ان ارد على مزاعم هؤلاء ، فكتبت مقالة تحت عنوان « الواجب الديني والواجب القومي تجاه فلسطين» نشر يوم ٢٣ أيلول سنة ١٩٣٨ فيجريدة الاخبار البغدادية بعددها ٨٤ .

الواجب الديني والواجب القومي

تجاه فلسطين

لاقاني احد الشبان ، وسألني مستفهماً :

- ماذا ترى أنت؟ على ماذا يجب ان تستند الدعاية نحو فلسطين ؟ هل يجب ان تكون باسم الرابطة الدينية ، أم باسم الرابطة القومية ؟

- استغربت سؤاله هذا ، وأجبته من فوري :

- ولماذا لا تكون باسم الرابطتين في وقت واحد ؟

فأخبرني عندئذ ، ان هذه المسألة اصبحت موضوع مناقشات حادة في بعض المحافل ، وان هناك جماعة تقول بالرأي الأول ، وأخرى تقول بالثاني ، وان

بين هؤلاء من يدعي بأن البحث عن عروبة فلسطـــين يضعف بل يزيل عطف المسلمين عليها .

اندهشت لهذا المنطق الغريب فقلت :

– اذا حدثت كارثة طبيعية ،في بقعة من بقاع الأرض،أدت إلى نكبة آلاف من العائلات، فلا مراء في أن كل من يحمل قلباً انسانياً يتألم لاخبار تلك الكارثة، ويعطف على المنكوبين ، وقد ينزع إلى مواساتهم ومساعدتهم أيضاً . غير انه من الطبيعي أن تألم الفرد من أخبـــار الكارثة وعطفه على المنكوبين يشتد بنسبة قرابته لهم ، وعلاقته بهم . فمن كان مرتبطاً معهم بروابط الأخوة القومية ، يتألم ويعطف أكثر من غيره ، ومن كان مرتبطاً معهم بروابط القرابة العائلية ، يتألم ويعطف أكثر من ذلك أيضاً . فهل من المعقول أن يقال لأحد من هؤلاء : « لا تذكر بأنك من أقارب المنكوبين. لكي لا يزعل سائر أبناء البشر ؟ ويتجردوا من عطفهم » ؟

ان العواطف البشرية لم تكن متنافرة ومتنازعة بوجه عام . فاذا كان هناك طائفة من العواطف التي تتنافر ، فتتنازع السيطرة على النفوس ، فهناك طائفة أكبر من العواطف التي تتآزر فتتحد في السيطرة على النفوس .

ان الحسيات الدينيـــة والعواطف القومية ، في قضية فلسطين ، لا تتنافر وتتنازع ، بل تتلاءم وتتضامن على الدوام .

فعلينا ان نستثير عواطف الجميع نحو فلسطين،باسم الانسانية وباسم نزعات العدل والحق السامية ، فندعوهم إلى العطف عليها واستنكار الظلم الذي يلحق باهلهـا .

كما يجب علينا ان نستثير عواطف جميع المسلمين نحوهـــا ، باسم الاخوة الإسلامية ، وندعوهم إلى مناصرتها باسم الدين ، علاوة على عطفهم عليها باسم الحق والعدل والانسانية .

كما يجب علينا ان نستثير عواطف جميع العرب باسم الرابطة القوميـــة ،

وندعوهم إلى مناصرتها باسم العروبة ، علاوة على اهتمامهم بها باسم الدين وباسم الحق والعدل والانسانية في وقت واحد .

ان العطف على فلسطين في مأساتها ، والتألم بآلامها والنزوع الى مواساتها ، والسعي وراء مناصرتها ، بكل الصور الممكنة ، لواجب من الواجبات التي تترتب على كل إنسان ، غير انه واجب اكبر على كل مسلم ، كما انه واجب اكبر من ذلك ايضاً على كل عربي .

فإذ جاز لي ان استعمل بعض التعبيرات الرياضية في هذا المقام ، استطيع ان اقول ان كل ذلك .

واجب بسيط على كل فرد من افراد البشر !

وواجب مضاعف على كل فرد من افراد المسلمين !

وواجب مضاعف المضاعف على كل فرد من افراد الأمة العربية .

فتصور التنازع بين العاطفة الدينية والرابطة القومية في قضية فلسطين ، لا يمكن ان يكون إلا نتيجة خداع مقصود او انخداع غير مقصود .

واما المناقشة حول هذه المسائل البديهية ، فتكون من نوع المناقشات التي اصطلح الغربيون على تسميتها باسم البيزنطينيات . لأنها كانت قد تفشت بوجه خاص في بيزنطة القديمة ، في اواخر أيامها .

فهي من نوع العلل المعنوية التي تسود على النفوس في ادوار انحلالها وتفسخها فلا تليق بالأمم التي تهم بالنهوض بعد السبات . والتي تحتاج الى حياة كلها أمل ونشاط ووثوب واندفاع .

جريدة الاخبار البغدادية

العدد ٨٤

٢٣ أيلول ١٩٣٨

دور مصر
في النهضة القومية العربية

(نشرت في جريدة البلاد ببغداد)
(في ١٩ نيسان سنة ١٩٣٦)

لقد زودت الطبيعة مصر بكل الصفات والمزايا التي تحتم عليها ان تقوم بواجب الزعامة والقيادة في انهاض القومية العربية .

لأنها تقع في مركز البلاد العربية ، بين القسمين الإفريقي والآسيوي منها ، كما انها تكون اكبر كتلة من الكتل التي انقسم إليها العالم العربي بحكم السياسة والظروف . وهذه الكتلة قد اخذت حظاً اوفر من غيرها من الحضارة العالمية الحديثة ، واصبحت أهم مركز من مراكز الثقافة في البلاد العربية ، وهي اغنى هذه البلاد بأجمعها ، كما انها اقدمها في تشكيلات الدولة العصرية واقواها في الاداب وارقاها في الفصاحة...

وكل ذلك ، من الموقع الجغرافي الى الكثرة والثروة العامة ومستوى الثقافة وتشكيلات الدولة وانتشار الأدب والفصاحة ، مما يجعل مصر « الزعيمة الطبيعية » للقومية العربية . ولهذا السبب نجد ان جميع الذين حملوا الإيمان القومي في نفوسهم ، وعملوا في سبيل انماء روح القومية في جميع البلاد العربية ، وجهوا وجوههم شطر مصر وانتظروا منها الحركات والاعمال التي تضمن النصر في هذا السبيل .

غير انهم منوا بالخيبة في آمالهم وامانيهم هذه في بادىء الأمر لأنهم شاهدوا

ان مصر ظلت معرضة عن الفكرة العربية ، محايدة نحوها . وهذه الحالة أدت الى قنوط البعض من انضمام مصر الى الفكرة العربية .

غير ان البعض الاخر لم يصبحوا من القانطـين . بل ظلوا مؤمنين بأن مصر ستترك هذا الوضع - عاجلا أم آجلا - وستشترك في الحركة العربية ، وتزيدها قوة ونشاطاً .

ان آثار التطور الذي حدث في مصر في السنين الأخـيرة أيد نظرية هؤلاء وقوى إيمانهم في هذا الباب .

لقد كان لإعراض مصر عن الفكرة العربية أسباب ودواع طبيعية ، غير ان هذه الاسباب كان محكوماً عليها بالزوال بطبيعة الحال .

ان المعنى الذي أحاط بكلمة « العرب » بين الناس ، لاسيما في مصر ، كان من أول العوامل التي أدت إلى تباعدهم عن الفكرة العربية ، لان الناس صاروا يستعملون هذه الكلمة للدلالة على البدوي غير المتحضر ، فأخذوا يعتبرونهـا مقترنة بالتأخر والهمجية ،وذلك استوجب تنصل المتحضرين من العروبة وابتعادهم عنها . غير ان انتشار الثقافة وتعميم دراسة التاريخ كان كفيلاً بازالة هذه الفكرة الخاطئة ، وإرجاع كلمة « العرب والعروبة » إلى معانيها الحقيقية القومية .

وكذلك كان تعظيم مصر لمقام الخلافة وارتباطها بها ، وزعمها بانها - تنال الخلاص والاستقلال على يدها... من جملة الأسباب التي حملتها على الإعراض عن الحركة العربية في بدء ظهورها. غير ان سير الوقائع الطبيعي في هذه القضية أيضاً جاء كفيلا بإزالة هذا العامل المهم من طريق نهضة القومية العربية : فان استنكار الخلافة من قبل اصحابها ، وطرد الخليفة من قبل بني جنسه أنفسهم ، وإلغـاء الخلافة من قبلهم أيضاً بعد مدة وجيزة ، لم يترك سبباً مبرراً للحنق على الثورة العربية لقيامها على مقام الخلافة. وكل ذلك اضطر المصريين إلى العودة إلى أنفسهم ، والبحث عن روابط اقوى من التي كانوا اعتمدوا عليها .

ان هذه العودة - وهذا البحث - انضم إلى حلقة التعارف الجديدة ، وافسح مجالاً لتولد الشعور العربي ، وانتشاره بين المصريين .

لا نكران في ان بعض مفكري مصر لم يصلوا بعـــد إلى مرحلة رابطة « القومية العربية » بل توقفوا عنـد نوع من الرابطة تؤلف جسر انتقال من مرحلة ، «الرابطة الاسلامية العامة» إلى مرحلة « الرابطة العربية القومية».

هذه الرابطة سموها باسم «الرابطة الشرقية»ـ غير اننا لا نشك في انفكرة هذه الرابطة – عندما تتجرد من عناصرها اللفظية وتصطدم بالحقائق العملية وتنصهر بالتعارف الحقيقي ـ . ستتحول بالتدريج إلى رابطة عربية بحتة .

انني كنت من المؤمنين بكل ذلـــك من زمن طويل ، ولم اقنط من انتشار فكرة القومية في مصر في يوم من الايام . غير انه يسرني جداً ان أرى هذه السنة في مصر، اختماراً اجتماعياً عميقاً، يدفعها نحو الفكرة العربية بقوة شديدة، ويجعلها تشعر بواجبها الطبيعي ، ورسالتها القومية شعوراً واضحاً ... ولا أشك ان هذه ليست إلا مقدمة مباركة ، سيعقبها شعور فياض نحو القومية العربية ، وعمل جبار في سبيل انهاض هذه القومية ...



يين الماضي والمستقبل

(خطاب ألقي على فريق الكشافة العربي في قاعة متحف الآثار العربية ببغداد – ١٩٣٧ –)

ايها السادة :

يسرني ان احيي فريق الكشاف العربي تحت سقف هذا البناء القديم ، باسم دائرة الاثار القديمة .

انني احيي فريق الكشاف العربي باسم دائرة الاثار القديمة ، مع علمي بأن الكثيرين من الحاضرين سيستغربون قولي هــذا ، وسيتساءلون : ما شأن الاثار القديمة بالأعمال الكشفية !

في الواقع ايها السادة، ان الكشاف يمثل «الشباب المتجدد » واعمال الكشافة كلها بمثابة « استعداد للمستقبل » على حين ان هذه البناية هي « موئل القديم » ، وكل ما فيها « مثال الماضي ومرآة التاريخ » ، فجمع الكشافة في هذه البناية القديمة بين القاعات المملوءة بالاثار القديمة ، يظهر في الوهلة الأولى بمثابة « الجمع بين الأضداد » ، مثل « الجمع بين الماضي والمستقبل » .

غير اننا ، أيها السادة ، إذا تعمقنا في البحث قليلا، نضطر الى التسليم بان الماضي والمستقبل ليسا متناقضين إلا من حيث المعنى اللغوي ، وأما من وجهة « العمل الاجتماعي » فانهما مترابطان ومتلازمان . فان الماضي منبع المستقبل على الدوام ، كما انه من عوامل الدفع إلى الإمام ، في كثير من الاحيان . ولاسيما في

حياة الامم التي تستفيق من سباتها وتنزع الى النهوض بعد الرقود .

لقد قال احد المفكرين ان الاموات لا يرقدون في المقابر في حقيقة الأمر بل انهم لا يزالون يعيشون في نفوس الاحياء ، ويسيطرون على الكثير من اعمالهم في كثير من الأحيان . ان هذا القول يحتوي على قسط كبير من الحقيقة ، لا سيا في حياة الامم . فلأجل ان نقتنع من ذلك جيداً يجدر بنا ان نلقي نظرة على أهم مقومات الأمم :

ان كل أمة من الامم تكون شخصية معنوية تتصف بالحياة والشعور وتمتاز ببعض النزعات والميول .

ان حياة الأمة تقوم بلغتها ، بوجه عام ، اما الموت بالنسبة الى الأمة فليس – في حقيقة الأمر – إلا في الحرمان من اللغة الخاصة بها . ان الأمة التي تدخل تحت حكم دولة اجنبية تفقد استقلالها وحريتها ، وتصبح مستعبدة لها ، ولكنها لا تفقد حياتها ، ما دامت محافظة على لغتها . فقد قال أحد المفكرين : « ان الأمة المحكومة التي تحافظ على لغتها تشبه السجين الذي يمسك بيده مفتاح باب سجنه .. » انها تبقى حية ، ما بقيت محافظة على لغتها ، انها تبقى مستعدة للحرية والاستقلال ، ما دامت متمسكة بلغتها . واما اذا فقدت هذه اللغة ، فتكون قد فقدت الحياة ، تكون قد اندمجت في الأمة المستولية عليها ، وزالت من عالم الوجود ، وبتعبير اقصر « ماتت » بكل معنى الكلمة .

ان اللغة تكون روح الأمة وحياتها وتمثل أهم عناصر القومية واثمن مقوماتها. أليست ميراث الأجيال الماضية ، وهبة الحوادث التاريخية بوجه عام ؟ افلا يحق لنا ان نقول إنها تربط الماضي بالمستقبل على الدوام ؟

*

هذا ويجدر بنا ان نلاحظ ، أيها السادة ، علاوة على كل ذلك ان الحياة ليست كل ما يهم الوجود . فان هناك شيئاً آخر ، لا يقل اهمية عن الحياة ، وان كان تابعاً لها ، الا وهو الشعور . ان للامم شعوراً ، كما للافراد ، فالشعور القومي

بالنسبة إلى حياة الامم مثل الشعور الشخصي بالنسبة إلى حياة الافراد .

قلنا ان حياة كل أمة من الأمم تقوم بلغتها ، ويجب ان نعرف في الوقت نفسه ان شعور كل أمة من الأمم يتكون من ذكرياتها التاريخية الخاصة بها .

فالامة التي تحافظ على لغتها وتنسى تاريخها تكون بمثابة فرد فاقد الشعور ، بمثابة فرد غاط في النوم ، أو بمثابة مريض في حالة الاغماء ، انه لا يزال على قيد الحياة ، غير ان حياته هذه لا تكتسب قيمة إلا اذا استيقظ من نومه، واستعاد الشعور الذي فقد ، مدة من الزمن .

فيحق لنا أن نقول : ان اهمال التاريخ القومي يكون بمثابة الاستسلام إلى الذهول والكرى ، واما نسيان التاريخ المذكور فيكون بمثابة فقدان الشعور .

هذه حقيقة يعرفها جيداً رجال الحكم والاستعمار ، ويستفيدون منها على الدوام ، فهم عندما يستولون على أمة من الأمم ، يبذلون قصارى جهدهم لابعاد ذاكرتها عن تاريخها الخاص . انهم يتوسلون بكل الوسائل الممكنة لتخدير الأمة وتنويمها ، عن طريق الحيلولة بينها وبين تاريخها القومي . لأنهم يعرفون جيداً ان الشعور القومي عند الأمم المحكومة يأخذ في الخمود والتضاؤل كلما أسدل النسيان سدوله على التاريخ القومي إلى أن ينعدم تماماً ، بنسيان التاريخ الخاص نسياناً تاماً .

أما عودة الشعور القومي إلى مثل هذه الامم المحكومة ، فلا تتم إلا باستعادة الذكريات التاريخية . ان حركات النهوض والانبعاث ومجاهدات الاستقلال والاتحاد عند ثلث الأمم تبدأ -بوجه خاص- بتذكر الماضي واستلهام التاريخ. استعرضوا تواريخ استقلال الأمم التي كانت مغلوبة على أمرها ثم نهضت وتخلصت من ربقة الاستعباد، تفهموا جيداً ان حب الاستقلال يتغذى بذكريات الاستقلال المفقود ، والتوقان إلى السؤدد والمجد، يبدأ بالتحسر على السيادة الماضية والمجد السالف ، كما ان الإيمان بمستقبل الأمة يستمد قوة من الاعتقاد بماضيها الباهر ، والنزوع إلى الاتحاد يزداد شدة وحماسة بتجدد ذكريات الوحدة المضاعة .

ومما يجب أن يلفت انظارنا في هذا المضمار ، ان خطة استلهام الماضي

والاستفادة من التاريخ تظهران للعيـان حتى في أعمال الأمم التي تقوم بثورات عنيفة، وتحاول قلب حياتها الاجتماعية رأساً على عقب ، بصورة جذرية وفورية. ان تلك الأمم تثور في حقيقة الأمر على الماضي القريب وحده ، وتحاول خلال ثورتها هذه ان تستمد قوة من الماضي البعيـد . أنعموا النظر في تاريخ ثورات ووثبات تلك الأمم - مثل اليابان وتركيا الحديثة - تجدوا فيه ايضـاً بجانب حركات التجديدات الجذرية، اهتماماً متزايداً بالأبحاث التاريخية ، وتغلغلاً مستمراً في استخدام التاريخ لتقوية الروح القومية وايجاد النزعات التجديدية .

ان امر الاهتمام بالتاريخ والالتفات إلى الماضي ، ليس من الخطط الخاصـة بالأمم التي كانت في حالة تأخر وسبات ، بل هي من الأمور التي تشمل جميـع الأمم بدون استثناء . تعمقوا في دراسة أحوال أرقى الأمم العصرية ، وأنعموا النظر في أحسن الشوارع والميادين في أرقى المدن الحديثة ، تجدوا في جميعها آثار اهتمام عظيم بالماضي والتاريخ ، تجدوا في جميعها عدداً كبيراً من الانصـاب والتماثيل والألواح التذكارية ، وسلسلة طويلة من المهرجانات والاحتفالات ، يقصد منها تذكير الناس بالماضي وترسيخ التاريخ في الأذهان .

ولهذه الأسباب كلها أقول في كل حين ، إن الماضي منبـع فياض للمستقبل ، والتاريخ قوة مهمة في حياة الأمم .

ولهذه الملاحظات ، رأيت من الواجب على فريق الكشاف العربي أن يذهب إلى سامراء ليقضي يوماً كاملاً في التجول بين أطلالها ، ويطلع على الآثار الباقية من عهد الامبراطورية العباسية . ثم يعود إلى هنا ليجتمع معنا في هذه البيئة التاريخية ، ويتأمل مدة في ماضي أمتنا العزيزة ويستمد من ذكريات هذا الماضي قوة جديدة ، في جهوده القادمة . ولهـذا أقدمت على تحيته باسم دائرة الآثار القديمة .

*

أيها السادة ، اني لا أحب المغالاة ، بل أنزع دائماً إلى مجابهة الحقائق من كل

وجوهها . وبعد أن شرحت لكم ما أعتقده من خطورة الدور الذي يلعبه التاريخ في حياة الامم ، أرى من واجبي ان اقول لكم كلمة عن مضاره ايضاً ، لكي احذركم منها :

ان الحياة الاجتماعية في غاية من التعقد ، والعوامل الاجتماعية في منتهى التشابك ، ولذا قلما نجد بين تلك العوامل ما هو مفيد على الاطلاق ، ومجرد عن الشوائب والاضرار في كل الأحوال . ان الفوائد والاضرار في الحياة الاجتماعية تتشابك بشكل غريب ، فاجتناء الفوائد مع توقي الاضرار ، مما يحتاج إلى يقظة كبيرة وانتباه شديد في معظم الاحوال .

ان تأثير التاريخ والماضي في حياة الأمم لا يشذ عن هذه القاعدة العامة ، فانه أيضاً قد يصبح مضراً في بعض الأحوال .

فان التاريخ يكون مفيداً عندما يفرغ على شكل « قوة دافعة » تحركنا إلى الأمام ، كما ذكرته لكم إلى الان ، غير انه يصبح مضراً حين يأخذ شكل « قوة جاذبة » تدعونا إلى العودة إلى الوراء . فلا يجوز لنا ان نعتبر الماضي هدفاً نتوجه نحوه ونسعى للعودة اليه ، بل يجب علينا ان نجعل منه نقطة استناد نستند اليها في اندفاعنا إلى الأمام ، يجب علينا أن نكون منه قوة فعالة حافزة ، تدفعنا نحو المستقبل الجديد ، وبتعبير أقصر ، شعارنا في هذا الباب يجب أن يكون « تذكّر الماضي ، مع التطلع إلى المستقبل على الدوام » .

واسمحوا لي ان أشرح لكم قصدي من هذا الشعار بذكر بعض الأمثلة :

كلكم تعلمون أن سيرة خالد بن الوليد من أجلّ السِّيَر التي سجلها التاريخ . فيجب علينا أن ندرسها بكل اهتمام . ولكن لماذا ، وبأي قصد ، أبقصد الحصول على دروس في فنون التعبئة والحرب ؟ كلا فان الخطط الحربية التي كانت تضمن النجاح والنصر في عصر خالد بن الوليد ، لا يمكن أن تفيد في هذا العصر بوجه من الوجوه . ولا مجال للشك في ان الخطط الحربية التي تضمن النصر والنجاح في عصر الدبابات والطائرات والغواصات ، في عصر المدافع الضخمة والقذائف الهدامة ، والغازات الخانقة ، تختلف كل الاختلاف عن الوسائل التي كانت

تؤدي إلى الصر في العصور السالفة، فكل من يحاول ان يجد في خطط خالد بن الوليد دروساً في فنون الحرب قابلة للتطبيق في العصر الحاضر، يكون قد أقدم على عمل لا يتفق مع العقل والمنطق بوجه من الوجوه.

غير انه، ايها السادة يجب ان نعرف ان الحروب لا تتم بالوسائل والقوى المادية وحدها، بل انها تحتاج إلى قوى معنوية متنوعة، علاوة على القوى المادية، اهمها: الوطنية الصادقة، والايمان بامكان النصر، مع الإقدام على احرازه بحزم وثبات، وجرأة وشجاعة، لا تتأخر عن نوع من انواع التضحية. ان هذه القوى المعنوية لعبت ولا تزال تلعب دوراً هاماً في الحروب في جميع العصور مهما كانت الوسائل المادية المستعملة خلالها، سواء أكانت من نوع السهام أم القذائف أم الجمال أم الطيارات. إن سيرة خالد بن الوليد مملوءة بأمثلة عليا للقوة المعنوية، وإذا ما أقدمنا على درس سيرة خالد بن الوليد فيجب أن ندرسها لكي نستفيد من تلك القوى المعنوية. وإذا ما بحثناعنها فيجب أن نبحث بقصد استثارة قوى مماثلة لها، لا بقصد محاولة الحرب على الطريقة التي مشى خالد بن الوليد عليها.

وكذلك كلكم تعلمون بان اجدادنا العظام اسدوا إلى الطب من الخدمات ما لا ينساه التاريخ بوجه من الوجوه، فيجب علينا ان ندرس تلك الخدمات، نطلع عليها ونتذكرها على الدوام. ولكن لماذا؟ وبأي قصد؟ هل يجوز لنا ان نفعل ذلك بقصد الاستفادة من آراء كبار اطباء العرب في مداواة الأمراض؟ لا مجال للشك في أن ذلك يكون في منتهى السخافة. يجب علينا ان ندرس خدمات العرب للطب، لا بأمل ان نجد في اكتشافاتهم ما يفيدنا في أمر التطبيب والمداواة، بل لنزداد مباهاة بأعمال أجدادنا العظام ولنزداد إيماناً بقابليات امتنا الكامنة، ولنحصل على دوافع باطنية تحفزنا على القيام بخدمات تشبه خدماتهم الغالية. ان اطباء العرب القدماء خدموا الطب خدمة كبيرة، ومشوا في مقدمة العالم في هذا المضمار قروناً عديدة... ان خدمات هؤلاء يجب ان تولد في نفوسنا طموحاً لإحراز مكانة عالية في الطب الحديث، مثل المكانة التي كان احرزها

هؤلاء في العصور التي عاشوا وعملوا فيها .

أما أهم النزعات التي يجب أن نستلهمها من التاريخ ، فهي في نظري الايمان بحيوية الامة العربية ، وبإمكان حصولها على مجد جديد ، لا يقل شأناً عن المجد الذي كانت نالته في سالف العصور ...

اننا في حاجة إلى مثل هذا الايمان في هذا الزمان ، أكثر من أي زمان آخر ، لأن المصائب انصبت على العالم العربي من كل حدب وصوب . ومن المعلوم ان كثرة المصاعب والمصائب تفتح باباً الى تسرب الفتور والقنوط الى القلوب التي لا تتزود بالأمل الضروري ، ولا تتقوى بالعقيدة الراسخة .

ونحن نعلم ان الأمل من أهم عوامل السعي والعمل ، وأما القنوط فهو من أهم دواعي التقاعس والعجز ، ولهذا السبب نستطيع ان نقول : ان تطهير القلوب من شوائب الفتور والقنوط ، وتزويدها بالأمل والإيمان ، يجب ان يكون من أهم اهداف العاملين ، ولا سيما في الظروف التي احاطت العالم العربي خلال هـــذه السنين الأخيرة .

وبهذه الوسيلة ، وقبل ان أختم كلمتي ، أود ان اذكركم باحدى الأساطير اليونانية ، وهي اسطورة « باندور » .

باندور كانت جمة الخصال ، تكونت من عطايا جميع الآلهات . ان كل آلهة من الآلهات الموجودة الى ذلك الحين اعطتها شيئاً من خصالها ، ولهذا السبب سميت هذه الآلهة الجديدة باسم « باندور » بمعنى « عطية الكل » .

عندما غضب جوبتر على هركول ، وأراد ان ينتقم منه ، فكر في اغرائـه بواسطة باندور : سلمها علبة سحرية ، وطلب إليها ان توصلها إليه دون ان تفتحها وتطلع على ما فيها . وحملت باندور هذه العلبة ، غير انها لم تستطع ان تتغلب على حب الاستطلاع في نفسها ، ففتحت العلبة في طريقها ، وعند ذلك أخذ يخرج من العلبـة جيش عرمرم من المساوىء والشرور ، وينتشر في الارض بسرعة العاصفة ، مع ازيز هائل . اندهشت باندور من كل ذلك وأخذت تبذل كل ما لديها من قوة لإعادة غطاء العلبة بسرعة ... غير انها ، الى ان تمكنت من

ذلك ، كان قد خرج من العلبة جميع الشرور ، ولم يبق فيها إلا شيء واحد ... وكان ذلك الذي بقي في العلبـــة مقابل جميع تلك المساوىء والشرور ... هو الأمل ...

ان حالة العالم العربي الآن، ايها السادة ، تشبه الحالة التي حدثت عند انفتاح علبة باندور ... لقد انتشرت المصائب والشرور في العالم العربي ، ولم يبـق بين أيدي ابنائه شيء غير (الأمل) .

فيجب علينا إلا ننسى ان الأمل ... هو من اثمن عوامل العمل .

فيجب علينا ان نحرص عليه كل الحرص ، فلا نترك سبيلاً الى تسلل القنوط الى القلوب . فليكن قلب كل واحد منا شبيهاً بعلبة باندور ، يحفظ الأمل .

ولا يكتفي بحفظه فحسب ، بل يسعى الى تغذيته وتقويته ، الى ان يتحول الى إيمان لا يتزعزع ، يدفعنا الى العمل المتواصل بروح التضحية والاخلاص ...



الدكتور طـــه حسين
يدافع عن الفرعونيـــة في مصر

نشرت جريدة «المكشوف» البيروتية سنة ١٩٣٨ حديثاً جرى بين الدكتور طه حسين وبين بعض الشبان على ظهر باخرة متوجهة الى اوروبا .

قال الدكتور الى محدثيه : « ان الفرعونية متأصلة في نفوس المصريين» ونفى العروبة عن مصر .

وانا عندما اطلعت على الحديث المنشور في المكشوف ، رأيت ان ارد عليه في كتاب مفتوح نشر في مجلة الرسالة القاهرية سنة ١٩٣٨ .

والدكتور طه حسين تهرب من مناقشة القضية منافشة صريحة ، ومع ذلك نشر في مجلة الهلال مقالة تعرض الى القضية بطرق ملتوية . ولذلك اضطررت الى كتابة مقالة ثانية نشرتها كذلك في مجلة الرسالة سنة ١٩٣٩ .

والمقالتان المذكورتان تعالجـــان القضيةوتنتقدان آراء الدكتور طه حسين بتفاصيل وافية .

إني لا أرى لزوماً لإعادة درجهما هنا ، غـــير اني أرى من المفيد ان انقل فيما يلي اولاً اهم ما جاء في حديث الدكتور طه حسين في الدفاع عن الفرعونية في مصر ، وثانياً أقوى الدلائل التي سردها لاستبعاد فكرة القوميـــة العربية عن مصر . وابين في الوقت نفسه ردي على براهين الدكتور طه حسين :

— ١ —

قال الدكتور طه حسين في الفرعونية : « لا تصدقوا ما يقوله بعض المصريين

من أنهم يعملون للعروبة ، فالفرعونية متأصلة في نفوسهم » .

ثم اضاف الى ذلك هـذا الحكم البتار : «وستبقى كذلك بل يجب ان تبقى وتقوى ... »

واراد ان يدعم آرائه هذه بجلال الآثار الفرعونية اذ قال :

« لا تطلبوا من مصر ان تتخلى عن مصريتهـــا ، وإلا كان معنى طلبكم : اهدمي يا مصر ابا الهـــول والاهرام ، وتغاضي عن جميع الاثار التي تزين متاحفك ومتاحف العالم ، وانسي نفسك واتبعينا » .

واما زبدة ردي على ذلك فكانت :

« ان مصر قد تباعدت عن ديانة الفراعنة دون ان تخرب ابا الهول ، وتخلت عن لغتها القديمة دون ان تهدم الاهرام . وجميع آثار الفراعنة ، التي زينت بها متاحف مصر ومتاحف العالم ، لم تولد نزوعاً للعودة الى الديانة التي اوجدت تلك المآثر الخالدة ، ولا حركة ترمي الى بعث اللغة التي رافقتها خلال قرون طويلة . فهل من موجب لطلب هدم الاهرام وتناسي الاثار لأجل تحقيـــق الوحدة العربية ؟

ان الاهرام مع جميع الآثار الفرعونية لم تمنع مصر من الاتحـــاد مع سائر الاقطار العربية اتحاداً تاماً في ساحة اللغة فهل يمكن ان تحول دون اتحادها مع تلك الاقطار في ساحة السياسة ايضاً ... ؟

كلا ايها الاستاذ ... ان التيارات القوية والعميقة التي جرفت حياة مصر في اتجاهات جديدة منذ عشرات القرون والتي اخرجتها من ديانتها القديمة وانستها لغتها الأصلية ـ بالرغم من وجـود الاهرام وقيام ابي الهول ـ سوف لا تحتاج الى هدم اوستر شيء من الاثار القديمة لتجرفها نحو السياسة التي يؤمن بهـــا دعاة الوحدة العربية .... ولا سيما ان هذه السياسة ليست إلا نتيجـة طبيعية للغة مصر الحالية .

ان دعاة الوحدة العربية لم يقولوا لمصر « انسي نفسك » بل انهم يقولون وسيقولون لها « استزيدي من ثروة نفسك » بالعمل على توحيد ابناء لغتك ... انهم لم يقولوا ولن يقولوا لها « اتبعينا » ، بل يقولون وسيقولون لها « سيري الى

الامام ونحن نتبعك على الدوام ... »

- ٢ -

وقد انكر الدكتور طه حسين تأثير اللغـــة في تكوين الامم وقال :
«لا تنخدعوا، لو كان للغة وزن في تقرير مصير الامم لما كانت بلجيكاوسويسرا، ولا اميركا ولا البرازيل ولا البرتغال ..»

وأنا رددت على ذلك أولاً بقولي : لو كنتم أيهـــا الأستاذ من الكتاب الذين كتبوا قبل الحرب العالمية، واقدمتم على كتابة بحث مثل هذا البحث للبرهنة على نظرية مثل هذه النظرية ، ـ قبل ربع قرن ـ لاستطعتم ان تضيفوا إلى هـــذه الأمثين مثالين آخرين ، ولقلتم عندئذ : لا تنخدعوا ، لو كان للغة وزن في تقرير مصير الامم لما كانت الامبراطورية النمسوية ولا السلطنة العثمانية ...

ولو كنتم ممن عاشوا قبل ذلك بنصف قرن أيضاً لاستطعتم أن تضيفوا إلى امثلتكم عشرات الأمثلة الاخرى ، ولأرخيتم العنان إلى قلمكم الجوّاب لينتقل من جنوب إيطاليا إلى شمال المانيا ، ولقلتم: « لو كان للغة وزن في تقرير مصير الامم لما كانت ساردونيا وساكسونيا ، ولابيه ده مونته وباويرا ... »

غير أن تقلبات الزمان أزالت من عالم الوجود جميع تلك الامثلة والشواهد الكثيرة ، وحرمت النظرية التي تقولون بها من امكان الاستناد إليها فحصرت الامثلة في الاسماء التي ذكرتموها .

وقلت بعد ذلك :

أفتلومونني إذا قلت إن هذه المحاكمة لا تخلو من الشبه بمحاكمة من يقول: « لو كان لجاذبية الارض وزن في تقرير مواضيع الاجسام ، لمـا بقيت القناديل معلقة بالسقوف ، ولما صعدت الادخنة إلى السماء ، ولما طارت الطيور وارتفعت المناطيد والطيارات » .

*

ان تشبيه تأثير اللغة بتأثير الجاذبية الارضية الذي ذكرته في خلال مناقشة آراء طه حسين ، كان تشبيهاً خصباً سيساعدني فيما بعد إلى اظهار الحقيقة على وجهها الصحيح ، وإقناع الكثيرين من الذين يقتدون به في إنكار تأثير اللغة في تقرير مصير الأمم .

- ٣ -

وقد ادعى الدكتور طه حسين ان « تاريخ مصر مستقل تمام الاستقلال عن تاريخ أي بلد آخر » .

وأنا رددت على مدعاه هذا بما يلي :

إن هذا الادعاء افتراء صارخ على الحقائق الواقعة : إن تاريخ مصر اختلط اختلاطاً عميقاً وتشابك تشابكاً كبيراً مع تاريخ سائر البلاد العربية ، خـــلال القرون الثلاثة عشر الأخيرة على الأقل ، فكيف يحق لكم إن تحذفوا هذه القرون من تاريخ مصر ؟ أنا لا أنكر أن تاريخ مصر لم يبق متصلاً بتاريخ سائر الاقطار العربية على الدوام . غير انني أدعي بأن ذلك شأن تواريخ الأمم : تشبه الأنهر الكبيرة التي تتكون من روافد متعددة بوجه عام .

ان كل من يلقي نظرة عامة على تواريخ الأمم المعاصرة لنا كالامة الفرنسية التي سبقت جميع الأمم في طريق الوحدة القومية ... يضطر إلى التسليم بان العلاقات التاريخية التي تربط مصر بسائر الأقطار العربية ، لهي أقوى وأعمق وأطول من العلاقات التاريخية التي تربط الايالات الفرنسية بعضها ببعض .

رد على تصريحات الشيخ المراغي

(حديث نشر في جريدة الاستقلال ببغداد)

« ليس لي رأي في الوحدة العربية.. .لا اشتغل بها ... لست من انصارها ، ولا من اعدائها » .

لو نقل إليّ ناقل هذه الكلمات دون ان يذكر لي اسم قائلها ، وطلب إلي أن احزر - بقوة العقل والمنطق - جنسية المفكر الذي قالها ، لما ترددت في الحكم بانه من منتسبي أمة من الأمم الكثيرة التي تعيش بعيدة عن العالم العربي الفسيح، دون ان ترتبط به بصلة من الصلات الجغرافيـــة أو التاريخية أو القومية أو الثقافية ... ولأخذت استعرض في ذهني ، تلك البلاد النائية - من السويد إلى الترنسفال ، ومن التبت إلى الاسكا - دون ان أقف لحظة واحدة فوق ناحية من نواحي آسيا العربية أو إفريقيا العربية .

ولهذا السبب ، دهشت دهشة كبيرة ، عندما رأيت أن هذه الكلمات تحمل توقيع « محمد مصطفى المراغي » ، وهو الشيخ المشهور الذي يرأس أقدم المعاهد العلمية القائمة في البلاد العربية . وتذكرت بان ذلك المعهـد قام بخدمة تاريخية خطيرة في حفظ حياة الآداب العربية في دور انحطاطها الطويل ... وهيأ لها سبل النهوض في دور بعثها الاخير .

غير أن دهشتي هـــذه زادت وتضاعفت ، عندما قرأت البراهين التي اراد الاستاذ المراغي أن يبرر بها هذه الكلمات .

لقــــد قال الاستاذ المراغي ، في الكتاب الذي أرسله إلى جريدة المصري ما يأتي :

« غير خاف عليكم أن الدين لم يذهب إلى العصبية الجنسية ولم يفرق بين العربي وغير العربي ، وجعل الأمة الاسلامية وحدة لا فرق بين اجناسها . . . »

انني لا افهم كيف يستطيع الاستاذ المراغي ان يعتبر ذلك برهاناً على صدق دعواه ؟

اذا كان الدين لم يذهب الى العصبية الجنسية ، فهــــل يذهب الى العصبية الاقليمية ؟

واذا كان الدين لا يفرق بين العربي وغير العربي ، فهــــل يسوغ التفريق بين المصري والشامي والعراقي ؟

واذا كان الدين قد جعل الأمة الإسلامية وحــدة لا فرق بين اجناسها ، افلا يكون قد جعل في الوقت نفسه ، الأمة العربية ايضاً وحدة لا فرق بين شعوبها؟

أنا افهم ان يكون الاستاذ المراغي ممن لا يكتفون بالوحدة العربية وحدها ، وممن ينزعون الى وحدة ابعد واشمل منها ، فيسعون وراء وحدة إسلامية عامــــة . غير انني لا افهم كيف يستطيع ان يتخــــذ هذه النزعة وسيلة لإهمال الوحدة العربية ، ومبرراً للدعوة الى عدم الاشتغال بها ؟

انني لا اود ان اناقش الاستاذ المراغي في امكان او عدم امكان تحقيق الوحدة الإسلامية ، كما لا أرى حاجــــة للدخول معه في نقاش حول مسألة الجنسية في الاسلام ، ولا للاعتراض على قوله ! « بأن الاتجاه بالتفكير الى الوحدة التي يتطلبها القرآن ، هو الذي تحتم على علماء المسلمين » . . . مع كل هذا لا أرى علاقــة منطقية بين « دعوة علماء المسلمين الى العمل في سبيل الوحدة الإسلامية » ، وبين « دعوتهم الى عدم الاشتغال بالوحدة العربية » .

كيف يجوز لأحد ان يقول : يتحتم على علماء المسلمين ان يسعوا لتحقيــــق الوحدة بين العربي والايراني والهندي والتركي ، ولا يجوز لهم ان يشتغلوا بتحقيق الوحدة بين الشامي والمصري والحجازي ؟

كيف يمكن لأحـد ان يأمل بتكوين وحـدة من البلاد الإسلامية التي تتكلم بلغات مختلفة ، دون تكوين وحدة من البلاد التي تتكلم بلغة واحدة ، ولا سيما التي تتكلم بلغة القرآن ؟

اني اعتقد بأن الذين يتجهون بتفكيرهم الى الوحـدة التي يتطلبها القرآن ، – حسب تعبير فضلية الشيـخ المراغي – لا يستطيعون ان يهملوا الوحدة العربية ، دون ان يناقضوا انفسهم ، فيترتب عليهم ان يشتغلوا بالوحدة العربية ، في سبيل الديانة الإسلامية ، ان لم يكن في سبيل العزة القومية .





بعد
نشوب الحرب العالمية الثانية

اعمـــال الإدارة

بعد نشوب الحرب العالمية الثانية

- ١ -

ان نشوب الحرب العالمية الثانية غـير ظروف العمل في مديرية الاثار القديمة تغييراً كبيراً . فان بعثات التنقيب اضطرت إلى البقاء في بلادها ، فلم تعد إلى العراق لمواصلة أعمالها التنقيبية في موسم الحفريات الجـــديد ، كما كانت تفعل في السنين السابقة .

ولذلك انحصرت أعمال الدائرة بالنسبة إلى البعثات المذكورة في تشديد الحراسة على مقر كل بعثة ، وعلى المواقع التي كانت تنقب فيهـا ، لكي لا تمتد أيدي تجار الآثار والمهربين والمخربين ، مستفيدة من غياب البعثة عن مقرها .

ولكن الإدارة وجدت في هذه الظروف فرصة سانحة لتوسيع نطاق اعمالهـا :

واصلت الأعمال الاستكشافية في العديد من التلول الاثرية ، وقامت بتنقيبات تامة في بعضها وحصلت على معلومات وآثار قديمة ثمينة في طبقات يعود بعضها إلى أدوار قبتاريخية وبعضها إلى أدوار تاريخية .

فضلاً عن ذلك ، اكتشفت أحـــد مداخل نينوى في الموصل ، واظهرت الثورين المجنحين اللذين كانا يقعان في طرفي المدخل ، ويحميان المدينة .. وقامت بكل ما يجب من أعمال لصيانة الثورين من تأثير الأمطار .

★

وقد استفادت المديرية من ظروف الحرب من وجهة أخرى ايضاً :

فان وزارة المعارف ، كانت أوفدت إلى ايطاليا عدة طلاب لدراسة الفنون الجميلة ، ليتخصص بعضهم في فن النحت وبعضهم في فنون الرسم والتصوير .

ومن الطبيعي ان دخول ايطاليا في الحرب أدى إلى اعادة الطلاب المذكورين إلى العراق .

وفكرت في الاستفادة من خدمات هؤلاء في انجاز الخطط المتعلقة بمتحف الازيـــاء :

كنا بدأنا ـ منذ مدة ـ ان نجمع الأزياء المستعملة في مختلـــف انحاء العراق من قرى الشمال الى بوادي الجنوب . وكنـــا في حاجة الى احضار الرؤوس والدمى اللازمة لإلباس تلك الأزياء ولعرضها في المتحف .

ومن جهة أخرى كنا نفكر في اعطاء فكرة صحيحة عن الازياء التي كانت تستعمل في عهد الامويين والعباسيين ، مستندين في ذلـك الى الصور الملونة التي تزين سقف إحدى قاعات قصر الحمراء في غرناطة ، والى الصور الملونة التي كان رسمها الواسطي المشهور لمقامات الحريري .

ولذلك رجوت وزارة المعارف ان تعـير خدمات هؤلاء الى دائرتنا ، لكي لا ينقطعوا عن اعمال النحت والتصوير . وتعهدت بأن تهيىء لهم كل الوسائل اللازمة لذلك .

وبناء على موافقة الوزارة على طلبنا ، حولنا بهو مخازن الدائرة ومعاملها الى مرسم .

وبهذه الصورة تم نحت الرؤوس التي تمثل مختلف النماذج البشرية . والمعمل صب عدة نسخ من كل واحدة منها وهيأ الابدان والقواعد التي ستحمل الرأس والملابس .

كما تم رسم عدة تابلوهات لتظهر فيها الازياء التي تعود الى مختلـف طبقات الشعب في عهد الامويين والعباسيين في كل اشكالها وألوانها ، كما كانت صورت في حينها .

وخلال هذه الاعمال الاستحضارية كنا حصلنا على موافقة الجهات المختصة لتخصيص الاراضي التي كانت تحت اشغال وزارة الاشغال والمواصلات في الباب الشرقي ، الى متحف الآثار العربية الجديد ، واستفدنا من البناء البسيط الذي كانت تشغله إدارة مخازن الوزارة المذكورة لتحويله الى متحف الازياء ، وافتتحناه باحتفال رسمي ، ثم فتحنا ابوابه للزوار .

- ٢ -

ان اعمال مديرية الاثار القديمة لفتت انظار مجلس النواب : وقد جاء في تقرير اللجنة المالية المنشور في الوقائع العراقية بتاريخ ١٩٤٠/٤/٣ ما يلي :

« في صدد البحث في ميزانية دائرة الآثار ابدت اللجنة اعجابها بالنشاط الظاهر على هذه الدائرة والجهود التي تبذلها لكشف كنوز البلاد الاثرية والمحافظة عليها واظهارها للناس .

وقد حاز تقديرها بصورة خاصة الاهتمام الظاهر بالاثار العربية والإسلامية والتنقيب المنظم عن هذه الاثار والجهود التي تبذلها دائرة الاثار لإنشاء المتاحف العربية ، ولذلك اتفقت اللجنة على تسجيل شكرها وتقديرها لجهود مديرية الاثار واوصت وزارة المعارف بتشجيعها في هذه الجهود » .

وعند افتتاح متحف الازياء ، ارسل لي وزير المعارف كتاب تقدير وشكر.



ومما تجدر الاشارة إليه : ان الحكومة العراقية ستقرر فصلي عن مديرية الاثار القديمة بعد مرور نحو سنة على تقدير المجلس النيابي ونحو ستة اشهر على شكر وزير المعارف .

محاضرات واحاديث

في هــــذه الفترة

بعد نشوب الحرب العالمية الثانيــة ايضاً ، ألقيت بعض المحاضرات وكتبت بعض المقالات ، وكان اهمها حول « انهيار فرنسا » .

هذه المحاضرة التي ألقيتها في نادي المثنى كانت طويلة ، استغرقت مـــدة تزيد عن الساعة ونصف الساعة ، بينت فيهـا ناحية من نواحي الأسباب المؤدية الى انهيار فرنسا ، على وجه الايجاز. ولكنني توسعت فيها بوجه خاص في انتقاد الآراء التي كان ينشرها كبار الكتاب في مصر حول هذا الانهيار .

فرأيت ان أنقل الآراء المذكورة حرفياً من الجرائد والمجلات التي قرأتها فيها دون ان اذكر اسماء كاتبيها ، لأني كنت اعرف من دراساتي عن تأثير العواطف في المحاكات العقلية ، ان المكانة السامية التي يتمتع بها هؤلاء الكتاب في اذهان معظم السامعين والقراء ، لن تخلو من التأثير في نظرتهم الى الانتقادات. ولذلك، رأيت ان عرض الآراء دون ذكر اصحابها يكون أشد تأثيراً واسهل اقناعاً لدى السامعين والقراء .

ولهذا جاءت الانتقادات في المحاضرة منصبـــة على الآراء ، وخالية من الاسماء :

حول انهيـار فرنسا

بعد انهيار فرنسا ، ألقيت في نادي المثنى في بغـداد محاضرة طويلة نشرتها

بعدئذ في الكتيب المعنون « صفحات من الماضي القريب » .

تقع المحاضرة في (٣٠) صفحة من الكتيب المذكور ، وتبدأ بمناقشة الآراء التي ابداها عندئذ عـــدد كبير من الكتاب المصريين ، ثم تشرح وتبين اسباب انهيار فرنسا ، وفي الاخير تعود الى انتقاد آراء الكتاب المصريين .

وبما ان نسخ الكتيّب نفدت منذ عقدين من السنين ، رأيت ان أنقل فيما يلي ما يتعلق بنقد كتابات المصريين في بداية المحاضرة وفي نهايتها :

– ١ –

« ان عدداً غير قليل من الكتاب العرب انبروا الى نشر المقالات ، ونظم الاشعار ، حول هذا الانهيار .

ان معظم الكتابات التي نشرت في هذا المضمار كانت «عاطفية» بكل معنى الكلمة ، كان اكثرها بمثابة مراثٍ ، تندب حظ فرنسا ، وتظهر أسفاً شديداً ، وحزناً عميقاً للكارثة التي حلت بها . ليس هذا فقط ، بل ان بعض اصحاب هذه الكتابات كان يغالي في الرثاء ، حتى لقد انتهى الى درجة البكاء ...

غير ان هذه المراثي قوبلت حالاً بمعارضة شديدة ، فقد حمل عليهـــا بعض الكتاب فوراً ، حملات عنيفة – كيف يجوز لكاتب عربي ان يبكي على فرنسا متناسياً ما فعلته هي بالقسم الأعظم من البلاد العربية ... كيف يجوز لمفكر عربي ، ان يأسف لما حل بفرنسا، وهو يعلم انها كانت من أهم العوامل التي انزلت أكبر النكبات بالأمة العربية ، ولا سيما بعد الحرب العالمية ؟

وهنا احتدم الجدال بين الفريقين ، وحاول كل فريق ان يعـبر عن عواطفه بمقالات حارة ، اودع فيها كل ما أوتي من قوة البلاغة والبيان ...

اني من الذين يعتقدون بأن الكتابات العاطفية ، تعبر عن نفسية كتابها الشخصية ، وخوالجه الذاتية ، فلا تتحمل المناقشة ، مناقشة علمية ..

غير ان اصحاب المراثي لم يكتفوا بإظهـــار عواطفهم هذه وتثبيتها ، بل اخذوا يدافعون عنها ويدعون إليها ، وحاولوا ان يدعموهـــا ببعض الآراء والنظريات السياسية والاجتماعية .

فإذا جاز لنا ان نسكت تجاه « العواطف الشخصية » فلا يجوز لنا ان نلتزم هذا السكوت تجاه الآراء والنظريات التي صارت تنشر لتبرير تلك العواطف ..

لقد قال بعضهم « يجب علينا ان نمـــيز بين فرنسا الأدبية المتمدنة وفرنسا السياسية المستعمرة » ..

وقال آخرون « يجب علينا ان نفرق بين عمل الساسة وعمل الأمة كلها ، فلا يجوز لنا ان نعتبر الشعب الفرنسي مسؤولاً عن اعمال حكامه .. »

فلننعم النظر في الآراء التي تتضمنها مثل هـذه الاقوال ، ولنفكر جيداً ، هل يمكن التمييز بين فرنسا الأدبية المتمدنة وفرنسا السياسية المستعمرة تمييزاً حقيقياً ؟

اني لا أعتقد بذلك ابداً ... لأن الأدب الفرنسي نفسه لم يلتزم الحياد تجاه السياسة الفرنسية بوجه عام ، وحيال السياسة الاستعمارية بوجه خاص .

بل بعكس ذلك ، انبرى لخدمة تلك السياسة ، بكل الوسائل الممكنة . وقد كتب الأدباء عدداً لا يحصى من المقالات والخطب والاشعار ، والقصص والروايات ، التي تمجد الاستعمار ، وتزينـــه الى النفوس ، وتحث على الاستعمار وتحببه الى القلوب ...

ان دلائل ذلك تظهر للعيان من خلال جلسات الاكاديمية الفرنسية ايضاً ، لان هذه الندوة الأدبية العليا قدحرصت كل الحرص على ان تختار بعض اعضائها من بين رجال السياسة والجيش ، كما اختارتهم احيانـــاً من صناديد الاستعمار ، وهؤلاء لم يتجردوا من نزعاتهم السياسية والاستعمارية ، عنـــد دخولهم قاعة

اجتماع تلك الندوة حتى انهم لم يترددوا أحياناً في اتخاذ تلك القاعة منبراً لإسماع آرائهم الاستعمارية في خطب أدبية رائعة ...

ولعل أقرب وأوضح الأدلة على ذلك ، كان انتخاب الماريشال « ليوتي » لعضوية الأكاديمية المذكورة . ومن المعلوم أن هذا الرجل يعتبر من أكبر رجال الاستعمار ، فقد لقبه الفرنسيون بلقب « الافريقي » – تقليداً لما كان قد فعله الرومان في القرون الاولى عندما خلعوا مثل هذا اللقب على « استشيبيون » بعد تمكنه من تدمير قرطاجنة ...

أجل ان الاكاديمية الفرنسية انتخبت الماريشال « ليوتي » لعضويتها ، أفتدرون ماذا كان موضوع «خطبة القبول» التي دشنت حياته الاكاديمية – وفقاً لتقاليد الندوة المذكورة ؟ ان موضوع الخطبة كان « الاستعمار » ... اقرأوا الخطبة المذكورة تجدوا انها قطعة أدبية رائعة ، في مدح الاستعمار وتمجيده ... انها تشرح فوائد الاستعمار المادية والمعنوية ، بأسلوب حار بليغ وتدعو إلى « الإيمان » بضرورته لحياة فرنسا .

ولكن كيف ذلك ؟ « لأن الاستعمار مصدر هام للقوة والثروة ، ومنبع لا ينضب للجيش ، وساحة تدريب وتكوين للقواد ... ولأن الأمم المحرومة من المستعمرات ، انما يكتب عليها الركود والجمود الروحي ... »

أعتقد ان هذه الخطبة ، من ابرز الأمثلة والأدلة على تداخل الادب والاستعمار وتشابكهما ، فلا يجوز لنا ان نقول – والحالة هذه – بوجوب التمييز بين « فرنسا الأدبية المتمدنة وفرنسا السياسية الاستعمارية » ، بوجه من الوجوه .

واما إذا قيل لي : ان القصد من التمييز المبحوث عنه ، هو « تقدير الأدب الفرنسي » في حد ذاته ، « بقطع النظر عن السياسة الفرنسية والاستعمار الفرنسي » ... اذا قيل لي ذلك ، فأنا أسلم بصحة هذا الرأي ، غير انني أقول بلا تردد ، إذا كان الأمر كذلك ، فلا يبقى داع أو مبرر للرثاء ، لأن الادب الفرنسي ظل خارجاً عن حدود النكبات ... فإن النكبة التي نحن بصددها انما

حلت بالدولة الفرنسية والجيش الفرنسي ، لا بالأدب الفرنسي ... لأن انهيار الجيش لا يستوجب انهيار الأدب ، والانحدار في ميادين الحرب والسياسة لا يستلزم الانحدار في ميادين الادب والثقافة ...

انني أستطيع ان أخطو خطوة اخرى في هذا السبيل فأقول : ان أمثال هذه النكبات قد لا تخلو من فائدة للأدب ، لأنها قد تكون منبتاً خصباً للإنتاج الأدبي ، فإن الآلام والاتراح تكون – بوجه عام – افعل من الافراح في اثارة العواطف ، وتوليد الأدب الرائع ...

وعلى كل حال ، ان نظرية التمييز بين فرنسة الأدبية وفرنسة الاستعمارية لا تستند على أساس قويم ، من هذه الوجهة ايضاً » .

– ٢ –

« فقد نشر احد الكتاب المشهورين في إحدى المجلات المصرية الشهيرة ، سلسلة مقالات حول فرنسة ، بعد انهيارها ، أبدى فيها من الآراء ، ما يستوقف النظر ويتطلب النقاش ...

فقد وصف الكاتب المحترم في مقالاته هذه الحالة النفسية التي كانت قد وصلت إليها فرنسة قبل الحرب الحالية بكلمات صريحة ، فكتب – في جملة ما كتبه في الاقسام المختلفة من مقالاته المذكورة – الكلمات التالية :

« كانت شهوة السياسة الحزبية في فرنسة أقوى من الفكرة الوطنية ...

« امتلأ الفرنسي بنفسه ، وأصبح الفرد كل شيء ، يؤثر نفسه بكل شيء ، يؤثرها بأعظم حظ ممكن من اللذة ويجنبها أعظم حظ ممكن من الألم ..

« استجاب الفرنسي لداعي العقل الفردي ، أكثر مما استجاب لداعي العقل الاجتماعي » .

« قد رأى الفرنسي ان الحياة لم تمنح للناس ليبذلوهـا في الجهود المضنية التي تنتهي إلى الفناء ، انمـــا منحت للناس لتكون عليهم نعمة ، ليستمتعوا بلذاتها وليتجنبوا آلامها ... »

« فرنسة آثرت نفسها بالعافية واللذة ونعيم الحياة ... »

أنا لا آخذ على نفسي مسؤولية هـــذه الكلمات القاطعة ، ولا اشترك في اطلاقها وتعميمها على هذا المنوال . مع هذا أرى من الضروري ان ننعم النظر فيها قليلاً ...

ان هذه الصفات الاخلاقية ، وهذه النزعات النفسية ، هذه الفردية المفرطة التي لا تفكر بشيء غـــير نفسها .. والتي تتجنب الجهود المضنية على اختلاف انواعها ، فتحاول ان تنال اعظم حظ ممكن من اللذة ... والتي تؤثر نفسها على الدوام بالعافية واللذة ونعيم الحياة ... كل من ينعم النظر في هـذه الصفات ، يضطر إلى التسليم معي ، بأنها تدل على شيء واحد ، هو « التفسخ الاخلاقي » وتؤدي بطبيعة الحال إلى نتيجة واحدة ، هي « الانحلال الاجتماعي » .

غير أن الكاتب المحترم ، لايقول بذلك أبداً بل بالعكس ، يرى في كل هذه الصفات والحالات ، أثراً من آثار التحضر والتثقف ، ونتيجة من نتائج الامعان في الحضارة والثقافة . انه يعلل كل واحدة منها بقوله : « ان الفرنسيين قـــد تحضروا وامعنوا في الحضارة » . و « مضت فرنسة في الحضـــارة إلى اقصى غاياتها » ... ويكرر ذلك مرات عديدة،ويعتبر كل ذلك من نتائج « الحضارة والثقافة » الطبيعية . حتى انه يقول بكل صراحة ما يأتي :

« ان أية أمة من الأمم تبلغ من الثقافة ما بلغته فرنسة ، وتسلك بالثقافة الطريق التي سلكتها فرنسة ، منتهية من غير شك إلى مثل مـــا انتهت إليه فرنسة ... »

ويزيد على ذلك قائلاً : « نحن بين طريقين : إما ان نستقبل الثقافة احراراً (يريد مثل ما تفعل فرنسة) واما ان نستقبلها مقيدين (يريد مثل ما تفعل المانيا) .. »

كما يقول اخيراً : « أما أنا فأختار الطريق الأولى ، واقبل ان أتعرض لما تتعرض له الأمم الحرة من ألوان الخير والشر ومن اختلاف الخطوب » ...

ويعلل اختياره هذا بنزوعه إلى الحرية حيث يقول : « ان الحياة الحرة .. خليقة بأن نشتريها بأغلى الاثمان »...

أنا لا أستطيع ان اشارك الكاتب المحترم في آرائه هذه .. أنا لا اسلم بان الأحوال والصفات التي ذكرها « نتيجة طبيعية » للإمعان في الحضارة والثقافة ، كما لا اسلم بصحة رأيه في انحصار الأمر بين طريقين« لا ثالث لهما ».

والواقع ان حديثي هذه الليلة قد طال ، فلم يبق أمامي ـ مع الأسف ـ مجال للاسهاب في هذا المضمار ...

ومع هذا ، أرى من الضروري ، أن لا أنهي حديثي دون أن اناقش الكاتب المحترم قليلاً في كلمته الأخيرة .

« ان الحياة الحرة .. خليقة ان تشتري بأغلى الأثمان .. » ان سياق الكلام ـ في المقالات المذكورة ـ يدل دلالة صريحة على ان الثمن الذي هو موضع البحث هنا ما هو إلا « كيان الدولة » و « حياة المجتمع » ... هل يجب علينا ان نسلم بهذا القول ؟ هل يجوز لنا ان نقدم « الحياة الحرة » على « كيان الدولة » وعلى «مصالح المجتمع الحيوية ؟ وهل يمكننا ان نضحي« الحياة الحرة » بتضحية حياة الدولة وكيانها ؟ .. »

*

فأنا أود ان يعرف المرء ان الحرية ليست غاية قائمة بنفسها بل هي واسطة من وسائط الحياة العالية ... والمصالح الوطنيـــة التي تتطلب من المرء احياناً تضحية الحياة والنفس ، لا بـــد ان تتطلب منه تضحية الحرية أيضاً في بعض الظروف ...

ان كل من لا يضحي بحريته الشخصية في سبيل حرية امته ـ عندما تقتضيه

الحال ـ قد يفقد حريته الشخصية مع حرية قومه ووطنه ...

وكل من لا يرضى ان« يفني » نفسه في الأمة التي ينتسب إليها ، ـ في بعض الأحوال ـ قد يضطر إلى « الفناء » في أمة من الأمم الأجنبية التي قد تستولي على وطنه ، في يوم من الأيام ...

ولذلك ، انني أقول بلا تردد ، وعلى الدوام :

الوطنية والقومية قبل كل شيء ، وفوق كل شيء ... حتى فوق الحرية ، وقبل الحرية ..



بين القوى المادية والقوى المعنوية

(اذيعت من محطة بغداد عام ١٩٤٠)

ان الوقائع والحوادث الهائلة التي تتمخض عنها الحرب الحالية كل يوم ، تلقي ضوءاً جديداً على نواميس السياسة والاجتماع ، فتحمل الكثيرين من المفكرين على اعادة النظر في آرائهم السياسية وفي معتقداتهم الاجتماعية .

غير ان البعض منهم أخذوا يتسرعون في تفسير الحادثات الحالية على علاتها ، فصاروا يقولون : ان الحرب حرب مكائن ، تضطرم نيرانهـا بين الماديات والمعنويات ، وتعلن انهزام القوى المعنوية أمام القوى المادية ، وهي حرب مادية لا تعتمد على فضائل النفس وخصائص الروح ، بل تعتمـد على سرعة الدواليب وقوة الانفجار في مكائن النقل والتدمير ، من سيارات وطيارات ، ودبابات ، وغواصات ، ومدافع ، وألغام ، وبارجات ... ودارعات ...

لا شك في ان هذه الوسائط المادية لعبت ولا تزال تلعب دوراً هاماً في الحرب الحالية ، ولا شك في ان دور هذه الوسائط المادية تعاظم وتفاقم بدرجة هائلة في الحرب الحالية ، بالنسبة الى مـا كان عليه في الحروب الماضية . فلا يخطىء من يقول لذلك ان هذه الحرب كانت ولا تزال حربـاً ميكانيكية ، لا يحرز النصر فيها دون تفوق الميكانيكيات .

غير ان هذه الحقيقة لا تعني غلبة الماديات على المعنويات ، بوجه من الوجوه . . فلا يجوز لأحد ان يستدل منها على زوال اهمية فضائل النفس وخصائص الروح في تسيير

الحرب ، لأن جميع هذه الوسائط الميكانيكية لم تكن مادية بحتة ، بل ان كل منها يخفي وراءه مجموعة هائلة من القوى المعنوية ...

ان الدهشة التي تستولي على عقولنا، عندما نسمع أخبار هذه الوسائط المادية، من حصون ودبابات وطيارات وقنابل وقذائف وحاملات طائرات ، والغام ممغنطة ... ان هذه الدهشة يجب ان لا تنسينا القوى العقلية والنفسية التي تكمن وراء جميع هذه المكائن المادية ، فتسيرها نحو أهداف معينة ، وفق خطط مفصلة ، وضعت بعد تأملات دقيقة .. عندما نسمع اخبار هذه الوسائط المادية الهائلة، يجب ان لا ننسى العقول النظرية التي اخترعت أسسها، والعقول العملية التي بحثت في طرق تطبيقها بما يلائم حاجات الحرب ، وطرق الاستفادة منها في سبيل غايات الحرب .. والعقول الادارية والاقتصادية التي عملت كل ما يلزم لإحضارها وانتاجها ، وقوة التدبير والتبصر التي عملت كل ما يلزم لتكديسها في الوقت اللازم وتوزيعها على المحلات اللازمة من جهة وتدريب الجنود والضباط والقواد على كيفية استعمالها من جهة أخرى .. وروح الاقدام والشجاعة والتضحية التي تتجلى في تسيير كل واحدة منها .. واخيراً ، وعلى الأخص ، روح الوطنية التي توحد اعمال وعواطف الملايين الذين يخدمون ويستخدمون هذه المكائن في خطوط القتال ووراءها ... ولا سيما روح التنظيم التي توحد أعمال الملايين من المكائن والملايين من البشر وتسيرها الى اتجاه واحد..

جردوا هذه المكائن، من دبابات وغواصات وطيارات والغام، وقذائف.. جردوها من القوى المعنوية التي ذكرتها آنفاً ، تروا انها تتحول في لمح البصر الى كتل جامدة ، لا تعمل ولا تتحرك ، او تنفجر انفجاراً اعمى فلا تخدم غاية من الغايات ، بل قد تخرب حتى المعامل والأيدي التي صنعتها ، وتمحو الرجال والأدمغة التي عملت لإحضارها .. فاذا كانت هذه الوسائط المادية قد عملت اعمالاً هائلة، ولا تزال تعمل أعمالاً محيرة..فما ذلك إلا لأن وراءها أدمغة مفكرة وعواطف هائجة..تحركها وتسيرها نحو غايات خاصة،وفق خطط مدبرة،وضعت

بعد تفكير شامل عميق ..

ولهذه الاسباب كلها ، نستطيع ان نقول بدون تردد : ان فضائل النفس ، وخصائص الروح لم تفقد أهميتها في الحرب الحاليــة ، بل انها لا تزال من أهم القوى المسيرة لها ..

لا شك في أن الخصائص النفسية التي كانت تكفي لضمان النصر في حروب السيوف ، لم تعد تكفي لذلك في حروب الدبابات ، والخصائص الروحية التي كانت تكفي لضمان النصر في حروب تستند على هجوم الخيالة ، لا تكفي في حرب تستخدم – في الهجوم – الدبابات والطيارات والمظلات .. فلا مجــال للانكار ان الحروب الحالية تتطلب خصائص روحية من نوع جديد ، وفضائل اخلاقية من نوع خاص ، غير أنه يجب ألا يغرب عن البال ، أن أسس هــذه الخصائص والفضائل لا تزال هي هي : روح الطاعة في الافراد ، وقوة التدبير في القواد ، وروح التضحية وفكرة الوطنية عند الجميع ...

ومما يجدر بالانتباه ، وبوجه خاص ، أن الخصائص النفسية التي تلعب دوراً هاماً في الحروب الجديدة هي الخصائص الاجتماعية بوجه عام .. هذا ، ولو سألني سائل : « ما هي أدهش المكائن التي استعملت خلال هذه الحرب » ، لقلت بدون تردد هي : « ماكينة التنظيم والتدبير » لأنني أعتقد أن تأثيرات القيادة العسكرية والاقتصادية والتنظيم الاجتماعي والتماسك القومي خلال هذه الحرب ، كانت أعظم وأهم بكثير من عمل جميع المكائن التي استحدثت واستخدمت خلالها ، لأنها كانت مدهشة في حد ذاتها ، كما كانت الواسطة الفعالة في اختراع واحضار وتسيير المكائن المذكورة نفسها ...

*

ان الحرب لا تزال مستمرة . ولا نغالي اذا قلنا انها قائمة بين « تنظيمات الامبراطورية البريطانية » وبين تأسيسات « الاشتراكية الوطنية الالمانية » من

حيث الاساس. ان كلاً منا يستطيع ان يتنبأ عن نتيجة الحرب بعض التنبؤات، كما يستطيع ان يدعم تنبؤاته هذه ببعض الحجج والبراهين . غير انه لا يستطيع ان يدلي برأي حاسم في الموضوع . مع كل هذا اعتقد بانه يحق لي ان ادعي دون ان أخشى تكذيب الوقائع في يوم من الايام ـ : ان النصر سيكون حليف التنظيمات التي ستظهر أشد تماسكاً واكثر صلابة وابعد نظراً ، واقوى تدبيراً من نظيرها .. وبتعبير آخر ، ان الكلمـــة الحاسمة في الحرب الحالية ايضاً ستكون للقوى المعنوية ، بالمعاني التي شرحتها آنفاً .



اصول ستر الحقائق

(اذيعت من محطة بغداد عام ١٩٤١)

ان الفكر البشري ينزع دوماً إلى « معرفة الحقائق » ، ويبذل جهوداً كبيرة لرفع الاستار التي تخفيها عن الأبصار ، وكشف الأسرار التي تكتنفها من جميع الجهات ، فلا نغالي إذا قلنا ان تاريخ العلم وتاريخ الفلسفة وتاريخ الأديان انما هي بمثابة قصص للجهود المتواصلة التي بذلهـــا الفكر البشري في سبيل اكتشاف الحقائق على هذا المنوال ...

زد على ذلك ، أن بعض المفكرين لم يكتفوا بالسعي وراء « كشف الحقائق » فحسب ، بل بذلوا قصارى جهـــدهم لتعيين « أقوم السبل » التي تؤدي إلى اكتشاف الحقائق ومعرفتها أيضاً . فقد دوّن أرسطوطاليس أصول « منطق القياس » في القرون الأولى ، كما وضع « باكون » أسس منطق « الاستقراء » في أواخر القرون الوسطى ، وكتب ديكارت مقاله الشهير عن « أصول كشف الحقائق » في أوائل القرون الأخـــيرة ، كما ثبت « كلود برنار » أسس الطرق التجريبية في القرن التاسع عشر . وقد ظهر بعد ذلك كثير من العلماء والفلاسفة الذين بحثوا عن طرق اكتشاف الحقائق ، في كل ساحة من ساحات العلم والمعرفة ... هذا في ساحة الطبيعيات ، وذاك في ساحة النفسيات ، هذا في ميادين الاجتماع بوجه عام ، وذلك في ساحة الاقتصاد بوجه خاص ... هذا في ميادين الفلك ، وذاك في أغوار التاريخ .

وهكذا ، تعددت أمام الفكر البشري طرق « كشف الحقائق » على اختلاف أنواعها ... وأصبحت هذه الطرق من أهم مباحث الفلسفة العلمية ...

*

غير أنه مما يجدر بالانتباه أن بجانب هذه الجهود العظيمة المبذولة في سبيل « كشف الحقائق » ، تبذل أحياناً جهود معاكسة لها كل المعاكسة : جهود تستهدف عكس ما يستهدفه العلماء والباحثون ... جهود ترمي إلى « اخفاء الحقائق وكتمها » عوضاً عن اظهارها وكشفها ... جهود تستهدف « ستر الحقيقة عن الأبصار » و « برقعتها ببراقع خداعة » ، تظهرها بمظاهر تختلف عن وجوهها الأصلية اختلافاً كلياً ...

ان هذا النوع من الجهود يبذل — عادة — بقصد دفع الأضرار أو جلب المنافع ، عندما يتوقع حدوث ضرر من شيوع الحقيقة ، وينتظر حصول فوائد من كتمانها أو من ذيوع عكسها ...

ان المنافع أو الأضرار التي تستهدف في مثل هذه الأحوال كثيراً ما تكون شخصية .. مثل ستر عيب ، أو اخفاء جريمة ، استجلاب ود ، أو تسكين غضب ، تقديم خدمة لصديق ، أو أخذ ثار من عدو . . ومن المعلوم أن أمثلة ذلك تشاهد كل يوم في سلوك الكثيرين من الاشخاص ، في علاقاتهم العائلية ، ومعاملاتهم الاقتصادية .. وحياتهم الاجتماعية ..

غير أن المقاصد التي تستهدف في مثل هذه الجهود ، قد تخرج عن نطاق المصالح الشخصية ، وتدخل في ساحات المصالح العامة . وقد تكون من جملة المصالح القومية والوطنية .

وأما أمثلة الجهود التي تبذل — بهذه الصورة — في سبيل « ستر الحقائق وبرقعتها » — بقصد خدمة المصالح العامة ، فتشاهد كل يوم ، فيما يسمى عادة باسم « الدعاية » ...

●

ان الدعاية السياسية لعبت دوراً هاماً في تاريخ الأمم ، منذ أقدم العصور إلى

الآن . فإنها من حيث الأساس تكون سرية في بعض الأحوال ، وعلنيـــة في الأحوال الأخرى ، فردية في بعض الأحوال ، ومعشرية في الأحوال الأخرى .

وأما وسائل الدعاية فقـــد كانت في بادىء الأمر منحصرة في الأحاديث والخطب ، ثم انضم اليها - منذ قرنين - الصحف والنشرات المطبوعة . وأخيراً انضم إلى كل ذلك الأفلام السينمائية والاذاعات اللاسلكية ...

تعمل الدعاية السياسية عملها بهذه الوسائل المتنوعة بلا انقطاع في حالتي السلم والحرب . غير أنها تكتسب خطورة خاصة خلال الأزمات والحروب .

كان « نابليون » يقدّر أهمية الدعاية حق قدرها فقال : « إن أربع جرائد معادية تستطيع ان تأتي بأضرار ، تفوق أضرار جيش مؤلف من مائة الف جندي » .

إن تأثير الصحافة في هذا المضمار ، قد ازداد زيادة هائلة ، منذ عهد نابليون ، بسبب انتشار التعليم من جهة ، وتطور وسائط الحرب من جهـة أخرى . وقد ثبت ان الصحافة لعبت دوراً هاماً في جميع الحروب التي نشبت منذ ذلك العهد ، ولا سيما في الحرب العالمية الأولى ...

ان وسائل الدعاية التي توسل بها المتحاربون خلال الحرب العالميـة المذكورة صارت موضوع أبحاث كثيرة ، فلم تبق خفية عن الانظار .

فمن المفيد أن نستعرض أهم الحقائق التي ظهرت من تلك الأبحـاث ، حول دور الدعاية في الحرب العالمية .

من المؤكد أن جميع الدول المتحاربة ، صرفت جهوداً جبارة ومبالغ طائلة ، في سبيل الدعاية . واما ساحات الدعاية ، فكانت واسعة ومتنوعة جداً : دعاية في داخل البلاد ، دعاية في بلاد الأعداء ، دعاية في البلاد المحايدة ...

دعاية في داخل البلاد نفسها - بقصد ادامة روح الحماسة ، ومكافحة روح التذمر والاستسلام والقنوط ، دعاية لنشر الإيمان بالنصر النهـــائي ، بغية حمل الناس على تحمـــل أعباء الحرب على اختلاف أنواعها ، انتظاراً لذلك النصر المأمول .. دعاية في بلاد الأعداء - بقصد كسر معنويات الناس واخماد حماستهم عن طريق زعزعة ايمانهم بضرورة الحرب من جهة ، وتخفيف اعتقادهم بالنصر

النهائي من جهة أخرى ، واحداث بلبلة في الأفكار ، وتغذية روح التخوف والتذمر والتردد والقنوط التي تؤدي إلى الاستسلام . دعاية في البلاد المحايدة بقصد التأثير على المحاربين من جهة ، وعلى المحايدين من جهة أخرى ... وبغية توليد تيارات فكرية وسياسية ، تضمن مساعدة البلاد مساعدة معنوية ، أو اقتصادية أو سياسية ، وقد تؤدي إلى محالفة ومساعدة عسكرية فعلية .

وقد تبين من الأبحاث الكثيرة التي نشرت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، أنه قد حدث صراع عنيف بين الحلفاء وبين الدول المركزية ، في ساحة الدعاية. فقد وزع اللورد نورثكليف الذي كان يتولى شؤون الدعاية الانكليزية ، على صحف أميركا نحو مائة وخمسين مليوناً من الدولارات في سبيل الدعاية للحلفاء، كما صرفت الحكومة الألمانية لنفس الغاية نحو مائتي مليون من الماركات خلال السنتين الأوليين من الحرب ... كما تبين ان دعاية « دول الحلفاء» كانت أقوى وأعم وانجع من دعاية « الدول المركزية » .

قال الكردينال « مرسييه » عندما سافر إلى اميركا بعد الهدنة واطلع على حقائق الامور وبواطنها : « ان الحلفاء احرزوا النصر بفضل جهود الصحافة » .

وقال الزعيم « نيكولاي » الذي كان رئيساً لشعبة الاستعلامات في أركان الجيش الألمانية : « ان الحلفاء تغلبوا على الجيش الالماني بواسطة الدعاية » ، كما قال : « بأن الصحافة كانت أقوى اسلحة الدعاية التي استخدمها الحلفاء ضد الألمان » . (ولا يغرب عن البال ان الاذاعة اللاسلكية لم تكن قد خرجت إلى عالم الوجود إذ ذاك) . ولذلك نجد ان هتلر شعر بتقصير الالمان في هذه الساحة، خلال الحرب العالمية فاعتنى اعتناء خاصاً بها ، قبل نشوب الحرب الحالية وخلالها ...

ان الدعاية لا تتقيد كثيراً ، بقيود الحقيقة ، ولا تتورع عن اخفائها تارة وتشويهها طوراً ، كما أنها لا تتحاشى مخالفتها تماماً ولا تتأخر عن خلق الأكاذيب واذاعتها ايضاً عند الاقتضاء ...

فكثيراً ما تلجأ الدعاية إلى اختلاق الأكاذيب كما تبذل جهوداً كبيرة لإظهار

هذه الأكاذيب بمظهر الحقائق الناصعة التي لا تقبل الشك .

وقد عبر « كنغسلي مارتن » ، أحد اركان الصحافة الانكليزية عن فلسفة ذلك بأسلوب بليـغ ، في احد اجتماعات لجنة التعاون الفكري التابعة لعصبة الأمم حيث قال ما مؤداه :

« ان الحرب تبيح للانسان أن يخرج على الكثير من المبادىء الاخلاقية التي شب عليها ، وتحتم عليه أن يقدم على أعمال كثيرة ، تعتبر من المحظورات في الأوقات الاعتيادية . فلا غرابة إذا ما جعلت الكذب مباحاً ، بل إذا ماأظهرته بمظهر الواجب في بعض الأحيان .. » .

هذا ومما يستحق الانتباه ، أن بين الحقيقة المحضة والكذب البحت ، درجات متفاوتة ، وان من الأعمال والأقوال ، ما لا يمكن اعتباره ، موافقاً للحقيقـــة تماماً ، أو مخالفاً لها تماماً ، فلا يكون حقيقة خالصة ، ولا كذباً صريحاً .

ان رجال الدعاية يستفيدون من ذلك استفادة كبيرة ، فانهم إذا اضطروا إلى تجنب الكذب البحت ، بعض التجنب ، خفية افتضاحه — يجدون وسائل كثيرة يتوسلونها لتشويه الحقيقة بعض التشويه ، وتلوينها بألوان تلائم مقاصد الدعاية ، بوجه عام :

لنفرض أن أحد زعماء الأعداء خطب خطبة هامة ، فلا شك في أن رجال الدعاية في البلاد المعادية للزعيم المذكور لا يستطيعون أن يكتموا أخبار الخطبة كل الكتمان ، كما لا يستطيعون أن يعزوا إليه ما لم يقله أبداً ، غير أنهم مع ذلك يستطيعون أن يشوهوا الخطبة تشويهاً كبيراً . انهم يلجأون إلى طريقة الإجمال والتلخيص ، وخلال هذا التلخيص يحذفون بعض الفقرات ، ويقربون بين بعض الفقرات ، وبهذا الوجه يستطيعون أن يغيروا دلالة الخطبة تغييراً كبيراً ، دون أن يضيفوا اليها عبارة مكذوبة كذباً صريحاً .

وقد قال « كينغسلي مارتن » في أحد اجتماعات لجنة التعاون الفكري : « ان الصحفي الماهر يستطيع أن يكتب أعمدة كاملة لا يكون فيها (شيء) غير موافق للواقع ، ومع هذا يكون مجموع ذلك كله كذباً بحتاً . »

وكل رئيس تحرير ماهر ، يستطيع أن يغير دلالة مقالة من المقـالات تغييراً كلياً باجراء تغيير طفيف في بعض العبارات ، ويدس بعض العناوين البسيطـة فوق الأقسام المختلفة منها .

فيجب علينا أن نعرف حق المعرفة أن دوائر الدعاية في جميع البلاد المتحاربة لا تزال تتفنن في هذه الأساليب المختلفة تفنناً كبيراً ، وتتقن صناعة هذه الأسلحة المعنوية إتقاناً خارقاً ...

ومن ثمة ، يترتب على المثقفين الذين يودون الاطلاع على حقـــائق الأمور أن لا ينخدعوا بظواهر الأقوال . ولا يعتمدوا على كل ما يقرأونه ويسمعونه ، بل عليهم أن يتلقوا أخبار الاذاعات بفكرة انتقادية دقيقـــة تساعد على كشف الحقائق ، بالرغم من المساعي التي يبذلهـــا رجال الدعاية في سبيل سترها عن الأبصار .



فصلي عن مديريـة الآثـار القديمـة
وإخراجي من العراق

- ١ -

عندما عاد عبد الاله إلى بغداد وتربع على كرسي « وصاية العرش » من جديد - مدعوماً بالقوى البريطانية وبجيش الملك عبدالله ، الذي جاء تحت قيادة جلوب باشا المعروف في العراق باسم « ابو حنيك » - وشرع في إعادة العراق الى احضان الانكليز وسيطرتهم المادية والمعنوية ألف حكومة من الرجال الموالين له تحت رئاسة جميل المدفعي .

والحكومة المذكورة قررت فصلي عن الخدمة وبلغتني هذا القرار بالأمـــر الوزاري التالي :

وزارة المعارف
شعبة الأمور الذاتية

التاريخ جماد الأول ١٣٦٠
١١ حزيران ٩٤١
العدد ١٠٢٧٨

أمـر وزاري

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤١/٦/٩ على فصل السيد ساطع الحصري مدير الآثار القديمة ، من الخدمة لمدة خمس سنوات وفقاً لاحكام مرسوم

تعديل قانون انضباط موظفي الدولة رقم ٦٩ لسنة ٩٣٦ رقم ٧ لسنة ٩٣٩ وذلك اعتباراً من تاريخه اعلاه .

محمد رضا الشبيبي
وزير المعارف

نسخة منه إلى :

وزارة المالية ، مع صورة الارادة الملكية المرقمة ٢٨٢ كانون الثاني لسنة ٩٤١ .

مديرية المحاسبات العامة .

مديرية الآثار العامة .

مديرية الخزينة المركزية .

مديرية الدعاية والنشر العامة .

مميزية الحسابات .

الموما اليه .

وبما ان خدماتي التقاعدية في الحكومة العراقية عندذلك كانت (١٩) سنة و (٣) أشهر ، ومجموع خدماتي التقاعدية أصبح بذلك (٣٣) سنة وشهرين ، قدمت الى المرجع المختص بالمالية ، عريضة مورخة بتاريخ ١٩٤١/٦/١٤ ، طلبت فيها إجراء المعاملات اللازمة لتخصيص الراتب التقاعدي الذي استحقه بناء على هذه الخدمات الطويلة .

غير اني علمت ان وزارة المالية لم تجر المعاملات اللازمة على العريضة المذكورة لأن كان هناك معاملة أخرى ستؤدي إلى حرماني من الراتب التقاعدي المذكور.

- ٢ -

وفعلاً قررت الحكومة نزع الجنسية العراقية عني ، مستندة الى المرسوم الذي

كان اشتهر باسم مرسوم « مار شمعون » ، الذي كان الرئيس الديـــني للطائفة الأشورية . والرئاسة الدينية لدى الأشوريين ، كانت وراثية . ومار شمعون تولى الرئاسة عندما كان صغيراً تحت وصاية أمه . وكان بلغ سن الرشد عند ثورة الآشوريين .

وعندما فكرت الحكومة بإيجاد طريقة لإخراجهم من العراق ، أصدرت مرسوماً يسوّغ نزع الجنسية عن الاشخاص الذين لا ينتمون الى أسرة تسكن في العراق قبل سنة ١٩١٤، إذا ثبت لديها أنه أصبح مضراً لأمن العراق وسلامته .

وحكومة عبد الاله الجديدة استندت الى المرسوم المذكور، الذي كان وضع في ظروف فوق العادة لمعالجة إحدى المشاكل الناجمة عن ثورة الآشوريين – لتقرير نزع الجنسية العراقية عني لأني لم انتسب الى أسرة كانت تسكن العراق قبل سنة ١٩١٤ ، واصبحت مضراً لسلامة العراق مثل مار شمعون !

وبناء على قرار الحكومة هذا أتاني في ١٩٤١/٦/٢١ شرطي يحمل ورقـــة صغيرة من ضابط السفر والاقامة ، جاء فيها ما يلي :

« بناء على أمر مدير السفر بكتابه المرقم « س ٣٨٨ » والمؤرخ في ٤١/٦/١٩ ، أرجو تسليم جواز السفر الموجود في حيازتكم وكذلك شهادات الجنسية والتجنس إلى حامل هذه الورقة الشرطي رقم ١٠ » .

فدخلت إلى مكتبتي لجمع الأوراق المطلوبة ، وتسليمها الى الشرطي الموصى اليــه .

وقد علمت من ابني وابنتي ، بأن عندما دخلت مكتبتي ، تـــأوه الشرطي وقال بصوت يخنقه الألم : « يا ليت كنا نموت ، ما نشوف هذه الأيام » .

وغني عن البيان ان العاطفة التي أظهرها هذا الشرطي البسيط في غيـابي ، أثّر في نفسي تأثيراً عميقاً .

وبعد مرور ساعتين أتاني رجل بلباس مدني وقاله لي : بأن الحكومة قررت إخراجي من العراق ، فتطلب مني ان أترك بغداد بأول قطار يتوجه الى تل كوجك . وقد حجزت لي محلاً في القطار الذي يتحرك من بغداد في عصر اليوم التالي الى الموصل فتل كوجك .

●

وبناء على ذلك ، ركبت القطار في ١٩٤١/٦/٢٣ متوجهاً شمالاً إلى خارج حدود العراق .

●





نظرة تحليقيّة الى تطوّر الأوضاع السياسيّة

في العراق

١٩٢١ - ١٩٤١



كلمـــة ايضاح

لقد عملت في العراق طوال عهد الملك فيصل (٢٣ آب ١٩٢١ – ٧ ايـلول ١٩٣٣) وعهد الملك غازي (٨ ايلول ١٩٣٣ - ٤ نيسان ١٩٣٩) وخلال سنتين من عهد وصاية الأمير عبد الاله بن علي .

خلال هذه المدة لم أشتغل بالسياسة ، بمعناها المتعارف ، بل ركزت جهودي حول ما كنت اعتبره « فوق السياسة » او « المرتبة العليا من السياســـة » ولم أتول وظيفة سياسية .

ولكن هذا لا يعني أني لم أهتم بالأحوال السياسية في العراق أو لم اكترث بها. فاني لم انقطع عن تتبع التطورات السياسية ، دون ان اشترك فيهـا . حتى أني اطلعت على بعض خفاياها بفضل صلات الثقة والصداقة التي كانت تربطني بكل من الملك فيصل وياسين الهاشمي ورستم حيدر * .

---

* - (أ) إن صلات الثقة والصداقة التي ربطتني بالملك فيصل بدأت منذ سنة ١٩١٩ في دمشق ثم توسعت وتوثقت كثيراً بعد خروجنا من سوريا فإني كنت الوزير الوحيد الذي استصحبه إلى ايطاليا.

وطبيعي ان هذه الصلات استمرت في العراق ايضاً فاني كنت كثيرا ما اقابله بعيـــداً عن الرسميات وأطلع على آرائه وهمومه ونواياه ومشاريعه ومشاكله .

(ب) إن معرفتي الشخصية بياسين الهاشمي ايضاً بدأت في سوريا إذ كنا زميلين متفاهمين

وبما اني حصرت أبحاث هذه المذكرات بالاعمـال التي قمت بها أو اشتركت فيها ، لم أذكر شيئاً عن الأحوال السياسية التي اطلعت عليها دون ان أشـــترك فيها فعلا .

ولذلك رأيت ان أذيل هذا الكتاب بهذه « النظرة التحليقية » إلى تطور الأحوال السياسية في العراق ، كما كنت اطلعت عليها خلال وجودي فيها .

●

ومتآزرين : هو يدير الأمورالعسكرية وانا ادير أمور المعارف وكنا نجتمع في مجلس المديرين الذي كان يقوم مقام مجلس الوزراء قبل إعلان استقلال البلاد .

وكان راجعني وطلب مؤازرتي خلال ازمة استبدال الجيوش البريطانية ، وانا راجعتـــه واستشرته عند أزمةالانذار الفرنسي.

وطبيعي ان صلات الصداقة بيني وبينه لم تنقطع فيالعراق بل توطدت اكثر فأكثر. ومما ساعد على ذلك اننا كنا عدة سنوات نسكن دارين متجاورتين .

(ج) صلاتي الشخصية برستم حيدر بدأت خلال وجودنا في ايطاليا مع الملك فيصل وتوثقت بسبب التقارب الثقافي والتفاهم الفكري الذي شعرنا بها منذ اجتماعاتنا الأولى .

أبرز خصائص
سياسة الملك فيصل في العراق

- ١ -

إن السياسة التي اتبعها الملك فيصل في أمر تنظيم العلاقات بين العراق وبريطانيا العظمى كانت ناتجة عن ملاحظة الأحوال الراهنة في كل من العراق وبريطانيا ملاحظة دقيقة ، مع التفكير في ما يمكن ويحتمل أن يحدث من تغير وتطور في تلك الأحوال .

إن حقائق الأحوال الراهنة آنذاك كانت تدل دلالة قاطعة على أنه من العبث أن يطلب من بريطانيا ان تتنازل عن جميع مكاسبها السياسية والعسكرية وان تتخلى عن كل مصالحها ومطامحها الاقتصادية في العراق ، مرة واحدة . إذ لا يمكن ان تفعل ذلك بعد ان استولت على البلاد نتيجة لحروب دامية استمرت أربع سنوات .. وصارت تدير البلاد إدارة مباشرة منذ عدة سنوات تناهز السبع في الجنوب والأربع في الشمال .. بعد ان أخمدت الثورة العراقية وبعد ان ذللت جميع الموانع والعقبات الدولية التي كانت تعرقل سيرها ، باتفاقاتها مع فرنسا ، وبسط هيمنتها على عصبة الأمم .

كان يمكنها أن تتخلى عن بعض الأقسام من مكاسبها ومصالحها ولكن لا يمكنها ان تتنازل عن جميعها مرة واحدة في الظروف الحالية .

فضلاً عن أنه لو فعلت ذلك – على فرض المحال وسحبت جميع جيوشها وموظفيها من العراق لانتفى احتمال تكوين دولة عراقية موحدة تضم ولايات

الموصل وبغداد والبصرة وتدير شؤون جميع المناطق الممتدة من أقاصي الجبال المتاخمة لتركيا شمالاً إلى منتهى الشواطىء المتصلة بسواحل الخليج العربي جنوباً.

ذلك نظراً لأطماع جاراتها القوية في أهم أقسام أراضيها ، ونظراً لحرمانهامن أجهزة الحكم والادارة اللازمة لها وجيش وطني يستطيع أن يقر الأمن بين عشائرها الكثيرة المتنازعة ، فضلاً عن دفاع حدودها المترامية الأطراف .

إن تكوين الدولة العراقية الموحدة - والحالة هذه - ما كان يمكن ان يتم إلا بالاتفاق مع بريطانيا وبضمان مساعدتها للعراق . فيجب على العراق أن يأخذ من البريطانيين السلطات والمسؤوليات الممكنة في الأحوال الحاضرة على ان تستكمل أجهزة الادارة والحكم لمطالبة المزيد منها .

وكان فيصل يعبر عن هذه السياسة بقوله : « خذ وطالب » وهذه السياسة كانت تعني السير بالبلاد في طريق الاستقلال مرحلة بعد اخرى .

إن آثار هذه السياسة مع ما ولّدته من المشاكل والتعقيدات تتجلى بوضوح تام في سلسلة المعاهدات التي عقدت بين العراق وبريطانيا العظمى إلى حين قبولها في عضوية عصبة الأمم .

- ٢ -

ومن أهم خصائص السياسة التي اتبعها فيصل في العراق كان « الاهتمام بالمعارضة » والاستفادة منها لتدعيم مطالباته من البريطانيين .

لأن الحكومة العراقية تجابه مطالب بريطانية كثيرة ، تستطيع ان تقاوم بعضها ولكنها تضطر الى قبول بعضها ، لأنها ترى فيها أهون الشرين . فمن الضروري ان تكون هناك معارضة ، تفضح ما في ذلك من أضرار . والملك يستفيد من هذه المعارضة لإفهام الانجليز ضرورة أخذ هذه الأمور بنظر الاعتبار

واقناعهم بان اهمال ذلك يضرّ بمصالح بريطانيا نفسها ايضاً .

ولهذه الملاحظات كان فيصل يشجع المعارضة حتى انه كان يتفق مع بعض زعمائها بصورة سرية .

وطبيعي ان المعارضة المفيدة والبناءة يجب ان تكون مستنيرة ومتبصرة ، تعرف مستلزمات حياة الدولة العصرية ، وتقدر عواقب الأمور .

ان المعارضة التي ظهرت في بادىء الأمر كانت بعيدة عن استجماع هـــذه الشروط ولكن المعارضة التي تزعمها ياسين الهاشمي بعد ذلـــك كانت مستنيرة ومتبصرة بكل معنى الكلمة . ومعلوم ان فيصل كان استفاد من خدمات ياسين الهاشمي في سوريا فقدر مزاياه . ولذلك كان يلتقي به كثيراً ويأتمنه على اسراره . حتى انه اتفق معه سراً في كيفية معالجة الازمة الخطيرة التي كانت حدثت خلال مذاكرة المعاهدة الاولى في المجلس التأسيسي .

●

ان اعتقاد الملك فيصل بضرورة وجـــود المعارضة استمر خلال انتخابات مجلس النواب ايضاً . انه كان يلح على كل حكومة ان تترك مجالاً لقيام معارضة في المجلس .

كان الملك فيصل لا ينقطـــع عن البحث والتفكير في أمور الدولة واعمال الحكومة من ناحية ، وفي مصالح الاهالي وعمران البلاد من ناحية اخرى .

ولذلك كان يستقبل كل واحد من الوزراء مرة في الاسبوع على الأقـــل ويتذاكر معه في سير الاعمال في وزارته من جهة وفي بعض الأمور العامة من جهة أخرى .

وكان يستقبل كثيراً من رجال البـــلاد – من مختلف الصنوف والمراتب والمهن – من شيوخ القبائل ورجال الدين الى التجار والمزارعين؛ وكان يحادثهم دون تكلف: يستمع إليهم ويستعلم منهم أنواع المشاكل التي يصادفونها في ميدان اعمالهم ، وما يرتأونه من تدابير لحل تلك المشكلات .

وكان يستحث الوزراء ليتوسلوا بكل الوسائل التي «تقوي الشعور» بالمسؤولية

عند جميع الموظفين .حتى انه كان يتوسل بنفسه ببعض التدابـــير : كان يزور مختلف المعاهد والمؤسسات دون تشريفات واحتفالات، حتى انه غادر بغداد يوماً في الصباح الباكر متوجهاً الى بعقوبة ليصل إليها قبيل الوقت المعين لدوام الموظفين ليرى مبلغ حرصهم على أداء واجباتهم الرسمية . انه بهـــذه الزيارة المفاجئة اراد ان يكون قدرة الى الوزراء ورؤساء الدوائر الحكومية بأجمعهم .

لأنه كان يعرف ان تنظيم وتحسين اجهزة الحكم والادارة بصورة تكفل رعاية مصالح العباد وضمان عمران البلاد تكون أهم الواجبات المترتبة على الدولة فضلاً عن أن ذلك يكون من أنجع الوسائل لتأمين نقل السلطات والمسؤوليات من أيدي البريطانيين إلى أيدي العراقيين وتسريع تقدم الدولة في طريق الاستقلال .

شخصية الملك فيصل وخصاله مسرودة في بحث سابق من هذا الكتاب : (وفاة الملك فيصل صفحة الـ ٢٦٧ إلى صفحـــة ٢٧٤) .

سياسة المعاهدات

ان « تحديد وتنظيم العلاقات بين العراق وبين بريطانيا العظمى بمعاهدة خاصة » كان أس الأساس الذي قام عليه بناء الدولة العراقية .

ومن الطبيعي « ان اجراء المفاوضات مع المسؤولين البريطانيين لتقرير مواد هذه المعاهدة ثم استكمال الوسائل اللازمة لتعديلها مرة بعد أخرى » أصبح من أهم الأمور التي شغلت الوزارات العراقيـــة المتعاقبة على الحكم بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٣٠ .

فيما يلي استعراض سريع لأهم احكام المعاهدات الأربع التي تم عقدها لهـذا الغرض مع ما لازمها من أحداث ومناقشات .

— ١ —

المعاهدة الأولى

(معاهدة ١٩٢٢)

المعاهدة الأولى عقدت بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ غير ان ابرامها بعد موافقة المجلس التأسيسي عليها لم يتم إلا في ١١ حزيران ١٩٢٤ .

تألفت المعاهدة من ١٨ مادة لم يذكر فيها كلمة الانتداب ، بل جاء في مقدمتها انها بنيت على « أسس تحالفية » .

وقررت المعاهدة مبدأ المشورة الفنية والمساعدة العسكرية بالنصوص التالية :

« بناء على طلب جلالة ملك العراق ، يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم في اثناء مدة هذه المعاهدة مع الالتزام بنصوصها ، ما يقتضي لدولة العراق من المشورة الفنية والمساعدة بدون أن يمس ذلك بسيادتها الوطنية. » (الفقرة الأولى من المادة الأولى) .

« يتعهد جلالة ملك العراق بأن لا يعين في مدة هذه المعاهدة موظفاً ما في العراق من تابعية غير عراقية في الوظائف التي تقتضي ارادة ملكية بدون موافقة جلالة ملك بريطانيا . » (الفقرة الأولى من المادة الثانية) .

« يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم من الأمداد والمساعدة لقوات جلالة ملك العراق المسلحة ما يتفق عليه من وقت إلى آخر الفريقان المتعاقدان الساميان ... » (الفقرة الأولى من المادة السابعة) .

وصرحت المعاهدة على ان يلحق بها أربعة اتفاقيات : تتعلق الأولى بالأمور المالية والثانية بالأمور العدلية والثالثة بالأمور العسكرية والرابعة بالموظفين البريطانيين .

أما مدة المعاهدة فقد تحددت « بعشرين سنة من تاريخ ابرامها ، قابلة للتعديل من وقت لآخر . »

غير ان هذه المدة اختصرت ببروتوكول ألحق بالمعاهدة بتاريخ ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ . وقد جاء فيه : « يجب ان تنتهي المعاهدة الحالية عند صيرورة العراق عضواً في عصبة الامم ، وعلى كل حال يجب ان لا يتأخر انتهاؤها عن اربع سنوات من تاريخ ابرام الصلح مع تركيا » .

*

اما المفاوضات لأجل الاتفاقيات فقد استغرقت مدة طويلة ، فلم تنته إلا في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ .

ان الملك فيصل لم يكن راضياً عن الاتفاقيات . مع هذا رأى ان يوافق على مقررات مجلس الوزراء بشأنها ، لعلمه بأنها ستلقى معارضة شديدة في المجلس التأسيسي ، ولاعتقاده بأن معارضة المجلس لها على الرغم من موافقة الحكومة عليها ، ستكون أشد تأثيراً على ساسة بريطانيا ، وستفهمهم ان اقناع الحكومة أو اجبارها لا يكفي الى تسيير الأمور ، بل لا بد من الاهتمام بالرأي العام وتلبية مطاليب الشعب المحقة ايضاً .

وفعلاً ، عندما عرضت المعاهدة مع البروتوكول والاتفاقيات على المجلس التأسيسي قوبلت بمعارضة شديدة ، داخل المجلس وخارجه . كان المتطرفون يعارضون المعاهدة نفسها ويقترحون رفضها مع الاتفاقيات الملحقة بها ، ولكن المعتدلين كانوا يركزون انتقاداتهم حول الاتفاقيات ويطلبون تعديلها .

واللجنة الخاصة التي ألفها المجلس التأسيسي لدرس المعاهدة والاتفاقيات انتقدت مواد الاتفاقيات انتقاداً شديداً وعينت ما يجب ادخاله عليها من تعديلات .

والحكومة عندما ابلغت المعتمد السامي ان الاتفاقيات تقابل بمعارضة شديدة في المجلس ، واقترحت تعديلها اجابها بأن تعديل الاتفاقيات قبل ابرامها يخالف الاصول المتبعة بين الدول ، ووعد بأن ينظر في التعديلات الممكنة بعد ابرام المعاهدة مع الاتفاقيات .

وفضلاً عن ذلك لفت انظار الحكومة الى حراجة موقف بريطانيا العظمى مع تركيا في قضية الموصل :

ان الاتراك الكماليين بعد انتصارهم انتصاراً حاسماً على الجيوش اليونانية ، اضطروا الحلفاء على الجلاء عن جميع الاراضي التي كانوا احتلوها ، وارسلوا وفداً لتمثيلهم في مؤتمر الصلح الذي انعقد بلوزان ، طالبوا باعادة ولاية الموصل إليهم قائلين : ان البريطانيين لم يحتلوها إلا بعد التوقيع على اتفاقية الهدنة في مودوس ، فضلاً عن ان الولاية المذكورة داخلة في نطاق ميثاقهم القومي .

والحكومة البريطانية تبذل جهداً كبيراً - لحمل الاتراك عن العدول عن مطلبهم هذا . ومعارضة المجلس التأسيسي في العراق للمعاهدة يحرج موقف البريطانيين ، وقد يؤدي الى ضياع ولاية الموصل .

ولكن كل هذا لم يغير موقف المعارضة من الاتفاقيات داخل المجلس وخارجه .

وفي يوم ٢٩ ايار ١٩٢٤ عندما كان المجلس في حالة اجتماع تجمهر جمع غفير من الناس حول بناية المجلس طالبين رفض المعاهدة . وعندما جاءت قوة من الأمن لتفريق شمل المتجمهرين ، حصل اصطدام بينهم وبين المتظاهرين وذلك أوجد هياجاً شديداً في المجلس وصل عند بعض الاعضاء إلى حد الفزع والهلع . وذلك أدى إلى تفرق الأعضاء دون ان يتخذوا قراراً ما في هذا الشأن .

*

مضى على الاحداث المذكورة عشرة أيام وبقي المجلس في حالة حيرة وجمود والمعتمد السامي البريطاني اهتم بالامر كثيراً وتوسل بشتى الوسائل لحمل المجلس إلى اتخاذ قرار ايجابي في شأن المعاهدة. وفي الأخير - في يوم ١٠ حزيران - طلب مقابلة الملك وقت العصر . فأبلغه القرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية في هذا الشأن : إذا لم يجتمع المجلس ويوافق على المعاهدة قبل منتصف ليلة ١٠-١١ حزيران ستعتبر الحكومة البريطانية ذلك بمثابة رفض المعاهدة . واضاف إلى ذلك : وغني عن البيان أن في هذه الحالة ستكون الحكومة البريطانية في حل من جميع تعهداتها السابقة .

وبناء على خطورة هذا الموقف المفاجىء استدعى الملك على الفور رئيس الوزراء جعفر العسكري ورئيس المجلس التأسيسي عبد المحسن السعدون وزعيم المعارضة ياسين الهاشمي واطلعهم على تبليغ الحكومة البريطانية واتفق رأي الجميع على وجوب دعوة المجلس لاجتماع فوق العادة يعقد ليلاً .

وغادر البلاط رئيس الوزراء ورئيس المجلس لإجراء المعاملات اللازمة لإحضار اوراق الدعوة واعداد الوسائل اللازمة لإيصالها الى الاعضاء الموجودين

في العاصمة بأسرع ما يمكن .

واما ياسين الهاشمي ، فقد بقي في البلاط ليتذاكر مع الملك ما يجب عمله بتفاصيل وافية : وياسين كان يعتقد ان رفض المعاهدة أو افساح المجال لاعتبارها مرفوضة — في الظروف الحالية - يعرض البلاد الى اخطار جسيمة ، فلا بد من موافقة المجلس عليها . والملك ايضاً كان يرى ذلك غير انه كان يعتقد في الوقت نفسه انه من الضروري ان تكون موافقة المجلس بأكثرية ضئيلة ، لتكون هذه الضآلة حجة قوية في طلب تعديل المعاهدة . ولذلك اتفق الملك وياسين الهاشمي على اتباع الخطة التالية :

يجتمع في المجلس العدد الكافي من الاعضاء لحصول النصاب القانوني اللازم لافتتاح الجلسة واجراء المذاكرات واتخاذ القرارات ، ويوافق اكثرية الحاضرين على المعاهدة ، على ان يبقى ياسين وجماعته معارضين لها . وياسين تعهد بالعمل لتنفيذ هذه الخطة حتى انه قال : « اذا لم اتأكد من الحصول على موافقة الاكثرية اللازمة اترك المعارضة » .

وسارت الامور على هذا الاساس: اجتمع في المجلس ٦٨ من الاعضاء ووافق منهم ٣٧ ، وهذا كان كافياً من الوجهة القانونية لاعتبار موافقة المجلس على المعاهدة حاصلة وانفراج الأزمة .

غير ان هذه الاكثرية كانت ضئيلة ، لأن مجموع عدد الموافقين كان يزيد على نصف مجموع الاعضاء الحاضرين بثلاثة اصوات فقط .

فضلاً عن ذلك فإن « اقتراح الموافقة » الذي تم التصويت عليه يتضمن عدة قيود هامة :

أولاً ، يسجل التصريحات التي تلقاها المجلس من المعتمد السامي البريطاني بالنيابة عن حكومته في تعديل الاتفاقيات بالسرعة الممكنة بعد تصديق المعاهدة ثم يوصي على الدخول في المفاوضات على الفور ، لأجل اجراء التعديلات اللازمة .

وفي الاخير يصرح بان هـذه المعاهدة تصبح لاغية لا حكم لها اذا لم تحتفظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل بأجمعها .

*

ان موافقة المجلس التأسيسي على المعاهدة والاتفاقيات بهذه الاكثرية الضئيلة وبهذه القيود المهمة جاءت موافقة لرغبات الملك فيصل وسرته كثيراً . لأنهـا ستساعد كثيراً على اشعار ساسة بريطانيا بقوة المعارضة وافهامهم ضرورة اجراء التعديلات بدون تأخير كما انها ستشد عزيمة الحكومة البريطانية في عدم التساهل مع تركيا في أمر حدود العراق الشمالية .

- ٢ -

المعاهدة الثانيـــة

(معاهدة سنة ١٩٢٦)

عقدت هذه المعاهدة وابرمت سنة ١٩٢٦ تحت ظروف قاهرة جداً :

ان معاهدة الصلح التي تم عقدها بين تركيا الكمالية وبين الحلفاء بلوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ لم تحسم قضية الحدود بين تركيا والعراق، بل تركتها معلقة، لتكون موضع مفاوضات تجري بين بريطانيا وتركيا، حتى اذا لم يتوصل الطرفان الى اتفاق في شأنها ترفع القضية الى عصبة الامم للبت فيها .

وعندما استلمت الأمر عصبة الامم – لعدم توصل الطرفـين الى اتفاق – ألفت لجنة خاصة لدرس احوال المنطقة واقتراح ما تراه على ضوء دراساتها .

واللجنة المذكورة بعد ان جاءت الى العراق وتجولت في مختلف انحاء ولاية الموصل ، قدمت تقريراً مفصلاً شرحت فيه الاحوال التي لاحظتها .

وفي الاخير قالت : لا شك في ان المنطقة تعـــود الى العراق من الوجوه الجغرافية والاقتصادية . ولكن بين سكانها عدة طوائف عنصرية ومذهبية ، مثل الاكراد والمسيحيين واليزيديين .

ان تطمين مصالح هذه الطوائف المختلفـــة وتأمين الامن والاستقرار فيهـا يستلزمان ان تحكمها دولة قوية . ان العراق دولة فتية وضعيفة ، لا تستطيع ان تفعل ذلك ، إلا اذا بقيت المنطقة تحت انتداب عصبة الامم لمدة ٢٥ سنة .

ومجلس العصبة بعد ان استفسر رأي محكمة العدل الدولية في لاهاي ، وعلم ان القرار الذي سيتخذه سيكون ملزماً للطرفين – قرر العمل بمقترحات لجنة الحدود . وطلب من الحكومة البريطانية ان تعقد معاهدة جديدة مع العراق تضمن (استمرار احكام معاهدة ١٩٢٢ لمدة ٢٥ عاماً ، ما لم يقبل العراق عضواً في عصبة الامم قبل ذلك). على ان تتم المعاملات اللازمة وتقدم المعاهدة الجديدة الى المجلس خلال ستة أشهر .

والحكومة البريطانية عرضت على العراق استناداً للقرار المذكور مشروع معاهدة جديدة تقضي (تمديد أمد المعاهدة السابقة لمـــدة ٢٥ سنة من اليوم السادس عشر من كانون الاول ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق عضواً في جمعية الامم قبل انقضاء المدة المذكورة)

●

كان الرأي العام في العراق قابل بروتوكول نيسان ١٩٢٣ بارتياح عظيم ، لأنه جعل مدة المعاهدة اربع سنوات عوضاً عن العشرين سنة . والآن عصبة الامم تقرر تمديد هذه المدة الى ٢٥ سنة وتضع الحكومة العراقية بين أمرين لا بد ان تختار احدهما : إمـــا الموافقة على هذا التمديد ، واما ترك ولاية الموصل الى تركيا .

وطبيعي انها رجحت تمديد المدة للاحتفاظ بولاية الموصل، ووقعت المعاهدة ، والمجلس اضطر الى لموافقة عليها على الرغم من قساوتها .

- ٣ -

المعاهـــدة الثالثة

(معاهدة ١٩٢٧)

ان معاهدة ١٩٢٦ التي عقدت وأبرمت تحت الظروف القاهرة التي ذكرتها آنفاً ، لم تغلق أمام الملك فيصل أبواب الأمل في تقصير أمد المعاهدة . لأن مدة الخمسة والعشرين سنة التي نصت عليها المعاهدة الجديدة كانت مقرونة بعبارة «ما لم يقبل العراق عضواً في عصبة الأمم قبل ذلك » .

اذاً يمكن تقصير أمد المعاهدة بتعجيل قبول العراق في عضوية عصبة الأمم .

ان المادة السادسة من المعاهدة الأولى نصت على ان « جلالة ملك بريطانيا يتعهد بأن يسعى بإدخال العراق في عضوية الأمم في أقرب وقت ممكن » .

ولذلك يجب على الحكومة العراقية أن تطلب تحديد مـدة لتنفيذ هذا التعهـد .

ومن جهة أخرى كانت الحكومة البريطانية وعدت خلال مذاكرات المعاهدة في المجلس التأسيسي بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية بروح السخاء والصداقة . فيترتب الآن على الحكومة العراقية أن تطلب تنفيذ هذا الوعد أيضاً .

إن مهمة اجراء المفاوضات على هذين الاساسين ألقيت على عاتق وزارة جعفر العسكري الثانية .

إن المفاوضات لأجل تعديل الاتفاقيات كانت بدأت في وزارة ياسين الهاشمي الأولى واستمرت في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية . ولكن خلال هاتين الوزارتين كانت قضية الموصل قفزت إلى المرتبة الأولى من مشاغل الحكومتين العراقية والبريطانية . ولذلك لم تحظ قضية التعديلات المذكورة بالاهتمام الكافي لانجازها. ولكن الآن ، بما أن قضية الموصل انتهت ، وجب على الحكومة العراقية أن توجه كل جهودها نحو تعديل المعاهدة والاتفاقيات .

ولذلك ألفت الوزارة لجنة خاصة لدرس المراسلات السابقة وتثبيت القضايا المتعلقة . وبعد ذلك بدأت في اجراء المفاوضات .

غير أن هذه المفاوضات طالت دون أن تصل إلى نتيجة ايجابيـــة ، بسبب تعنت المعتمد السامي البريطاني هنري دوبس .

وقد لوحظ انه كان يتأثر من الموظفين البريطانيين القائمين بالعمل في العراق الذين كانوا يريدون « ابقاء كل على ما كان » بحكم اعتياداتهم الفكرية ومصالحهم الشخصية .

لذلك رأى الملك فيصل ان تنقل المفاوضات إلى لندن لكي تبقى بعيدة عن تأثير بيئة الموظفين البريطانيين .

وعندما وافقت الحكومة البريطانية على ذلك وعينت الوقت المناسب لبدء المفاوضات في لندن،قرر الملك فيصل ان يذهب رئيس الوزراء جعفر العسكري ليرأس وفد المفاوضة هناك . كما يذهب هو « لأكس لابان» للاستشفاء من ناحيـة وليكون قريباً من مقر المفاوضات فيسهل عليه تتبع سيرها والانتقال الى لندن ليكون بجانب الوفد المفاوض عند الاقتضاء .

ولكن المفاوضات هناك ايضاً لم تتقدم تقدماً مرضياً. ولذلك انتقل الملك الى

الى لندن ليطلع على تفاصيل الأمور ، وعندما تأكد من عدم امكان الوصول الى نتائج مرضية من هذه المفاوضات ، أوعز الى رئيس الوزراء ان يقطع المفاوضات ويعود إلى العراق . كما قرر هو نفسه أن يغادر لندن ويعود الى اكس لابان بعد ثلاثة ايام .

قرار الملك في هذا المضمار أثر على رجال الحكومة البريطانية تأثيراً شديداً وقرروا ان تؤلف لجنة وزارية خاصة لتتذاكر معه نقاط الخلاف . وفعلاً اجتمع مع الملك فيصل وزير الخارجية تشمبرلين ووزير المستعمرات تشرشل ووكيله البرلماني اورمبسي غور ولبوا بعـض الاقسام من طلبات العراق على ان يترك تعديل الاتفاقيتين الى مفاوضات تجري في بغداد وتشرشل نفسه قال : انا اتعهد باجراء ما يلزم لتنفيذ رغباتكم في تعديل هذه الاتفاقيات .

وبناء على ذلك أبرق الملك الى جعفر العسكري ليعود الى لندن .

وجعفر استلم البرقية عند وصوله الى الاسكندرية وعاد منها الى لندن .

والملك فيصل لم ينتظر وصول جعفر بل غادر لندن إلى «اكس لابان» في اليوم الذي كان قرره قبلا، وترك في السفارة العراقية كتاباً موجهاً الى جعفر شرح فيه ما حدث بعد سفره واوصاه التوقيع على المعاهدة بالشكل الذي تقرر اخيراً على ان يظهر شيئاً من التمنع والتردد قبل التوقيع .

وفعلاً عمل جعفر بتوصية الملك ووقـع على المعاهدة تاريخ ١٤ أيلول سنة ١٩٢٧ .

●

هذه المعاهدة الجديدة تضمنت نصوصاً عديـدة تقوي مركز « الدولة العراقية » وترفع مكانتها .

اذ جاء في مقدمة المعاهدة :

(ان ملك بريطانيا وملك العراق) :

برغبان في تقوية الصداقة وادامة صلات حسن التفاهم .

ويعترفان بأن نصوص معاهدتي التحالف السابقتين لم تعـــد ملائمة بالنظر لتبدل الاحوال وتقدم العراق .

واتفقا على عقد معاهدة تحالف وصداقة جديدة على أسس المساواة.

وجاء في مادتها الاولى : « يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالعراق كدولة مستقلة وذات سيادة » .

وفضلاً عن ذلك حددت المعاهدة موعداً لترشيح العراق الى عضوية عصبة الامم .

اذ جاء في المادة الثامنة : « سيعضد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لأجل دخوله في عصبة الامم سنة ١٩٣٢ ، على شرط ان يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق ، وان تسير الاحوال جيدة في نفس الفترة » .

●

ان تعبيرات (صلات حسن التفـاهم) ، (التقدم الذي أحرزه العراق) ، و (معاهدة صداقة وتحالف على أساس المساواة) و (الاعتراف بالعراق كدولة مستقلة) الواردة في هذه المعاهدة تدل على تطور محمود في السياسة البريطانية العراقية .

ومع ذلك فالاوساط السياسية في العراق لم ترتح الى هذه المعاهدة ، فان ظروف عقدها نتيجة مفاوضات جرت بعيدة عن البلاد ولا سيما بعـــد وصول اخبار قطع المفاوضات ومغـادرة جعفر العسكري لندن متوجهاً الى بغداد ، ثم خبر عودته من الاسكندرية وتوقيعه على المعاهدة ، أثرت في الاذهان تأثيراً سيئاً وصار الكثـــيرون ينتقدون المعاهدةدون ان يمُعنوا النظر فيها ودون ان يتبينوا نقاط القوة والضعف في احكامها . وصار البعض يقول انهـــا لم تطمن رغبات العراق ، والبعض يقول انهـا لم تأت بشيء جديد ، والبعض يدعي انها اسوأ من المعاهدة الاولى .

عندما عاد الملك فيصل الى بغداد استقال وزير المالية ياسين الهاشمي ووزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني .

والملك فيصل لم يعترض على هذه الاستقالة ، بل شكر المستقيلين على عملهما هذا ، لاعتقاده بان استقالة هذين الوزيرين القويين سيؤثر على ساسة بريطانيا ويحملهم على تسريع تنفيذ وعودهم اليه .

*

كان فيصل يسير في سياسة (الاستفادة من المعارضة) إلى أبعد الحدود حتى انه لم يتردد في الاستفادة من قضية انتحار عبد المحسن السعدون أيضاً ، في هذا المضمار . إذ قال لساسة بريطانيا: « هذا عبد المحسن السعدون ،الذي تعرفونه ، كيف كان يدعو إلى التعاون الفعلي مع بريطانيا العظمى ، وكيف كان يتشاور مع المستشارين البريطانيين ، وكيف كان المعتمد السامي البريطاني يثق فيه وينصحني في عدة مناسبات في إسناد رئاسة الوزارة إليه .. حتى عبد المحسن السعدون هذا عجز عن تسيير دفة الحكم في الشروط الحالية ، وآثر الانتحار . فلا بد من تحسين سياسة بريطانيا مع العراق تحسيناً أساسياً » .

وفعلاً سياسة بريطانيا نحو العراق اخذت تسير في طريق التحسن . وآثار هذا التحسن ظهرت إلى العيان عندما تعين كلبرت كلايتن معتمداً سامياً عوضاً عن هنري دوبس .

فإن كلايتن كان تصادق وتآزر مع فيصل ايام حركات الثورة العربية خلال الحرب العالمية ، وعندما تولى وظيفة المعتمد السامي في العراق صرح بأن مهمته ستكون تنفيذ مبدأ التعاضد في سبيل غاية مشتركة ، ألا وهي القيام بصورة تدريجية مطردة بتأسيس حكومة عراقية مستقلة مرتبطة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية برابطة التحالف الوثيق والعطف الصميمي ، وأضاف إلى ذلك

قائلاً : « اني اعتقد ان مصالح بريطانيا العظمى والعراق الحقة مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، وانه ليس من تضارب حقيقي بينها » .

إن هذا التحسن جعل معاهدة سنة ١٩٢٧ عديمة الفائدة . لأن جهود الحكومة العراقية كانت تركزت في دخول العراق إلى عضوية عصبة الأمم .

ان المادة الثامنة من المعاهدة المذكورة نصت على ترشيح العراق الى عضوية عصبة الامم سنة ١٩٣٢ ، غير انها قيدت ذلك بشرط « ان يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق ، وان تسير الأحوال جيدة في نفس الفترة » .

وطبيعي إن هذا الشرط كان يفسح امام ساسة بريطانيا مجالاً للمماطلة والتسويف .

والحكومة العراقية كانت تطلب رفع هذا الشرط . وكلبرت كلايتن أيد هذا الطلب . والحكومة البريطانية بناء على الاقتراح الذي كان قدمه كلايتن قبل وفاته ابلغت الحكومة العراقية في ١٤ ايلول سنة ١٩٢٩ « انها قررت ترشيح العراق سنة ١٩٣٢ الى عضوية عصبة الامم دون قيد وشرط » .

وبعد ذلك ارسلت إلى سكرتيرية عصبة الامم كتاباً رسمياً يعلمها بأنها تنوي ترشيح العراق الى عضوية عصبة الامم سنة ١٩٣٢ .

وبما ان دخول العراق الى عصبة الامم سيلغي معاهدات التحالف كلها ، اتفق الطرفان على عدم إبرام المعاهدة التي كان تم التوقيع عليها في ١٤ ايلول سنة ١٩٢٧ .

- ٤ -

المعاهدة الرابعة والأخيرة

« معاهدة ١٩٣٠ »

قالت الحكومة البريطانية – بعد اعـــلان قرارها المتعلق بترشيح العراق لعضوية عصبة الامم - يجب ان تعقد معاهدة تحالف جديدة تبنى على أساس التسوية « البريطانية المصرية » على ان تنفذ احكامها بعد قبول العراق في عضوية عصبة الامم . والمفاوضات التي جرت لهذا الغرض انتهت بالتوقيع على معاهدة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ .

والحكومة العراقية اتخذت كل التدابير لموافقة مجلس الأمة عليها بأكثرية ساحقة .

وهذه كانت خاتمة المعاهدات والاتفاقيات التي تم عقدها بين بريطانيا والعراق .

وفيما يلي أهم النصوص الواردة في المعاهدة وفي ملحقها :

جاء في مقدمة المعاهدة انها معاهـــدة صداقة وتحالف مبنية على (اساس الحرية والمساواة التامتين ، والاستقلال التام) .

ومما جاء في المادة الرابعة : « اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، يبادر الفريق الآخر فوراً الى معونته بصفة كونه حليفاً . .

وفي حالة خطر حرب محدق يبـادر الفريقين الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب أو خطر حرب محدق

تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر والموانىء والمطارات ووسائل المواصلات » .

كما جاء في المادة الخامسة « من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق وكذلك مسؤولية الدفاع عن العراق إزاء الاعتداء الخارجي ، تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق . بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه .

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة ، هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك » .

« فمن أجل ذلك وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية ،ووفقاً للمادة الرابعة أعلاه،يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها ، وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب الفرات » .

« وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في أن يقيم قوات في الاراضي العراقية وفي الأماكن الآنفة الذكر ، وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة ، على أن يكون مفهوماً أن وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالاً، ولن يمس على الإطلاق حقوق سيادة العراق».

وجاء في الفقرة الأولى من ملحق المعاهدة :

« يعين صاحب الجلالة البريطانية من حين إلى آخر مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقاً لأحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الأمر » .

« ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهنيدي لمدة خمس سنوات بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك

العراق من تنظيم القوات المقتضية ، للحلول محل تلك القوات . وعند انقضاء تلك المدة ، تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهنيدي ، ولصاحب الجلالة البريطانية أيضاً أن يقيم قوات في الموصل لمدة حدها الأعظم خمس سنوات تبتديء من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية أن يضع قواته في الأماكن المذكورة في المادةالخامسة من هذه المعاهدة . ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف ، صاحب الجلالة البريطانية ، المواقع المقتضية لإسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الأماكن » .

وجاء في الفقرة الأخيرة من الملحق :

«يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم عند طلب صاحب الجلالةالبريطانية ذلك بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف عبر العراق ، ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج إليها هذه القوات في أثناء مرورها العراق . وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراته ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية إذناً عاماً لزيارة شط العرب بشرط إعلان جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانيء العراقية» .

وجاء في المادة الحادية عشرة من المعاهدة :

« يتم تبادل الإبرام بأسرع ما يمكن ، ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم . وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمسة وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها . وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة ، من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة . على الفريقين الساميين المتعاقدين أن يقوما، بناء على طلب أحدهما بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الأحوال ، وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم » .

وجاء في نهايـــة المعاهدة : تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليهما في بغداد يوم ١٠ تشرين الأول سنة ١٩٢٢ و ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ مع الاتفاقيات الفرعية الملحقة بهما التي تمسي ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ . *

*

* النص الكامل للمعاهدة في الجزء الثالث من تاريخ الوزارات العراقية تأليف السيد عبـــد الرزاق الحسني .

قبول العراق في عضوية

عصبة الأمم

(٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٢)

- ١ -

في أوائل سنة ١٩٣١ طلبت الحكومة البريطانية من عصبة الأمم - رسمياً - أن تقرر إنهاء انتدابها على العراق وقبول الدولة العراقية في عضوية العصبة ، وفقاً لميثاقها المعلوم .

انها فعلت ذلك تنفيذاً للقرار الذي كانت اتخذته وأبلغته إلى الحكومة العراقية بتاريخ ١٤ أيلول سنة ١٩٢٩ .

وقد عززت الحكومة البريطانية طلبها هذا بتقديم تقرير يشرح التقدم الذي أحرزه العراق خلال السنوات العشر الأخيرة - أي - .. من ١٩٢١ - ١٩٣١ ويشهد بأن الدولة العراقية لم تعد في حاجة إلى إرشادات دولة منتدبة .

ولكن مذاكرات العصبة حول هذا الطلب استغرقت وقتاً طويلا زادت على سنة وذلك للسببين التاليين :

أولاً : - إن هذه القضية كانت الاولى من نوعها فان ميثاق العصبة كان قرر مبدأ الانتداب . وكان مفهوماً من نص المبدأ المذكور أن الانتداب سيكون مؤقتاً . غير ان الميثاق لم يذكر شيئاً عن كيفية إنهاء الانتداب . وعن الشروط التي يجب ان تتوافر لتقرير الانهاء . ولذلك كان على مجلس العصبة ان يتخذ قراراً في هذا المضمار .

ثانياً : ان فرنسا كانت تجد في إنهاء انتداب بريطانيا على العراق خطراً على

مصالحها في سوريا ، لأن انتدابهـا على سوريا كان تقرر في نفس اليوم الذي تقرر انتداب بريطانيا على العراق . غير انهـــا لم ترَ من الحكمة أن تعارض المشروع البريطاني صراحة ، بل رجحت على ذلك تأجيل القرار عن طريق إثارة مسائل ومشاكل قانونية .

ومجلس عصبة الأمم عندما شرع في مذاكرة القضية قرر تأليف لجنة خاصة لتدرس الأمور وتقترح ما يجب عمله في هذا الشأن .

كان في عصبة الأمم لجنة خاصة تشتغل بقضايا الانتدابات ولجنة أخرى تختص بشؤون القانون الدولي وأخرى تنظر في قضـايا الاقليات التي دخلت في جميـع معاهدات الصلح التي عقدت بعد انتهاء الحرب العالمية ، فرأى مجلس العصبة أن يجتمع في اللجنة الخاصة مقررو هذه اللجان الثلاث مع ممثل بريطانيـا لتدرس الأمر دراسة متعمقة من جميع هذه الوجوه .

واللجنة طلبت من ممثل بريطانيا المزيـــد من المعلومات عن التشكيـلات الادارية والعدلية والتشريعية القائمة في العراق وعن أحوال المنطقة الكردية .

والممثل البريطاني قدم إلى اللجنة هذه المعلومات بتقارير خاصة وتوسع بوجه خاص في أحوال المناطق الكردية ، وأكد ان اللغة الرسمية فيها أصبحت اللغـة الكردية ، كما قدم معلومات إحصائية دقيقة عن جميع الموظفين القائمين بالعمل في تلك الأقضية

إن التقارير المذكورة لم تترك مجالاً للشك في أن العراق أصبح مؤهلاً للاستقلال دون انتداب . غير ان اللجنة رأت ان هناك مسألة أخرى يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار : ما الذي يضمن استمرار العراق على العمل بنظمه وقوانينه الحاليـة بعد زوال انتداب بريطانيا عنه ؟ فلا بد من الحصول على تصريح من الحكومة العراقية ، يتضمن تعهداً بذلك .

وبناء على هذه الملاحظات قررت اللجنة جميع الأمور التي يجب ان تدخل في هذا التصريح .

هذه الأمور كانت تنقسم إلى قسمين أساسيين :

١ – علاقة الدولة برعاياها .

٢ – علاقة الدولة بالأجانب وبالدول الداخلة في عصبة الأمم .

والحكومة العراقية جمعت هذه الأمور المطلوبـــة في مذكرتين قدمتهما إلى مجلس الأمة قائلة انها كلها مقررة في القانون الاساسي الذي قرره المجلس التأسيسي وفي القوانين التي أقرتها مجالس الأمة .

والمجلس وافق عليها وخول الحكومة بتقديم تصريح عنها إلى عصبة الامم ، ومجلس العصبة بعد استلام هذا التصريح قرر إنهاء الانتداب وقبول العراق عضواً في عصبة الأمم وذلك في ٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٢ .

وبذلك صار العراق أول دولة عربية تشغل مقعداً في حظيرة عصبة الأمم وبتعبير أدق كان العراق الدولة العربية الوحيدة التي قبلت في عصبة الامم ، قبل اندراس العصبة بنشوب الحرب العالمية الثانية .

– ٢ –

فيما يلي القسم الاول من الضمانات التي طلبتها وأخذتهـا عصبة الأمم مـــن العراق . . انقلها لدلالتها على الأمور التي كانت عصبة الامم توليها المرتبة الاولى من الاهتمام :

« المادة الاولى » – يعترف بالشروط الواردة في هـــذا الفصل ، كقوانين أساسية في العراق ، فلا يجوز أن يناقض هذه الشروط أو يعارضها أي قانون أو نظام أو عمل رسمي كما انه لا يجوز أن يتغلب عليها أي قانون أو نظـــام أو عمل رسمي . لا الآن ولا في المستقبل .

« المادة الثانية » :

١ - يمنح جميع سكان العراق حماية الحياة والحرية ، حماية تامة وكاملة من غير تمييز بسبب المولد أو الجنسية أو اللغة أو العنصر أو الدين .
٢ - يكون لجميع سكان العراق الحق في أن يمارسوا بحرية في الأماكن العامة او الخاصة شعائر كل إيمان أو دين أو عقيدة ، مما لا يكون منافياً للنظام العام والأخلاق الحسنة .

« المادة الثالثة » يعتبر جميع الرعايا العثمانيين المقيمين في العراق في تاريخ ٦ آب ١٩٢٤ انهم اكتسبوا من ذلك التاريخ الجنسية العراقية دون الجنسية العثمانية ، وفقاً للمادة ٣٠ من معاهدة الصلح ، المعقودة في لوزان . وبموجب الشروط الموضوعة في قانون الجنسية العراقية المؤرخ ٩ تشرين الاول ١٩٢٤.

« المادة الرابعة » :

١ - يكون جميع الرعايا العراقيين متساوين امام القانون ويتمتعون بعين الحقوق المدنية والسياسية من دون تمييز في العنصر أو اللغة او الدين .
٢ - يتضمن نظام الانتخابات تمثيلاً عادلاً للأقليات العنصرية والدينية واللغوية في العراق .
٣ - الاختلاف في العنصر او اللغة او الدين لا يخلُ بحق أي من الرعايا العراقيين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية كالقبول في الوظائف العامة والمناصب ورتب الشرف او ممارسة المهن والصناعات المختلفة .
٤ - لا يوضع قيد ما على حرية استعمال اي من الرعايا العراقيين لأية لغة في العلاقات الخصوصية او في التجارة او في امور الدين او في الصحافة او النشريات من جميع الانواع او في الاجتماعات العامة .
٥ - رغماً من جعل الحكومة العراقية « اللغة العربية » لغة رسمية ورغماً عن التدابير الخاصة التي ستتخذها الحكومة العراقية بشأن استعمال اللغتين الكردية والتركية ، تلك التدابير المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التصريح ، يعطى الرعايا العراقيون الذين لغتهم غير اللغة الرسمية تسهيلات مناسبة لاستعمال لغتهم شفهياً و كتابة امام المحاكم .

« المادة الخامسة » الرعايا العراقيون الذين ينتمون إلى اقليات عنصريـة او دينية او لغوية يتمتعون قانوناً وفعـــلا بنفس المعاملة والامان اللذين يتمتع بهما سائر الرعايا العراقيين . ويكون لهم بوجه خاص نفس الحـق في ان يحفظوا او يديروا ويراقبوا على نفقتهم ، او ان يؤسسوا في المستقبل معاهد خيرية او دينية او اجتماعية ومدارس وغير ذلك من المؤسسات التهذيبية مع حق استعمال لغتهم الخاصة ، وممارسة دينهم فيها بحرية .

« المادة السادسة » توافق الحكومة العراقية على ان تتخذ بحق الاقليات غير المسلمة فيما يتعلق بقانونها العائلي ، واحوالها الشخصية كل التدابير الـــتي تسمح بتنظيم هـــذه الامور وفقاً لعادات وعرف الطوائف التي تنتمي اليها هـــذه الأقليات .

توافي الحكومة العراقية مجلس عصبة الامم بمعلومات عن الطريقة الـتي يتم بها تنفيذ هذه التدابير .

« المادة السابعة »

١ – تتعهد الحكومة العراقية بأن تمنح الحماية والتسهيلات والرخصة التامة إلى الكنائس ومعابد اليهود « التوراة » والمقـــابر والمؤسسات الدينية الأخرى والأعمال الخيرية والاوقاف العائدة إلى طوائف الاقليات الدينيـة الموجودة في العراق .

٢ – يكون لجميع هذه الطوائف الحق بأن تؤسس في المناطق الاداريـــة المهمة مجالس لها صلاحية إدارة الاوقاف والهبات الخيرية ، ويكون لهـــذه المجالس سلطة معالجة جباية الواردات الناتجة من تلك الاوقاف والهبات وإنفاقها وفقاً لرغائب الواقف اوالواهب اوللعادة المستقرة بين الطائفة ، يجب ان تقوم هذه الطوائف بمراقبة اموال الايتام وفقاً للقانون . توضع هذه المجالس تحت إشراف الحكومة .

٣ – لن ترفض الحكومة العراقية من اجل تأسيس معاهد دينية او خيرية جديدة اية من التسهيلات الضرورية التي تضمن للمعاهد الموجودة الآن مـــن

ذلك النوع .

« المادة الثامنة »

١ – تمنح الحكومة العراقية فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والمناطق التي يقيم فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين الذين لغتهم غير اللغة الرسمية تسهيلات مناسبة لأجل تأمين تلقين العلم في المدارس الابتدائية إلى اولاد هؤلاء الرعايا العراقية ، بلغتهم الخاصة . ولا يمنع هذا الشرط الحكومة العراقية في ان تجعل تعليم اللغة العربية في المدارس المذكورة إجبارياً .

٢ – في المدن والجهات التي يكون فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين ممن ينتمون إلى الاقليات العنصرية او الدينية او اللغوية يؤمن لهذه الاقليات نصيب عادل من حيث التمتع بما قد يرصد من الأموال العامة بموجب ميزانية الدولة او البلديات او غيرها من الميزانيات للمقاصد التهذيبية او الدينية او الخيرية ومن حيث استعمال الأموال المذكورة .

« المادة التاسعة »

١ – توافق الحكومة العراقية على ان تكون اللغة الرسمية في الاقضية التي يسود فيها العنصر الكردي من ألوية الموصل واربيل وكركوك والسليمانية اللغة الكردية بجانب اللغة العربية إما في قضاءي كفرى وكركوك من اواء كركوك حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركماني فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية . اما الكردية واما التركية .

٢ – توافق الحكومة العراقية على ان الموظفين في الأقضية المذكورة يجب ان يكونوا – ما لم تكن هناك اسباب وجيهة – واقفين على اللغة الكردية او اللغة التركية حسبما تقتضي الحال .

٣ – ان مقياس انتقاء الموظفين للأقضية المذكورة وان كانت الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر كما هي الحال في سائر انحاء العراق ، فان الحكومة توافق على ان ينتقى الموظفون كما هي الحالة الى الآن وعلى قدر الامكان ، من بين الرعايا العراقيين الذين اصلهم من تلك الاقضية .

« المادة العاشرة » إن الشروط الواردة في المواد المتقدمة من هذا التصريح تشكل بقدر ما لها مساس بالأشخاص المنتمين إلى الاقليات العنصرية أو الدينية أو اللغوية تعهدات ذات شأن دولي وتوضع تحت ضمانة جمعية الأمم ولا يجري أي تعديل فيها إلا بموافقة أكثرية مجلس عصبة الأمم . لكل عضو من أعضاء المجلس حق إلفات نظر المجلس إلى خرق أو خطر أي خرق لهذه الشروط . وعندئذ للمجلس أن يتخذ من الاجراءات ويصدر من الإيعازات ما يراه لائقاً ومؤثراً بالنظر إلى الظروف .

كل اختلاف في الرأي مما يعود إلى مسائل قانونية أو واقعية ينشأ عن هذه المواد بين العراق وأي عضو من أعضاء العصبة الممثل في المجلس يعتبر اختلافاً ذا صبغة دولية ، وفقاً للمادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الأمم وكل اختلاف من هذا القبيل يحال إذا طلب الفريق الآخر ذلك الى محكمة العدل الدولية الدائمة . يكون قرار المحكمة الدائمة غير قابل للاستئناف ، وتكون له قوة وفعل قرار صادر بموجب المادة ٣ من العهد .

— ٣ —

بعد دخول العراق عصبة الأمم ، أقامت أمانة العاصمة مأدبة كبيرة حضرها الأعيان والنواب وكبار الموظفين ووفود من الألوية . ألقى خلالها الملك فيصل خطاباً سياسياً جامعاً .

بدأ خطابه بإعلان ابتهاجه بالمكانة التي أحرزها العراق واختتمه بكلمة شكر وجهها الى الحليفة بريطانيا والى الدول المجاورة للعراق والى جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم .

وبين هذه البداية وبين الخاتمة لفت أنظار الجميع إلى الواجبات الـتي تترتب على الحكومة وعلى الشعب ، بعد الآن . ودعا الجميع إلى التسابق في طريـــق الرقي والتقدم .

كما أعلن الخطة التي سيتبعها هو بنفسه بعد هذا اليوم .

بما أن هذا الخطاب يوضح سياسة الملك فيصل ،رأيت أن أنقله فيما يلي بنصه الكامل :

أشكر الله وأهنىء نفسي وشعبي على هذا اليوم الذي نفضنا فيه غبار الذل وفزنا بعد جدال سياسي دام ما ينوف عن ١١ سنة بالأماني الكبرى التي كنـــا نصبو إليها ، وهي إلغاء الانتداب واعتراف الأمم بنا وبأننا أمـــة حرة ذات سيادة تامة . وأرى نفسي سعيداً أن أصرح بأن هذا الفوز لم يكن ثمرة جهـــد شخص أو أشخاص بل هو محصول سعي الأمة بأجمعها حيث كانت في أثناء هذا الجهد مثالاً للصبر والحكمة وطول الأناة ، ولم أرَ منها طول مدة هذا الكفاح سوى المعاضدة والتباعد عـــن وضع حجر عثرة في السبيل الذي سرت عليه للوصول إلى هذا اليوم الذي أخذنا مقعدنا بين الأمم .

فلقد كان أفراد الشعب على اختلاف أحزابهم وعقائدهم يشدون أزري بجميع ما لديهم من قوة. وكنت أرى من يتقلد زمام الأمر يشد في الكفاح تحت ضغوط المسؤولين بكل إخلاص وأمانة ،وأما من يقف موقف المعارض فقد كان لا يبتغي من وراء موقفه إلا التشجيع والعمل لخير البلاد .

وأما الشعب فقد كان منتبهاً ، يلقي وراء المسؤول والمعارض نظرات التنفيذ على من يحيد منهم عن الطريق السوي .

ففطنة الشعب وإخلاص رجاله وتضافرهم فيما فيه نجاح البـــلاد كل ذلك مما جعلنا ولله الحمد نصل إلى ما وصلنا إليه الآن من تبوئنا مقعداً في جمعية الأمم ، يخفق علمنا هذا المحبوب مع أعلامها جنباً لجنب .

أعزائي :

لقد قطعنا هذه المرحلة الشاقة المحفوفة بالمخاطر وهـــا نحن الآن على ابواب

عهد جديدتتولى فيه بلادي المسؤولية التامة عن تدبير شؤونها وإدارة مقدراتها.

فاذا كان في مقدور البعض أن يتخذ من الوضع عذراً في الماضى عندما يتأخر عن القيام بالواجب فقد أصبحنا اليوم أحراراً طليقين ، وقد أصبح مجال العمل فسيحاً أمام الجميع . فمن تقاعس فلا عذر له بعد اليوم .

وليعلم جميع أفرادالشعب بأن مستقبل الأجيال القادمة وكرامتها منوطان بما يقوم به في السنوات القادمة منأعمال. وليعلموا بأن الأمم التي دخلنا فيمصافها سوف ترقب أعمالنا . فاما ستحكم علينا بأننا غير صالحين لنكون أقراناً لها ، أو سيتحقق حسن ظنها بأننا أحفاد اولئك الأمجاد الذين أقاموا مدنية استنار العالم بضوئها المنير هذا اليوم .

فإلى التسابق في مضمار الرقي والتقدم أدعو جميع أبناء شعبي . وليس ذلك على ما هو مشتهر عنهم في النباهة والذكاء بعسير .

بني وطني :

علينا أن نضاعف الجهود في كافة اعمالنا وان نتذكر دائماً ان أمامناواجبات خطيرة لم تنل بعد قسطها الوافر من العناية فيجب أن تتوجه مساعي الجميع إلى ما يحقق تلك الواجبات وفي مقدمتها إعداد قوة تحمي ذمارنا ، وتجعل أمتنا موفورة الكرامة محترمة الجانب ثم القيام بمشاريع عظيمة للري وإنشاء ما تحتاجه البلاد من خطوط حديدية وطرق مواصلات أخرى ونشر المعارف بين أفراد الأمة وتوسيع المؤسسات الصحية في جميع أنحاء القطر ، إذ لا استقلال بدون قوة وعلم وصحة وثروة . سيكون كل ذلك بحوله تعالى وبتكاتف أفراد الأمة واتحادهم ونبذهم كل حزازة أو أنانية شخصية وتوجيه وجهة كل منهم نحو غاية مشتركة ومقدسة وهي خدمة الوطن . فعلى كل فرد من أفراد الشعب أن يسعى جهده لتحقيق تلك الغاية السامية ومن تخلف عن تلبية هذا النداء فلا وطنية صحيحة له .

أعزائي :

ستروني كما كنت سائراً بعون الله وتوفيقه بدون وجل أو تردد ، مستهدفاً

تلك الغاية وطالباً من كل فرد من أبناء شعبي القيام بما يترتب عليه للوصول إليه . وإني لعلى ثقة تامة بأنهم سيعاضدونني بكل إخلاص وستتضاعف هممهم وجهودهم في سبيل رقينا إن شاء الله إلى أبعد مدى من العمران والحضارة والله ولي التوفيق .

●

من سوء حظ العراق أن الملك فيصل توفي قبل أن تمضي سنة واحدة على تاريخ إلقاء هذا الخطاب. فنستطيع أن نعتبر الكلمات التي وجهها إلى المواطنين في خطابه هذا ، داعياً الجميع إلى التسابق في طريق الرقي والتقدم وخدمة الوطن – بمثابة وصية سياسية .

●

الوزارات

نظرة إجمالية

١ – لقد تألفت في العراق - خلال العشرين من الاعوام التي انقضت بين أواخر آب ١٩٢١ وبين أواسط حزيران ١٩٤١ – ، ثلاثون وزارة ، ألفها ثلاثة عشر شخصاً .

تولى رئاسة الوزراء .. كل من نوري السعيد وجميل المدفعي خمس مرات وكل من عبد المحسن السعدون ورشيد عالي الكيلاني أربع مرات ، وكل من عبد الرحمن النقيب وجعفر العسكري وياسين الهاشمي مرتين ، وكل من توفيق السويدي ، وناجي شوكت ، وحكمت سليمان ، وطه الهاشمي مرة واحدة .

معدل أعمار هذه الوزارات كان ثمانية أشهر . أطولها عمراً كانت وزارة جعفر العسكري الثانية التي ألفها في عهد الملك فيصل الاول استمرت سنتين وشهرين وتليها وزارة ياسين الهاشمي الثانية التي تألفت في عهد الملك غازي .. سنة وسبعة أشهر .

وأما أقصرها عمراً فكانت وزارة جميل المدفعي الثالثة التي لم تستمر إلا أقل من أسبوعين ويليها وزارة طه الهاشمي التي لم تعمر إلا شهرين .

٢ – إن أحد هؤلاء الرؤساء كان من رجال الدين .. عبد الرحمن النقيب وسبعة منهم من العسكريين .. ياسين الهاشمي ، جعفر العسكري ، نوري السعيد ، علي جودت ، جميل المدفعي ، طه الهاشمي ، وعبد المحسن السعدون . وخمسة منهم من المدنيين .. رشيد عالي الكيلاني ، توفيق السويدي ، ناجي

شوكت ، ناجي السويدي ، وحكمت سليمان .

٣ - إن اثنين من هؤلاء الرؤساء عاشا ودرسا داخل العراق ، وواحـــد منهم درس في باريس وأما العشرة الباقون فقد درسوا في عاصمة الدولة العثمانية القسطنطينية . سبعة منهم في المدارس العسكرية ، وثلاثة منهم في كلية الحقوق ومدرسة الملكية .

٤ - تراوح عدد الوزراء في كل وزارة بين سبعة وتسعة بما فيهم الرئيس .

عند تأليف الوزارة الاولى بعد تتويج الملك فيصل رُئي أن تضم وزراء ينتسبون إلى مختلف المدن ومختلف الطوائف . ولذلك تولى المناصب الوزارية تحت رئاسة السيد عبد الرحمن النقيب كل من :- السيد هبة الدين الشهرستاني ، وساسون حسقيل ، والدكتور حنا خياط ، ومحمد علي فاضل الموصلي ، وعبد اللطيف المنديل البصري ، وعزت الكركوكي ... الخ .

غير أن الوزارات التي تألفت بعد ذلك لم تلتزم هذه الخطة إلا بالنسبة إلى أبناء الشمال وأبناء الجعفرية فإن كل الوزارات حرصت على أن يكون بين أعضائها وزير أو وزيران من أبناء الشمال ووزير أو وزيرانمن أبناء الجعفرية.

ولكنها لم ترَ من الضروري أن يكون بين أعضائها وزير من المسيحيين أو الموسويين .

ومع هـذا دخل ساسون حسقيل في خمس وزارات ويوسف غنيمـة في أربع وزارات .

- ١ -

الوزارات التي تألفت في
عهدِ فيصل الأول
(٢٣ آب ١٩٢١ ـ ٧ أيلول ١٩٣٣)

(١) وزارة عبد الرحمن النقيب :

تألفت في ١٠ / ٩ / ١٩٢١ – استقالت فى ١٩ / ٨ / ١٩٢٢

(٢) وزارة عبد الرحمن النقيب :

تألفت في ٢٨ / ٩ / ١٩٢٢ – استقالت في ١٦ / ١١ / ١٩٢٢

(٣) وزارة عبد المحسن السعدون :

تألفت في ١٨ /١١/١٩٢٢ – استقالت في ١٥ /١١/١٩٢٣

(٤) وزارة جعفر العسكري :

تألفت في ٢٢/١١ / ١٩٢٣ – استقالت في ٢ / ٨ / ١٩٢٤

(٥) وزارة ياسين الهاشمي :

تألفت في ٢ / ٨ / ١٩٢٤ – استقالت في ٢١ / ٦ / ١٩٢٥

(٦) وزارة عبد المحسن السعدون :

تألفت في ٢٦ / ٦ / ١٩٢٥ – استقالت في ١ / ١١/١٩٢٦

(٧) وزارة جعفر العسكري :

تألفت في ٢١ / ١١/١٩٢٦ – استقالت في ٨/١/١٩٢٨

(٨) وزارة عبد المحسن السعدون:

تألفت في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ – استقالت في ٢٠/١/١٩٢٩

(٩) وزارة توفيق السويدي :

تألفت في ١٩٢٩/٤/٢٨ – استقالت في ١٩٢٩/٨/٢٥ .

(١٠) وزارة عبد المحسن السعدون :

تألفت في ١٩٢٩/٩/١٩ – انتهت في انتحاره ١٣/ ١١ / ١٩٢٩ .

(١١) وزارة ناجي السويدي :

تألفت في ١٩٢٩/١١/١٨ – استقالت في ١٩٣٠/٣/٩ .

(١٢) وزارة نوري السعيد :

تألفت في ١٩٣٠/٣/٢٣ – استقالت في ١٩٣١/١٠/١٩ .

(١٣) وزارة نوري السعيد :

تألفت في ١٩٣١/١٠/١٩ - استقالت في ١٩٣٢/١٠/٢٧ .

(١٤) وزارة ناجي شوكت :

تألفت في ١٩٣٢/١١/٣ – استقالت في ١٩٣٣/٣/١٨ .

(١٥) وزارة رشيد عالي الكيلاني :

تألفت في ١٩٣٣/٣/٢٠ – استقالت في ١٩٣٣/٩/٧ .

سبب هذه الاستقالة كان وفاة الملك ، تمشياً مع (العرف الدستوري) .

✶

يلاحظ :

(أ) أن الوزارات الخمس عشرة ألفها تسعة أشخاص . أحدهم (عبد المحسن السعدون) ألف الوزارة أربع مرات . وثلاثة منهم : عبد الرحمن النقيب – جعفر العسكري – ونوري السعيد - ألف كل واحد الوزارة مرتين .

(ب) معدل عمر الوزارات المذكوره كان ٩ أشهر ونصف . أطولها عمراً

كانت وزارة جعفر العسكري الثانية .. سنتان وشهران .
وأقصرها عمراً كانت وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة .. شهران .

*

ومما تجدر الاشارة اليه أن كل واحد من الأشخاص الآنفي الذكر ، قد تولوا مناصب وزارية قبل ان يتولوا رئاسة الوزارة وبعدها ..

ياسين الهاشمي : تولى رئاسة الوزارة مرة واحدة ، ولكنه شغل مناصب وزارية خمس مرات .. مرة وزارة الاشغال في الوزارة السعدونية الأولى ، ثم وزارة المالية فيوزارات العسكرية الثانية والسعدونية الرابعة والكيلانية الأولى ووزارة ناجي السويدي .

وكان يُعد من أهم أركان الوزارات المذكورة .

جعفر العسكري : تولى رئاسة الوزارة مرتين . لكنه شغل وزارات الدفاع أربع مرات في الوزارات .. النقيبية الأولى والنقيبية الثانية والسعيدية الأولى والسعيدية الثانية .

نوري السعيد : تولى رئاسة الوزارة مرتين . غير أنه تولى وزارات الدفاع خمس مرات ، في الوزارات .. السعدونية الأولى ، والعسكرية الأولى ، والعسكرية الثانية ، والسعدونية الرابعة ، ووزارة ناجي السويدي — ووزير الخارجية في الوزارة الكيلانية الأولى .

رشيد عالي الكيلاني : تولى رئاسة الوزارة مرة واحدة . غير أنه تولى وزارة الداخلية مرتين ووزارةالعدلية مرةواحدة. الداخلية في الوزاراتين: السعدونية الثانية والعسكرية الثانية — ووزير العدلية في الهاشمية الأولى .

عبد المحسن السعدون : تولى رئاسة الوزارة أربع مرات . ووزارة الداخلية مرتين في وزارة النقيب الثانية وياسين الهاشمي الأولى .

ناجي السويدي : تولى رئاسة الوزارة مرة واحدة. لكنه تولى وزارة العدلية ثلاث مرات في الوزارة النقيبية الاولى ، والسعدونية الاولى ، والسعدونية

الثانية — ووزارة الداخلية في السعدونية الرابعة .

ناجي شوكت : تولى رئاسة الوزارة مرة واحدة . لكنه شغل منصب وزير العدلية مرة في الوزارة السعدونية الرابعة ، والداخلية مرتين في وزارة ناجي السويدي ، والوزارة السعيدية الثانية .

توفيق السويدي : ألف الوزارة مرة واحدة . ولكنه قبل ذلك تولى وزارة المعارف في الوزارة السعدونية الثالثة .

●

ومما يلفت النظر .. عندما ألف عبد المحسن السعدون وزارته الأولى، دخل جعفر العسكري فيها وزيراً للدفاع . وعندما ألف جعفر العسكري وزارتـه الأولى دخل فيها عبد المحسن السعدون وزيراً للداخلية .

ومن جهة أخرى عندما ألف عبد المحسن السعدون وزارته الأولى دخل فيها ياسين الهاشمي وزيراً للاشغال — فعندما ألف ياسين الهاشمي وزارته الأولى دخل فيها عبد المحسن السعدون وزيراً للداخلية .

وذلك يدل على أن الملك فيصل كان يسعى للتأليف بين رجال الحكم والسياسة ولا يترك مجالاً إلى تحول المخالفة بينهم إلى مخاصمة ، حتى انه كان يلح عليهم أن يتعاونوا على قدر الامكان .

●

ومما يجب تذكيره .. أن ستة من الذوات الذين تولوا رئاسة الوزراء في العراق كانوا قد عرفوا الملك فيصل قبل مجيئه إلى العراق خلال حركات الثورة العربية وفي أيام الدولة السورية الأولى ..

ياسين الهاشمي : تولى وظيفة رئيس الشورى العسكري التي كانت تقوم مقام وزارة الحربية بدمشق ، نظم الجيش في سوريا . وفضلاً عن ذلك توسل بمختلف الوسائل لإثارة الرأي العام في العراق ضد الادارة البريطانية ، حتى انه كان

أرسل بعض المبالغ الى الوطنيين في العراق . وأعتقد ان اقـــدام الانكليز على اعتقاله ونقله الى الرملة كان بسبب اطلاعهم على أفعاله السرية هذه . وعندمـا عاد من المعتقل استقبل في دمشق استقبالاً منقطع النظير ، وتولى قيـــادة أهم الجيوش .

جعفر العسكري : اشترك في حركات الثورة العربية . وتولى وظيفة الحاكم العسكري - الوالي - في حلب، وترأس جماعة من العراقيين المجتمعين هناك الذين قدموا إلى لجنة « كنك كراين » تقريراً يبين مطاليب العراق .

كما ترأس المؤتمر العراقي الذي عقد في دمشق وأعلن استقلال العراق في نفس اليوم الذي اعلن استقلال سوريا - ٨ آذار ١٩٢٠ . وصار رئيس مرافقي الملك فيصل في سوريا .

نوري السعيد : - اشترك في الثورة العربية اشتراكاً فعالاً، وصار من مرافقي الملك فيصل عند سفره إلى أوربا ، وبعد عودته منهـــا ، كما مثل الملك فيصل في بيروت .

ناجي السويدي : - تعين معاونـــاً للحاكم العسكري في حلب ، ثم تولى ولاية حلب .

توفيق السويدي : - اشترك في المؤتمر العربي الأول الذي انعقـــد في إاريس سنة ١٩١٣ وعين استاذاً في كلية الحقوق بدمشق ثم رئيساً للكلية المذكورة .

وكان سكرتيراً للمؤتمر العراقي الذي انعقد في دمشق تحت رئاســـة جعفر العسكري وهو الذي قرأ بيان الاستقلال على الجماهير من شرفة بلدية دمشق في ٨ آذار ١٩٢٠ .

- ٢ -

الوزارات التي تألفت في
عهد الملك فيصل

(٨ أيلول ١٩٣٣ - ٤ نيسان ١٩٣٩)

(١) وزارة رشيد عالي الكيلاني :
تألفت في ٩/٩/١٩٣٣ - استقالت في ٢٨/١٠/١٩٣٣ .

(٢) وزارة جميل المدفعي :
تألفت في ٩/١١/١٩٣٣ - استقالت في ١٣/٣/١٩٣٤ .

(٣) وزارة جميل المدفعي :
تألفت في ٢١/٢/١٩٣٤ استقالت في ٢٦/٨/١٩٣٤ .

(٤) وزارة علي جودت :
تألفت في ٢٧/٨/١٩٣٤ - استقالت في ٢٣/٢/١٩٣٥ .

(٥) وزارة جميل المدفعي :
تألفت في ٤/٣/١٩٣٥ - استقالت في ١٥/٣/١٩٣٥ .

(٦) وزارة ياسين الهاشمي :
تألفت في ١٧/٣/١٩٣٥ - استقالت في ٢٩/١٠/١٩٣٦ .

(سبب الاستقالة كان الحركة العسكرية التي قام بها بكر صدقي) .

(٧) وزارة حكمت سليمان :
تألفت في ١٩٣٦/١٠/٢٩ - استقالت في ١٩٣٧/٨/١٧ .

(٨) وزارة جميل المدفعي :
تألفت في ١٩٣٧/٨/١٧ - استقالت في ١٩٣٨/١٢/٢٤ .

(٩) وزارة نوري السعيد :
تألفت في ١٩٣٨/١٢/٢٥ - استقالت في ١٩٣٩/٤/٦ .

●

يلاحظ :

(أ) الوزارات التسع ألفها ستة أشخاص احدهم ـ جميل المدفعي ـ ألف الوزارة أربع مرات .

(ب) معدل عمر الوزارت المذكورة نحو سبعة أشهر وعشرة أيام . أطولها عمراً كانت وزارة ياسين الهاشمي الثانية ـ سنة وسبعة اشهر ـ وأقصرها عمراً كانت وزارة جميل المدفعي الثالثة ـ نحو اسبوعين .

(ج) جميل المدفعي : لم يتولَ رئاسة الوزارة في عهد الملك فيصل ـ إلا انه تولى وزارة الداخلية في الوزارة السعيدية الأولى .

(د) علي جودت : لم يتولَ رئاسة الوزارة في عهد الملك فيصل . غير انه شغل وزارة الداخلية في الوزارة العسكرية الأولى ، ووزارة المالية في الوزارة السعيدية الأولى .

حكمت سليمان : لم يتولَ رئاسة الوزارة في عهد الملك فيصل . ولكنه صار وزيراً للمعارف لمدة وجيزة في الوزارة السعدونية الثانية ، ثم تحول الى وزارة الداخلية . كما انه شغل وزارة الداخلية مرتين في الوزارة الكيلانية الاولى والثانية . وتولى وزارة العدلية في الوزارة السعدونية الثالثة .

نوري السعيد: كان تولى رئاسة الوزارة مرتين فيعهد الملك فيصل. فالوزارة

التي ألفها هذه المرة تكون الثالثة .

ياسين الهاشمي : كان تولى رئاسة الوزارة في عهد الملك فيصل مرة واحدة ، فالوزارة التي ألفها هذه المرة تكون الثانية .

- ٣ -

الوزارات التي تألفت في السنتين الأوليين من

عهد فيصل الثاني

(عهـــد الوصـاية)

١ ــ وصاية عبد الإله

(١) وزارة نوري السعيد :
تألفت في ١٩٣٩/٤/٦ ــ استقالت في ١٩٤٠/٢/١٨ .

(٢) وزارة نوري السعيد :
تألفت في ١٩٤٠/٢/٢٢ ــ استقالت في ١٩٤٠/٣/٣١ .

(٣) وزارة رشيد عالي الكيلاني :
تألفت في ١٩٤٠/٣/٣١ ــ استقالت في ١٩٤١/١/٣١ .

(٤) وزارة طه الهاشمي :
تألفت في ١٩٤١/١/٣١ ــ استقالت في ١٩٤١/٤/١ .

٢ ــ حكومة الدفاع الوطني

ــ وانتخاب شريف شرف وصياً على العرش ــ

تألفت حكومة الدفاع الوطني ، إثر هروب الوصي عبد الاله والتجائه إلى القوات البريطانية .

دعي مجلس الأمة إلى اجتماع فوق العادة ، للنظر في قضية وصاية العرش .

اجتمع المجلس في ١٠ نيسان ١٩٤١ وانتخب شريف شرف وصياً على العرش عوضاً عن عبدالإله .

ألف رشيد عالي الكيلاني الوزارة بناء على توجيه الوصي الجديد في ١٢ نيسان ١٩٤١ .

٣ ــ عودة عبد الاله

مدعوماً بالقوات البريطانية

عاد عبد الاله إلى بغداد وراء القوات التي تقدمت تحت قيادة كلوب المشهور ، وفي نفس اليوم ألف جميل المدفعي الوزارة الجديدة .

(قضايا الأراضي الزراعية)

إن قضايا الأراضي بوجه عام ، والأراضي الزراعية بوجـــه خاص ، كانت تسترعي اهتمام الحكومات وتحملها إلى وضع أبحاث وتقارير ومشاريع عديـدة لمعالجتها في العهد العثماني .

وطبيعي انها صارت موضوع اهتمام أشد في عهد الحكومة الوطنية في العراق.

- ١ -

(إحياء الاراضي الموات)

إن الأراضي الزراعية في العراق كانت تؤلف جـــزءاً صغيراً من الأراضي القابلة للزراعة . فإنهـــا كانت تنحصر – باستثناء المناطق الجبلية في الشمال – بالأمكنة القريبة من الأنهر الكبيرة والجداول القليلة . وأما الأراضي البعيدة عن ذلك فكانت قاحلة تماماً . لأن الامطار التي تهطل عليها كانت ضئيلة لا تكفي لزرع أي محصول كان .

ومع ذلك كان يلاحظ في هـــذه الأراضي القاحلة حالياً كثيراً من بقـــايا السدود والجداول والأنهر والقناطر التي تدل على أن مياه الأنهر كانت تصل إليها

وتوزع عليها وتساعد على زرعها .

أما منشأة الري العصرية الوحيدة التي ورثها العراق من العهد العثماني فكانت سدة الهندية والجداول المتفرعة منها .

ان المهندس ويل كوكس الذي أنشأ السد المذكور قام بدراسة ابتدائية عن مشاريع الري التي يمكن ويجب انشاؤها لتوسيع نطاق الأراضي المزروعة بمقياس كبير .

وطبيعي أن تحقيق المشاريع المذكورة كان يعتبر من أهم وسائل العمران في العراق .

غير أن دراسات ويل كوكس كانت في حاجة إلى توسيع وتعميق، فضلاً عن أن كل واحد من المشاريع المذكورة يحتاج إلى انفاق مبالغ كبيرة ولا يؤمل أن تحصل الحكومة العراقية على مثل هذه المبالغ إلا بعد مرور خمس أو ست سنوات على أقل تقدير ؛ وإلى أن يتسنى ذلك ، يترتب على الحكومة العراقية أن تسعى إلى صيانة الأراضي المزروعة الحالية من اخطار الفيضان من جهة وإلى توسيع نطاق الزراعة بمنشآت صغيرة قليلة التكاليف من جهة أخرى . والوسيلة الوحيدة لذلك في تلك الظروف كانت نصب المكائن التي تضخ المياه عوضاً عن الكرود .

ان الكرود التي تقام على الشواطىء ، منذ القدم كانت ترفع قليلاً من الماء ، يكاد يكفي لإرواء البساتين القريبة منها ، غير أن المكائن تستطيع أن ترفع عشرات أمثالها ، وإذا أنشئت المحمولات والجداول اللازمة أمكن إيصال هذه المياه إلى محلات أبعد من ذلك واحياء أراضٍ موات أوسع بكثير من البساتين المذكورة .

إن تكثير هذه المكائن كان يساعد على توسيع الرقعة الزراعية دون تكاليف باهظة .

وهذه التكاليف كانت، مما يمكن أن يقوم به بعض الأشخاص منفردين أو مشتركين . فضلاً عن أن هذه العملية تعود إلى أصحابها بالنفع الأكيد . . لأن قانون الأراضي

– المستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية – ينص على أن« من يُحيِ أرضاً مواتاً يكتسب حق التصرف فيها ، ضمن بعض الشروط ».

ولذلك رأت الحكومة أن تشجع نصب المكائن لهذا الغرض .

*

إن هذه المشاريع الزراعية صارت موضوع تفكير اجتماعي وتـــدبير سياسي أيضاً .

ان المتعلمين نوعاً من التعليم العالي العصري – خارج المدارس الدينية القديمة – كانوا محدودين في العراق ، وإذا استثنينا عدداً لا يتجاوز عدد أصابع اليـــدين نستطيـــع أن نقول إن جميعهم كانوا قد تخرجوا من المدارس العسكرية في عاصمة الدولة العثمانية . وعدد غير قليل منهم خدم في جيوش الثورة العربية – في الحجاز وفي سوريا – . وطبيعي ان الحكومة العراقية الوطنية ستستفيـد من خدمات هؤلاء في حياتها الإدارية والسياسية .

غير ان هؤلاء الضباط – على اختلاف مراتبهم – كانوا من الاسر الفقيرة ، لأن التسهيلات التي كانت تبذلها الدولة العثمانية لتنشئة ضباط من مختلف الولايات ما كانت تغري الأسر الغنية والميسورة الحال .

وهذه الحالة كانت تستوجب البحث والتأمل... ان حالة أسر هؤلاء الضباط ستحملهم إلى طلب الوظائف الحكومية وعندما يتولون الوظيفة قد يضطرون إلى مسايرة الاحوال القائمة ، خشية حرمانهم من الراتب الذي يضمن معيشتهم . فكان لا بد ان يجد النابغون منهم مورداً مالياً خارج الوظائف الحكوميـــة ليستطيعوا أن يقوموا بأعمال سياسية مثمرة .

أنجع الوسائل المشروعة في هذا المضمار كان اشتغالهم بالزراعـــة عن طريق احياء أراضي الموات بنصب المكائن .

ان هذه الطريقة تفيد البلاد من ناحيتين... أولاً توسيـع الزراعة ثم تكوين

جماعة من النابغين الذين يستطيعون ان يقوموا بأعمال سياسية بالحرية اللازمة .

ولهذه الأسباب رُئي تشجيع هذه الحركة . وفعلاً صار كثير من ضباط الثورة يشتغل باحياء أراضي الموات بجانب الأعمال الأخرى .

★

ولكن مع الأسف الشديد ان هذه الأمور خرجت بعد ذلك عن اتجاه أغراضها الأصلية . صار البعض يطبق الأحكام القانونية المتعلقة بإحياء اراضي الموات في غير محلها .

وهذا الانحراف ظهر بأجلى واغرب مظاهره في قلب مدينة بغداد .. كانت المياه انحسرت عن الشواطىء المتصلة برصيف مستشفى المجيدية . وقد اتفق لفيف من رجال الحكم والادارة على اقتسام تلك الاراضي فيما بينهم ، صار كل واحد منهم يقيم سياجاً بسيطاً حول القسم المخصص له ويكدس فيه الطابوق لأجل بناء مسكن عليه ويدعي حق التصرف فيه وفقاً لأحكام القانون .

بديهي أن ذلك كان يخالف روح القانون المذكور .

ان بعض الصحائف اليومية نشرت مقالات انتقادية شديدة على هذه الأعمال والتصرفات ، قائلين .. ان بناء مسكن على ارض في قلب العاصمة لا يعتبر احياء اراض موات . ولكن تلك الانتقادات لم تثمر اي ثمرة . لأن هذه العملية اشترك فيها اشخاص عديدون ، من رجال الحكومة والمعارضة .

- ٢ -

قانون التسوية

إن سجلات الطابو وسنداتهـــا ما كانت تذكر مساحة الارض بل تكتفي ببيان حدودها . وطبيعي ان هذه الحدود كثيراً ما كانت تصبح موضـــوع مناقشات ومنازعات .

وفضلاً عن ذلك كان كثير من الأفراد والجماعات يتصرف في بعض الأراضي منذ مدة طويلة دون أن يكون لديه أي سند يثبت حقوقه في تلك الارض . وذلك ايضاً كان يسبب كثيراً من المنازعات بين الافراد ، ولا سيا بين العشائر التي تشتغل بالزراعة . وهذه المنـازعات كثيراً ما كانت تؤدي الى اصطدامات مسلحة ، كما كانت تصبح من وسائل المساومة خلال الانتخابات .

فكان لا بد من وضع حدٍ إلى هذه الاوضاع المائعة وتثبيت حقوق التصرف بصورة صريحة . ووضع لهذا الغرض قانون خاص ، اشتهر بين الناس باسم قانون التسوية . وتألفت لجان لتطبيق أحكام القانون المذكور .

وغنيّ عن البيان ان تحقيق أغراض هذا القانون كان يستلزم أن تعمل اللجان بانتباه شديد ونزاهة تامة . فإن الانتباه الشديد كان ضرورياً لكي لا تنطلي على اللجان الحيل التي كان قد يتوسل بها المدعون للبرهنة على حقوقهم التصرفيـــة ، والنزاهة التامة كانت ضرورية لكي لا تتأثر قرارات اللجنة بالصداقـــات أو الوساطات والمحسوبيات.

ولكن مع الاسف إن أعمال لجان التسوية كثيراً ما حادت عن طريق الحق والصواب في هذا المضمار .

إني رأيت آثار هذا الانحراف رأي العين خلال انشغال دائرة الآثار القديمة بأعمال التنقيب في أطلال واسط :

إن دائرة الآثار القديمة عرفت محل هذه المدينة المندثرة من الصور الفوتوغرافية المأخوذة من الجو . إنها تقع داخل قضاء الحي في منطقة صحراوية قاحـــلة . وعندما أنشـأت الدائرة مقراً لبعثة تنقيب هناك اضطرت الى تنظيم طريق بين المقر وبين مدينة الحي لتسهيل سير سيارة البعثة ذهاباً وإياباً لجلب ما تحتاج اليه من مياه ومؤن . وخلال السنوات التي استمرت فيها التنقيبات لم نشاهد في تلك المنطقة أي أثر للاعمال الزراعية .

غير أننا رأينا يوماً أن بعض الفلاحين جاءوا وبدأوا يحرثون بعض الاراضي في بعض المحلات حراثة قليلة ، ليس بقصد زرعها، بل بقصد تمويه لجنة التسوية، لتأييد مُدعى رئيس العشيرة بأنه كان يزرع هذه الارض .

وقد علمت فيما بعد أن لجنة التسوية أقرت المُدعيات المذكورة .

كما علمت ان ما شاهدته هناك لم يكن حالة شاذة بل حدث أمثالها في كثير من المحلات .



المعارضة العمياء

لقد عرف العراق انواعاً عديدة من المعارضة ..

المعارضة المتبصرة والبناءة ، التي تتسم بالإخلاص التام للصالح العام ، وبالتفكير السليم في مناقشة الأمور وموازنة المحسنات والمحاذير ، مع الفهم الصحيح لمستلزمات الدولة وواجباتها في هذا العصر.

المعارضة المغرضة ، التي تسعى الى تحقيق اغراض خاصة اكثر مما تفكر في الصالح العام .

المعارضة العمياء ، التي لا ترى الأمور على وجوهها الصحيحة فتضل سواء السبيل .

ان هذا النوع من المعارضة قام ضد المشاريع الحياتية التي تعتبر من أهم مستلزمات الدولة مثل مشروع قانون الدفاع الوطني ومشروع العملة العراقية .

- ١ -

إن أغرب المعارضات العمياء التي صارت ضالة ومُضلِلة قامت ضد مشروع قانون الدفاع المدني ..

كان الجيش العراقي تكوّن على أساس التطوع ولكن الحكومة كانت ترى من

الضروري تكوين الجيش على أساس التجنيد الإلزامي العام .
غير أن دائرة الاعتماد البريطاني اعترضت على ذلك بقولها . .

هذا يؤدي إلى عصيان العشائر ، عندئذ تطلبون منا اخماد العصيان ، ولكننا نحن لسنا مستعدين إلى تدخل الجيوش البريطانية في هذا الأمر .

وعندما قالت الحكومة .. اننا متأكدون أن العشائر لا تثور ، ولو ثارت نستطيع اخمادها دون أن نطلب مساعدة جيشكم .

وقال البريطانيون عندئذ .. اعلنوا ذلك في مجلس النواب .

طبعاً اعلان معارضة الانكليز للمشروع ، كان يعني تشويق العشائر إلى العصيان .
ويظهر أن المسؤولين البريطانيين أرادوا « وأد فكرة التجنيد الإلزامي » على يد جماعة من العراقيين أنفسهم ، فأوعزوا إلى البعض من عملائهم العمل في هذا السبيل . وهؤلاء خدعوا جماعة من القليلي التفكير ، وقاموا بدعاية واسعة النطاق ضد هذا المشروع ، زاعمين أنه من وضع الانجليز . وقد اشترك في هذه الدعاية جماعة من الساسة والأدباء ، مما أدى إلى تأخير عرض مشروع القانون إلى مجلس الأمة عدة سنوات .

- ٢ -

وعندما وضعت الحكومة مشروعاً لإحداث العملة العراقية - لتقوم مقام الروبيات المتداولة في البلاد - عارض هذا المشروع بعض رجال السياسة .
وقد التقيت يوماً بأحد هؤلاء المعارضين فقلت له؛ لماذا تعارض مشروع العملة العراقية ؟ أفلا تسلـّم بأن العملة من معالم الدولة مثل العلم؟ أجابني: وما هي هذه

العملة التي ستسمى عراقية مع أن ضمانتها ستكون في بنوك لندن ؟ وماذا يكون حالة هذه العملة إذا تخاصمنا يوماً مع الانجليز وحاربناهم ؟ وأجبته.. تسألني ماذا تكون حالة هذه العملة إذا تخاصمنا يوماً مع الانجليز وحاربناهم ! وأنا أسألك هل فكرت في ماهية الروبيات التي تتعامل بهـــا هذه البلاد الآن . والتي تطلبون استمرارها للتعامل بها ؟ أفليست عملة امبراطورية الهند البريطانية؟وماذا يكون مصيرها في حالة تخاصمنا مع البريطانيين ؟

ولاحظت أن الرجل ما كان يفكر في هذه الأمور بـل كان يعارض المشروع لكونه موضوعاً من قبل رستم حيدر وزير المالية .



عهد الملك غازي

الملك غازي تبوأ عرش المملكة العراقية في ٨ أيلول ١٩٣٣ بعد وفاة والده العظيم .

وتوفي في ٤ نيسان ١٩٣٩ ، إثر اصطدام سيارته بالعمود الكهربائي الذي ارتد عليه وشج رأسه .

وامتد بذلك عهده خمس سنوات وخمسة أشهر واربـــعة اسابيع .

— ١ —

انه كان نشأ متشبعاً بالروح الوطنية : جاء الى بغداد سنة ١٩٢٤ واتم تعليمه الابتدائي على ايدي معلمين عراقيين انتخبوا لهذا الغرض (ص ٣٩٥ من الجزء الاول من هذه المذكرات) ، وخلال ذلك عاشر الاطفال العراقيـــين في حياة الكشافة واشترك معهم في الالعاب الرياضية والتمارين والاعمال الكشفية (اللوحة رقم٥ من هذه المذكرات) . ثم دخل المدرسة الحربية ببغداد ، وعاش ودرس وعمل في المدرسة المذكورة مع سائر الشبان الآتين من مختلف انحاء العراق .

هذه الامور كلها — بالاضافة الى مـــا كان يسمعه ويراه من مآثر وجهود والده — جعلته مفعماً بالواطف الوطنيـة ومستعداً للعمل بالخطة التي سار عليها وأوصى بها فيصل الاول .

- ٢ -

كان الملك الراحل أتم تأسيس الدولة العراقيـــة بإيصالها الى عضوية عصبة الامم . بعد ذلك وجه الانظار الى الأمور الداخلية ، وقال بوجوب الاهتمام بها وبما يلزم لها من تنظيم وإصلاح واعمار ،ودعا الجميع الى التسابق في ميدان الرقي والتقدم . فكان من الطبيعي ان يعمل الملك الجديد بوصايا والده العظيم .

كان فيصل الاول اظهر براعة فائقـــة في تأمين استفادة البلاد من مختلف المواهب والقدرات ، وحمل رجـال السياسة الى الاشتراك والتآزر في العمل . فكان يترتب على الملك الجديد ان يعتمد فيهذا المضمار على من كان يعتمد عليهم والده العظيم .

ومن حسن حظه ان الوزارة القائمة عند وفاة مؤسس الدولة فيصل الاول كانت قوية وقديرة : اذ جمعت ثلاثة من رؤساء الوزراء كانوا ساهموا بتأسيس الدولة .. ياسين الهاشمي ، رشيد عالي الكيلاني ، ونوري السعيد .

ان بقاء الوزارة المذكورة في الحكم مـــدة طويلة كان من أحسن الضمانات لاستمرار السياسة الداخلية والخارجية وفقاً للأسس التي وضعها واتبعها مؤسس الدولة فيصل الاول .

ولكن من سوء حظه ان رستم حيـدر كان ترك رئاسة الديوان الملكي في أواخر عهد الملك الراحل وتولى وزارة المالية ثم وزارة الاقتصاد .

ان وظيفة رئاسة الديوان الملكي لا تؤثر في سير السياسة ، في الاحـــوال الاعتيادية . غير انها تكتسب اهميـــة خاصة في بعض الاحوال،ولا سيما عندما ينتقل الحكم فجأة الى ملك شاب لم يطلع بعد على خبايا السياسة ولم يختبر بعـد اتجاهات رجال السياسة ونواياهم .

لأن رئيس الديوان الملكي يستطيع ان يؤثر في الملك الجديد تأثيراً شديداً، بسبب اتصاله الدائم به. فالواجب الوطني يقضي على من يتولى رئاسة الديوان في مثل هذه الظروف ، ان لا يتخذ تأثيره هذا وسيلة لكسب شخصي – مادي أو معنوي – وان يوجهه على الدوام نحو خدمة الصالح العام .

ورستم حيدر كان خير من يمكن ان يقوم بهذا الواجب ، بسبب سعة ثقافته وعمق تفكيره وبعده عن حب الظهور ولا سيا بسبب تجرده عن كل انواع شهوة الحكم .

أما الذين تولوا رئاسة الديوان الملكي بعده فكانوا بعيدين عن استجماع هذه الصفات .

*

بعد نحو شهرين من تتويج الملك غازي طلب رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني موافقته على حل المجلس النيابي لإجراء انتخابات جديدة . ولكن الملك لم يوافق على ذلك.

عندئذ قدم رشيد الكيلاني استقالة وزارته – والملك قبل الاستقالة وكلف جميل المدفعي بتأليف وزارة جديدة . وفعلاً ألف جميل المدفعي الوزارة . وجميل المدفعي ما كان تولى رئاسة الوزارة في عهد الملك فيصل . وكان ضيق التفكير ، وقليل التدبير ، وكثير الارتباط بالصداقات والوساطات . ولذلك لم يتخذ أي تدبير لإشعار الموظفين بمسؤولياتهم وواجباتهم في العهد الجديد ، كما انه لم يقدم على معاقبة من ينحرف عن سبيل النزاهة ، وذلك أدى الى توالي القلاقل في مختلف انحاء العراق وازدياد عدد الموظفين الذين يسيئون استعمال سلطاتهم .

لقد خلفه علي جودت في رئاسة الوزارة . انه كان اكثر كفاءة واطول خبرة منه ، غير انه لم يشأ ان يسند رئاسة الديوان الملكي الى أحد ، بل حاول ان يجمع بين يديه فعلاً رئاسة الوزارة مع رئاسة الديوان .

وذلك أدى بطبيعة الحال الى حدوث اختلال في نظام البلاط من جهة وفي أمور الوزارات من جهة أخرى .

-٣-

وفي الاخير تولى ياسين الهاشمي رئاسة الوزراء في ١٧ آذار ١٩٣٥. والوزارة التي ألفها هذه المرة كانت اقوى الوزارات التي عرفها العراق .

انها ضمت ثمانية اعضاء ، اربعة منهم رؤساء وزارات سابقون : ياسين الهاشمي ، رشيد عالي الكيلاني ، جعفر العسكري ، ونوري السعيد .

انهم كانوا مارسوا الحكم مدة طويلة و تناوبوا على الرئاسة في عهد الملك فيصل ، واجتماعهم في وزارة واحدة ليعملوا متآزرين ، كان خير وسيلة لإصلاح الاحوال وتنظيم الأمور .

وفعلاً بذلت الوزارة المذكورة شتى الجهود لتنظيم احوال البلاط من ناحية واصلاح شئون الادارة من الناحية الأخرى .

غير انها لم تبق في دست الحكم ، إلا مدة سنة وسبعة اشهر . فاستقالت بعدها بسبب الحركة العسكرية التي عرفت باسم انقلاب بكر صدقي .

ذلك لأن شهوات الحكم عند بعض الساسة كانت انطلقت من عقالها بعد وفاة الملك فيصل ، ولا سيما بعد استقالة رشيد عالي الكيلاني .

وقد اتفق اخيراً حكمت سليمان مع بكر صدقي الذي كان تولى رئاسة اركان الجيش بالوكالة ، والذي استطاع أن يستفيد من المناورات العسكرية بفرض ارادته على الملك وعلى الحكومة .

دفع الجيش نحو العاصمة وعندما وصل إلى محل قريب منها أرسل كتاباً إلى الملك يطلب فيه إقالة الوزارة واسناد رئاسة الوزارة إلى حكمت سليمان . كما أرسل

الطائرات لتحلق فوق المدينـــة وتلقي المنشورات التي تطلب استقالة الوزارة وتهددها بضرب دوائر الحكومة بالقنابل إذا لم تستجب لهذا الطلب .

وياسين الهاشمي تجاه هذه الحركات رأى ان يقدم إلى الملك استقالة الوزارة للحيلولة دون سفك الدماء .

وجعفر العسكري الذي كان وزيراً للدفاع في الوزارة المستقيلة حصل على أمر من الملك بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة يطلب عـــدم ادخال الجيش إلى العاصمة وإعادته إلى مخيماته ، وخرج ليلتقي بقواد الجيش وإبلاغهم أمر الملك .

ولكن ضباط بكر صدقي لم يتركوا له مجالاً للوصول إلى مقر القيادة ، بل سحبوه إلى طريق جانبي وقتلوه هناك رمياً بالرصاص .

وصول خبر قتل جعفر العسكري أثار مخاوف حكمت سليمان واراد ان يتخلى عن تأليف الوزارة ، ولكن رستم حيدر فكر بالفوضى التي تنجم عن ذلك ، وقال لحكمت سليمان كيف يجوز أن تتخلوا عن تأليف الوزارة بعد أن أوصلتم الأمور إلى هذا الحد ؟ من يستطيع تأليف الوازرة في هذه الظروف ؟ وكيف تصبح حالة البلاد إذا بقيت بلا حكومة بعد كل هذه الحركات ؟ .

وهذه الكلمات هدأت روع حكمت سليمان فألف الوزارة . إن ما قاله رستم حيدر لحكمت سليمان في هـذا الموقف الحرج منعاً لحـدوث الفوضى ، ولد في أذهان البعض أنه كان له دخل في المؤامرة .

*

ان قتل جعفر العسكري أوجد امام حكمت سليمان مشكلة أخرى .

ان جماعته كانوا قرروا إبقاء نوري السعيد وزيراً للخارجية ولكن قتل جعفر العسكري الذي كان صهره اضطرهم إلى استبعـاد ادخاله في الوزارة ، وقرروا

إسناد وزارة الخارجية إلى ناجي الأصيل الذي كان في البلاط مديراً للتشريفات.

- ٤ -

ان « الوزارة الانقلابية » التي ألفها حكمت سليمان تحت هذه الظروف كانت من أغرب الوزارات التي عرفها العراق .

انها كانت تجمع تحت رئاسته ستة وزراء ، هم جعفر أبو التمن وزير المالية، صالح جبر وزير العدلية ، ناجي الأصيل وزير الخارجية ، اللواء عبد اللطيف نوري وزير الدفاع الوطني ، كامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات ، ويوسف إبراهيم وزير المعارف .

إن خمسة من هؤلاء الستة دخلوا الوزارة لأول مرة وأحدهم (جعفر ابو التمن) كان دخل وزارة عبد الرحمن النقيب قبل مدة تزيد على العشر سنوات ، غير انه لم يلبث أن استقال منها ولم يعد يتولى بعد ذلك وزارة أخرى . ونظراً لكون هؤلاء جديدين زعم بعض الشبان انهم سيكونون مجددين بكل معنى الكلمة وقاموا بدعاية واسعة النطاق للوزارة المذكورة .

غير ان هؤلاء الوزراء كانوا يختلفون بعضهم عن بعض وعن رئيس الوزارة اختلافاً كبيراً من حيث النوازع الفكرية والميول السياسية .

إن مدى هذا الاختلاف الكبير يظهر إلى العيان عند المقارنة بين رئيس الوزراء حكمت سليمان وبين انشط الوزراء كامل الجادرجي ..

كان حكمت سليمان بعيداً عن التفكير في المبادىء والنظم والنظريات ، بل كان يتوسل بكل الوسائل العملية التي تضمن له تأييد أكبر عدد ممكن من رؤساء العشائر وأقوى القواد العسكريين في حين أن كامل الجادرجي كان لا ينقطع عن الكلام والكتابة في الحرية الفكرية والديمقراطية الحقيقية دون ان يفكر في

الناحية العملية .

ان آراء كامل الجادرجي في هذا المضمار تجلت بوضوح في المنهاج الذي وضعه ونشره لجمعية اصلاح الشعب ، وقد صرح بان الغاية من الجمعية « السعي للقيـام باصلاح سياسي ، اجتماعي ، اقتصادي ، يعود نفعه على عامـــة افراد الشعب ويحققق تقدم الشعب ويقضي على الاستغلال » .

ومما جاء في المنهاج « فسح المجال لإبداء الافكار الحرة ، ولكافة الحريات الديمقراطية التقدمية » .

وكان من الغريب ان يأمل تحقيق ذلك على يد وزارة تتألـف تحت رئاسة حكمت سليمان « الرسمية » وتحت هيمنة الفريق بكري صدقي « الفعلية » .

والأغرب من ذلك ان البرنامج يدعو الى « إلغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة وسن قوانين تكفل التقدم الزراعي وترفه الفلاح وتنقذه من المستغلين». في حين ان حكمت سليمان كثيراً ما كان يشكو من بعض الملاكين الذين يغرون الفلاحين بأجور زائدة ويسببون انتقالهم من مزرعته الى مزارعهم !

والاغرب من كل ذلك ان البرنامج يدعوالى « وضع قوانين توافق المدنيـــة الحديثة لتنظيم الأحوال الشخصية » . ولا أحد يدري كم من زملائه في الوزارة يوافق على ذلك وكم منهم اذا وافق عليه قلبيـــاً يجرؤ على اعلان ذلك جهاراً ، نظراً لكون انظمة الاحوال الشخصية تتبع الاديان والمذهب وتختلف حتى بين المسلمين السنيين والجعفريين .

وعلى كل حال ان الوزارة التي تألفت تحت هذه الظروف لا تستطيع ان تحقق شيئاً من أبسط الاصلاحات السهلة لا مثل هذه الإصلاحات الشائكة .

ان كامل الجادرجي سيفهم هذه الحقيقة بعد ٧ أشهر وسيستقيل من الوزارة مع ثلاثة من أعضائها .

أما حكمت سليمانفسيعين أربعة وزراء جـدد عوضاً عنهم وسيواصل العمل

بهذه الوزارة المعدلة الى حين قتل بكر صدقي في مطار الموصل .

★

ان (الحركة الانقلابية) التي قام بها حكمت سليمان بالاتفاق مع الفريق بكر صدقي وجماعة من الشبان العسكريين والمدنيين – لم تضمن له البقاء على كرسي رئاسة الوزارة إلا مدة تقل عن عشرة أشهر .. تسعة أشهر وثلاثة أسابيع .

انها لم تستطع تحقيق مشروع يستحق الذكر، غير انها أضرت البلاد أضراراً بليغة .

انها أخرجت الجيش من ميادين أغراضه الأصلية ، وسخرته لتحقيق المطامع الشخصية .

إنها بدأت بقتل جعفر العسكري وانتهت بقتل الفريق بكر صدقي وقائد الطيران محمد علي جواد ، وبذرت بذور التفرقة داخل الجيش .. انقسم القواد والضباط بين مناصرين لبكر صدقي ومناوئين له . جماعة تريد الثأر لجعفر العسكري وتبحث عن قاتليه لتعاقبهم أشد العقاب وجماعة تريد الثأر لبكر صدقي وتبحث عن محرضي قاتله .

والخلاف بين الجماعتين كاد يأخذ شكل خلاف بين القواد المجتمعين في الموصل والقواد الباقين في بغداد .

★

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أبعدت حكومة الحركة الانقلابية إلى خارج العراق ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني اللذين ذهبا إلى بيروت ، كما انها صارت سبباً لتباعد نوري السعيد أيضاً عن بغداد وسفره إلى القاهرة حيث أسرة زوجة ابنه صباح .

وهؤلاء الثلاثة بقوا خارج العراق طوال مدة وزارة حكمت سليمان .

مما يؤسف له كل الأسف أن ياسين الهاشمي قد توفي في بيروت وبذلك خسر

العراق أقدر وأخلص الساسة الذين انجبهم،حتى ان نعشه لم يعد إلى العراق بل نقل إلى دمشق ودفن هناك .

وأما نوري السعيد فلم يبق مكتوف اليدين امام هذه الحركة الانقلابية ، بل سعى الى تخليص البلاد منها بو بوسائل شتى وهو في القاهرة وفي بيروت . غير انه توهم ان الملك غازي كان متواطئاً مع رجـال الحركة ، ولذلك وجه حقده عليه وفكر تارة بتنصيب احد الأمراء السعوديين ملكاً على العراق وطوراً بإلغاء الملكية واعلان الجمهورية . وبعـــد مقتل بكر صدقي وسقوط وزارة حكمت سليمان عاد الى بغداد وتابع العمل في ميدان السياسة .

واما رشيد عالي الكيلاني فقد بقي في بيروت طوال مدة حكم الحركة الانقلابية ، ثم عاد الى بغداد ولكن ظـــل محروماً من مساعدة زميله وزعيمه الراحل ياسين الهاشمي وتآخر مدة من الزمن مع نوري السعيد وانتهى بمخاصمته الى اقصى حدود المخاصمة .

*

والملك غازي ظل محتفظـــاً بحماسته الوطنية – بين كل هذه التقلبات السياسية – ، غير انه اندفع في هذه الحماسة الى حد الخروج على تقاليد السياسة ، فقد اوجد محطة اذاعية في قصر الزهوو صارت تدعو اهالي الكويت الى الثورة على البريطانيين والالتحاق بالعراق ، كما صارت تذيع أخبـار الثورة في فلسطين وتؤيد القائمين بها .

وطبيعي ان ذلك أثار مخاوف البريطانيين .

ودامت الاحوال على هذا المنوال الى حين مصرع الملك غازي الفجيع بحادث اصطدام سيارته بالعمود الكهربائي .

ان وفاة الملك غازي بهذه الصورة المفاجئة اوجد في الرأي العام كثيراً من الشكوك وذهب الكثيرون الى ان اصابع الانكليز لعبت دوراً هامـاً في تدبير هذا الحادث حتى ان خلال مظاهرة قامت في الموصل قتـــل المتظاهرون قنصل بريطانيا هناك .

واما سائر رجال السياسة في العراق فقد انقسموا قسمين :

قسم يرى ان الحادث تم نتيجة مؤامرة دبرها الانجليز بالاتفـــاق مع نوري السعيد ،وقسم ينفي ذلك ويعتقد ان الحادث كان نتيجة قضاء وقدر دون ترتيب من أحد .

●

وخلاصة القول ان عهد الملك غازي كان عهد استمرار الاتجاه الوطني وتقويته من وجوه عديدة ، ولكنه تشوه بانفلات شهوات الحكم من عقالها بين الساسة .



بداية عهد الوصايـــة

والوصي عبد الاله

— ١ —

ان فاجعة الملك غازي الفجائية أوجدت في العراق مشكلة كبيرة تحتاج إلى معالجة فورية ..

ابن الملك غازي فيصل سيصبح ملكاً بموجب المادة ١٩ من القانون الأساسي التي تنص على ما يلي :

« سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده » .

ولكنه كان صغيراً لم يتم بعد السنة الثالثة من عمره . فكان لا بد من نصب وصي على العرش يقوم بواجبات الحكم حتى بلوغ الملك سن الرشد ، وذلك بموجب المادتين ٢٢ ، ٢٣ من القانون الأساسي .

وقد نصت المادة ٢٢ على ما يلي :

« سن الرشد للملك تمام الثمانية عشر عاماً . فاذا انتقل العرش إلى من هو دون هذا السن يؤدي حقوق الملك الوصي الذي اختاره الملك السابق ، وذلك إلى أن يبلغ الملك سن الرشد . ولكن ليس للوصي أن يتولى هذا المنصب ويؤدي شيئاً من حقوقه ما لم يوافق مجلس الأمة على تعيينه . فاذا لم يوافق المجلس على ذلك أو إذا لم يعين الملك السابق وصياً فالمجلس هو الذي يعين الوصي . وعلى الوصي أداء اليمين المتقدم بيانها أمام المجلس وإلى ان يتم نصب الوصي واداؤه اليمين تكون

حقوق الملك الدستورية لمجلس الوزراء ، يتولاها باسم الأمة العراقية ويكون مسؤولاً عنها . ولا يجوز إدخال تعديل ما في القانون الأساسي مدة الوصاية بشأن حقوق الملك ووراثته ».

ونصت المادة ٢٣ على ما يلي :

« عندما تمس الحاجة الى اقامة الوصي يدعى مجلس الأمة الى الالتئام حالاً ، واذا كان مجلس النواب منحلاً ولم يتم انتخاب المجلس الجديد يلتئم المجلس السابق لذلك الغرض » .

ويظهر من الفقرة الأخيرة ان حقوق الملك انتقلت الى مجلس الوزراء يتولاها بالنيابة عن الأمة ، بسبب موت الملك الفجائي .

ومجلس الوزراء اجتمع على الفور وبحث في أمر وصاية العرش ..

ان اكبر انجال الملك حسين بن علي الباقين على قيد الحياة كان الامير عبدالله ، وبما انه كان يتولى امارة شرق الاردن ما كان يمكن نصبه وصياً على عرش العراق .

واما الذي يليه في السن فكان الامير زيد ، وكان كل شيء يجعله اهلاً لهـذه الوصاية ، لأنه كان عم الملك الصغير وأصغر انجال الملك حسين بن علي ، وكان اشترك فعلاً بالثورة العربية واشترك بالحركات العسكرية بجانب اخيه فيصل . ثم ناب عنه عدة مرات في عدة مناسبات في سوريا والعراق .

غير انه خلال قيامـــه بواجبات السفارة في انقرة وقع في غرام زوجة مدير التشريفات في وزارة الخارجية التركية . وتزوجها بعد ان حصلت على الطلاق من زوجها الاول .

وكان لها ابن وابنة من زوجها الاول ، فرأى مجلس الوزراء ، ان تنصيبه وصياً على العرش بعد هذا الزواج لا يخلو من محاذير ، وحول نظره الى الامير عبد الاله الذي كان ابن الملك علي وخال الملك الصغير .

وحدث ما قوّى هذا الاتجاه .. لأن الملكة عالية - والدة فيصل الصغير -

ادعت بأن المرحوم الملك غازي كان يوصي بان يكون عبـــد الإله وصيا على ابنه ، اذا حدث ما يستوجب الوصاية .

وبناء على كل ذلك اعلن تنصيب فيصل بن غـــازي تحت اسم فيصل الثاني ملكاً على العراق والامير عبدالإله وصياً عليه .

- ٢ -

ولكن الوصي عبد الإله بن علي هـــذا كان محروماً من جميع الصفات التي تستلزمها وصاية عرش المملكة العراقية .

سلسلة من الظروف — غير المنتظرة — رفعته فجأة إلى سدة الوصاية وقفزت به إلى أرفع مقام في ميدان السياسة العراقية .

مـــع أنه ماكان أخذ أي نصيب من التربية الوطنية . كما أنــه لم يجد في تصرفات والده واحوال والدته ما يثير في نفسه شيئاً من الخصال الوطنية بل بعكس ذلك ، وجد فيها ما يقوي أنانيته الشديدة ، وما يبعده عن التفكير في الصالح العام .

والدته — الملكة نفيسة —كانت تدلله ، وتبالغ في تدليله لكونه الابن الوحيد بين أربع بنات . وبذلك كانت تغذي وتقوي نوازع الأنانية في نفسه .

وأما والده — الملك علي بن الحسين — فما كان يفعل شيئاً يساعد على وضع حد لهذه الأنانية المفرطة ، فانه كان منشغلاً في أمور ذاته بين دوامة الاحداث .

إنه كان أكبر انجال الملك حسين بن على ولكنه لم يقم بعمل يستحق الذكر خلال سنوات الثورة العربية الكبرى .

كان قليل النشاط وبسيط التفكير ، بقي بجانب والده كولي عهـد . وشهد الأيام الأخيرة من مملكة الحجاز التي كانت تعرف رسمياً باسم « المملكة العربية الهاشمية » حيث سقطت المملكة المـذكورة تحت هجمات جحافل الوهابيين . عندما اجتاز الوهابيون حدود الحجاز واخذوا يتقدمون بسرعـــة نحو مكة

المكرمة ، تنازل الملك حسين عن العرش إلى ابنه علي ونقله الانجليز إلى قبرص .

ولكن الملك علي لم يتمتع طويلاً بلقبه الجديد لأن وصول الوهابيين إلى مكة المكرمة اضطره إلى الانسحاب إلى جدة وبقي هناك محصوراً مدة من الزمن ثم اضطر إلى مغادرة الحجاز والالتحاق بوالده ، وفي الأخير جاء إلى بغداد ليعيش بجانب أخيه فيصل الأول .

وطبيعي عندما جاء إلى بغداد كان يحمل في طيات نفسه آثار التحسر العميق على مملكة الحجاز ، ويظهر أنه ظل مدة من الزمن يحلم باستعادة عرش المملكة المذكورة لأنه كان يظن أن أهالي الحجاز لن يخضعوا لحكم الوهابيين ، ولكن عندما توالت الأحداث في اتجاه يخالف ذلك حوّل أنظار أحلامه وآماله إلى سوريا .

لماذا لا تنشأ هناك مملكة ، يكون هو عاهلها ؟ .

إنه ما كان يعرف شيئاً عن اتجاهات الحركات القومية في سوريا ، وما كان يفهم حقائق السياسة التي تتبعها فرنسا هناك ، ولذلك ظن أن أمنيته هذه سهلة التحقيق .

ومما قوى أمله هذا أن بعض الاشخاص الذين اتصل بهم واتصلوا به ، وعدوه بالعمل لتحقيق أمنيته هذه ، وكان بين هذه الوعود (مكالمة وزير فرنسا المفوض في بغداد) وإقناعه ! .

والملك علي ظل يحلم بعرش سوريا (اعتماداً على أقوال ووعود هؤلاء المنافقين والأفّاقين) إلى أن عرف حقائق الأمور ، وتيقن أنه لا جدوى من أي عمل في هذا السبيل .

والأمير عبد الإله ابن الملك علي عاش قسماً من سني صباه في هذا الجو المعنوي الغريب المشحون بالنوازع الشخصية والمحروم من الدوافع الوطنية .

وفضلاً عن ذلك انه لم يدرس في مدرسة عربية ، بل درس في المدرسة الانكليزية المعروفة باسم « كلية فكتوريا » في الاسكندرية .

وكان أهم ما اكتسبه منها : حب الانكليز وتعظيمهم إلى أقصى حدود

الحب والتعظيم .

ولذلك كان أول ما أقدم على عمله في بداية وصايتـــه على عرش العراق دعوة الكلية المذكورة إلى فتح فرع لها في بغداد .

وطبيعي أن الأنانية الشديدة الـــتي لازمته منذ صغره ولدت في نفسه حب التسيطر والتحكم عندما أصبح وصياً على عرش العراق .

وانضمام ذلك إلى حرمانه من التربية الوطنية الذي أشرتُ إليها سابقاً صار بمثابة زوال الدافع الوطني الذي كان يحرك المملكة العراقية منذ بداية تأسيسها.

●

- ٣ -

إن القانون الاساسي العراقي الصـــادر سنة ١٩٢٥ صرح بأن العراق مملكة نيابية وحدد حقوق الملك بحدود ضيقة نسبياً . كما انه فرض عليه أن يقسم أمام مجلس الأمة (يمين المحافظة على أحكام القانون الاساسي واستقلال البلادوالاخلاص للوطن والأمة) .

ولذلك ان النوازع الانانية المطلقة التي تأصّلت في نفسية الوصي عبـد الإله منذ صغره والميول الانكليزية الشديدة التي تملكت مشاعره خـلال دراسته في كلية فكتوريا الانجليزية ، هذه النوازع والميول كان يمكن أن تبقى ضئيـلة الأثر وقليلة الضرر في سياسة العراق ، لو جرت الأحوال في مجاريها الطبيعية .

ولكن من سوء الحظ بـــدأَ عهد الوصاية في الوقت الذي كانت دول غرب أوربا تستعد لخوض غمار الحرب العالمية الثانية .

وفعلاً قد تم إعلان الحرب قبل ان يمضي خمسة أشهر على التاريخ المذكور .

ومعلوم أن نشوب الحرب المذكورة عرضت جميع بلاد العالم إلى العديد من

المواقف الحرجة وأوجدت فيها أزمات شديدة .

وطبيعي أن العراق تعرض إلى أحرج هـذه المواقف وأشد هـذه الأزمات بسبب أحواله الاقتصادية وموقعه الجغرافي ومعاهدة ١٩٣٠ المعقودة بينه وبين الحكومة البريطانية .

الوصى الامير عبد الإله لم يحاول في - بادىء الأمر - أن يلعب دوراً فعالاً في سياسة العراق ، بل ترك « مهمة معالجة أمور الدولة » إلى الحكومة المسؤولة وفقاً لأحكام القانون الاساسي .

وقررت الحكومة أن تنفذ التزامات معاهدة التحالف المعقودة مع بريطانيا سنة ١٩٣٠ ، ولذلك قطعت العلاقـات السياسية مع ألمانيا دون الاشتراك في الحرب لأن المساعدة التي يجب أن تقدمهـا الحكومة العراقية إلى الحكومـة البريطانيـة في حالة الحرب بموجب المعاهـدة المذكورة « تنحصر في تسهيل مواصلات الامبراطورية » ، وسارت الأحوال على هـذا المنوال حتى حزيران ١٩٤٠ ، حين انضمت إيطاليا إلى المانيا وأعلنت الحرب على دول الائتلاف وفي مقدمتها بريطانيا . عندئذ حصلت بعض الخلافات بين وجهات نظر الحكومتين البريطانية والعراقية من ناحية وبين اثنين من الأعضاء وبـين الاكثرية في مجلس الوزراء من ناحية أخرى .

والوصي عبد الإله أراد أن يستفيد من هذه الخلافات لتقوية مركز الوصاية وفرض إرادته على الحكومة : فقد أرخى العنان إلى نوازعه الشخصية ورغباته التحكمية وميوله الانكليزية ، وسلك مسالك الملوك المستبدين .

وبذلك تحول الخلاف بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية إلى خلاف بين الحكومة وبين الوصي .

والوصي عبد الإله بعد سلسلة من الاعمال انتهى إلى الارتماء في أحضان القوى البريطانية ، وجرّ المملكة العراقية إلى مهاوي الانهيار والارتداد والتبعية ، كما يتضح من خلاصة الاحداث التالية .

- ٤ -

عند نشوب الحرب العالمية الثانية كان نوري السعيد رئيساً للوزراء ، ومجلس الوزراء الذي اجتمع تحت رئاسته قرر تنفيـذ أحكام معاهدة التحالف وقطع العلاقات السياسية مع ألمانيا .

ونوري السعيد أصدر بياناً يوضح موقف الحكومة العراقية ويصرح بـأن التزام الحكومة العراقية ينحصر في تسهيل مواصلات الامبراطورية .

وكرر بياناته وتصريحاته هذه عدة مرات في عـدة مناسبات تطميناً للرأي العام .

والرأي العام كان في حالة قلق دائم ولا سيما تتابع أخبار انتصارات الجيوش الالمانية كان يزيد اهتمام الناس بهذه الامور .

وقد لاحظ نوري السعيد بأن الرأي العام كان يتخوف من انجراف الحكومة العراقية إلى الحرب ورأى أن يكرر بياناته لإزالة هـذا التخوف ولكنـه كان يعرف أن الناس يعتبرونه من أنصار سياسة التفاهم مع البريطانيين ، ورأى مـن الاوفق للمصلحة أن يتنحى من رئاسة الوزراء ليتولاها رشيد عالي الكيلاني على أن يتولى هو وزارة الخارجية وحدها .

وفعلاً استقال نوري السعيد من رئاسة الوزراء وألف الوزارة رشيد عالي الكيلاني .

ضمت الوزارة المذكورة أربعة مـــن رؤساء الوزراء السابقين الذين ألفوا الوزارة في عهد الملك فيصل الاول :

رشيد عالي الكيلاني ، نوري السعيد ، ناجي السويدي ، ناجي شوكت .

رشيد عالي الكيلاني : ألف الوزارة ثلاث مرات وتولى وزارة العدلية مـرة

واحدة ووزارة الداخلية ثـــلاث مرات كما تولى رئاسة مجلس النواب ورئاسة الديوان الملكي ، وعرف بمواقف وطنية هامة عدة مرات .

نوري السعيد : تولى رئاسة الوزارة خمس مرات ووزارة الدفـــاع ثماني مرات ووزارة الخارجية ست مرات ، وعرف بالتفاهم مع البريطانيين.

ناجي شوكت : ألف الوزارة مرة واحدة ، ولكنه تولى وزارة الداخليـة ست مرات ووزارة العدلية مرتين ، فضلاً عن أنه كان سفيراً في أنقرة ،وقـــد تعرف هناك إلى العديد من رجال السياسة التركية ومن سفراء الدول الغربيـة والشرقية .

ناجي السويدي : ألف الوزارة مرة واحدة ، غير أنه تولى وزارة العدليـة ثلاث مرات ووزارة الداخلية مرة واحدة ووزارة المالية ثلاث مرات وكان من أبرز أعضاء مجلس الأعيان ، إذ عرف بتوجيهاته القانونية وخطبه المقنعة .

إن اجـتماع هؤلاء الأربعة في وزارة واحـــدة – مع انضمام أربعة وزراء آخرين – كان من أحسن الوسائل التي تضمن عدم انحراف الحكومة العراقيـة عن اتجاه الوطن السليم في هذه المواقف الحرجة .

ورأى رشيد عالي الكيلاني أن يكرر التصريح بأن الحكومة ستنفذ أحكام معاهدة التحالف نصاً وروحاً ، ولكن المعاهدة المذكورة لا تلزم العراق شيئاً غير تسهيل مواصلات الامبراطورية .

وبهذه التصريحات أراد أن يطمن الانجليز من ناحية والرأي العام من ناحيـة أخرى .

واستمر الوزراء – ولا سيما رشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد – على العمل متفاهمين ومتآزرين حتى دخول إيطاليا الحرب بجانب ألمانيا .

والسفير البريطاني طلب من الحكومة العراقية أن تقطع عـلاقاتها مـــع الحكومة المذكورة أسوة بما كانت فعلت مع ألمانيا . ونوري السعيد كان يريـد استجابة هذا الطلب غير أن سائر الوزراء رأوا التريث في هذا الامر . وأمـــا الوصي عبد الإله فكان يريد استجابة كل طلبات بريطانيا دون تردد ومناقشة .

وعندما أعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا فعلاً • كرر السفير طلبه في قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا ، وفي الاخير قال للوصي بحضور وزير الخارجية نوري السعيد إن حكومته لا تثق بحسن نوايا رشيد عالي الكيلاني فعلى العراق أن يقصيه عن رئاسة الوزارة إذا أراد الاحتفاظ بصداقة بريطانيا .

والوصي سُرّ من هذه البادرة لانه ظن أنها ستؤدي حتماً إلى استقالة الوزارة . غير أن مجلس الوزراء عندما اطلع على أقوال السفير اعتبرها خروجاً على أحكام معاهدة التحالف وتدخلاً في أمور العراق الداخلية ، ولذلك قرر الاحتجاج إلى الحكومة البريطانية على هذا التدخل ، ونوري السعيد نفسه اشترك في هذا القرار وأبرق إلى وزير العراق المفوض في لندن أن يبلغ وزير الخارجية هذا الاحتجاج .

وأما الوصي فقد رأى أن يتدخل في الامر مباشرة وأرسل رئيس ديوانه إلى رئيس الوزراء لتبليغه وجوب استقالة الوزارة .

ولكن مجلس الوزراء رأى أن هذا الطلب يخالف أحكام القانون الاساسي وأوفد ثلاثة من الوزراء ليبلغوا الوصي أن القانون الاساسي يخول الملك حق انتخاب رئيس الوزراء ولكنه لا يخوله حق إقالته بعد تنصيبه .

على أثر هذه المقابلة تراجع الوصي عن طلبه ظاهراً ولكنه أخذ يتصل ببعض رجال السياسة الباقين خارج الحكم ويعتكف في قصره لتعطيل أعمال الوزارة لإجبار رئيسها إلى الاستقالة .

عندئذ رأى العقداء الاربعة الذين كانوا على رأس القوات المسلحة المرابطة في العاصمة أن يتدخلوا في الامر فأوفدوا أحدهم إلى مقابلة الوصي وتبليغه أن الجيش يرى من مصلحة البلاد أن يبقى رشيد عالي الكيلاني في رأس الحكومة .

والوصي بعد القيام ببعض المشاورات مع رشيد عالي الكيلاني اتخذ تدبيراً حاسماً لإجباره على الاستقالة : ذهب إلى الديوانية بأمل تحريك الفرقة العسكرية القائمة هناك ضد الجيش المتمركز في العاصمة وأخذ يخابر سائر قواد الجيش .

ورشيد عالي الكيلاني خشي أن يؤدي ذلك إلى انشقـاق الجيش على نفسه فرأى أن يقدم استقالته من رئاسة الوزراء ببرقية أرسلها إلى الديوانية . والوصي عبد الإله قبل الاستقالة وكلف العميد طه الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة.

وطه الهاشمي بذل شتى الجهود لتهدئـــة الخواطر لتنظيم الأمور . ولكن الوصي طلب منه أن يعمل على تشتيت شمل العقداء الاربعة بنقلهم إلى قيـــادة فرق أخرى خارج العاصمة . وبناء على إلحاحه في ذلك اضطر طه الهاشمي إلى إصدار الأوامر اللازمة بنقل اثنين منهم .

غير أن العقداء لاحظوا أن طه الهاشمي فعل ذلك نزولاً عنـد رغبة الوصي وقرروا أن يطلبوا منه أن يقدم استقالته لكي يفسح المجال لإسناد رئاسة الوزارة إلى رشيد عالي الكيلاني وعدم ترك مقدرات البلاد تحت أيدي الوصي عبدالإله. وطه الهاشمي أجاب طلبهم وكتب استقالته من الرئاسة .

وأما الوصي عبـد الإله عندما علم بتكتل الجيش ضـــده التجأ إلى القوى البريطانية المرابطة في الحبانية ، وانتقل من هناك بطائرة بريطانيـة إلى البصرة وصار يتصل من هناك بمختلف رجال السياسة ورجال الادارة وقواد الجيوش لحملهم إلى القيام ضد الحكومة . وعندما رأى أن مخابراته هذه لم تثمر الثمرات المطلوبة منها ، التجأ إلى البارجة البريطانية وصار ينتقل بين البارجة وبين مقر قيادة الجيوش البريطانية ويوحد مساعيه مع البريطانيين .

ولكن الوزارة المجتمعة في العاصمة عندما تأكدت من هرب الوصي مـــن العاصمة إلى الحبانية ومنها إلى البصرة قررت تكوين حكومة الدفـــاع الوطني يرأسها رشيد عالي الكيلاني .

وهذه الحكومة اتخذت كل التدابير اللازمة لعدم ترك المجال لتأثر البلاد من دعايات وحركات الوصي الهارب. وعندما علمت أن متصرف البصرة كان متآزراً معه أرسلت أمراً لقائد الحامية هناك لاعتقاله وإرساله مخفوراً إلى بغداد .

ومن جهة أخرى دعت مجلس الامة إلى اجتماع فوق العادة لمعالجـــة الوضع

والمجلس قرر إسناد وصاية العرش إلى الشريف شرف .

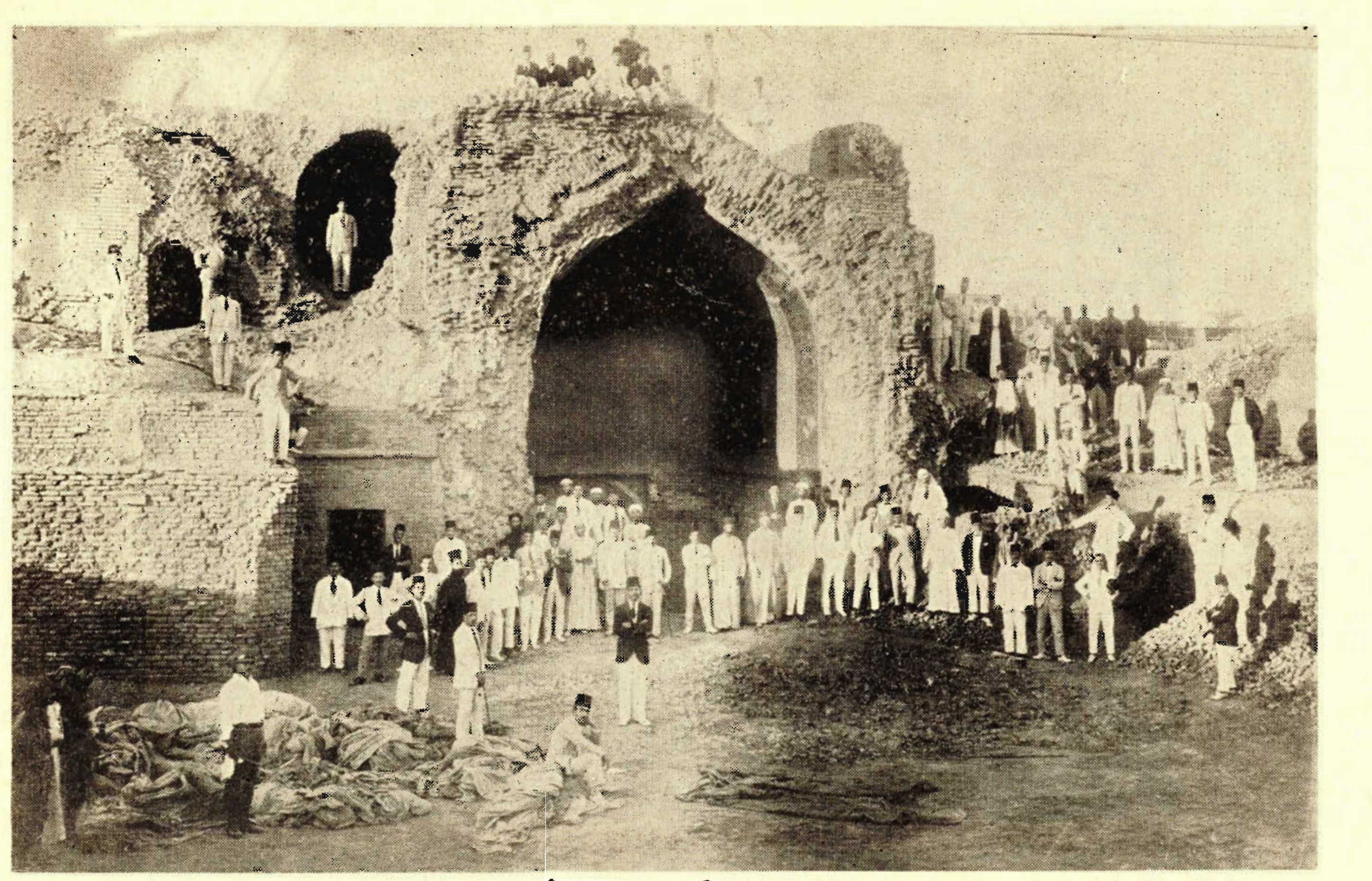
وعبد الإله عندما قطع الامل من مؤازرة البلاد له غادر العراق بطـــائرة حربية بريطانية إلى القدس. وهناك شجع الحكومة البريطانية على عدم الاعتراف بالوضع الجديد الذي حدث في العراق وإرسال قوة عسكرية تزحف نحو بغداد وتعيده إلى سدة وصاية العرش .

وفعلاً عاد إلى بغداد من وراء الجيش الذي تولى قيادته غلوب باشا المشهور .



مُلحق بالصّوَر

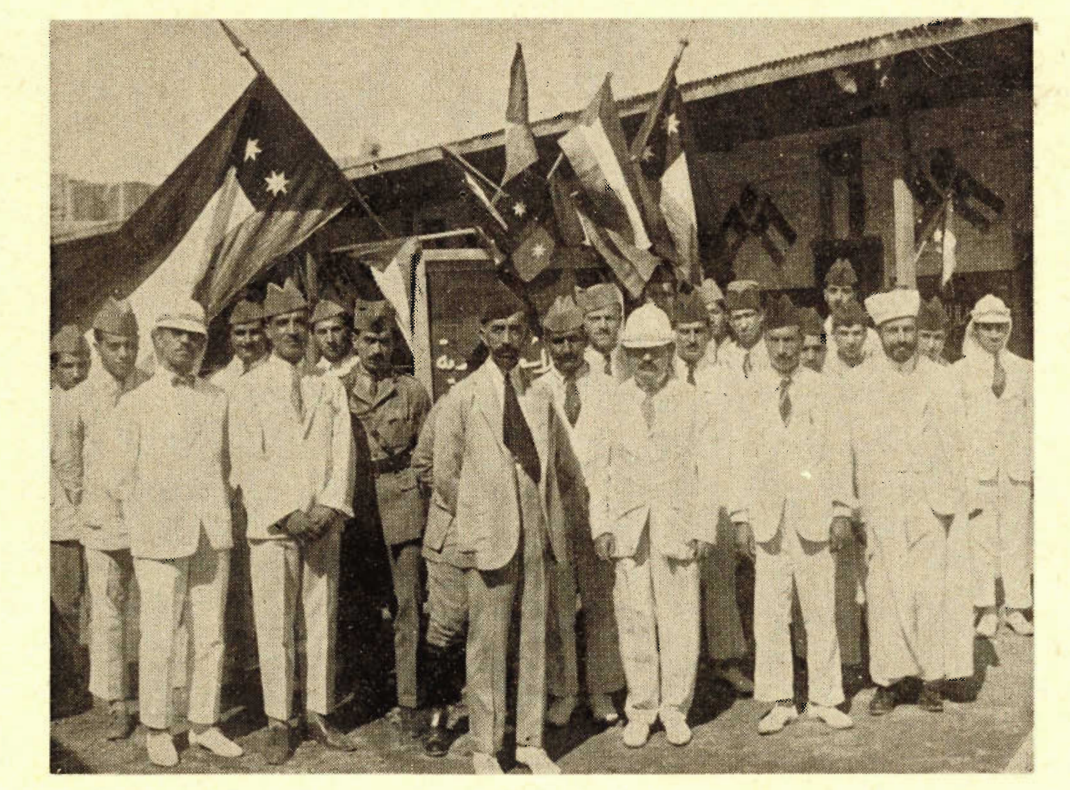




١ — معلمو العراق في زيارة خرائب القصر الذي كان معروفاً باسم «قصر المأمون»، وذلك اثناء اجتماعهم في بغداد لتلقي دروس الدورة الصيفية سنة ١٩٢٣ .



٢ - معرض الاشغال اليدوية في قاعة المدرسة الثانوية ببغداد سنة ١٩٢٣ - زاوية دار المعلمين



٣ – الملك فيصل بعد زيارة المعرض – على يساره ساطع الحصري «مدير المعارف العام» – بجانبه محمد صفة المصري «معلم الاشغال اليدوية» وعلى يمينه نوري ثابت الذي عرف فيما بعد باسم « حبزبوز » – وطالب مشتاق



٤ – في بهو دار المعلمين ، الجالسون : في الوسط رئيس الوزراء جعفر العسكري ، على يمينه وزير المعارف ابو المحاسن وعلى يساره مدير المعارف العام ساطع الحصري



٥ - الامير غازي بملابسه الكشفية بين جماعة من كشافة المدارس الابتدائية في بغداد ، وقد أشير إليه بعلامة (×) .



٦ — مظاهرة طالبات بغداد احتجاجاً على اعمال فرنسا التسلطية في سورية



٧ – مظاهرة طالبات بغداد احتجاجاً على اعمال فرنسا التسلطية في سورية . – طالبة تخطب في الجماهير



٨ ـ الملك غازي في باحة القصر العباسي مع رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ، ورئيس مجلس النواب محمد زكي ، ووزير المعارف رضا الشبيبي ، ومدير الآثار القديمة ساطع الحصري



٩ — الملك غازي في بهو متحف الآثار العربية مع رئيس الوزراء جميل المدفعي وسائر الوزراء



١٠ – الملوية في سامراء بعد رفع الأنقاض من حولها، وإظهار قاعدتها المربعة وترميم اقسامها المتكاملة .

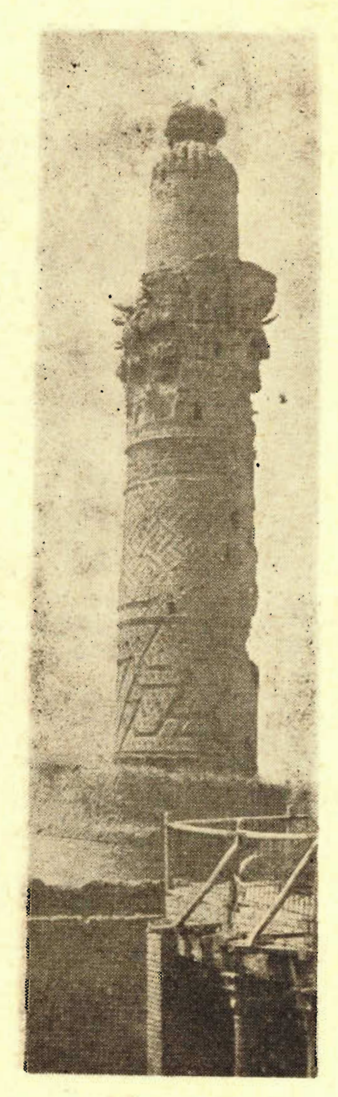


١١ — خان الاورتمة بعد تعميره وتحويله الى متحف الاثار العربية (الصورة مأخوذة عند زيارة الكشاف العربي الى العراق سنة ١٩٣٧) .



١٢ ـ خان الاورتمة في حالته القديمة ـ إلى اليمين البضائع المكدسة حتى الطابق الثاني ـ إلى اليسار بعد رفع البضائع ، وقبل إجراء التعميرات





١٣ — مأذنة سوق الغزل الباقية من جامع الخلفاء في بغداد
قبل التعمير وخلال التعمير .



١٤ – إحدى اللوحات التي زينت جدران بهو متحف الآثار العربية: خريطة العراق وعلى جانبيها صور من الآثار العربية القائمة حالياً.



١٥ – الباب الوسطاني في بغداد بعد تعميره وإعادته إلى حالته الأصلية .



١٦ — الرسامان حافظ الدروبي وعطا صبري يشتغلان في مرسم دائرة الاثار القديمة لرسم اللوحات التي ستزين متحف الأزياء .

فهرس الجزء الثاني

فترة العمل في وظيفة
استاذ في دار المعلمين العالية ٥



تصويب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٣	٨	صدر المعادن العام	صدر قانون المعارف العام
٣٠	٤	عدد مجلة التربية	عدد طبع مجلة التربية
٤٢	١٧	دار العمليات	دار المعلمات
٤٨	٢	حزيران ١٩٢٨	حزيران ١٩٢٩ .
١٠٣	٤	تلقيت	تنحيت
١٧٧	١٣	الآراء الغربية	الآراء الغريبة
١٨٠	١	التقيت بول مونرو	التقيت ببول مونرو
٢٠٣	١١	من هذين الوحيين	من هذين الواجبين
٢٢٢	١١	انكم قد قيد	انكم قد قيدتم
٢٥٩	١٤	بغداد ٢٨	بغداد ١٨
٢٦١	٣	انقل الى الحديث	نقل الحديث الى
٣٣٣	٢٠	الاساتذة نظله الحكيم	الاستاذة نظلة الحكيم
٣٤١	١	اولألى	الأولى
٣٤٢	١	اللازمتين الوجهتين	اللازمين من الوجهتين
٣٧٨	١٢	الغربيه	الغريبـــة
٣٨٨	٥	المذكرات	المذاكرات
٣٩٢	١٨	الكرفه	الكوفـــة

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٤٠٩	٢٢	اضرب	اغرب
٤١٠	١٤	ممقودة	مفقودة
٤٣٥	٢١	على الآن	على أن
٤٤٠	٢٢	وأرسل	أرسل
٤٤٨	١٠	لا استشاريه	الاستشارية
٤٥١	٢	مسكنه	مسجد
٤٨٤	١	الصر	النصر
٤٨٩	٩	الامثين	الأمثلة
٤٩٨	٢٠	والممل	والمعمل
٥٠٣	٢٣	للرثاء	للمرثـــاء
٥٣٠	٥	قدرة	قـــدوة
٥٣٣	٢٤	مودوس	مودروس
٥٣٩	١٤	ابقاء كل على ما كان	ابقاء كل ما كان على مـا كان
٥٥٨	٦	توفيق السويدي وناجي شوكت	توفيق السويـدي ـ وناجي السويدي وناجي شوكت
٥٦٤	٢	الرمـــلة	رام الله
٥٦٥	١	عهد الملك فيصل	عهد الملك غازي
٥٧٨	١١	بالواطف	بالعواطف
٥٨٦	١١	تـآخر	تـــآ زر

٥٨٦	١٥	الزهور	الزهور
اللوحـــة رقم ٣ اللوحـــة رقم ٥		حيزبوز	حـــبزبوز
الأمير غازي المشار اليه بعلامة (×)		الأمير غازي هو ثان إلى يسار المشار اليه بعلامة (×)	





صدر عن دار الطليعة

سلسلة مذكرات وسير ذاتية .

- قصة اللاعنف في جنوب افريقيا — ٦٠٠
  المهاتما غاندي — منير البعلبكي
- مذكراتي في العراق — الجزء الثاني —
  ١٩٢٧ - ١٩٤١
  ساطع الحصري
- يوم ميسلون : صفحة من تاريخ العرب الحديث — ٧٥٠
  ساطع الحصري
- مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ — ١٩٥٨ — ٧٠٠
  محمـ [illegible]
- مذكرات طه الهاشمي ١٩٢٠ - ١٩٤٣ — ٩٠٠
  طه الهاشمي
- العهد المخضرم في سوريا ولبنان : — ٣٥٠
  ١٩١٨ — ١٩٢٢
  محمد جميل بيهم

طبع في



١٨٦ / ٢٥٠٠